جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

الموارد الطبيعية وإشكالية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالب
لعربي بن أعمارة

إشراف الأستاذ الدكتور
سالم برقوق

لجنة المناقشة:

لقب واسم عضو اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
أ.د. رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الجزائر 3
أ.د. سالم برقوق	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة الجزائر 3
أ.د. حميطوش يوسف	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة الجزائر 3
د. سيد أحمد كبير	أستاذ محاضر أ	عضوا	م.و.ع.ع.س.
د عرجون شوقي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة المسيلة
د شكاكطة عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة البليدة 2

السنة الجامعية: 2020-2021م

الملخص:

تشكل التنمية المستدامة تحدي ورهان بالنسبة لجميع الدول، وبالأخص منها الدول النامية، التي من بينها الجزائر، ذلك أن البلاد تتوفر على جميع مقومات التنمية، التي من أهمها وفرة الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها، ولكن رغم ذلك، إلا أنها قد بقيت دولة ريعية، ورهينة لعائدات الجباية النفطية. ناقشنا في هذه الأطروحة مختلف السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها منذ الاستقلال، أين توصلنا إلى غياب استراتيجية تنموية واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد، وعلى المدى الطويل، تهدف لتنويع الاقتصاد الوطني، ومنح الأهمية الكبرى للمورد البشري، من حيث التكوين والتعليم، لأنه يشكل المادة الرمادية التي بإمكانها تحقيق النهضة الشاملة في البلاد والتوصل إلى الاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد.

Abstract :

Sustainable development is a challenge and bet for all countries, especially developing countries including Algeria. That’s because the country possesses all the components of development, of which the most important is the abundance of natural resources of various kinds; nevertheless, it has remained a rentier state and dependent on oil tax revenues. In this thesis, we discussed the various economic policies that have been adopted since independence, where we came up with the absence of a clearly defined and integrated long term development strategy, aiming to diversify the national economy and give great importance to the human resource in terms of training and education, since it constitutes the gray matter that can be leading to a comprehensive renaissance in the country and reach a good exploitation of country’s potential.

Résumé :

Le développement durable est à la fois un défi et un pari pour tous les pays, en particulier les pays en développement dont l’Algérie qui possède tous les éléments du développement, dont le plus important est l’abondance des ressources naturelles de différents types ; cependant il est resté un état rentier dépendant des revenus des impôts pétroliers. Dans cette thèse, nous avons discuté les différentes politiques économiques adoptées depuis l’indépendance. Où nous sommes parvenus à l’absence d’une stratégie de développement clairement définie et intégrée, et à long terme, visant à diversifier l'économie nationale, et à donner une grande importance à la ressource humaine, en termes de formation et d'éducation, car c'est la matière grise qui permettra peut être de réaliser une renaissance globale du pays et parvenir à une bonne exploitation de toutes les capacités du pays.

الإهداء

إلى من يعجز الكلام عن إيفائهم حقوقهم ...

أمي، أبي وعمتي

الإخوة وأبناء العمة

إلى كل أساتذتي عبر مختلف الأطوار الدراسية، وبجامعتي الجزائر3، ومولود معمري

وإلى جميع الذين زرعوا التفاؤل في مسيرتنا العلمية

أهدي ثمرة هذا الجهد.

لعربي

شكر وعرفان

أتوجه بأصدق عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي المشرف، الدكتور سالم برقوق، نظير إشرافه على هذه الأطروحة وكل توجيهاته ونصائحه القيمة طيلة إنجاز هذا العمل، جزاه الله خير الجزاء. كما لا يفوتني أن أشكر جميع الأساتذة الذين تعلمت على أيديهم في جميع الأطوار، وأخص بالذكر فضيلة الدكتور أمحند برقوق، رئيس تخصص الدراسات الاستراتيجية بجامعة الجزائر 3.

أتوجه بشكري وامتناني إلى جميع أفراد العائلة، وبالأخص الوالدين والعمة، على تشجيعهم لي أثناء إنجاز هذا العمل، بالرغم من تقصيري في حقوقهم علي.

كما لا يفوتني إيصال تشكراتي للجنة المناقشة الموقرة على جميع ملاحظاتها وتصحيحاتها لهذه الأطروحة.

أتوجه بشكر خاص لمعهد البحوث المغاربية المعاصرة بتونس IRMC، وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة باماكو في مالي، على الأسبوع التكويني لباحثي الدول المغاربية، الساحل وغرب أفريقيا في سبتمبر 2016.

أشكر كل من قدم لي يد العون لإتمام هذا العمل، من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر:

المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الذي ينظم دورات وورشات تكوينية دورية لفائدة الباحثين.

جميع الزملاء في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، ووحدة البحث في النظم التسموية بالجزائر RASYD.

مكتبة المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران.

المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة.

المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بتيزي وزو.

مركز التوثيق الاقتصادي والاجتماعي في وهران CDES.

مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة تيزي وزو.

مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة وهران.

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: التنمية المستدامة: السياق التاريخي، المفهوم والأبعاد

المبحث الأول: التأصيل التاريخي لظهور ونشأة مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتبلور التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تداعيات العولمة وتنامي قوة المجتمع المدني العالمي على بروز التنمية المستدامة

المطلب الثالث: التنمية المستدامة: بزوغ المفهوم في التقارير والمؤتمرات الدولية

المبحث الثاني: في مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: التنمية المستدامة: التعريف والأصول الدبلوماسية

المطلب الثاني: ركائز التنمية المستدامة وخصائصها

المطلب الثالث: التوجه نحو الاستدامة: غاية وحتمية لاستمرارية الإنسانية

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة، رهاناتها والنقاشات المرافقة للمفهوم

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثاني: النقاشات المرافقة لمفهوم التنمية المستدامة: مصالح اقتصادية وتحديات بيئية

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كرهينة لتضارب المصالح الوطنية وفوق القومية

الفصل الثاني: التنمية والموارد: تيارات فكرية ومقاربات تنظيرية

المبحث الأول: المحاولات التنظيرية والمقاربات التفسيرية لعلاقة الموارد الطبيعية بالتنمية

المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والبيئة

المطلب الثاني: الطبيعة والموارد في النقاش التنموي بين الرأسمالية والاشتراكية

المطلب الثالث: من تبلور خاصية الاستدامة إلى المسؤولية البيئية

المبحث الثاني: تشخيص العلة الهولندية والدولة الريعية وتداعياتهما على التنمية

المطلب الأول: تشخيص ومفهوم المرض الهولندي Syndrome hollandais

المطلب الثاني: الدولة الريعية: المفهوم، المحددات والخصائص

المطلب الثالث: لمحة نظرية حول سلوكات البحث عن الريع وانعكاساتها

المبحث الثالث: تداعيات الفساد ونوعية المؤسسات على التنمية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

المطلب الأول: الفساد بين المفهوم والعوامل المسببة

المطلب الثاني: مسؤولية الفساد وانعكاساته

المطلب الثالث: دور المؤسسات في التنمية لدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية

الفصل الثالث: واقع وتجليات نقمة وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر والدول النامية

المبحث الأول: نقمة وفرة الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث

المطلب الأول: ارتباط نقمة وفرة الموارد بدول العالم الثالث

المطلب الثاني: آثار وتجليات لعنة الموارد على اقتصاديات الدول النامية

المطلب الثالث: وفرة الموارد الطبيعية، العنف الداخلي والنزاعات الإقليمية

المبحث الثاني: معطيات إحصائية حول وفرة الموارد وتنوعها بالجزائر

المطلب الأول: واقع إنتاج وتصدير المحروقات في الجزائر

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية المعدنية، الزراعية والثروة المائية في الجزائر

المطلب الثالث: التجارة الخارجية للجزائر: طبيعة التبادلات وأهم الممونين والزبائن.

المبحث الثالث: المحروقات في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي ومرتكزات السياسة النفطية بعد الاستقلال.

المطلب الأول: الحالة الاقتصادية للجزائر قبل استرجاع السيادة الوطنية واكتشاف النفط

المطلب الثاني: التسيير الفرنسي للنفط الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية

المطلب الثالث: الصناعة النفطية في الجزائر على ضوء اتفاقيات ايفيان 1962 ومرتكزات السياسة النفطية عقب الاستقلال

الفصل الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر على ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة: أسباب الفشل، الحلول والآفاق

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور الاقتصاد الجزائري منذ استرجاع السيادة الوطنية

المطلب الأول: تاريخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من المرحلة الاشتراكية إلى بوادر الانتقال نحو اقتصاد السوق

المطلب الثاني: إشكالية اختيار النموذج التنموي ودور المؤسسات في مسار التحول الاقتصادي

المطلب الثالث: مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق في الجزائر: تعدد الفواعل والمعيقات

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري بين فرص الريع النفطي وواقع الاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: آثار نقمة الوفرة على الاقتصاد الجزائري: الفلاحة والصناعة كنماذج

المطلب الثاني: استعمالات الريع النفطي في الجزائر: بين البناء والتشييد، ومخاطر الفساد

المطلب الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المبحث الثالث: عائدات الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في الجزائر: الفرص والحصيلة

المطلب الأول: تحدي التنويع الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: واقع الرشادة في التسيير والفعالية في التحويلات الاجتماعية

المطلب الثالث: نحو نموذج تنموي جديد ومستدام، وحسن تدبير عائدات الثروات الطبيعية

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

تشكل التنمية المستدامة التحدي الرئيسي لجميع الدول، لكن بشكل أساسي بالنسبة للدول النامية. والجزائر على اعتبارها دولة حديثة الاستقلال نسبيا، وتتوفر على موارد طبيعية متنوعة، فإنها لا تخرج عن هذه القاعدة، ذلك أنها منذ استرجاع السيادة الوطنية قد خاضت تجربة تنموية، من أجل الوصول إلى اقتصاد قوي يصمد أمام الصدمات الخارجية، لكن، والأهم من ذلك هو تحقيق الرفاهية للمواطنين، عبر مختلف الآليات، التي من بينها توفير مناصب الشغل، تحسين الخدمات في كل الجوانب: الصحة، التعليم، التكوين، وغير ذلك من الطموحات التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التنمية المستدامة.

منذ الاستقلال الجزائر في سنة 1962، ما فتئ المسؤولون على اختلاف مختلف مستوياتهم بالحديث عن التأسيس لاقتصاد قوي بالاعتماد أساسا على الإمكانيات الذاتية التي تتوفر عليها الجزائر، وهي الموارد الطبيعية واليد العاملة الشابة، كما أن عبارة التنويع الاقتصادي والتحرر من التبعية للمحروقات قد لازمت الخطابات السياسية منذ الاستقلال تقريبا، لكن، وبالرغم من تغير المسؤولين، ومن المشاريع التي يتم اطلاقها في كل مرحلة، والمبالغ الهامة التي تم إنفاقها، إلا أن النتيجة هي بقاء اقتصاد الجزائر ريعيا، يعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، واستمر هذا الوضع حتى بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي نهاية الثمانينات.

وبهذه الطريقة، فإن أي تراجع في أسعار المحروقات، له انعكاس مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وأهم التغيرات التي حدث بالجزائر، قد كانت عقب الفترات التي شهدت فيها عائدات النفط انخفاضا محسوسا، بالأخص في نهاية الثمانينيات، وبداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة أساسا، بالأخص إذا علمنا أن أسعار النفط ترتبط بالعديد من العوامل الجيوسياسية الخارجة عن نطاق قدرة الدولة المنتجة.

وعلى سبيل المقارنة، فإنه من بين الدول الأكثر تقدما، نجد العديد منها لا تتوفر على القدر الكافي من الموارد الطبيعية، ولا تكفي لتلبية حاجياتها الوطنية، ولعل المثال الياباني هو الأكثر رواجا في هذا الميدان، وإن كان ليس الوحيد. لكن ومن جهة ثانية فإن العدد الأكبر من الدول التي تحوي بواطنها، سطوحها وأقاليمها البحرية ثروات وفيرة ومتنوعة، من معادن ثمينة ونفط وما إلى ذلك، لكن الملاحظ

في هذه الدول هو كون غالبيتها مصنفة في خانة الدول العالم ثالثية الأقل تقدما، والتي تعتمد بشكل رئيسي على استخراج تلك الموارد وتصديرها.

وبالاعتماد المفرط على تلك الموارد، وبالأخص الريع النفطي، فإن مهمة الدولة الأساسية تصبح مهمة توزيعية بدل أن تكون خلق الثروة، والملاحظ هو فشل العديد من الدول في أداء الدور التوزيعي بشكل منصف وعادل على شعوبها ومختلف أقاليمها، مما يخلق مشاكل توزيعية مستعصية يطبع عليها اللااستقرار والتوترات السياسية والمجتمعية.

وبالإضافة إلى مدى إنصاف وعدالة الأسعار المطبقة على المواد الأولية، فإن المؤكد هو حصول الدول المصدرة لهذه الأخيرة على ملايير الدولارات على امتداد عشرات السنين، لكن ذلك لم يظهر على العديد منها، سواء من خلال مستوى عيش سكانها، أو الأشواط التي تم قطعها في مسار التنمية، البنى التحتية والهياكل القاعدية التي تم إنجازها، وبالأخص عدم قدرتها على التحرر من التبعية لتصدير نفس المنتج الواحد، وتحقيق التنويع الاقتصادي. حيث نجد دولا قد كانت تتمتع باكتفاء ذاتي في الغذاء، في الصناعات الصغيرة، وغيرها، لكن بمجرد اكتشاف النفط فوق أراضيها، يتم التخلي عن كل أنظمة الإنتاج (les modèles de production) الموجودة لكي تستبدلها بتصدير الموارد لتمويل ميزانيتها العامة، ولاستيراد السلع التي كان يتم إنتاجها وطنيا، بما في ذلك الغذاء وأبسط المواد، وتشجيع مؤسسات من نوع استيراد–استيراد (import– import) التي تقضي على الإنتاج الوطني.

وعند الرجوع إلى تاريخ التجارب التنموية التي تزخر بوفرة الموارد الطبيعية (بما فيها النفطية)، نجد مجموعتان أساسيتان: الأولى تمكنت من الاعتماد على مواردها الطبيعية من أجل تحقيق التنمية، تقابلها مجموعة ثانية من الدول لم تتكمن من الالتحاق بركب التقدم بالرغم من وفرة مواردها. والملاحظ هو أن المجموعة الأولى تتشكل من قائمة جد محدودة من الدول، مثل إندونيسيا وماليزيا، في حين نجد المجموعة الثانية تتشكل من قائمة طويلة من الدول، مثل نيجيريا، الجزائر، وغيرهما، ومن هنا ستركز دراستنا هذه على موضوع واقع التنمية المستدامة في الجزائر على ضوء وفرة الموارد بكل أنواعها.

1- أهمية الموضوع:

بالرغم من توفر الجزائر على مختلف أنواع الموارد الطبيعية، المتجددة منها والناضبة، وبالرغم من مضي أكثر من نصف قرن على استعادة الاستقلال، إلا أنها لا تزال مصنفة ضمن الدول النامية، تعتمد بشكل شبه كلي على الجباية النفطية. انطلاقا من هنا ارتأينا الخوض في موضوع التنمية المستدامة، ذلك أن الخطابات السياسية منذ الاستقلال تركز على التنمية الاقتصادية، ورغم تغير المسؤولين والحكومات، إلا أن الخطاب نفسه لا يزال قائما، والأهداف نفسها لا تزال موجودة، وهو ما يدل على عدم التمكن من تجسيدها في أرض الواقع.

يكتسي موضوع التنمية المستدامة أهمية متزايدة، وبالأخص لدى الدول التي تتوفر على الموارد الطبيعية، النفطية منها والمعدنية على وجه الخصوص. وبالنظر إلى تجارب الدول الأخرى التي تبنت نماذج تنموية غير مستديمة، فإنها قد حققت نتائج إيجابية في الاقتصاد، لكن ذلك قد كان على حساب البيئة والمجتمع. وهذا ما يعطي أهمية جد بالغة لخاصية الاستدامة، إذ أنه لم يعد مجديا تبني نماذج تنموية غير مستديمة، لأنها قد تحقق نتائج وأرباح على المدى القصير، إلا أن انعكاساتها البيئية والمجتمعية ستظهر تدريجيا، وستخلق مشاكل للأجيال القادمة، وهذا ما يدفع إلى ضرورة تبني صانع القرار الاقتصادي في الجزائر لنموذج تنموي مستدام، بالاعتماد على الموارد الطبيعية المتوفرة بمختلف أنواعها، وتسخيرها لتحقيق تنمية مستدامة، وتفادي سوء استعمالها، لكيلا تتحول من نعمة ومعطى إيجابي إلى نقمة، حيث تثبط مساعي التنمية، وترجح الكفة لصالح الإبقاء على الوضع الراهن والاهتمام بالوظائف التوزيعية بدل خلق الثروة.

2- مبررات اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب، تتمثل أساسا في:

أ- مبررات علمية:

انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بفعل ترددات الأزمة المالية العالمية منذ 2008، قد انعكس بشكل مباشر على العائدات الجزائرية، والنتيجة قد كانت تردد صانع القرار في الجزائر، والحديث عن التقشف، وترشيد النفقات، ونقص وتيرة التحويلات الاجتماعية، ومعه عودة الخطاب

التقليدي الذي ساد في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، حول التنمية والتنويع الاقتصادي واحتمال اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، كل هذه المستجدات، قد دفعت بالباحث إلى البحث في الموضوع، وتقديم مساهمته العلمية.

وهذا إذا علمنا أن موضوع التنمية المستدامة قد تمت دراسته من لدن الكثير من الباحثين في العلوم الاقتصادية، ولذلك بحكم اختصاصنا في العلوم السياسية، وبالضبط في الدراسات الاستراتيجية، فإن الأمن الوطني لا يكمن فقط في البعد العسكري (رغم أهميته)، بل يتشكل من خمسة أبعاد، وعمودها الفقري هو البعد الاقتصادي، وهذا ما دفعنا إلى الخوض في موضع التنمية المستدامة، ليس من توجه اقتصادي بحت، لكن من توجه سياسي، حيث ستتركز دراستنا بوضع التنمية في الإطار السياسي (السياسات التنموية، الاستراتيجيات القطاعية، ...) والبحث عن مختلف البدائل، بالأخص إذا علمنا أن الاقتصاد في الدول النامية شديد الارتباط بالسياسة.

الاشتغال في الماجستير حول موضوع الأمن البحري والقرصنة في الخليج الغيني، والتوصل إلى نتائج مشخصة لغياب الأمن في المنطقة، والمتعلقة أساسا بوفرة الموارد الطبيعية التي تثير أطماع السكان والنخب السياسية على حدى، غياب العدالة التوزيعية، استنزاف الموارد وعدم الاهتمام بالبيئة في الصناعة النفطية، وكلها شكلت قنابل موقوتة ومشاكل متراكمة دون حلول، والنتيجة هي تحول وفرة الموارد الطبيعية من نعمة ومعطى إيجابي لتحقيق التنمية، إلى ما أصبح يسمى بنقمة أو لعنة الوفرة (Malédiction de l’abondance de ressources naturelles)، وقد تمثلت الحلول المقترحة أساسا في التنمية المستدامة بالدرجة الأولى، عن طريق حسن استغلال الموارد الطبيعية، والديمقراطية التشاركية، من أجل جعل هذه الموارد نعمة وتفادي انعكاسات لعنة الموارد.

انطلاقا من هنا، جاء التفكير في دراسة التنمية المستدامة في الجزائر بالاعتماد على الموارد الطبيعية التي تزخر بها، من أجل التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد متنوع ومستدام، وتقديم هذه الدراسة، التي سنحاول من خلالها البحث في الأسباب الكامنة وراء عدم تمكن الجزائر من الالتحاق بالدول المتقدمة، رغم الامكانيات والموارد التي تتمتع بها، ومرور أكثر من نصف قرن على استرجاع السيادة الوطنية. كما سنعود في هذا العمل البحثي إلى مختلف الطرق والمناهج التي تم

الاعتماد عليها في التسيير الاقتصادي بالجزائر، معرفة مدى فاعليتها، من أجل اقتراح بعض البدائل أو الطرق التي تراعي خاصية الاستدامة في جل الخطط والاستراتيجيات التنموية المستقبلية بالجزائر.

ب-مبررات ذاتية:

بحكم تخصص الباحث في الدراسات الاستراتيجية، فإنه يميل إلى البحث والدراسة في المواضيع ذات العلاقة بثلاثية: الأمن (بأبعاده)، الاقتصاد والتنمية. والوقائع تبين باستمرار وبوضوح حجم وأهمية البعد الاقتصادي في الأمن الوطني لأية دولة، لكونه يدعم ويجسد باقي الأبعاد، يدعم سيادة الدولة واستقلالها عن باقي الدول، يوفر لها الإمكانيات والموارد، ويمنح لها مكانة بين الدول السيدة في قرارها. فالتنمية كدعامة للبعد الاقتصادي للأمن الوطني هي دعم إضافي للبعد العسكري، وهي أيضا حصن للأمن المجتمعي والثقافي، ورصيد للأمن السياسي، وكل هذا قد دفعنا إلى تناول موضوع وفرة الموارد الطبيعية وإشكالية تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، اعتمادا على دراسات سابقة منجزة أساسا من لدن مختصين في العلوم الاقتصادية، ودراسة هذا الموضوع من زوايا متعددة، مع التركيز طبعا على الزاوية السياسية.

موضوع التنمية المستدامة يدخل ضمن نطاق اهتماماتنا البحثية، ومن خلال هذه الدراسة، نود التأكيد على أنه ليس موضوعا اقتصاديا فحسب، بل هو أيضا موضوع سياسي بامتياز، ذلك لأن التنمية المستدامة تكون وفقا لاستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، تتدخل فيها الكثير من الفواعل، وتؤثر فيها عديد العوامل، وبالتالي، أردنا المساهمة في هذا الموضوع، عبر محاولة تشخيص مكامن الضعف في السياسات التنموية بالجزائر منذ الاستقلال، عدم القدرة على التنويع الاقتصادي، وبالأخص الفشل في صياغة استراتيجية تنموية بعيدة المدى لا تخص مرحلة ما، أو نخبة سياسية معينة، بل تراعي المصلحة العليا للجزائر والأجيال القادمة.

3- إشكالية الموضوع:

يشكل موضوع التنمية المستدامة، أحد أهم مواضيع الساعة، وبالأخص حينما يتعلق الموضوع بدولة بحجم الجزائر. هذه الأخيرة التي تزخر بكل أنواع الموارد والإمكانيات.

لابد في البداية من الإجابة عن تساؤل جوهري، مفاده، لماذا لم نكتف بالبحث حول تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ ولماذا إضافة كلمة أو خاصية "مستدامة" إلى كلمة تنمية؟ ارتأينا البحث في موضوع التنمية المستدامة في الجزائر، وعدم الاكتفاء بالتنمية الاقتصادية لوحدها، نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها خاصية الاستدامة. فمن غير المجدي إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مقابل خلق مشاكل جديدة للمستقبل، وبالأخص في المجال البيئي. وهذا ما جعلنا نركز على الاستدامة، حيث من الضروري التفكير في الحلول الكفيلة بالخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، نحو التطور والرفاه، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول التي سبقت الجزائر في هذا المسار، إذ ينبغي تفادي الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية والصناعية على البيئة وعلى المجتمع، وبالتالي فقد ارتأينا أنه لم يعد مجديا الحديث عن التنمية وحدها دون خاصية الاستدامة.

بينما استعمالنا للموارد الطبيعية، فالمقصود منه بدرجة أولى هو النفط والغاز الطبيعي، لكنها تشمل كل الموارد الباطنية والسطحية، من معادن، محروقات، غابات، أراضي فلاحية، المياه الإقليمية وما تحتويه من موارد، وغيرها، مع العلم أن التركيز قد كان بشكل كبير حول المحروقات، لسبب وجيه، متمثل في كونها تشكل ما يضاهي نسبة 97 من الصادرات الجزائرية نحو الخارج. وتتمحور الإشكالية الأساسية لبحثنا حول:

إلى أي مدى تساهم وفرة الموارد الطبيعة، والطاقوية منها بالأساس، في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

ولشرح وتجزئة هذه الإشكالية لدينا مجموعة أسئلة فرعية:

- هل كون دولة معينة تمتاز بوفرة الموارد الطبيعية النادرة هو بالضرورة معطى إيجابي؟ وما طبيعة العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية؟
- هل وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع العائدات الناجمة عن استغلالها وتصديرها يؤدي إلى انتفاع السكان؟
- هل وفرة العائدات الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية تدفع بالنخب الحاكمة إلى النشاط والاستثمار، وإطلاق المشاريع الكبرى لفائدة الأجيال الحالية والصاعدة؟ أم إلى إهمال

القطاعات الاقتصادية – الفلاحية والصناعية أساسا–والانشغال فقط بتوزيع العائدات وتسييرها؟

- إذا كانت التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد (اقتصادي، اجتماعي وبيئي)، فكيف يمكن الحكم على وفرة الموارد النفطية التي تدر عائدات مالية ضخمة، وفي نفس الوقت تسبب كوارث بيئية تهدد بقاء ورفاه الأجيال القادمة؟

- ما علاقة الريع النفطي بغياب مبدأ الشفافية في التسيير، انتشار الفساد وعدم المحاسبة؟

4- حدود الإشكالية:

من خلال العنوان، تظهر لنا حدود الإشكالية التي سنعالجها في هذه الأطروحة، حيث لدينا حدود مكانية حدود زمنية.

أ- **الحدود المكانية:** الدراسة ستكون متمحورة حول الجزائر، وهذا لا يمنعنا في إطار التحليل من الاستعانة والاستدلال بنماذج تنموية لدى دول أخرى، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة التي حققت التنمية بالاستعانة بمواردها الطبيعية، دول تمكنت من اللحاق بركب التقدم رغم عدم امتلاكها للموارد، ودول ذات موارد وفيرة لم تتمكن من الاستفادة منها، ولا تزال تتخبط في مشاكل التخلف والفقر. سنرجع من حين لآخر لبعض هذه الدول من أجل المقارنة والفهم الأمثل للموضوع.

ب-**الحدود الزمنية:** تركز دراستنا هذه على الجزائر منذ استرجاع السيادة الوطنية في 1962، إلى غاية سنة 2019، تاريخ الانتهاء من جمع المراجع والمصادر، والشروع في التحرير النهائي للأطروحة، لكن هذا لم يمنعنا من الرجوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، ونمط التجارة الخارجية للجزائر آنذاك، إلى غاية اكتشاف النفط بالجزائر من لدن الإدارة الاستعمارية، والتحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري، أين بدأ بالتغير التدريجي من الفلاحة والصناعة التقليدية أساسا، إلى الصناعات الاستخراجية وتصدير الموارد الطبيعية.

5- الفرضيات:

اقترحنا بعض الفرضيات التي تساعدنا على الوصول إلى أجوبة للإشكالية والأسئلة التي سبق طرحها أعلاه، حيث ستساعدنا في توجيه بوصلة هذه الدراسة، لنتوصل في الأخير لمعرفة مدى صحتها.

- وفرة الموارد الطبيعية ليست نقمة أو معطى سلبي في حد ذاتها، لكن مصدر الإشكال هو في طريقة التعامل مع عائدات تلك الموارد وفي انعكاساتها على باقي القطاعات.
- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية والعائدات الناتجة عن تصديرها إلى عدم بحث صناع القرار الاقتصادي عن بدائل اقتصادية، وهو ما يجعل تلك الدول هشة أمام مختلف الأزمات الاقتصادية.
- من مصلحة الدول المستوردة للموارد الطبيعية أن تكون الدول المصدرة بعيدة عن التفكير في الطرق الكفيلة بتحقيق التنمية، لأن ذلك سيؤدي إلى صعود تلك الدول وتمكنها من حسن الاستفادة من مواردها.

6- أدبيات الدراسة:

عند محاولة الاطلاع على ما تم تأليفه حول موضوع التنمية المستدامة، فإن النتيجة ستكون وفرة كبيرة في الإنتاج العلمي حول هذا الموضوع بمختلف اللغات، سواء ما تعلق بالكتب، المقالات، التقارير، وغير ذلك، وعند التقدم خطوة في موضوع بحثنا، والتنقيب على البحوث التي تم إنجازها حول موضوع الموارد الطبيعية بشكل عام، فهنا أيضا، توجد العديد من الدراسات ليس فقط بمختلف اللغات، لكن أيضا بتوجهات مختلفة، ومقاربات متعددة. أما حينما نحاول التقرب والتعمق أكثر في موضوع هذه الأطروحة، والمتمثل في طبيعة العلاقة التي تربط وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، فإن عدد الدراسات يبدأ بالتناقص، وبالأخص، حينما يكون المجال المكاني لدراستنا محددا في دولة واحدة متمثلة في الجزائر. والملاحظ بشكل عام حول ما تم الاطلاع عليه من بحوث، دراسات، أطروحات، مقالات وتقارير، ...الخ، فإن أغلب المساهمين في هذا الموضوع هم المنتمين لعلم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي، وبالتالي، بالرغم من وجود عديد المساهمات، إلا أن القيمة المضافة التي نسعى للمساهمة بها من خلال الخوض في هذا الموضوع، هي تناوله من جانب سياسي، ذلك لأن الباحث

متخصص في العلوم السياسية، وبالتالي، فالهدف الأساسي يكمن في محاولة فهم وتفسير العلاقة التي تربط وفرة الموارد الطبيعية، ونخص بالذكر في هذا السياق، المحروقات بدرجة أولى، بموضوع التنمية المستدامة، وهذا في الجزائر.

ولا شك أنه عند الخوض في هذا الموضوع، لن يكفي التطرق لمتغيري الموارد والتنمية المستدامة لوحدهما، بل ينبغي طرح أسئلة في صلب الموضوع، ومحاولة الإجابة عنها، من خلال تناول موضوع الفساد، الذي أصبحت انعكاساته على الاقتصاد الوطني، ليست فقط في تقارير للمنظمات غير الحكومية، أو لمقالات صحفية، بل أصبح الفساد وآثاره التدميرية، محل اعتراف من المسؤولين السامين في الدولة، ومن مختلف المؤسسات الحكومية. إلى جانب موضوع الفساد، ينبغي كذلك طرح موضوع المؤسسات، الأدوار المنوطة بها في التشريعات، والمسؤوليات التي تتحملها في سبيل محاربة الفساد، والصرامة في استغلال الأموال العمومية، ولكن أيضا مناقشة المسؤولية الملقاة على عاتقها في موضوع التنمية المستدامة، تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي، وغير ذلك.

الدولة التي تتوفر على قدرات معتبرة من الموارد الطبيعية، وبالأخص ما تعلق منها بالنفط والغاز الطبيعي، تكون أمام عديد الخيارات، إما أن تحسن استعمال مواردها، لتحقيق المصلحة العامة وازدهار تلك الدولة، أو أن تصبح هذه الثروات، والعائدات التي تنجم عنها محل تجاذبات، صراعات، تنافسات من أجل مصالح وأطماع ضيقة للنخب السياسية، بل ويتم خلق صراعات هوياتية، طائفية، جهوية، وغير ذلك من أجل جعل جلب الدعم والمساندة، في تلك الصراعات حول الموارد والمصالح، التي يعيرونها ثوب الجهة، الانتماء السياسي، المذهبي، ..الخ في كل دولة بطريقة مختلفة، وحسب قابلية سكانها للتعبئة والانخراط في الصراع.

سنحاول في هذه الأطروحة عرض مختلف هذه الأفكار، ومناقشتها، من أجل الخروج بنتائج قد تشكل مساهمة ولإضافة في هذا الموضوع. ونذكر بعض الدراسات التي نالت اهتمامنا، واستنبطنا منها الكثير من الأفكار والإثراءات التي ناقشناها في متن هذا البحث:

- شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، ناقشها الأستاذ سيدي محمد شاكوري بجامعة أبي بكر بلقائد بتلمسان في السنة الجامعية 2011-2012.

تناول الباحث موضوع وفرة الموارد الطبيعية في الدول النامية بشكل عام، منطلقا من اعتبارها عاملا إيجابيا للتنمية والنمو الاقتصادي، ليصل إلى وجود لدول في العالم الثالث تتوفر على مختلف الموارد لكنها لم تنجح في تحقيق التنمية، بل بالعكس، تعرضت لما يسمى بنقمة وفرة الموارد، ومن بينها المرض الهولندي.

شكلت هذه الدراسة ركيزة وأرضية جد هامة للأطروحة التي قمنا بإنجازها، بالرغم من أن الباحث قد تناول الموضوع من وجهة نظر اقتصادية أكثر، كما أنه وبصفته اقتصادي، قد اهتم بموضوع النمو والتنمية الاقتصادية، دون منح الأهمية لخاصية الاستدامة، وإيلاء الاعتبار للبيئة وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما حاولنا استدراكه في هذه الأطروحة.

- Salah MOUHOUBI, **Les vulnérabilités, Cas de l'Algérie**, ENAG Editions, Alger, 2008.

الأستاذ صالح موهوبي متحصل على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، وكذلك في العلوم السياسية، وهو ما يؤهله للخوض في هذا الموضوع وتقديم تشخيص للهشاشات، مع التركيز على حالة الجزائر. ويشكل هذا الكتاب لبنة أساسية لفهم ما يقصد بالهشاشات التي تصيب الدولة، أبرز مصادرها، طرق تناميها، ولكن أيضا تصنيفها من حيث درجة الخطورة ومدى تأثيرها على قوة الوحدة السياسية، واستمراريتها.

يتناول هذا الكتاب تصنيف لمختلف الهشاشات (بالنسبة للدولة)، ويقدم عدة تصنيفات وفقا لمصادرها، مسبباتها، والطرق التي يمكن اعتمادها من أجل وضع حد لها. فهناك هشاشات على المستوى الداخلي، والتي تتعلق أساسا بما يمكن وصفه بالجغرافيا والديموغرافيا، فيها ارتأى الكاتب التركيز على الإقليم، الموقع الجغرافي والسكان، وهي قد تمثل مصدرا محتملا للتهديد، فالمساحة الواسعة تعتبر مكسبا إيجابيا، لكن في حالات معينة، حينما لا تتوفر الدولة على القدرات التي تكفل لها تجسيد نفوذها، ترسيخ سيادتها، والقدرة على أن تحتكر وحدها العنف المشروع (السلاح) فوق كافة ترابها الوطني، فإن ذلك سيشكل لها حتما تحدي أمني. ونفس الأمر بالنسبة للسكان، فارتفاع أعدادهم قد

يمثل أمرا إيجابيا، إذا توفرت وسائل التعليم، التكوين، فرص العمل، وغيرها، لكن قد يتحول عدد السكان المرتفع إلى مصدر للضغط، وصعوبات تعرقل التنمية إذا عجزت الدولة عن احتواء كثافتها السكانية المرتفعة وحسن الاستفادة منها.

يركز المؤلف على إمكانية الرهان على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تفادي كل أشكال الضعف والهشاشة، حيث يرى بضرورة إصلاح المنظومة البنكية، تطوير القطاع العمومي، تنويع المبادلات الدولية. وفيما يتعلق بجملة التحديات التي يقترح الباحث رفعها من أجل الحد من حجم الهشاشات التي تحدق بالجزائر، فإنه قد ركز على التحكم في مشكلة المياه، حماية الأراضي الخصبة، والمواصلة في استصلاح أراضي جديدة، محاربة التصحر، التوزيع المتوازن للسكان في مناطق الوطن، وضع سياسة وطنية لتهيئة الإقليم. كما أكد على ضرورة وضع استراتيجية تنموية، تأخذ بعين الاعتبار عدم تكرار أخطاء الماضي، وتشجع المجتمع على المساهمة الفاعلة في مشاريع التنمية، مع مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية. كما ركز أيضا على ضرورة تطوير السياسة الخارجية للجزائر، تنشيطها وفقا لما يخدم المصلحة الاقتصادية للبلاد. وفي أطروحتنا هذه حاولنا تقديم مساهمة في كيفية تجاوز الجزائر لمواطن الهشاشة، عبر التركيز على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية.

- Louis-Marie Philippot, **Rente naturelle et institutions. Les ressources naturelles : Une « Malédiction Institutionnelle » ?** , Centre de Recherches sur Le Développement International (CERDI), Etudes et Documents, Septembre 2009.

هو مقال مشكل من 32 صفحة، من تأليف Louis–Marie Philippot بعنوان: (الريع الطبيعي والمؤسسات. الموارد الطبيعية: "لعنة مؤسساتية؟"). هو من بين الدراسات المحدودة، في حدود اطلاعنا، مثلما يؤكد ذلك أيضا صاحب المقال، التي تركز حول دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين وفرة الموارد الطبيعية في دول معينة، وتأثيرات ذلك على نوعية المؤسسات فيها. حيث ناقش فكرة أساسية، مفادها إمكانية تشجيع وفرة الموارد الطبيعية على انتشار مؤسسات غير جيدة، بالتالي غير محفزة لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما ناقش فكرة ثانية ذات صلة بالأولى، تتعلق بالإرث التاريخي والاستعماري، الحروب الأهلية وغياب الاستقرار السياسي والأمني، وآثار كل ذلك على نوعية المؤسسات الموجودة في الدولة التي تتوفر على موارد طبيعية مهما كانت طبيعتها، وقد على وجود احتمال كبير لتأثير هذه الوفرة بشكل سلبي على طبيعة المؤسسات، وأبعد من ذلك، وبالأخص في دول

العالم الثالث، كثيرا ما تشجع هذه الوفرة كذلك على انتشار مختلف أشكال الفساد، ونقص الأداء السياسي والديمقراطي. ومن خلال ما تقدمه هذه الدراسة، توسعنا في دراسة مدى تأثير نوعية المؤسسات السائدة في الدولة على استفادة الدولة من مواردها الطبيعة.

- Sabrina Chikh-Amnache, **Le syndrome hollandais, aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne**, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, Soutenue en 2015.

تشكل الأطروحة التي أعدتها الأستاذة شيخ أمناش، حول ما يعرف بالعلة الهولندية وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، إحاطة شاملة لمفهوم المرض الهولندي (Le syndrome hollandais)، كما تناولت بالشرح والتحليل مفهوم الدولة الريعية، والتطرق إلى أهم سماتها السلبية المتمثلة في الفساد. تطرقت الأستاذة كذلك إلى أبرز محاور ضعف الاقتصاد الجزائري، لتفتح المجال أمام اقتراحات وإمكانيات الخروج من دائرة الجمود والاعتماد المطلق على الريع النفطي، لتبدي بذلك نظرة تفاؤلية عبر الاستدلال بثلاثة نماذج أساسية من الدول التي اعتمدت على صادراتها من الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية والرفاه لشعوبها، والمتمثلة في كل من ماليزيا، كوريا الجنوبية ودولة النرويج، كأمثلة تستطيع الجزائر الاستفادة منها والاقتداء بها من أجل الاستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية، قائمة على تنوع اقتصادي، لكي تصبح بالتالي في مأمن من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتكون أقل عرضة للأزمات، وأكثر استقلالية عن الأسواق الأجنبية في تلبية حاجياتها. وتمت الاستعانة بنتائج هذه الأطروحة من أجل تبيان مكامن ضعف الاقتصاد الجزائري، وانعكاسات الجباية النفطية على تراجع قطاعات منتجة مثل الفلاحة.

- Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau et Pierre-Yves Néron, « **Corruption, responsabilité collective et institutions démocratiques** », Consultation publique présentée par la commission d'enquête sur l'octroi et la gestion des contrats publics dans l'industrie de la construction, Groupe de recherche : Corruption et Démocratie, Centre de Recherche et Ethique, Montréal (Canada), 11 juillet 2014.

هو تقرير علمي متكون من 22 صفحة، قام بإنجازه ثلاثة أساتذة باحثين في جامعات كندية:

Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau et Pierre-Yves Néron، حول "الفساد، المسؤولية الجماعية والمؤسسات الديمقراطية"، وهي مجموعة بحث مهتمة بموضوع الرشوة والديمقراطية، بجامعة مونتريال الكندية. الجدير بالاهتمام في هذه الدراسة، وبالرغم من أنها خصت في جانبها التطبيقي، إقليم الكيبيك Québec بكندا، فإنها قد تجاوزت التعريفات القانونية للفساد والرشوة، التي يسهل إيجادها والاطلاع عليها في مختلف المراجع والتشريعات، حيث قدمت تفسيرا مغايرا للتفسيرات التي نجدها في أغلب المراجع، حينما ركزت على البحث عن إجابة للسؤال التالي: "من المسؤول عن الفساد؟" ومن خلال مختلف الاحتمالات التي تم وضعها في الدراسة، تم التوصل إلى أن المسؤولية مشتركة بين الأفراد والمؤسسات، هذه الأخيرة التي تخلق بيئة مشجعة على الفساد، لكن حسم هذه الجدلية، وانطلاقا من اعتبار أن المؤسسات نفسها هي مشكلة من أفراد، كما أن القوانين ومختلف التنظيمات، هي من سن الأفراد، والمخول بالسهر على تنفيذها، تطبيقها، محاسبة مخالفيها، هو المسؤول، أي الفرد المتواجد في أعلى هرم المسؤولية، وبالتالي فالمسؤولية عن الفساد هي مسؤولية جماعية، لكن الجزء الأهم منها يتحمله مسؤولو القطاعات، الذين من صلاحياتهم تطبيق القوانين، ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله، وهذا ما حاولنا تطبيقه بالنسبة للفساد في الجزائر.

- Nourredine Menaguer, Chaib Baghdad, « **Les questions des transferts sociaux en Algérie : entre le maintien de la paix sociale et les contraintes financières** », Revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, INESG, N°01, janvier-mars 2016.

يقدم الأستاذان بجامعة تلمسان: شايب بغداد ونور الدين ميناجر في مقالهما المعنون: "مسألة التحويلات الاجتماعية في الجزائر: بين الحفاظ على السلم الاجتماعي والمعيقات المالية"، شرحا لمخاطر التحويلات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة، مع التركيز على الجزائر. وتتجلى مخاطر هذه التحويلات، حينما تتعرض الدولة لمشكل خارجي، متمثل في تراجع عائدات البلاد من العملة الصعبة، كانعكاس لانخفاض أسعار النفط، بالخصوص أن البلاد تعتمد على النفط بنسبة تضاهي 97 بالمائة من صادراتها، فحينما تتأثر الخزينة العمومية يضطر صانع القرار الاقتصادي لخفض التحويلات الاجتماعية، مما يحمل مخاطر كبير على الاستقرار المجتمعي، حيث لا يتلقى المجتمع تراجع الدعم أو انقطاعه في بعض المجالات، بعين الرضا وبالتفهم، مما يجعل صانع القرار في معضلة وخيارات

جد محدودة. وانطلاقا من هنا تطرقنا في الأطروحة إلى المخاطر التي تنتج عن الاستمرار في التحويلات الاجتماعية بشكل غير مدروس، بالأخص حين تراجع أسعار المحروقات.

- صبرينة يونسي، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017.

تناول هذا الكتاب سؤال جوهريا ذو علاقة وطيدة بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته، والمتعلق بالعلاقة التي تربط الموارد الطبيعية بشكل عام، والثروة النفطية على وجه الخصوص، بتحقيق التنمية الاقتصادية. ولقد شملت هذه الدراسة أربعة محاور أساسية، ويمكن تلخيصها في إشكالية التخلف وأزمة التنمية في دول العالم الثالث، الريع النفطي وكيفيات توزيعه، تأثرات الريع البترولي على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وختمتها بفصل أخير شمل البدائل والاقتراحات لتجنب التأثيرات السلبية لوفرة النفط. وبالرغم من كون هذا العمل العلمي يحمل في طياته الصبغة الاقتصادية المحضة، إلا أنه يمثل أرضية مهمة للبحث في موضوع الموارد والتنمية، حيث يشتمل على إطار نظري ومختلف المساهمات الأولى في الموضوع، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على احصائيات، أرقام ومعطيات دقيقة، من أجل مقارنتها وتقديم تصور واضح حول آثار النفط على التنمية. وإذا كانت هذه الدراسة قد تطرقت بشكل عام إلى الدول التي تعتمد على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، والنفطية منها بشكل أساسي، فإن ما سنحاول التركيز عليه في دراستنا، هو دولة الجزائر، بالاعتماد طبعا على تجارب الدول الأخرى التي مرت من نفس المستوى الاقتصادي، واستثمارها من أجل تحقيق تنمية مستدامة، بالاعتماد على الموارد الطبيعية التي تزخر بها.

7- الإطار النظري:

سنعتمد في موضوعنا هذا على مجموعة مقاربات نظرية من أجل تحليل ودراسة العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أننا سنركز بشكل أساسي على كل من مقاربات: الاقتصاد السياسي، التنمية المستدامة، نقمة وفرة الموارد الطبيعية والدولة الريعية، من أجل محاولة فهم وتحليل مواطن الضعف في المسار التنموي للجزائر. كما سنستند إلى التحليلات التي تقدمها مدرسة التبعية، وكل هذا من أجل دراسة موضوعنا والإحاطة به من مختلف النواحي.

- **مقاربة الاقتصاد السياسي:** استندنا في تحليل موضوعنا المتمثل في وفرة الموارد الطبيعية وإشكالية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، على هذه المقاربة النظرية، وذلك انطلاقا من كون الاقتصاد السياسي معرفة مرتبطة بمختلف الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي في المجتمع والدولة على حد السواء، بما في ذلك جل الأنشطة المرتبطة بإنتاج وتوزيع مختلف المنتجات والخدمات. والمعروف هو أن المفكر الاقتصادي آدم سميث هو السباق لوضع اللبنة الأولى للاقتصاد السياسي في كتابه "ثروة الأمم". ولقد اعتمدنا على هذه المقاربة من أجل تحليل وفهم طرق سير الاقتصاد في الجزائر منذ الاستقلال، بالأخص إذا علمنا أن الاقتصاد في الدول النامية، بما فيها الجزائر، شديد الارتباط بالسياسة.

- **مقاربة التنمية المستدامة:** ترجع جذور هذه المقاربة إلى منتصف القرن الماضي، حيث تتبعت المبادرات بشأن التنمية المستدامة تدريجيا. فقد تميز عقد الخمسينات من القرن العشرين بظهور تصورات متفائلة إلى حد بعيد، أين ساد الاعتقاد أن عشرة أعوام كافية للدول المتأخرة (pays retardataires) للحاق بركب التقدم، وقد كان في هذا السياق أن جعلت هيأة الأمم المتحدة من سنوات 1960 عشرية التنمية (Décennie du développement). كان من المنتظر أيضا أن تعم العدالة في جميع أنحاء الكوكب، وفق هذه النظرة التفاؤلية. فمع عشرية الستينات أيضا سادت حركات التحرر والاستقلال السياسي في مختلف الدول المستعمرة. وفي سنة 1974 طفت إلى السطح مطالب الدول المستقلة حديثا بنظام اقتصادي عالمي جديد[1]، والتي كانت كمطلب جماعي في حركة عدم الانحياز، أو في شكل مبادرات إقليمية أو وطنية في مختلف المناسبات والاجتماعات الدولية رفيعة المستوى (بالأخص على مستوى هيأة الأمم المتحدة). ولقد أوجد مؤتمر ستوكهولم "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" PNUE في سنة 1972. وفي بداية الثمانينات نجد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتبنى في 1981[2]، مما شكل اللبنة الأولى حول عدم إمكانية الاستمرارية في مسار التنمية المضادة أو المضرة للطبيعة. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المتأسسة في 1983، قد قدمت تقريرها في 1987، النص النهائي قد تمت كتابته تحت إشراف السيدة برانتلاند (Mme Gro Harlem Brundtland). وتمت المطالبة بعقد مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية من خلال مؤتمر

[1] - Fabrice Flipo, **Le développement durable**, Paris : Bréal, 3eme édition, 2014, p.49.
[2] - **Ibid.**, p.51.

برانتلاند، وقد تمت الموافقة على ذلك، حيث انعقدت ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، من 03 إلى 14 جوان 1992. وتتصف مقاربة التنمية المستدامة بالشمولية، حيث "تسمح بتقويم المخاطر، إخبار الرأي العام وتوجيه العمل السياسي". وتعرف "كاترين أوبيرتين" Katherine Aubertine هذا المفهوم على أنه: "الطموح المعياري لخلق حالة من الرفاه عن طريق أنسنة الاقتصاد وتوجيهه نحو احترام البيئة"[1]. وهذه المقاربة سترافقنا في التحليل من بداية هذه الأطروحة إلى نهايتها، إذ أنها تشكل فرصة لتجاوز النظرة التقليدية لمفهوم التنمية على حساب البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

- **مقاربة نقمة أو لعنة وفرة الموارد الطبيعية:** ترجع الجذور الأولى لهذه المقاربة إلى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ذلك أنه عقب تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية، والتأخر الذي شهدته العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، بدأت بعض النقاشات العلمية حول دور الموارد في تحقيق التنمية، وهناك العديد من الباحثين الذين رجحوا الدور السلبي لهذه الموارد وكونها نقمة. من هنا تتمحور هذه المقاربة على كون وفرة الموارد تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية، ولقد كان الاستعمال الأول لمفهوم لعنة أو نقمة وفرة الموارد Resource Curse من لدن الأستاذ ريتشارد أوتي Richard Auty في سنة 1993، ليصف حالة اقتصاديات الدول الغنية بالموارد وعدم قدرتها على تحقيق التنمية. وتعبر ظاهرة لعنة الموارد عن مفارقة الوفرة، حيث تتحول هذه الموارد من نعمة إلى نقمة، ومن ثم إلى لعنة نتيجة الانعكاسات السلبية التي تخلفها على النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى غياب تصورات واستراتيجيات واضحة حول التنمية، أين تنحرف عوائد الثروة الطبيعية عن المسار الصحيح للتوظيف. وسنعتمد كثيرا على هذه المقاربة النظرية لدراسة الاقتصاد الجزائري، ووقائع التنمية في البلاد، لمعرفة طبيعة آثار وانعكاسات وفرة الموارد، وبالأخص النفط على الاقتصاد الجزائري.

- **مقاربة الدولة الريعية:** يعتبر حسين مهداوي أول من استعمل مفهوم الدولة الريعية، وذلك بدراسته لاقتصاديات دول الشرق الأوسط. ويعرّف هذا الأستاذ الدولة الريعية: "الدولة التي

[1]– سيلفي برونيل (ترجمة رشيد برهون)، **التنمية المستدامة رهان الحاضر**، ط1، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011، ص77.

تحصل على أغلب الموارد التي تستعملها في الميزانية العمومية من ريوع (جمع ريع) خارجية". وهذه الريوع قادمة من مختلف المصادر: تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، حقوق مرور السفن في المعابر البحرية، مساعدات أجنبية، وغيرها[1]، وسنستعين بالتحليلات التي تقدمها هذه المقاربة النظرية.

- **مقاربة التبعية:** تندرج هذه المقاربة في التيار الماركسي، وينتمي أهم روادها إلى عالم الجنوب، وبشكل خاص من أمريكا اللاتينية. هي حديثة نسبيا، إذ يعود ظهورها إلى نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي. من أهم التفسيرات التي تقدمها لتخلف الدول وعمد قدرتها على تحقيق التنمية والتقدم هو العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار واستغلال دول المحيط من طرف دول المركز، ومن بين أبرز منظري هذه المدرسة: دوس سانتوس Dos Santos، وسمير أمين Samir Amine، وغيرهما. ومن بين تفسيرات منظروا مدرسة التبعية فيما يتعلق بتجليات لعنة الوفرة أنه يتم السماح للحكومات في الدول النامية الغنية بالموارد بالانخراط في أنشطة فاسدة وذات انعكاسات سلبية على اقتصاديات دولها، طالما أنها تضل موالية للدول المهيمنة وتسمح بنهب الثروات الطبيعية في أقاليم دولها من طرف الشركات الكبرى التابعة للدول الغنية[2].

8- الإطار المنهجي:

على امتداد هذه الدراسة سنعتمد بشكل متواصل على عدة مناهج متمثلة في: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الإحصائي، بالإضافة إلى التحليل الذي رافق الأطروحة من بدايتها إلى غاية الخاتمة. فبالنسبة للمنهج التاريخي، اعتمدنا فيه بشكل أساسي لدراسة الاقتصاد الجزائري عبر مختلف المراحل التاريخية، من خلال الرجوع إلى المرحلة الاستعمارية، وقت الثورة التحريرية واكتشاف النفط من طرف الإدارة الفرنسية، وبعد الاستقلال أيضا هنالك العديد من المراحل التاريخية، التي يمكن اختصارها أساسا في المرحلة الاشتراكية، ومرحلة الانفتاح التدريجي على اقتصاد السوق. اعتمدنا كذلك على المقارنة، سواء بين مختلف المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد والتنمية بالجزائر، أو كذلك

[1]- Kedidir Mansour, **le gaz naturel algérien dans la sécurité énergétique de l'Union Européenne : un enjeu géopolitique**, Alger : Editions Benmerabet, 2016, p.52.
[2]- Andrew Rosser, **"The Political Economy of the Resource Curse: A Literature Survey",** Working Paper, n°268, Institute of Development Studies, April 2006, p.17.

بين الجزائر، والدول النامية التي تزخر بموارد طبيعية وفيرة، من اجل استنباط مكامن الضعف في السياسات التنموية التي تم اتباعها، لهدف تجاوزها لاحقا وتفادي تكرار نفس الأخطاء. وعلى امتداد هذه الدراسة، استعملنا الوصف والتحليل. كما أنا هذا العمل قد ارتكز على الدراسة الكمية والكيفية، حيث تمت الاستعانة بالإحصائيات ومختلف المعطيات الكمية حول الجزائر، كما تم القيام بتأويلها وتحليلها سواء عبر فترات زمنية مختلفة، أو بالمقارنة مع دول أخرى.

9- الإطار المفاهيمي:

النمو الاقتصادي: النمو Croissance هو ظاهرة اقتصادية كمية (Quantitatif)، وبالتالي فهو قابل للقياس، وهو يعبر عن ارتفاع حجم الثروة التي يتم خلقها أو إنتاجها في دولة معينة، وفي مدة زمنية محددة. وأهم مظهر للنمو هو تزايد الإنتاج، ويتم قياس النمو بالناتج الداخلي الخام (PIB) في حين أن التنمية هي ظاهرة نوعية (Qualitatif) ولا يمكن ملاحظتها إلا عبر مدة زمنية طويلة. ويمكن تعريف "مسار التنمية" (Processus de développement) عن طريق إدماج مجمل التحولات والتغيرات التي تطرأ على البنى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والديمغرافية. وبالتالي فالخوض في التنمية، يعني إلزاما ملاحظة التغيرات التي تطرأ على المستوى المعيشي (الذي يتم قياسه بالناتج الوطني الخام PNB مقسوم على عدد السكان)، وكذلك حصة الصناعة والخدمات في الإنتاج وفي تشغيلها لليد العاملة الناشطة، الاختلالات في العائدات، أمد الحياة، نسبة الوفيات عند الأطفال، نسبة التعليم، أعداد الطلبة الجامعيين، أعداد البحثين وغيرها من المعايير[1].

وحسب الأستاذ على دحماني، فإن مفهوم النمو الاقتصادي *"غير شامل لكل ما يحدث من تغير ورفاهية الفرد، وذلك لأنه يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق، غير تلك التي تنتج وتستهلك دون دخولها إلى السوق. كما أن النمو الاقتصادي لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي، من ارتفاع التلوث البيئي، وظهور الجريمة واستفحالها، إلى غير ذلك من نتائج غير متوقعة. فالتركيز على الجوانب المادية والرفاهية للمعيشة، تهمل جوانب غير مادية من حريات التصرف السياسي والمشاركة فيها واكتساب الوعي الثقافي"*[2]. من خلال كل هذا،

[1]- Jean-Yves Capul, **Olivier Garnier, Dictionnaire d'économie et sciences sociales**, Hatier, Paris : 1996, p.136.

[2]– علي دحماني، **التنمية المستدامة مستقبل الأمة**، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص8.

يتبين مدى اقتصار معنى النمو الاقتصادي على القيم المضافة التي يتم تحقيقها، دون شموله على مجمل الآثار الإيجابية لتلك القيم المضافة على المجتمع، ولا على الانعكاسات السلبية لها، مثل التلوث واستنزاف الموارد.

التنمية الاقتصادية: ترتبط التنمية Développement بجملة من التحولات التقنية، الاجتماعية والثقافية التي تسمح بوجود النمو الاقتصادي والإبقاء على استمراريته[1]. ولقد تطور مفهوم التنمية، وذلك بشكل أساسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وموجة حركات التحرر والاستقلال التي تلتها منذ منتصف القرن العشرين. فإذا كان مفهوم التنمية قبل هذا التاريخ مقتصرا على الجانب الاقتصادي، تنمية "الأشياء"، فإنه قد تطور إلى اعتماد ما أصبح يطلق عليه بالتنمية الشاملة (Développement global) الذي يرتكز على عدة جوانب، وبالخصوص تنمية الإنسان وقدراته، تنمية بيئته الاجتماعية والطبيعية، وإمكانياته المختلفة، ذلك على اعتبار أن التنمية في نهاية المطاف تتمحور حول الإنسان، وهو في الواقع غاية التنمية ووسيلتها في الوقت ذاته، حيث أنه هو الذي يصنع هذه التنمية وينتفع من ثمراتها[2]، ومن هنا إذن فإن "الإنسان هو محور التنمية، ... إنها عملية إنسانية في المقام الأول، تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان"[3]، وهذا هو جوهر التنمية وهدفها الأساسي.

التنمية المستدامة: يمكن تبسيط مفهوم التنمية المستدامة على أن المقصود به يتمثل في: "هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، دون المساس بحاجيات الأجيال القادمة أو المستقبلية"[4]. وحسب "سيلفي برونيل"، صاحب كتاب "التنمية المستدامة رهان الحاضر"، فإنه يمكن تعريف عبارة "التنمية المستدامة" على أنها: "مسلسل طويل المدى، وذاتي التدبير وداخلي تراكمي من تزايد الثروات والتنوع المتنامي للأنشطة الاقتصادية، مما يسمح لعدد متزايد من البشر بالانتقال من وضعية هشاشة إلى وضعية يتحكمون فيها بشكل أفضل في مصيرهم الخاص وفي تقلبات الطبيعة. ويتطلب إعمال هذا المسلسل عملا تحركه إرادة طوعية من مؤسسات توجهها رؤية طويلة المدى للمصلحة العامة، تقوم

---

[1] - Jean-Yves Capul, **Op. Cit.**, p.136.

[2]– علي دحماني، **مرجع سابق**، ص10.

[3]– **المرجع نفسه**، ص14.

[4] - Farid Beddache, **Le développement durable,** troisième tirage, 2010, Eyrolles, p.14.

بمجموعة أعمال تهدف إلى إعادة التوزيع، مما يؤدي إلى تقليص أوجه التفاوت المتزايدة المترتبة عن النمو الاقتصادي"[1].

الدولة الريعية: يعرف الأستاذان بيبلاوي ولوسياني في كتابهما المشترك "الدولة الريعية" (the rentier State) أن الدولة الريعية هي "الدولة التي تتحصل على أغلب عائداتها من الخارج، وذلك على شكل ريع"[2]، وفي الدولة الريعية يكون تركيز عمل معظم المؤسسات وأغلب قوة العمل في مجالي التوزيع والاستهلاك، وتستغل الدولة ذلك بالاعتماد على التمركز والاحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة أو محدودة مرتبطة بها في مجالات الاقتصاد والسياسة[3]. وهذا ما يبين اتجاه بعض الدول الريعية نحو الممارسات التسلطية، والسيطرة المحكمة على القطاعات الحيوية، بالأخص التجارة الخارجية، أين تمنحها لفئات محدودة، ذات الولاء، بعيدا عن حسن الأداء الاقتصادي والكفاءة.

المرض أو العلة الهولندية: يرجع ظهور عبارة المرض أو العلة الهولندية Dutch Disease، أو بالفرنسية Syndrome hollandais إلى سنوات 1970، والصعوبات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الهولندي، بعد الشروع في سنوات 1960 في استغلال احتياطاتها من الغاز الطبيعي في حقل Slochteren[4]. هذا بالإضافة إلى اكتشاف مناجم الذهب في أستراليا، بلاد الغال وجنوب فكتوريا. ولقد تم نشر أول مقال في مجلة الإيكونوميست البريطانية في سنة 1977، وتوالت الدراسات التي درست هذه الظاهرة بعد ذلك، بالأخص تلك الصادرة في نفس المجلة سنة 1982، العدد 92، لكل من كورد Corden، ونيري Nea Ry، بعنوان (Booming sector and dinductralisation in small open countries)[5].

---

[1]– سيلفي برونيل ، **التنمية المستدامة رهان الحاضر**، (ترجمة: رشيد برهون)، ط1، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011، ص.ص85–86.

[2]- Hazem Beblawi & Giacomo Luciani, **The rentier State**, London: 1987, p.11

[3]– صبرينة يونسي، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017، ص310.

[4] - Samir BELLAL, **La crise du régime rentier. Essai sur une Algérie qui stagne,** Tizi Ouzou : Editions Frantz Fanon, 2017, p.30.

[5]– محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، "**دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص108.

10- تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة فصول أساسية، كل منها يتشكل من ثلاثة مباحث.

يتمحور الفصل الأول حول التنمية المستدامة، السياق التاريخي، المفهوم والأبعاد، حيث أحطنا في هذا الفصل بمفهوم التنمية المستدامة والسياق التاريخي لظهوره وتطوره، ثم انتقلنا إلى المفاهيم ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، وصولا إلى الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها التنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. تم التطرق كذلك إلى مختلف النقاشات التي رافقت ظهور وتطور المفهوم، ومختلف الرهانات التي تطبع على موضوع التنمية المستدامة في الساحة الدولية، بين الدول المتقدمة التي حققت أشواطا كبرى من التنمية دون مراعاة الاستدامة، ومطالبة الدول النامية بقيود وعراقيل تنموية بدعوى الحد من النمو من أجل حماية البيئة وخفض الانبعاثات الغازية.

أما بالنسبة للفصل الثاني، فقد ركز على مختلف المقاربات التنظيرية والتيارات الفكرية التي تطرقت إلى موضوع التنمية والتنمية المستدامة بالشرح والتفسير. كما تعرضنا فيه إلى كل من المرض الهولندي والدولة الريعية، كمقاربات تنظيرية، مع تقديم الأمثلة على ذلك في العالم الثالث بشكل عام. وبعد ذلك تناولنا أحد أوجه نقمة وفرة الموارد الطبيعية، والذي هو في الوقت ذاته سبب أساسي لعدم استفادة الدول من مواردها الطبيعية، وهو ما يتمثل في الفساد، حيث يرافق أغلب الدول الريعية الغنية بالموارد، حيث قمنا بالإحاطة بهذه الظاهرة المرضية، بدءا بالتعريف، الأعراض وسبل المكافحة، وصولا إلى الجودة المؤسساتية كحل واقعي للفساد وسوء التسيير، يسمح بحسن استفادة الدول من مواردها.

في حين كان الفصل الثالث متمحورا حول اسقاط المفاهيم والمقاربات التنظيرية التي تم تناولها سابقا، حول الجزائر، مع اللجوء إلى أمثلة ومقارنات لدى عدة دول في العالم الثالث، حيث نستهل هذا الفصل الثالث بتجليات نقمة الوفرة في دول العالم الثالث، وفي القارة الأفريقية على وجه الخصوص، ثم ننتقل من التعميم إلى التخصيص، حيث نركز في المبحث الثاني على الجزائر ومختلف المعطيات الرقمية والاحصائيات، وصولا إلى كرونولوجيا المحروقات في البلاد منذ اكتشافها نهاية الخمسينات إلى العقد الثاني من الألفية الثالثة.

وفي الفصل الرابع والأخير، سنقوم بتطبيق وإسقاط كل ما تم التطرق إليه في الفصول الثلاثة السابقة، سواء فيما تعلق بمفهوم ومضامين التنمية المستدامة، المقاربات التنظيرية التي درست اقتصاديات الدول النامية الغنية بالموارد، مع دراسة وتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بالجزائر، وجل امكانياتها، والعودة إلى ما تم تحقيقه من مكتسبات، لكن أيضا إلى الإخفاقات والفرص التي تم تضييعها في المراحل التي تضاعفت فيها عائدات البلاد من الجباية النفطية، هنا أيضا سيكون البحث حول أسباب عدم التوصل إلى التنويع الاقتصادي، وعدم القدرة في تحقيق نهضة اقتصادية شاملة وتنمية مستدامة.

الفصل الأول

التنمية المستدامة: السياق التاريخي، المفهوم والأبعاد

الفصل الأول: التنمية المستدامة: السياق التاريخي، المفهوم والأبعاد

يتناول هذا الفصل إحاطة بموضوع التنمية المستدامة، بدءا بالسياق التاريخي لظهوره وتطوره، مختلف التعريفات المقدمة للمفهوم، والأبعاد التي ينبني عليها. كما سنركز أيضا على مختلف النقاشات المرافقة لظهور وتطور مفهوم التنمية المستدامة، والرهانات الدولية للتنمية المستدامة التي تحكمها العلاقة التنافسية بين كل من الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات العالمية لحماية البيئة، وهذا في ثلاثة مباحث أساسية.

المبحث الأول: التأصيل التاريخي لظهور ونشأة مفهوم التنمية المستدامة

بعد أن كان اهتمام الدول بالتنمية الاقتصادية وبتحقيق الربح دون منح أدنى أهمية للاعتبارات البيئية، أصبحت نتائج النماذج التنموية التقليدية كارثية، ليس فقط على الطبيعة، ولكن أيضا على المجتمعات وعلى حقوق الأجيال القادمة، انطلاقا من هنا، بدأت أصوات بالبزوغ تنادي بضرورة إعادة النظر في النماذج التنموية المتبعة، وهذا ما سنحاول الرجوع إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتبلور التنمية المستدامة

يشكل مفهوم التنمية المستدامة إعادة النظر في المناهج والطرق التي تم إتباعها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، هذه الطرق التي أدت إلى مشاكل بيئية تعاني منها البشرية في العديد من مناطق العالم، وتتأكد أهمية التنمية المستدامة سنة بعد سنة، سواء على مستوى السكان، أو عند القادة السياسيين[1].

وعلى الرغم من كون هذا المصطلح بحد ذاته جديدا (من حيث التداول والاستعمال)، إلا أن هناك من يعتبر مفهوم التنمية المستدامة قديم، حيث يمكن الاستدلال بمثالين ساقاهما كل من "ديل" و "كارتر"، صاحبا كتاب ***"التربة الفوقية والحضارة"*** *Top Soil and Civilization*، والمتمثلان في الحضارات

[1] - Conseil de la science et de la technologie, **Innovation et développement durable : l'économie de demain**, Canada : Bibliothèque nationale du Québec, premier tirage : septembre 2001, p.I.

التي قامت في منطقة شمال أفريقيا في قرطاجة (تونس الحالية وما جاورها)، ومصر، في شرق أفريقيا[1].

فقد كانت قرطاج حضارة في شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، تنعم بخيرات متنوعة، نتيجة وفرة المياه، اعتدال المناخ وخصوبة التربة، وكانت أراضيها الزراعية عالية الإنتاجية، ولكن بعد توسع الإمبراطورية الرومانية وسيطرتها على شمال أفريقيا، فإن الرومان قد استغلوا الأراضي الزراعية في قرطاجة أكثر من طاقتها لحد الاستنزاف، من أجل الحصول على أكبر قدر من المحاصيل وتحويلها للضفة الشمالية للمتوسط، ومع تزايد هذا الاستغلال المفرط، فإن النتيجة هي تراجع خصوبة وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية في شمال أفريقيا ككل. وعلى العكس من هذه الأخيرة، فإن حضارة نهر النيل قد ارتكزت على أساس مستدام، وكان الفيضان السنوي للنيل يوفر في كل سنة المياه ويزود التربة بالمواد العضوية[2].

وهنالك العديد من الأمثلة التاريخية التي يمكن الاستدلال بها، على غرار ما حدث في القارة الأوروبية، فبعد عصر النهضة، تم استنزاف الغابات من أجل الحصول على المواد الأولية (الخشب بشكل أساسي) لبناء الأساطيل البحرية، بل وحتى طرق الرعي غير المنظمة قد ساهمت في التأثير السلبي على تراجع الغطاء النباتي في القارة الأوربية، وهو أيضا أحد العوامل الذي سرع من تنامي طموحات الدول الأوروبية للسيطرة على دول خارج القارة، في كل من آسيا وأفريقيا من أجل الحصول على الموارد الطبيعية، واليد العاملة لاحقا.

ومن هنا إذن، فبالرغم من أن مصطلح التنمية المستدامة لم يتم تداوله بشكل صريح في الأدبيات إلا في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن معنى هذا المفهوم أقدم من ذلك بكثير. هذا المعنى الذي تطور لكي يدخل في نطاق مختلف التقاليد الفكرية، ويدخل أيضا في الاجتهادات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية–الثقافية. وقد حان الوقت لإعادة النظر في جل منظومة الحياة التي نعيشها فوق الكوكب على ضوء معاني هذا المصطلح[3].

---

[1]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة، **الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص 9.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 9.

[3] -Farid Beddache, **Le développement durable,** troisième tirage, 2010, Eyrolles, p.13.

هناك من اعتبر أن مفهوم التنمية المستدامة قد ظهر إلى الوجود في سبعينيات القرن العشرين، لكن وبما أن هذه المرحلة كانت الحرب الباردة لم تضع بعد أوزارها، فإن السياق الدولي لظهوره الفعلي لم يتهيأ بعد، وهو ما جعله يظهر إلى العلن بشكل رسمي بعد نهاية هذه الحرب الباردة مع بداية التسعينيات[1].

عدم الاستعمال لعبارة "التنمية المستدامة" على المستويات الرسمية قبل نهاية الحرب الباردة، لا يعني عدم وجود هذه العبارة، أو على الأقل وجود تفكير يوحي إلى ضرورة إيجاد حلول لمختلف المشاكل المطروحة، والتي اكتست مفهوم التنمية، بل واستوجبت إعادة النظر فيه، للاحتفاظ بالإيجابيات ودعمها، مقابل تصويب الأخطاء والنقائص.

كما ذكرنا أعلاه، فإن استعمال المفهوم، لم يكن بريئا من التوظيف لمصالح وأغراض تخدم الدول الأكثر تقدما، والتي سبق لها أن حققت مستويات عالية من التنمية، بوسائل وآليات معروفة تاريخيا، سببت مشاكل الحاضر من غياب العدل في توزيع الثروة عالميا، أبرزها ظاهرة الاستعمار، الاستغلال المفرط لموارد الدول الضعيفة، وتكريس تبعيتها الاقتصادية للعالم المتطور.

الأوضاع الاقتصادية العالمية، والجيوسياسية أيضا لم تكن مواتية للخوض في موضوع الاستدامة بعد، ففي أثناء الحرب الباردة، بين 1945 ونهاية الثمانينيات من القرن العشرين، كانت القوى الغربية تستعمل المساعدات الاقتصادية، من أجل التضييق على المجموعة الاشتراكية ومحاصرتها، والاستفادة من ذلك على المستوى الاستراتيجي (إضعاف، محاصرة، وتفكيك المعسكر الشرقي). في هذه الفترة تحديدا، بدأ تنامي ظهور المنظمات غير الحكومية (ONG)، والتي اتجهت نحو العالمية، بعد أن كانت وطنية، ليكون لديها بالتالي الصدى الأكبر. هذه المنظمات، وخاصة البيئية منها لعبت دورا هاما في التأثير على الحكومات من أجل تعديل نماذجها التنموية لكي تكون صديقة للبيئة ومتسمة بالاستدامة (وإن كان ذلك في الكثير من الحالات بقي منحصرا في الخطابات، المؤتمرات والوثائق الصادرة عنها)، فالهدف الأساسي لا يكمن في تغيير الاسم، أو إضافة صفة إلى التنمية، لكن الهدف

[1]– سيلفي برونيل، **التنمية المستدامة رهان الحاضر**، ترجمة: رشيد برهون، ط1، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011، ص31.

هو تغيير الجوهر، ولو بشكل تدريجي، من أجل أن يتم الاهتمام أكثر بالبيئة، وجعل التنمية صديقة لها وليس مناقضة[1].

أولا: أهم مراحل نشأة مفهوم التنمية المستدامة

I. من المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية:

لطالما اهتم الإنسان بطبيعة العلاقة القائمة بين النشاطات الإنسانية والمحيط البيئي، فإذا كان هذا الموضوع مندرجا في القضايا الفلسفية منذ الحضارات الإغريقية والرومانية فإن البحث بشكل منهجي وتشخيص الموضوع بدقة، ومحاولات طرح الحلول والبدائل قد بدأت ترى النور تدريجيا منذ مطلع القرن العشرين، فقد أشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة إلى موضوع نقل رأس المال الطبيعي (البيئي) إلى الأجيال القادمة، وذلك في عام 1915. الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، المتأسس سنة 1948 بدوره قد أصدر تقريرا في عام 1950 بعنوان: "بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم"، هذا التقرير الذي تم اعتباره رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بما تم تسميته بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة، نفس الهيأة الدولية قد نشرت لاحقا في سنة 1980 وثيقة حول "الاستراتيجية العالمية للمحافظة"[2].

كان في السابق شبه إجماع على أن الاقتصاد والبيئة مجالان شبه متعارضان، ومن غير الممكن الجمع بينهما، خاصة بالنظر إلى الأضرار الجسيمة التي يلحقها الاقتصاد بالطبيعة من استنزاف للموارد الطبيعية، تلوث بمختلف أشكاله، والتسريع في انقراض بعض الأنواع النباتية والحيوانية، إلى غير ذلك من المشاكل البيئية التي كان الاقتصاد، والتنمية بطبيعة الحال سببا لها.

ويمكن في هذا الإطار أن نسيق مثالا عن عدم اهتمام الاقتصاديين بالبيئة ولا بالقيم الإنسانية في كثير من الأحيان، ذلك أن الغزو الاستيطاني الفرنسي للجزائر قد حظي بتشجيع ودعم اقتصاديين لبراليين

---

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص ص43–44.

[2]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **العولمة والتنمية المستدامة أي هيآت للضبط؟**، ترجمة: المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية بوهران، إصدارات اليونيسكو، 1998، بطاقة 2 أ. ص ص1–2.

أمثال: Paul Leroy–Beaulieu[1]، حيث كان الهدف الأساسي هو الحصول على المواد الأولية دون مقابل، إيجاد يد عاملة بأقل التكاليف، بالإضافة طبعا إلى استحداث قواعد جديدة للإنتاج والتسويق.

ولقد أشار إلى هذه الطبيعة التناقضية بين الاقتصاد والبيئة التقرير الأول لنادي روما في سنة 1970 تحت عنوان: "كفى من النمو" (Halte au développement)، وفيه تم بلورة فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، وهو ما أفضى إلى نقاشات متعددة بين مناضلين بيئيين (وهم أنصار فكرة النمو في درجة الصفر)، ودعاة النمو مهما كان الثمن. لكن وبالرجوع إلى الوثيقة المعونة "الاستراتيجية العالمية للمحافظة"، فإن أهم ما ورد فيها هو رفض وإنهاء الجدال حول مسألة تعارض الاقتصاد مع البيئة، إذ تم تبيان أنه لا يوجد تضاد بين الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا بدأت بوادر التأسيس لمفهوم تنمية مستدامة مبنية على العلاقة السالفة الذكر، يتم بموجبها الجمع بين التنمية والاستدامة[2].

إبان انعقاد ندوة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بمدينة ستوكهولم عام 1972، كانت هنالك محاولة للتوفيق بين طرح المناضلين البيئيين القاضي بخفض التنمية لمستوى الصفر، وبين الاقتصاديين (الشركات الكبرى أساسا وحكوماتها) القاضي موقفهم بالاستمرار في النمو مهما كانت التبعات البيئية لذلك. في هذه المناسبة كان انبثاق مفهوم "التنمية الملائمة للبيئة" الذي صاغه كل من السيدين "إينياصي صاش" وَ "موريس سترونق" وآخرين. هذا النموذج التنموي مبني على احترام البيئة والتسيير الفعال والعقلاني للموارد الطبيعية، كما يجعل من التنمية الاقتصادية ملائمة ومتوافقة مع كل من العدالة الاجتماعية والحذر البيئي (والتي ستشكل الأبعاد أو الركائز الثلاثة التي يتمحور حولها مفهوم التنمية المستدامة). وقد شكل هؤلاء مقاربة متمحورة حول أربعة نقاط أساسية متمثلة في:

- التحكم في استعمال الموارد؛
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات؛
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية؛

[1]- Pérouse de Montclos Marc-Antoine, « **Des limites de l'économie dans la compréhension géopolitique des conflits en pays en développement** », Hérodote, Vol.4, n°151, p.193.

[2]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص2.

- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية (أي اختيار الأفضلية للحاجات على حسب الطلب)[1].

ولقد أوجد مؤتمر ستوكهولم "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" PNUE في سنة 1972، وبعد هذا التاريخ، تم تأسيس أغلب الحقائب الوزارية المعنية بالبيئة في مختلف دول العالم[2].

تناولنا هذا الطرح بنوع من التفصيل بغية تبيان أن بزوغ مفاهيم جديدة، قبولها والسعي من أجل تجسيدها على أرض الواقع لم يكن باليسير، ولم يكن أيضا دفعة واحدة، بل كان تدريجيا عبر مراحل ونقاشات على مختلف الأصعدة، ويمكن اعتبار أن انبثاق مفهوم التنمية المستدامة في بداياته الأولى كان من مفهوم "التنمية الملائمة للبيئة"، الذي سبقه إلى الظهور ببضع سنين (1972).

II. تنوع مفاهيمي: من محورية فكرة حماية البيئة إلى التوفيق بينها وبين التنمية

تميزت نهاية الثمانينيات، وبالضبط سنة 1987 بحدث هام متمثل في صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" والذي حمل اسم الوزير الأول النرويجي، المنسق والمشرف على المشروع. كان هذا الأخير ثمرة عمل دام ثلاث سنوات، من إعداد اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المتشكلة من أكثر من عشرين شخصية من كبار الخبراء والباحثين المختصين في البيئة على الصعيد العالمي، ومن جنسيات مختلفة، وهذا التقرير قد كرس رسميا مفهوم التنمية المستدامة[3].

هناك من أخذ على موضوع التنمية المستدامة أثناء ظهوره بشكل رسمي في مؤتمر برانتلاند لسنة 1987 على أنه مفهوم فضفاض، ذلك لكونه واسعا، ويشتمل على عدة ميادين (البيئة، الاقتصاد، المجتمع، حقوق الانسان، ...)، وحتى التعريفات المقدمة له تتميز بذات الطابع، لكن الاتفاق قد كان حول ما ورد في تقرير برانتلاند "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة، دون التعريض للخطر قدرة الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها أيضا" لكن الملاحظ أن هذا المفهوم القديم في معناه، والجديد في بزوغه الرسمي قد أثارة ضجة عالميا، بالأخص لدى المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى الأصعدة

---

[1]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص2.

[2] - Fabrice Flipo, **Le développement durable**, 3eme édition, Paris : Bréal, 2014, p.51.

[3]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص2.

الوطنية كذلك. وفي قمة ريو ودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 تم التأكيد على أهمية هذا المفهوم والمعاني التي ينص عليها[1].

المطلب الثاني: تداعيات العولمة وتنامي قوة المجتمع المدني العالمي على بروز التنمية المستدامة

أولا: آثار تنامي قوة المجتمع المدني العالمي على بلورة التنمية المستدامة:

شهدت الثورة الصناعية التي احتضنتها أوروبا اختراع مختلف الآلات والمحركات، التي أصبحت تعتمد في حركتها على الوقود الأحفوري، لتطلق بذلك شتى أنواع الغازات الملوثة، ولكن أيضا عديد النفايات الصلبة، السائلة والغازية، سواء لدى استخراج وصناعة هذه المواد، أو عند احتراقها في المحركات.

امتدت الحركية الاقتصادية الواسعة التي رافقت الثورة الصناعية على كل القارة الأوروبية، بل ودفعتها لاستعمار أقاليم ودول جديدة لإشباع حاجياتها من المواد الأولية. هذا الاستغلال المفرط قد جعل عديد العلماء والباحثين ينبهون لخطورة هذه الطريقة في تحقيق النمو الاقتصادي بسرعة، وعلى حساب الطبيعة، باقي الكائنات الحية، لكن أيضا على حساب حقوق الأجيال القادمة، ومن بين أولئك، وفي سنة 1891 نجد العالم الجغرافي الألماني ريدريش راتزل Friedrich Ratzel الذي ندد بما أسماه "اقتصاد النهب"[2]. لكن بالرغم من وجود هذه الأصوات التي حذرت من عواقب الاستغلال المفرط للموارد، فإن الدول الغربية قد عملت على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، وبلوغ أعلى درجات التطور، دون الاهتمام بالبيئة والمشاكل التي ستنجم عن الطريقة التي تم إتباعها في تحقيق التنمية والتقدم. بل نجد هذه الدول الغربية قد اتجهت نحو فرض نموذجها الاقتصادي على باقي دول العالم، والمتمثل في نمط الاقتصاد الرأسمالي.

التقدم العلمي والتقني للدول الغربية الأكثر تطورا، سمح لها للوصول إلى اختراعات تستفيد منها في تحقيق مستويات عالية من الأرباح، لكن في الوقت نفسه، تحقيقها لتلك التطورات العلمية، يسمح لها

---

[1]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص2.

[2]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص44.

بمعرفة حجم الأخطار والأضرار التي تتسبب فيها بهذه التصرفات، مما يجعلها تتغاضى النظر عن ذلك، بل وتستمر في إتباع نفس الأسلوب في تعاملها مع الطبيعة، وفي تصدير صناعاتها الأكثر تلوثا نحو أقاليم الدول التي تخضع لهيمنتها، وذلك سواء بإقامة المصانع فوق أقاليمها، أو كذلك بتصدير مختلف أشكال النفايات إليها، بما فيها النفايات النووية والمواد المشعة.

ولقد حدثت منذ سبعينيات القرن العشرين، عديد الكوارث البيئية التي كان سببها الإنسان والأنشطة الصناعية الخطيرة التي يقوم بها. من أبرز تلك الحوادث: غرق ناقلة النفط "أموكو–قاديس" سنة 1978، الحادثة التي تسببت في تشكل بركة كبيرة في النفط طفت على مياه البحر في بريطانيا وفرنسا، الحادثة النووية بجزيرة "الثلاثة أميال" بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979، انفجار مصنع صناعة المبيدات الحشرية بمدينة "بوهبال" Bohbal في الهند سنة 1984، هذا الأخير الذي خلف ثمانية آلاف قتيل وآلاف الجرحى، هذا بالإضافة إلى الانفجار الذي حدث في المفاعل النووي تشيرنوبيل بأوكرانيا، والذي نتج عنه تشكل سحابة إشعاعية ضخمة لوثت المناطق المحيطة بأوكرانيا وروسيا البيضاء وانتشرت في أروبا[1]. وهذه مجرد أمثلة، لأن هناك أعدادا كبيرة من الحوادث في المصانع الكيميائية، غرق السفن المحملة بالنفط ومختلف المواد الخطيرة، وغيرها، وكل هذه الحوادث المأساوية قد كان لها أثر قوي في بداية تشكل منظمات مجتمع مدني، غير حكومية وعبر وطنية، تحاول نشر أخطار مختلف الصناعات والمواد الكيميائية، وتسعى للضغط على الحكومات من أجل التشديد على معايير الأمن والسلامة والبيئيين، وتقليص الأنشطة المسببة في التلوث.

أدت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، إلى دخول عدد كبير من دول العالم الثالث في أزمات داخلية، لدواعي وظروف اقتصادية، وهو ما جعل الكثير منها تدخل في انفتاح اقتصادي غير مدروس، وتخضع لبرامج التعديل الهيكلي التي فرضتها مؤسسات بروتن وودس* Bretton Woods[2].

---

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص.ص45–46.

* هما مؤسستان ماليتان عالميتان، تتمثلان في كل من: صندوق النقد الدولي FMI، والبنك العالمي BM.

[2]- Michel Chossudovsky, **La mondialisation de la pauvreté**, Alger : les éditions El-Hikma, 2000, p.20.

هذه الأزمات قد وصلت إلى فوضى في بعض من هذه الدول (مثل الجزائر) في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، نتيجة تفشي الفقر والبطالة، وهذا ما جعل البعض يطلق على العشرية الممتدة من 1991 إلى 2001 "عشرية الفوضى"، نتيجة لتزايد الحركات الاحتجاجية الرافضة لسياسات التقشف المفروضة من الخارج، بل وعانت عديد الدول من صراعات توصف "بالإثنية"، والتي هي في الأصل صراعات سياسية ومواجهات عنيفة ومسلحة بين مختلف المجموعات، من أجل السيطرة على الأراضي الغنية بالموارد، فنجد في القارة الأفريقية على سبيل المثال، 35 دولة تعيش حالة حرب من أصل 53 دولة، كما أن هيأة الأمم المتحدة قد كانت ثلاثة أرباع تدخلاتها، منذ تأسيسها سنة 1945، قد وقعت بعد نهاية الحرب الباردة[1].

وإذا كانت جل مشاريع ومخططات التعديل الهيكلي قد جاءت عقب نهاية الحرب الباردة، فإن الهدف منها حسب البعض يتمثل في تنفيذ مصالح جيوسياسية للمجموعة الرأسمالية، وذلك عن طريق السعي لخلق فوضى وعدم الاستقرار في اقتصاديات الدول التي كانت تابعة للكتلة الاشتراكية[2].

ولقد ساهمت بشكل سلبي هذه الحالة من الضعف التي عاشتها الكثير من الدول في العالم الثالث في تراجع أدوارها على الساحة الدولية وعلى مختلف الأصعدة، وهذا كان لصالح تنامي أدوار فواعل جديدة تنافس الدولة الوطنية في العلاقات الدولية، وهي فواعل غير دولتية (non gouvernementales) وعبر وطنية (transnationales)، تتمثل في المنظمات غير الحكومية والشركات الكبرى، التي أضحت تضطلع بأدوار على المستوى الدولي، تضاهي أو تتجاوز الأدوار التي تقوم بها الدول ذات السيادة.

ومن هنا فقد شكلت هذه الأوضاع التي شهدتها فترة التسعينيات من القرن العشرين أرضية خصبة لظهور أعداد كبيرة من جمعيات ومنظمات تهتم بمختلف الميادين والمواضيع، وتتبنى مطالب وانشغالات العديد من الفئات المجتمعية، لكن، من الضروري التأكيد على أن كل جمعية، منظمة، أو حتى هيأة إعلامية، تكون تابعة وخاضعة في قراراتها للجهات التي تمولها. وانطلاقا من هذه المسلمة، فإن انتشار المنظمات غير الحكومية في مختلف بقاع العالم قد أخذ أربعة منطلقات أساسية متمثلة في: "الطابع الإنساني للمساعدات، انتشار الإنترنيت، تعميم الاستراتيجيات التي تخدم السوق، وأزمة

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، 2011، ص.ص46–48

[2]- Michel Chossudovsky, **Op. Cit.**, p.28.

الدولة"، وتشكل المؤتمرات الدولية منابر لهذه الفواعل الصاعدة للتعبير عن مطالبها[1]. ولقد تكاثرت أعداد تلك المنظمات، وتنوعت مبادئها والأهداف التي تنشط من أجلها، لكنها كلها كانت تسعى للبروز على الصعيد العالمي، والتأثير على سياسات الدول.

ثانيا: الأهداف التنموية للألفية وخطة التنمية المستدامة 2030: الأهداف والحصيلة

في إطار البحوث حول التنمية المستدامة، الكثير من الفواعل ينددون بارتفاع مستويات الفقر في العالم، تزايد عدم المساواة الاجتماعية، تضاعف وتيرة النزاعات المسلحة (العرقية، الدينية، ...) كل هذا بالإضافة إلى تزايد عمق الفجوة بين دول الشمال والجنوب[2]. وبخصوص هذا المسعى، أكدت منظمة الأمم المتحدة في شهر سبتمبر من سنة 2000 التزام المجتمع الدولي بمجموعة من الوعود والالتزامات التي تم إطلاقها سابقا فيما يتعلق بميدان التنمية المستدامة، وذلك بالانطلاق من النص المؤسس الذي تمت صياغته في مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، ولقد صادقت على هذه الأهداف التنموية 189 دولة[3]. وهذا يبين حجم الاهتمام بهذا الموضوع من لدن جل أعضاء المجموعة الدولية، وذلك راجع بشكل أساسي إلى طبيعة الأهداف التي تم إطلاقها لصالح الدول الفقيرة، ولمحاربة كل أشكال الفقر والحرمان والمرض، وتحسين حياة الأفراد، دون تمييز على أساس الجهة، القارة أو ما شابه.

تتمثل هذه الأهداف التنموية للألفية فيما يلي:

- ضمان بيئة مستدامة، ويعني ذلك إدراج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية (قمة الأرض، ريو ودي جانيرو، 1992)؛
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- تقليص عدد الأشخاص ضحايا الفقر المدقع والجوع؛
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع؛
- تحسين الصحة الإنجابية للأمهات؛

---

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، 2011، ص.ص49–50

[2]- Radjef Nacéra & Araba Rabah, **« Relation entre développement durable et marketing vert »,** Revue des économies nord africaines, Vol 14/ N° 19, 2018, p.14.

[3]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص52.

- تشجيع المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيق استقلالية النساء، والقضاء على مظاهر اللامساواة بين الجنسين في التعليم؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز، الملاريا وغيرهما من الأمراض؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[1].

يتبين من خلال هذه الركائز الثمانية التي تم تبنيها كأهداف تنموية للألفية الجديدة، مدى الأهمية التي تم منحها للحقوق الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد، إذ أن هذه العناصر تغطي مطالب وانشغالات معظم سكان دول العالم الثالث، حيث تم إبداء السعي لتقليص الفقر، محاربة الأمراض الفتاكة، التعليم، صحة الأمهات، رعاية الطفولة، وبطبيعة الحال حماية البيئة من شتى أنواع الاستنزاف وسوء الاستغلال. لكن في النقطة الأخيرة تم إدراج هدف يمكن نعته بالمثالي والبعيد عن الواقع، وهو ما تعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، هذا الهدف الذي من غير الواقعي حتى مناقشته، ذلك أن معظم مشاكل الجوع، الفقر، التلوث في العالم الثالث، سببها التصرفات العدوانية والأنانية لمجموعة قليلة من الدول، أرادت احتكار كل الخيرات والموارد المتوفرة على وجه البسيطة، على حساب باقي سكان المعمورة سواء بالاستعمار، أو بالطرق المستحدثة في التجارة الدولية، ومختلف التعاملات المجحفة، التي تزيد الغني غنا، والفقر فقرا.

وعلى سبيل المثال، في مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين، وصلت الامساواة في العالم إلى حدود لم يسبق لها مثيل، فعلى سبيل المثال، فإن العامل الريفي (paysan) في دولة الفلبين يلزمه عامين من العمل من أجل الحصول على المبلغ الذي يحصل عليه محامي في نيويورك في ظرف ساعة من الزمن. وما ينفقه الأمريكيون سنويا في شراء المشروبين: بيبسي وكوكا كولا يبلغ 30 مليار دولار، أي ما يعادل ضعف الناتج الوطني الخام لدولة مثل البنغلاديش[2].

يمكن التطرق أيضا في ذات الصدد إلى مثال ثاني، متمثل في دولة موريتانيا المطلة غربا على المحيط الأطلسي، أين انخفض بشكل كبير عدد العمال في الصيد التقليدي للأخطبوط، من حوالي 5000 عامل في سنة 1996، إلى ما يقارب 1800 عامل بعد خمس سنوات، أي في سنة 2001. والأمر لا يتعلق بموريتانيا فحسب، ولكن بأغلب الدول المشرفة على المحيطات والبحار الكبرى، وهذا

---

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص.ص52-54.

2- Michel Chossudovsky, **Op. Cit.,** p.25.

بسبب أنشطة الشركات الكبرى التابعة للدول المتطورة في مجال الصيد البحري التي تهيمن بكل الطرق على هذا المجال[1]. وهنا يظهر الخطاب المزدوج الذي تتبناه الدول المتقدمة، حيث أنها من جهة تدعو لدعم الدول الأقل نموا في العالم، مسح ديونها وتقديم بعض المساعدات الرمزية والمناسباتية، لكن في ذات الوقت، تقوم شركات هذه الدول الكبرى باستنزاف ثروات الدول الفقيرة، تلوث بيئتها، تغذي النزاعات المسلحة والحروب فوق أقاليمها، من أجل خلق جو ملائم لاستغلال ثرواتها دون حسيب ولا رقيب، ذلك لأن في فترات النزاع وغياب الاستقرار، ينشغل المواطنون والنخب السياسية بمشاكل الأمن وتوفير الحاجيات الأساسية، وتداعيات النزوح والهجرة وغير ذلك، وبالتالي فلن يكون هناك مراقبة أنشطة الشركات الأجنبية ولا محاسبتها، وهنا يتجلى بوضوح مدى دقة وأهمية التفسير الذي تقدمه مدرسة التبعية لأسباب تخلف الدول.

وانطلاقا من هنا، وبالاستعانة بالتاريخ الاقتصادي، نجد أن العدد الأكبر من الحروب التي قامت بين الدول، قد كانت من أجل مصالح اقتصادية، ثروات، السيطرة على البحار، وحتى على الأسواق لتصريف فوائض الإنتاج، ومناطق نفوذ لجلب الأيادي العاملة وغير ذلك. بتعبير آخر فإن الذين خاضوا حروبا وقدموا تضحيات من أجل الحصول على مصالح اقتصادية، أو من أجل الدفاع عن مصالحهم، كيف يمكنهم تغيير استراتيجياتهم، بمجرد حضور مؤتمر دولي، والتنازل عما أصبح "حقوقهم" التي اكتسبوها بالقوة والتضحية، وقبول تقاسمها مع الأطراف الأكثر ضعفا؟ والتي استغلتها بالأمس من أجل النهوض باقتصادياتها؟ الجواب على هذا السؤال سيكون بدعم الطرح القائل بأن "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" مجرد شعار مثالي، بعيد عن الواقع، فقد تنجح شراكات إقليمية أو جهوية بين مجموعات قليلة من الدول، تتشارك في التاريخ، الجغرافيا والمصالح، لكن من المستبعد تجسيد شراكة عالمية على أرض الواقع، اللهم إلا إذا دخل كوكب الأرض في منافسة مع كواكب أخرى (في حالة اكتشاف مخلوقات في تلك الكواكب، تنافس سكان الأرض اقتصاديا!).

نصت المادة 24 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة في الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة، لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، في الدورة السبعون، على التزام الدول المجتمعة في هذه القمة *"بالقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030"*،

[1]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، "**توقعات البيئة العالمية**"، GEO4، أكتوبر 2007، ص.ص146–147.

أين تم التأكيد على ضرورة تمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية، عبر وسائل من بينها نظم الحماية الاجتماعية. كما تم التأكيد أيضا على تسخير الموارد من أجل تنمية المناطق الريفية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، دعم صغار المزارعين، الرعاة والصيادين في الدول النامية وخاصة الدول الأقل نموا[1]. ونحن في أواخر 2020*، تبدو هذه الوعود بعيدة المنال أكثر، ويستمر الشرخ في الاتساع بشأن توزيع الثروة بين الدول، حيث يغيب العدل والإنصاف. كما أن جهود الهيأة الأممية تضل غير كافية لاستتباب السلم وحل النزاعات في الدول النامية الأكثر فقرا، مثل اليمن، السودان، سوريا وغيرها.

ثالثا: التنمية المستدامة كامتداد وإفراز للعولمة

إذا كان ظاهر التنمية المستدامة يحوي مبادئ ومنطلقات يتفق الجميع أنها إيجابية ومفيدة للإنسان، بل ولكل الكائنات الحية فوق كوكب الأرض، فإنه في المقابل، هناك باطن لهذا "المشروع"، ويمكن محاولة فهم بعض مكامن هذا الباطن من خلال الرجوع إلى دعاة التنمية المستدامة، وكبريات المنظمات غير الحكومية العالمية التي تبنت هذا المفهوم والدفاع عنه في مختلف المحافل الدولية، وأبعد من ذلك، حتى أضحى من السهل جدا الخلط بين الشركات المتعددة الجنسيات (ذات الطابع الاقتصادي، المصلحي، اللبرالي،...) وهذه المنظمات غير الحكومية. فمن المجدي أيضا محاولة البحث عن الأطراف الممولة لهذه المنظمات، والجهات الواقفة وراءها، هل تتصرف بكل حرية ومن تلقاء ذاتها؟ هل حقا تدافع عن البيئة والفئات الهشة في العالم ضد القوى الاقتصادية الكبرى؟ أم أنها متواطئة معها؟ هذا ما سنحاول مناقشته في هذا العنصر.

المنظمات غير الحكومية والتدخل البيئي: أي منطق لأي هدف؟

تباينت الصيغ التي تبنتها القوى الكبرى من أجل إخضاع الدول العالم ثالثية، ولاستغلال مواردها بشتى الطرق، إذ أنها لم تكتف بممارسة التدخل الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات المالية

---

[1]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**"، الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الدورة السبعون، 25 سبتمبر 2015، ص9.

* القصد من وراء اختيار ذكر سنة 2020 هو لكونها تاريخ كتابة هذه الأسطر، حيث لم تتجسد بعد الوعود التي تضمنتها هذه الخطة، بل ساءت كثيرا حالة عديد الدول في أفريقيا وآسيا نتيجة النزاعات المسلحة، وباء كوفيد 19 المستجد وغيرها.

الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ...) التي تحتكر فيها صنع القرار، كما لم تكتف أيضا بالتدخل السياسي عبر فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن تعدت كل ذلك إلى تدخل من نوع ثالث تستعمل فيه البيئة، وهو التدخل البيئي من أجل التأثير على الشؤون الداخلية والسياسات العامة للدول[1].

تعددت المنظمات غير الحكومية واختلفت من حيث المجال الجغرافي الذي تركز حوله أنشطتها، والميدان الذي تهتم بمتابعته، سواء تلك المهتمة بحقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التعبير، الفساد، التعليم، الصحة، حماية اللاجئين، والبيئة وغيرها. وبما أن موضوعنا هو البيئة، فإنه من الضروري ذكر بعض أشهر المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة. ومن بين أشهر وأقدم هذه المنظمات: "نادي سييرا" Sierra Club التي تضم 700 ألف عضو، والمتأسسة سنة 1892، إلى جانبها منظمة "المحافظة على الحيوانات" Wildlife Conservation Society التي تم إنشاؤها في عام 1895، ومنظمة "الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة" UICN سابقا، والتي أصبحت تسمى "الاتحاد العالمي من أجل الطبيعة"، وقد تم إنشاؤها سنة 1947، وتعتبر أكبر شبكة عالمية للبيئة. إلى جانب ما تم ذكره أعلاه، نجد العديد من المنظمات المدافعة عن البيئة، حديثة النشأة، مثل منظمة "أصدقاء الأرض" Friends of the Earth التي نشأت في 1969، وهي موجودة في 66 دولة، ومنظمة "السلام الأخضر" Green peace التي تم إنشاؤها في 1971، منظمة "المحافظة الدولية" conservation internationale التي تأسست في 1987، بالإضافة إلى "الصندوق العالمي من أجل الطبيعة" World Wide Fund of Nature التي تم إنشاؤها في عام 1961 بمبادرة من مخبر المواد الصيدلية "هوفمان-لاروش" Hoffman-Larouche، هذه المنظمة التي تعتبر من بين أقوى المنظمات البيئية على المستوى العالمي، ولديها تواجد في مئات الدول[2].

ذكرنا بعض أشهر هذه المنظمات غير الحكومية لمعرفة مدى نفوذها، وقدرتها على التأثير على الدول والحكومات، بالأخص كونها تحظى بحضور فعلي على مستوى مختلف الدول، ولديها منخرطين وأعضاء ينتمون إلى تخصصات وتيارات فكرية متعددة، ما يعطيها ثراء وشهرة على الصعيد العالمي،

---

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص55.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.ص55-56.

بالخصوص حينما تتمكن من اختراق وسائل الإعلام الثقيلة، وتمرير أفكارها ومشاريعها للرأي العام العالمي.

من المسلم به أن هذه المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية تحظى بإمكانيات مادية كبيرة، ولديها شبكات ضخمة من العلاقات، تحصل على التمويل بشكل أساسي من خلال دعم، منح وهبات من طرف حكومات، شركات كبرى، رجال أعمال، وغيرها من القنوات. وبتعبير آخر فإنها تتعامل بشكل مباشر مع الجهات التي تشكل التهديد الأول للطبيعة، للتنوع البيئي، الشركات الكبرى التي تتسبب أنشطتها الصناعية في التلوث، وتستثمر في أنشطة خطيرة على البيئة مثل التكنولوجيا النووية والصناعات الكيماوية، مع العلم أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات غير الحكومية تتخذ من أمريكا الشمالية وأروبا الغربية مقرا لها، وتحظى بكل الحرية اللازمة لنشاطها.

وكل هذا يدعو إلى طرح الكثير من التساؤلات حول علاقاتها الفعلية مع الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، وما مدى قدرتها على التصرف بكل حرية واستقلالية عن هذه الجهات التي توفر لها التمويل، وهل أنها تتعامل بوجهين: الخطاب الظاهر للعلن، والذي تندد فيه بكل من يضر بالتنوع البيئي ويسبب التلوث، وتتعامل بأسلوب آخر "تحت الطاولة"، أين تتغاضى عن المتابعة الفعلية والكشف المستمر لسياسات القوى الكبرى في انتهاك الطبيعة، وتحميل الدول النامية المسؤولية، ومحاولة فرض تقاسم تحمل أعباء تبعات التلوث.

العنوان: جدول يبين ترتيب أكبر شركات النفط والغاز في العالم من حيث القيمة السوقية، سنة 2005.

المرتبة	الشركة	الملكية	الرسملة السوقية/ مليار دولار أمريكي
1	إكسون موبيل	قطاع خاص	349,5
2	الشركة البريطانية للنفط	قطاع خاص	219,8
3	شل الملكية الهولندية	قطاع خاص	208,3
4	غاز بروم (روسيا)	قطاع مشترك	160,2
5	توتال (فرنسا)	قطاع خاص	154,2
6	الصينية للنفط	تابع للدولة	146,6
7	شيفرون	قطاع خاص	127,4

8	إيني	قطاع خاص	111,0
9	كونوكو فيلبس	قطاع خاص	80,7
10	بتروبراس (برازيل)	قطاع مشترك	74,7
11	لوك أويل	قطاع خاص	50,5
12	شتات أويل (النرويج)	قطاع مشترك	50,3
13	سينوبك (الصين)	تابع للدولة	48,7
14	سورغوتنفتي غاز (روسيا)	قطاع مشترك	47,8
15	أو إن دجي سي (الهند)	تابع للدولة	37,2

المصدر: PFC للطاقة، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.pfcenergy.com

نقلا عن: مايكل روس، **نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، قطر: دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2014، ص83.

في الجدول أعلاه، ذكرنا 15 شركة عالمية كبرى متخصصة في الصناعات النفطية والغازية (بكل مراحلها، من الاستكشاف، الاستخراج، التحويل والتصنيع، النقل والتسويق ...الخ)، فمنها شركات وطنية، شركات خاصة، وشركات مختلطة، وبالنظر إلى رساميلها، يتبين حجم قوة ونفوذ هذه الشركات، وقدرتها على التأثير والضغط على الدول والمنظمات الحكومية، الإقليمية منها والعالمية، فما بالك بالمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال البيئي. هذا مع العلم أن صناعة ونقل النفط هي من بين الأنشطة الأكثر تلويثا للبيئة، وبالتالي، فلابد من وجود خطوط التقاطع بين هذه الشركات النفطية العالمية والمنظمات البيئية.

تتعدد الأشكال والطرق التي تعتمدها الشركات النفطية من أجل المساهمة في حماية البيئة، وتقليص الأضرار البيئية التي قد تنجم عن أنشطتها، ومن بين تلك الطرق والآليات نجد القوانين المحلية، الاتفاقيات الدولية، وأدوار المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة. وتتجسد هذه المساهمة فعليا من خلال أدوات اقتصادية متمثلة في الضرائب البيئية، ضرائب الطاقة، الإعانات التي تقدمها صناديق حماية البيئة والبنك العالمي وغيرها. كما تلتزم الشركات النفطية طوعيا بحماية البيئة عبر سياساتها البيئية، مخططات تسيير النفايات، نظام الإدارة البيئية وغير ذلك[1]. لكن ليست كل الشركات مهتمة

[1]– أمال رحمان، أنفال نسيب، "**نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية، الطاقات المتجددة في قلب التغيير**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، ديسمبر 2014، ص48.

بالبيئة، لأن الهدف الرئيسي من تأسيسها هو تحقيق الربح، فكثيرا ما نجدها تروج للبيئة، لكن ممارساتها معاكسة تماما لخطاباتها، وينبغي أيضا عدم إغفال الحوادث النفطية، بالأخص في البحار، التي تسبب كوارث بيئية.

هناك من ينبه إلى وجود علاقات بين فواعل، من المفترض ألا تجمع بينهم أية علاقة، بحكم تناقض أهدافهم ومصالحهم المعلنة، وهي تلك العلاقات الموجودة بين كل من المنظمات غير الحكومية، الأوساط السياسية والشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما قد يفسر سر قوة ونفوذ بعض هذه المنظمات غير الحكومية[1]. لكن في الوقت نفسه يضعنا أمام جدلية يصعب الفصل فيها، نظرا لصعوبة اختراق هذه المنظمات ومعرفة الطرق الخفية التي تستعملها والأهداف غير المعلنة التي تنشط من أجلها، ويتمثل هذا الإشكال في طبيعة نشاط المنظمات غير الحكومية، إصرارها على بعض الأمور وسكوتها عن أخرى، سر علاقاتها بالحكومات والشركات الكبرى وغير ذلك، فهل تم إنشاء هذه المنظمات من أجل إلهاء الرأي العام العالمي والتظاهر بحماية البيئة، التنديد من حين لآخر بالتجاوزات التي يتم القيام بها في حق البيئة والتنوع، واستعمالها من طرف الشركات ورجال الأعمال الذين يمولونها، سواء في صراعاتهم المصلحية، وكشف الفضائح والأخطاء التي تقع فيها الأطراف المنافسة أمام الرأي العام، مقابل تلميع سمعة الجهة التي تمولها، أو كذلك تقديم دعم، مساعدات وهبات لسكان بعض المناطق، من أجل كسب ودهم ورضاهم، لتسهيل اختراقها، وتأمين الاستثمارات التي تقوم بها هذه الشركات، على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق النزاعات في القارة الأفريقية، كمنطقة الساحل الأفريقي، وخليج غينيا.

وفي مقابل كل هذا، يمكن كوجهة نظر ثانية، اعتبار أن هذه المنظمات غير الحكومية قد تأسست لتنفيذ أهدافها المعلنة، لحماية البيئة، إيجاد الحلول لمشاكل التلوث، وغيرها، لكن قوة الشركات المتعددة الجنسيات، وإصرار صناع القرار في الدول المتقدمة على الاستمرار في الهيمنة على الموارد والثروات في العالم، قد جعلوا هذه المنظمات صوب أنظارهم، وعملوا كل ما بوسعهم من أجل اختراقها، واستعمالها كواجهة لتلميع صورهم عند الضرورة، وإسكاتها بكل الوسائل حينما يتعلق بالمسائل الحيوية

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص.ص57–58.

ولو تطلب الأمر إغراءات مادية لقادتها، أو إيقاعهم في مواضيع تضع نهاية لمسيرتهم. ويبقى هذا الموضوع صوب نقاش.

يشرح "سيلفي برونيل" في كتابه "التنمية المستدامة رهان الحاضر" الأدوار الجديدة التي تضطلع بها الدول الكبرى، عن طريق استعمال بعض المنظمات غير الحكومية البيئية لغرض تنفيذ أجنداتها فوق أقاليم دول العالم الثالث، فنجده يذكر على سبيل المثال ما تعلق بالمحميات الطبيعية في الكثير من الدول الأفريقية، حيث يتم في مرحلة أولى الترويج لانقراض بعض الأنواع النباتية والحيوانية، وبعدها في مرحلة ثانية يتم إجبار الدول التي تقع فيها هذه المناطق على إقامة محميات ومنتجعات، حتى لو أدى ذلك لطرد السكان الأصليين الذين تعايشوا مع تلك الطبيعة منذ آلاف السنين، وتوضع تلك المناطق "قسرا" تحت الحماية. كثيرا ما يتردد مصطلح "الحماية، المحميات ..." حماية هذه النباتات والحيوانات ممّن؟ وهنا يجيب الأستاذ "سيلفي برونيل"، حمايتها من السكان المحليين، هذه المناطق التي شكلت مأوى ومصدر عيش هؤلاء السكان منذ آلاف السنين، ويتم طردهم منها نحو مناطق أخرى. لكن في نفس السياق يبين هذا الأستاذ أن هذه المنظمات غير الحكومية، لا تحرك ساكنا حينما تستثمر الشركات الكبرى في تلك المناطق، وتقيم فيها صناعات ملوثة للبيئة، وفنادق فخمة لاستقطاب سياح الدول الغنية[1]، ذلك على اعتبار أن مستوى معيشة سكان دول العالم الثالث لا تسمح لأغلبهم بالاستفادة من الخدمات السياحية تلك المنتجعات الفخمة.

طرح "سيلفي برونيل" غالبا ما لا يتم تداوله على الصعيد الدولي، بالأخص في وسائل الإعلام الثقيلة، ونادرا ما يتم التعرض له، وهو ما يتعلق بالأهداف الخفية لأنشطة المنظمات البيئية غير الحكومية، حيث ذهب هذا الأستاذ بعيدا في تحليله، واعتبر أن هذه المنظمات تطبق أجندة غير معلنة لصالح الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، حيث تعتبر أحد الأشكال الجديدة لمحاولة الهيمنة على الشعوب المستضعفة، والإبقاء عليها في دائرة التخلف، بل والتضييق عليها بمواضيع البيئة كلما أرادت تطوير صناعاتها من أجل تحسين مستوى عيش سكانها. واستند في ذلك إلى الأموال الضخمة التي

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص.ص59–61.

توضع تحت تصرف هذه المنظمات، ما يسمح لها بالنشاط على مختلف الأصعدة، وممارستها للدبلوماسية الخضراء[1].

من خلال هذا الطرح، يتبين سبب التركيز على بعض مناطق العالم دون مناطق أخرى، لكن أيضا الاهتمام ببعض القضايا البيئية، وإهمال قضايا أخرى. لكن هذا لا يجب أن يكون النمط المسيطر على طريقة النظر صوب جميع هذه المنظمات، فلا يصلح التعميم بطبيعة الحال، كما أن موضوع حماية البيئة، وضمان حياة الأجيال القادمة، بالرغم من كل الرهانات التي تدور حول الأهداف الخفية لهذه الحملات، لكن يبقى هدفا نبيلا، يستوجب جعله متوافقا مع المصالح الوطنية لدول العالم الثالث، بل ودعمها ماديا من أجل تحقيق تنمية وتطور، مع ضمان شرط الاستدامة وحماية الطبيعة من التلوث بشتى أنواعه.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة: بزوغ المفهوم في التقارير والمؤتمرات الدولية

لقد كان بزوغ مفهوم التنمية المستدامة تدريجيا، فحتى إن كان المعنى موجودا، والإشارات إليه موجودة، لكن لم يتم إطلاق هذه التسمية عليه منذ الوهلة الأولى. ذلك أن تسمية "تنمية مستدامة" المترجمة إلى مختلف اللغات قد أصبحت رسمية وتم تعميمها منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو، في صائفة عام 1992[2].

ويرجع الفضل في بروز عبارة "التنمية المستدامة" بشكل أساسي إلى منظمتين غير حكوميتين وإلى الوكالة الأممية المكلفة بالبيئة، فقد تم استعمال هذا المفهوم في المرة الأولى بصفة رسمية في وثيقة تحمل عنوان "استراتيجية المحافظة العالمية"، وبعنوان فرعي يتمثل في "المحافظة على الموارد الطبيعية في خدمة التنمية المستدامة". ولقد اشترك في إصدار هذه الوثيقة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE، والاتحاد الدولي للحافظة على الطبيعة UICN، بالإضافة إلى الصندوق العالمي للطبيعة WWF[3].

---

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص.ص62-65.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص 11.

[3]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص42

ظهرت عبارة "تنمية مستدامة" بصفة رسمية لأول مرة في عام 1980، وذلك في وثيقة اشترك في إصدارها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة، تحت عنوان "استراتيجية المحافظة العالمية". وقد قام تقرير "برانتلاند" Bruntdland بتكريس هذا المفهوم الذي أصبح أكثر شهرة وعالمية[1].

أولا: محطات تاريخية لتبلور وانبثاق مفهوم التنمية المستدامة

التاريخ	المناسبة الدولية
1915	اللجنة الكندية للمحافظة: دعت إلى ضرورة استفادة كل جيل من الفوائد التي يحققها رأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية)، كما دعت إلى وجوب أن يسلم هذا الرأسمال غير منقوص، لينتقل من جيل إلى جيل.
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة في العاصمة باريس، الذي تمحورت أشغاله حول المحافظة على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد.
1948	انعقاد ندوة اليونيسكو، التي انبثق عنها إنشاء الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة.
1970	تقرير نادي روما بعنوان "كفى من النمو" (Halte au développement) الذي وضع أسس التيار المنادي إلى إيقاف التنمية أو المعروف بـ "التنمية في درجة الصفر".
1973	المركز الدولي للبحث حول البيئة والتنمية المؤسس من طرف إيناسيي صاش يصدر في سنة 1980 مؤلفا جماعيا تحت عنوان "الإستراتيجية والتنمية البيئية".
1976	بيان الحزب البيئي لبريطانيا العظمى يذكر لأول مرة مفهوم الديمومة.
1981	ينشر السيد ليستيربراون، مؤسس المعهد العالمي للمراقبة كتابا بعنوان "العمران والتنمية الاجتماعية".
1983	إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، التي ترأستها السيدة برونتلاند، وزيرة سابقة للبيئة بالنرويج. قدمت هذه اللجنة تقريرها النهائي "من أجل مستقبل مشترك" في سنة 1987.

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص ص67-68

المصدر: إيزابيل بياجيوتي وآخرون (ترجمة: المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية، الاجتماعية والثقافية بوهران)، **العولمة والتنمية المستدامة أي هيآت للضبط؟** إصدارات اليونيسكو، 1998، بطاقة 2 أ–ص3.

يوضح الجدول أعلاه عدة محطات تاريخية أسهمت في تبلور مفهوم التنمية المستدامة، بشكل تدريجي، ابتداء مما يمكن التعبير عنه بالإيحاءات أو التلميح، الإشارات الضمنية، وصولا إلى الإعلان عن الظهور الرسمي للمفهوم، وشروع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في استعماله، وفرضه في مختلف المحافل الدولية، أين أصبح متداولا بين الدول وأكثر شهرة.

وقد شكلت هذه المحطات التاريخية الثمانية تواريخ مهمة بالنسبة لتطور معنى التنمية المستدامة قبل ظهوره بصفة رسمية، حيث كانت دولة كندا سباقة إلى الدعوة للتفكير في حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، وفي بيئة لا تشكل خطرا على حياة الإنسان، وهذا بعد عام من نشوب الحرب العالمية الأولى (1914). بالإضافة إلى مختلف المؤتمرات التي أشرنا إليها في الجدول، هنالك تقارير، بيانات، كتب ومؤلفات تم نشرها، كانت توحي إلى مفهوم الاستدامة، وجعل التنمية في خدمة الطبيعة وليس ضدها.

ثانيا: المبادرات الدولية لصالح التنمية المستدامة

السنة	المبادرة
1972	• ميلاد حركة سياسية. • تقرير نادي روما (club de Rome) بعنوان "كفى نموا" (Halte à la croissance)، والذي يؤكد على إنذار مفاده: كل يوم يستمر فيه تضاعف النمو، فإن النظام البيئي العالمي يقترب من حدود النمو التي لا يمكنه تجاوزها. وعدم فعل أي شيء اتجاه هذه الوضعية، إنما هو قرار مضاعفة خطر الانهيار. • إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE.
1979	المؤتمر الدولي الأول حول الإنسان والمناخ، على مستوى هيأة الأمم المتحدة.
1985	اتفاقية من أجل حماية طبقة الأوزون.

1987	تقرير برانتلاند (Rapport Bruntland).
1992	• قمة الأرض ريو ديجانيرو (Sommet de la terre de Rio). • خطة العمل: أجندة 21.
1997	ندوة كيوطو (conférence de Kyoto).
2002	قمة الأرض في العاصمة الجنوب أفريقية جوهانزبورغ.

المصدر:

Farid Beddache, **Le développement durable,** troisième tirage, 2010, Eyrolles, p.43.

من خلال كرونولوجيا المعاهدات، القمم والاجتماعات الدولية منذ سنة 1972، فإن الفعل السياسي الدولي في مرحلة ما، قد طغى عليه جمود طويل، وذلك في مرحلة الحرب الباردة التي شهدت نقاشات حول إمكانية تكفل السوق بنفسها في إيجاد الحلول لمشاكله وتناقضاته، وهل من الضروري أن تتدخل الدولة في كل مرة؟ وكل هذه النقاشات، حسب الدكتور فريد بداش، قد أخرت الشروع في النقاش الجاد حول التنمية المستدامة وأخذ التدابير الجادة والقرارات بشأنه. إذ نجد على سبيل المثال نجد تقرير نادي روما لسنة 1972، المعنون "كفى نموا" (Halte à la croissance)، والذي لا يزال صالحا ليومنا هذا، للأسف، بل وحتى بالنسبة لإعلان ريو الصادر سنة 1992 الذي كان في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي أين كانت الفرص أكثر للتفاهم والاتفاق على المستوى العالمي، إلا أن النتائج التي طمح إليها الإعلان، لم تتحقق حسب الكاتب. أما بالنسبة لمؤتمر جوهانزبورغ بدولة جنوب أفريقيا سنة 2002، فإنه لم تكن لديه تبعات ملموسة [1].

وباستثناء بعض التقدم في موضوع ارتفاع حرارة الكوكب، فإن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المؤتمرات تبقى غير كافية. ومن المؤكد أنه لو كان المواطنون أكثر وعيا بحجم المخاطر التي تحدق بالبيئة في العالم من جراء مختلف الأنشطة الصناعية وغيرها، فإنهم سينظمون أنفسهم ويتجندون أكثر

[1] -Farid Beddache, **Op. Cit.,** p.43.

للضغط على صناع القرار لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وسنتطرق فيما يلي إلى أبرز التقارير التي أشارت لموضوع التنمية المستدامة:

1-مؤتمر ستوكهولم وتقرير حدود النمو سنة 1972:

بدأ الاهتمام بالاستدامة يظهر بشكل جلي على المستوى الدولي منذ مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين، وذلك على مستوى الدول والمنظمات الدولية، أين تم عقد عديد الندوات والمؤتمرات ذات طابع دولي، إذ شهد عام 1972 عقد مؤتمر ستوكهولم، وهو من تنظيم هيأة الأمم المتحدة، والذي قاد إلى تشكيل برنامج الأمم المتحدة البيئي، وخلق منظومة من وكالات الحماية البيئية على المستويات المحلية والوطنية في عدة دول. وتلى ذلك في سنة 1980 صياغة الاستراتيجية الخاصة بالمحافظة، والتي أوجدها الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة[1].

أما بالنسبة لتقرير حدود النمو، فهو تقرير صادر عن منظمة عالمية غير حكومية متمثلة في نادي روما، هذا الأخير الذي يضم في تشكيلته كبار العلماء والمفكرين على المستوى العالمي في الاقتصاد، الاجتماع، البيئة، والعلوم الزراعية والبيولوجية. وفي هذا التقرير تم توضيح دور كل من السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجيا في التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والبشرية. وهذه مواضيع ذات علاقة مباشرة لما أصبح يسمى في تسعينيات القرن العشرين بالتنمية المستدامة، حيث تطرق التقرير أيضا إلى كل مواضيع: السكان، الطاقة، الموارد المعدنية، الإنتاج الزراعي، الإنتاج غير الصناعي والتلوث. كما ركز هذا التقرير على فكرة مفادها أن الموارد محدودة، وبالأخص تلك الناضبة منها أو غير المتجددة، في حين أن الاستهلاك في ارتفاع مستمر، وبالتالي ضرورة الشروع في التفكير في الآليات التي تسمح بالحد من استنزاف الموارد لضمان حقوق الأجيال القادمة[2].

يعتبر مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 منعطفا تاريخيا أرسى دعائم فكر بيئي جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة ووضع حد لاستغلالها المفرط وغير العقلاني[3]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المؤتمر أو

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، عمان (الأردن): دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص351.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص11

[3]- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978، ص24.

الندوة يشكل أول لقاء دولي اهتم بالبيئة الطبيعية أو الوسط الطبيعي (environnement naturel) للإنسان، والتي كان فيها ظهور مصطلح "الاقتصاد البيئي" écodéveloppement، خصوصا على هامش الاجتماعات الرسمية. ولقد دعت ندوة ستوكهولم لفرض استراتيجية جديدة لاقتصاديات الدول النامية مبنية على الاستعمال الجيد والإيجابي للموارد الطبيعية والبشرية، سواء على المستويات المحلية والإقليمية. يمكن اعتبار أن مؤتمر ستوكهولم قد سجل ميلاد علم بيئة سياسي (écologie politique) على المستوى العالمي، وقد تم التأكيد على أن البيئة بإمكانها أن تساهم كقوة مصنعة (مع كسر النون)، بل أبعد من هذا، أين يمكن للاقتصاد أن يتحول في عمقه فيما يتعلق بالعلاقة مع علم البيئة، فبتطوير الاعتماد على الموارد المتجددة والعمل على مضاعفة إنتاجية الموارد غير المجددة (بتعبير آخر: الاستفادة من الكميات المنتجة أو المستخرجة بالحد الأقصى، وليس استغلال جزئي والتخلص بطريقة عشوائية من الباقي)[1].

2-تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة لسنة 1981:

هو تقرير صادر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية لسنة 1981، وفيه تم تحديد تعريف محدد لعبارة "التنمية المستدامة" لأول مرة، فيه أيضا تم تبيان أبز شروط ومقومات التنمية المستدامة، وقد جاء في تعرف هذه الأخيرة على أنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته". والملاحظ هو توجيه استعمال هذا التعريف في المجال الزراعي والحفاظ على خصوبة الأراضي[2].

3-تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987 (تقرير برانتلاند)

يعرف هذا التقرير بتقرير "برانتلاند"، وذلك نسبة إلى رئيسة الوزراء السابقة لدولة النرويج، هذه السيدة التي ترأست اللجنة العالمية للتنمية والبيئة المتشكلة سنة 1983، وقامت بإعداد دراسة لمشاكل البيئة والتنمية فوق كوكب الأرض، وصياغة اقتراحات عملية لحل هذه المشاكل لهدف ضمان استمرارية التقدم الإنساني بالاعتماد على التنمية، دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب. مغزى تقرير برانتلاند يمثل أساسا في الدعوة إلى استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة أو غير المتجددة بشكل

[1]- Morvan Bertrand. **Le développement durable : une utopie politiquement correcte**. Quaderni, n°41, Été 2000, p.92.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص ص11-12

أكثر عقلانية، من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة من تلك الموارد. كما تمت دعوة الحكومات والشعوب لتحمل مسؤولياتها من أجل الكف عن إلحاق الأضرار بالطبيعة، والتكثيف الجهود من أجل حمايتها من كل الأخطار التي تتسبب فيها أنشطة الإنسان[1].

من خلال المراحل التي مر بها تطور مفهوم التنمية المستدامة، منذ مختلف القمم والمؤتمرات التي أشارت ضمنيا لهذا المفهوم، وصولا إلى التقرير الصادر عن لجنة برانتلاند المعروف بتقرير برانتلاند سنة 1987 الذي أبان رسميا عن هذا المفهوم وقام بتكريسه، يمكن التأكيد على أن تبلور هذا الأخير في النصف الثاني من القرن العشرين بشكل عام، إلى غاية ترسيمه، فإن الفكرة الأساسية التي يسعى للتركيز حولها هي محاولة التوفيق بين ما هو اقتصادي، وما هو اجتماعي، وبيئي كذلك وهي الأبعاد الثلاثة التي أضحى يركز حولها مفهوم التنمية المستدامة.

في أول مرة تم تقديم تعريف بسيط وواضح لمفهوم التنمية المستدامة (بالإنجليزية: sustainable development، وبالفرنسية: développement durable)، وتبين طابعه الكوني: "التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجيات الحاضر دون المسار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجياتها"[2]. ويضيف التقرير: "هناك مفهومان لهما ارتباط وثيق بهذا المفهوم وهما "الحاجات"، وخاصة الحاجات الأساسية للفئات الأكثر عوزا التي من الضروري أن تحظى بالأولوية، وفكرة "الحدود" التي يفرضها مستوى تقنياتنا ونظامنا الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة للحاجات الحالية والمستقبلية ...، وبمعنى أشمل تستهدف التنمية المستدامة تعبيد الطريق أمام وضعية يتحقق فيها الانسجام بين بني البشر، وبين الإنسان والطبيعة"[3].

هذا التعريف الذي قدمته لجنة برانتلاند لمفهوم التنمية المستدامة قد ركز على ما أصبح يعرف بالأبعاد الثلاثة لهذا المفهوم: بعد اقتصادي، اجتماعي وبيئي، ذلك بالرغم من أن ما يتبادر إلى الأذهان عند ذكر التنمية المستدامة في غالب الأحيان هو البعد البيئي أكثر من البعدين الآخرين. لكن الواقع، ومحتوى هذا المفهوم، لا يركز فقط على البيئية، لكن نجده يركز كذلك على الاقتصاد والمجتمع،

---

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص12.

[2]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص68.

[3]- **المرجع نفسه**، ص69.

ويدعو إلى أن تكون التنمية إيجابية وصديقة للبيئة، ولا تكون على حساب التنوع الإيكولوجي ونصيب الأجيال القادمة من الموارد.

والدعوة إلى جعل التنمية صديقة للبيئة لا تعبر فقط عن تكريس لخاصية "الاستدامة" (Durabilité)، بل تشكل أيضا اعترافا صريحا بأن نموذج التنمية الذي كان سائدا لم يكن يتميز بالاستدامة، وكان هدفه الربح، التطور، النمو للأجيال الراهنة، وفي الوقت الحاضر طبعا، دون اهتمام أو مبالاة بالطبيعة وبحقوق الأجيال القادمة، أو بضرورة استمرارية الحياة بشكلها الصحي فوق الكوكب، وبالتالي فإنه من الضروري ابتكار أنماط تنموية جديدة تحقق الرفاهية للإنسان، لكن تحافظ على الأرض من التلوث والدمار ، كي تضمن حياة عادية للأجيال القادمة.

4-مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بريو دي جانيرو 1992:

تم اتخاذ قرار بعقد هذا المؤتمر في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 ديسمبر 1989، هذا المؤتمر الذي سيكون حول "البيئة والتنمية" والذي انعقد من 03 إلى 14 جوان 1992، والذي كانت يهدف اساسا لتنظيم مكافحة التدهور البيئي. كان انعقاد هذا المؤتمر بضغط من الدول السائرة في طريق النمو ومنظمات دولية غير حكومية. وكان الهدف من انعقاده هو مناقشة الاختلالات القائمة بين الشمال والجنوب من جهة، وضرورة عولمة أو تعميم (globalisation) المشاكل البيئية (التصحر، تآكل الغابات ...) من جهة أخرى. وهنا يمكن اعتبار أن مصطلح التنمية المستدامة قد أصبح في مركز اهتمام المؤتمر، خاصة لكونه يمنح إمكانية التوصل إلى استخلاص وحوصلة للانشغالات، وهو بالتالي حاضر في كل النصوص المنبثقة عن هذا المؤتمر[1].

انعقد هذا المؤتمر في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو، هذه الدولة الواقعة ضمن عالم الجنوب، الذي يحاول حل مشاكل الفقر والبطالة التي تعاني منها نسب كبيرة من سكانها، وتسعى للالتحاق بالعالم المتقدم، وقد كانت هذه الدولة (البرازيل) تصنف ضمن الدول الصاعدة. من بين أبرز ما ميز مجريات هذا المؤتمر العالمي الذي أطلق عليه "قمة الأرض"، هو الدخول القوي والفعالين لفاعلين غير حكوميين في هذه القمة الرسمية الدولية، وهما الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي أبانت عن مواقفها إلى جانب الفواعل الرسمية أو الدولتية (acteurs étatiques). ولقد تم إثارة

[1]- Morvan Bertrand, **Op. Cit.,** p.94.

موضوعين أساسيين في هذا المؤتمر العالمي، والمتمثلان في كل من ارتفاع حرارة الأرض، والانبعاثات الغازية المسببة في الاحتباس الحراري، حيث جعلت هذه الفواعل من هذين الموضوعين كمحاور رئيسية للقمة، وهو ما لم يكن مرضيا للدول النامية[1]، حيث حدثت محاولة إقناع هذه الدول بأن تساهم في حل مشكل لم تكن سببا ولا طرفا فيه، وأن تدفع ما لا تستطيع دفعه، ذلك أنها بحد ذاتها كانت ضحي لبطش واعتداء تلك الدول الغنية ولشركاتها.

كان من المنتظر أن تؤثر المبادئ التي بني عليها إعلان ريو لسنة 1992 على القرارات الحكومية المتخذة لدى الدول المصادقة على الإعلان، لكي تظهر بالتالي الآثار الإيجابية والتطبيق الفعلي لتلك المبادئ والتوصيات. فعلى سبيل المثال نجد فرنسا قد قامت بتطبيق بعض التوصيات المتمخضة عن هذا الإعلان، مثل الميثاق البيئي الذي تم تطبيقه في هذه الدولة الأوروبية، وكذلك وضع برامج اقتصادية تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار، كذلك تحسين شروط العيش في المدن، وهذا عن طريق ادماج المقاربات المستدامة، والتخطيط لمدينة مستقبلية لا تعتمد على الموارد الطبيعية النافذة أو غير المتجددة، بل تعتمد على الطاقات النظيفة والمتجددة، وفي الوقت ذاته، تقوم بترشيد الموارد غير المتجددة مثل الثروة المائية وغير ذلك[2].

5-جدول أعمال القرن الواحد والعشرين: الاستراتيجية العالمية من أجل التنمية المستدامة

انبثق جدول أعمال القرن الواحد والعشرون عن مؤتمر ري ودي جانيرو، حيث تبنى قادة الدول والحكومات هذه الوثيقة التي قدمها الأمين العام الأسبق لهيأة الأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي[3]. وتعد هذه الوثيقة بمثابة خطة عمل شاملة من أجل القرن الحادي والعشرون في ميدان التنمية، وقد أقر هذه الخطة رؤساء الدول والحكومات المجتمعية في قمة ريو، بالبرازيل في 1992. وتشمل أساسا هذه الخطة طبيعة العلاقة بين كل من البيئة والتنمية على مختلف المستويات والمجالات، كما تحدد بوضوح قائمة الأهداف الازم تحقيقها في كل مجال[4]. ولقد ركزت هذه الوثيقة على الأبعاد

---

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص72.

[2] -Farid Beddache, **Op. Cit.,** p.44.

[3]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص72.

[4]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص16.

الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، وعلى ضرورة الحفاظ على الموارد وتسخيرها لخدمة التنمية.

انبثقت كذلك عن قمة الأرض بالعاصمة البرازيلية "لجنة التنمية المستدامة"، التي وضعت مجموعة أسس، معايير، ومؤشرات لمساعدة الدول على معرفة مدى التقدم الذي تم انجازه في مختلف جوانب التنمية المستدامة. وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية لهدف مناقشة مختلف القضايا المرتبطة بموضوع التنمية المستدامة[1].

وبالرجوع إلى جدول الأعمال 21، الذي تمت عنونته "الاستراتيجية العالمية من أجل التنمية المستدامة"، فإنه من أجل الفهم الأمثل للخطوط العريضة التي يركز عليها، سنذكر خمسة مبادئ أساسية ينبني عليها المفهوم:

1. "يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة سليمة ومنتجة في وئام مع الطبيعة؛
2. تملك الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها طبقا لسياساتها البيئية والتنموية، وهي مسؤولة عن ضمان ألا تتسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها في أية أضرار لبيئة دول أو مناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية؛
3. يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة؛
4. من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها؛
5. تتعاون شعوب العالم في المهمة الأساس المتمثلة في القضاء على الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، لغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم بشكل أفضل"[2].

---

[1]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص17.

[2]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص73.

ولقد سعت هيأة الأمم المتحدة تصورها حول التنمية، إذ أضحت تهدف إلى:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق شمولية التعليم الابتدائي؛
- تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال وتحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين؛
- ضمان استمرارية البيئة؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[1].

تركز هذه المبادئ على مركزية الإنسان ومحوريته في موضوع التنمية المستدامة. الطبيعة هي الحاضنة الوحيدة للإنسان، والأجدر هو أن يعيش فيها بكل ما يوفر راحته، ويلبي حاجياته المختلفة، شريطة عدم الإضرار بالتوازن البيئي. أعادت هذه المبادئ التأكيد على حق وسيادة الدول على الموارد التي تتوفر عليها فوق أقاليمها (البرية والبحرية)، لكنها تؤكد أيضا على مسؤولية الدولة في عدم التسبب في الأضرار البيئية للدول والأقاليم الواقعة خارج حدودها المعترف بها دوليا. لم تخل هذه المبادئ من المثالية والطموحات "البعيدة المنال"، خاصة حينما يتم رفع شعار تعاون وتضامن الشعوب للقضاء على الفقر وكل أشكال التفاوت، وتحسين معيشة الجميع، فهذا من المؤكد أنه بعيد المنال، فكما قال أحدهم "خيرات الأرض تكفي حاجيات الجميع، لكنها لا تكفي لتلبية أطماع الجميع".

التوجهات البيئية بشكل عام، التي تؤكد على إلزامية منح الأولوية وكل الأهمية للبيئة ولو كان ذلك على حساب التقليل من سرعة التنمية، تحظى بتحفظ من لدن الدول النامية، حيث يمكن قراءة هذه المشاريع ذات الطابع العالمي، بأنها هادفة لكبح النمو الاقتصادي لهذه الدول التي تحاول اللحاق

[1]– عبد اللاوي سيد أحمد، **التنمية الشاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودورها في مواجهة العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2014–2015.

بالدول المتقدمة، فهذه الوثيقة الدولية (الاستراتيجية العالمية من أجل التنمية المستدامة) كما سبق وأن ذكرنا أعلاه، تميل أكثر إلى الأماني والتطلعات، أكثر منها مشاريع واقعية، حيث لا نجدها تحدد مدة زمنية لتطبيق تلك الأفكار والمبادئ، ولا يتم فرض أية التزامات مالية صارمة على الدول الغنية[1].

ومن هنا إذن فهذه الوثائق تبقى كمبادرات إيجابية، لكنها تتطلب إرادة أكبر من أجل تفعليها وتجسيدها على أرض الواقع، وهذا التجسيد على شكل إنجازات ملموسة يستدعي بدوره التعامل بصرامة وحزم مع كافة الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية، على غرار المنظمات البيئية غير الحكومية التي تطلب مساعدات لتجسيد مشاريع ذات علاقة بالتنمية المستدامة، هذه الأخيرة من الضروري دراستها، وتقديم مشاريع واضحة النتائج مسبقا، لكي يتم تمويلها، وهذا ما يؤدي إلى فعالية وجدية مثل كذا مشاريع.

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص74.

المبحث الثاني: في مفهوم التنمية المستدامة

عقب التطرق إلى السياق التاريخي ومختلف المراحل التي سبقت ظهور مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي في المبحث الأول، حين أصبح محل تداول بين مختلف الفواعل الدولية، الرسمية منها وغير الرسمية، فقد تم تخصيص هذا المبحث الثاني لمحاولة الإحاطة بمفهوم التنمية المستدامة، ليس من جانب اقتصادي محض، ولكن الإحاطة بمختلف دلالاته ومعانيه، وبالأخص القيمة المضافة التي جاء بها في جانبها النظري لمختلف الحقول المعرفية، وفي التطبيق أو الممارسة بطبيعة الحال.

المطلب الأول: التنمية المستدامة: التعريف والأصول الدبلوماسية

قبل الخوض في مختلف التعريفات المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة، وانطلاقا من أن هذا المفهوم لا يمكن الاكتفاء بدراسته، والإحاطة به من الجانب الاقتصادي وحده، فإنه من المجدي الرجوع إلى الأصول الدبلوماسية لهذا المفهوم.

أولا: الأصول الدبلوماسية لمفهوم التنمية المستدامة

يؤكد الأستاذ Fabrice Flipo أنه حين الرجوع إلى التطورات والمراحل التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة، يتأكد أن أصل هذا الأخير هو دبلوماسي. فقد تميز عقد الخمسينات من القرن العشرين بظهور تصورات متفائلة إلى حد بعيد، أين ساد الاعتقاد أن عشرة أعوام كافية للدول المتأخرة (pays retardataires) للحاق بركب التقدم، وقد كان في هذا السياق أن جعلت هيأة الأمم المتحدة من سنوات 1960 عشرية التنمية (Décennie du développement). كان من المنتظر أيضا أن تعم العدالة في جميع أنحاء الكوكب، وفق هذه النظرة التفاؤلية. فمع عشرية الستينات أيضا سادت حركات التحرر والاستقلال السياسي في مختلف الدول المستعمرة. وقد بدأت هذه الموجة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ تم صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948، والذي تم إتمامه لاحقا بإعلانات ونصوص دولية أخرى في الستينات. وفي سنة 1974 طفت إلى السطح مطالب الدول المستقلة حديثا بنظام اقتصادي عالمي جديد[1]، والتي كانت كمطلب جماعي في حركة

[1] - Fabrice Flipo, **Le développement durable**, Paris : Bréal, 3eme édition, 2014, p.49.

عدم الانحياز، أو في شكل مبادرات إقليمية أو وطنية في مختلف المناسبات والاجتماعات الدولية رفيعة المستوى (بالأخص على مستوى هيأة الأمم المتحدة).

وتعتبر الثمانينات بالنسبة للدول النامية سنوات بداية أزمة الديون، هذه الأخيرة التي تنتقل من 18 مليار دولار أمريكي في سنة 1960، إلى 639 مليار دولار في عام 1980، وتتضاعف في 1990 كي تصل 1341 مليار دولار. في سنة 1988 اعتبر البنك العالمي أن القدرة الشرائية في الدول الأفريقية قد انقسمت إلى نصفين (أي تراجعت بنسبة 50 في المائة) منذ 1980، في ظرف أقل من عشر سنوات[1]، وهذا ما كان يفسر أنه بعد تحقيق الاستقلال السياسي، والتحرر من الهيمنة العسكرية للدول الكبرى، فإن التحدي الأكبر هو التحرر من التبعية الاقتصادية والمالية لهذه القوى العالمية، وبالأخص القوى الاستعمارية التي كانت تخضع لها هذه الدول.

وإذا كان مؤتمر ستوكهولم قد أوجد "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" PNUE في سنة 1972، فإنه عقب هذا التاريخ، تم تأسيس أغلب الحقائب الوزارية المعنية بالبيئة في مختلف دول العالم. وفي بداية الثمانينات نجد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتبنى في 1981، بدوره يشير إلى الحق في بيئة صحية[2]، مما شكل اللبنة الأولى حول عدم إمكانية الاستمرارية في مسار التنمية المضادة أو المضرة للطبيعة.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المتأسسة في 1983، قد قدمت تقريرها في 1987، النص النهائي قد تمت كتابته تحت إشراف السيدة برانتلاند (Mme Gro Harlem Brundtland). وتمت المطالبة بعقد مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية من خلال مؤتمر برانتلاند، وقد تمت الموافقة على ذلك، حيث انعقدت ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، من 03 إلى 14 جوان 1992. وتعتبر أكبر مؤتمر أشرفت منظمة الأمم المتحدة على تنظيمه: إذ شاركت فيه 172 حكومة، 108 رئيس دولة، أكثر من عشرة آلاف شخص ضمن الوفود وممثلي الدول، 2400 ممثل عن منظمات غير حكومية، وما يقارب عشرة آلاف صحفي. وقد انبثق عن هذا المؤتمر، الذي اصطلح على تسميته "قمة الأرض" عدة قرارات، من بينها "إعلان ريو" (La déclaration de Rio)

[1] - Fabrice Flipo, **Op. Cit.**, p.49.
[2] - **Ibid.**, p.51.

أجندة القرن الواحد والعشرين، وغيرها[1]. وقد تتابعت القمم العالمية والإقليمية التي أضحت تهتم بالبيئة وحماية الكوكب من تداعيات التلوث واستنزاف الموارد.

ازدهرت الدبلوماسية البيئية بشكل واسع في عقد التسعينات، فقد تمت صياغة بروتوكول "كيوطو" في سنة 1997، بموجبه فإن الدول المصنعة هي المسؤولة عن 75 في المائة من الغازات الدفيئة (les gaz à effet de serre) التي يتم إطلاقها في الهواء. وبموجب هذا البروتوكول تلتزم الدول المصادقة عليه بخفض حجم الغازات التي تقوم بإنتاجها بنسبة 05 في المائة سنة 2010، بالمقارنة مع سنة 1990. لكن لم يتم الوصول إلى تلك الأهداف، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت في إنتاج الغاز الصخري[2]، ولحقت بها عدة دول، بالرغم من مخاطر تلك الصناعة الإنتاجية، حيث تتطلب التعامل بصرامة شديدة، واحترام المعايير البيئية لتفادي الإضرار بالطبيعة، وبالأخص بالموارد المائية.

وقبل الخوض بالتفصيل في مفهوم التنمية المستدامة، يبدو ضروريا التطرق ولو بإيجاز إلى مفهوم يكثر تداوله على مختلف الأصعدة، وفي الوقت ذاته، يتم التعبير عنه بمفاهيم أكثر لباقة، سمتها الأساسية هي المجاملة، في حين أن هذا المفهوم هو حقيقة وواقع تعيشه مجموعة من الدول في ثلاثة قارات من العالم، تقع أغلبيتها في أفريقيا، ثم آسيا، وأمريكا اللاتينية. هذا المفهوم هو التخلف، أو كذلك تسمية الدول المتخلفة.

ذلك أنه منذ بداية الحرب الباردة، بدأت بالظهور تسميات للدول غير المتقدمة، ومن بينها "الدول المتخلفة" pays sous-développés، التي استعملها لأول مرة الرئيس الأمريكي هاري ترومان سنة 1949 في إحدى خطاباته، يدعو من خلالها الدول الغنية (الكتلة الرأسمالية) لدعم الدول الفقيرة من أجل منعها من التحول إلى دول شيوعية[3].

ويمكن اعتبار التخلف أنه تنمية الدول الغربية، أو هو نتيجة حتمية لتطور نظام العلاقات الاقتصادية الدولية. وكما يقول محمود مرشاحة في رسالة الدكتوراه الخاصة به: *"التخلف ليس فقط نتاجا للتنمية، بل هو أيضا علامة اخفاقها. إن التنمية حديثة عهد ومعزولة في الزمن والمكان. والتخلف هو نتيجة*

[1] - Fabrice Flipo, **Op. Cit.,** p.52.
[2] - **Ibid.**, p.53.
[3]- Philippe Deuble, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines,** Pearson Education France, 2008, p.465.

تاريخية وليدة مرحلة طبيعية للتاريخ، لأنه ظاهرة أصيلة لم تعرفها البلدان المتقدمة، والتخلف ليس ظاهرة ظرفية أو مجرد تأخر، لكنه ظاهرة بنيوية، إنه "عائق للنمو". إن التخلف هو ثمرة السيطرة التي جرّت معها خراب التوازن القديم لاقتصاد البلدان المتخلفة تفكك البنيات"[1]. ومن خلال هذا التعريف، يبدو أن التخلف أو ضعف التنمية هو حالة تعيشها العديد من الوحدات السياسية في العالم، بالأخص في القارات الثلاثة: أفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي تتعدد أسبابها، ومن بينها التعرض للهيمنة الاستعمارية من طرف الدول الكبرى، بالإضافة طبعا إلى عوامل مرتبطة بالاقتصاد العالمي، وبعدم نجاعة السياسات التي تم تبنيها على المستويات الوطنية أو الداخلية، التي لم تكن في مستوى الاستجابة لتطلعات المواطنين، سواء لغياب نظرة صائبة للمستقبل، لانتشار الفساد وغياب الحكم الصالح، وغيرها من الأسباب.

أما بالنسبة لتسمية "العالم الثالث" (tiers monde)، فإنها ترجع إلى الديمغرافي (Alfred Sauvy) ألفريد صوفي[2]، وفيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمفهوم التنمية فإنها تختلف باختلاف المعايير أو المؤشرات التي يتم الاستناد إليها. ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كثيرا ما كانت الاستعانة بالناتج الوطني الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة، حيث تراوحت الإحصائيات آنذاك من 50 دولار أمريكي إلى 4200 دولار، وكلما ارتفع الرقم، تحسن ترتيب الدولة في التصنيف. تم الاعتماد أيضا على كمية الحريرات التي يستهلكها الفرد الواحد، بالإضافة إلى استهلاك الطاقة الكهربائية كمؤشر على تقدم الدولة، وغيرها من المؤشرات[3].

ثانيا: التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة:

المقصود بالتنمية هو جميع الأنشطة التي من خلالها تسعى مجموعة بشرية معينة لتحسين حالتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لأعضائها ولكيانها كمجموعة[4].

---

[1]– محمد بجاوي، **من أجل نظام اقتصادي دولي جديد**، تعريب: جمال مرسي وابن عمار الصغير، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص86.

[2]- Fabrice Flipo, **Op. Cit.**, p.49.

[3]- Yves Benot, **Qu'est-ce que le développement ?** Paris : Petite Collection Maspero, 1973, p.95.

[4]- Yao Assogba, **Sortir l'Afrique du gouffre de l'histoire,** Québec : les Presses Universitaires de Laval, 2004, p.80.

في جين أن التنمية المستدامة، بالفرنسية يطلق عليها Développement durable وهناك من يسميه أيضا Développement soutenable بالإنجليزية sustainable development، يعني "التنمية الاقتصادية التي تنمي الرفاه دون تدمير البيئة"[1].

ومن بين تعريفات التنمية المستدامة، نجد التعريف الذي يقدمه مدير حماية البيئة الأمريكية "ويليام رولرز هاوس"، حيث يعتبر أنها: "العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين"[2].

تم تعريف التنمية المستدامة أيضا على أنها: "عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية حاجياتنا في الحاضر لا تؤثر سلبيا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية حاجياتهم، كما تعني أيضا عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي"[3].

ويمكن تبسيط مفهوم التنمية المستدامة على أن المقصود به يتمثل في: "هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، دون المساس بحاجيات الأجيال القادمة أو المستقبلية"[4]. وحسب "سيلفي برونيل"، صاحب كتاب "التنمية المستدامة رهان الحاضر"، فإنه يمكن تعريف عبارة "التنمية المستدامة" على أنها: "مسلسل طويل المدى، وذاتي التدبير وداخلي تراكمي من تزايد الثروات والتنوع المتنامي للأنشطة الاقتصادية، مما يسمح لعدد متزايد من البشر بالانتقال من وضعية هشاشة إلى وضعية يتحكمون فيها بشكل أفضل في مصيرهم الخاص وفي تقلبات الطبيعة. ويتطلب إعمال هذا المسلسل عملا تحركه إرادة طوعية من مؤسسات توجهها رؤية طويلة المدى للمصلحة العامة، تقوم بمجموعة أعمال تهدف إلى إعادة التوزيع، مما يؤدي إلى تقليص أوجه التفاوت المتزايدة المترتبة عن النمو الاقتصادي"[5].

---

[1] - Dictionnaire HACHETTE, Paris : 2014, p. 466.

[2]– عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص25.

[3]– نصير خلفة، "**رهانات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين المتطلبات الداخلية وتفاعلات العولمة**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 07، العدد الأول، 2020، ص5.

[4] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.14.

[5]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص.ص85–86.

يعتبر هذا التعريف من بين التعريفات الأكثر شمولا لمفهوم التنمية المستدامة، حيث يأخذ جميع أبعادها بعين الاعتبار، فبالإضافة إلى مفهوم التنمية الذي يعبر في جوهره عن تحسين جميع مناحي حياة الإنسان، فإنه يتجاوز مفهوم إخضاع الطبيعة أو كذلك التكيف البسيط معها، إلى "التحكم بشكل أفضل في مصيرهم الخاص وفي تقلبات الطبيعة"، وذلك في إطار حسن تدبير الوحدة السياسية، التوزيع العادل والمنصف للثروات والفرص، وهذا في إطار عام يميزه وجود استراتيجية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار جميع الإمكانيات المتوفرة، وسبل الاستفادة منها شريطة احترام الطبيعة.

النمو والتنمية: croissance et développement

هذان المفهومان مترابطان، متداخلان، لكنهما مختلفان، فالنمو Croissance هو ظاهرة اقتصادية كمية (Quantitatif)، وبالتالي فهو قابل للقياس، وهو يعبر عن ارتفاع حجم الثروة التي يتم خلقها أو إنتاجها في دولة معينة، وفي مدة زمنية محددة. في حين أن التنمية (Développement) ترتبط بجملة من التحولات التقنية، الاجتماعية والثقافية التي تسمح بوجود النمو الاقتصادي والإبقاء على استمراريته. ويعتبر النمو أيضا ضروري للسير الحسن للتنمية، كما أن هذه الأخيرة ضرورية للنمو، وبالتالي فهناك تداخل بينهما[1].

أهم مظهر للنمو هو تزايد الإنتاج، ويتم قياس النمو بالناتج الداخلي الخام (PIB) في حين أن التنمية هي ظاهرة نوعية (Qualitatif) ولا يمكن ملاحظتها إلا عبر مدة زمنية طويلة. ويمكن تعريف "مسار التنمية" (Processus de développement) عن طريق إدماج مجمل التحولات والتغيرات التي تطرأ على البنى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والديمغرافية. وبالتالي فالخوض في التنمية، يعني إلزاما ملاحظة التغيرات التي تطرأ على المستوى المعيشي (الذي يتم قياسه بالناتج الوطني الخام PNB مقسوم على عدد السكان)، وكذلك حصة الصناعة والخدمات في الإنتاج وفي تشغيلها لليد العاملة الناشطة، الاختلالات في العائدات، أمد الحياة، نسبة الوفيات عند الأطفال، نسبة التعليم، أعداد الطلبة الجامعيين، أعداد البحثين وغيرها من المعايير[2].

[1] - Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, Dictionnaire d'économie et sciences sociales, Hatier, Paris : 1996, p.136.
[2]- **Idem.**

وحسب الأستاذ على دحماني، فإن مفهوم النمو الاقتصادي *"غير شامل لكل ما يحدث من تغير ورفاهية الفرد، وذلك لأنه يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق، غير تلك التي تنتج وتستهلك دون دخولها إلى السوق. كما أن النمو الاقتصادي لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي، من ارتفاع التلوث البيئي، وظهور الجريمة واستفحالها، إلى غير ذلك من نتائج غير متوقعة. فالتركيز على الجوانب المادية والرفاهية للمعيشة، تهمل جوانب غير مادية من حريات التصرف السياسي والمشاركة فيها واكتساب الوعي الثقافي"*[1]. من خلال كل هذا، يتبين مدى اقتصار معنى النمو الاقتصادي على القيم المضافة التي يتم تحقيقها، دون شموله على مجمل الآثار الإيجابية لتلك القيم المضافة على المجتمع، ولا على الانعكاسات السلبية لها، مثل التلوث واستنزاف الموارد.

تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو لاقتصادي في كونها تساهم في إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغير في نوعية السلع وكميتها، إذ أنها لا تكتفي بالتركيز حول التغير الكمي، بل نجدها تتجاوز ذلك لتشمل التغير النوعي والهيكلي[2]، ذلك أن التنمية الاقتصادية *"هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"*[3].

ومن بين أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية كذلك، هو أن النمو الاقتصادي يقع في بعض الأحيان على حساب التنمية، وهو لا يكفي لضمان ترقية الأوضاع الاجتماعية[4].

لقد تطور مفهوم التنمية، وذلك بشكل أساسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وموجة حركات التحرر والاستقلال التي تلتها منذ منتصف القرن العشرين. فإذا كان مفهوم التنمية قبل هذا التاريخ مقتصرا على الجانب الاقتصادي، تنمية "الأشياء"، فإنه قد تطور إلى اعتماد ما أصبح يطلق عليه بالتنمية الشاملة (Développement global) الذي يرتكز على عدة جوانب، وبالخصوص تنمية الإنسان وقدراته، تنمية بيئته الاجتماعية والطبيعية، وإمكانياته المختلفة، ذلك على اعتبار أن التنمية في نهاية

---

[1]– علي دحماني، **التنمية المستدامة مستقبل الأمة**، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص8.

[2]– **المرجع نفسه**، ص8.

[3]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الإسكندرية: 2000، ص17.

[4]– محمد بجاوي، **مرجع سابق**، ص87.

المطاف تتمحور حول الإنسان، وهو في الواقع غاية التنمية ووسيلتها في الوقت ذاته، حيث أنه هو الذي يصنع هذه التنمية وينتفع من ثمراتها[1]، ومن هنا إذن فإن "الإنسان هو محور التنمية، ... إنها عملية إنسانية في المقام الأول، تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان"[2]، وهذا هو جوهر التنمية وهدفها الأساسي.

من الضروري تجنب الفصل بين التنمية والثقافة، لأن الفصل بين الاثنين سيجعل من التنمية مجرد مسار تراكم مادي، ذلك على اعتبار أنه يشكل وسيلة وليس هدف، حيث يفترض أثناء تنفيذه إدماج متغيرات ثقافية من أجل خدمة وترقية ثقافة المجتمع الذي يسعى لتحويله، بشكل يتماشى مع طموحات وتاريخ هذا الأخير.

يتصف مفهوم التنمية المستدامة بالشمولية، حيث "يسمح بتقويم المخاطر، إخبار الرأي العام وتوجيه العمل السياسي". وتعرف "كاترين أوبيرتين" Katherine Aubertine هذا المفهوم على أنه: "الطموح المعياري لخلق حالة من الرفاه عن طريق أنسنة الاقتصاد وتوجيهه نحو احترام البيئة"[3].

ويبدو هذا التعريف أقرب إلى ما يجب أن تكون عليه التنمية المستدامة، إذ أن أنسنة الاقتصاد (Humanisation de l'économie) هدف أسمى يكاد يكون مثاليا، ذلك أن القواعد التي تحكم الاقتصاد هي الربح كمحرك رئيسي، بالإضافة إلى الأسواق، ومختلف الاستراتيجيات الساعية للهيمنة على هذه الأخيرة، كما أن الطابع الغالب على العلاقات الاقتصادية الدولية هي العلاقات التنافسية، ونموذج اللعبة الصفرية، لأن ما يربحه لاعبا ما، سيكون خسارة حتمية للآخر وعلى حسابه. بينما يركز الشق الثاني من هذا التعريف على توجيه الاقتصاد نحو احترام البيئة، وهي الصفة التي تطفو في كل التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة، ذلك أن كلمة "مستدامة" هي التي توحي لضرورة الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة دون تفريط في حقوق الأجيال الراهنة.

أما بالنسبة لـ "فرانسوا مانسيبو" (François Mancebo)، فإنه يصف التنمية المستدامة بكونها "مفهوم فضفاض يسع كل الدلالات، ويستهدف التوفيق بين ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي في

---

[1]– علي دحماني، **مرجع سابق**، ص10.

[2]– **المرجع نفسه**، ص14.

[3]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص77.

توليفة نادرا ما تتحقق"[1]. وقد تمت الاستعانة بهذا التعريف لهدف إيصال فكرة مفادها أن مفهوم التنمية المستدامة شاسع، وبالرغم من الاتفاق على أبعاده الثلاثة المشهورة: اقتصادي، اجتماعي وبيئي، إلا أن استعمالاته متعددة وواسعة.

ثالثا: النقاشات النظرية حول التنمية

عرف مفهوم التنمية عدة نقاشات، حيث تمخض مفهوم التنمية المستدامة عن النقاش الرابع. فالنقاش الأول قد كان في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، أين كان الهدف الأساسي للقوى الغربية التي خرجت من الحرب، هو إعادة بناء ما تم تدميره، واعتماد مختلف الأساليب والطرق التي تحقق نمو اقتصادي مهما كانت تكاليفها، وقد تم آنذاك إنشاء الصناعات الكبرى، واستثمار موارد مالية ضخمة، من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح، توفير فرص الشغل، والرفاهية للإنسان.

وبعدها تطور النقاش ليستعمل مفهوم التنمية الشاملة، الذي يهتم بمختلف جوانب حياة الإنسان، اقتصاديا، اجتماعيا، تعليميا، ومختلف التخصصات، العلمية والعملية، لكن بقي هذا المفهوم رهين التفسيرات المادية، أين كان يتم الاعتماد على الأرقام والاحصائيات، الاستثمار والأرباح وغيرها. وسرعان ما تم توجيه انتقادات لهذا المفهوم على أساس أنه شمولي، ساهم في تكريس هيمنة ومركزية النموذج التنموي الغربي على بقية مناطق العالم، وهو ما أدى إلى صياغة مفهوم آخر جديد للتنمية، لتحريره من هذه الهيمنة الأحادية، وهو مفهوم التنمية المستقلة، الذي يبنى على ضرورة تجاوز الأطر التقليدية والضيقة للتفكير حول التنمية، ويدعو إلى أخذ خصوصيات كل دولة على حدى، وظروفها الخاصة، ومختلف الإمكانيات التي تتوفر عليها، وهنا يمكن الرجوع لنموذج التصنيع والصناعات الثقيلة الذي اعتمدته الكثير من دول العالم الثالث، بما فيها الجزائر، وهي نماذج انتهت معظمها بالفشل، ذلك لاختلاف الخصوصيات، والظروف، وللتأخر التكنولوجي، والتبعية والارتباط المباشر بالدول المتقدمة[2].

---

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص77.

[2]– عبدو مصطفى، **محاولة تأصيلية في مفهوم التنمية المستديمة**، الرائد المغاربي، الجزائر، العدد الأول، جوان 2013، ص.ص148–149.

وفي مرحلة رابعة من النقاشات حول التنمية، تم التوصل إلى ضرورة تبني نموذج جديد، وهو التنمية المستدامة، الذي تم التركيز فيه على ثلاثة عناصر أساسية:

1. التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار،
2. التنمية التي لا تتعارض مع البيئة،
3. التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية[1].

وهكذا، تم من خلال النقاش الرابع إلى مفهوم التنمية المستدامة، الذي لا يزال مفعوله قائما، كما تتنافس النخب السياسية الحاكمة على استعمال هذا المفهوم (بغض النظر عن مدى صدقية وجدية الأهداف والرسائل التي يتم إيصالها)، كما أخذ المفهوم اهتماما معتبرا على المستويات النظرية والأكاديمية.

وبتعدد المساهمات حول موضوع التنمية المستدامة، فكثيرا ما يتم اعتبارها نظريات أو غير ذلك، لذلك ينبغي على التحليلات النقدية لموضوع التنمية المستدامة، لكي يتم الاعتماد عليها، أن تتحلى بثلاثة خاصيات أساسية:

- أن تكون واقعية في إطارها التحليلي: يجب أن يكون بالإمكان ربطها بالواقع المرصود تجريبيا؛
- أن تكون منطقية في بنائها؛
- أن تكون مركزة ودقيقة في قدرتها على شرح وتفسير هذه الظواهر الملاحظة[2].

والغاية الأساسية من التنمية هي "إحداث تغييرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية من المفروض أن تكون إيجابية"[3]، وهذا ما حصل بالفعل، حيث سعى الأفراد والمجتمعات والوحدات السياسية لاحقا (الدولة الوطنية كأحدث تنظيم بشري منذ معاهدة ويستفاليا 1648) إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاستفادة من الخيرات المتوفرة في الكوكب، السطحية والباطنية. وإذا كانت النتيجة هي تمكن الانسان من مراده الأساسي المتمثل في تحقيق الرفاهية على شتى الأصعدة وتحسين مستواه المعيشي قدر

---

[1]– عبدو مصطفى، **مرجع سابق**، ص 150.

2 - Ghislaine DESTAIS, « **Les théorisations économiques du développement durable. Proposition de décryptage critique** ». Communication présentée au colloque international francophone « le développement durable : débats et controverses », Université Balaise Pascal, Clermont-Ferrand, les 15 et 16 décembre 2011, p.18.

[3]– كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2015، ص7.

الطاقة، وتحقيق التكيف مع الطبيعة وترويضها،... إلا أن ذلك قد كان على حساب التنوع البيولوجي والبيئي وعن طريق استنزاف الموارد الطبيعية، التسبب في انقراض بعض الأنواع النباتية والحيوانية، وتهديد فصائل أخرى بنفس المصير، بل أكثر من ذلك، حيث أصبح ضمان عيش وبقاء الأجيال القادمة للنوع الإنساني في خطر، إذ أصبح التلوث يهدد الحياة على الكوكب برمته، وحياة الأجيال القادمة في طبيعة سليمة هو أمر غير مضمون.

وكل هذا ببساطة قد دفع إلى التفكير في إعادة النظر في الطرق المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول والمجتمعات، حيث أنها الهدف الأسمى لنشاط الإنسان، لكن ينبغي أن تكون مراعية للحفاظ على بقاء واستمرارية الحياة على كوكب الأرض، وضمان حقوق الأجيال القادمة من الموارد، ونصيبها من العيش في بيئة صالحة للحياة العادية. وهذا ما دفع بالناشطين في مجال البيئة إلى التنبيه لحجم الخطورة. وعقب نقاشات سياسية، اقتصادية... تم إضافة كلمة "مستدامة" إلى التنمية لتصبح لصيقة بها، أين تم إضفاء صفة الاستدامة على مفهوم التنمية.

يمكن اعتبار أن التنمية بشكل عام قد تطورت وتزايدت مستوياتها مع تزايد حجم استغلال الثروات الطبيعية المتجددة منها وغير المتجددة، وخاصة المعدنية منها، الحيوانية، النباتية وغيرها، وذلك مع تطور وسائل وآليات اكتشاف واستغلال تلك الموارد، من طرق بسيطة، قوة عضلية للإنسان، ثم استبدالها بالقوة الحيوانية، وصولا إلى مرحلة اكتشاف القوة البخارية والمحرك، هذا الذي أحدث ثورة في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية، لكن أيضا تحقيق مستويات قياسية من التلوث بمختلف أشكاله (البري، الجوي والبحري).

كان معنى التنمية منحصرا في "مجرد العمل على رفع النمو الاقتصادي عن طريق إحداث التراكم الرأسمالي المادي والرفع من نصيب الفرد منه"[1]، وهذا ما يعني الاهتمام بتحقيق قيم مضافة، وتحسين مستوى معيشة الفرد، ولو كان ذلك على حساب الطبيعة وحقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والبيئة المواتية لعيش الإنسان (الهواء النقي، الماء الشروب، التنوع البيئي، ...). وهنا نلاحظ الغياب التام للأبعاد الإنسانية للتنمية، هذه التنمية التي كان مفهومها يحاكي مفهوم الربح، بل الربح الآني. هذه الرؤية أو التصور المحدود للتنمية، جعلها تكون آنية وأنانية في الوقت ذاته، وغير مكترثة

[1]– كمال ديب، **مرجع سابق**، ص9.

بالعواقب والانعكاسات الخطيرة على مختلف الأبعاد، وبالخصوص البعد البيئي، المجتمعي وحتى الاقتصادي.

وإذا سلّمنا بأن أغلب مصادر التلوث معروفة، والفواعل التي تساهم في عملية استنزاف الموارد والثروات معروفة أيضا، والمتمثلة أساسا في فواعل رسمية على غرار الدول، وأخرى غير رسمية من شركات، أفراد ...، كما أن المصانع والآليات التي تتسبب في الانبعاثات الغازية وتلويث الأجواء معروفة أيضا، فإنّ العواقب الوخيمة لهذه الأعمال المعادية للبيئة، ونتائجها السلبية لا يمكن تحديدها بدقة، كما أنه من غير الممكن أيضا التحكم في الرقعة الجغرافية التي تؤثر فيها، فمصنع معين قد يساهم بانبعاثاته الغازية في ثقب طبقة الأوزون، التي تحمي الأرض من الأشعة، لكن لا يمكن تحديد المنطقة الجغرافية التي ينحصر فيها التلوث، والتي ستتضرر من جرّاء ذلك، ولا يمكن أيضا حصرها (مثلا) في أن تلحق الضرر بالفاعل والمتسبب فحسب، بل بالعكس، نجد التلوث وعواقبه (مثل الجفاف، ارتفاع درجات الحرارة، الأمطار الطوفانية،...) تصيب حتى الدول الأكثر فقرا، والأقل تقدما، تلك التي لا تملك مصانع، ولا طرق كبرى وحظيرة مركبات ..، والتي لم تساهم في التلوث.

المطلب الثاني: ركائز التنمية المستدامة وخصائصها

شهد الحقل المعرفي حول التنمية تطور وإثراء مفاهيمي عبر عديد المراحل، إذ في كل مرة يظهر انشغال حول موضوع محدد تضبطه أسئلة معينة، وهو ما يتحول إلى مجالات مفتوحة للبحث والتأليف بطرق شتى. ومن ذلك يمكن التطرق إلى السجالات والجدال الحاصل حول مفهوم النمو المتوازن (croissance équilibrée)، النمو غير المتوازن croissance déséquilibrée، التصنيع، التبعية، الاحتياجات الأساسية besoins essentiels، الاعتماد المتبادل، التنمية البشرية، وغير ذلك. وفي الوقت الراهن يمكن اعتبار التنمية المستدامة كأحدث هذه المفاهيم. على غرار المفاهيم السابقة له، فإن مفهوم التنمية المستدامة يجد أسسه في الوعي بمشكل حقيقي متمثل في العلاقات بين التنمية والتوازن البيئي وفي الوسط الحيوي على المدى الطويل، مع الأخذ في الحسبان وتيرة وطرق استغلال الموارد. وهو الواقع حاليا، حيث أنه من النادر استعمال كلمة "تنمية" دون إضافة كلمة "مستدامة"[1].

[1]- Coméliau Christian, **Développement du développement durable, ou blocages conceptuels?** In: Tiers-Monde, tome 35, n°137, 1994. Après le Sommet de la Terre : Débats sur le développement durable, p.61.

يتسم الجدل والنقاش حول مفهوم التنمية المستدامة بالحيوية، ذلك على اعتبار أنه يتطور ويتم اثراؤه باستمرار عبر اسهامات جديدة. وحسب الأستاذ Hatem Fabrice، فإنه قد أحصى أكثر من 60 تعريفا لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك في سنة 1990، وتقرير برانتلاند لوحده يحتوي على ستة تعاريف مختلفة حسب هذا الأستاذ. ومن هنا نجده يقترح تصنيف لمختلف المحاولات التنظيرية فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة[1]. وهو ما صنفه إلى ثلاثة مجموعات أساسية:

أولا: مقاربة "اقتصادية"، التي تعرف التنمية المستدامة على أساس أنه مفهوم يسعى إلى "حماية أو حفظ من جيل لآخر، المخزون العام من رأس المال (الطبيعي أو المصطنع artificiel) الضروري لضمان رفاه الأجيال المستقبلية والحاضرة"، وهذه المقاربة مبنية أساسا على فرضية وجود علاقة جوهرية قوية بين الموارد الطبيعية ورأس المال المصطنع capital artificiel، وهذا متوائم مع ادوات التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي حول مشاكل السوق dysfonctionnement du marché.

ثانيا: مقاربة "بيئية" أو ايكولوجية تسعى للحفاظ على مخزون من رأس المال، والذي يضمن زيادة أو نمو مستوى الرفاه substantialité، لكن من دون الاعتماد على رأس المال الطبيعي والراس المال المصطنع: وهنا نجد أن التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي لا يتماشى مع هذه المقاربة، ويجب هنا الانشغال بشكل مباشر بالحفاظ على المخزون من الموارد الطبيعية.

ثالثا: المقاربة الثالثة هي مقاربة راديكالية أو سوسيوثقافية، مبنية على نقد أيديولوجي للنموذج النيوكلاسيكي، وإعطاء أهمية لمواضيع مثل الاختلاف بين النمو la croissance والتنمية le développement، أيضا البعد البيئي او الإيكولوجي للامساواة بين الشمال والجنوب، وكذلك الأسباب أو الأصول الاجتماعية السياسية للتخلف[2].

الملاحظ هو وجود اختلافات بين مختلف المقاربات السابقة، وهي اختلافات فلسفية وفكرية أكثر من تقنية، ذلك لأنها تعيد النظر في العلاقات بين الانسان والطبيعة، وكذا نظام هيمنة الأول على الثانية. وهذا ليس من منطلق انتقاد للتصنيف السابق، لكن المسعى الرئيسي لكل محاولة تنظيرية يكمن في الوصول إلى مستوى أعلى من التفكير، بشكل يسمح بإسقاط معاني الاستدامة على أرض الواقع، بمفهومها الواسع الذي يشمل مختلف المجالات، ليس فقط الاقتصاد، لكن أيضا البيئة والمجتمع.

[1] - Coméliau Christian, **Op. Cit.**, p. 62.
[2]- **Ibid.**, p.63.

أولا: ركائز التنمية المستدامة:

تقترح أجندة القرن الواحد والعشرين ركائز للتنمية المستدامة، مع الأخذ بين الاعتبار أبعاده الثلاثة (اقتصادي، بيئي واجتماعي) وهي متشكلة من أربعين فصلا، وتركز توصياتها على أربعة محاور أساسية:

1- القضايا الاجتماعية والاقتصادية، على غرار التعاون الدولي، مكافحة الفقر، تعديل أنظمة الاستهلاك، الديناميات الديمغرافية، الصحة العمومية وغيرها؛
2- الحفاظ على الموارد وطرق إدارتها، من أجل التنمية، على غرار حماية الهواء، حماية الغابات، محاربة التصحر والجفاف، فلاحة وتنمية مستدامة في الأرياف، حماية التنوع البيئي، حماية المجاري المائية من التلوث، التسيير المحكم والصارم للمنتجات التي تحتوي مواد كيماوية سامة، إدارة النفايات الخطيرة (الكيميائية، النووية، ...) وغيرها؛
3- دعم المجموعات الكبرى، وإعطاؤها أدوارا أكبر، سواء ما تعلق بالشباب، النساء، الأطفال، السكان المحليين، المنظمات غير الحكومية، العمال، النقابات، المجتمع العلمي، الفلاحين، وغيرهم؛
4- المحور الرابع يتمثل في طرق التنفيذ والتجسيد على أرض الواقع، وتتعلق أساسا بالموارد، التمويلات، تحويل التكنولوجيا، ترقية التربية، التحسيس والتكوين للسكان بأهمية حماية البيئة من مختلف التهديدات، آليات قانونية وغيرها[1].

يتبين من خلال هذه الركائز، مدى شمولية مفهوم التنمية المستدامة، فكونه واسعا، وشاملا لعديد الميادين، يضاعف من أهميته، ليس فقط كمفهوم ذو دلالات واسعة في الاقتصاد والدبلوماسية، ولكن أيضا كمشروع متعدد الأبعاد والمرتكزات، يمكن أن يكون محور تعاون دولي لتحقيق التنمية والرقي للمجتمعات، ولكن أيضا يمكن لكل وحدة سياسية، أو تكتل إقليمي تكييفه وفقا لخصوصياتها المجتمعية، الجغرافية وبنيتها الاقتصادية، من أجل بناء برامج تنموية تراعي البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

[1] - Fabrice Flipo, **Op. Cit.**, p.p. 55-56.

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة حول خاصية "الاستدامة"، لكن هناك من يعتبر أن هذا المفهوم بحد ذاته (أي التنمية المستدامة) ليس إلا مجرد حشو، ذلك لأن التنمية أساسا تتطلب نمط إنتاج مدمر[1]. والمقصود هنا هو أن التنمية ترتكز بشكل أساسي على التنافس، على الصناعة ومختلف الأنشطة التي كانت سببا في التدهور البيئي.

ثانيا: في خاصية الاستدامة ومعانيها

1-خاصية الاستدامة:

اقترح الأستاذ "موهان موناسينج"، رئيس معهد موناسيج للتنمية في سيريلانكا، في سنة 1994 مصطلح Sustainomics الذي يقابله في العربية "دراسة الاستدامة"، ويصف هذا المفهوم "إطارا متوازنا وشاملا ومشجعا على الدمج وعبر الفروع العلمية لجعل التنمية أكثر استدامة"[2]. وهذا ما يعني أن موضوع التنمية المستدامة يستلزم الاعتماد على مختلف التخصصات والعلوم من أجل جعل مختلف الأنشطة الإنسانية في صالح البيئة، وبمراعاة الأبعاد الثلاثة للمفهوم (اجتماعي، اقتصادي وبيئي).

الاستدامة: "المجتمع المستدام هو ذلك الذي يفي بحاجاته دون أن ينقص من فرص الأجيال المستقبلية، وهذا هو التحدي العظيم لعصرنا، أن نبدع مجتمعات مستدامة، فهذا يعني بيئات ثقافية واجتماعية يمكننا ضمنها أن نشبع حاجاتنا ونحقق طموحاتنا دون إقلال من فرص الأجيال المستقبلية"[3]. وعند دراسة مفهوم التنمية المستدامة والرجوع إلى دعاته، يمكن التمييز بين تيارين أساسيين، متمايزين حول موضوع الاستدامة، هل تكون قوية أم ضعيفة؟ وهو ما سنحاول التطرق إليه بإيجاز.

أ- **الاستدامة القوية:** ينطلق دعاة هذا الموقف من التسليم بكون بعض الخسائر البيئية لا يمكن إصلاحها على غرار فقدان التنوع البيولوجي (مثل انقراض بعض الأنواع الحيوانية والنباتية)

---

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص86.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص21.

[3]- صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص40.

والاحتباس الحراري، كما يشددون على مسؤولية الأجيال الراهنة اتجاه الأجيال القادمة[1]. حسب دعاة هذا الرأي فإنه من الضروري إيقاف تدخلات الإنسان وأنشطته التي تمس بالبيئة، يطالبون بضرورة الحفاظ على التراث الطبيعي وحماية مختلف الأوساط الطبيعية والأنواع الحيوانية والنباتية وغيرها، بل يتجاوزون كل ذلك إلى حد المطالبة بإيقاف التنمية وتحديدها بدرجة "الصفر"، فهم يعطون الأولوية للبيئة على الإنسانية، وأغلب هؤلاء يتمثلون في المنظمات البيئية وعلماء البيولوجيا[2].

ب-الاستدامة الضعيفة: من بين المساهمات التي تنصب في هذا الطرح، نجد ما كتبه "روبيرت صولو" سنة 1993: "ليس فقط المحافظة على هذا المورد أو ذاك، أو بالأحرى المحافظة على كل العناصر الطبيعية في حالة ثابتة، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج" هؤلاء يعطون الأولوية للإنسانية، حيث يعتبرون البيئة كنتاج للأنشطة البشرية، ويتمثلون بشكل أساسي في الجغرافيين[3]. وبالرغم من دعوة هؤلاء لتحقيق تنمية مستدامة، وحماية البيئة من مختلف أشكال التلوث، إلا أنهم يعتبرون مصلحة الإنسان وتحقيق حاجاته هي الأولى، وبالتالي فإنه من غير الممكن إيقاف التنمية، لكن الأهم حسبهم هو ألا تتسبب التنمية في أضرار للبيئة.

إذا كان الظاهر من هذين الموقفين هو الاختلاف أو ما يمكن وصفه بالجدال، هذا الأخير المؤدي إلى ضرورة الفصل بين البيئة والتنمية، وبالتالي ضرورة اختيار أحدهما دون الآخر، فإن ما يمكن استنباطه من كلا الموقفين هو أنه من غير الممكن الاستغناء عن التنمية، لكونها غاية ومسعى للإنسانية جمعاء، وفي الوقت ذاته، من غير الممكن الاستمرار في انتهاج أساليب التنمية الحالية، لكون تأثيراتها السلبية على البيئة، أكبر بكثير من المنافع الآنية التي تحققها، وهذا ما تسعى التنمية المستدامة تحقيقه، عبر التوفيق بين التنمية الاقتصادية، تحقيق قيم مضافة وتحسين مستمر لمستوى معيشة الإنسان، وكل هذا بالتزامن مع إيجاد السبل الكفيلة بحماية البيئة من شتى أشكال التلوث وضمان حقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يؤدي بنا إلى التطرق لفكرة أساسية لابد منها، والمتمثلة في كيفية الوصول لهذا المسعى، المتضمن تحقيق تنمية مستدامة مع مراعاة البيئة والقطيعة مع الأسلوب

---

[1]- إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة2.أ، ص6.

[2]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص87.

[3]- **المرجع نفسه**، ص87.

التنموي المنتهج في الماضي والحاضر، لكي يكون في المستقبل انطلاقة تنموية بأساليب جديدة، وهي العلم والتكنولوجيا.

2- في معاني الاستدامة:

صرح الأمين العام الأسبق لهيأة الأمم المتحدة، بان كي مون، في سنة 2007: "إن المستقبل اليوم هو بين أيدينا. معا، يجب أن نتصرف بطريقة لا تجعل أبناءنا يسألوننا لماذا لم نقم بما وجب القيام به، وتركناهم يعانون من نتائج عدم قيامنا بأي شيء"[1]. تتضمن هذه الكلمات المقتطفة من تصريح بان كي مون لب الاستدامة وركيزتها الأساسية، ألا وهي التفكير في حياة وحقوق الأجيال القادمة، التصرف بعقلانية في الحاضر وعدم تدمير البيئة واستنزاف الموارد، من أجل أن تستطيع الأجيال المستقبلية أن تعيش في بيئة سليمة وصحية، ولا يقتصر تفكيرنا على الحاضر فقط.

سنحاول التطرق في خمسة عناصر أساسية إلى بعض المعاني التي يوحي إليها مفهوم الاستدامة:

1- "حالة الاستدامة هي حالة لا تتناقض فيها المنفعة عبر الزمن، ولا يتناقض فيها الاستهلاك عبر الزمن؛
2- حالة الاستدامة تكون فيها إدارة الموارد، بحيث تحافظ على فرص الإنتاج للمستقبل؛
3- هي حالة لا يتناقص فيها مخزون رأس المال الطبيعي عبر الزمن؛
4- حالة تدار فيها الموارد بحيث تحافظ على إنتاج مستدام من خدمات الموارد؛
5- هي حالة يشبع أو يتحقق فيها الحد الأدنى من الشروط لاستمرارية النظام البيئي ورجوعيته (Résilience)"[2].

هذه بعض المعاني التي تحتوي عليها خاصية الاستدامة، وتتمحور بشكل أساسي حول تسخير الطبيعة لصالح الإنسان، ولتلبية كافة حاجياته، لكن مع مراعاة حاجيات الأجيال المستقبلية، عدم الإضرار بالبيئة، وبحقوق الكائنات الأخرى، والاعتماد على مبدأي الرشادة والعقلانية في التسيير وفي التعامل مع الطبيعة وثرواتها.

[1] - Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture UNESCO, **« L'éducation pour le développement durable »**, Outils pédagogiques n°04, 2012, p.5.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص.ص351-352.

أما بالنسبة لمنظمة اليونيسكو، فتعتبر الاستدامة أنها: "كل جيل يجب أن يترك الماء والهواء وموارد التربة صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض. إن كل جيل يجب أن يترك كل الحيوانات على الأرض غير متناقصة"[1]. جاء هذا التعريف تبسيط لمعنى الاستدامة، حيث يركز على ضرورة كف الإنسان عن تلويث الكوكب، وأيضا على تعامله بصفة عقلانية مع جميع الكائنات الحية الموجودة على ظهر البسيطة، حتى يضمن للأجيال القادمة أن تجد الطبيعة نقية وصحية، وصالحة للحياة.

ثالثا: التنمية الاقتصادية المستدامة

يتمثل الهدف الأسمى الذي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقه في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات، وتحقيق أعلى مستويات الرفاه. لكن الملاحظ هو أن التركيز منذ الحرب العالمية الثانية قد كان متمحورا حول الناتج المحلي الإجمالي، أي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح والقيم المضافة، وهنا يتجلى أحد محاور المواجهة بين التنمية الاقتصادية والبيئة، إذ تمكنت هذه التنمية الاقتصادية من تحقيق مكاسب، أرباح وقيم مضافة للدول والشركات الكبرى، لكنها في المقابل لم تتمكن (أو لم يكن ضمن اهتماماتها) من جعل التنمية صديقة للبيئة، كما أنها لم توفق أيضا في جعل الفقراء والفئات المحرومة يستفيدون من التنمية. ولابد من التذكير أن الدول النامية التي استفادت من قروض من لدن المؤسسات المالية الدولية، قد ركزت في استثماراتها على مشاريع تحقق فوائد، دون الأخذ في الاعتبار حماية البيئة ولا الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان (مكافحة الفقر، الصحة، التعليم، ...) بل كان الهاجس الأكبر لتلك الاستثمارات والأطراف الفاعلة فيه (مؤسسات مالية ودول مضيفة بشكل أساسي) هو تحقيق الأرباح من أجل إرجاع الديون وفوائدها. وبالتالي فهناك انتقادات لهذا النموذج التنموي، ونداءات لتصحيحه، تفادي عيوبه من أجل جعله أكثر إنصافا[2].

ومن هنا تتجلى ضرورة التوصل إلى علاقة تكاملية بين المداخل التقليدية للاقتصاد والبيئة، فلم يعد مجديا تواجد هذه المداخل منفصلة عن بعضها، وهذا التكامل من شأنه المساهمة في التوصل إلى مفهوم جديد للتنمية، يجعلها تتصف بخاصية الاستدامة، أي أن تصبح تنمية مستدامة. مثلما تتفق معظم الكتابات حول مدلول التنمية المستدامة، فإن أبرز سمة لهذا المفهوم هي السعي للتوفيق بين

---

[1]– محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص352.

[2]– **المرجع نفسه**، ص347.

تلبية حاجيات الحاضر، مع عدم إهمال حقوق أو نصيب الأجيال القادمة. وبغية إيجاد حلول للمشاكل البيئية المختلفة التي تسبب فيها الإنسان، فإن الخطوة الأولى التي يفترض المباشرة في تنفيذها هي ترشيد استهلاك الموارد[1]، ذلك أن الترشيد من شأنه تقليل الاستهلاك الذي يفوق الحاجة، وضع حد للتبذير، توفير الموارد لاستعمالها بطرق أكثر إيجابية.

يتسم مفهوم الاستدامة بكونه واسعا ويحمل عدة معاني، وأهم من بحث في هذه الخاصية أو الصفة هم المختصون في الاقتصاد وعلم البيئة، وأبرز سمة أساسية للاستدامة هي "الأخلاق" (Ethics)، بالإضافة إلى عنصر ثاني متمثل في قدرة أو قابلية نظام معين على أن يعيد إنتاج نفسه عبر مدة زمنية طويلة، وهذا ما يدخل في نطاق استمرارية التنمية الاقتصادية[2]، وهذا ما يدفع إلى ضرورة الاهتمام بالاستدامة، حيث أن التنمية الاقتصادية التي لا تراعي البيئة، ولا حقوق الأجيال القادمة، قد تجاوزها الزمن.

المطلب الثالث: التوجه نحو الاستدامة: غاية وحتمية لاستمرارية الإنسانية

بعد تعريف التنمية المستدامة، والإحاطة بهذا المفهوم، فإنه ينبغي التطرق إلى الغاية من ابتكار مثل هذه المفاهيم المستحدثة والهدف من الاهتمام المتزايد بموضوع الاستدامة، وجعل العملية التنموية صديقة للبيئة وغير مناهضة لها.

تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة، وتضاعفت الكتابات والمنشورات حوله من طرف متخصصين في مختلف العلوم والحقول المعرفية. وهنا يمكن الذكر على سبيل المثال، أنه قد تم تسجيل في بداية سنة 2014 أن كتابة عبارة تنمية مستدامة باللغة الفرنسية (Développement durable) في محرك البحث Google، تعطي أكثر من أربعة ملايين نتيجة أو إجابة ! في حين أن كتابة هذه العبارة باللغة الإنجليزية (Sustainable development) تعطي أكثر من 256 مليون إجابة ! وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار، العبارات المشابهة، أو التي تتداخل معانيها ومحتوياتها مع مفهوم التنمية المستدامة مثل الاقتصاد الأخضر[3].

---

[1]– محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص.ص347–348.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.ص348–349.

[3] - Fabrice Flipo, **Op. Cit.**, p.46.

انعقد مؤتمر جوهانسبورغ بعاصمة دولة جنوب أفريقيا في سنة 2002، بدون حضور الولايات المتحدة الأمريكية، لكن بمشاركة نوعية من مختلف الفواعل الرسميين وغير الرسميين في العالم، ومن أهم المواضيع التي تناولها:

- معالجة مشكل الفقر في الدول النامية.
- معالجة مشكلة المياه في العالم، عبر توفير الماء لـ 1,2 مليار شخص، وبناء السدود والحواجز المائية.
- دعم البحث في تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية).
- المساعدات الموجهة للتنمية، وذلك برفع الدعم المال للدول الفقيرة، والمساهمة في حلول مشاكل المرأة في الدول النامية[1].

ولقد صرح الأمين العام لهذه القمة بأن: "المسألة هي هل سيحدث أي مؤتمر من مؤتمرات التنمية المستدامة تغيرا فعليا؟ فهذا هو الاختبار الحقيقي لمؤتمر هدفه التنفيذ"[2]، فبالرغم من كون هذه الشخصية مشاركة في مؤتمر دولي حول البيئة، إلا أن ما صرح به يشكل مربط الفرس، ذلك أن المؤتمرات والندوات، وغيرها من التظاهرات الدولية التي يتم تتويجها بأرضيات، إعلانات، منشورات، إلى آخر ذلك من مبادرات، كثيرا ما تكون طموحة، لكن المشكل الأساسي يبقى في الإسقاط على أرض الواقع، والتزام الدول بتطبيق توصياتها.

أولا: دواعي الاهتمام بالاستدامة:

هنالك ثلاثة آراء أساسية حول ضرورة الاهتمام بالاستدامة، محاولة تبرير ذلك من منطلقات مختلفة.

1- أخلاقيا: ينطلق هذا الرأي من وجود تعهدات أو التزامات أخلاقية من الضروري أن تفي بها الأجيال الحاضرة للأجيال القادمة، وتقتضي تلك الالتزامات عدم تعريض حقوق وفرص

[1]- عبدو مصطفى، **مرجع سابق**، ص146.

[2]- صلاح عباس، **مرجع سابق**، ص40.

الأجيال القادمة للخطر. وبصفة عامة فإن الآراء الأخلاقية تبرر الاستدامة عن طريق وضع قيود أو حدود معينة لسلوكات الأجيال الراهنة[1].

2- **بيئيا:** ينبني هذا التصور على الأهمية الكبيرة للتنوع البيئي، وهو ما يؤدي حتما إلى نبذ المجتمع لكل نشاط اقتصادي مهدد للتنوع البيئي، أو يمس بشكل أو بآخر بالطبيعة، كما يدعو هذا الرأي إلى ضرورة تنظيم السلوك اتجاه البيئة لتفادي جل أشكال المساس بالاستقرار البيئي.

3- **اقتصاديا:** ينطلق هذا التصور من الانطباع الذي يتم منحه (أو تسويقه) للسلوك الاقتصادي المستدام، بجعله أكثر كفاءة من السلوك الاقتصادي التقليدي (غير المستدام)، وبأنه الكفيل بتحقيق الرفاه للمجتمع.

وهناك أيضا من يعتبر أن من شروط تبرير الاستدامة والترويج لها، هو استحضار المبادئ الأخلاقية للعدالة والمساواة، فانطلاقا من اعتبار التنمية المستدامة صحيحة ومحبذة من الناحية الأخلاقية، فمن الضروري للمجتمعات السعي لترسيخها، والاعتماد عليها للوصول إلى حالة الرفاه[2].

كان لهذه التصورات الثلاثة التي حاولت تبرير الاستدامة والترويج لها بالاعتماد على الأخلاق، البيئة والاقتصاد، دور أساسي ليس فقط في تبسيط معاني الاستدامة، لكن أيضا ربطها بالتنمية، هذه الأخيرة التي أصبحت تدعى "تنمية مستدامة"، وتم بناؤها على ثلاثة أبعاد متكاملة فيما بينها. وأهم سمة تتسم بها هي العودة دائما إلى الخاصية الأخلاقية، والمتمثلة في السعي لتحقيق تنمية تراعي جميع مصالح وحقوق جميع فئات المجتمع، لتساهم بالتالي في تجسيد العدالة التوزيعية، والمساواة في الفرص.

هناك من يعتبر النشاط الاقتصادي أنه عملية تحويل الموارد الطبيعة من شكلها الخام إلى سلع ومنتجات قابلة للاستعمال في مختلف المجالات. هذه الأخيرة قد تكون نهائية، يتم استخدامها بشكل مباشر لتلبية مختلف المآرب، لكنها تكون أيضا على شكل مصدر للطاقة (وقود، غاز، كهرباء، وغيرها) والأهم من ذلك كله هو أن كلا النوعان من المنتجات، يتحول بعد استعماله إلى نفايات متعددة الأشكال (غازية، سائلة، صلبة، إشعاعات، ... وغيرها) يتم إلقاؤها في الطبيعة، وهذه الأخيرة هي من يتكفل بمعالجة أو تحويل تلك النفايات. لكن عند تضاعف النمو، تضاعف الأنشطة الاقتصادية، والذي يترتب عنه تضاعف حجم النفايات التي يتم إلقاؤها في الطبيعة، فإن النتيجة

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص352.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.ص.352-353.

الحتمية هي عجز هذه الأخيرة عن معالجة كل تلك النفايات، ومنه فتح المجال أمام شتى أنواع التلوث[1].

هذا إذن يوضح أن دورة الموارد الطبيعية بمختلف اشكالها، ابتداء من استخراجها من مصدرها (سطح الأرض، باطنها، البحار والمحيطات، ...الخ) تنتهي إلى خلق نفايات مختلفة الأنواع وتنتشر في شتى الأوساط (البر، البحر والهواء)، لكن الإشكال القائم هو وجود بعض المواد التي لا تستطيع الطبيعة معالجتها، حيث يتطلب تحولها مئات السنين أو أكثر، على غرار النفايات البلاستيكية، الإشعاعية وغيرها. وهذا ما يبرر اتجاه الباحثين إلى ضرورة الاهتمام بالاستدامة، بالأخص مع تزايد أعداد سكان الأرض وتناقص الموارد.

ثانيا: نحو استدامة العملية الاقتصادية:

تعددت المساهمات الرامية لجعل العملية الاقتصادية مستدامة وصديقة للبيئة، فبالإضافة إلى النداءات المتكررة لحماية البيئة والكف عن استنزاف الموارد الطبيعة الناضبة، هنالك اقتراحات يمكن المراهنة عليها مستقبلا من أجل تنمية مستدامة دون مخلفات سلبية وتحمي حقوق الأجيال القادمة.

أ- **التطور التكنولوجي والابتكار**: العلم جد ضروري من أجل الفهم الأمثل للظواهر المعقدة محل الرهان. وفيما يخص الإبداع والتكنولوجيا، فإنها تقدم حلولا ليس فقط من أجل التعامل مع مشاكل التلوث وتقليص انعكاساتها، لكن أيضا في أجل التنبؤ بالمشاكل القادمة، التي يحتمل حدوثها، واستباقها عن طريق التفادي والحلول الاستباقية[2]. والعديد من النقاشات حول موضوع البيئة، الاقتصاد، التنمية، وغيرها تراهن كثيرا حول الدور الإيجابي الذي يمكن أن يساهم به التطور التكنولوجي والابتكار لحل مختلف المشاكل البيئية، إذ أن بإمكان التكنولوجيا التوصل إلى تقنيات إنتاجية جديدة تستهلك طاقة أقل، وتنتج نفايات أقل، أو تقوم بمعالجتها ذاتيا، بل يمكن أيضا تطوير طرق جديدة للإنتاج، وطاقات نظيفة ومتجددة.

ب-**ترشيد الاستهلاك وإعادة التدوير (Recyclage)**: بخصوص الموارد الطبيعة غير المتجددة أو الناضبة، فمن الضروري السعي بمختلف الطرق إلى التقليل من استهلاكها، والأهم من ذلك

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص353.

[2] - Conseil de la science et de la technologie, **Op. Cit.**, p. I.

هو الاعتماد على المواد المستعملة وإعادة تدويرها (بلاستيك، زجاج، حديد، نحاس، ألومينيوم، وغيرها)[1].

يرجع ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولم يكن ذلك دفعة واحدة، بل نتيجة لتراكمات، عوامل ومعطيات جاءت عبر مراحل. فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) كان هناك تركيز على إعادة البناء والتشييد، وبالتالي تحقيق أقصى درجات ممكنة من النمو الاقتصادي، أي تمثل الهدف الأسمى آنذاك في زيادة الإنتاج لأبعد الحدود. استمر هذا الحال إلى غاية مطلع ستينيات القرن العشرين، أين تمت ملاحظة أعداد كبيرة من الفقراء في مختلف مناطق العالم، في وقت شرعت معظم الدول التي أصبحت تسمى مجازا "نامية" في استعادة استقلالها السياسي، وبصيغة أخرى، فإن الحقيقة التي تجلت بوضوح هي أن ثمار النمو الاقتصادي لم تتساقط على جميع مناطق العالم ولم يستفد منها جميع الناس. هذه الحقيقة قد قادت عديد المفكرين والمناضلين إلى الدعوة لتوزيع أكثر إنصافا للعائدات والأرباح المحققة من النمو الاقتصادي. وقد تم البحث عن السبل الكفيلة باستفادة الجميع من ثمار التنمية الاقتصادية، والتوصل إلى ضرورة العمل على خلق فرص الشغل وتقديم إعانات مباشرة للفئات الأكثر فقرا والتي تعاني من الحرمان. عقب إثارة هذه المواضيع[2].

ثالثا: الثقة في التقدم التكنولوجي

لم يكن في السابق يُنظَرُ إلى الابتكار أو الإبداع L'innovation والتنمية المستدامة على أنهما حقيقتان متكاملتان. فالابتكار يعتبر عنصر رئيسي وهام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبح أيضا وسيلة ضرورية لاستراتيجيات النمو وخلق مناصب الشغل. على اعتبار أن التنمية المستدامة كانشغال حديث العهد، فإنه طالما كان النظر إليها على أساس أنها مانع أو معيق entrave للنمو الاقتصادي، وبأنها تعيد النظر في عدة أبعاد هامة لهذه الاستراتيجيات التي تسببت في مشاكل بيئية في الوقت الراهن. لكن الملاحظ اليوم هو تراجع هذا التعارض، إذ أن أهمية التنمية المستدامة تزداد وتتأكد باستمرار مع مرور الوقت، سواء على مستوى الشعوب أو صانعي القرار

---

[1]– محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص355.

[2] – **المرجع نفسه**، ص.ص358–359.

الاقتصادي والسياسي فبعد وجود نوع من الحساسية والتصور السلبي لدي عديد رواد التنمية المستدامة اتجاه العلم والتكنولوجيا، فإن هذا التصور بدأ يتغير بشكل إيجابي[1]

وهنا يمكن فهم أن هؤلاء في البداية كانوا يرون أن التطور التكنولوجي، من خلق المحركات، ومختلف الآليات، وغيرها هي التي تسبب التلوث والإضرار بالبيئة على شتى الأصعدة، وهذا ما يبرر رؤيتهم لكل ما هو تطور تكنولوجي، لكن هذا قد تغير تدريجيا، على اعتبار أن نفس هذه التكنولوجيا هي التي بوسعها إيجاد الحلول للمشاكل البيئية، ومرافقة المشاريع الجديدة التي تتعلق بالاقتصاد البيئي، التنمية المستدامة، الطاقات الجديدة النظيفة والصديقة للبيئة وغير ذلك.

يثق دعاة الاستدامة الضعيفة في قدرة الإنسان على الابتكار وتطوير مختلف التقنيات التي تكفل إيجاد حلول لجميع المشاكل التي تعاني منها البيئة، بما فيها التلوث، بل إن الابتكار بإمكانه إيجاد الحلول لمشكل نفاذ مصادر الطاقات غير المتجددة (النفط والغاز أساسا) عن طريق ابتكار مصادر جديدة للطاقة، تكون أقل تكلفة، متجددة، ونظيفة على غرار الطاقة الشمسية، الريحية، وغيرهما.

من بين رواد هذا الرأي نجد كل من "بوافير" (V. Boisvert) و "ڤيفيان" (F-D Vivien). حسب هذا التيار، من الضروري أن يحظى الإنسان بالأهمية والأولوية على حساب جميع المخلوقات والموجودات أيضا، حيث يدعم هذا الطرح "فرانسوا مانسيبو" قائلا: "لصالح من تتم حماية الطبيعة، إن لم تكن في خدمة المجتمع؟"[2].

وهذا اعتراف صريح بمحورية الإنسان في موضوع التنمية المستدامة فقد تم التنبيه إلى مختلف الأخطار والتهديدات الناجمة عن النمو المفرط الذي تجاوز كل الحدود، ليصل إلى حد التأثير السلبي على حياة الإنسان في الوقت الراهن، وحياة الأجيال القادمة، وهذا سؤال منطقي، بحكم أن الإنسان سيتأثر بشكل مباشر من تردي البيئة وبالتالي فعليه أن يحافظ على بقائه واستمراريته، وذلك لن يكون إلا بالحفاظ أولا على الوسط الحيوي الذي يعيش فيه.

إذا كان للتطور العلمي والتقني نصيب من المسؤولية في تكاثر الأنشطة الصناعية المسببة لدرجات عالية للتلوث البيئي، فإنه في المقابل يشكل هذا التطور جزء هام وحجر أساسي من الحل، وبصيغة

---

[1]- Conseil de la science et de la technologie, **Op. Cit.**, p.1.

[2]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص. ص89-90.

أخرى فإن هذا التطور بإمكانه إيجاد الحلول لمختلف المشاكل البيئية المطروحة، وقد شرع فعلا في هذا المسار، وذلك في استعمال محركات أقل استهلاكا للوقود، أو تلك التي تعتمد على أصناف جديدة من الوقود أقل تلويثا للبيئة (مثل غاز GPL)، ضف إلى ذلك تقنيات التدوير (Recyclage) وغيرها من الطرق المستحدثة والتقنيات الجديدة الصديقة للبيئة.

يعتبر العلم في غاية الأهمية من أجل الفهم الأمثل لمختلف الظواهر المعقدة. في حين أن التكنولوجيا والإبداع تقدّمان حلولا ليس فقط من أجل علاج مختلف أشكال التلوث، لكن أيضا التنبؤ بها. والابتكار يعتبر أكثر من ضروري للتنمية المستدامة، وهذه الأخيرة هي التي توضح المسار أو التوجه الذي يجب أن يسير في اتجاهه الابتكار (أي أن يكون الابتكار من أجل ولصالح التنمية المستدامة بشتى أبعادها، وليس ضدها أو في الاتجاه الذي يسبب سلبيات وأضرار على البيئة، وبشكل ينزع صفة الاستدامة على مفهوم التنمية). وبعيدا عن التناقض أو التضاد، فإن هذين المكونين لابد لهما من السير معا وفي اتجاه واحد. فالرهانات كبيرة، وبالتقائها سيتكون اقتصاد المستقبل. في هذا التصور، من الضروري على سياسة البحث العلمي والابتكار أن تجعل هدفها الأسمى هو التنمية المستدامة، كما أنه في المقابل كل الأنشطة والجهد من اجل تنمية مستدامة لابد لها أن تكون مبنية أو مرتكزة على العلم والابتكار[1].

رابعا: الاستدامة والتغيرات المناخية: مفاهيم زئبقية لتمويه الرأي العام العالمي؟

أغلب الفواعل الدولية، الرسمية منها وغير الرسمية، وعلى كل المستويات (حكومات، هيآت رسمية إقليمية ودولية، منظمات غير حكومية،...) تستعمل في خطاباتها مجموعة شعارات وتتولى الحديث باسم "جماعة صامتة أو غائبة" والمتمثلة في كل من الفقراء، الأجيال القادمة، والأنواع النباتية والحيوانية[2]، وبالأخص فيما يتعلق بالأجيال القادمة، فإنه من غير الواقعي وغير الممكن معرفة حاجيات هذه الأجيال، وليس في الإمكان أيضا تحديد أولوياتها، ولا معرفة المستوى الذي يمكن أن يبلغه التطور التكنولوجي، والذي سيسمح باكتشاف أنواع جديدة من الطاقة، وتطوير أخرى موجودة، والذي سيقابله بالضرورة الاستغناء عن المصادر التقليدية، النافذة والملوثة.

---

[1]- Conseil de la science et de la technologie, **Op. Cit.**, p.1.

[2]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص97.

ومن هنا إذن، من المفترض أن يكون محور اهتمام التنمية المستدامة مركزا على نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه، وليس الاكتفاء بالتوسع الاقتصادي الذي يعلم الجميع أن الأقلية الرأسمالية هي التي تستفيد منه، وبالتالي فإنه ينبغي أن يتم التركيز بشكل متكامل ومنسجم على التنمية البشرية والبيئية الشاملة، محاربة الفقر وتوزيع الثروة على أساس مبدأي العدالة والإنصاف[1]، وهذين المبدأين ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة ومختلف أقاليمها، لكن أيضا على مستوى الدول والقارات، ذلك على اعتبار أن العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار، والذي تبعته طرق جديدة ومستحدثة لاستغلال الدول النامية والإبقاء على تبعيتها، قد شكل الركيزة أو اللبنة التي بني عليها النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى التنمية المستدامة، هي غياب إجماع دولي حول طريقة تجسيدها في الأرض الواقع، وهذا لأن النصوص الدولية الأساسية المؤطرة للتنمية المستدامة لم تقدم إطارا استراتيجيا أو خطة واضحة يمكن للدول اتباعها من أجل تحقيق الاستدامة[2]، هذه أيضا معضلة أساسية تواجه تجسيد التنمية المستدامة في أرض الواقع بمبادئها وأبعادها، حيث تختلف وجهات نظر الفواعل الرئيسية في النظام الدولي حول منح الأولوية للتنمية الاقتصادية، أو للاستدامة، وهذا الخلاف لم يتم حسمه بعد، بالأخص بين القوى العالمية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا الغربية أساسا)، والقوى الصاعدة، التي تمثلها الصين أساسا.

---

[1]– العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2010–2011، ص24.

[2]- Nina Kousnetzoff, **Le développement durable : quelles limites à quelle croissance**, Editions La Découverte, Collection Repères, Paris : 2013, p.96.

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة، رهاناتها والنقاشات المرافقة للمفهوم

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة، وأهمها يتمثل في: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، كما أن هذا المفهوم قد كان محل رهانات بين الدول المتطورة، الشركات العالمية الكبرى، والدول النامية، وقد رافق تلك الرهانات نقاشات متعددة المستويات، ومترامية المحاور، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة لا تنحصر فقط في البيئة، كما هو سائد، بل هذا المفهوم مبني على أبعاد ثلاثة: اقتصادي، اجتماعي وبيئي. كما أن الأبعاد: السياسية، الثقافية والأخلاقية تبقى دائما حاضرة في مسار التنمية، وبالإمكان إضافتها. ولقد انبثق مفهوم الاستدامة من الأدب العلمي أين يعني تسيير الموارد الطبيعية بشكل يراعي إمكانية التجديد (reproduction). في العلوم الاجتماعية، الاستدامة لا تشمل فقط النمو الاقتصادي والرفاه المادي، بل تذهب بعيدا لتشمل أيضا اعتبارات الانصاف والتلاحم الاجتماعي وضرورة الحماية ضد الأخطار الشاملة. هذه الاستدامة تركز على الارتباط وضرورة التوازن بين مختلف هذه الأبعاد[1].

من بين أهم ما يدعو إليه رواد التنمية المستدامة والمدافعين عنها، هو تجاوز الفصل القائم بين علمي الاقتصاد والبيئة، حيث يدعون إلى دراسات عبر تخصصية، تتمح للمفهوم مزايا أكبر، وبالأخص التقريب بين كل من تخصص البيئة وتخصص الاقتصاد، وهو ما سيسمح ببروز الأبعاد الثلاثة التي يرتكز عليها هذا المفهوم، والمتمثلة في: البعد البيئي، الاقتصادي والاجتماعي[2]، ذلك لأن القيمة المضافة التي أتت بها التنمية المستدامة، هي إضفاء صفة الاستدامة على التنمية الاقتصادية، ما من شأنه إزالة العلاقة التناقضية أو العدائية التي لازمت كل من الاقتصاد والبيئة، أي أنه بالإمكان الوصول إلى اقتصاد مستدام، لا يضر بالطبيعة.

---

[1]- Conseil de la science et de la technologie, **Op. Cit.**, p3.

[2]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص4.

أولا: في أبعاد التنمية المستدامة: ثلاثة دعامات وأرضية

منذ ظهور التنمية المستدامة، كان التركيز فيه على ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة فيها بينها: الأول هو البعد الاقتصادي، وهو الأصل أو الأساس الذي تنتمي إليه التنمية، والذي يبنى على الرفع من الإنتاج بما يخدم مصلحة الأغلبية. البعد الاجتماعي، تدور فحواه حول ضرورة توزيع الأرباح المحققة من التنمية بطريقة أكثر عدلا، وبشكل يسمح باستفادة الفئات المحرومة والفقيرة من التنمية، هذا بالإضافة إلى بعد أو دعامة ثالثة، وهي الأكثر شهرة بين أبعاد التنمية المستدامة، والمتمثلة في البعد البيئي، والتي تعني تحقيق البعدين السابقين، في ظل احترام البيئة من مختلف أشكال التلوث والتسيير غير العقلاني لمواردها. وقد اشتمل التعريف المقدم من طرف تقرير برانتلاند سنة 1987 على عبارة "حقوق الأجيال القادمة"، وهي عبارة تتكرر كلما تم الخوض في موضوع التنمية المستدامة، وبالتالي فيجوز اعتبارها كأرضية يتم فوقها تجسيد التنمية المستدامة، حيث يكون التوفيق بين مصالح وحاجيات الأجيال الحاضرة مع تلك الخاصة بالأجيال المستقبلية[1].

تمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة من طرف "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" أو لجنة برانتلاند، في تقريرها الصادر عام 1987 بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"، هذا بالرغم من أن جذور هذا المفهوم تمتد إلى ما قبل صدور تقرير هذه اللجنة بكثير[2]. وتعتبر الأبعاد الثلاثة التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة في غاية الأهمية، بل تتصف أيضا بالشمولية، لكن ثمة إشكال حين الانتقال من التنظير والتشريع إلى التطبيق على أرض الواقع. يتجلى ذلك في كون الفواعل المعنية بالتطبيق والتنفيذ ليست طرفا واحدا، ولا تشكل مجموعة منسجمة الأهداف ومتقاربة المصالح، فحينما يتفق قادة وزعماء الدول في قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 على تطبيق هذه الأجندة، لابد من التنبيه إلى أن لكل دولة مصالح خاصة بها، ولا تنسجم بالضرورة مع مصالح الدول الأخرى.

كما أنه لا ينبغي إهمال مسألة رئيسية ومفتاحية للموضوع، وهي أن الهدف الأول والأسمى من تأسيس الشركات الاقتصادية الكبرى في العالم، لا يتمثل إلا في تحقيق أكبر قدر من الأرباح والفوائد بشتى الطرق، وأن بقاءها ونماءها يعتمد بشكل كلي على تعظيم ومضاعفة الأرباح التي تحصلها، كما أن

---

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص 77.

[2]– ديب كمال، **مرجع سابق**، ص10.

أغلب، إن لم نقل كل مؤسسي ومسيري تلك الشركات العالمية، ليسوا بمناضلين بيئيين، ولا بعلماء الأحياء، بل هم رجال أعمال، ومن هنا إذن من غير الصواب الاعتماد عليهم في تحقيق تنمية مستدامة تراعي حقوق الفئات المحرومة وتحمي البيئة.

وهذا يوضح أن أهداف ومساعي مختلف الفواعل ذات العلاقة بموضوع التنمية المستدامة، من دول، شركات متعددة الجنسيات، منظمات عالمية وإقليمية، حكومية كانت أو غير حكومية، وغيرها، هي أهداف غير متطابقة، بل هي متباينة، وهو ما يزيد من حجم التعقيد الذي يعتري تطبيق التنمية المستدامة كما هو معلن عنها، ولعل غياب هيآت تحكيم ومؤسسات عالمية للضبط والحكامة يؤكد هذه الصعوبة[1].

1- البعد البيئي:

يشكل البعد البيئي أحد الأبعاد والركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وأبعد من ذلك، فإن هذا المفهوم يشتهر ببعده البيئي أكر من شهرته بالأبعاد الأخرى. وإذا كانت التنمية المستدامة قد أولت أهمية لمبدأ الحاجات البشرية التي يقصد بها الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فإنه ومن أجل التوظيف الأحسن والإدارة الجيدة لرأس المال الطبيعي، لابد من احترام الطبيعة والاستغلال العقلاني للموارد والثروات التي توفرها هذه الأخيرة[2]. يرتكز البعد البيئي للتنمية المستدامة على *"الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها"*[3]. وهذا ما يمكن التعبير عنه بالترشيد وحسن التدبير لمختلف الموارد وفقا لما يسمح بتجددها، والتقليل من التلوث ومختلف النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية.

وعلى اعتبار أن البعد البيئي هو البعد الأكثر تداولا ومعرفة في انتشار وتعريف مفهوم التنمية المستدامة، فمن المواضيع التي تثير الانتباه والتركيز عند التطرق لموضوع التنمية المستدامة هي إدارة أو تسيير الموارد الطبيعية المتجددة، مثل الثروة الغابية. هذا البعد له قيمه هامة بطبيعة الحال، مثلما تبين ذلك تردي الأوضاع. فالنماذج التنموية التي عرفتها الدول المصنعة منذ الخمسين سنة الماضية، قد خلقت ضغوطا على البيئة، وأصبحت من غير الممكن التحكم فيها، أهمها تزايد حرارة كوكب

---

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص78.

[2]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص4.

[3]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص20.

الأرض، تآكل طبقة الأوزون، تناقص التنوع البيئي، تلوث الهواء، الماء، الأرض، تقلص وتآكل الغابات، والثروة السمكية، تزايد النفايات[1].

هذه المشاكل بإمكانها أن تشكل تهديدات فعلية، لكن تزايدها سيصعّب حتما من الإجراءات التي سيتم اتخاذها في المستقبل للحد من التلوث أو التخلص منه (la dépollution). فقد تم التطرق في اجتماع لمجلس الوزراء الكندي (وفقا لهذه الدراسة)، إلى ضرورة القيام أو الاهتمام بالعناصر الثلاثة التالية:

- وتيرة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لا تصل إلى وتيرة تجديدها،
- وتيرة نفاذ/ فناء الموارد غير المتجددة لا تتعدى وتيرة تطوير البدائل المتجددة،
- حجم التلوث والنفايات لا تتعدى ذلك الحج الذي يمكن أن تستوعبه أو تمتصه البيئة[2].

2- البعد الاقتصادي:

تكمن أهمية البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في السعي لجعل الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان بمختلف أشكالها صديقة للبيئة. يهتم هذا البعد بتحديد الانعكاسات الراهنة والمستقبلية التي يسببها الاقتصاد للنظام البيئي، كما يطرح أيضا موضوع اختيار أحسن التقنيات الصناعية، تمويلها وتطويرها لغرض الاستفادة منها في استغلال الموارد الطبيعية لتفادي كل أشكال الاستغلال غير العقلاني. تجمع التنمية المستدامة بين البيئة والاقتصاد كي تجعل منهما بعدين أساسيين ترتكز عليهما، وذلك حينما تشجع الاقتصاد وفي نفس الوقت تلزمه بحماية الطبيعة، بل تتجاوز الاقتصاد إلى جل الأنشطة البشرية، وتسعى لجعلها مستدامة وصديقة للبيئة[3]. وبالتالي فإن هذه التنمية المستدامة تهدف من خلال بعدها الاقتصادي إلى زيادة رفاه المجتمع والقضاء على الفقر عبر الاستغلال الأحسن للموارد التي تقدمها الطبيعة[4].

منه هنا فالتنمية المستدامة مبنية على التآزر بين الإنسان والبيئة، كما تمنح أهمية كبيرة للتكنولوجيا وللابتكار، وهو ما سيسمح بجعل مختلف الأنشطة الإنسانية تتسم بالاستدامة والنظر للمدى البعيد،

---

[1] - Conseil de la science et de la technologie, **Op. Cit.**, p4.
[2]- **Ibid.**, p5.

[3]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص4.

[4]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص19.

وتأخذ في حسبانها، ليس فقط حياة الإنسان وبقائه، ولكن أيضا بقاء جميع الكائنات الحية على وجه البسيطة، ذلك لأنها موجودة من أجل الإنسان في نهاية المطاف[1].

3- البعد الاجتماعي:

فيما يتعلق بهذا البعد، هناك من يكتفي بتسميته "بعد اجتماعي" وهناك من يطلق عليه "بعد اجتماعي-سياسي"، وهذه التسميات تعبر عن نفس المحتوى، إذ أن ما تنص عليه التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، يشمل جوانب اجتماعية وسياسية متكاملة، من غير الجدوى الفصل بينها. يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على العلاقة التي تربط بين الطبيعة والإنسان بكل ما تحمله من دلالات، كما يتناول كذلك تلبية مختلف الحقوق الإنسانية والحاجات في ظل احترام مطلق للطبيعة، وذلك بدء بتحقيق الرفاه للإنسان مهما كانت جنسيته والمنطقة التي يتواجد فيها، تحسين طرق توفير الخدمات الصحية والتعليمية، توفير الأمن واحترام حقوق الإنسان. ويتوسع هذا البعد ليشمل تنمية مختلف الثقافات، احترام التنوع، التعددية والمشاركة الفعلية لجميع المواطنين في اتخاذ القرار[2].

من الممكن اعتبار هذا البعد الاجتماعي بمثابة "بعد إنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي"[3]، ومنه يتبين لنا أن الإنسان هو المركز أو المحور الذي تدور حوله التنمية، ومن أجله ولصالحه بطبيعة الحال، وبالتالي فالبعد الاجتماعي يسهم بالإيجاب في تحسين ظروف حياة الناس، ليس على المستويين الاجتماعي والاقتصادي فحسب، لكن يتعدى ذلك إلى المستوى السياسي، حين يولي أهمية لحقوق الإنسان وضرورة مشاركة الجميع في صنع القرار.

في هذا البعد أيضا مصالحة بين الاقتصاد والتنمية، بإدخال (حتى لا نقول إقحام) طرف ثالث، وهو الأجيال القادمة، التي يتم الحديث باسمها والمطالبة بمراعاة حقوقهم ومصالحهم، وبالتالي، فعبر هذا

---

[1]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص4.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص20.

[3]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص4.

المنطق يمكن تحقيق أحد أوجه الإنصاف، ليس بين الأجيال الراهنة فقط، ولكن أيضا بينها وبين الأجيال المستقبلية[1].

وما يجدر قوله بخصوص الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، هو كونها متصلة ومتكاملة فيما بينها، ومن غير الممكن الفصل بينها بشكل صارم، فإذا كان البعد البيئي يركز بشكل خاص على حماية النظام الإيكولوجي والنظم الفرعية من أي خلل قد يطرأ عليها بفعل الأنشطة البشرية، فإن البعد الاجتماعي يرمي إلى إثراء العلاقات الإنسانية وتحقيق طموحات الأفراد والجماعات، وتحسين مستواهم المعيشي وتلبية مطالب الرفاه، في حين يرمي البعد الاقتصادي إلى تحقيق تنمية اقتصادية، خلق الثروة، والازدهار بالحياة الاقتصادية، وكل هذا في نسق متكامل، محوره الإنسان، وإطاره العام هو حماية البيئة وعدم الإضرار بها.

وبالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة المعروفة للتنمية المستدامة، فإن الأستاذ نصير خلفة قد جعل لها ثلاثة أبعاد أخرى متمثلة في كل من:

1. "بعد وطني: بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق؛
2. بعد عالمي: فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية؛
3. بعد زمني: يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة"[2].

هذه الأبعاد الثلاثة، يمكن تسميتها بتعبير آخر "مستويات التنمية المستدامة"، حيث تأخذ بعين الاعتبار ما هو وطني، في إطار الدولة الواحدة، ما هو عالمي، أي يخص جميع الدول، بالإضافة طبعا إلى البعد الزمني، والمتعلق بالتركيز على حقوق ومصالح الأجيال الراهنة، دون إهمال حقوق الأجيال القادمة.

---

[1]– **المرجع نفسه**، بطاقة 2 أ. ص4.

[2]–نصير خلفة، **مرجع سابق**، ص26.

ثانيا: قراءة نقدية في تقرير برانتلاند 1987

دعت الجمعية الهامة لهيأة الأمم المتحدة الأمين العام لهذه المنظمة الدولية إلى تعيين لجنة دولية حول البيئة والتنمية (commission internationale sur l'environnement et le développement). تم تكليف السيدة Gro Harlem Brundtland برئاستها، التي كانت وزيرة سابقة للبيئة، والتي كانت في ذلك الوقت تشغل منصب وزير أول لدولة النرويج[1].

ابتدأ التقرير بمقدمة يمكن وصفها بالتشاؤمية، قائلا أن هذا العالم ليس بخير، وبأن التنمية الاقتصادية التي شهدها العالم في العشريات الأخيرة قد جلب الكثير من الثروة والرفاهية. لكن هذا قد كان دون أدني مراعاة للبيئة والانصاف المجتمعي، وكل هذا لا ينصب في صالح المستقبل المشترك لسكان المعمورة[2].

تمثل الهدف الأساسي الذي سعت إليه لجنة برانتلاند في كشف الستار حول كيف تقوم المجتمعات الغنية وحتى الفقيرة بالاعتداء والمساس بالبيئة، لكن أيضا التقريب بين طرحين متناقضين، بما أنه من جهة، هناك الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، والمتعلقة بنمط الانتاج الصناعي والمرادف للتنمية والتطور، والذي يشكل السبب الأساسي للإضرار بالبيئة، ومن جهة ثانية، من غير الممكن الاستغناء عن مطلب أو طموح التنمية بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، والتي تحذو نحو هذا المسعى، والإشكال هنا هو كيفية التوفيق بين احترام البيئة والحفاظ عليها، مقابل تحقيق العدل والإنصاف[3].

وهو ما يمكن شرحه بوجود دول عالم ثالثية تطالب بحقها في التنمية ولو على حساب البيئة، لأنها لا تتحمل الكوارث البيئية التي يعيشها الكوكب، بل الدول الكبرى هي التي تتحمل، فهذه الأخيرة استعمرت، لوثت، استنزفت الموارد .... وبعد وصولها إلى القمة وتحقيقها مراتب عليا في التقدم التكنولوجي والتقني على كل المستويات، نلاحظها تلتفت إلى مسألة متعلقة بحماية البيئة، والتي يستوجب تعميمها على كل دول العالم، بما فيها تلك التي لم تساهم في التلوث الحاصل، وهنا يظهر طرح قائل فيما معناه، دعنا نحقق التنمية ولو على حساب البيئة، وحينما نستهلك نصيبنا من التلوث،

[1]- Morvan Bertrand, **Op. Cit.**, p.92.
[2]- Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.7.
[3]- Morvan Bertrand, **Op. Cit.**, p.p.92-93.

ونصل إلى مستوى مقبول من التطور، حينها يمكننا أن نتعاون مع الدول المصنعة الكبرى لحل المشاكل البيئية.

تمكن تقرير برانتلاند من وضع ركيزة أساسية لمفهوم التنمية المستدامة، إذ يعتبر وثيقة مرجعية وأرضية تحتوي على عناصر أساسية ومهمة للمفهوم الموسع والشامل للتنمية المستدامة. فإذا كان المعروف، أو ما يتبادر إلى الأذهان حين الإشارة إلى التنمية المستدامة هو حماية البيئة من مختلف أشكال التلوث والمحافظة على بقاء واستمرارية جل الكائنات الحية، وبالأخص حماية المهددة منها بالانقراض، فإن تقرير برانتلاند قد اشتمل على عديد العناصر والمكونات التي بني عليها هذا المفهوم، وما المحافظة على البيئة إلى أحد المكونات والأبعاد، فانطلاقا من هذا التقرير، تم التوصل إلى نوع من العقلانية والترجيح في النقاشات التي كانت سائدة، إذ نص على أنه من غير الممكن إيقاف التنمية (مثلما دعي إلى ذلك في نادي روما) أو الحد منها، ولا إجبار الدول النامية على تخفيض وتيرة التنمية، لأنها تحتاج إليها لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيها، .. بل يجب مراعاة الاختلاف والتفاوت بين مستويات التقدم والغنى بين مختلف الوحدات السياسية في العالم، مثلما يجب في الوقت ذاته التركيز على إيجاد السبل الكفيلة باستفادة الفئات المحرومة من التنمية، وعلى الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية غير المتجددة، أو تلك التي يتطلب تجددها وقتا معيدنا، كما يجب أيضا منح فرص أكثر للدول النامية من أجل الاستفادة من الضروريات الأساسية للخروج من دائرة التخلف.

في تقرير برانتلاند لسنة 1987، كان هناك تصور شامل حول التنمية المستدامة، إذ تم التركيز حلى عدة مواضيع ومحاور ذات علاقة بهذا الموضوع، والمتمثلة أساسا في الاقتصاد الدولي، السكان والموارد البشرية، الإنتاج والأمن الغذائيين، الاختيارات الطاقوية، التحديات الصناعية الجديدة، وغيرها[1]. وتعتبر هذه المحاور حيوية على المستوى العالمي، لكن أيضا على المستويين الإقليمي والوطني، حيث تنشط المجموعة الدولية بصفة جماعية وفردية أيضا، وهذا ما يمكن أن يساهم في خلق أرضية إجماع على ضرورة التعاون وتكثيف الجهود من أجل تجسيد المحاور والأهداف الحيوية للتنمية المستدامة.

[1]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص3.

من بين النقاط التي ركز عليها التقرير أيضا هي ضرورة تثبيت النمو الديمغرافي، وبالأخص على مستوى دول العالم الثالث، التي كانت تشهد نموا سكانيا كبيرا، وهذا كجزء من المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل الأساسية التي تعاني منها هذه الدول السائرة في طريق النمو، والمتمثلة أساسا في السكن والمياه، إذ تم التأكيد على ضرورة تكيف الحاجات البشرية حسب وفرة الإمكانيات والموارد الطبيعية وألا تتجاوزها.

وفي نفس السياق تم التأكيد على الدور البارز والهام الذي يمكن أن يقوم به التطور التكنولوجي بالمساهمة الإيجابية في مسار التنمية المستدامة. في قطاع النقل مثلا يمكن ابتكار طرق جديدة ووسائل نقل حديثة تستهلك أحجاما أقل من الطاقة، وتنتج نسب تلوث منخفضة، ولم لا مستقبلا، يكون فيها أجهزة لامتصاص وتصفية النفايات الغازية التي تنتجها.

الابتكار والتطور التكنولوجي يمكن الاستفادة منه في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة والفلاحة، أين يمكن حل مختلف المشاكل المتعلقة بالتلوث، وابتكار طرق جديدة لمضاعفة الإنتاج واستهلاك أقل للطاقة، بالتالي تلوث أقل.

تطرق هذا التقرير كذلك إلى موضوع الحكم الراشد الدولي (La bonne gouvernance internationale)، حيث يشجع على تكامل السياسات الوطنية والتنسيق بينها لتصبح سياسات عالمية، وذلك بالاعتماد على الهيآت الدولية الموجودة، إصلاحها، أو حتى إنشاء هيآت جديدة تفي بالغرض، من أجل تعاون أحسن بين مختلف الدول والفاعلين في هذا الموضوع. ففي نفس السياق نجد تقرير برانتلاند يتم افتتاحه بهذه الكلمات: "الأرض هي واحدة، لكن العالم ليس كذلك"[1].

وهذا ما يدفع إلى القول أن هذا التقرير يحاول الاستفادة من العولمة بمختلف أشكالها، لصالح التنمية المستدامة، نشر الوعي البيئي، التنبيه لمختلف المخاطر الناجمة عن الصناعات الملوثة والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، التنبيه كذلك إلى مختلف القضايا التي تهم الرأي العام على المستوى العالمي، لكن أيضا الإقليمي والوطني، مثل ارتفاع النمو السكاني لدى بعض دول العالم الثالث، الذي لا يرافقه ارتفاع في النمو الاقتصادي، وموضوع عدم استفادة الفئات الأكثر فقرا من مزايا النمو الاقتصادي والأرباح التي تحققها بلدانهم.

[1]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص3.

وهناك من رصد تناقضات أو نقائص في هذا التقرير، من بينها: سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة للخفض من الفقر، والإبقاء على استقرار التنوع البيئي، لا تغير شيئا، مثلها مثل سابقاتها التي لم تساهم سوى في تعميق المسافة بين الأغنياء والفقراء، وتعريض البيئة للخطر، بسبب وتيرة التنمية غير المتطابقة من دولة لأخرى، والتي تتحدد باستعمال الموارد، والتي يكون مصدرها إما تلك الدولة (باطنها أو سطحها) وإما الأسواق. وهناك من أخذ على هذه اللجنة عدم تجندها، بل اكتفائها بتوصيات عامة موجهة للجميع: منظمات دولية، حكومات، منظمات غير حكومية، وأفراد. من المؤكد أنهم معنيين جميعا، لكن من الضروري الشروع في التصرف[1].

ويمكن اعتبار أن نجاح مفهوم "التنمية المستدامة" راجع إلى هذه اللجنة. وهنا الكثير يعبر أن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بمستوى الانتاج الذي يمكن تحمله من طرف الوسط الحيوي ولا يضر بالبيئة، وهو ما يمكن وضعه في تصور على المدى الطويل. وبالتالي فإن القدرة على إعادة الانتاج هي التي تحدد الانتاج. وهناك قراءات أخرى لمفهوم التنمية المستدامة، منها من تعتبره دعوة إلى جعل التنمية متسمة بالديمومة أو الاستمرار (faire durer le développement)، والمقصود هو النمو (croissance). وبالمعنى العام للدوام والاستمرار هو أنه ليس دوام وبقاء التنوع البيئي من يضع حدودا للتنمية، لكن التنمية هي التي تحدد بقاء المجتمعات[2].

مع صدور تقرير برانتلاند، طفت إلى السطح فكرتان أساسيتان: تتمثل الفكرة الأولى في وجوب إعطاء الأولوية للمحافظة على كوكب الأرض، وتبعا لذلك اعتماد أنماط أكثر احتراما للبيئة. أما الفكرة الثانية فهمي ناتجة عن الأولى مفادها أن نمط عيش الغرب واستهلاكه لا يمكن أن تأخذ بهما باقي دول العالم من دون أن يهدد ذلك مستقبل كوكب الأرض[3].

هتين الفكرتين تستدعيان الوقوف مطولا عندهما، وخاصة فيما تعلق بالجرأة على الإعلان بشكل صريح عنهما أمام المجموعة الدولية، وبالأخص ما تعلق بالفكرة الثانية. الدول الغنية هي تسبب في التلوث بمختلف أشكاله، بسبب الأنشطة الصناعية ومسار النمو السريع الذي انتهجته، وبالتالي فالأجدر أن تكون بمستوى مسؤولية ما تسببت فيه، وأن تتحمل عواقب أنشطتها، وحتى من وجهة نظر

---

[1]- Morvan Bertrand, **Op. Cit.**, p.p.93-94.
[2]- Morvan Bertrand, **Op. Cit.**, p.p.93-94.
[2]- **Ibid.**, p.94.

[3]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص. ص. 70–71.

واقعية، فهي التي تحوز على كافة الإمكانيات للحد من التلوث وحماية البيئة. في حين نجد الدول النامية لم تشارك في تلويث الكوكب إلا بنسب ضئيلة جدا، كما أن مستويات التنمية لديها ضعيفة وهي بحاجة للتنمية من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها، من فقر، بطالة، وتحسين مستوى معيشة سكانها. وأمام كل هذه المعطيات، نجد الدول الكبرى قد رفعت مبادرة التنمية المستدامة وحماية الكوكب من التلوث، تضع هذه المعايير، وبالأخص الفكرة الثانية التي ذكرناها أعلاه، والتي من خلالها تسعى الدول الغنية لإحباط عزيمة الدول النامية (وأغلبها ليست نامية، بل متخلفة وبعيدة عن التنمية) وإقناعها باستحالة التقدم، وبأن الكوكب لا يتحمل وجود المزيد من الدول المتقدمة، ووجود أعدادا أكبر من السكان الذين يعيشون في الرفاه.

وبتعبير آخر فإن الترويج العلني لمثل هذه الأفكار على مختلف الأصعدة الرسمية، والهيآت غير الحكومية، وتجييش وتعبئة وسائل الإعلام الثقيلة للترويج لتلك الطروحات، وجل الإمكانيات المالية والوسائل التي يتم تسخيرها لذلك، يقدم دليلا قاطعا عن إصرار الدول الغنية على تعميق الفوارق والتفاوت الموجود عالميا، بل وتكريسه وتقنينه، ومنع الآخرين بقوة القانون، والقوة المسلحة إن استدعى الأمر ذلك، وهذا ما يدعى في العلاقات الدولية بمنطق القوة، أي أن القوي هو من يفرض منطقه، حتى لو كان منطقه هذا بعيد كل البعد عن المنطق! فلا عجب أن نعيش في المستقبل أنواع جديدة من انتهاك سيادة الدول وغزوها عسكريا باسم البيئة أو ما يمكن تسميته بالتدخل البيئي، على غرار سابقيه من التدخل الإنساني، التدخل الديمقراطي، التدخل لمكافحة الإرهاب وغيرها.

المطلب الثاني: النقاشات المرافقة لمفهوم التنمية المستدامة: مصالح اقتصادية وتحديات بيئية

انطلاقا من مختلف الظروف والتطورات التي رافقت ظهور مفهوم التنمية المستدامة، فإن كل مرحلة قد جاءت في إطار نقاشات نظرية وعملية، سواء فيما تعلق بتكييف هذا المفهوم، إسقاطه على أرض الواقع، لكن أيضا في طرق رد رواد ومدافعي التنمية المستدامة على الرافضين لهذا المشروع، لكونهم يصنفون البيئة وحقوق الأجيال القادمة في ذيل ترتيب أولوياتهم.

أولا: التنمية المستدامة كمشروع ديمقراطي

من خلال مختلف المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة، من التبلور والإيحاء حول معاني الاستدامة منذ مطلع القرن العشرين، إلى غاية الظهور بصفة رسمية في سنة 1987، وعند الإحاطة بالمبادئ التي يرتكز عليها، يمكن اعتباره كمشروع للسلام وأرضية للحوار بين الشمال والجنوب ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة، فالتنمية المستدامة لا تنحصر فقط في موضوعي الاقتصاد والتنمية، بل تتسم بالاتساع والشمولية، فنجدها على سبيل المثال تتطرق إلى موضوع جوهري متمثل في الديمقراطية، وذلك عبر الدعوة إلى التمكين السياسي، عن طريق مشاركة المواطنين في صناعة القرار، ومختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع الأصعدة. وبناء على التكامل الموجود بين أبعاد التنمية المستدامة، فإن من الممكن الاعتماد على هذه الأخيرة كمشروع يشمل مختلف ميادين الحياة (بما فيها حياة النبات والحيوان) ويسمح بترقية الديمومة الاجتماعية للمشاريع. ويرتبط كل هذا بالمحافظة على كامل القيم الاجتماعية السائدة، والسماح بإدماج المجموعات المهمشة في الفضاء السياسي[1].

يتسع مفهوم التنمية المستدامة ليهتم بالحياة السياسية، الاجتماعية والثقافية ومختلف الأدوار المسندة إلى الأفراد، الجماعات والدول وغيرهم أثناء عمليات الإنتاج وخلق الثروة وتحقيق التنمية. يمتد هذا المفهوم أبعد من ذلك ليتطرق إلى عملية توزيع الثروة ومسألة الإنصاف، محاربة الفقر والحرمان، وكذا استفادة الدول النامية من امتيازات في القيام بالأنشطة الصناعية التي تسبب تلوث بيئي.

ويمكن ملاحظة هذه المبادئ والأهداف بجلاء في نصوص قانونية دولية تهتم بحقوق الإنسان على غرار التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948، الذي ينص على *"الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة وكافية، الحق في التربية، احترام الثقافات المحلية،..."* [2]. وجاء مفهوم التنمية المستدامة ليؤكد على مجمل هذه النقاط، ويدعو جميع دول المعمورة لتكثيف الجهود، والتعاون لتحقيق تنمية تراعي حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة، توفر جميع حاجيات الإنسان أينما كان، شرط مراعاة حدود الطبيعة وعدم الإضرار بها، والاستغلال الجيد والعقلاني لجميع الموجودات.

---

[1]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 2 أ. ص4.

[2] –**المرجع نفسه**، بطاقة 2 أ. ص4.

ثانيا: ارتفاع درجة حرارة الأرض والاحتباس الحراري: أسباب ومسؤوليات

منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، وجد الفكر الاقتصادي نفسه في مواجهة (وجها لوجه) مسألة البيئة[1]، ونظرا لاعتبار أن المشكل الرئيسي الذي أثار قلق العلماء والمختصين في موضوع البيئة يتمثل في ارتفاع حرارة الأرض، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من مخاطر وكوارث من شأنها تهديد استمرارية الحياة فوق كوكب الأرض وجعلها غير ممكنة، فإنه قد جرت بحوث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع، وعن الأطراف المسؤولة عن ذلك. وهنا قد طفا إلى السطح، أبرز المتهمين، والمسؤول الأساسي عن ذلك، حيث سنحاول التعرض له بشيء من التفصيل.

هناك إجماع بين مختلف العلماء والباحثين على أن زيادة أو ارتفاع انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون هي السبب الرئيسي في زيادة ومضاعفة الاحتباس الحراري. وهناك سببان أساسيان لهذا الارتفاع، ويعتبر الإنسان هو المسؤول عن كليهما: يتمثل السبب الأول في احتراق مواد أو مصادر الطاقة المستخرجة من باطن الأرض (الفحم الحجري، النفط والغاز الطبيعي)، والثاني هو القضاء على الغابات وتراجع المساحات النباتية. إلى جانب ارتفاع مستويات غاز ثنائي أكسيد الكربون، هناك غاز الميثان، الذي يساهم بدوره سلبيا في الاحتباس الحراري. ويقدر العلماء أن سبب ارتفاع انبعاثات هذا الغاز هو راجع لزراعة الأرز المائي في آسيا، ونمو قطعان الأنعام المجترة في مختلف أنحاء العالم[2].

ثالثا: الاحتباس الحراري: مسؤوليات ومبادرات:

I. مسؤولية الدول الغنية:

الدول الغنية أو المتقدمة هي المسؤولة تاريخيا عن زيادة الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية. لكن مع التطور الذي شهدته مختلف الميادين، فإن الدول النامية أيضا قد أصبحت تشارك في التلوث والانبعاثات الغازية. وبالرغم من التطور التكنولوجي، إلا أن الاعتماد على الطاقات الجديدة، النظيفة والمتجددة، لا يزال بعيدا عن تعويض الطاقات التقليدية والأحفورية[3]، التي لا تزال تحتل الصدارة

[1]- Olivier Godard, **environnement et développement durable, une approche méta-économique**, De Boeck Supérieur, Paris, 2015, p.20.

[2]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 4 ب. ص2.

[3]– **المرجع نفسه**، بطاقة 4 ب. ص2.

كمصادر للطاقة، بالرغم من وجود مصادر أخرى تساهم في توليد الطاقة، وبالأخص الطاقة الشمسية*.

II. المبادرات الدولية:

- **الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية:**

تم تبني هذه الاتفاقية الإطار في مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل، سنة 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 21 مارس 1994، وفي شهر نوفمبر 1998 تمت المصادقة عليها من لدن 176 دولة[1]. وتعتبر هذه الاتفاقية جد هامة في نطاق الجهود التي يتم بذلها على المستوى العالمي، من أجل التصدي لارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض.

تحاول هذه الاتفاقية أن تكون في مستوى التطلعات، إذ تتعامل باحتراز وبجدية مع مختلف الفواعل الدوليين، حيث تقترح مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتباينة" الذي بمقتضاه تكون الدول الغنية في الصف الأول في مكافحة الاحتباس الحراري، نظرا لمسؤوليتها التاريخية في التسبب في ازدياده، لكن في الوقت ذاته، يتم منح آليات لإدماج الدول النامية في هذه الساعي من أجل بلورة استراتيجية تحظى بالإجماع، ولا تكون مبنية على الإجحاف، وتفتح الأبواب للتفاعل بين مختلف السياسات الوطنية[2]، وهنا يبقى مشكل الإجماع مطروحا، أمام تعنت بعض القوى العالمية، التي ترفض التنازل عن خططها التنموية، ولو على حساب البيئة واستمرارية الحياة على الكوكب.

- **اتفاقية كيوتو:**

شكلت هذه الاتفاقية أرضية أساسية من أجل حماية دولية للبيئة. حضر فيها أكثر من 10 آلاف مشارك، وأدلى فيها 125 وزير بخطابات على امتداد أسبوع كامل. تم تبني هذه الاتفاقية والمصادقة

*- بالرغم من تنوع مصادر الطاقات المتجددة، إلا أن الطاقة الشمسية تبقى ذات أهمية خاصة، بالأخص في الدول التي تتوفر على مساحات هامة من الصحاري التي تتعرض أكثر للأشعة الشمسية، والتي تعتبر الأقل تعرضا للمخاطر والكوارث. وهذا مقابل طاقة متجددة أخرى كانت تعتمد عليها عدة دول متقدمة من بينها اليابان، لكنها تحمل الكثير من المخاطر، فحين تتعرض المفاعلات النووية لحوادث أو انفجارات فإن العواقب تكون وخيمة على البشر وعلى جميع الكائنات الحية، على غرار كارثة تشيرنوبيل في أفريل 1986 بأوكرانيا السوفييتية (قبل الانفصال)، أو كذلك ما يطلق عليه بكارثة فوكوشيما باليابان، التي حدثت عقب الزلزال الذي ضرب البلاد في مارس 2011.

[1]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 4 ب. ص3.

[2]- **المرجع نفسه**، بطاقة 4 ب. ص3.

عليها من طرف أكثر من 60 دولة في شهر نوفمبر 1998، وقد تضمنت التزامات بتقليص الانبعاثات الملوثة والمتسببة في الاحتباس الحراري[1].

لكن ما يجدر الاعتراف به هو عجز هذه المؤتمرات عن تحقيق الأهداف التي تعلن عنها، بل أبعد من ذلك كله، أين نجد بعض الدول الكبرى، الغنية، الفاعلة والقوية في النظام الدولي تأبى الانضمام إلى جهود مكافحة الاحتباس الحراري، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تصادق على بعض تلك الاتفاقيات، أو تفعل ذلك بتحفظات. كما أن الدول النامية تدافع عن حقوقها، حيث أنها تنطلق من مبدأ أنها لم تشارك في عمليات التلوث والانبعاثات الغازية إلا بنسب جد ضئيلة، وإمكانياتها الاقتصادية، المالية والتكنولوجية لا تسمح لها بالمساهمة الإيجابية في وقفت الاحتباس الحراري، وبالأخص عند رفض الدول الغنية تقديم إعانات مالية أو لتحويل التكنولوجيا إليها.

رابعا: الحماية الدولية للبيئة: التشريعات القانونية والمعيقات

1. آليات قانونية دولية لحماية البيئة:

يحمل تصريح ستوكهولم عدة آليات قانونية لحماية البيئة، حيث يؤكد أن "للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة، وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية. وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية". كما جاء في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة المصادق عليها بستوكهولم في مبدئها الأول: "يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة في انسجام مع الطبيعة"[2]. تشكل هذه المقاطع اعتراف وتأكيد على ضرورة احترام البيئة والحفاظ عليها، حيث أضحى العيش في بيئة صحية وسليمة حق من الحقوق الإنسانية، التي من المفترض أن تتكاتف جهود الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لضمانها وترسيخها. وانطلاقا من احتضان الطبيعة للإنسان ولمختلف أنشطته، فإنه قد أضحى من الواجب تقنين علاقة هذا الأخير ببيئته، حتى يتم حمايتها من كل التجاوزات.

---

[1]– ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 4 ب. ص3.

[2]– **المرجع نفسه**، بطاقة 4 ب. ص3.

2. معيقات تشكيل منظومة قانونية دولية بيئية وجعلها إلزامية:

تطرح العديد من الفواعل الوطنية والدولية عدة اقتراحات من أجل الحد من الاحتباس الحراري، ومن تفاقم مشاكل التلوث البيئي، ومن بين تلك الاقتراحات، تشكيل منظومة قانونية أو قانون دولي للبيئة، من أجل التصدي لشتى الممارسات والتصرفات المضرة للبيئة مهما كان مرتكبها، لكن مساعي تشكيل منظومة قانونية في هذا الاتجاه وجعلها إلزامية، يواجه عديد العراقيل، حيث ترفض الكثير من الدول ذات النفوذ في النظام العالمي السير في هذا الاتجاه.

ومن أبرز هذه المعيقات هو التفاوت بين الدول من حيث الغنى ونسبة التقدم، إذ هنالك اختلال كبير في توزيع الثروة بين الوحدات السياسية في المعمورة، حيث توجد دول غنية، متطورة، تجتمع فيها أغلب أشكال القوة وأبعادها، وهي في منحى تصاعدي وتزداد غنى وقوة. في حين توجد دول أخرى فقيرة، متخلفة، تمت تسميتها زورا ومجازا بالدول النامية، إذ أنها تتخبط في مشاكل متعددة الأبعاد، وهي تزداد فقرا. ويتمثل الإشكال الرئيسي الذي يفرض نفسه في: كيف يمكن جعل هذه الدول بكل اختلافاتها تتفق حول هدف واحد مشرك بينها يتمحور حول الحد من الانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري؟ وأن تجعل منه إحدى أولوياتها؟

المعروف أيضا بالنسبة للاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف هو كونها غير ملزمة إلا على الدول التي تصادق عليها. وأغلب المواثيق التأسيسية (les chartes constituantes) لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية، والنصوص المرجعية للاتفاقيات تشير إلى إمكانية انسحاب طرف ما من الاتفاقية أو من المنظمة، وتأسيسا على ذلك، فغنه حينما تنسحب دولة ما من منظمة أو من اتفاقية معينة، فإنها تصبح بشكل حتمي مستقلة وغير ملزمة بالمواد والنصوص التي تنص عليها، مثلها مثل الدول الأخرى التي لم يسبق لها الانضمام إليها. وهنا يكمن المشكل الرئيسي، فحينما توجد اتفاقية دولية حول حماية البيئة مثلا، وتكون مجموعة دول خارجها، أي أنها غير ملزمة بها، فإن ذلك يفتح المجال أمام التصرفات الفردية للوحدات السياسية في العالم، والتي قد لا تراعي مصلحة المجتمع الدولي ومستقبل الإنسانية.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، هنالك النزاعات حول السيادة. حيث أن العديد من الدول تأبى التنازل عن سيادتها أو جزء منها، وترفض تلقي الأوامر أو تنفيذ التوصيات الآتية من لدن دول أخرى أو منظمات دولية، فلا تسمح بالتدخل في سياساتها الداخلية.

بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها التشريعات الدولية، فإن القوانين الوطنية أيضا لا تقل أهمية منها، ذلك أن دعوة الأفراد للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة، صديقة للبيئة، لن يتحقق، ولن تكون هنالك استجابة إيجابية لدى الأغلبية، لذلك فمن الضروري اعتماد بعض الوسائل والأدوات التي تجعل الفرد مجبرا على الالتزام بقرارات وقوانين صديقة للبيئة، وذلك عبر تحفيزه للقيام ببعض الوظائف، مثل فرز النفايات المنزلية القابلة للرسكلة، ولكن أيضا زيادة أسعار بعض الموارد الحيوية غير المتجددة، من أجل الاستهلاك العقلاني لها وتفادي التبذير، مثل الماء والوقود، فحينما يلاحظ الفرد تزايد تكاليف هتين المادتين، على سبيل المثال لا الحصر، فإنه سيتجه بالضرورة نحو العقلانية، وتقليص الاستعمالات غير الضرورية لهذه الموارد، لأنها تؤثر بشكل مباشر على جيبه (حفاظة النقود)، بالتالي ينبغي إيلاء أهمية مزدوجة للآليات القانونية الرامية للحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة، وجعلها تتكامل وتنصب في صالح هذه الأخيرة، سواء ما تعلق بالقوانين الوطنية، أو القوانين الدولية.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كرهينة لتضارب المصالح الوطنية وفوق القومية

أولا: اللاعبين والفاعلين في التنمية المستدامة:

I. أدوار الدول والجماعات المحلية:

عند ملاحظة مجمل المشاكل التي ترتبط بمساعي تحقيق تنمية اقتصادية صديقة للبيئة، تأخذ مصالح الأجيال القادمة وبقاء الكوكب صالحا للحياة في المستقبل، وغيرها من معايير الاستدامة، فإن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هو أين موقع الدول والحكومات من كل هذا؟ أين يكمن الدور الذي تقوم به في سبيل تحقيق تنمية مستدامة؟

من البديهي أن الحكومة، ومن خلال وظائفها وصلاحياتها، مخولة للقيام بالدور الرئيسي في مسار التنمية المستدامة. فالحكومة هي من تملك كل الصلاحيات لاقتراح سن قوانين تحد من التلوث، من الإضرار بالبيئة، وتشجع على الآليات التي تساهم في الاستدامة، من خلال فرض رسوم على بعض

الأنشطة الصناعية المسببة للتلوث، دعم الرسكلة واستعادة المواد المستعملة، معالجة المياه المستعملة للاستفادة منها في مشاريع اقتصادية كالسقي وغير ذلك من الصلاحيات التي تخول الحكومات أن تتصدر قائمة الفاعلين في مجال التنمية المستدامة.

الدولة هي الوحيدة التي تقوم بالتشريع، تنظيم وتقنين الفضاء العمومي، لكن أيضا هي التي لديها حق التشريع في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بداية بالسياسات الطاقوية، تهيئة الإقليم، تسيير النقل، مجال السكن، السياسات السياحية، بالإضافة إلى توعية السكان بمسائل التنمية المستدامة[1].

إذا كان ما سبق ذكره هو المفروض، أو المنتظر من الحكومات، فإن الواقع يختلف عن ذلك. حيث أن المسؤولين السياسيين يولون الأهمية الكبرى للمسائل التي يمكن وصفها بالعاجلة أو المطالب التي وراءها ضغط. إذ يتم منح الأولوية لطرح المواضيع الهامة والحيوية على الناخبين في مختلف المواعيد الانتخابية، وليس طرح حلولا للمواضيع الآنية والمستعجلة التي توليها الكثير من الأهمية وسائل الإعلام خاصة. وهذه الآلية هي من سيسمح بأن يحظى موضوع التنمية المستدامة بالعناية التي يستحقها على مستوى خطط سير الحكومات، ولا يكون كموضوع ثانوي من الدرجة الثانية. فلقد استدل الأستاذ فريد بداش بالدولة الفرنسية التي شرعت في تطبيق هذه الفكرة، حيث تم إطلاق استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في سنة 2003، والتي تسمح بتطبيق بعض المعايير والأسس، على غرار كل من ميثاق البيئة (la charte de l'environnement)، مخطط صحة-بيئة (plan santé-environnement)، خطة للبيئة، إصلاح قانون الأسواق العمومية، بما يسمح إدخال معايير مستدامة، مخطط المدينة المستدامة، وغيرها من المخططات[2].

هكذا بالتالي، فبالرغم من كون الإنسان والإنسانية هما محور التنمية المستدامة، إلا أن الوحدات السياسية الرسمية (أو الدول) هي التي تمثل الإرادة الجماعية، والمخولة بتجسيد مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع. لكن، في العديد من الدول يتم استعمال التنمية المستدامة في الأغراض الانتخابية، ومن أجل الوصول إلى السلطة أو الإبقاء فيها، لأن مشروع التنمية المستدامة تتطلب تضحيات مادية، وأحيانا ميزانية معتبرة، بالأخص ما تعلق بوقف أو تقليص الصناعات المسببة في

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.36.
[2] - **Ibid.**, p.40.

التلوث، وما ينجر عنه من مشاكل البطالة وتراجع العائدات، ستشكل ثقلا إضافيا على المسؤولين السياسيين.

II. دور المؤسسات في خلق فضاء اقتصادي مهتم بالاستدامة

في هذا العالم الذي يهيمن عليه الانشغال بسبل وطرق تحقيق النمو الاقتصادي، فإن الحل الأنسب هو التأقلم مع هذا الواقع، والاعتماد على اقتصاد السوق كنظام موجود ومعمول به، من أجل خلق فضاء اقتصادي يراعي الاستدامة. إذا كانت المؤسسات الاقتصادية قادرة على الاستجابة لمختلف متطلبات الأفراد، تحسين الخدمات المقدمة للزبائن والإبداع في سبيل ذلك، من أجل إشباع حاجات الزبائن، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، فإنه بالإمكان للشركات الاقتصادية أن تقوم بكل ذلك مع مراعاة معايير التنمية المستدامة، ذلك لأنه بحوزتها المعارف ورؤوس الأموال اللازمة. وهنا تطرح إشكالية كبيرة متمثلة في مدى ترحيب الأسواق المالية بجهود التنمية المستدامة، وهل أن الزبائن يريدون حقا منتجات تتوافق مع معايير التنمية المستدامة؟ وهل أن المؤسسة، حينما تنخرط في مساعي التنمية المستدامة، لا تخاطر بفقدان قدرتها على التنافس مع منافسيها[1].

من أجل خلق فضاء اقتصادي مبني على ركائز محفزة للمؤسسات الاقتصادية لاستثمار رؤوس الأموال في مشاريع ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، أو على الأقل تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار، فإن عدة دول في الاتحاد الأوروبي، بما فيها فرنسا قد سطروا أدوار مهمة للقيام بها، وبالإمكان شرح هذه الأدوار بالتطرق إلى ثلاث آليات رئيسية:

- تطوير هياكل الأسواق المالية، مما سيسمح للمؤسسات بتقييم أو تثمين أحسن لخطواتها نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- توعية جميع الأفراد حول إشكالية تحقيق التنمية المستدامة، مما سيؤدي إلى تحسين تصرفاتهم لخدمة هذا المسعى والمساهمة الإيجابية فيه.
- وأخيرا، تعديل وإثراء المنظومة القانونية والضريبية، التي بإمكانها تشجيع المؤسسات على المساهمة الإيجابية في تحقيق التنمية المستدامة. ومن جانب السلطات السياسية فإن خفض

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.40.

الضرائب ستكون بمثابة خطوة إيجابية، خاصة بالنسبة للشركات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة، وفي خلق وتمويل مشاريع ذات قيمة مضافة للمجتمع[1].

وكل ما تم ذكره، يؤكد على الدور الهام المنوط بالمؤسسات، ليس فقط في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، لكن أيضا في الانتقال التدريجي من أنماط الإنتاج التقليدية المتمحورة حول تحقيق أكبر قدر من الفوائد، دون أدنى مراعاة لانعكاسات أنشطتها على البيئة، الصحة العمومية والمجتمعات بشكل عام، ...الخ، نحو أنماط جديدة ومستدامة، تهتم بالربح طبعا، لكن تضع في حسبانها عدم الإضرار بالطبيعة، وتلتزم بتوصيات الهيآت الدولية المختصة في حماية البيئة.

ثانيا: التنمية المستدامة رهينة تضارب مصالح فواعل فوق وطنية: فاعلي المجتمع المدني العالمي والمؤسسات المالية الدولية

انطلاقا من الطرح المتفائل المتبني لمشروع التنمية المستدامة، والمدافع عنها منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين بشكل أساسي، ومن الوثائق والنصوص الطموحة التي تم نشرها آنذاك، والمؤتمرات الدولية التي كان يتم تنظيمها بشكل دوري، مع الأهداف التي تتضمنها مختلف تلك النصوص، وغيرها، فإنه وبعد أكثر من عشريتين مضتا على كل ذلك، ونحن على مشارف انتهاء العشرية الثانية من القرن العشرين (2019)، يبين لنا الواقع تزايد الفقر في العالم، تفاقم مشاكل اللاجئين، تضاعف الهوة بين الأقلية التي تحتكر الثروة في العالم والأغلبية التي تعيش في فقر مدقع.

وكما سبق الذكر، فإن موضوع التنمية المستدامة قد أخذ طابعا فوق وطنيا (Caractère supranational) ما جعل الكثير من الأطراف تتحكم في سيرورته، وكل طرف أو فاعل لديه أهداف وأجندات لتحقيقها من خلال الترويج لهذا المفهوم، ولديه أيضا وسائل وآليات خاصة به لتجسيد هذه التنمية، وفقا لتصور معين خاص به.

يمكن تصنيف هذه الفواعل التي لديها دخل مباشر في تجسيد وتنفيذ ما تنص عليه التنمية المستدامة في أرض الواقع، إلى ثلاثة مجموعات رئيسية: الحركات البيئية (دولية)، المؤسسات المالية الدولية، وفاعلي المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وحركات "العولمة البديلة"[2]، ورغم الإجماع على

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.40.

[2] – سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص. ص. 77-78.

أهمية هذه الأطراف الثلاثة، إلا أنه من الضروري عدم التغاضي عن دور أساسي لفاعل تقليدي، أساسي ورسمي، يتمثل في الدولة، هذا الكيان الوحيد الذي يتميز بخاصية السيادة، يحاول دوما الموازنة بين مختلف الطروحات، وفقا لما يخدم المصلحة الوطنية، والتي هي بدورها مصلحة المحكومين.

1- الحركات البيئية:

هي مختلف المنظمات، الجمعيات، وغيرها، التي تتبنى مطالب الحفاظ على التنوع الإيكولوجي، والمحافظة على الطبيعة من شتى أشكال التلوث مهما كانت مصادره، ومن المؤكد أن المطالب والأهداف التي تعلن عنها، وتناضل من أجل في مختلف القمم العالمية، هي أهداف نبيلة، ولمصلحة جل الكائنات التي تقطن على وجه البسيطة، فهدفها الأسمى هو العيش في بيئة صحية وسليمة من التلوث، وجود زراعة خالية من المواد السامة، واعتماد الطرق البيولوجية الصحية في مختلف الأنشطة الفلاحية، وفي الصناعات الغذائية لحماية الصحة العمومية وللتقليص من المشاكل الصحية الناجمة عن تفشي وكثرة استعمال المواد الكيميائية والمضافات في مختلف مصادر الغذاء، بما في ذلك تربية الحيوانات، كما نجدها تندد بمختلف الأنشطة المهددة للطبيعة، وتسعى لتغطيتها إعلاميا، والضغط على أصحابها لاحترام الطبيعة.

وإذا سلمنا بنبل هذه الأهداف والمساعي فإننا نجد ملايين من البشر يعانون من الفقر والحرمان، وفرض الحفاظ على الطبيعة وعدم القيام بأنشطة صناعية مسببة للتلوث، سيزيد حتما من متاعب الدول النامية، ويكرس من البطالة والفقر، ويديم أكثر تخلفها، وبالتالي فحماية الطبيعة تعتبر بالنسبة للدول الأكثر فقرا في القارة الأفريقية والآسيوية بالأساس، من الكماليات، وهي في غنى عن هذا المسعى، وبصيغة أخرى كيف يمكن إقناع مواطن من دولة النيجر بالمساهمة في إيجاد حلول لثقب طبقة الأوزون، ولمشاكل الاحتباس الحراري، وهو لا يجد الماء الصالح للشرب؟ وهذا ما يجعل تعميم هذه المطالب والممارسات البيئية تقترب للمثالية حين يكون المستهدف هو المجموعة الدولية بأكملها، فالاستدامة ينبغي أن تبدأ بها الدول الكبرى والغنية، ليس فقط لأنها حققت مستويات عالية من التقدم والرخاء، ولكن أيضا لأنها السبب الرئيسي في جميع المشاكل البيئية التي يعرفها الكوكب.

2-المؤسسات المالية الدولية:

الأهداف المعلنة التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، على غرار البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، هي دعم الدول السائر في طريق النمو على تحقيق طفرة تنموية، وضع قطار التنمية على السكة من اجل التخلص من التخلف الذي تعاني منه، منذ حصولها على الاستقلال السياسي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية.

والتخلص من التخلف يكون بدعم التنمية، التي بدورها ستحد من الفقر، الحرمان، البطالة، ومختلف المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني منها سكان تلك الدول. ومن هنا ولتحقيق هذا الهدف، نجد هذه المؤسسات الدولية تشجع الدول النامية على التصنيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا وخلق الثروة، بالتالي فرص العمل والدفع إلى الأمام بعجلة التنمية، ومن بين تلك الأنشطة التي يمكن نقلها لأراضي الدول النامية، وتشجيعها، نجد الأنشطة المسببة للتلوث، التي تحاربها المنظمات البيئية.

وتعتبر دعوة هذه المؤسسات المالية العالمية للدول النامية لمضاعفة جهودها بغية تحقيق التنمية، بمثابة دفع أو ضغط عليها من أجل دفع ديونها المتراكمة لهذه المؤسسات[1]، وبالتالي فنحن أمام حلقة مغلقة، والمستفيد الأكبر من أي جهد تنموي أو أرباح محققة، هي المؤسسات المالية الدولية، والتي تقف وراءها بطبيعة الحال الشركات المتعددة الجنسيات والدول الأكثر تقدما. فالدول النامية تجد نفسها بالتالي بين المطرقة والسندان: فإذا أخذت برأي المنظمات البيئية التي تحمي الطبيعة وتحارب كل الأنشطة المسببة للتلوث، فإنها ستبقى في حالة التخلف، وتتفاقم فيها كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يزيد من احتمالات انهيارها، أما إذا أخذت برأي المؤسسات المالية الدولية، فإنها ستكون تحت ضغوط وحملات دائمة للمنظمات البيئية، كما أن الأرباح التي ستجنيها من خلال تطبيق توصيات تلك المؤسسات ستذهب معظمها لتسديد ديونها الأجنبية.

تشجيع هذه الفواعل الدولية للدول النامية على انتهاج سياسات تنموية معينة، من أجل تحقيق أرباح تمكنها من تخفيف ثقل الديون التي تعاني منها، ومن تحقيق تنمية على المستوى الداخلي، سيؤدي

[1]- سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص79.

حتما إلى إهمال العامل البيئي الذي لا يتم أخذه في الحسبان، وهو ما يفتح الباب بمصراعيه أمام مواجهة على مستويين:

داخليا: مع الساكنة المحلية (أو السكان الأصليين) للمناطق التي يتم فيها استغلال الثروات الطبيعية والموارد الباطنية (نفط، غاز، معادن، ...) مثل منطقة دلتا النيجر في غرب أفريقيا[1]، التي تشهد حركيات اللااستقرار السياسي والأمني، ومطالبة السكان المحليين من الاستفادة من عائدات استغلال وتصدير الموارد الطبيعة، واعتمادهم على أساليب عنيفة للتعبير عن مطالبهم، بما في ذلك العمل المسلح والأعمال التخريبية والانتقامية لإلحاق الأضرار بالمنشآت النفطية في المنطقة، والأمثلة كثيرة في مناطق أخرى بدول العالم الثالث حول هذه الطرق المرضية للمشاركة السياسية، ولرفع المطالب لدى صانع القرار.

دوليا: سبقت الإشارة إلى هذا العنصر، حين تطرقنا إلى أدوار المنظمات البيئية، التي تمارس كل أشكال الضغوط على الدول التي لا تحترم المعايير البيئية في نشاطاتها الصناعية، وبالأخص حينما نكون أمام دول عالم ثالثية قليلة الإمكانيات، تعاني من الضعف والهشاشة بمختلف أشكالها، وبالتالي فهي تحت ضغوط من كل الجهات، سواء داخليا بمطالب السكان التي تتزايد وتعجز عن تلبيتها، وضغط المؤسسات المالية العالمية بسبب الديون، وفرض توصيات وبرامج تعديل هيكلي.

3-فاعلي المجتمع المدني وحركات العولمة البديلة

بالرغم من أهمية القمم واللقاءات، وحتى الخطابات، إلا أنه ينبغي تقوية قدرات المؤسسات وتحسينها، إشراك الجماهير في مساعي التنمية المستدامة، بالأخص استهداف فئات: الشباب، الفقراء والنساء، بطبيعة الحال مع النشر الواسع للمعرفة وللمعلومة، بالأخص ما تعلق بالأنشطة التي تحقق الربح، ومن هنا ينبغي التأسيس لمشاريع تنمية مستدامة موسعة وبمشاركة الجميع[2].

من هنا إذن، فالطرف الثالث في معادلة الصراع يتمثل أساسا في منظمات غير حكومية، وحركات ذات طابع عالمي، منتقدة للعولمة على شكلها وتنادي لعولمة أقل توحشا وأكثر اعتدالا. تعتبر أن الإفراط في النمو الاقتصادي هو المتسبب الرئيسي ليس فقط في المشاكل البيئة، ولكن أيضا لمختلف

---

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص80.

[2]- Jean-Guy Vaillancourt, « **Action 21 et développement durable** », la revue en sciences de l'environnement, Vol.3, N°3, décembre 2002, p.7.

المشاكل المتعلقة باحتكار الأقلية للثروة، والفقر المدقع الذي تعيش فيه الأغلبية، تفاقم البطالة، الإقصاء، التوزيع غير العادل للثروة على مختلف المستويات (دوليا، وطنيا، محليا،...)[1]. هذه الأطراف تحاول جعل العولمة أكثر إنسانية، فهي ليست منا لهذه الأخيرة، لكن تسعى لجعلها في خدمة الجميع، والسماح للفئات المحرومة بالاستفادة من مزاياها.

كما أسلفنا بالذكر أعلاه، فإن هذه الأطراف الثلاثة متنازعة في أهدافها، ومتعارضة من حيث الأجندات التي تنشط من أجلها، وأمام هذه الوضعية يوجد الفاعل التقليدي، المتمثل في الدولة، محاولا تحقيق التوازن بين مختلف هذه التيارات والمصالح المتضاربة، والفواعل التي تنافس الدولة في سيادتها وصلاحياتها، فإذا كانت الدول المتقدمة والأكثر غنى تمتلك الوسائل الكفيلة لها بإدارة هذا الصراح لمصلحتها، ومصالح مواطنيها، فإن الدول النامية تعجز عن القيام بدور إيجابي لها ولصالح سكانها، مما يجعلها رهينة صراع المصالح، محاولة تحقيق التوازنات، لكن أغلبها غارقة في المشاكل الداخلية، النزاعات، مشاكل في مشروعية أنظمتها السياسية، حقوق الإنسان، وغيرها من المشاكل التي تعرقلها داخليا، قبل أن تسمح لها بالطموح للعب دور إقليمي أو دولي.

ثالثا: الفتح التدريجي للنقاش حول التنمية المستدامة في المجتمع

لابد أن يكون موضوع التنمية المستدامة محور انشغال الجميع، ذلك لأنه في واقع الأمر يعني الجميع، وإيجابياته أو منافعه سترجع إلى الجميع. فالمجتمع المدني لديه أدوار للقيام بها، من بينها ما تعلق بمتابعة الأنشطة التي لديها أخطار، ورفع تقارير إلى الجهات الرسمية، بل حتى إلى العدالة من أجل الحد من المخاطر البيئية.

وتحظى جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ONG، على اختلاف مهامها، بأدوار محورية، وهو ما يتمثل أساسا في متابعة (ولو عن بعد) مختلف الأنشطة التي تحمل في طياتها أخطارا على شتى الأصعدة، ورصد كل التجاوزات المحتملة، الضغط على الحكومات أجل استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة مقابل الاستغناء، أو على الأقل التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة الملوثة، وغير المتجددة، أو المتسببة في نفايات خطيرة على البيئة.

[1]– سيلفي برونيل، **مرجع سابق**، ص. ص. 80-81.

وهنا ينبغي التأكيد على أن هذه المهام تتعلق بشكل أساسي بالدول التي سبق لها وأن قطعت أشواطا كبرى في التنمية، التطور والتقدم. لكن هناك جدوى من التطرق إليها بالنسبة للدول النامية، ذلك لمعرفة طرق التنمية التي لديها أخطار، وسلبيات، وبالتالي تجنبها منذ البداية، مقابل اختيار الطرق السليمة التي أثبتت نجاعتها لدى الدول التي سبق لها وأن اعتمدت عليها. ومن هنا إذن فللمجتمع المدني بمختلف تشكيلاته دور هام للقيام به، والذي يتمثل أساسا في التنبيه والكشف عن مختلف الأخطار، التجاوزات والمخاطر، المرافقة، تقديم المساعدة والدعم من أجل إيجاد البدائل المناسبة لمختلف الحالات.

إذا كانت الدول المتطورة بمثابة البوصلة والنموذج الذي يسعى صناع القرار في بعض الدول النامية للاقتداء به، فإن مسار التنمية المستدامة عند هذه الدول المتكورة لم يكن مستقيما أو سويا (كما يراد تصويره في بعض الأحايين والمناسبات)، بل حتى يومنا هذا لم يصل إلى المستوى المطلوب، الذي توصي به المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة التنمية المستدامة بشكل عام، حيث أن الفاعل الأساسي الذي قام بالضغط على صناع القرار من أجل مراعاة الاستدامة في مختلف المشاريع، على مستوى تلك الدول، الاقتصادية هو المجتمع المدني بالأساس. وقد كان العمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بشكل رئيسي يستند إلى قوة التجنيد المجتمعي، من أجل التصدي بالرفض للإجراءات التي تؤثر سلبا على البيئة وعلى التنمية المستدامة. ومن هنا فالمراهنة على وجود بيئة ديمقراطية لا تقمع فيها حرية التعبير، جو ديمقراطي يكون فيه سماع لمختلف المشاكل والانشغالات المجتمعية المطروحة. ففي فرنسا على سبيل المثال، تم التوصل إلى إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، لكن تم ذلك عبر عدة مراحل[1].

وانطلاقا من المقاربة التنموية المستمدة من البرنامج التنموي للأمم المتحدة PNUD لسنة 2005، فإنه ووفقا لما يقول أمارتيا سن، فإن الهدف الأسمى هو التوصل إلى نموذج للتنمية قائم على مبدأ الإنصاف équité. وهناك مسعى لمقاربة تنموية تسمح بتحقيق تنمية أقل توجيها من السياسة المعروفة بالرفع من الاستهلاك، حيث تركز على تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (دون أي تمييز في جنسياتهم)، وبالتالي يصبح استهلاك السلع والخدمات وسيلة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، وأهمها الحقوق والحريات الكاملة للأفراد، وليست مجرد هدف نهائي في ذاتها

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.41.

(الاستهلاك)[1]، والسبيل لتحقيق هذا المسعى هو التكاتف الدولي، بين الدول، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة طبعا إلى تكييف السياسات الوطنية مع متطلبات التنمية المستدامة.

رابعا: الحق في مشاركة المواطنين في القرارات المؤثرة على البيئة

إذا استندنا إلى النموذج الفرنسي، فإن التلوث الناجم عن الصناعة قد خلق عدة مشاكل منذ بداياته، وبالتالي فهم نموذج لتطور العلاقة والتبادل ما بين المواطنين، المؤسسات أو الشركات، والجهات الرسمية. ولقد ساهم الاتحاد الأوروبي في فرض حق الجماهير في الحق في المعلومة، بل حتى حق المشاركة في اتخاذ القرارات ذات علاقة مباشرة بالبيئة. كما تم تأسيس لجان محلية للإعلام والمراقبة (CLIS)، ومكاتب دائمة للوقاية من التلوث الصناعي، على مستوى الاتحاد الأوروبي[2].

ولقد قطعت الدول المتطورة أشواطا هامة في التنمية المستدامة، حيث أضحت مختلف تشكيلات المجتمع المدني تقوم بدور فعال عبر الضغط على الحكومات، لتبني قرارات مصادقة للبيئة، وتشجيع مختلف الصناعات التي تندرج في سياق التنمية المستدامة، كما أصبحت هذه المنظمات تقوم بدور فعال في ممارسة الضغط على الدول من أجل تقليص الاعتماد على بعض الصناعات ذات الأخطار المحتملة، بالأخص منها الكيماوية والنووية، وتجلى ذلك خاصة بعد الحوادث النووية التي وقعت في عدة دول كفرنسا، اليابان ومناطق مختلفة في العالم. لكن تبقى استجابة الحكومات لتوصيات هذه الجمعيات ونداءاتها نسبية، ذلك لعدة أسباب ودواعي: حيث في الكثير من الحالات ترفض الشركات الاقتصادية الخضوع لتوصيات المنظمات البيئية، لأن ذلك سيؤدي إلى تراجع أرباحها.

كما أنه أحيانا بالإمكان رشوة أو تهديد الجمعيات البيئية الأكثر نشاطا (أو عدوانية لمصالح الشركات الاقتصادية الملوثة للبيئة) واستهدافا لمصالح رجال الأعمال والشركات الكبرى. كما أنه في نقطة ثالثة، هنالك جانب مهم متمثل في الشفافية ومدى وفرة معطيات دقيقة والمعلومة الصحيحة حول مختلف النشاطات التي تقوم بها الشركات، فقد لا تتمكن هذه الجمعيات (التي يمكننا تسميتها في هذا الإطار

[1]- Jean-Luc Dubois, « **Approche par les capabilités et développement durable : la transmission intergénérationnelle des capabilités** ». In : Valérie REBOUD (Sous la direction de), « **Amartya Sen : un économiste du développement ?** », Agence Française de Développement AFD, 2008, p.p.204-205.
[2] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.41.

بجماعات ضاغطة، كونها تضغط على الرأسماليين الكبار والشركات العالمية من أجل الاستثمار في مشاريع مستدامة، والكف عن التسبب في التلوث، وتقليص النفايات الصناعية) من الحصول على أرقام ووقائع دقيقة وصحيحة، بل في غالب الأحيان لا تتوفر على الوسائل التي تكفل لها التأكد من صحة المعطيات التي تحصل عليها، وهو ما يصعب أكثر من مهامها.

كما يمكن إضافة نقطة أخيرة، تتمثل في تواطؤ هذه الجمعيات في بعض الأحيان مع الحكومات، أو مع الشركات الاقتصادية، من أجل التغاضي عن التجاوزات في حق البيئة، بدعوى الحفاظ على مناصب الشغل للأفراد، وعدم التسبب في تسريح العمال وغلق المصانع، وهذا من أجل تحقيق الاستقرار للمجتمع وللحكومة، مقابل أن تكون البيئة وحياة الأجيال القادمة هي الضحية.

وفي نفس السياق، جسدت اتفاقية أريس (Convention d'Aarhus) المصادق عليها في الدانمارك من طرف 39 دولة، الآليات المتعلقة بحق إعلام الجماهير بمختلف التدابير والقرارات التي يتم اتخاذها، وذات صدى على البيئة. ولقد تم تبني هذه الاتفاقية الدولية تطبيقا للمادة العاشرة لإعلان ريو (Déclaration de Rio) المتعلقة بأروبا، للجنة الاقتصادية التابعة لهيأة الأمم المتحدة. وهذه الاتفاقية (Aarhus) تركز على: حرية الولوج للمعلومة، مشاركة الجماهير في القرارات التي لها علاقة بالبيئة، وحرية الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالبيئة[1].

في فرنسا، على سبيل المثال، تم التصويت بتاريخ 28 فيفري 2005 على ميثاق البيئة (La charte de l'environnement)، والذي يعترف بـ "حق في العيش في بيئة معتدلة وصحية" كحق أساسي، مثله مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان. وحسب الأستاذ فريد بداش، فإن هذا يشكل خطوة هامة نحو الأمام، وذلك عند تحميل الأفراد مسؤولية أفعالهم وبنتائج هذه الأخيرة على البيئة. وهنا إعادة التأكيد على مبدأ: المتسبب في التلوث يدفع الثمن ويتحمل التكاليف. وميثاق البيئة يؤكد، ليس فقط على حق المواطنين في الوصول إلى المعلومة، ولكن أيضا على حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي لديها علاقة بالبيئة (على المستوى الرسمي أو الحكومي).

وقد يكون هناك أمل في أن يتوسع هذا القانون إلى دول أخرى كالجزائر (ولم لا) من أجل إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي لديها تأثير على البيئة، مثل استغلال الغاز الصخري في

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.42.

المناطق الصحراوية، التي تحوي مخزونات كبيرة من المياه الجوفية، الاستمرار في الأسمدة الكيماوية والمبيدات المختلفة بشكل واسع وبإفراط، استعمال غير مدروس لمختلف المواد والمغذيات التي يتم تقديمها للدواجن والأبقار، دون مراعاة شروط وكميات وطرق الاستعمال وغير ذلك. وهناك إشكال مطروح في هذا الخصوص متعلق بحالة الجزائر: هل منظمات المجتمع المدني في الجزائر وصلت إلى هذا المستوى من الوعي؟ هل تصنف البيئة والصحة العمومية ضمن أولوية اهتماماتها؟ هل تقوم بدورها المنوط بها، والغرض الأساسي من وجودها؟ أم أن أغلب هذه المنظمات هي جمعيات خيرية؟ أو دينية تقوم بإعادة نشر الدين والترويج للمذاهب الجديدة والفرق الدينية الدخيلة على المجتمع الجزائري؟ وقد يكون هذا موضوع يستحق الاهتمام.

من غير الممكن حصر انشغال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة على مستوى قارة أو دولة معينة. الروابط العميقة الموجودة بين الأمم، بالأخص سياسيا واقتصاديا، تبين أنه من غير المجدي حصر التفكير في الحلول على المستوى الوطني فحسب، ذلك على اعتبار أن تلك المشاكل تتجاوز الصعيد الوطني، لتصبح فوق وطنية، تهم المعمورة بأسرها، وبالتالي فمن الضروري أن يكون البحث عن الحلول بشكل جماعي على مستوى المجموعة الدولية برمتها[1].

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.42.

خلاصة الفصل الأول:

تمت الإحاطة في الفصل الأول بمفهوم التنمية المستدامة، من خلال الرجوع إلى أهم الظروف السياسية والاقتصادية التي سادت ورافقت ظهور هذا المفهوم، بالإضافة إلى أبرز العوامل التي ساهمت في الانتقال من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة. هذا مرورا بمختلف النقاشات المرافقة للمفهوم، مع التطرق إلى الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وأهدافها. وكل هذا من أجل الفهم الأمثل لكيفية انتقال اهتمام الباحثين من الاقتصاد والربح مهما كانت التكاليف، إلى البحث عن سبل جعل الاقتصاد والطبيعة يسودان جنبا إلى جنبا، بعدما كانا نقيضين، وهو ما يتمثل في خاصية الاستدامة التي تقضي بتحقيق التنمية والرفاهية، دون الإضرار بالبيئة وحقوق الأجيال القادمة.

الفصل الثانـي:

التنمية والموارد: تيارات فكرية ومقاربات تنظيرية

الفصل الثاني: التنمية والموارد: تيارات فكرية ومقاربات تنظيرية

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية، حيث يتمحور المبحث الأول حول مختلف المقاربات التنظيرية التي حاولت شرح وتفسير موضوع التنمية والتنمية المستدامة. أما بالنسبة للمبحث الثاني، فسنتناول ما يطلق عليه بالدولة الريعية والمرض الهولندي، بشيء من التنظير، الشرح، التفسير، الأمثلة والأعراض. في حين سيركز المبحث الثالث على موضوع الفساد، هذا الأخير الذي يعتبر السمة الأساسية المرافقة لغالبية الدول الريعية، الغنية بالموارد الطبيعية، وسيكون هذا من خلال التعريف، اللمحة القانونية والتشريعية، الأعراض، المكافحة، ونختمه بما يسمى بجودة المؤسسات، أو الأداء المؤسساتي، الذي يمثل حلا كفيلا للحد من الفساد، والاستفادة المثلى من وفرة الموارد الطبيعية وحسن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: المحاولات التنظيرية والمقاربات التفسيرية لعلاقة الموارد الطبيعية بالتنمية

في هذا المبحث الأول، سنتطرق إلى أبرز المقاربات التفسيرية التي تناولت بالدراسة علاقة الموارد الطبيعية بالتنمية الاقتصادية، سواء تلك التي ركزت على الاقتصاد والرامية إلى الربح دون منح أهمية للاعتبارات البيئية والمجتمعية، أو تلك التي حاولت استدراك الأمر، عن طريق التنبيه إلى استحالة الاستمرار في هذا النموذج التنموي، وضرورة تبني نماذج جديدة للحفاظ على استمرارية الحياة في الكوكب وضمان حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والبيئة

لطالما اتسمت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة بالتعارض، لكيلا نقول بالتناقض، لأن الاقتصاد قد اكتفى بالبحث عن طرق النمو، الربح والتطور، وتم اعتبار البيئة أو الطبيعة مجرد خزان للموارد، ومكان لرمي النفايات التي تخلفها عملية التنمية.

أولا: الأسس غير المستديمة للحضارة الإنسانية وتفاقم المشاكل في أعقاب الثورة الصناعية

كانت التنمية الإنسانية على امتداد قرون من الزمن، مبنية على الاستغلال المفرط للموارد الموجودة في الكوكب، هذا إلى جانب استغلال الشعوب أو السكان الذين يخضعون للهيمنة عسكريا، سياسيا واقتصاديا. وهناك في الوقت الراهن حالة صعبة يعيشها سكان الكوكب وتدعو للقلق، تتمثل في تفاقم عدم المساواة الاجتماعية. وهذه المشاكل تدعو لإعادة النظر في جل الأسس التي بنيت عليها الحضارة الإنسانية[1].

يمكن اعتبار أن إشكالية التنمية المستدامة قد بدأت منذ 12000 سنة، وهذا حينما قرر الإنسان الاستقرار (Quand l'homme est devenu sédentaire)، أين توقف عن الترحال والتنقل من أجل الغذاء. فحينما استقر هذا الانسان، فكر في بناء مأوى له، وتوفير مختلف حاجياته، والتخزين وغير ذلك، لكن أيضا قام بتطوير عاداته ونظام حياته. شرع الإنسان كذلك في استغلال الطبيعة وتسخيرها لصالحه، من خدمة الأرض، تشكيل التجمعات البشرية، وبداية التعمير. ولقد شكل استقرار الانسان منعطفا بارزا في الحياة على كوكب الأرض، حيث بدأ بالتدخل في مختلف الأنظمة البيئية، وبالتالي بدايات التنمية غير المستدامة. فهذا الاستقرار قد أدى لظهور الحرفيين، وإلى تطور التجارة ومضاعفة التبادلات الثقافية.

[1]- Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.18.

ومن هنا فإن الاستقرار قد سمح بالبقاء في رقعة جغرافية واحدة، مما أدى إلى تنمية المعارف وتطوير مختلف التقنيات، وبالتالي الوصول إلى بدايات الحضارات الإنسانية، على غرار بلاد الرافدين، مصر، الإغريق وغيرها[1].

منذ العصور القديمة (antiquité)، استمرت المجموعات البشرية في البحث عن الثراء، النمو، وغيرها. ولقد سمح كل من الأمن النسبي والتقنيات الجديدة التي تم تطويرها مثل ابتكار العجلة وغيرها، سمح كل ذلك بتطوير أنشطة فلاحية وتحسين مردودها لتغذية الأعداد المتزايدة من السكان. وقد بدأت تواجه الإنسان مجموعة من العواقب والنتائج، بسبب الضغط الذي مارسه على الطبيعة. ومنذ هذه العصور وصولا إلى العصر الوسيط، فإن تزايد السكان قد كان مرافقا للضغط الكبير على الثروات النباتية واستنزاف الغابات، مثل منطقة حوض المتوسط التي كانت تابعة للإمبراطورية الرومانية[2].

بعد اكتشاف طرق تحويل المعادن، والتي يتم الاعتماد عليها في صنع الأدوات الفلاحية وتطوير الإنتاج، فإنه قد تم التوصل إلى تنمية أو تطور مجتمع غير مستدام، ذلك على اعتبار أن المادة الأولية لتلك الأنشطة يتم استخراجها من باطن الأرض، وهي موجودة بكميات محدودة، وغير متجددة. ولقد تضاعف الطلب، ولم تعد الأرض بسطحها وباطنها، قادرة ليس فقط على تلبية كافة الطلبات، ولكن أيضا غير قادرة على استيعاب الحجم الكبير والمتضاعف بمتتاليات هندسية من النفايات التي ينتجها الإنسان عبر مختلف الأنشطة التي يقوم بها. ولقد تزايدت كل هذه الأنشطة ومخلفاتها على مختلف الأصعدة، مع تطور التنظيم السياسي للمجتمعات على شكل وحدات سياسية أو دول، والذي رافقه تنامي حجم التبادلات التجارية الدولية، وكل ذلك مع تضاعف استغلال الثروات الطبيعية في سطح الأرض وباطنها ... ولم يكتف الإنسان بذلك، بل طور أيضا وسائل المواصلات البحرية من أجل الوصول إلى الثروات المتواجدة في أعماق البحار والمحيطات، وكل هذا قد انعكس سلبا بشكل خاص على الثروة الغابية في أوروبا، التي كانت المصدر الأساسي، وكمادة أولية لصناعة السفن. وقد تمكنت القارة الأوروبية من تنظيم ذاتها على شكل دول قوية جهزت نفسها للسيطرة على ثروات العالم، كما قامت أيضا بالسيطرة على الطرق التجارية الهامة في العالم، وتطوير وسائل النقل البحري، كذلك تم إدخال تقنيات جديدة في صناعة السفن، تجهيزها وتسليحها، وكل ذلك قد كان، بطبيعة الحال، عن طريق استغلال أكبر وأوسع للموارد الطبيعية. وهكذا تم خلق نظام اقتصادي عالمي متمحور حول الاقتصاد الأوروبي والمصالح الأوربية[3].

---

[1]- Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.19.
[2]-**Ibid.**, p.20.
[3] -**Ibid.**, p-p. 20-21.

أما في القرن الثامن عشر ميلادي، أو ما يعرف بمرحلة الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا الغربية، هذه المرحلة شهدت الانتقال من مجتمع زراعي (société agricole) نحو مجتمع إنتاج ميكانيكي لمنتجات غير غذائية. وقد رافق هذا التغيير تركيز الأيادي العاملة وتسريع وتيرة تشكيل المدن. في نفس هذه الفترة، كان يتم استقدام أو جلب ثروات ضخمة من أمريكا اللاتينية أساسا ومن المستعمرات الأخرى آنذاك (لأن الاستعمار انطلق بشكل أساسي من القارة الأمريكية أو العالم الجديد، ليتطور تدريجيا كي يصل إلى أفريقيا وآسيا)، وهذا ما كان يدعم الرأسمالية الأوروبية ويساهم في نموها بوتيرة متسارعة، والذي انعكس بدوره على المجتمع الأوربي وأحدث فيه تطورا سريعا على مختلف المستويات. انطلقت هذه الثورة الصناعية من بريطانيا، منذ منتصف القرن الثامن عشر، لتنتقل بعدها إلى أوروبا الغربية، وقد شهدت اختراع تقنيات يجور وصفها بالثورية، كونها أحدث ثورة في مختلف المجالات في ذلك الوقت، وهو ما انعكس إيجابا على نمط الحياة بشكل عام، لكن في المقابل، رافق ذلك تكوير ممارسات وأنشطة تساهم في تردي وتراجع البيئة الطبيعية والاجتماعية (تغيير نمط الحياة، الانتقال إلى المدن، زوال بعض الثقافات، ....)[1].

شكلت سنة 1765 بداية مرحلة جديدة في الحياة على مستوى كوكب الأرض، ولا يزال تأثيرها متواصلا، وذلك عند اختراع جيمس واط James Watt للمحرك البخاري (La machine à vapeur). هذا المحرك الذي تم استعماله في مختلف القطاعات والمجالات، محدثا بذلك ثورة حقيقية، بالخصوص فيما النقل (السفن، القطارات، ...). مع الثورة الصناعية ومختلف مخلفاتها، تطور المدن في أروبا، استنزاف الثروات الطبيعية، استقدام كميات ضخمة منها من المستعمرات، استعمال طاقات جديدة وغير متجددة كمصادر للطاقة ... الاعتماد على النفط ومختلف مشتقاته، ... كل هذا قد كان له تأثيرا سلبيا على الطبيعة والتنوع البيئي، ولقد ساهم كذلك في خلق مشاكل التلوث بشتى أنواعه، وفي التأثير السلبي على الصحة العامة، مشاكل تنفسية في المناطق الصناعية، أمراض تسببها المياه المستعملة التي يتم صرفها في الطبيعة دون معالجتها ... وغيرها من المشاكل الجديدة التي رافقت التطور الاقتصادي للمجتمعات الأوروبية في وقت الثورة الصناعية[2].

من الضروري التزام الحذر والعقلانية في التعامل مع موضوع التطور الكبير الذي شهدته مختلف المجالات في هذه المرحلة، فقد تمكن الإنسان من فك ألغاز جديدة، واقتحام عديد المجالات العلمية والميادين البحثية التي لم يكن مطلعا عليها، لكن يبقى هذا الإنسان بعيدا ليس فقط عن التحكم الفعلي

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.21.
[2] - **Ibid.**, p.p. 22-23.

في هذه المجالات التي تعتبر حديثة في ذلك الوقت، ولكن أيضا بعيدا عن معرفة الانعكاسات المجهولة التي ستنتج مستقبلا على الإنسان والحياة على الكوكب بشكل عام، ويمكن الاستدلال هنا ببعض علوم الكيمياء التي سمحت بتطوير مواد سامة تزيد احتمالات الإصابة بمرض السرطان عند الإنسان، أو حتى التسبب في أمراض لم تكن معروفة في الماضي. الصناعة النووية بدورها مصدر مهم للطاقة، وحتى في الصناعة الصيدلانية، لكنها تتسبب في أطنان من النفايات النووية المشعة، التي يصعب التخلص منها، وتشكل تهديدا على صحة الإنسان وغيره من الكائنات الحية، وعلى المدى الطويل (وقد تتعمد بعض الجهات إلقاءها في الطبيعة، دون معالجة، لأسباب اقتصادية–ربحية، لكون معالجتها تتطلب تكاليف كبيرة). الأمر نفسه بالنسبة لموضوع تعديل الجينات، حيث أنها تؤدي إلى نتائج إيجابية لكنها لا تخلو من المخاطر والكوارث غير المتوقعة. ومن هنا، نجد أنفسنا أمام جدلية تستدعي البحث بجدية حولها، وتتمثل في علاقة البحث العلمي والتطور في مختلف أشكاله، بموضوع التنمية المستدامة، فالعلوم من جهة قد شكلت خطرا كبيرا، بسبب استعمالاتها المختلفة (مثلما ذكرنا أعلاه: الصناعة النووية، المحرك البخاري، الذي تطور لاحقا لاستعمال أنواع مختلف لإنتاج الطاقة: الفحم، النفط والغاز....)، لكن نفس تلك العلوم هي التي تبحث عن إيجاد حلول للمشاكل التي تسببت فيها مخلفاتها، كما تساهم دوما في تحسين مستوى معيشة الإنسان وخلق أنظمة إنتاجية جديدة صديقة للبيئة[1].

ثانيا: تضارب في القيم بين الشمال والجنوب

I. أولوية مكافحة الفقر لدى دول الجنوب:

حسب ما هو سائد لدى أغلب الدول السائرة في طريق النمو، فإن الإشكاليات الأساسية التي تستلزم طاقات وجهود جبارة لمكافحتها تتمثل أساسا في الفقر وضعف التنمية الاقتصادية، إذ من غير الممكن التفكير في تزايد الانبعاثات الغازية في العالم وتآكل طبقة الأوزون، إذا كانت الدولة تعاني من الفقر، ومستويات متدنية من التنمية وتتخبط في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى تلك المشاكل الداخلية للدول النامية، فإنه ومع تطور العولمة وسهولة انتقال المعلومة، فإنه يسود الوعي على مستوى الدول النامية باحتكار الثروة على يد أقلية قليلة من الدول الأكثر تقدما في عالم الشمال، وبناء على ذلك فالإشكاليات البيئية تلاقي قسطا أقل من الاهتمام على مستوى دول الجنوب[2]. وهذا يستدعي استراتيجية تنموية بعيدة المدى لكل دولة على حدى في العالم الثالث، حيث أنه من الطبيعية ألا تكون البيئة في

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.p. 25-26.

[2]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص2.

قمة أولوياتها، لكن أيضا يجب إيلائها أهمية، بشكل لا يؤدي على بناء تنمية في الحاضر، تحمل في طياتها مشاكل وانعكاسات بيئية في المستقبل القريب.

ولابد من التذكير أن العديد من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، هي ذات اقتصاديات ريعية، حيث أن الاقتصاد الريعي يرتكز أساسا على ريع خارجي، والملاحظ هو أن نسبة ضئيلة جدا من السكان تنخرط أو تساهم في خلق الثروة[1]، وهذه بحد ذاتها مشكلة تنموية لم تتمكن بعد تلك الدول من حلها، وبالتالي فالأولوية فيها، بالإضافة إلى مكافحة الفقر، هي توفير مناصب الشغل، وتنويع اقتصادياتها للتخلص من التبعية شبه المطلقة للريع الخارجي.

II. النموذج الإنمائي لدول الشمال:

معظم المشاكل البيئية التي يشهدها كوكب الأرض في الوقت الراهن راجعة إلى "النموذج الإنمائي الصناعي" الذي تبنته دول الشمال، والذي أوصلها إلى التطور والثراء. وهذا النموذج الذي انتهجته تلك الدول لا يخلو من عيوب وانعكاسات سلبية على البيئة، وبالتالي فقد لا تصلح إعادة إتباع نفس النموذج لدى الدول النامية، كما لا يصلح أيضا استمرار الدول المتطورة في نفس النهج، وفي كثير من الأحيان يتم الاستدلال بالنموذج الصيني، هذه الدولة النامية التي حققت مستويات من النمو الاقتصادي، لكن بمستويات جد عالية من التلوث خاصة مع اعتبارها دولة سائرة في طريق النمو، وبأنها ذات حجم سكاني كبير. ومن هنا فتعاون وانخراط مختلف الدول في مسارات حماية البيئة ووضع حد للتلوث، بالأخص ما ارتبط بالتلوث الجوي الذي تنعكس آثاره السلبية مباشرة على طبقة الأوزون، ويتسبب أيضا في الاحتباس الحراري، بالتالي تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الكوكب، وما يترتب عن ذلك من تقلبات جوية وكوارث بيئية (فيضانات، أعاصير، جفاف،...). وبناء على ما سبق ذكره، فإن دول الجنوب مدعوة لإتباع استراتيجيات تنموية مستديمة، لكن ذلك قد تكون تكاليفه أكبر ويساهم في تأخير وتيرة نموها. في ندوة رو دي جانيرو لسنة 1992، تم التأكيد على ترابط التنمية بالبيئة، وكذلك التوجه نحو تطوير مجالات التعاون فيما يتعلق بالبيئة، وتخصيص إمكانيات للتنمية المستدامة[2]. لكن مقابل ذلك كله فإن الندوات الدولية اللاحقة، بشأن البيئة والتنمية قد أثبتت أن المسعى السالف الذكر لا يزال بعيد المنال، ذلك نظرا لغياب توافق بين الأهداف (المعلنة طبعا) التي تتبناها الدول المتطورة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها

[1]- Abdelkader Sid Ahmed, **« le paradigme rentier en question : l'expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégie »,** Revue Tiers Monde, n°163, juillet-septembre 2000, p.p.503-504.

[2]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص2.

الدول السائرة في طريق النمو. فالدول النامية تسعى بدرجة أولى إلى حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي انشغال الحفاظ على البيئة في درجة ثانية أو صف الكماليات.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإلى غاية مطلع القرن الـ 21، تضاعف عدد دول العالم ثلاثة أضعاف، إذ انتقل من 60 دولة في 1945 إلى 191 في سنة 2005. ولقد رافق هذه التطورات الجيوسياسية، تطور لمسألة الطاقة في العالم، حيث انتقل النفط (باعتباره المصدر الطاقوي الأكثر أهمية) من مجرد مسألة داخلية لبعض الدول المتقدمة، إلى رهان جيوسياسي أساسي، وتخطت المستوى الوطني إلى العالمي، أين تضاعفت أعداد الفواعل المؤثرة، وتقاطعت العلاقات ليس فقط بين المنتجين والمستهلكين، ولكن أيضا بين شركات النفط العالمية والوطنية، والشركات الخاصة الأقل قوة منها[1]، وكل هذا قد منح المزيد من القوة للدول المتقدمة، لتستمر في نهجها التنموي، وفي تفوقها على باقي الدول.

وعند الحديث عن النموذج التنموي لدول الشمال، فإنه من غير الممكن تجاوز مسألتين هامتين تتعلقان بظاهرة الاستعمار أولا، ثم بممارسات الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، ذلك أنه بالاستناد إلى التاريخ فإن الشركات النفطية (المتعددة الجنسيات بشكل أساسي) كثيرا ما كانت تثير النزاعات وحالات عدم الاستقرار، بل وحتى الحروب في الدول النامية، فأينما تواجدت الاحتياطات النفطية رافقتها الصراعات، وبالتالي يمكن اعتبار النفط كسبب للنزاعات، أو كذلك عامل لإطالة أمد هذه الأخيرة ووقود إضافي لاستمراريتها[2]، حيث تتعد الأمثلة في الدول النامية، سواء بالتسبب في النزاعات الداخلية، الوقوف وراء الانقلابات ضد الأنظمة السياسية التي لا تساير مصالح تلك الشركات، أو مساندة أنظمة أخرى تحفظ مصالحها، بالرغم من الرفض الشعبي لها.

ثالثا: مقاربات تنظيرية في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة

عبر مختلف الأزمنة، كانت مسارات التقدم، التطور والتنمية لا تراعي ولا تأخذ البيئة بعين الاعتبار، حيث تم الاعتداء على الطبيعة واستنزاف الموارد. وقد استمر هذا الوضع إلى غاية القرن التاسع عشر، أين ظهرت بدايات التفكير الأولى حول البيئة. في عام 1866 يشرح هايكل Haeckel مفهوم البيئة على أنه "علم يدرس علاقات العضو مع محيطه، لتشمل الكلمة في مفهومها الواسع كل علاقات الوجود". وهذا هو الظهور الأول لمصطلح بيئة écologie. ولقد بدأ البعض تدريجيا بانتقاد

---

[1]– فيليب سيبيل–لوبيز، **الجغرافيات السياسية للبترول**، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، ط1، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013، ص10.

[2]- André PERTUZIO, **« le pétrole et la géographie des conflits »,** Géostratégiques, n°38, 1er trimestre 2013, p.21.

المجتمع الحديث باسم الدفاع عن طبيعة "عذراء" وبدأوا في تنظيم أنفسهم من أجل الدفاع عن هذه الفكرة[1].

ولقد شهد مفهوم التنمية منذ القرن الأخير من الألفية الثانية تطورا ملحوظا وعديد المحاولات من أجل إعادة النظر في هذا المفهوم، وجعله أكثر تباينا عن مفهوم النمو، وبغية تحقيق هذا المسعى تم إضافة عدة كلمات إلى كلمة "تنمية"، لأداء هذه المعاني، من بينها: تنمية بشرية، تنمية اجتماعية، تنمية مستدامة، ... وهنا تم طرح انشغال في غاية الأهمية يتمثل في: "ما هي الأهمية أو الفائدة من التنمية إن لم تكن مستدامة؟"[2].

فيما يتعلق بجدلية الأولوية، بين كل من الاقتصاد والبيئة، فإن الإشكال الأساسي مرتبط بالدول السائرة في طريق النمو، حيث أنها لم تتسبب في التلوث الحاصل فوق كوكب الأرض، كما فعلت ذلك الدول المتقدمة، وبالتالي فهناك من يعتقد أن الأولوية بالنسبة للدول النامية هي تحقيق التنمية أولا، وحين الوصول إلى مستوى مقبول من التنمية، عندها يمكن الروع في التفكير في معايير حماية البيئة، وفي موضوع الاستدامة. ففي سبعينيات القرن العشرين، العديد من الدول السائرة في طريق النمو، على غرار الجزائر، كانت تفكر في ضرورة التصنيع، ما أجل تطوير اقتصادياتها الوطنية، ولو كان ذلك سيسبب التلوث، وبعد التصنيع، سيكون هناك وقت للتفكير في مشاكل البيئة والتلوث، هذا المشكل الذي كان يتم اعتباره على أساس أنه مشكل الدول الغنية. لكن عقب تفشي التلوث بمختلف أشكاله في الدول المصنعة، نتيجة التصنيع والتقدم الذي حققته في مختلف الميادين، تم سن قوانين تنظم الصناعة، وبالأخص تلك التي تسبب مستويات عالية من التلوث، ونتيجة لتلك القوانين الصارمة، التي قابلها غياب تشريعات في هذا الخصوص على مستوى الدول النامية، وهذا ما جعل تلك الانبعاثات والأنشطة المسببة لمستويات عالية من التلوث والنفايات الخطيرة تتمركز في دول الجنوب. ومن بين الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا السياق، هي مختلف الكوارث والانفجارات التي حدثت في عدة دول، حتى في البحار والمحيطات، مثل انفجار مصنع للمواد الكيماوية في الهند (Catastrophe de Bhopal) الذي خلف 15 ألف قتيل[3].

هناك تنافس وتعارض بين علمين يشتركان في نفس الاهتمام بدراسة الموارد الطبيعية، وهما علمي الاقتصاد والبيئة، وقد انبثق عن الاختلاف بينهما تياران فكريان متنافسان، وهما اللبراليين المتشددين،

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.30.
[2] - Marc Raffinot, **Economie du développement durable**, Paris : Dunod, 2015, p.9.
[3] - **Ibid.**, p.10.

والإيكولوجيين (أو دعاة التيار المحافظ)[1]، وسنتطرق إلى أهم المساهمات التنظيرية التي تناولت هذا الموضوع.

I. المقاربات ذات النزعة المحافظة:

يتمركز التيار المحافظ بشكل أساسي على مستوى الدول الأنجلوساكسونية، ويضم سكان المدن الذين يستاؤون من الوضعية التي آلت إليها الطبيعة. يتزعم هذا التيار علماء وباحثون في العلوم الطبيعية (بيولوجيا، عليم البيئة وعلم حواضر الحيوانات)، ويتصف مناضلو ورواد هذا الطرح بشوقهم أو حنينهم إلى المرحلة التي كانت فيها الطبيعة عذراء ونقية، لم تتعرض بعد للتلوث والتغييرات التي أوقعها البشر. تظهر أنشطة ومواقف هذا التيار من خلال معارضة عدة ميادين اقتصادية وانتقادها، ويمثل هؤلاء عدة منظمات غير حكومية ONG انجلوساكسونية محافظة على الطبيعة (مثل World Conservation Movement، Earth First، وغيرهما). لكن هناك عدة انتقادات موجهة لهذه الحركات، ذلك على اعتبار أنها تسعى لتحقيق الإنصاف، والدفاع عن حقوق الكائنات الحية غير البشرية، وبالتالي فهي لا تأخذ في حسبانها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل تطبيق أفكارها على أرض الواقع مستبعد ويكاد يكون مثالي[2].

وفي ذات السياق، فإن الافراط في الدعوة لحماية البيئة على حساب تحسين ظروف معيشة الانسان، وخدمة مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، سوف لن يساهم إيجابيا في خدمة الحضارة الإنسانية، ولكن أيضا سيؤدي إلى نفور المنخرطين والداعمين لهذا المسعى.

II. المقاربات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية:

تهتم هذه المقاربات بالمواضيع الاقتصادية وبالتنمية بشكل رئيسي، وتعتبر الموارد الطبيعية غير نافذة وليست محدودة. وعلى اعتبار أن القرنين الـ 19 والـ 20 قد استهلك فيهما النمو الاقتصادي كميات ضخمة من الموارد الطبيعية، فإن هذا الاستهلاك الواسع قد سبب في تراجع الاحتياطات، وبالتالي بداية الاهتمام بموضوع الندرة. ومن هنا إذن، فإذا كانت الموارد والثروات الطبيعية التي كانت في السابق تتسم بالوفرة، وبقيمتها المنخفضة نسبيا، فإنها قد تحولت تدريجيا إلى مواد ذات قيمة متزايدة، ومتجهة نحو الزوال. هناك عدة محاولات تنظيرية تنصب في هذا الإطار، نذكر من بينها على سبيل المثال ما قام

---

[1]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص2.

[2]– **المرجع نفسه**، بطاقة 1 ب، ص4.

به أرتور بيجو Arthour Pigon في عشرينيات القرن العشرين، حين اقترح تطبيق الرسومات والمساعدات من أجل تصحيح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج واستهلاك بعض الموارد، والبيئية منها بالأخص. هذه الرسوم هي بمثابة تعويضات يقوم بدفعها الفاعلون المتسببون (أو المسؤولون) في إنتاج مواد ملوثة، أو نفايات أو غيرها من الأنشطة التي يتم عبرها الإضرار بالبيئة. وتخصص هذه المساعدات والرسوم لتنظيف المحيط من مختلف المخلفات الصناعية، وبالتالي تعم المنفعة على الجميع، بشكل يسمح باستمرارية الأنشطة الصناعية، جني الأرباح، وحماية البيئة من التلوث[1].

عند تناول مساهمات الاقتصاديين في حماية الطبيعة واستمرارية التنوع البيئي، من غير الممكن تجاهل المبدأ الذي ينطلقون منه، والمتمثل في محاولة تبرير الأنشطة الاقتصادية ومضاعفة الأرباح، وبالتالي فهم يصنفون في الواجهة حلولا أو بالأحرى ردودا لمختلف الانتقادات الموجهة لهم بشأن تأثير الصناعة ومسارات التنمية المتسارعة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

III. المقاربات الاقتصادية الجديدة للبيئة:

ظهرت مدارس وتيارات فكرية جديدة منذ بداية السبعينات، والتي حاولت دمج الجانب الاقتصادي في مقارباتها، وقد تميزت هذه الفترة بكون موضوع البيئة كموضوع الساعة ومحل اهتمام عالمي آنذاك، وسنحاول التطرق إلى أهم تلك التيارات التي تناولت الموضوع وقدمت إسهامات حوله.

1. نظرية الحالة الثابتة المستقرة:

أ- المحدودية المطلقة للنمو:

تمتد الجذور التاريخية لهذا الطرح إلى ما قال به بعض علماء الاقتصاد في القرن الثامن عشر حول وجود *"ستؤدي الزيادة السكانية إضافة إلى تقلص مساحات الأراضي عن طريق تراكم رأس المال إلى وضعية ثابتة لا محالة"*. وقد عاودت هذه الأفكار بالبزوغ من جديد لتصبح وليدة عصرها، وذلك في ستينيات القرن العشرين، أين تم استعمال عبارة "الحد المطلق" من طرف مختصين في علم الديموغرافيا والطاقة، للتعبير عن النمو الاقتصادي البطيء، أو حتى إيقاف النمو، وهو الحل الوحيد، حسبهم، الذي بإمكانه أن يكفل استقرار الأنشطة البشرية بشكل مستديم. ويتمثل الهدف من ذلك كله يتمثل في تحقيق الاستقرار، من أجل عدم التوصل إلى نهاية محتومة، وهي أن تصبح الطبيعة غير قابلة للعيش السليم.

[1]- إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص.ص3-4.

تميز هذا التيار بصدى ورواج واسعين، بالأخص في عام 1970، والذي تزامن مع نشر نادي روما لتقرير بعنوان "أوقفوا النمو" (Halte au Développement)[1].

إذا كانت الطريقة المتبعة والأسلوب المستعمل في هذا الطرح يوحيان إلى حجم الخطر المحتمل على المعمورة جمعاء من جراء التزايد المستمر للنمو، فإن الدعوة إلى إيقاف هذا الأخير قد لا تكون الحل الأنجع والأنسب، وأبعد من ذلك، فإنه قد تم دعوة جميع الدول لإيقاف النمو، بيد أن الدول الأكثر غنى وتطورا هي التي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية لما وصل إليه الكوكب، وبالتالي من المفروض أن يتم وضع حدود معينة أو شروط محددة للحد من النمو بالنسبة للدول المتقدمة، مقابل تشجيع الدول النامية على التصنيع والنمو.

ب- النزعة التدخلية لإيقاف النمو:

تركز حول ضرورة تطبيق بعض الإجراءات المتسمة بطابعها التدخلي، والمتعارضة مع النظريات اللبرالية التي تهيمن على الحياة الاقتصادية. يتم تطبيق تلك الإجراءات عن طريق إنشاء مؤسسات قوية لمراقبة حالة البيئة، وتكون لها القدرة على التدخل في حالة وجود خطر معين، ولكن أيضا أو تقوم بإيقاف أي نشاط اقتصادي عند ثبوت تسببه في أضرار تمس بالبيئة، وهذا ما سيسمح بالمحافظة على هذه الأخيرة، وبقائها للأجيال القادمة[2].

2. نظرية القيمة الاقتصادية الكلية:

يمكن تلخيص أهم ما ورد في هذا الطرح في أنه يحاول *"إجراء حساب شامل وأقرب إلى مختلف التمثلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية، دون الأخذ في الحسبان إلا ما هو ملحوظ في الطبيعة"*[3]. وهو ما يعني محاولة تثمين الموارد الطبيعية المختلفة، وفي المقابل بذل كل الجهود لحماية الطبيعة من كل التهديدات والمخاطر، عن طريق مساهمة السكان في هذه المهمة بإمكانياتهم المادة الخاصة أو أيضا تحديد مدى استعدادهم لتقبل وتحمل الأضرار الناجمة عن التلوث.

---

[1]- إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص4.

[2]- **المرجع نفسه**، بطاقة 1 ب، ص5.

[3]- **المرجع نفسه**، بطاقة 1 ب، ص6.

3. الاقتصاد الايكولوجي

يمكن تقسيم هذا الطرح إلى شقين رئيسيين: ما يعرف بالمبادئ الثلاثة، ومفهوم التطور المتبادل:

أ- المبادئ الثلاثة:

بالرغم من عدم اعتبار هذا التيار أو هذه النظرة كإطار نظري مبني وقائم بذاته، إلا أنه من المجدي الرجوع إلى أبرز ما بني عليه، إذ نجده يدعو إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية (أولها علم الاقتصاد)، وهو ما سيسمح بخلق مجال جديد لدراسات عبر تخصصية لمختلف الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية والأنظمة البيئية. يركز هذا التيار على أن كل من النمو والاقتصاد يخضعان لعوائق تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية:

- "محدودية قدرات استيعاب الطبيعة، وعلى النظام الاقتصادي أخذها في الحسبان إبان مختلف التحولات.
- ضرورة التنبؤ بالإمكانيات التعويضية بين الموارد القابلة للزوال والموارد المتجددة.
- وجوب احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة"[1].

يمكن اعتبار هذه الركائز الثلاثة التي بني عليها هذا الطرح بمثابة خارطة، تهدف إلى التعامل بشكل أكثر استدامة مع الطبيعة، وبالخصوص تفادي كل أشكال الاستنزاف والاستغلال المفرط للموارد، ومنح الطبيعة وقتا أو متنفس الراحة من أجل استرجاع قدراتها وإعادة إنتاج المزيد من الموارد. وكل ذلك يندرج في إطار حسن التدبير والإدارة الفعالة للأنشطة الاقتصادية، ولعملية النمو بشكل يتوافق مع خاصية الاستدامة.

ب- التطور المتبادل:

هذا المفهوم مستمد من علم البيولوجيا، وينطلق من فكرة جوهرية مفادها أن نشأة عمليات التطور تعود إلى التفاعل المتبادل الوطيد بين كائنات متعددة. وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، قام "ريشارد نور قارد" بتمديده ليشمل نظامين متطورين، يتمثلان في كل من: النظام الاقتصادي الاجتماعي، والنظام البيئي، واللذان يتطوران عبر الضغوط المتبادلة. فإذا كان الإنسان منذ أقدم العصور يعتمد على الطبعة لتلبية كافة حاجياته، بداية بالصيد، وصولا إلى الزراعة وغيرها من الأنشطة التي مارسها في

[1]- إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص6.

الطبيعة، فإن هذا الكائن البشري قد طور التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها، بشكل تدريجي، وتميز كل ذلك بخاصيتي التراكم والاستمرارية، ذلك لأنه قد عمد إلى انتقاء ونقل بعض المزايا الإنسانية للأجيال اللاحقة، حيث تجاوز الاستعمال البسيط والمباشر للموارد والثروات التي توفرها له الطبيعة، إلى التصنيع، التحويل، التركيب وحتى الاختراع[1].

أسهمت مختلف هذه المقاربات في موضوع التنمية المستدامة، محاولة تفسير طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان ببيئته، وذلك في سياق العملية الاقتصادية، هذه الأخيرة التي يعد النمو أحد أهدافها وركائزها الأساسية. ومهما اختلفت الآراء، إلا أن المسعى الجلي يكمن في أن القضية المحورية تكمن في محاولة الربط أو الجمع بين موضوعين كان يتم وصفهما بالمتناقضين، وتجاوز التعارض والاختلاف بترجيح الكفة لصالح الاستدامة، هذا لأن الكثير يعتبر التنمية هي نقيض الاستدامة، وبأن هذه التنمية هي المسبب الأساسي لكل أشكال التلوث والإضرار بالبيئة، لكن كما سبق الذكر، فإن أية مبادرة في هذا الاتجاه، من أجل ترشيد، أنسنة (Humanisation)، واستدامة التنمية ستكون إضافة إيجابية لإصلاح أخطاء الماضي، وبالتالي فالرهان الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه هو تطبيق هذه المبادرات في أرض الواقع، والتعويل على التقدم التكنولوجي وتشجيه الابتكار من أجل تسريع إيجاد الحلول للمشاكل البيئية، ولكن أيضا لتسريع وتيرة الانتقال الطاقوي، من الطاقات غير المتجددة المعتمدة على المصادر الأحفورية، والمسببة في مستويات عالية من التلوث، إلى الطاقات النظيفة والمتجددة.

انطلاقا من المقاربات الاقتصادية الجديدة للبيئة التي قمنا بذكرها أعلاه، فإن الدراسات حول الرخاء الاقتصادي للدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة قد تطورت بشكل ملحوظ، وعلى وجه الخصوص منذ سنوات 1990، وتتمحور حول ثلاثة محاور أساسية:

التيار الأول: اهتم بدراسة التجارب التنموية لمختلف الدول الغنية بالموارد الطبيعية، على غرار (Auty 2001)، (Stevens 2003)، (Wright & Celutza 2004). التيار الثاني متشكل من مجموعة باحثين قاموا باختبار روابط انتقال لعنة الموارد، عبر العوامل الاقتصادية المتعلقة بالعلة الهولندية: ارتفاع أسعار المادة الأولية، يرافقه ارتفاع سعر العملة والتأثير السلبي على الاستثمار، وهم أساسا كل من (Gylfason & Zoega, 2002). أما التيار الثالث فقد ركز على شرح الاختلافات في النمو الاقتصادي بالاعتماد على عينة من الدول تمت دراستها، مثل (Atkinson & Hamilton 2003, Sachs &

[1]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 ب، ص6.

... ,Warner 1995)[1]. وكل هذا سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثالث، بالأخص ما تعلق بلعنة وفرة الموارد الطبيعية، والعلة الهولندية، تجلياتها في دول العالم الثالث الغنية بالموارد.

المطلب الثاني: الطبيعة والموارد في النقاش التنموي بين الرأسمالية والاشتراكية

مختلف النقاشات حول موضوع التنمية بين مختلف المدارس والتوجهات النظرية، تتطرق بشكل أو بآخر إلى موضوعي الطبيعة والموارد، ذلك لسبب معقول، متمثل في كون التنمية تحتاج إلى الموارد بمختلف أشكالها، كما أن انعكاسات التنمية ومخلفاتها، ستتحملها الطبيعة.

أولا: البحث عن المساواة لدى الاشتراكيين الأوائل:

بالنسبة للمفكرين السابقين لكارل ماركس، كانوا يبحثون عن نظام رفاه لكل فرد في المجتمع، يمكن وصفهم بالمفكرين الاشتراكيين. هؤلاء لديهم نظرة انتقاد للامساواة التي أنتجها أو تسبب فيها المجتمع الرأسمالي، وعلى عدم قدرة هذا المجتمع على إشباع كل الأفراد من النتائج والفوائد التي حققها النمو الاقتصادي، ويعتبر كل من شارل فورييه harles Fourier وجون ليونارد سيسموند Jean-Léonard Sismonde de Sismondi من بين المهتمين بهذا الانشغال[2].

I. شارل فورييه: 1772-1837

يعتبر هذا المفكر العدو المعلن للمدن، للصناعة ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص للتجارة! تأثر بشكل ملحوظ من التوسع الحضري والسريع الذي شهدته فرنسا القرن التاسع عشر، ويعتقد أن المدينة تجعل العلاقات الإنسانية (بين البشر) غير إنسانية. يعتقد أيضا أن التجارة لن تستطيع الصعود والازدهار إلا حينما يسود الخداع والحيلة. يعتقد أيضا أنه ليس بالإمكان للإنسان أن يزدهر في مجتمعه إلى إذا كان يعيش في مجموعات صغيرة، أين يصبح في غنى ودون حاجة للتجارة من أجل العيش. كما قام كذلك بتطوير نظرية تشيد العيش في مجموعات صغيرة، وهي ما أسماها Le phalanstère، هذا المصطلح الخاص بشارل فورييه، والذي تخيل فيه جمعية عمل تعيش مع بعضها، تتشكل من عدد محدد من البشر متمثل في 1620 نسمة، نصفهم من الرجال ونصفهم الآخر من النساء، تجمع بينهم طموحات

[1]- Marie-Claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs,** thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris Dauphine, Soutenue le 20 mars 2008, p.p.70-71.
[2] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.32.

مشتركة ويتخذون قرار العيش مع بعض. أفراد هذه المجموعات حسب المفكر فورييه، من الأفضل أن يعتمدوا على خدمة الأرض، ولا يعتمدون على أي نوع من أنواع التجارة. وقد كانت هنالك محاولات لتطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع في القرن التاسع عشر، في أوروبا، مثل فرنسا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (تيكساس)، ولقد باءت هذه التجارب بالفشل، سواء بعدم توفر العدد الكافي لإنشاء هذه المجموعات، أو بالتفكك الداخلي لها[1].

II. جون ليونارد سيسموند Jean-Léonard Sismonde de Sismondi (1773-1842) ورفض قواعد السوق:

في البداية كان سيسموند متحمسا ومعجبا بفكر آدام سميث (الرأسمالي)، لكن المظاهر الاجتماعية القاسية والظروف الصعبة في إنجلترا التي عايشها، جعلت حماسه وتفاؤله يتحول إلى غضب وسخط، بالأخص أمام مظاهر الفقر والاستغلال اللذان تسبب فيهما النظام الرأسمالي. يفسر سيسموند معنى التنافس على أنه العامل الذي يدفع بالمؤسسة إلى البحث عن الاقتصادات التي يمكنها القيام بها، وهذا ما يجعل العامل ضحية. وباعتباره الحلقة الأضعف في السلسلة الاقتصادية، فإن العامل يجد نفسه مجبرا لاتخاذ قرارين، كلاهما سيئا وقاسيا، إما أن يستقيل من عمله (وبالتالي يفقد وظيفته ويتحول إلى بطال لينعدم بالتالي دخله) ويتم تعويضه بالآلة، أو أن يوافق على بذل جهود تفوق قيمة راتبه، كي يسمح للمؤسسة أن تبقى قادرة على المنافسة. وبالتالي فإن سيسموند ضد التصنيع .anti-industrialisation كان يسعى للتخفيض من وتيرة التصنيع، لذلك أراد إيقاف التحفيزات التي كانت كان يتم منحها للمبدعين والصناعيين، تشجيع المهن والمحافظة عليها مقابل التركيب أو التصنيع، وتجميد كل المبادرات الحكومية اتجاه الصناعة. فهو يعتقد أن الصناعة تخلق الاستغلال، وبالتالي فكلما تنامت الصناعة، تفاقم معها الاستغلال وانتشر بشكل أوسع[2].

III. كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) والاصطلاح لمفهوم الاستغلال:

كارس ماركس، تكوينه فلسفي في الأصل، وهو متأثر بعدة مفكرين سبقوه، أمثال شارل فورييه Charles Fourier، سان سيمون Saint-Simon وبرودونBroudhon . ولقد سعى أن يكون تفكيره الفلسفي قابلا للتطبيق والإسقاط على ارض الواقع، وهذا التفكير من غير المكن فصله عن التغييرات الجذرية التي مست المجتمع الذي عاش فيه. يركز ماركس على حالة الإنسان، بصفته شخص يعمل

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.p. 32-33.
[2] - **Ibid.**, p.33.

لكي يبقى على قيد الحياة، وبأنه قد تم تجريده من ماهيته/ جوهره وأصبح يتعرض لمواجهة للمنتوج الذي قام هو بإنتاجه، الذي يصبح غير إنتاجه، ويقوم بالسيطرة عليه! هذا على اعتبار أن المنتوج يحصل على قيمته من قيمة العامل (أو من قيمة الجهد الذي يبذله العامل)[1].

ثانيا: التنازع القيمي بين الرأسمالية والاشتراكية وتهميش البيئة:

منذ أعقاب الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا الغربية، شهد العالم تنافس أو حتى تنازع في بعض الأحايين، بين نظامين اقتصاديين متمايزين، واللذان قدما تصورا جديدا لمفهوم التنمية، ويتمثلان في كل من: الاقتصاد الموجه/ المخطط (l'économie planifiée) واقتصاد السوق (l'économie de marché)[2]. ويبدو أنه من المهم الرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، لمعرفة الأفكار الاقتصادية التي انتشرت في هذه المرحلة التاريخية، وهو في الواقع تراث مزدوج (تاريخ نظامين اقتصاديين) نال اهتمام الباحثين، أثر وساهم على مختلف النواحي، ولا تزال مخرجاته مستمرة إلى يومنا هذا. و" تعتبر الرأسمالية أو Capitalisme نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وآليات نشاط هذا النظام مبنية على التراكم المستمر لرأس المال، والبحث عن الربح والفائدة. وقد ساهم هذا النظام الاقتصادي بشكل كبير في الوضعية الراهنة التي وصلنا إليها"[3].

يشكل البحث عن الربح المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، وهذا ما يبينه تاريخ النظم الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي، حيث أن فكرة الربح والبحث عن الفائدة ليست جديدة، إذ رافقت الإنسان من العصور القديمة، وقد تجسدت في السعي لتحقيق المصلحة الفردية بدرجة أولى، تلتها مصلحة المجموعة بدرجة ثانية، أو حتى مصلحة الحلفاء الذين يشاركون في مواجهة الخصوم في درجة ثالثة. لكن مرحلة الثورة الصناعية قد ساهمت في بلورة هذا المذهب أو التيار الفكري بوضوح، وقامت دول بتبنيه، راهنت عليه قوتها ووجودها، بل ودخلت باسمه في صراعات مع الدول التي تطبق وتنشر نظم اقتصادية مختلفة عن نظامها، فالمصلحة والرغبة في تعظيم الربح والمكاسب، كان دافعا محركا لنمو طبقة رأسمالية في أوروبا الغربية.

البحث عن المصلحة وتعظيم المكاسب قد أدى إلى تزايد الاختراعات في مرحلة الثورة الصناعية، ونمو حركة الإبداع في شتى المجالات. فالسعي من أجل المصلحة قد دفع بالفلاحين مثلا للبحث عن طريق جديدة للزراعة وتعظيم المردودية. كذلك البحث عن أسواق جديدة لفوائض الإنتاج الأوروبية هي من

---

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.p. 33-34.
[2] - **Ibid.**, p.26
[3] - **Idem.**

دفعت إلى تطوير الأساطيل البحرية لدول أوروبا الغربية وغزو البحار، وحسب فريد دباش، صاحب كتاب "التنمية المستدامة" باللغة الفرنسية، فإن استنزاف الثروة الغابية عن طريق الاستغلال المفرط للخشب كمادة أولية للصناعة، المؤدي لتراجع هذه المورد الطبيعي، وبالتالي لارتفاع أسعاره، هو من دفع إلى البحث واكتشاف آلات ومحركات، بل ومصادر جديدة للطاقة على غرار الفحم ومختلف المحروقات[1].

في الوقت الراهن، وانطلاقا من الضغوط التي تمارسها الأسواق المالية على الشركات والمؤسسات، فإن هذه الأخيرة مضطرة لتبني استراتيجيات قصيرة المدى، تضمن تعظيم الأرباح للمتعاملين الاقتصاديين، ومن هنا فالشركات أو المؤسسات التي تعتمد على تسيير منسجم على المدى الطويل، هي فقط من بإمكانها التعامل بجدية، والأخذ بعين الاعتبار انشغالات التنمية المستدامة ورهاناتها، لكنها أيضا الوحيدة القادرة على تزويد أو تغذية الأداء (الفعالية) المالية عن طريق أداء اجتماعي وبيئي أحسن. يمكن بالتالي اعتبار أن النظام الرأسمالي قد لعب دور المحرك في تنمية المجتمع، ولكنه أيضا مسؤول عن غياب عامل الاستدامة. وبالإمكان فهم النظام الرأسمالي بشكل أفضل، معرفة ركائزه وتناقضاته، عبر التطرق لنظام اقتصادي آخر يختلف عنه، وهذا من أجل الفهم الأمثل لأهمية التسيير المنسجم (Gestion cohérente) الذي يأخذ في الحسبان كل من السوق والبيئة[2].

قامت الاشتراكية بنقد النظام الرأسمالي، والمشاكل التي تسبب فيها للأفراد، وخاصة فيما تعلق بغياب المساواة، ظاهرة الاستغلال، وتدني المستوى المعيشي للطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية، ويتم التحكم فيها من طرف الرأسماليين، وملاك وسائل الإنتاج، وغير ذلك من عيوب وتناقضات الرأسمالية، وقد قام المفكرون المناهضون لهذا النظام الاقتصادي والاجتماعي باقتراح بدائل ومجموعات أفكار لتجاوز مشاكل الرأسمالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، مثل اقتراح تسيير الاقتصاد بالاعتماد على التعاونيات coopératives، التعاضديات mutuelles، والجمعيات associations. لكن الملاحظ هو غياب تام للاهتمام بالبيئة، فالأفكار السائدة آنذاك، "حول الشروط الاجتماعية لا تتطرق بالمرة إلى الآثار التي يمكن من خلالها أن يؤثر التعامل السلبي مع البيئة على شروط عيش الأفراد". نجد ماركس يتطرق إلى موضوع ترويض الطبيعة وجعلها في خدمة الإنسان وتحت تصرفه. لكن حسب الأستاذ فريد دباش، صاحب كتاب التنمية المستدامة باللغة الفرنسية، فإنه من الممكن تفهم عدم تركيز المفكرين في القرن التاسع عشر على موضوع البيئة، وذلك لاعتبارات مختلفة أهمها يتمثل في نمو الطبقة العاملة وظروف

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p. 26.
[2] - **Ibid.**, p.p.26-27.

العمل الصعبة آنذاك، وهذا ما جعل تركيز المفكرين يتمحور حول مختلف الرهانات الاجتماعية، دون الاهتمام بموضوع البيئة[1].

ومن هنا إذن، ومثلما هو معروف في النظريات الاقتصادية، أين تم انتقاد الرأسمالية وعيوبها، مقابل تقديم نموذج أو بديل عنها متمثل في النظام الاشتراكي، بيد أن كلا النظامين قد التقيا في نفس الاتجاه، عندما يتعلق الأمر بخاصية الاستدامة، والاهتمام بالطبيعة، فكلاهما لم يضع هذه الأخيرة في قمة سلم اهتماماته، ولم يساهم في إيجاد سبل المحافظة عليها.

ثالثا: فشل الاقتصاد الموجه في الاتحاد السوفيتي السابق:

يعتبر الاقتصاد الموجه الذي اعتمده الاتحاد السوفييتي أحسن نموذج عن تسيير اقتصادي غائب بشكل تام عن قوانين السوق (العرض، الطلب، ...) ولا يأخذها في الاعتبار. سعى القادة السوفييت لتأسيس نظام اقتصادي مبني على تصورات مختلفة: فالنظام السوفييتي لم يكن يستهدف معادلة العرض والطلب (لا يعمل بهذه القاعدة)، ولا الاعتماد على الاستثمار، لكن يهمه احترام وتطبيق البرنامج الخماسي الذي يتم تسطيره (respect d'un plan quinquennal). كانت التنمية الاقتصادية موجهة ومخطط لها (planifiée) من طرف الإدارة المركزية، وقد كان على وحدات الإنتاج، القيام بإنتاج الكميات التي تلقت الطلب بشأنها. ولقد كان أيضا غياب الاستثمارات المباشرة والآنية (investissement immédiat)، وهي كانت تسمح بتفادي بعض تجاوزات الرأسمالية (أو لنقل عيوبها)، ودعم التنمية المستدامة على المدى البعيد. لكن النظام السوفييتي لم يكن يهتم بالتنمية المستدامة، ولم تكن الاستدامة من أولوياته، بل هناك من يعتبر أن هذا النظام قد أثر بشكل سلبي على الاستدامة هذه[2].

إذا كان النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق قم تم الأخذ عليه "الاستهلاك بصفة غير مسؤولة للموارد الطبيعية" أو ما يمكن وصفه بالاستنزاف، فإن النظام الاشتراكي قد قام بأكثر وأسوء من ذلك، وهذا عن طريق القيام بإنتاج أعمى، حيث تم إنتاج كميات خيالية وكبيرة جدا من المنتجات، علما أن المجتمع ليس بحاجة لهذه الأخيرة، أو كانت أحيانا كميات الإنتاج أعلى بكثير من الحاجة، أي أن الإنتاج لم يتكيف ولم يتواءم مع حاجات المستهلكين، وبالتالي التسبب في عمليات تبذير وفساد للموارد والجهد أيضا. وقد تم في الاتحاد السوفييتي بناء اقتصاد قائم على الصناعات الثقيلة، وأدوات إنتاج وإمكانيات ضخمة، نظام تسيير موجه، مرفق بطموح من أجل الاستمرار في مضاعفة الإنتاج، كل هذا مع إهمال

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.34.
[2] -**Ibid.**, p.27.

وجود طلب على تلك المنتجات من عدمه، وفي الوقت ذاته إهمال التكلفة الحقيقية للإنتاج، ولقد كان لكل هذا وقع سلبي على البيئة وعلى التنمية المستدامة بطبيعة الحال[1].

ويمكن شرح ما سبق بأن الرغبة الشديدة في مضاعفة الإنتاج، التي يرافقها عدم الأخذ بعين الاعتبار لحاجة المجتمع لتلك السلع من عدمها، مع إهمال التكلفة الحقيقية، عوامل العرض والطلب، إلى غير ذلك، هو ما رافقه استنزاف شديد للموارد الطبيعية ومختلف المواد الأولية، تكديس الإنتاج، وبالتالي انعكاس سلبي ونتائج كارثية على المحيط والبيئة.

الاقتصاد الموجه بشكل عام هو مخطط له من طرف الدولة، أو المركز، لا يأخذ في الحسبان عوامل العرض والطلب، وبهذه الطريقة يتم إنتاج كميات ضخمة من سلع معينة، ولا يكون الطلب عليها كبيرا، فيصعب تسويقها رغم الموارد المالية والجهد وغير ذلك من الإمكانيات التي تم تسخيرها في عملية الإنتاج.

رابعا: عدم إمكانية الاستمرار بنفس وتيرة التنمية وضرورة إيجاد نموذج جديد

يكمن الرهان الأساسي للتنمية المستدامة في تحويل أو تغيير انعكاسات الاقتصاد على البيئة، لأجل إضفاء خاصية الاستدامة على الاقتصاد، ذلك مع الإبقاء على علاقات الإنتاج الموجودة. والتحدي هنا لا يتعلق بإعادة النظر في الاقتصاد الرأسمالي وركائزه المؤسساتية ...الخ، بل أن الغاية الأساسية من التنمية المستدامة هي الارتكاز على نمط الإنتاج الرأسمالي من أجل بلوغ اقتصاد مستدام لا يؤثر سلبا على قدرات الكوكب وإمكانياته. وهكذا يمكن وصف التنمية المستدامة بأنها محافظة (conservateur)، ذلك لأنها تسعى للحفاظ على أنماط الحياة التي حققها الانسان وعلاقات الإنتاج السائدة[2]. وكل هذا يبين ضرورة التخلي عن النماذج التنموية غير المستدامة، والاعتماد على تصورات جديدة تأخذ في حسبانها العامل البيئي والحفاظ على مستقبل الكوكب.

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، بدأ ملاحظون بالتنبيه إلى أنه من غير الممكن لعالمنا أن يستمر في التنمية والتطور بنفس النموذج ونفس المنوال إلى الأبد. وفي هذا السياق يندرج خطاب للرئيس الأمريكي الأسبق تيودور روزفلت، سنة 1909، حينما قال "مع هذا النمو المستمر للسكان، والتزايد

---

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.27.

[2]- Romain Felli, **Les deux âmes de l'écologie, une critique du développement durable**, Paris : l'Harmattan, 2008, p.82.

السريع لوتيرة الاستهلاك، شعبنا سيحتاج لكميات كبيرة من الموارد الطبيعية. وإذا ما قام جيلنا هذا بتحطيم وإنفاذ هذه الموارد ... فإننا بذلك سننزع الحق في الحياة للأجيال القادمة"[1].

وهنا وبالرغم من أن هذا الخطاب للرئيس الأمريكي في مطلع القرن العشرين، يقصد في الواقع الشعب الأمريكي والمصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، فإنه من المجدي الاستدلال به، فقط من أجل التأكيد على خطر استنزاف الموارد الطبيعية، وتهديم الأوساط الحيوية وتقليص التنوع البيئي، لأن كل هذا يمس بالمصالح المشتركة للبشرية جمعاء، وحتى بمصير كل الكائنات الحية على مستوى الكوكب. فبالرغم من ضرورة الحذر عند الاستدلال بالخطابات المثالية لمختلف الشخصيات العالمية، لأنها خطابات تخفي وراءها ممارسات مخالفة تماما لها، مبنية على المصالح والاستغلال الذي يمارسه الأقوى ضد الأضعف، وغير ذلك، إلا أنه بالإمكان الاستفادة منها، وتطبيق ذلك في دول العالم الثالث، من خلال عدم التسبب في الكوارث الطبيعية، والتوقف عن استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة.

المطلب الثالث: من تبلور خاصية الاستدامة إلى المسؤولية البيئية

بعد أن تبين عدم جدوى الاستمرار في النماذج التنموية التقليدية غير المستدامة، فإن التوجهات الجديدة هي الاعتماد على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وهنا يطفو إلى النقاش موضوع جد عام، في ونفس الوقت محو خلاف بين الدول المتقدمة، الصاعدة، والنامية، ألا وهو قضية المسؤولية البيئية. هذه المحاور سنحاول الخوض فيها في هذا المطلب الثالث.

أولا: تداعيات استغلال الموارد الطبيعية ودوافع البحث عن نماذج تنموية جديدة مستدامة

تم تعريف الموارد الطبيعية على أنها تشمل ثروات وخيرات (Des biens) لم يتم إنتاجها أو صنعها من طرف الإنسان، أي أنها موجود في الطبيعة وتستجيب لطلب وحاجات الإنسان. يركز هذا المصطلح على الأخذ بعين الاعتبار العراقيل الخاصة التي يخضع لها أو يعاني منها عرض هذه الموارد، ويؤثر في تشكيل أسعارها في الأسواق. ومن الضروري دوما تحديد الفرق الموجود بين الموارد الناضبة، وتلك المتجددة[2].

ويعرف الموارد الطبيعية، الأستاذ محمد صالح تركي القريشي في كتابه "علم اقتصاد التنمية" بأنها: " تشمل الموارد الطبيعية الحياة البرية والأرض والغابات والمعادن داخل الأرض والمياه، ومصادر الطاقة

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.34.
[2]- Olivier Godard, **Op. Cit.**, p.114.

المتاحة للمجتمع. حتى المناخ والجو ربما يعد جزء من الموارد الطبيعية التي تعرف الطبيعة التي يشترك فيها البشر وحيواناتهم ومزروعاتهم المختلفة"، وحسب هذا الأستاذ فإن الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها تمثل العنصر الأوّلي لعملية الإنتاج، إلى جانب كل من العمل البشري ورأس المال المادي[1]. وانطلاقا من اعتبار الموارد الطبيعية كعنصر هام من عناصر الإنتاج، فإن ذلك يدل على أهميتها في العملية الإنتاجية، لكن أيضا كونها عامل أو معطى إيجابي للإنتاج، وبالتالي لتحقيق التنمية.

في المجال الاقتصادي، تعتبر الطبيعة كخزان يوفر كل الموارد التي يحتاج إليها الإنسان في مختلف أنشطته الاقتصادية، فهي تقدم له كل الخدمات، فهذه الطبيعة تقدم للاقتصاد المواد الأولية التي يتم تحويلها لاحقا إلى مواد قابلة للاستهلاك (الاستعمال) بفضل مسار الإنتاج، والطاقة، لكن بعد سلسلة الإنتاج والاستهلاك هذه، فإن المواد الأولية التي كانت موجودة في الطبيعة، سوف تخلق أو تنتج نفايات مضرة للبيئة[2].

ولقد قام الإنسان باستغلال الطبيعة لأبعد الحدود، حيث لم تعد إنتاجية الأراضي الزراعية تكفي حاجياته من الغذاء، وهو ما جعله يبحث عن طرق لتحسين إنتاجية تلك الأراضي. وقد ساهم في هذا المسعى الكيميائي الألماني Justus Von Liebig (1803–1873) وذلك حين صنع لأول مرة الأسمدة الكيماوية، والتي تم تطويرها لاحقا[3].

تعتبر الموارد الطبيعية غير المتجددة ذات قيمة باهضة على مختلف الأشكال، ليس فقط قيمتها المالية (النقدية) بل هنالك أيضا تكاليف بيئية، مجتمعية، إنسانية، وغير ذلك. فالثروة المائية على سبيل المثال، حتى وإن اعتبرها البعض ثروة متجددة، ووفيرة، إلا أن تكاليف الحصول على الماء الشروب أضحت أكثر ارتفاعا، وعلى اعتبار وجود عديد المناطق في المعمورة مهددة بالجفاف، وتراجع مياه الأمطار، فإن عدة دول، من بينها الجزائر، تعتمد على تحلية مياه البحر، وهذا يستوجب استثمارات ضخمة، لكن أيضا موارد طبيعية أخرى متمثلة في بذل موارد طبيعية أخرى مثل الكهرباء وغيرها.

ويمكن اعتبار الموارد الطبيعية بمثابة هبات، أي أن الإنسان لم يبذل مجهودا للحصول عليها، بل هي موجودة في الطبيعة بشكلها الخام، وقابلة للاستغلال من طرف الإنسان. وهنالك اختلاف أو تفاوت توزيع الطبيعة لهذه الهبات أو العطايا على مختلف دول العالم، إذ توجد دول تحوي بواطنها على نفط، غاز،

---

[1]– صلاح عباس، **مرجع سابق**، ص346.

[2]- Tom Tietenberg et Lynne Lewis, **Economie de l'environnement et développement durable**, 6ème édition, Paris : Nouveaux Horizons, 2013, p.p.23-24.

[3]- Fabrice Flipo, **Op. Cit.**, p.15.

ومعادن، بكميات متفاوتة، كما توجد دول ساحلية تشرف على البحار والمحيطات، بالتالي لديها إمكانيات وحظوظ أكبر للحصول على الخيرات الموجودة في البحار والمحيطات (أسماك، مرجان، نفط، ...) وأخرى تقع فيها غابات استوائية مطيرة، توفر مختلف المواد الأولية لتغذية الصناعة والأنشطة التي يقوم بها الإنسان، وغير ذلك. ومن هنا إذن فالملاحظ هو وجود تفاوت في وجود هذه الموارد جغرافيا، كما انه توجد عدة دول تعتمد بشكل شبه كلي على استغلال هذه الموارد الطبيعية، فتقوم باستخراجها وتصدريها، وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي لدى تلك الدول يعتبر رهينة وتابعا بشكل أساسي لاستغلال الموارد الطبيعية[1].

لكن ما يجدر قوله هنا هو أن الدول في العالم تختلف في طرق استغلالها للموارد التي تزخر بها، فهناك بعض الدول تستغلها أحسن استغلال، دون استنزاف وبطريقة عقلانية، تسعى للاستفادة منها قدر الطاقة، تقوم بتطوير وسائل وآليات الاستغلال، تقوم بتحويلها وتصنيعها، وبالتالي الاستفادة من أرباح أكبر وقيم مضافة أعظم. بينما نجد غيرها من الدول تعتمد فقط على استخراج الموارد الطبيعية، وتصدريها خامة غير مصنعة بأبخس الأثمان، كي تعيد استيرادها مصنعة بأسعار مضاعفة، وهنا يمكن المقارنة وتقدير حجم استفادة كل دول من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها.

أغلب التصنيفات التي تم تقديمها للموارد الطبيعية، تقوم على معياري التجدد والنضوب. حيث تصنف بشكل أساسي إلى موارد طبيعية ناضبة أو غير متجددة، وأخرى متجددة. حيث تتميز الأولى بأنها محدودة، لها مخزونات منتهية، ولعل أبرز الأمثلة لها هي المعادن والمحروقات التي تعتبر نافذة، فحتى إن كان تجددها ممكنا، إلا أنه يتطلب آلاف السنين. أما بالنسبة للثانية، التي هي موارد متجددة، فلها مخزونات يمكن إعادة إنتاجها عن طريق الاستعمال العقلاني والإدارة الجيدة للأرض، للغابات، الثروة السمكية، وغيرها[2].

ولابد من التوضيح أن هذه الموارد تتأثر بشكل مباشر من جراء السلوكات الإنسانية، فابتكار الأسمدة وطرق إنتاج مستحدثة بإمكانه المساهمة بشكل إيجابي في مختلف أنواع الزراعة، التسريع في وتيرة نمو النباتات، وتحسين المردودية، لكن في المقابل، سوء استعمال تلك الموارد، والأنشطة الملوثة التي يقوم بها الإنسان، تؤثر سلبا على الموارد الطبيعية، سواء بالتلوث الذي يتسبب في إتلاف الغابات، أو حتى الاستغلال غير العقلاني، الذي لا يأخذ بالجدية المطلوبة معايير السلامة البيئية، فحين يتم استغلال

---

[1]- صلاح عباس، **مرجع سابق**، ص346.

[2]- **المرجع نفسه**، ص346.

الغاز والنفط الصخريين بالقرب من جيوب وآبار المياه العذبة، فإن ذلك من شأنه التسبب في كوارث بيئية.

انطلاقا من اعتبار الإنسان ابن بيئته، فإنه يعتمد بشكل كلي على هذه البيئة للحصول على مجمل حاجياته، ولحد الساعة، فإن أنشطة الإنسان كلها، ومن دون استثناء، حتى فيما تعلق بالابتكار ومختلف العلوم، فإن ما قام به هو التركيب والتفكيك، لمواد موجودة في الطبيعة، وحولها إلى أدوات أو مواد أخرى تخدمه، وبالرغم من التطور الذي وصل إليه، لم يتمكن من اختراع أو إيجاد مادة من العدم، وهنا يتجلى جيدا وصف "الإنسان ابن بيئته"، إذ أنه لا يستطيع الاستغناء عنها، ويمكن تلخيص طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة في نقطتين أساسيتين:

1. الطبيعة هي التي تحتضن الإنسان من نشأته إلى غاية زواله، ففيها يعيش، وعليها يقوم بمختلف أنشطته، ويعتمد عليها بشكل كلي للحصول على كل حاجياته، من مواد أولية، معدنية، محروقات، غابات، أكسجين، ... والقائمة غير منتهية، كما أن الإنسان يتقاسم هذه الطبيعة مع كائنات حية أخرى هي الحيوان والنبات (وكائنات أخرى مجهرية من بكتيريا، فيروسات، ...) لكنه يتحكم فيها ويسخرها لتلبية مختلف مآربه.
2. بما أن الإنسان يعيش في الطبيعة ويقوم بكل أنشطته فيها، فالمؤكد هو وجود تفاعل، وبالأخص تأثير من جانب الإنسان، عن طريق أنشطته وما تضفي إليه من نفايات (والتي تعني بقايا المواد التي استعملها الإنسان ولم يعد بحاجة إليها، أي انتهت وظيفتها)، بمختلف الأشكال: صلبة، سائلة، غازية، إشعاعات، .... ومنها نفايات سهلة التحلل والتحول إلى مواد عضوية، لكنها منها نفايات ملوثة، صعبة التحلل، حيث يتطلب تفككها قرونا مثل النفايات النووية، وأخرى غير قابلة للتحلل، وهو ما يمثل مصدرا للتلوث البيئي[1].

وانطلاقا من اليقين بعدم إمكانية الاستمرار في نفس النموذج التنموي القائم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، دون أدنى اعتبار لمخاطر هذا الاستنزاف على الأجيال الراهنة والمستقبلية، فإنه قد تم التفكير في نموذج تنموي جديد يأخذ في الحسبان ضرورة توفير الحاجات الإنسانية، مقابل حماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة، وقد جاءت هذه القناعة كنتيجة لظرفين أساسيين:

[1]– صلاح عباس، **مرجع سابق**، ص343.

1- **ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب:** هناك هوة كبيرة بين الشمال المتقدم، والجنوب الذي لا يزال يعاني من ويلات التخلف، ويتخبط في عراقيل وإشكالات متعددة الأبعاد، إذ أن سكان الشمال يمثلون ما نسبته 20 في المائة من سكان العالم، ويستهلكون 86 في المائة من الموارد الطبيعية، بيد أن بواطن دول الجنوب، وأسطحها بحوزتها أكبر الاحتياطات العالمية من الموارد الطبيعية، وشعوبها تصنف الأفقر في العالم، وتعاني من الحرمان بمختلف أشكاله[1].

2- **ضرورة إيجاد نموذج تنموي جديد بعد فشل النموذج الكلاسيكي:** فإذا كانت الدول الكبرى تركز حول النمو، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب والأرباح، وتشجيع الاستهلاك، مثلها قال بذلك المفكر الرأسمالي كينز في أعقاب أزمة الركود الاقتصادي التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية في سنة 1929[2].

وقد ترتب عن ذلك تطبيق تلك الأفكار استنزاف الموارد الطبيعة، وإلحاق الأضرار بالبيئة، من اجل الأهداف والأرباح الآنية، دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة. وهو ما جعل مختلف العلماء، يحذرون من الاستمرارية في تطبيق هذا النموذج، والدعوة إلى إيجاد نماذج جديدة أكثر عقلانية، ولا تتناقض مع حماية البيئة.

ثانيا: مبدأ المتسبب في التلوث يتحمل المسؤولية

ساهم الأستاذ أرثور بيجو Arthur Pigou في هذا النقاش، حيث يعتقد أن التلوث بمثابة عكس الاقتصاد (Déséconomie)، حيث تمثل عاملا خارجيا، تتسبب في خسائر لا يمكن احتسابها بشكل مباشر في السوق. فهذه العمليات غير الاقتصادية الخارجية على حد تعبيره، تشكل تكلفة اجتماعية من غير الممكن تعويضها، وتفرض نفسها على المجموعة، خارج عن كل تحويلات إرادية. وهذه القيمة تسبب في ظهور صراعات مصالح بين العاملين الاقتصاديين، وهي صراعات لا يمكن التعبير عنها بقيم نقدية، ولقد قدم عدة أمثلة ونماذج حول هذا النوع من النتائج السلبية للعمليات الاقتصادية التي لا تظهر قيمتها بشكل مباشر في السوق، مثل تسبب مؤسسة صناعية في تلوث بحيرة، التي تنعكس آثارها السلبية على كامل المجتمع[3].

---

[1]-عبدو مصطفى، **مرجع سابق**، ص.ص146-147.

[2]- **المرجع نفسه**، ص147.

[3] - Farid Beddache, **Op . Cit.**, p.35-36.

ويعتقد هذا الأستاذ أنه من أجل معرفة حجم أو قيمة هذه الآثار الخارجية كما يسميها، لابد حسبه من التوصل لآلية قياس ذات مصداقية تحظى بالاعتراف من كامل أطياف المجتمع. ومن هنا يقترح إدخال هذه العوامل الخارجية في ميكانيزمات السوق"، ذلك عن طريق إلحاق بهذه الآثار، سعر معين. وهذا ما اعتبره البعض ظهور مبدأ "من يلوث يدفع أو يتحمل التكاليف". ويشرح الأستاذ فريد بداش، هذا المبدأ بأنه يميز بين الكلفة الفردية أو الخاصة، والكلفة المجتمعية، ولذلك بالإمكان تحميل المتعاملين/ الوكلاء الاقتصاديين التكاليف الخاصة والمجتمعية في نفس الوقت، وذلك عن طريق فرض رسوم على الصناعات التي لديها تأثيرات سلبية على البيئة، سواء عبر عملية واحدة، مثل تلك التي تقوم بإلقاء مواد ملوثة في المحيط، أو تلك التي تنتج سلعا تحمل موادا صعبة التحلل في الطبيعة وتؤثرا سلبا على المحيط، ليس فقط تلك المواد، لكن أيضا الأغلفة والعلب التي تباع فيها (emballages)، والتي يتطلب الأمر إعادة جمعها وتحويلها من جديد (Recyclage). وكل هذا يمكن للمنتج دفعه عن طريق رسم أو ضريبة[1].

الأستاذ رونالد كوز Ronald Coase المتحصل على جائزة نوبل سنة 1991، بدوره قد ساهم في هذا الموضوع، أين شرح العلاقة التي يجب أن تكون بين المتعاملين الاقتصاديين. أين أثبت وجود مصلحة اقتصادية حينما يتفاوض بشكل مباشر كل من المتسبب في التلوث وضحية هذه الظاهرة. ويعتقد أيضا بضرورة أن يكون حجم التعويضات التي يقدمها الطرف المتسبب في التلوث (المؤسسات الاقتصادية بشكل أساسي) يجب أن تتناسب مع معايير السوق المتمثلة أسسا في شروط العرض والطلب. ودور الدولة بالتالي يكمن في تهيئة الفضاءات وتوفير مختلف الظروف التي تساعد السوق على أن يصحح نفسه بنفسه ويعتمد على ذاته في تحقيق التوازن[2].

ثالثا: تداعيات وفرة الموارد على الاستقرار السياسي والأمني

المقاربات الاقتصادية للحروب الأهلية مبنية على تحليلات تدافع عن الفرضية القائمة على أن الميليشيات والحكومة ليس لديهم أي جدوى أو هدف من النزاع المسلح غير الدوافع الاقتصادية، وأن الحروب الأهلية تشتعل بسبب وفرة الموارد الطبيعية، ومنه فقد تكون هذه الموارد سببا في نشوب النزاعات، أو عاملا في إطالة أمدها[3].

---

[1] - Farid Beddache, **Op. Cit.**, p.36.
[2] - **Ibid.**, p.p.36-37.
[3] - Audrey Aknin, **« Le développement durable peut-il conjurer la malédiction des ressources ? »,** Mondes en développement, Vol.37, n°148, 2009, p.26.

كذلك يرجع العديد من الباحثين (أمثال: Paul Collier، Anke Hoeffler، Jean وRufin) أهم أسباب الحروب الأهلية إلى وفرة الموارد الطبيعية. أما بالنسبة للأستاذ L. M. Ross، فإنه قد افترض أربع فرضيات فيما يخص وفرة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية:

1. تتمثل الفرضية الأولى في كون السكان القاطنين في المناطق التي تتوفر على موارد طبيعية، يشعرون بنوع من الاستياء وعدم الرضا، بسبب إجراءات نزع الملكية، ولكن أيضا نتيجة التوزيع غير العادل لأموال الريع.
2. وفرة الموارد الطبيعية في مناطق معينة، من شأنها تمويل أنشطة الجماعات المسلحة المتواجدة هناك، سواء عن طريق استحواذ أفراد تلك الجماعات على نسب من تلك الموارد وبيعها بشكل مباشر، أو تأثيراتهم بمختلف الطرق على منح رخص الاستثمار للشركات، وما ينتج عن ذلك من مصالح وعائدات لهم (وبالأخص تأمين تلك المناطق وعدم الهجوم عليها أو تخريبها في حالة الحصول على مقابل مادي متفق عليه).
3. الفرضية الثالثة هي احتمال مطالبة المناطق الغنية بالموارد الطبيعية بالانفصال عن الدولة (ويزداد هذا الاحتمال في الدول المتنوعة عرقيا، والتي لم تتمكن من بناء دولة ديمقراطية يتعايش فيها الجميع جنبا إلى جنب، مثلما حدث حينما انفصل جنوب السودان عن السودان الأم).
4. تنطلق الفرضية الرابعة من كون وفرة الموارد تؤثر سلبا على نوعية المؤسسات والإدارات، وهو ما يجعلها أقل كفاءة وقدرة على تسوية النزاعات الاجتماعية وأقل مسؤولية أمام المواطنين[1].

من خلال هذه الفرضيات التي حاولت المساهمة في وضع إطار للعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية، أو حركيات الا استقرار بشكل عام، يتبين من الوهلة الأولى أنه توجد بعض الدول التي تتوفر فيها بعض تلك الفرضيات، وهي في الغالب تنتمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء، الغنية بمختلف أنواع الموارد، من نفط، غاز، معادن، ثروات بحرية، وغيرها، لكن مواطنيها يعانون من البطالة والفقر المدقع، وتصنف في المراتب الأخيرة من حيث التنمية، الشفافية، الرعاية الصحية، التعليم، وغير ذلك. وبالفعل فإن الصراعات حول الموارد والاستفادة منها، قد تطورت في بعض تلك الدول إلى صراعات مسلحة وحروب أهلية خلفت ضحايا ومآسي إنسانية (مثل السيراليون)، وكثيرا ما تأخذ تلك الصراعات البعد العرقي، بالرغم من كونها بالأساس صراعات من أجل الموارد.

[1] - Louis-Marie Philippot, Rente naturelle et institutions**. Les ressources naturelles : Une «Malédiction Institutionnelle » ?** , Centre de Recherches sur Le Développement International (CERDI), Etudes et Documents, Septembre 2009, p.6.

المبحث الثاني: تشخيص العلة الهولندية والدولة الريعية وتداعياتهما على التنمية

من بين أبرز النتائج السلبية لوفرة واستغلال الموارد الطبيعية في بعض الدول هي ما يسميه المختصون في الاقتصاد وعلم الاجتماع بالمرض أو العلة الهولندية، بالإضافة إلى الدولة الريعية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث الثاني.

المطلب الأول: تشخيص ومفهوم المرض الهولندي Syndrome hollandais

يرجع ظهور عبارة المرض أو العلة الهولندية Dutch Disease، أو بالفرنسية Syndrome hollandais إلى سنوات 1970، والصعوبات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الهولندي، بعد الشروع في سنوات 1960 في استغلال احتياطاتها من الغاز الطبيعي في حقل Slochteren[1]. هذا بالإضافة إلى اكتشاف مناجم الذهب في أستراليا، بلاد الغال وجنوب فكتوريا. ولقد تم نشر أول مقال في مجلة الإيكونوميست البريطانية في سنة 1977، وتوالت الدراسات التي درست هذه الظاهرة بعد ذلك، بالأخص تلك الصادرة في نفس المجلة سنة 1982، العدد 92، لكل من كورد Corden، ونيري Nea Ry، بعنوان (Booming sector and dinductralisation in small open countries)[2].

تم اكتشاف مخزون كبير من الغاز الطبيعي في الأراضي الهولندية سنوات الستينات، وقد أدى استغلال هذه الثروة الغازية وتصديرها للخارج، إلى الحصول على عائدات كبيرة من العملة الصعبة. هذه الطفرة في العائدات، قد أدت إلى وفرة في الأموال، وهذا يعتبر معطى إيجابي، لكن في المقابل، كانت هناك انعكاسات جد سلبية على الاقتصاد الهولندي، بالأخص ما تعلق بتراجع مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في التشغيل، وفي التصدير، وهو ما نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة، هذه الأخيرة التي كانت نسبتها 1,1 بالمائة سنة 1970، قد بلغت نسبة 5,1 في المائة سنة 1977 وقد شهدت هذه الدولة نهاية السبعينات ارتفاع عائداتها الناتجة من جراء تصدير الغاز الطبيعي، مقابل انخفاض الصادرات من المواد نصف المصنعة التي كانت تعتمد عليها سابقا في تجارتها الخارجية[3]. وبالتالي فقد تم استخدام تعبير

---

[1] - Samir BELLAL, **la crise du régime rentier. Essai sur une Algérie qui stagne,** Tizi Ouzou : Editions Frantz Fanon, 2017, p.30.

[2]– محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، "**دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص108.

[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Le syndrome hollandais, aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne**, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, 2015, p. p.27-28.

المرض الهولندي لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي تكبدها اقتصاد هذه الدولة نتيجة اكتشافها للحقل الغازي "غرونينغن" في بحر الشمال سنة 1959. وبما أنها قد أدت إلى خلق موارد موالية ضخمة لدولة هولندا، وبالتالي إلى ارتفاع الانفاق العام الناتج عن ارتفاع حقيقي في قيمة عملتها الوطنية، ونتيجة لهذا الوضع، تراجعت القدرة التنافسية لصادراتها، كما تراجعت أيضا عدة قطاعات تجارية، بما في ذلك تقلص قطاع الصناعات التحويلية وتراجع التصنيع بشكل عام في هذه الدولة[1].

من هنا إذن، فالآثار السلبية للأموال الناتجة عن تصدير الغاز الطبيعي في هولندا، والتي انعكست على الصناعة وغيرها من باقي القطاعات الاقتصادية التي كانت منتجة، تخلق قيم مضافة وتساهم في التشغيل، قد كانت السبب الأساسي الذي دفع بالباحثين لمحاولة تشخيص هذه الحالة، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وهو ما جعل العديد منهم يستعمل مصطلح العلة أو المرض الهولندي الذي أصبح متداولا بعد ذلك الوصف للدول التي تعاني من نفس المشكل، وليس بالضرورة لها أن تكون في القارة الأوربية، كما أنه ليس بالضرورة لها أن تصدر الغاز الطبيعي فقط، ليتم وصفها بهذا الوصف، حيث أصيبت اقتصاديات عديد الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بمثل هذا الإشكال، وأغلبها دول نفطية.

ينتج المرض الهولندي لدى دولة معينة من جراء تدفق مبالغ كبرى من العملات الأجنبية، الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، وهو ما يساهم في إحداث تغيرات في بنية الاقتصاد، سمتها الأساسية هي تراجع السلع المتداولة في التجارة الخارجية. وتتعدد آثار كل ذلك على اقتصاد الدولة المعنية، وبالأخص فيما يتعلق "أثر الانفاق، أثر تحويل الموارد وأثر التغير في النفقات". وبالنسبة لهذه الآثار أو الانعكاسات، فإنها تؤثر على نمط الإنتاج السائد، حيث تتحول تركيبة الإنتاج الكلي من الزراعة والصناعة إلى الخدمات. وإذا كان الظهور الأول للمرض الهولندي هو في دولة هولندا، فإنه قد انتقل إلى دول أخرى، وبالضبط إلى دولة أستراليا. ومن بين أولى المساهمات الأكاديمية التي درست هذا الموضوع، نجد المقال الذي نشره غريغوري سنة 1976، والذي شرح من خلاله التغيرات التي أصابت الاقتصاد الأسترالي بعد توسع قطاع التعدين، حيث تراجعت نسبيا أهمية الصناعة، وهي النتائج التي تشبه إلى حد كبير تلك التي توصلت إليها مجلة "ذي إيكونوميست" التي اعتبرت أن "استغلال قطاع الموارد الطبيعية قد ينتهي بحدوث مفارقة، وهي افتقار البلد الذي يستفيد من هذه الثروة"[2].

---

[1]- صبرينة يونسي، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017، ص241.

[2]- **المرجع نفسه**، ص244.

هنالك من جعل من المرض الهولندي نظرية[1]، لكن هناك من اكتفى بجعله كنموذج للتحليل، حيث تم تعميق هذا النموذج لاحقا، من طرف عديد الباحثين، مثل "نيري وكوردن" (1982)، وكوردن (1984). ولقد سمح ارتفاع أسعار النفط، بالأخص سنتي 1979 و 1980 بالرجوع إلى نماذج العلة الهولندية، ذلك أنه قد تمت صياغة عديد النماذج في بداية الثمانينات، حاولت شرح الانعكاسات السلبية على اقتصاديات الدول التي تستفيد من ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط. ومن بين المفاهيم التي اندرجت في هذا السياق، نجد مفهوم Pétrolisation، حيث يصبح الاقتصاد نفطيا، أي يعتمد في أغلبيته على استغلال وتصدير النفط، وبالتالي فنحن هنا أمام حالة مغايرة لدولة هولندا، حيث أصبح يعتمد الاقتصاد على مورد طبيعي غير الغاز، متمثل في النفط. ومن هنا إذن، فإن ما يطلق عليه بالعلة الهولندية، لا يتعلق بالغاز أو النفط فحسب، بل بمختلف المنتجات التي تصبح أساسية في اقتصاد دولة ما، أو حتى بالحصول على تدفقات مالية كبيرة، سواء كنتيجة للارتفاع المفاجئ لأسعار هذه الموارد، أو كذلك بفضل اكتشاف تكنولوجي يقلل من تكاليف إنتاج واستغلال هذه الموارد[2].

ويمكن اختصار آثار المرض الهولندي أنها تظهر في تراجع الحصة النسبية (في القيمة المضافة والعمل) للقطاعات التقليدية: الصناعة والزراعة أساسا، إذ يصبح هذان القطاعان أقل تنافسية مع زيادة الأجور الحقيقية للقطاع المتأخر والضغوط التضخمية الداخلية[3].

وبتعبير آخر، فإن الفكرة الأساسية التي تفسرها العلة الهولندية، تتمثل في كون الأموال الناتجة عن استغلال وتصدير الثروات الطبيعية، هي أموال تم تحصيلها بطريقة سهلة ودون حاجة إلى الابتكار أو بذل جهد كبير من طرف الدولة، وهذا ما يشجع على مواصلة الاعتماد على هذا النموذج القائم على استخراج الموارد الطبيعية، وكل هذا مقابل إهمال باقي القطاعات الاقتصادية، وعدم إيلاء أهمية للمورد البشري (التربية والتكوين أساسا) وللمؤسسات[4]، ومن هنا تنبع ضرورة حسن تدبير العائدات، وجعلها أداة لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

---

[1]– بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد 3، 2012، ص14.

[2]– صبرينة يونسي ، **مرجع سابق**، ص.ص244–245.

[3]– منال منصور، "**لعنة الموارد وسبل تجنبها**"، مجلة دراسات Dirassat، العدد الثالث، ديسمبر 2015، ص188.

[4]- Thorvaldur Gylfason, **La possession de ressources naturelles est-elle vraiment un privilège ?**, First Draft, 18 octobre 2010, p.p.12-13.

تشير الدكتورة صبرينة يونسي إلى أن الأدبيات الاقتصادية حول الأداء الاقتصادي للدول التي بحوزتها ثروات طبيعية قد تم تطويرها بالأخص في عقد التسعينيات، والتي تنقسم إلى ثلاثة محاور أساسية:

- الاتجاه الأول، الذي قام بتحليل تجارب النمو لدى مختلف الدول التي لديها وفرة في الموارد الطبيعية.
- الاتجاه الثاني، والذي يتمحور حول قيام مجموعة باحثين بدراسة وتحليل آليات انتقال لعنة الموارد، الاقتصادية منها المتعلقة بالانعكاسات السلبية الناتجة عن المرض الهولندي، كعدم استقرار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أسعار الصرف، وغيرها، والانعكاسات السياسية أيضا، حيث انه قد تم تشخيص الأداء الضعيف لاقتصاديات الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة على أنه نتيجة لضعف الأداء السياسي والمؤسساتي.
- الاتجاه الثالث، وهو يخص بالدراسة ما يسمى بلعنة النفط أو لعنة وفرة الموارد الطبيعية بشكل عام، حيث يشرح الفوارق في النمو الاقتصادي باستخدام نماذج قياسية على عينات من الدول، وقد ساهم أوتي (1993) في محاولة تفسير هذا المفهوم، متوصلا إلى أن الأداء الضعيف المسجل، لم يقتصر على الدول الغنية بالموارد فحسب، بل شمل أيضا الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية[1].

وهذا ما يؤدي بنا إلى تناول مفهوم الدولة الريعية، بشيء من التفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الدولة الريعية: المفهوم، المحددات والخصائص

توجد العديد من المحاولات التنظيرية الساعية لتفسير الأداء الاقتصادي غير الفعال الذي تشهده معظم الدول التي تتوفر على الموارد الطبيعية وتقوم بتصديرها، ومن بينها نجد المساهمات حول مفهوم الدولة الريعية. وتشترك الدول الريعة في مجموعة من الخصائص السلبية، ذلك أنها غير مشجعة للنمو الاقتصادي، تخضع لطرق تسيير تشوبها مختلف أشكال الفساد، ينقص فيها الأداء السياسي والديمقراطي، وأبرز سمة لها هي الهشاشة، وقابليتها للتعرض للعنف السياسي.

وفي هذا الإطار فإن للريع تأثير كبير على طبيعة كل من النظام السياسي والاقتصادي اللذان يسودان في الدولة، إذ أن وجود الريع يؤدي حتما إلى خلق سلوكيات ريعية على مختلف المستويات، ويجعل من

[1]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص.ص242–242.

البحث عن الريع الشغل والاهتمام الأساسي للأفراد، للمؤسسات، للحكومات وغيرهم. وهو ما من شأنه التشجيع على الممارسات غير القانونية، غير الأخلاقية، والتعامل بالفساد والرشوة[1].

أولا: مفهوم الريع وامتداداته النظرية

يعتبر دافيد ريكاردو أول من قام بتحليل ظاهرة الريع، حيث بين أنه "تحويل وليس خلق للقيمة"، وهو ما يعني بتعبير آخر أن المستفيدين من مزايا الريع لا يخلقون الثروة، بل يلتقطون جزءا من القيمة المنتجة عن طريق العمل[2].

ويبين التاريخ الاقتصادي أنه اختلفت المعاني والتأويلات المقدمة لمفهوم الريع، حيث كان في البداية يتعلق بالأرض والعوامل الإيجابية التي تقدمها الطبيعة، وقد توسع معنى هذا المفهوم تدريجيا لكي يشمل كل ما يقدم مزايا نسبية من شأنها مضاعفة أرباح وعائدات الفاعل الاقتصادي مهما كانت طبيعته (دولة، شركة، فرد، ...). وتتعدد مدلولات الريع وامتداداته النظرية، إذ نجد دافيد ريكاردو (David Ricardo) قد تحدث عن الريع التفاضلي (rente différentielle) المتعلق بالأرض ومختلف الميزات الإيجابية التي تقدمها. ذلك أن الأراضي الأكثر خصوبة ليست في متناول جميع الأفراد والدول، بل تتسم بالندرة، مما يجعلها ذات قيمة، وتقدم مزايا نسبية كبيرة للجهات التي تكون الأراضي بحوزتها. وبتعبير آخر فإن الريع يمكن تبسيطه في أنه يكون حينما يتم بذل نفس الجهد واستثمار نفس الإمكانيات في أرض زراعية عالية الخصوبة، وفي أرض أخرى أقل خصوبة، والنتيجة هي أن نفس الوسائل، الجهود، الاستثمارات، ... ستقدم نتائج مختلفة في كلتا الأرضين، حيث يكون المحصول (والربح بالضرورة) أكبر في الأرض عالية الخصوبة، وهذا كتبسيط للريع قدمه ريكاردو[3].

وانطلاقا من كون مختلف المحاصيل تتحدد وفقا لتكلفة إنتاجها، فإن هذا العامل أيضا يكون لصالح ملاك ومستغلي الأراضي الأكثر خصوبة، لأن تكاليف إنتاجهم تكون أقل من تكاليف الإنتاج عند مستغلي الأراضي الأقل خصوبة. وهذا إذا علمنا أن أسعار الإنتاج يتم تحديدها وفقا للأرض الأقل خصوبة، التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج وليس العكس. وهذا طبعا لصالح الأراضي الأكثر خصوبة، وهو ما يخلق الريع، هذا الأخير الذي يتمثل في الفارق من الربح الذي تحصل عليه الأراضي الأكثر خصوبة. وقد تجاوز مفهوم الريع ما تعلق بالأراضي الزراعية، ليشمل حتى مختلف العقارات، من مناجم

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.102.

[2]– قدوسي محمد، **الدولة الريعية في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015، ص9.

[3]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. p.103-104.

الموارد الطبيعية حقول الغاز، آبار النفط وغيرها. كارل ماركس (Karl Marx) أيضا قد تحدث عن الريع، وبشكل عام يعتبر أن الملكية الخاصة للأراضي تشكل عائقا أمام تراكم رؤوس الأموال، لأن ملاك الأراضي والعقارات يستحوذون على النسب الأكبر من الأرباح، بدل أن يستفيد منها العمال[1].

يقول الأستاذ الهواري عدي: "الريع باعتباره دخلا خارجيا عن المجتمع، يمنع مجهود الإنتاج ويؤدي إلى علاقات مصطنعة/ غير طبيعية مع النظام الحاكم"[2]، وهذا بحكم أن المجتمع لا يساهم بشكل كبير في تمويل الخزينة العمومية عبر الضرائب، والنظام السياسي في غنى عن مساهمة المجتمع، وبتعبير آخر فبدل أن يكون هنالك اعتماد متبادل بين النظام والمجتمع، فإن العلاقة بينهما في الدولة الريعية تكون مبنية على التنافس والمساومة، حيث أنهما يتنافسان للحصول على أكبر نسبة من الريع، وبما أن النظام السياسي هو المتحكم في التوزيع، فإنه يقوم بتوزيع الريع وفقا لشروط معينة، منها الولاء، التخلي عن بعض الحقوق السياسية أو المدنية وغير ذلك.

من الضروري التأكيد على أن مفهوم الريع مرتبط بالندرة، سواء بالنسبة للأراضي الزراعية عالية الخصوبة، أو بالنسبة للموارد الطبيعية. وعند الحديث عن الريع في الموارد الطبيعية، فنحن حتما أمام موارد نفاذة وغير متجددة[3].

I. ريع الموارد الطبيعية عند مارشال:

تطرق مارشال إلى الفرق الموجود بين الريع في الأراضي الخصبة، والريع في الموارد الطبيعية غير المتجددة، وميز بينهما. فبالنسبة للإنتاج والمورد المتحصل عليه من المناجم (معادن، نفط، غاز، ...) فإنه غير متجدد، واستغلاله سيؤدي إلى نقصانه تدريجيا، وإلى زواله ونهاية استغلاله. في حين أن استغلال الأراضي الخصبة في الزراعة لن يؤدي إلى تراجع خصوبتها، ذلك أن الخصوبة تتجدد في حالة الاستغلال الجيد للأرض. ومن هنا فالزراعة والصيد البحري، في حالة حسن ممارستهما كنشاطين اقتصاديين، بطريقة جيدة وبدون استنزاف، فإن ذلك سيضمن التجدد المستمر للمزايا والأرباح، واستمرارية النشاط. بينما يتميز النشاط المتعلق بالاستثمار في استخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض بالزوال وعدم التجدد، إلا في حالة اكتشاف مخزونات جديدة من تلك الموارد[4].

---

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. p.105-106.

[2]– قدوسي محمد، **مرجع سابق**، ص12.

[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.109.

[4] - **Ibid.**, p. p.109-110.

يوجد تمايز واختلاف آخر بين الاستثمار في المناجم وفي الأراضي الزراعية الخصبة. حيث أنه على سبيل المثال، وحين كراء هذه الأراضي الخصبة للمستثمر، فإن الريع يتم حسابه وفقا لرزنامة سنوية، كما أن المستثمر ملزم بإرجاع الأرض لمالكها عقب انتهاء العقد، خصبة ومنتجة مثلما تسلمها. أما بالنسبة للمناجم، فإنه من غير الممكن إرجاعها مثلما تم تسلمها، ذلك لأن مهمة المستثمر أو المستغل للمنجم هي الحصول على المورد الطبيعي، أي إفراغ المنجم من محتواه من الموارد غير المتجددة. والربح هنا لا يحسب سنويا، بل وفقا لحجم الموارد التي يتم استخراجها، مع مراعاة تكاليف تلك العملية[1].

ويمكن تبسيط معنى المورد النافذ أو غير المتجدد، انطلاقا من الخدمات والفوائد التي يتم جنيها من المورد، والتي تكون مؤقتة وغير أبدية، حيث تنتهي المزايا التي يقدمها بعد انتهاء فترة زمنية محددة. وفي هذا الصدد، تحدثت الأستاذة هوتلينغ Hotelling عن الريع المتعلق بالموارد الطبيعية غير المتجددة، فهي تكون موجودة في باطن الأرض، ولا يتم استغلالها، لكن عند الحاجة إليها، وحينما يصبح ثمنها محققا للربح ويفوق تكلفة التنقيب والاستخراج، تصبح ذات قيمة، ويتم الاستثمار فيها[2].

II. في الريع النفطي:

الريع النفطي لا يهتم به الاقتصاديون فحسب، ولا المختصون في العلوم السياسية فقط، بل هو محور اهتمام مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث نجد على سبيل المثال يدرسه المتخصصون في علم الديمغرافيا لفهم وتحليل التحولات الديمغرافية في الدول[3]، ومن هنا فسنحاول التطرق إلى هذا الموضوع من وجهات نظر مختلفة ومن زوايا متعددة.

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح النفط هو الطاقة المسيطرة، أين وصل إلى مرتبة المنتوج الاستراتيجي بامتياز. وأصبح خلال النصف الثاني من القرن العشرين (1950-2000) عنصرا ضروريا في الحياة اليومية، سواء فيما يتعلق بالوقود، المواد البلاستيكية أو المطاطية. ومع اعتماد الانسان على السيارات منذ الخمسينيات، تضاعف استهلاك النفط أربع مرات في ظرف عشرين عاما، ومن هنا فقد أضحت السيطرة على هذا المورد الطبيعي والمصدر الطاقوي مسألة جيوسياسية بامتياز[4].

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.110.

[2] - **Idem.**

[3]- Fatiha Talahite, **« Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA, pertinence et dérives »,** communication présentée au colloque international « Les enjeux énergétiques : le challenge de l'avenir », Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et sciences commerciales, Université d'Oran, 21-22 novembre 2004, p.4.

4- فيليب سيبيل-لوبيز، **مرجع سابق**، ص11.

أما فيما يخص الريوع النفطية، فإنه وقبل التطرق إليها على المستوى الوطني أو الداخلي، فإنها من الممكن أن تكون موجودة أيضا فيما يتعلق بنوعية النفط، طبيعة الموقع الذي يتم فيه استخراجه، وكذلك طبيعة التكنولوجيا المستعملة لهذا الغرض[1]، وهذا إذا علمنا أن السوق العالمية للنفط أهم أسواق المواد الأولية، من حيث الحجم والقيمة. ويمثل الانتاج النفطي ثلاثة أرباع التبادلات الدولية في مجال الطاقة[2].

ذلك أن النوعية الجيدة للنفط تجعله أكثر تنافسية، ويتنامى الطلب عليه من طرف المستهلكين. موقع آبار النفط كذلك يكتسي أهمية، سواء من حيث قربه من المستهلكين، ومن مختلف وسائل المواصلات والمنافذ البحرية، أو حتى مدى أمن واستقرار المنطقة التي تقع فيها آبار النفط. والعنصر الأخير يتمثل في مدى التطور التكنولوجي في تقنيات استغلال النفط، من وسائل استخراج، تكرير، نقل وغيرها. وهي كلها تمنح مزايا وأفضلية مقارنة بالصناعات النفطية في المناطق التي لا تتوفر على أحدث التكنولوجيات، البعيدة عن وسائل النقل والمواصلات، أو تلك التي تقع في مناطق غير مستقرة وغير آمنة. ويدخل الريع في هذا الإطار، ليظهر في الميزات النسبية التي تساهم في تنافسية قطاع النفط في منطقة معينة مقارنة بمنطقة أو دولة أخرى، ضف إلى ذلك تأثيره على الجاذبية للاستثمارات.

انطلاقا من الاختلاف والتفاوت الموجود بين مختلف الأقاليم التي تتوفر على النفط، فإنه يوجد حتما اختلاف في الأرباح التي تحصل عليها الشركات النفطية، وتتنافس هذه الأخيرة لاختيار أفضل آبار النفط التي تقل فيها تكاليف الإنتاج[3]. وذلك راجع إلى التركيبة الجيولوجية للأرض التي تختلف من منطقة لأخرى، إذ تتنوع المناطق التي يتم فيها استغلال النفط من صحاري، محيطات (offshore) وغيرها.

يرجع تطور مفهوم الدولة الريعية بشكل أساسي إلى البناءات النظرية للاقتصادي الإيراني حسين مهداوي (Hossein Mahdavy) في 1970 والتي ركز فيها حول التجربة الإيرانية. عقب ذلك تم استعمال مفهوم الدولة الريعية في العلوم السياسية، لغرض شرح وتفسير بعض السلوكات التي تنتهجها الدول الريعية، وقد ظهر هذا بشكل أساسي من خلال أعمال حازم بيبلاوي (Hazem Beblawi) وجياكومو لوسياني (Giacomo Luciani) في سنة 1987، التي تركز على تجارب دول عربية[4].

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.115.

[2]- Hirech Nawel, **Contribution du courant institutionnel à l'analyse des économies rentières,** Mémoire pour l'obtention du diplôme de Magister en économie, option : analyse des institutions et du développement, Université de Tlemcen, février 2014, p.p.18-19.

[3]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.115.

[4] - **Ibid**, p. p.115-116.

وفيما يتعلق بالريع النفطي، وانطلاقا من كون النفط مورد طبيعي ناضب أو غير متجدد، فإنه ينبغي التأكيد على أنه كلما ازداد استغلال هذا المصدر الطاقوي، كلما تضاعفت تكاليف الاستخراج، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة احتمال حدوث فرضية أساسية في الصناعة النفطية، والتي مفادها أنه في المستقبل، ستصبح تكاليف استخراج النفط مرتفعة جدا، بحيث أنه يصبح التخلي عن استخراج البترول هو القرار الأمثل، ذلك لأن تكاليف الاستخراج تصبح أكبر من سعر البرميل، ويمكن الاستدلال هنا بما قاله وزير البترول السوداني السابق، الشيخ اليماني: "إن العصر الحجري لم ينته مع اختفاء الحجارة، بل إنه انتهى عندما ظهرت بدائل سمحت للبشرية بالانتقال من العصر الحجري إلى العصر البرونزي ثم العصر الحديدي، وسيحدث الأمر نفسه متى ظهرت بدائل تحل محل النفط، فالنفط قد يضل موجودا في باطن الأرض، لكن عملية استخراجه هي التي ستكون دون فائدة تذكر"[1].

وهذا الخيار محتمل الحدوث، بل تساهم الكثير من المؤشرات في إمكانية التخلي عن استخراج النفط وتصنيعه، وهذا على عدة مستويات. فالاستغلال المفرط لهذا المصدر الطاقوي، قد أدى إلى تراجع الاحتياطات، حيث أنه، بالرغم من اكتشاف احتياطات جديدة، إلا أنها غالبا ما تكون أقل أهمية، أو يكون استغلالها يتطلب تكاليف باهضة، سواء المادية أو حتى انعكاسات بيئية (مثل النفط الصخري). كما أنه من غير الممكن إهمال الطرح البيئي، حيث أن ارتفاع نسب الاحتباس الحريري في الكوكب، والتلوث، هو من نتائج تضاعف استعمالات مصادر الطاقة غير المتجددة، وبالتالي، فإن الكثير من الجهود يتم بذلها من أجل التخلي عن هذه المصادر، والتوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، على غرار الطاقة الشمسية، الريحية وغيرهما.

ثانيا: في مفهوم الدولة الريعية ومحدداتها

يعتبر حسين مهداوي أول من استعمل مفهوم الدولة الريعية، وذلك بدراسته لاقتصاديات دول الشرق الأوسط. ويعرّف هذا الأستاذ الدولة الريعية: "الدولة التي تحصل على أغلب الموارد التي تستعملها في الميزانية العمومية من ريوع (جمع ريع) خارجية". وهذه الريوع قادمة من مختلف المصادر: تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، حقوق مرور السفن في المعابر البحرية، مساعدات أجنبية، وغيرها[2].

---

[1]- صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص.ص130-131.

[2]- Kedidir Mansour, **le gaz naturel algérien dans la sécurité énergétique de l'Union Européenne : un enjeu géopolitique**, Alger : Editions Benmerabet, 2016, p.52.

يعرف الأستاذان بيبلاوي ولوسياني في كتابهما المشترك "الدولة الريعية" (the rentier State) أن الدولة الريعية هي "الدولة التي تتحصل على أغلب عائداتها من الخارج، وذلك على شكل ريع"[1]، وفي الدولة الريعية يكون تركيز عمل معظم المؤسسات وأغلب قوة العمل في مجالي التوزيع والاستهلاك، وتستغل الدولة ذلك بالاعتماد على التمركز والاحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة أو محدودة مرتبطة بها في مجالات الاقتصاد والسياسة[2]. وهذا ما يبين اتجاه بعض الدول الريعية نحو الممارسات التسلطية، والسيطرة المحكمة على القطاعات الحيوية، بالأخص التجارة الخارجية، أين تمنحها لفئات محدودة، ذات الولاء، بعيدا عن حسن الأداء الاقتصادي والكفاءة.

يرتبط الريع أساسا بتصدير الموارد الطبيعية نحو الخارج، وبالأخص النفط، لكن الأستاذ حازم بيبلاوي يضيف لقائمة الدول التي توصف بالريعية، تلك التي تحصل على مساعدات سياسية وعسكرية من طرف دول وهيآت أجنبية، كذلك عائدات قناة السويس بالنسبة لدولة مصر، بالإضافة للأموال التي يتم الحصول عليها من جراء مرور أنابيب النفط والغاز (oléoducs/ gazoducs) فوق أقاليم دولة ما (مثل استفادة كل من تونس والمملكة المغربية من مستحقات مادية مقابل مرور أنابيب غاز جزائرية نحو أوروبا).

بل يذهب نفس الأستاذ لأبعد من ذلك، حيث يصنف الأموال التي يحصل عليها العمال المهاجرون من الدول المستقبلة بأنها تدخل ضمن الريع. يمكن كذلك اعتبار دولة معينة أنها ريعية، حينما تتحصل بصفة دورية ومنتظمة على مبالغ مالية معتبرة قادمة من الخارج، سواء من طرف أفراد، حكومات أو غير ذلك[3]، وهنا يمكن الرجوع إلى حالات مختلفة، مثل الدول التي تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أقاليمها.

من غير الممكن اعتبار قطاع النفط أنه قطاع منتج، إذا كان يكتفي بالاستخراج والتصدير. والحديث عن قطاع منتج يعني بالضرورة وجود صناعات مرافقة لصناعة النفطية، وتحويلات ولو جزئية لهذه المادة الأولية، إلى مواد نصف مصنعة، وهو مسار يرافقه خلق فرص الشغل وخلق قيم مضافة، وهنا فقط سيكون من الممكن اعتباره قطاعا منتجا.

---

[1]- Hazem Beblawi & Giacomo Luciani, The rentier state, London: 1987, p.11

[2]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص310.

[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 116.

في الاقتصاد، هناك نوعان من الدول: دول منتجة، ودول أخرى يمكن وصفها بالدول الداعمة أو المساندة. وهذه الأخيرة هي دول ريعية، تتمثل مهمتها الأساسية في المجتمع في توزيع الريع الناتج عن المنابع التي سلف ذكرها أعلاه، وأهمها استخراج وتصدير الموارد الطبيعية (بشكلها الخام ودون تحويل أو تصنيع في الغالب)، فهي تؤدي وظيفة توزيعية، أين توزع ثروة لم تقم بخلقها ولم تساهم في إنتاجها. أما بالنسبة للدول المنتجة، فالمقصود بها هي تلك الدول التي تساهم في عمليات الإنتاج وخلق الثروة، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه الدولة من خلال الضرائب، وهذه هي الدولة المنتجة أو الرأسمالية. ومن المعلوم أنه لا توجد دول ريعية محضة، فالدولة الريعية، بالرغم من حصولها على معظم عائداتها من الريع، إلا أنها تملك قطاعات أخرى كالصناعة مثلا، هذا وإن كانت مساهمتها في الاقتصاد ضعيفة، بالمقارنة مع الريع[1].

ومن أبرز ما تتسم به الدول الريعية، وتتميز به عن غيرها من الدول، هو طبيعة العلاقة الموجودة بين النظام السياسي، والمحكومين، والتي تتخللها ممارسات غير ديمقراطية، وأبعد ما تكون عن الشفافية.

وفي هذا السياق، بالإمكان استحضار بعض المزايا أو المصالح التي تربط بين النظم السياسية، وجماعات المصالح، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

أ- المزايا الاقتصادية: والمقصود بها تلك المنافع التي تنتج من جراء الحصول على الأرباح، كمقابل لتقديم تسهيلات لإجازات التصدير والاستيراد. ومختلف الاتفاقيات الخاصة التي تتمتع بها المجموعات المعروفة بقربها من السلطة.

ب-المزايا السياسية: تتمثل أساسا في توزيع المناصب السياسية ومختلف المسؤوليات، على أساس الولاءات، دون أي اعتبار للكفاءة في العمل.

ت-المزايا المعلوماتية: وتتعلق بالحصول على مختلف المعلومات الاقتصادية والسياسية، والاستفادة منها سواء لتحقيق مآرب ذاتية، أو لمجموعة معينة (حزب مثلا)[2].

ثالثا: محددات الدولة الريعية

- الدولة هي المستفيد الأساسي للريع القادم من الخارج، وتكمن المهمة الأساسية لهذه الدولة الريعية في الوظيفة التوزيعية، فالريع هو ملك للدولة، لأن ملكية باطن الأرض والثروات التي يحتويها ترجع لهذه الدولة، هي حالة قطاع المحروقات في الجزائر.

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. p. 116-117.

[2]- صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص311.

- من أبرز سمات الدول الريعية هي هيمنة الريع على اقتصادياتها.
- يشكل الريع الذي تحصل عليه الدولة، والقادم من الخارج، عامل محبط للإنتاج الوطني. حيث يصبح الاهتمام منصبا حول طرق تقاسم الريع والحصول على نصيب منه، وهذا على حساب الاهتمام بخلق الثروة، بالإنتاج والمبادرة.
- مشاركة ضعيفة للفئة الشغيلة (population active) في ترتيبات الحصول على الريع[1].

هذا مع العلم أن لمثل هذه الممارسات أن تؤثر بشكل سلبي على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية في الدولة المعنية، بالأخص ما تعلق بتراجع مؤشر الشفافية، والاستغناء عن مبدأ تكافؤ الفرص مقابل الاعتماد على الولاء كمعيار أساسي، مما يؤدي بشكل حتمي إلى ازدهار الممارسات السلطوية، حيث تتسابق الأحزاب ومختلف الجماعات، وحتى الأفراد إلى إعلان ولاءاتها، ودعمها لشخصيات، أو لبرامج انتخابية، دون ادنى موضوعية أو مراعاة للمصلحة الوطنية، بل من أجل الحصول على المقابل، سواء في تسهيلات الاستيراد، مشاريع القطاع العمومي، الحصول على المناصب السياسية وغيرها.

رابعا: خصائص الدولة الريعية

تعتبر الدول الريعية دولا مستقلة تجاه مجتمعاتها، وهذا انطلاقا من اعتمادها على الريع الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية. هذا الريع القادم من الخارج، يجعل تلك الدولة مستقلة، ولا تعتمد على المساهمات الضريبية للفئة الناشطة في المجتمع. حينما ترتفع عائدات الريع، فإن الدولة تتجه نحو تخفيض مختلف أنواع الضرائب المفروضة على المواطنين، وبالتالي خفض مساهمتهم في تمويل الخزينة العمومية لأدنى مستوياتها[2].

في الدول الريعية هنالك نوع من الثنائية، محورها النفقات العمومية: حيث أن المسؤولين السياسيين هدفهم الرئيسي هو البقاء في السلطة ونيل رضا المحكومين، وبالتالي فإنهم يضاعفون حجم هذه النفقات، في حين أن المواطنين، وبالرغم من الدعوة المتكررة للنخبة من أجل تنويع الاقتصاد، إلا أنهم يفضلون المال السهل، عن طريق مختلف أشكال التحويلات الاجتماعية والدعم[3]، وبهذا الشكل تتزايد الأطماع للحصول على الريع، ولا يتم فقط إهمال التنويع الاقتصادي، لكن أبعد من ذلك، حيث تظهر لوبيات تعرقل

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. p.117-118.
[2]- **Ibid.**, p. 118.
[3]- Hirech Nawel, **Op. Cit.**, p.p.133-134.

المشاريع الاقتصادية والاستثمارات، من أجل الحفاظ على الوضع القائم، والإبقاء على امتيازاتها، بالأخص حصص الاستيراد وتهريب العملة الصعبة نحو الخارج.

ومن التجليات السياسية للدولة الريعية هو أن الدولة حينما تتولى الوظيفة التوزيعية (توزيع الريع) في المجتمع، عن طريق تخفيض أو حتى إعفاء هذا الأخير من الضرائب والمساهمات التي من المفترض أن يقدمها للدولة، وبالتالي فإن الريع يمول الميزانية العامة والحاجات الاجتماعية، بل حتى يوفر أموال لشراء ذمم المعارضين السياسيين، ومن هنا يمكن للريع أن يجعل النظام السياسي يبسط كامل سيطرته على الحياة السياسية وشراء السلم الاجتماعي على حساب تحقيق تنمية حقيقية وحل مشاكل المجتمع[1].

وفي هذا السياق المتعلق بالضرائب، فإن .Garon L يوضح أن عملية جمع الضرائب التي تقوم بها الدولة تعتبر مكلفة وغير شعبية في آن واحد، وعند وجود الريع القادم من الخارج، فإن عملية جمع الضرائب هذه تصبح غير ضرورية، وبالتالي تتجه الدولة إلى خفضها، بل قد ترفعها بالكامل[2]. ذلك لأن ودود الريع يجعل الدولة في غنى عن مساهمة المحكومين في تمويل الخزينة، وبالتالي فهي تستغل هذه الفرصة للتحرر والاستقلال من كل أشكال التبعية للمجتمع والخضوع له.

في الدول النفطية، غالبا ما يحظى الريع بالمكانة الأهم في كل نواحي الحياة الاقتصادية، كما أن ميزانيات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي، واعتبارا لهذه المكانة التي يحتلها النفط، فإن الدولة لا تشجع المبادرات والإنتاج الوطني. ذلك بالرغم من الإيجابيات التي ستنتج عن ذلك في حالة نجاح المجهودات الوطنية في الترقية بمختلف الأنشطة الاقتصادية، من صناعة وزراعة وغيرها، فالنتائج ستكون جد إيجابية على النمو والتنمية، وسيكون للدولة نصيب من الثروة التي يخلقها ويساهم في إنتاجها القطاع الخاص، فالدول النفطية غالبا ما تتجنب تشجيع تنويع الاقتصاد، بالرغم من الخطابات السائدة، لكن الأفعال والممارسات التي تقوم بها الدولة تكون معرقلة ومحبطة أكثر من مشجعة، فمن مصلحة الدولة أن تبقي على سيطرتها على المجال الاقتصادي، لأن ذلك سيحافظ على هيمنتها على المجال السياسي، وعلى السلطة.

انطلاقا من اعتماد الدولة الريعية على الريع القادم من خارج حدودها، فإنها تتمتع باستقلالية مالية اتجاه المجتمع، وهو ما يمنحها كل الحرية والاستقلالية في ممارساتها، ذلك أن الأموال الريعية قد تم الحصول

[1]- Kedidir Mansour, **Op. Cit.**, p.56.
[2] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 118.

عليها كمعطى أو مكسب منحته الطبيعة لتلك الدولة، وليس نتيجة بذل مجهود، استثمار، إنتاج أو غير ذلك.

الاستقلالية المالية للدولة وعدم تبعيتها ولا خضوعها لمساهمات المواطنين الضريبية، تجعلها غير مجبرة على تبرير وشرح قراراتها وسياساتها للمحكومين. فالدولة النفطية التي تحصل على عائداتها من العملة الصعبة دون بذل جهد استثماري، لا تهتم بصياغة أو وضع نظام ضريبي فعال. في هذه الحالة تصبح الدولة الريعية في غنى عن البحث عن ترتيبات أو تسويات مع مختلف الطبقات الاجتماعية، لا تهتم لآراء المجتمع في مختلف السياسات والقرارات التي تتخذها، حيث يتجسد معنى الدولة المستقلة بألا تطلب هذه الأخيرة شيئا من المجتمع، وفي المقابل فإنها لا تقبل أي انتقاد أو رأي بخصوص طريقة تسييرها للشأن العام، ولأدائها الاقتصادي، وهو المعطى الملائم لسيادة نظام شمولي لا يقبل بإشراك المحكومين في صنع القرار. فالدولة الريعية حينما لا تطالب المحكومين بالمساهمة في تمويل الخزينة العمومية، ولا تفرض عليهم الضرائب، تصبح لا تهتم لآرائهم، ولا تستجيب لمطالبهم التي يرفعونها[1].

من الضروري الرجوع إلى قاعدة أساسية مفادها أن استقلال الدولة عن المساهمة الضريبية لمواطنيها، أي استقلالية مالية واقتصادية، سيؤدي حتما إلى الاستقلالية السياسية للدولة اتجاه مواطنيها[2]. وهو ما يحمل الكثير من المخاطر على غرار الاستبداد، الانفراد بالحكم، ومختلف أشكال التسلط.

في العلوم السياسية، لا يتم منح أهمية لتفسير وتحليل ميكانيزم الريع، لأن ذلك من صلب اهتمام العلوم الاقتصادية، وبالتالي فإن مهمة العلوم السياسية هي وصف وتحليل مختلف ميكانيزمات السلطة، وتفسير مختلف المصالح الاقتصادية وعلاقاتها بالنزاعات حول السلطة[3]، وهذا ما جعلنا نركز بشكل خاص حول الانعكاسات السلبية لوفرة الريع على الأداء السياسي والاقتصادي بشكل عام، حيث تعد احتمالات تحول الدولة الريعية نحو التسلط كبيرة، أين تصبح الدولة التسلطية بعيدة كل البعد عن الممارسة الديمقراطية، بالرغم من وجود رموز ودلالات الديمقراطية الشكلية (تعدد حزبي، حرية رأي مزعومة، انتخابات محسومة مسبقا، تعدد وسائل الإعلام مقابل السباق نحو التقرب للسلطة وممارسة التغليط وتسفيه الرأي العام، ...) ويكون الفضاء العمومي في تلك الدولة جد محدود ومراقب كلية من طرف السلطة، ولو باستعمال وسائل الإكراه. يتم احتكار السلطة من طرف مجموعة واحدة، تستغل كل الوسائل للحفاظ على امتيازاتها، بما في ذلك قمع المعاضة وتخوين الأصوات التي لا تساير نظام الحكم.

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 119.
[2] - **Idem.**
[3] - Fatiha Talahite, **Op. Cit.**, p.4.

حينما تتحول الدولة الريعية إلى دولة تسلطية، فإنها تطبق سياسة توزيعية هادفة إلى تحييد اهتمامات المحكومين وتوجيهها لتصبح مركزة ومهتمة حول طرق الحصول على نصيب من الريع، ويكونون بالتالي منشغلين بمشاكل التوزيع ويبتعدون عن السياسة، تاركين إياها للجماعة التي تحتكر السلطة، تحاول الإبقاء على الوضع الراهن، وخلق كل الظروف التي تجعل المحكومين يبتعدون عن المطالب السياسية والديمقراطية[1]، وهذه الممارسات تحدث في أغلب الدول النفطية، ولو بدرجات متفاوتة.

وتستعمل الأنظمة السياسية في الدول الريعية أسلوبين في التعامل مع المحكومين:

أ- أسلوب مرن: تلجأ فيه الحكومة إلى منح مختلف المعاشات، المنح، الرواتب، المساعدات ومختلف أشكال الدعم لأجل استمالة رضا المحكومين، وهو ما يسميه البعض بشراء السلم الاجتماعي. وبهذه الطريقة يتحقق هدفان: الحصول على رضا المحكومين، وربط مصادر معيشتهم بالدولة (الاتكال عليها بشكل شبه كلي).

ب-أسلوب قاسي: على اعتبار الحكومة مستقلة في عائداتها عن مساهمات المواطنين، فإنها لا تحتاج إليهم من أجل استمراريتها، وبالتالي فإنها قد تلجأ إلى مختلف أشكال العنف والقمع من أجل فرض الاستمرار في السلطة[2].

وليس من الضروري أن يكون الأسلوبين منفصلين، أو أن يعتمد النظام السياسي على أحدهما دون الآخر، بل في الغالب يتم المزج بينهما، وفقا لما تقتضيه الضرورة.

خامسا: توزيع الريع في الدول الريعية

من أهم مميزات الاقتصاد في الدولة الريعية، هي كون نسبة السكان المساهمين في حصول الدولة على الريع هي نسبة جد ضئيلة، ذلك أن مصدر هذا الريع هو تصدير الموارد الطبيعية في شكلها الخام غالبا، لكن في المقابل، أغلب السكان معنيون ومساهمون في إعادة توزيع هذا الريع. وهذا ما يجعل الدولة التي تتبنى الانفتاح الاقتصادي، ذات تجارة دولة نشيطة، نجدها أقل عرضة لتكون دولة ريعية، ذلك على اعتبار أنه يساهم عدد كبير من السكان في خلق الثروة، ويشاركون في حركية الاقتصاد[3].

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. p.119-120.

[2]- كنعان حمه غريب عبد الله، **أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد الثالث، العراق: 2017، ص607.

[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.120.

هنالك من يحدد فارقا بين الدولة الريعية والدولة التوزيعية. فبالرغم من التداخل والتقارب الموجود بينهما، إلا أن السمة الأساسية للدولة الريعية هي أن أغلب عائداتها قادمة من الخارج، على شكل ريع. بينما يقصد بالدولة التوزيعية، تلك التي تقوم بمهمة أساسية متمثلة في الإنفاق وصرف الأموال على مختلف القطاعات[1]. وهو ما يعني بتعبير آخر أن الدولة التوزيعية تكمن مهمتها في استخراج الموارد الطبيعية، تصديرها، وإعداد برامج سياسة عامة بالاعتماد على تلك العائدات، بشكل يسمح بتوزيع الأموال على مختلف القطاعات والطبقات الاجتماعية، ومن هنا يتبين بوضوح ضعف أو غياب مشاركة الافراد في خلق الثروة، ومدى هامشية مساهماتهم في العملية الاقتصادية، باستثناء تلك المتعلقة بتوزيع الريع.

وانطلاقا من كون الصناعات الاستخراجية، بشكل عام، تؤثر سلبا على المجتمعات من خلال جعل كل من الحوكمة والمسؤولية السياسية في ذيل ترتيب الأولويات، وجعلها آخر اهتمامات المجتمع[2]، فإن النتيجة هي ضعف الأداء الاقتصادي لدى معظم الدول الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على الصناعات الاستخراجية.

وبالنسبة للدول النامية المصدرة للنفط، فإنها دول ريعية وتوزيعية في آن واحد، ذلك لأنها تحصل على أغلب مداخيلها من العملة الصعبة من جراء الصناعة النفطية (الاستخراج والتصدير) وتقوم بإعادة توزيع تلك الأموال في الداخل. تضعف مساهمة المحكومين في الدول الريعية في خلق الثروة، والانشغال الأساسي فيها، هو طرق البحث عن نصيب من الريع، وتقوم الدولة بدور توزيعي بامتياز. تقوم الدولة في غالب الأحيان بخلق مناصب شغل في قطاع الخدمات لتشغيل طالبي العمل، بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية وتحويلات هامة لصالح المواطنين، وبفضل المهمة التوزيعية التي تنفذها الدولة الريعية، فإنه يتم الحصول على استقرار اجتماعي نسبي[3].

حينما تتولى الدولة الريعية أداء مهمتها التوزيعية في المجتمع، فإنها تهدف بشكل أساسي لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، كما تقوم بالاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية في حدود وفرة أموال الريع. لكن هذا النوع من الدول حساس للمطالب السياسية المدنية، حيث لا تتحمل الأنظمة السياسية السائدة فيها السماع لمطالب المعارضة، بل تذهب أبعد من ذلك، إلى محاولة تشويه، تجريم وتخوين الأصوات المعارضة، كما تسعى أيضا لشراء ذمم المعارضين السياسيين والحقوقيين، من أجل إسكات

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.120.

[2] - Farida Ferkoul & Ali Nabil Belouard, **« La malédiction des ressources et la responsabilité sociétale des entreprises (RSE) dans les pays à économie rentière »**, Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, Vol 13 N°02, 2019, p.02.

[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. p.120-121.

الأصوات المطالبة بالحريات وبالديمقراطية، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام، وبالتالي انتقال السلطة إلى جماعة جديدة. وبالتالي فالوظيفة التوزيعية للريع هي ذات أهداف وغايات متنوعة، منها تلك التي يتم الإعلان عنها والترويج لها (مثل تحقيق التنمية، التحويلات الاجتماعية، دعم الفئات الهشة، ...) ومنها مهام ووظائف أخرى تتم في تعتيم وتمويه (مثل استعمال الريع للحصول على الولاء والطاعة، لشراء الذمم، لقمع المعارضة، تمويل إعلام موجه وغير ذلك). كثيرا ما يتسم التسيير القائم على توزيع الريع، بمختلف العمليات غير القانونية من فساد، توزيع غير منصف للثروة، وكل هذا أمام مرآى المجتمع وسمعه. هذا الأخير الذي يتميز بأنه أكثر تسامحا مع الفساد بالمقارنة مع المجتمعات الديمقراطية.

وحتى بالنسبة لمعاني المفاهيم السياسية، فإنها تتغير وتتم أقلمتها (adaptation) مع المعطيات التسلطية، فالاستقرار السياسي مثلا، يصبح معناه في الدول التسلطية منحصرا في استقرار المؤسسات السياسية التي تسود في نظام سياسي يأبى التغيير والتحول، وأهم تغيير يشوبه هو تغيير الوجوه، مع إبقاء النظام على نفس منطقه وعلى طرقه المعهودة في التسيير والتصرف.

المطلب الثالث: لمحة نظرية حول سلوكات البحث عن الريع وانعكاساتها

أولا: سلوكات البحث عن الريع: لمحة نظرية

هناك ما يعرف بالبحث عن الريع، وهو سلوك قد تمت دراسته من لدن العديد من الباحثين، ليصبح كنموذج يستعان به لفهم وتحليل آثار وجود الريع على الدول، وعلى طبيعة المؤسسات. يفترض هذا النموذج أن الريع يمكن السيطرة عليه، أو تملكه من طرف نخبة معينة في الدولة (وهي بطبيعة الحال النخبة أو الفئة الأكثر نفوذا والتي تحتكر السلطة.) وحسب كل من الأساتذة Gelp وAuty، فإنه حينما تتوفر الموارد الطبيعية في دولة ما، ومع عدم وضوح قوانين الملكية، ولا قوانين السوق وفرصه، فإن الفاعلين الاقتصاديين يفضلون الأنشطة المتعلقة والمرتبطة بالريع، وبالتالي بالربح السريع دون بذل جهد كبير، مقابل نفورهم من الأنشطة الإنتاجية التي تخلق الثروة وتوفر مناصب الشغل. ولقد قام بتطوير هذا الطرح كل من (Tornell وTorvik)، إذ يعتبران أنه حينما توجد وفرة في الموارد الطبيعية وترتفع عائدات الدولة منها، فإنه يتم حسم الصراع بين الأنشطة المنتجة والأنشطة المرتبطة بالريع، لصالح هذه الأخيرة. وبتعبير آخر، فإن وفرة الموارد الطبيعية هو عامل محفز للوكلاء أو الفاعلين الاقتصاديين للتوجه نحو الأنشطة المرتبطة باستقطاب الريع. ونجد في ذات السياق الأستاذ Ross M. L. يؤكد

على الأثر السلبي لصادرات الموارد الطبيعية (وبالأخص في شكلها الخام) على طبيعة المؤسسات، ولكن حسبه، من المحتمل أن يقل أو يتراجع هذا الأثر السلبي مع تراجع مستوى العائدات، وكذلك أيضا مع مرور وقت أكثر على شروع الدولة المعنية في تصدير مواردها الطبيعية في شكلها الخام[1].

وتظهر الانعكاسات السلبية على سلوكات البحث عن الريع في إبعاد الأفراد عن الأنشطة الإنتاجية، مقابل تفضيلهم للقطاعات المحققة للأرباح بسرعة، ودون الحاجة إلى الإبداع وبذل جهود مضاعفة. كما أن استعمال الريع في إشباع الاستهلاك، والاهتمام بالسلع الكمالية (التي غالبا ما يتم هدر المال العام من أجل استيرادها من الأسواق الخارجية)، يؤثر سلبا على التنمية، حيث يتم تضييع الريع في مسارات هامشية، بدل تشجيع المشاريع البنّاءة، الاستثمارات المنتجة، تشكيل قاعدة تكنولوجية، تطوير الموارد البشرية، التكوين[2]، وغيرها من السبل التي بإمكانها جعل الريع كمكسب إيجابي، ودخل يوفر رؤوس الأموال الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

البحث عن الريع، والتنافس الذي يميزه بين مختلف الفواعل، هو محفوف بالمخاطر مختلفة الأشكال، وعلى عديد الأصعدة. فهذا التنافس الذي يعبر عن زيادة الأطماع، قد يفضي إلى حالات من الا استقرار، الحروب الأهلية، بل كذلك إلى خلق نظام شمولي يحتكر السلطة والثروة، وغيرها من المخاطر. وانطلاقا من تعدد طرق الحصول على الريع، فإنه تتعدد معه الأساليب المستعملة، وتتعدد أيضا مجالات الصراع وفضاءات التنافس. ومن بين تلك المجالات، هي الصفقات العمومية، التجارة الخارجية، وغيرها. ويكون هذا التنافس في الغالب شديد الاحتدام بين مختلف المتعاملين والوكلاء، الجماعات الضاغطة، وبالخصوص حينما ترتفع العائدات وتتضاعف الأموال التي تقوم الدولة بإعادة توزيعها. وحسب الأستاذ R. Hodler، فإن هذا الصراع والتنافس يكون أشد احتداما وأكثر خطورة في الدول ذات التعدد الاثني واللغوي. وكل هذه المعطيات لا تشجع على وجود مؤسسات جيدة وفعالة، تخدم التنمية والتنويع الاقتصادي[3].

وفي ضل هذا المناخ الذي يميزه البحث عن الريع، بدل السعي لخلق مشاريع منتجة، فإن الانعكاس السلبي المباشر يكون بدرجة أولى على المؤسسات، حيث ستكتسب آليا طبيعة بيروقراطية، تسلطية، غير فعالة، تتواطأ في عمليات الفساد، تخضع للجماعات السيطرة على السلطة والريع، ... وهو ما يجعل الدولة شديدة الهشاشة، وتكون الأوضاع فيها قابلة للانفجار في كل صدمة تتعرض لها أسعار

---

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.5.

[2]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص.ص311–312.

[3] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.5.

الموارد الطبيعية، وتراجع العائدات. بل وحتى المجتمع بشكل عام يتأثر، حيث أنه حينما توجد طرق سهلة للحصول على المال، دون بذل الجهد الضروري لذلك، فإنه يتم وأد روح المبادرة، وإحباط الكفاءات ذوات المشاريع المنتجة، كما تتدعم روح الاتكالية وتتطور تقنيات اصطياد الريع، ويصبح الانشغال الأساسي في المجتمع هو مشاكل تقسيم الريع وإعادة توزيع الثروة، بدل الاهتمام بالإبداع، بالتعليم، التكوين، الاعتماد على الذات والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، من اجل الإقلاع الاقتصادي والتخلف من الخلف والتبعية.

ثانيا: انعكاسات سلوكات البحث عن الريع على الاقتصاد

من المؤكد أن وجود الريع في دولة معينة، أين تكون هذه الأخيرة هي الآمر والناهي والمتحكم في توزيعه، فإن لذلك انعكاسات سلبية على الإنتاج، وخلق القيم المضافة في تلك الدولة، فالريع بتعبير آخر يشكل معيقا للاقتصاد والتنمية بدل أن يشكل عاملا ومحفزا ومشجعا. تعتبر مختلف الأنشطة المندرجة في البحث عن الريع أنها أنشطة غير منتجة، ذلك لأنها لا تخلق قيما مضافة، بل تكتفي بمجرد الجري للحصول على الريع، وأهم ما تقدمه هي الأجور (التي مصدرها الريع أيضا)، إذ أنها لا تقدم إنتاج حقيقي، ولا حتى خدمات فعلية للمجتمع. الأنشطة والممارسات الساعية للحصول على الريع، لا تقدم خدمات جديدة للمجتمع، بل تساهم سلبا في تأثيرها على سيرورة السوق، وعلى طبيعة المنافسة، لكي يتم تحويل أكبر قدر من الفوائد لصالح الباحثين عن الريع، ويحول ذلك دون استفادة فعلية للمجتمع من الأموال الريعية التي تحصل عليها الدولة من جراء تصدير مواردها[1].

يختلف النفط عن سائر أنواع الموارد الطبيعية الأخرى، ذلك أنه مادة ناضبة وغير متجددة. كما أن الموارد النفطية تتواجد في مناطق معينة بذاتها ولا تتوزع بالتساوي على كل أقاليم الدولة، وهذا ما قد يعرضها للاختلاس والتخريب (مثلما هو حاصل في بعض دول خليج غينيا). أموال النفط أيضا تختلف عن باقي الأموال الريعية، حيث أنها تثير أطماع مختلف جماعات المصالح، المحلية والأجنبية، ذلك على اعتبار النفط كمادة أولية ذات قيمة حيوية وضرورية للإنتاج الصناعي. ومن هنا فالتبعية لقطاع النفط لديه تأثير مباشر على الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالحكومة[2]، وطبعا يغذي سلوكيات البحث عن الريع.

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 131.
[2] - Marie-Claire AOUN, **Op. Cit.**, p.175.

كما أن وجود الأموال الريعية يجعل القطاعات غير المنتجة، التي يوجد فيها الريع أكثر جاذبية للاستثمار، وبالتالي إهمال القطاعات المنتجة والتي تخلق الثروة، لأن الفوائد والأرباح فيها تقل مقارنة بالقطاعات التي يوجد فيها الريع، ويمكن الاستدلال هنا بالاستيراد الذي يستقطب الكثير من الأفراد والمؤسسات للاستثمار فيه، وفي مختلف أشكال التجارة، حيث أصبحت السلعة تمر على أيادي العديد من التجار والمتعاملين لكي تصل إلى المستهلك بسعر مرتفع، بالرغم من دعم الدولة لهذه السلع، لأن الفائدة قد استولى عليها التجار، سواء بالجملة أو بالتجزئة، وغير ذلك من الممارسات التي تتعدد تسمياتها (تجارة، استيراد، ...) والمضرة بالاقتصاد الوطني وبمصالح المستهلكين أكثر مما تنفعهم.

تتميز الإدارات لدى عديد الدول النامية، وبالأخص تلك التي تحظى بوفرة في الموارد الطبيعية، بانتشار مختلف أشكال الرشوة والفساد، وسنحاول التطرق هنا باختصار إلى بعض المقاربات التنظيرية التي حاولت تفسير سلوكات البحث عن الريع، حيث نجد في هذا الصدد الدكتورة صبرينة شيخ أمناش تقدم شرحا موجزا لأبرز المساهمات التنظيرية المفسرة لهذه السلوكات.

ما يعرف بلعنة وفرة الموارد الطبيعية (malédiction des ressources naturelles) لا يصيب بالضرورة كل الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فهذه الحالة تحدث وفقا للمعطيات السياسية السائدة في بعض الدول دون الأخرى. وتفسر الأستاذة .Krueger A أن ما يسمى بالبحث عن الريع (Rent seeking) يعني البحث في كل الأسباب للحصول على نصيب من الريع، من خلال استغلال البيئة الاقتصادية أو السياسية السائدة، وليس من خلال خلق مداخيل أو عائدات ناتجة من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق الثروة والقيم المضافة، البحث عن الريع والطرق المتبعة لبلوغ هذا الهدف كثيرا ما تكون ضارة للاقتصاديات الوطنية، وذات انعكاسات سلبية على التنمية. وهنالك ثلاثة مجالات أساسية يتم استهدافها بغية الحصول على الريع، وهي الموارد الطبيعية التي تكون تحت سيطرة الدولة (أو ببساطة ممتلكات الدولة)، الاستثمارات العمومية والاستيراد[1].

وهنا ينبغي توضيح فكرة محورية، مفادها أن البحث عن الريع في عديد دول العالم الثالث الغنية بالموارد الطبيعية لا يكون دائما بالطرق الشرعية، وبالأساليب الاقتصادية المعروفة، من قواعد العرض والطلب، وقوانين السوق وغير ذلك، بقدر ما يكون بطرق ملتوية، تشوبها المعاملات غير القانونية، من رشوة، محسوبية، استغلال المنصب والنفوذ، وغيرها.

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 127.

وهي قطاعات تكثر فيها الأموال، لكن أيضا تكثر فيها التعاملات التي يشوبها الفساد والمحسوبية والزبونية (clientélisme)، وهذا ما تبينه ملفات الفساد في الصفقات العمومية والاستثمارات العمومية الكبرى، بالإضافة إلى الفساد السائد في مجال الاستيراد، وتهريب العملة الصعبة نحو الخارج.

من بين التفسيرات المقدمة أيضا للبحث عن الريع من طرف مختلف الفواعل (شركات، أفراد، ....) هي أن هؤلاء يلجؤون إلى انتهاك قواعد اللعبة الاقتصادية، للحصول على ميزات تنافسية، أو كذلك عن طريق إدخال أو إقحام السياسة في الاقتصاد، بالأخص أن الدولة الريعية هي من يتحكم في جميع مفاصل الاقتصاد، إذ أنها تكون تقريبا الفاعل الوحيد والمهيمن على الساحة الوطنية في المجال الاقتصادي[1].

من بين الأطراف التي تبحث عن الريع، نجد جماعات ضاغطة، والتي من المفترض أن تقوم بدور الضغط على السلطة، وعلى الإدارة من أجل التسيير الجيد للموارد، وأن تكشف عن كل خرق للقانون أو تجاوز في تسيير الأموال العمومية، وإذا كان ما سبق ذكره هو المفترض، فإنها في الواقع، تحيد عن تلك المهام لتصبح هي أيضا طرفا باحثا عن نصيب من الريع. ونخص بالذكر هنا الأحزاب السياسية، النقابات ومختلف فعاليات المجتمع المدني، لتدخل هي أيضا في الممارسات التي يشوبها الفساد والزبونية السياسية، في ضل غياب مبدأ المحاسبة ووضع القوانين والتشريعات جانبا.

حينما تكون المؤسسات السياسية، والسلطة القضائية هشة وضعيفة، في دولة ريعية ذات موارد طبيعية وفيرة، ويكون مقابل ذلك أفراد وجماعات ضاغطة قوية، فإن هذه الفواعل الأخيرة، يصبح انشغالها الأساسي هو البحث عن طرق الحصول على الريع بأقل تكلفة، ودون بذل جهد، ذلك عوض البحث في طرق الاستثمار، مضاعفة الإنتاج، خلق الثروة وغيرها من السبل القانونية والتنافسية. كما أن وجود طفرة في الموارد الطبيعية، وتزايد أسعارها في الأسواق الدولية، كثيرا ما يؤدي إلى تنامي الأطماع على مختلف المستويات في معظم الدول النامية، حيث تتزايد احتمالات ضلوع مسؤولين سياسيين في قضايا الفساد، والاستيلاء على الريع بطرق غير قانونية[2].

ومن هنا يتبين الدور الهام والأساسي الذي تقوم به المؤسسات في الدول الريعية، وذلك إما في توجيه موارد الأمة في صالح تحقيق التنمية الوطنية، أو تدخل في أنفاق من الممارسات التي تتغذى من المنافسة على الريع، في إطار حكم نظام سياسي يبذر أموال الشعب، يفوت فرص تحقيق التنمية، يوزع

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 128.
[2] - **Ibid.**, p-p. 129-131.

الريع بمنطق المحسوبية على الجماعات المساندة والداعمة له، كل ذلك فقط من أجل البقاء في الحكم والاحتفاظ بالامتيازات التي تم الحصول عليها. وهذا حال العديد من دول العالم الثالث التي تزخر بوفرة في الموارد الطبيعية، وبالأخص منها النفطية.

ولقد حاول الاقتصاد السياسي تقديم مساهمات تنظيرية حول شرح أسباب تعثر النمو في معظم اقتصاديات الدول النفطية، وذلك بوضع نماذج تفسيرية من أجل شرح سلوك البحث عن الريع، وتبيان الانعكاسات السلبية لتلك الممارسات. ومن بين تلك المساهمات، نموذج تورنال ولين (Tornel & Lane, 1999)، ومن بين ما قدمه هذا الأخير، نجد فكرة أساسية مفادها أن "سلوكيات البحث عن الريع تصبح أمرا مألوفا بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من ضعف في مؤسساتها السياسية والقضائية، ومن تعدد أو تضارب جماعات المصالح ذات النفوذ فيها"[1]. والملاحظ هنا هو منح أهمية لمتغير أساسي وهو المؤسسات السياسية والقضائية، التي تصبح عاجزة عن أداء المهام المنوطة بها، عند تعميم السلوكات الريعية، التي تصبح ممارسات عادية على مختلف المستويات. أما بالنسبة لآشر (Ascher, 1999) فإنه يعتبر أن الدول التي بحوزتها موارد طبيعية وفيرة، لديها "ميل متزايد لتبديد وتبذير الموارد –الأموال– التي تحققها من مواردها الطبيعية"، وهذا لأن النخب الحاكمة ستتجه نحو استعمال تلك العائدات في مشاريع ذات مردوديات مشكوك فيها، ضمان مكاسب لمجموعات مصالح معينة، وجعل مختلف الجماعات تهتم بالبحث عن الريع والربح السهل[2]. وهذا ما يؤدي بوجود نوع ن الاعتماد المتبادل بين النخب الحاكمة والمجموعات المصالح، فإذا كانت الأولى تتحكم في توزيع الريع، وتضمن استفادة الثانية من حصة الأسد، فإن هذه الأخيرة تجند الدعم اللا مشروط والمساندة للنخب الحاكمة، وذلك على أساس مصلحي طبعا، ولا علاقة له بالأداء، بالبرامج، ولا بالإنجازات المحققة.

ثالثا: وفرة النفط والشفافية في التسيير

ينتج عن السباق نحو الموارد بين الدول الكبرى أثر مباشر على الاقتصاديات النفطية، فعلى الرغم من تزايد عائدات هذه الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط، إلا أن الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول، عوض أن تهتم بإتباع السبل الكفيلة بتحقيق رفاه واستقرار شعوبها، نجدها على عكس ذلك، تنشغل باستعمال العائدات النفطية لإشباع وتحقيق مصالحها الخاصة والحفاظ على بقائها في الحكم، فهناك تفشي للفساد على مختلف المستويات، حيث تسعى النخب الحاكمة لتعظيم ثرواتها، عن طريق

---

[1]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص.ص312–313.

[2]- **المرجع نفسه**، ص313.

الاستيلاء على أموال الشعب بمختلف الطرق غير القانونية، ومع هذه الأنظمة السياسية الفاسدة، فإن هناك ما يسمى بمنطق النظام بدل منطق الدولة، ويمكن اختصار العملية الاقتصادية هناك في تصدير النفط وصرف العائدات عن طريق تقسيمها على مختلف القطاعات، وهذا كله أمام مرأى الدول الكبرى، الرافعة للشعارات المناوئة لأشكال الحكم غير الديمقراطية، والمدافعة عن الحكم الراشد، وغيرها، بل نجدها تدعم هذه الأنظمة لأنها تحافظ على مصالح تلك الدول الأجنبية، كما أنها تسعى لضمان أدنى حد من الاستقرار، بشكل يسمح بالإبقاء على نفس وتيرة تدفق النفط[1].

العديد من الدول المرشحة للفشل هي تلك الغنية بعائدات النفط. فالكثير من هذه الدول النفطية لم تتمكن من تشكيل اقتصاديات متنوعة، ولم تتمكن من تجاوز التبعية لقطاع المحروقات، بل قد شكل هذا القطاع سببا لإهمال القطاعات الأخرى التي كانت منتجة قبل أن تصبح هذه الدول مصدرة للنفط، كما أن هذه الأخيرة لم تصل إلى الاستفادة الفعلية من تلك الموارد، بل بقيت فقط في صف الدول المصدرة، حيث أنها تعيد استيراد حاجياتها من مشتقات النفط مثلا، بأسعار مضاعفة، كما أنها كذلك لم تصل للتأسيس لقاعدة صناعية، بل لا تزال تابعة للدول المصنعة، حيث نجدها تعتمد على هذه الأخيرة في كل المراحل، بداية من التنقيب، الاستخراج، التكرير، التوزيع، النقل، وغير ذلك[2].

وانطلاقا من كون ملكية الموارد الطبيعية، والنفطية منها بالأساس ترجع للدولة في أغلب الدول النامية، فإن أهم طريقة لإعادة ضخ عائدات تصدير هذه الموارد في الاقتصاد المحلي تمثل في السياسة المالية التي تتبناها الحكومة. حيث ينبغي أن يصل الريع إلى الجميع، بما في ذلك القطاع الخاص، الذي يستفيد من الريع عبر مختلف أشكال التمويل التي توفرها مؤسسات الوساطة المالية في الدولة[3]، وكل هذا ينبغي أن يكون في إطار قانوني، وبعيدا عن أساليب المحسوبية والمحاباة، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في خلق الطبقية في المجتمع.

فالحل من هنا يكمن في المزيد من الشفافية والأداء الديمقراطي، خصوصا ما تعلق باستعمال عائدات النفط، التي من المفروض أن يتم استثمارها في المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على الدولة ومواطنيها، وبعد الأزمات الاقتصادية العالمية التي ألقت بضلالها على أسعار النفط، خصوصا في العام 1970،

---

[1]- Morgan Bazilian, and others, **Oil, Energy Poverty and Resource Dependence in West Africa**, Journal of Energy and Natural Resources Law, Vol31, No1, 2013, p.46.

[2] - Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.** p. 46.

[3]– شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011–2012، ص43.

شرعت بعض الدول المصدرة للنفط في تأسيس "صناديق سيادية" يتم فيها احتياط واستثمار جزء من عائدات النفط، للرجوع إليها في أوقات الحاجة، فهي على شاكلة صناديق التقاعد، كما أنها تمكن الأجيال اللاحقة من الاستفادة من تلك الاحتياطات المالية الناتجة عن الريع النفطي.

من أجل النهوض باقتصاديات الدول النامية الغنية بالموارد، لابد لها من التركيز على المقاربة الاجتماعية الاقتصادية، وذلك يكون بالاعتماد على مقترح ثلاثي كالتالي:

1. الجهود الكبيرة التي يتم توجيهها لاستغلال الثروات الناتجة عن صادرات النفط، ومع اتساع التمكين من الحصول على الحاجيات الطاقوية، يمثل السبيل الأمثل لوضع قطار التنمية على السكة وتطوير القطاع الصناعي الناشئ للدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.
2. الأهمية التي يكتسيها القطاع الزراعي في المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل في تنمية الدول، لأن الصناعات الاستخراجية المرتبطة بالنفط الخام والغاز الطبيعي هي آنية أو مرحلية، وهذا بحكم أن هذه المحروقات تمثل موادا زائلة وغير متجددة.
3. الأهمية البالغة لإتباع الحكامة الرشيدة في تسيير عائدات النفط، وأن يكون هذا التسيير مرفقا بالشفافية ومنطق المحاسبة[1].

وبالرغم من أهمية هذه المقترحات، إلا أنها ستبقى رهينة لوجود إرادة سياسية فعلية من أجل الاعتماد على الموارد الطبيعية وعائداتها، لتشكيل قطاع صناعي مزدهر، والذي من شأنه جر باقي القطاعات وإنجاحها.

[1] - Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p.46.

المبحث الثالث: تداعيات الفساد ونوعية المؤسسات على التنمية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

انطلاقا من كون العديد من الدول تعاني من مشكل الفساد، ومن كون هذا الأخير يعتبر من أهم معيقات التنمية، فسيركز هذا المبحث على الإحاطة بمفهوم الفساد، أسبابه وانعكاساته على مختلف الأصعدة، وبالأخص فيما تعلق بالتنمية المستدامة. كما سيتم التطرق إلى المؤسسات وأدوارها في تحقيق التنمية لدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وذلك انطلاقا من كون المؤسسات الجيدة وسيلة أساسية لمحاربة الفساد وتحسين الأداء السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: الفساد بين المفهوم والعوامل المسببة

يلحق الفساد بمختلف أشكاله أضرارا جسيمة وتأثيرات جد مضرة باقتصاديات العديد من الدول النامية، وهو ما يستدعي تجنيد جميع الوسائل لمكافحة هذه الظاهرة المرضية التي تنخر الاقتصاد والمجتمع، وأول خطوة في سبيل ذلك، هي التشخيص الدقيق لأسباب وعوامل هذا المرض، من أجل البحث عن الحلول الكفيلة باجتثاثه، ولتفادي الوقوع في علاج النتائج والمظاهر في خضم بقاء الأسباب الحقيقية سارية المفعول، لأن هذا من شأنه تبذير الموارد، تضييع الجهد والوقت، وعدم التمكن من القضاء على الظاهرة.

ويشكل الفساد والرشوة أحد الظواهر الشائعة في الدول الريعية التي تدخل ضمن نطاق العالم الثالث بشكل عام. وانطلاقا من كون هذه الظاهرة، غير صحية وغير قانونية، فإنها ذات انعكاسات سلبية، ليس فقط على الاقتصادات الوطنية، لكن أيضا على مختلف مناحي الحياة في المجتمع (السياسة، التجارة، الإعلام، الثقافة، الرياضة وغير ذلك).

أولا: مفهوم الفساد

I. الفساد: الكلمة بالعربية ومقابلها بالفرنسية والإنجليزية:

خلال البحث في موضوع الفساد باللغة الفرنسية نجد أنه يتم استعمال كلمة Corruption، وهو ما يجعل له معنى مطابق لمفهوم الرشوة. وقد تطرقت الدكتورة نورة هارون لهذه الملاحظة، والتي أوضحتها كالتالي: مصطلح corruption في اللغة الفرنسية قد يعبر عن الرشوة، كما قد يعبر عن الفساد بصفة عامة. ويبقى على القارئ أو المتلقي الاعتماد على المضمون أو السياق الذي جاءت فيه

الكلمة، من أجل تمييز إن كان المقصود هو الرشوة أو الفساد. فإذا كان المشرع الفرنسي يستعمل كلمة Corruption للتعبير عن مختلف أشكال الفساد والرشوة، فإن المشرع الجزائري يستعمل مصطلحين، ولكل منهما معنى محدد، فاستعمال كلمة فساد تعبر عن جرائم الفساد بشكل عام، ومن أهم ذلك: جريمة استغلال النفوذ، جريمة الاختلاس، جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، جريمة تلقي الهدايا، جريمة الاثراء في المشروع، جريمة إساءة استغلال الوظيفة، وغيرها من أشكال الفساد. أما بالنسبة لمصطلح الرشوة، فالمقصود به هو إحدى جرائم الفساد المتمثلة في الرشوة. وقد دققت الأستاذة هارون فيما يتعلق بدلالات مفهوم الفساد في اللغة الإنجليزية، حيث تؤكد وجود تحديث مصطلحات أكثر دقة من الفرنسية، حيث يطلق على الفساد Corruption، في حين يطلق على جريمة الرشوة Bribery[1].

II. في تعريف الفساد:

التفكير السائد في الغالب حول الفساد بمختلف أشكاله، هو وجود بعض الأفراد الذي يمارسون الفساد، وبالتالي فالحل هو البحث عن هؤلاء الأفراد، وتقديمهم أمام العدالة لمحاسبتهم، وتنتهي القضية هنا. أي بتعبير آخر، هذا هو الحل الذي بإمكانه وضع حد للفساد. لكن المسألة أعقد بكثير من هذا، ذلك أنه من أجل إيجاد الوسائل الكفيلة بالحد من الفساد ومكافحته، ينبغي أولا من فهم دقيق للظاهرة، وتشخيص صحيح وموضوعي للعوامل المسببة لها، وللظروف المواتية أو المشجعة لتفشيها. وأثناء التشخيص، لابد من التركيز على متغير المؤسسات، دون إهمال معطى ثاني متمثل في كون الفساد كقضية يتحمل مسؤوليتها المجتمع بأسره، ولا تقتصر على الفرد، أو الضالع بشكل مباشر في عملية فساد، والانطلاق من هذه المعطيات، من شأنه المساهمة في تشخيص أقرب إلى الواقع لأسباب الفساد.

المقصود بالفساد بشكل عام هو استغلال المنصب من أجل المصلحة الخاصة. ويشمل كذلك التعسف في استعمال السلطة والوظيفة، ومختلف الرشاوي التي قد يحصل عليها الموظف أثناء أدائه لوظيفته، وصولا إلى الاستيلاء على أملاك عمومية، استعمال أملاك عمومية للمصلحة الخاصة وغيرها[2].

---

[1]– هارون نورة، **جريمة الرشوة في التشريع الجزائري –دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في تخصص القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017، ص18.

[2]- Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman, **Corruption et développement,** Finances et Développement, mars 1998, p.7.

استنادا إلى منظمة الشفافية الدولية (Transparency international) فإن الفساد يعني: "استغلال السلطة من أجل الثراء الخاص أو الشخصي (enrichissement personnel). وهو أيضا يعني التعسف في استغلال السلطة التمثيلية أو النيابية (التي تم الحصول عليها عبر الانتخاب) من أجل مصالح خاصة". أما بالنسبة للبنك العالمي، فيعتبر الفساد أنه "الحالة التي يستغل فيها الفرد منصبه كمسؤول عن خدمة عمومية من أجل مصلحه الخاصة"[1].

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج بعض الملاحظات الأساسية التي تخص موضوع الرشوة والفساد، ذلك أن التعريفين السابقين، وعديد التعريفات الأخرى، تبين أن الرشوة تحدث حينما يحصل فرد على سلطة أو منصب مسؤولية، فتنفتح له أبواب النفوذ، سواء من خلال صلاحياته المشروعة، أو من خلال شبكات العلاقات التي ينسجها خلال أداء مهامه. كذلك فيما يخص تلك السلطة، أو ذلك المنصب، فإنها قد يتم الحصول عليها من خلال التعيين، مثل الوزراء، مسؤولي الشركات، مدراء البنوك وما شابه ذلك، أو قد تكون عن طريق الانتخاب، مثل رئيس الجمهورية، رؤساء المجالس المنتخبة، وغيرها.

في النظم الديمقراطية هناك مبدأ أساسي متمثل في دولة الحق والقانون، أين يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وكل استعمال للسلطة من أجل تحقيق مآرب خاصة يعتبر تعارضا مع مبدأ دولة الحق والقانون، وبالتالي فهو يدخل في نطاق الفساد[2].

وفي هذا السياق ينبغي التوضيح أن المصلحة الخاصة مفهوم واسع، إذ لا تقتصر على استفادة المسؤول المعني بشكل مباشر ومادي من منصبه، لكن تتعدد الطرق والأشكال التي لا يمكن حصرها في قائمة محددة. فمن الأشكال الأكثر وضوحا للفساد، هي الاستحواذ أو الاستيلاء على ممتلكات عمومية، وصولا إلى تقديم خدمات لأفراد ليس من حقهم الحصول عليها لولا التمييز والمحسوبية، وذلك مقابل مصالح وخدمات يستفيد منها المسؤول أو أحد أقربائه. وقد يتعدى هذا الشخص المعني بالفساد إلى أقاربه ومن تربطه بهم مصالح معينة.

وعلى تعدد واختلاف التعريفات المقدمة للفساد والرشوة في التشريعات الوطنية والدولية، فإنه يمكن التطرق لتعريف يتسم بالشمول ويرتبط أساسا بالمؤسسات، حيث يركز على جانبين أساسيين:

---

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p. 132-133.

[2]- Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau & Pierre-Yves Néron, **« Corruption, responsabilité collective et institutions démocratiques »**, Consultation publique présentée par la commission d'enquête sur l'octroi et la gestion des contrats publics dans l'industrie de la construction, Groupe de recherche : Corruption et Démocratie, Centre de Recherche et Ethique, Montréal (Canada), 11 juillet 2014, p.7.

أ- يدخل في نطاق الفساد كل فعل يمنع المؤسسات أو يعيقها من تحقيق أهدافها التي كانت تحققها أثناء سيرها العادي. ذلك أن الفساد بشكل أساسي هو تحويل أهداف المؤسسات، من تلك التي أنشئت من أجلها، إلى أخرى مغايرة. فإذا كان من بين المقاصد الأساسية من تأسيس الدول هو حماية الصالح العام، ومساواة المواطنين، فإن أي نشاط أو تصرف يحيد بها عن الهدف الذي وجدت من أجلها، يدخل في الفساد. ويمكن تطبيق هذا الحكم على جميع المؤسسات العمومية والخاصة، بما في ذلك العدالة، المنظمات غير الحكومية ONG، الشركات الاقتصادية وغير ذلك. بل تمتد هذه القاعدة إلى السوق، ذلك أنه إذا كان الهدف من السوق هو خلق حالة الوفرة، ومنح فرص لتحسين أداء الشركات عن طريق التنافس، فإن يمكن اعتبار أن السوق فاسد (corrompu) إذا لم يحقق هذه الأهداف[1].

ب-تحويل أهداف المؤسسة نحو تحقيق مصلحة شخصية أو مصلحة فئة معينة: يدخل في نطاق الفساد كل اتفاق غير قانوني، الذي يقوم بموجبه المتعامل أو الفاعل (الاقتصادي، السياسي، الإداري، ... أو غيرهم، في القطا العام أو الخاص) باستعمال منصبه أو السلطة التي يحوز عليها، بمنح الأفضلية لمتعامل آخر، مقابل الحصول على خدمة أو مصلحة من لدن هذا الأخير[2].

من خلال هذا التعريف، يتضح لنا مدى ارتباط الفساد بالمؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى الإقرار بكون القطاع العام هو الأكثر عرضة للرشوة والفساد، ذلك بالرغم من اعتبار القطاع الخاص أيضا يشهد عمليات فساد مماثلة وممارسات غير قانونية في الدول الريعية. ويمكن استخلاص ثلاث مرتكزات أساسية يتشكل حولها مفهوم الفساد، والتي تتمثل في:

1. الفساد هو فعل غير شرعي، يدخل في نطاق الغش.
2. يدخل الفساد في التعسف في استعمال السلطة.
3. أولوية المصالح الخاصة على المصالح العامة[3].

[1] - Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau & Pierre-Yves Néron, **Op. Cit.**, p.7.
[2] - **Idem.**
[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 133.

تقوم العديد من الهيآت الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، بدق ناقوس الخطر حول تنامي انتشار الفساد وأخطاره، بالأخص على المجتمعات في الدول النامية، ومن بين تلك الهيآت، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة الشفافية الدولية (منظمة غير حكومية–ONG)[1].

ثانيا: الفساد والرشوة في التشريع الجزائري

حسب المادة 25 من القانون رقم 06–01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، فإن الرشوة تعني:

1. "كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه، أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته؛
2. كل موظف عمومي طلب أو قبل بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لنفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته"[2].

وبالرغم من أن القانون يركز هنا عن الموظف في القطاع العمومي، لكن مع التطورات الجارية في المجتمع الجزائري، ومع الانفتاح الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق، فإن الفساد من المفترض أن يشمل كذلك موظفي القطاع الخاص، وينطبق عليهم.

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي، فإنه قد عرف جريمة الرشوة من خلال المادة 11/432 من قانون العقوبات الفرنسي، تعني: "قيام شخص أمين السلطة العامة، مكلف بخدمة المصلحة العامة، أو ذو ولاية نيابية عامة، بطلب أو بقبول دون حق، في أي وقت، بشكل مباشر أو غير مباشر، العطايا، الوعود، الهبات، الهدايا، المزايا أيا كانت ... لنفسه أو لغيره، وذلك إما لأداء، أو الامتناع عن أداء عمل من وظيفته، مهمته، أو نيابته، أو مسهل بسبب وظيفته، مهمته، أو نيابته"[3].

وقد ارتأينا التطرق للتشريع الفرنسي، بسبب وجود تداخل كبير بين المنظومتين التشريعيتين لكل من الجزائر وفرنسا، والملاحظ في هذا التعريف هو كونه يركز على الأشخاص الذين يحصلون على مسؤوليات في أجهزة الدولة، أو في الهيآت المنتخبة، وتصرفاتهم التي قد تشوبها الرشوة. لكن يبقى هذا

---

[1]- Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman, **Op. Cit.**, p.7.

[2]– هارون نورة، **جريمة الرشوة في التشريع الجزائري–دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص24.

[3]- www.legifrance.gov.fr, نقلا عن :هارون نورة، **جريمة الرشوة في التشريع الجزائري–دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017

التعريف، مثل التعريف المذكور في التشريع الجزائري، لا يتطرق إلى الأنشطة التي قد ترتبط بالفساد والرشوة من طرف أشخاص يمثلون هيآت خاصة، وليسوا ضمن هيآت حكومية (إدارات، هيآت سيادية، وزارات، ...)، أو مؤسسات عمومية (المقصود بها أساسا هي الشركات التابعة للقطاع العام).

ثالثا: العوامل المسببة والظروف المشجعة للفساد

تعتبر الدول النامية أكثر تعرضا وانتشار للفساد من الدول المتقدمة بشكل عام، وهذا ليس لطبيعة المجتمع، بل لديه تفسير موضوعي، ومن بين ما يفسر ذلك هو وجود ظروف مواتية للفساد، أهمها تفشي الفقر، والرواتب الضعيفة للموظفين. وبالتالي فدواعي الفساد موجودة، وكذلك وجود فرص للفساد أهمها وفرة أموال الريع. كذلك في العديد من الدول النامية، وبالأخص منها التي تشهد اقتصادياتها مراحل تحول وانتقال، كثيرا ما يكون فيها موظفون ذوو صلاحيات وسلطات غير معلنة أو سرية، وغير قانونية، مما قد يفتح الباب بمصراعيه أمام مختلف التعاملات الفاسدة لهؤلاء الموظفين الذين يتعسفون في استعمال السلطة ويخصصون نفوذهم لتحقيق مصالح خاصة[1].

الالتزام بالمسؤولية وتحملها هي في الغالب ضعيفة في هذه الدول، كما أن الحريات السياسية والمدنية، والتنافس السياسي هي مجالات خاضعة دوما للتضييق والمراقبة. حتى بالنسبة للمنظومات القانونية والمبادئ الأخلاقية لتسيير الشأن العام لا تكون محل اهتمام ولا يتم تطويرها، وحتى حينما تكون القوانين موجودة، فإن المؤسسات القانونية التي من المفروض أن تتكفل بفرض احترامها، توكون غير مهيأة للقيام بهذه المهام (عدم استقلالية القضاء، غياب الفصل بين السلطات). وبالنسبة للسلطات المضادة، التي يقع على عاتقها تقديم المعلومات، التي بناء عليها يتم تحريك العدالة لتطبيق القانون، مثل المحققين، المحاسبين (comptables)، السلطة الرابعة أو الإعلام، ... غالبا ما تكون في حالة ضعف لا تسمح لها بالقيام بهذه المهام والوظائف[2].

من بين المشاكل والظروف التي تعيشها الكثير من الدول النامية، هي عدم المحاسبة الجدية للمتورطين في قضايا الفساد، وحتى إن تمت محاسبتهم فإن الأحكام تكون شبه رمزية، ولا تكون بالجدية المطلوبة بحجم الضرر الذي يلحقونه بمجتمعاتهم، بل تكون على شاكلة ذر الرماد على الأعين، وهذا ما يؤدي إلى تعميم الفساد. والتفسير المقدم هنا، هو صعوبة محاكمة شخص بتهمة الفساد ومعاقبته، في حين لا يمكن محاسبة البقية الذين يحظون بالحماية، ولا يمكن تطبيق القانون عليهم، وبالتالي، فيتعمم الفساد

[1] - Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman, **Op. Cit.**, p.9.
[2] - **Idem.**

ويصبح ممارسة يومية شبه عادية في المجتمع، وهذا ما يحدث بشكل كبير في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.

يعبر استفحال ظاهرة الفساد عن وجود مشاكل جدية في الدولة المعنية، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، لكن أيضا على المستويين السياسي والمؤسساتي. وتتطلب مكافحة هذه الظاهرة المرضية، مواجهة واستئصال أسبابها الحقيقية، كما أنه من الضروري بذل الجهود، ليس فقط في المكافحة، لكن أيضا في الوقاية منها، وهذا يكون بواسطة إصلاح السياسات الاقتصادية، وإصلاح المؤسسات في نفس الوقت[1].

نظرا لاختلاف الدول، ودرجات الفساد الموجود فيها، وعدم تطابق المعطيات في جميعها، فإن من غير الممكن إيجاد حل واحد يمكن تطبيقه على الجميع ويؤتي نفس النتائج. لكن هناك بعض التوصيات والحلول المقترحة لمكافحة الفساد، الحد من احتكار بعض الأنشطة من طرف جات محددة، وبالتالي فتح المجال أمام المساواة وتكافؤ الفرص، مما يلغي أسباب اللجوء إلى الفساد في هذه القطاعات الخاضعة للاحتكار. وبخصوص إصلاح مؤسسات الدولة، فإنه من الضروري أن يشمل كذلك قطاع الوظيف العمومي، رفع الأجور، تحسين التسيير المالي والرفع من أداء الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى إصلاح وتدعيم النظم القانونية والقضائية[2].

فيما يتعلق بالإصلاحات، والقوانين وغير ذلك، فإن المشكل المطروح في العديد من الدول هو وجود منظومة قانونية ثرية وجيدة مثل تلك التي توجد في الدول الأكثر ديمقراطية، كما تتوفر أيضا على هيآت لمكافحة الفساد، لكن مستوى هذه الظاهرة المرضية لا يتراجع، وبالتالي فنحن أمام ما يسمى بقوانين الواجهة أو القوانين الزخرفية (lois de la surface)، ذلك أن الدولة تقوم بإنشاء هيآت لمكافحة الفساد، وتسن قوانين لذات الغرض، تتطابق مع تلك المعمول بها في الدول الأكثر ديمقراطية، لكنها تعلم مسبقا أنها لن تقوم بتطبيقها، فالغرض منها ليس مكافحة الفساد، بل هو إثراء ترسانتها القانونية، والنأي بنفسها عن انتقادات المنظمات الدولية حول الفساد. وهذه الحالة توجد في عديد الدول النامية الريعية، ولكن بدرجات متفاوتة. وعند المبادرة للقيام بإصلاحات، لابد من إبداء حسن النية، وتقديم أدلة ملموسة، ويتم تأكيد ذلك عبر الشفافية وعن طريق محاسبة الجهات الفاسدة المعروفة، وعدم الاكتفاء بإجراءات سطحية ومناسباتية.

---

[1] - Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman, **Op. Cit.**, p.10.
[2] - **Idem.**

هذا بالرغم من كون الحلول والمبادرات التي يمكنها الحد من الفساد تتنوع، ولا يمكن حصرها في مجموعة محددة. لكن الأهم هو ضرورة وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد، واعتماد كل الإجراءات بالشفافية، وبالأخص ضرورة نشر المعلومة وجل المعطيات والإحصائيات التي يتم جمعها حول الفساد، والخسائر التي يلحقها على مختلف المستويات، فهذا من شأنه التحسيس بخطر هذه الظاهرة وبانعكاساتها على الدولة والمجتمع.

مثلما تم ذكره آنفا، فإن وجود جو مؤسساتي مشجع للأفراد على قضاء مصالحهم الخاصة دون احترام القوانين السائدة، أو تحويل أهداف المؤسسة وقوانينها وفقا لما يخدم مصالحهم، وهو ما يؤدي إلى الاخلال بالمؤسسات العمومية وجعلها تحيد عن الأهداف التي وجدت من أجلها، حيث يتم المساس بمساواة المواطنين، الفعالية الاقتصادية، الأمن العمومي وغيرها من المجالات. وبالتالي، فيعتبر ضالعا في الفساد "الفرد الذي يحوز على الرقابة على القوانين (سواء فيما يتعلق بقدرته على تطبيقها، على فرض احترامها، أو تعديلها) والذي يستعملها لمصالحه الخاصة أو لمصالح المجموعة التي ينتمي إليها"[1]. والمقصود بالمجموعة واسع، فيمكن أن تكون مشكلة من منتسبي مهنة معينة، مجال تجاري معين، موظفي قطاع معين، وغيرها، ومن هنا فالمسؤولية عن الفساد أكبر وأكثر تعقيدا لتلخصيها أو تبسيطها في شخص أو مجموعة محددة من الأشخاص، لأن كل متكامل ومتبادل التأثير والتأثر.

وفقا لهذا المنطق، فإنه في الأبنية الهرمية، كلما حظي الفرد بدرجة أعلى، وبالتالي مسؤولية أكبر، كلما تزايدت مسؤوليته في وجود بيئة مشجعة على الفساد، أو حتى مسؤوليته المباشرة عن الفساد. ومنه فلابد من التأكيد على أن كبار المسؤولين في مختلف الهيآت، يتحملون المسؤولية الأكبر في انتشار الفساد في القطاعات التي يتولون إدارتها، ذلك لأنهم ملزمون بالتحكم الجيد في قطاعاتهم (بحكم صلاحياتهم القانونية) من جميع النواحي[2].

عند التطرق للفساد المنتشر في المؤسسات، فإن المسؤولية الأكبر ترجع إلى الشخصيات العمومية (المسؤولين) التي تحوز على أكبر قدر من الرقابة على القوانين، ولديها معلومات حول مجريات ووقائع الفساد. ويشكل عدم تحرك هؤلاء المسؤولين عند حدوث الفساد في قطاعاتهم أو في مؤسساتهم، خطأ أخلاقي وسياسي. هذا ويجب التنويه على أن الأفراد الذين لديهم صلاحيات مراقبة مختلف القواعد والقوانين، من الواجب عليهم البحث والاطلاع على جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بمؤسساتهم، وهذا لاعتبارات السلطة والصلاحيات التي تلزمهم بذلك. وانطلاقا من هنا، فمن غير الممكن لأي

[1] - Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau & Pierre-Yves Néron, **Op. Cit.**, p.12.
[2] - **Idem.**

مسؤول التحجج بعدم توفر المعلومة، أو عدم العلم بحدوث فساد في الإدارة أو الهيأة التي يشرف على تسييرها وإدارتها، فحتى عدم العلم أو الدراية ولو كان على حسن نية، يندرج في نطاق الإهمال.

تظهر الجزائر في قائمة الدول المائة الأكثر تضررا من الرشوة والفساد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية[1]، وذلك بالرغم من تعدد طرق الوقاية من الفساد، التي بينها الطرق القانونية، ذلك أنه فيما يتعلق بالجزائر فإنها تتوفر على ترسانة قانونية في الجزائر من أجل الوقاية من مختلف أشكال الفساد، وردع الأشخاص الذين يثبت ضلوعهم في عمليات ذات العلاقة بالفساد، التي من بينها وجوب التصريح بالممتلكات قبل تولي منصب المسؤولية وبعد انتهاء المهام، إلا أن المختصين في القانون يرون بوجود بعض الثغرات التي يمكن استغلالها للتهرب من تحمل مسؤولية نهب المال العام والاختلاس، حيث لم يفرض المشرع الجزائري إلزام المصرح بالتصريح بممتلكات زوجه وأولاده البالغين[2]، وهي ثغرة يمكن لبعض المسؤولين استغلالها أثناء قيامهم بأنشطة ذات علاقة بالفساد واختلاس المال العام مع إمكانية التهرب من تحمل المسؤولية.

المطلب الثاني: مسؤولية الفساد وانعكاساته

أولا: مسؤولية الأفراد

من المسؤول عن الفساد؟ يقدم الأستاذ Marc–Antoine DILHAC وزملائه إجابة عن هذا السؤال المعقد، حول من يتحمل مسؤولية الفساد، حيث يركزون على الفرد والجماعة، ثم يتطرقون إلى طبيعة المؤسسات السائدة، وفي الأخير يجمعون بينهما مع إضافة طبيعة البيئة السائدة بشكل عام (كل ما من شأنه التأثير في الموضوع، من منظومة قانونية، التراكمات المجتمعية وغير ذلك.)، وبالرغم من أن الجانب التطبيقي من هذه الدراسة يتناول إقليم الكيبيك Québec في كندا، إلا أنه تشخيص جدير بالاهتمام.

تكون المسؤولية عن الفساد فردية، حينما يكون المتسبب فيها فردا أو مجموعة محدودة من الأفراد. والتفسير المعتاد للفساد، هو وجود بعض الأفراد ذوي الأخلاق السيئة يقومون بهذا الفعل. حيث وفقا لهذا المنظور، يوجد أفراد يدفعون الرشوة، كما يقبلون بتلقيها والقيام بأنشطة ذات علاقة بالفساد،

[1]- Nedjib Sidi Moussa, « **Algérie : une transition sans programme ?** », Annuaire LE Med. de la Méditerranée, 2004, p.213.

[2]– شامي أحمد، بن شنوف فيروز، "**الوقاية من ظاهرة الفساد في الجزائر: أي دور للتصريح بالممتلكات؟**"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد الأول، مارس 2020، ص.ص198–199.

ومقابلهم، يوجد أشـخاص من غير المكن قبولهم للتعامل بالرشـوة (لا يتعاملون بها، ولا يسـمحون بها حتى). وانطلاقا من هنا، ينبني التحليل الذي أطلق عليه بـــــ "تحليل التفاحات الفاسـدة"، الذي حاول تفسـير وتبسـيط الفسـاد بشـكل يسـهل فهمه واسـتيعابه. فصـندوق التفاح يعبر عن قطاع معين، مثل الصـناعة التركيبية، وزارة النقل، أو أية مؤسـسـة أخرى. يحتوي الصـندوق على حبات جيدة من فاكهة التفاح، كما أن النظام في الوزارة أو غيرها، هو مشـكل من أشـخاص جيدين غير مرتشـين، ولكن يوجد بعض الأفراد ذوي النيات غير الحسـنة، الذين يمكنهم التعامل بالفسـاد ونقل الممارسـات الفاسـدة إلى النسق بأكمله، وهم بمثابة حبات فاسدة، ومن أجل حل المشكل يجب أولا إيجاد حبات التفاح الفاسدة، والتخلص منها، والأمر نفسه بالنسبة للأشخاص، حيث يجب إيجاد الفاسدين منهم، ومحاسبتهم، وبهذه الطريقة يتم حل مشـكل الفسـاد بالنسـبة لهذا الرأي. وبالاعتماد على هذا الإطار التحليلي، فإن الجهة الوحيدة التي تتحمل مسؤولية الفساد هي الأفراد، وبالتالي إبعاد كل من النسق المعمول به، قواعد اللعبة السائدة، وغير ذلك، ويضعها خارج قفص الاتهام[1].

وأهم ملاحظـة حول هـذا الإطـار التحليلي، هي كونـه الأكثر اعتمـادا من طرف معظم الحكومـات، والجهات السـياسـية والرسـمية، لأنه يقدم التشـخيص والحل بشـك مبسـط، كما يضـع حدودا لمكافحة الفسـاد، عن طريق الاكتفاء بالبحث عن الأفراد الضـالعين فيه ومحاسـبتهم، ولا يكلف عناء البحث في الأنظمة المعمول بها، نوعية المؤسسات السائدة، وغير ذلك، من المهام المعقدة، التي تكلف الكثير من الجهد والوقت، ولا تظهر نتائجها بشكل سريع ليتم عرضها كإنجاز أمام المحكومين، من أجل الرفع من مشروعية النظام السياسي.

وهذا ما يفسر طرق التعاطي مع مختلف قضـايا الفسـاد، ليس في دول العالم الثالث فحسب، بل كذلك في الدول المتقدمة والأكثر تطورا مثل الولايات المتحدة وكندا، حيث يتم محاسـبة مسـؤول في شـركة على سـبيل المثال، أو مجموعة مسـؤولين وإطارات، لكن يتم الاسـتمرار بالعمل بنفس النظام الداخلي، نفس الظروف والمعطيات وغيرها، وبالتالي فإن البيئة التي حدثت فيها عملية الفسـاد الأولى لم تتغير، ومنه، فالمعطيات والظروف لا تزال موجودة ومسـتمرة، وقد تسـاعد على حدوث عمليات فسـاد جديدة، وهذا لا يخص القطاع المالي فحسب، بل مختلف الإدارات والقطاعات، الحكومية منها والخاصة[2].

[1] - Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau & Pierre-Yves Néron, **Op. Cit.**, p.9.
[2] - **Ibid.**, p.10.

ثانيا: الفساد المنظم وهشاشة المؤسسات

إذا كان الأفراد، كموظفين أو مسؤولين، يتحملون جزءا من المسؤولية في ممارسة الفساد، وانتشاره في المؤسسات التي يشتغلون فيها، فإن الإطار السابق المفسر للفساد على أنه ظاهرة تتعلق بالفرد وحده، وإن كان يحمل في طياته جزء من الإجابة عن السؤال "من يتحمل مسؤولية الفساد" إلا أنه لا يملك كل الإجابة ولا كامل الحقيقة. بتعبير آخر فإنه إذا كان هناك أفراد ذوو نيات غير حسنة، أو سبق لهم التعامل بالفساد، أو حتى محاكمتهم بتهم الفساد، فكيف يمكن تفسير إعادة الثقة في هؤلاء الأفراد، وتكليفهم بمسؤوليات ومهام سياسية وإدارية من جديد؟ فهذا سيسمح لهم بالتأكيد من إنتاج نفس الممارسات الفاسدة، نسج علاقات وشبكات مصالح مبنية على الفساد، التأثير السلبي على سير المؤسسات، وتضييع الحقوق[1].

وبالتالي فالمسؤولية تتعدى المستوى الفردي لتشمل المؤسسة بأكملها. وهنا، ثمة ملاحظة أخرى تدعم المسؤولية الجماعية لانتشار الفساد، وهذا فيما يتعلق بالممثلين الفاسدين الذين يصلون إلى مناصب المسؤولية عبر مختلف أشكال الانتخاب والتصويت (مسؤولي المجالس المحلية المنتخبة، المجالس النيابية وحتى الهيآت الرياضية وغيرها). فحينما يشارك المواطنون أو الموظفون في اختيار ممثليهم، سواء من خلال منح الأصوات لشخص فاسد، بل حتى القبول بترشح من له سوابق في الفساد، فهو من التخاذل والتواطؤ مع الفساد.

ثالثا: مسؤولية الأفراد ذوي المناصب والمسؤوليات (يمكن إدماجه لاحقا مع العنصر الأول للتداخل الموجود بينهما):

يستدعي الفهم الأمثل لظاهرة الفساد، القيام بتحليلها في إطار تأثيرات النسق العام (البنى الاجتماعية بشكل أساسي)، وفي السياق المؤسساتي، لكن يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار التفاوت الموجود بين الأفراد، حيث يميل بعضهم إلى الممارسات الفاسدة أكثر من بعض، وبالتالي مسؤوليتهم حول انتشار الظاهرة، والمساهمة في خلق نسق قائم بذاته يتم فيه التعامل بالفساد كقاعدة. ولا يمكن شرح الفساد المستشري في المؤسسات، باتهام كامل المؤسسة أو الهيأة بالفساد، ذلك أن جميعها (وزارات، شركات اقتصادية، نقابات، أحزاب، ...) يقف وراءها شخص أو فئة محددة من الأشخاص ويتحكمون في زمامها، وهنا لابد من الرجوع إلى المسؤولية الفردية عن الفساد[2].

[1] - Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau & Pierre-Yves Néron, **Op. Cit.**, p-p.10-11.
[2] - **Ibid.**, p.11.

وللتقرب أكثر لفهم المسؤولية المشتركة في الفساد، يمكن الاستعانة بنموذج آخر من التنظيمات التي تتخللها ممارسات الفساد، بل يوجد من يعتبرها كأبرز قنوات الفساد السياسي، ألا وهي الأحزاب السياسية، وطرق تمويلها، أين تقوم بعض الشركات بتمويل هذه الأخيرة (بطرق غير قانونية)، وفي المقابل تحصل على مكاسب مباشرة (صفقات مثلا)، أو حتى قرارات سياسية لصالح مشاريع هذه المؤسسات، بالأخص ما تعلق بالصفقات العمومية، أو كذلك تغيير القوانين أو تعديلها لصالح الجهات التي تمول أحزاب الأغلبية أو ترشي النخب في السلطة[1]، وهنا أيضا تظهر المسؤولية المشتركة، والتي يصعب أحيانا تحديدها بين الأفراد، المجتمع بأكمله، النظام السياسي، وغرها من الأطراف.

ومن خلال ما سبق، تتبين لنا مجموعة عوامل متداخلة، وأحيانا مؤثرة في بعضها البعض، تسبب في انتشار الفساد، وليس من اليسير الفصل التام بينها. فانطلاقا من كون الفرد هو مرتكب هذه الجريمة، وهو أيضا المستفيد منها، كما أن الفرد أيضا هو المتضرر الأول منها، فإن المسؤولية الشخصية أو الفردية هي محورية في انتشار الفساد، وبالتالي فمن الضروري أن تكون المساهمة الفردية محورية كذلك في عملية المكافحة والحد من هذه الظاهرة. لكن، هذا لا يكفل وحده تحليل الظاهرة، حيث أنه حينما تجتمع عوامل وظروف متعلقة بالمحسوبية، غياب الرقابة، عدم الصرامة في تنفيذ القوانين والتعليمات، فإنها كلها تشجع على التعامل بالفساد.

رابعا: انعكاسات الفساد

اتساع حجم ودائرة الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته، من شأنه تهديد الموارد الاقتصادية والبشرية للدول دون استثناء، ونتائجه المؤكدة هي الإضرار بالمصالح العامة والخاصة على حد السواء، وتقليص فرص استقطاب رؤوس الأموال أجنبية[2].

ومن بين هذه الانعكاسات، هي ارتفاع التكاليف، سواء بالنسبة لإنجاز المشاريع التابعة للقطاع العمومي أو غيرها، بالإضافة إلى ارتفاع ما يمكن التعبير عنه بمعامل الشك، مما يضعف من جاذبية الدولة المعنية للاستثمار، سواء الداخلي أو الأجنبي. كما تؤثر سلبا على المشاريع التي يمكنها أن تخلق الثروة،

---

[1] - ZAGAINOVA Anastassiya, « **La corruption institutionnalisée : un nouveau concept issu de l'analyse du monde émergent** », thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Grenoble, France, soutenue publiquement le 27 novembre 2012, p.32.

[2]– ستي سيد أحمد، بن نحي أيمن صالح، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط. دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003–2017)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد الأول، جوان 2019، ص66.

وتوفر مناصب الشغل، وتشجع في المقابل تلك المشاريع والأنشطة المتعلقة بالتنقيب عن الريع، وبالأخص الاستيراد، الاحتكار وغيرها. وانتشار الفساد يؤثر على تعاملات الشركات في القطاع الخاص، حيث ينتشر التهرب الضريبي وعدم الإعلان عن نسب الأرباح المحققة[1].

وباعتبار الفساد كفعل غير قانوني، فإنه يفرض نوعا من الضريبة غير الشرعية على الأنشطة التجارية وعلى نشاط المؤسسات الصغيرة، ليلحق بها ضغوطا مالية قد تؤدي بها إلى الإفلاس والتوقف عن النشاط. ولكل ذلك تأثير سلبي ومباشر على سمعة وهيبة الدولة. وإذا كان الفساد يضر بالدولة والاقتصاد والمجتمع على حد السواء، فهناك من رأى فيه ملاحظتين: تتمثل الأولى في كونه طريقة أو حل للتهرب من القوانين المجحفة والمعرقلة للاستثمار والحرية الاقتصادية، أما الملاحظة الثانية فهي تعتبر الفساد ودفع الرشوة كحل لتسريع الإجراءات للحصول على رخص الاستثمار وتحريك الآلة البيروقراطية التي تعرقل ذلك. لكن إذا كان البعض يرى فيه حلا أو طريقة لتجاوز العراقيل الإدارية والقانونية، فإنه في الواقع عكس ذلك، حيث يشجع على استمرارية تلك القوانين وعلى توسيع الفساد، وبالتالي فحل هذا المشكل هو الضغط على الإدارة من أجل تعديل القوانين وفقا لما يسمح بالحرية الاقتصادية. وتشجيع الاستثمار وتسهيله. ومن بين الانعكاسات الهدامة للفساد أيضا، هي فرض ضريبة إضافية، قاسية وثقيلة على الأنشطة التجارية، وخاصة مختلف أنشطة الشركات المصغرة (التي تحتاج إلى الدعم والعناية بدل العقبات والضرائب غير القانونية)، كما أن الفساد يؤثر سلبا على سمعة الدولة وشرعيتها[2]، حيث تظهر فواعل خفية أو معروفة تكون إرادتها فوق القوانين وخارج نطاق سيطرة الدولة.

خامسا: ازدهار الفساد في الدول الريعية

تعتبر دول أفريقيا وآسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية، بأنها الأكثر عرضة للفساد، مثلما تؤكد التقارير الدورية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية. ولا يقتصر الفساد على المستوى الداخلي، بين الفواعل الوطنية، بل يتجاوز ذلك إلى اشتراك أو انخراط الفواعل الدولية التي لديها مصالح أو تسعى للحصول على استثمارات في تلك الدول الغنية بالموارد، حيث، ومن اجل الحصول على عقود الاستغلال والاستثمار، تضطر لاستعمال طرق غير قانونية وملتوية، ودفع الرشاوي وغيرها. وفي سعي المسؤولين في الدول الريعية للبقاء في السلطة، فإنهم بدورهم يلجؤون إلى شراء دعم وولاء الأجانب (دول، هيآت دولية، شركات عالمية نافذة، ...) وذلك عن طريق منحها امتيازات لاستغلال مواردها الطبيعية فوق

[1] - Cheryl W. Gray & Daniel Kaufman, **Op. Cit.**, p.8.
[2] - **Idem.**

أقاليم دولهم، بل وحتى التساهل معهم في الالتزامات (بالأخص تلك المتعلقة باحترام البيئة)، وهذا سواء من أجل البقاء في السلطة، شراء السلم الاجتماعي، أو تحقيق مآرب شخصية لمحتكري السلطة والمقربين منهم[1]، وهو ما يمكن اختصاره في ارتباط الفساد بشكل عام بوجود إدارة غير فعالة، ووجود قرارات تعسفية غير مشجعة على المساواة أمام القانون.

تتميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وبالأخص النفطية منها، بأنها أكثر عرضة للفساد، وذلك يبدأ منذ استخراج تلك الموارد، وبيعها بأسعار تفوق كثيرا تكاليف استخراجها (يعني الحصول على هوامش ربح كبرى مقارنة بالموارد التي تم استثمارها)، وكثيرا ما يظهر الفساد أيضا عند بيع تلك الموارد. والفساد لا يقتصر على المستوى الوطني فحسب، لكن مظاهره تتعدى الصعيد الوطني لتلج إلى الصعيد الدولي، وبالأخص في تعاملات الدول صاحبة الثروات مع الشركات المتعددة الجنسيات. وتعد وفرة الموارد الطبيعية الموجهة للتصدير مقابل عائدات هامة من العملة الصعبة، من بين أسباب ومحفزات انتشار الفساد في عديد دول العالم الثالث، ليس فقط على مستوى القطاع العام، ولكن على مختلف المستويات والأصعدة، ومن بين الأسباب التي يمكنها التقليل من ظاهرة الفساد، هي وجود مؤسسات فعالة، جيدة وقوية[2].

تتجلى الانعكاسات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية في محورين أساسيين:

- تؤدي العائدات الكبرى التي تحصل عليها الدول من جراء تصدير مواردها الطبيعية، إلى انحصار دول هذه الدول الريعية في أداء الدور أو المهمة التوزيعية، فبموجب ذلك تقوم بإعادة توزيع الثروة في المجتمع. ومن بين الأطراف التي يتم منحها امتيازات في الحصول على الريع، هي مجموعات المصالح الداعمة والمساندة للنظام، التي تقاوم التغيير، وتسعى دوما للحفاظ على الوضع الراهن، وهذا ما يشجع سلوكات البحث عن استقطاب الريع، التي تؤثر سلبا على مسار التنمية في الدول الريعية.
- الوقوع في الممارسات المتسمة بتبذير المال العام، في نفقات غير مدروسة بشكل دقيق، إنجاز مشاريع غير منتجة وبرامج استثمار عمومي غير فعالة، وذات نتائج جد محدودة[3].

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.5.
[2] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p. 136-142.
[3] - **Ibid.**, p. 143.

سادسا: الفساد في القطاع العام: أشكال، مجالات ومظاهر

تتنوع السلوكات التي تصنف في إطار الرشوة والفساد المتعلقة بالقطاع العمومي، ويمكن هنا ذكر بعض تلك الأشكال:

- **الأسواق العمومية:** يمكن للفساد أن يؤثر في معايير اختيار الممونين للهيآت والمؤسسات الحكومية والعمومية بمختلف الخدمات والسلع (مواد غذائية، أجهزة الاتصال والاعلام الآلي، وغيرها)، بالتالي، فيؤثر المالي الفاسد والمصلحة الخاصة في ترجيح الكفة لصالح متعامل معين دون آخر، وهذا بإهمال المعايير التي من المفترض الالتزام بها، مثل النوعية، السعر الجيد، وغيره، وهذا سيؤثر سلبا على المصلحة العامة، وعلى نشاط وتطوير الهيآت العمومية[1]، ويظهر على سبيل المثال لا الحصر، تأثير الفساد والرشوة على اختيار الممونين، وعلى تجديد العقود مع المؤسسات الحكومية.
- **الخدمات التي تمنحها الدولة:** ممن الممكن أن يشوب الفساد، مختلف طرق توزيع الإعانات والمنح التي تقدمها الدولة للمواطنين، بشتى أشكالها، سواء كدعم مباشر، أو فيما يتعلق بالسكن، خدمات التعليم، الصحة، وغيرها.
- **عائدات الخزينة العمومية:** قد يؤثر الفساد في خفض الضرائب أو غيرها من المستحقات التي يتوجب على الخواص دفعها للخزينة العمومية، والتي ستعود بالنفع على الخزينة العمومية وعلى المجتمع طبعا، لكن التعامل بالفساد قد يحول دون تعميم هذه الفائدة.
- **اقتصاد الوقت والالتفاف أو الاحتيال على القانون:** عند الرغبة في إقامة نشاط معين يسمح به القانون، فإنه قد يمكن للرشوة أن تعجل في الحصول على الرخص اللازمة لذلك، وتقليص مدتها القانونية. وهذا ما يعتبره البعض كضرورة، وميزة إيجابية للرشوة، لكن الحل لا يكمن في ذلك، لأن دفع الرشوة، سيؤدي إلى تضييع الحقوق، وإلى زيادة تسلط الإداريين والمسؤولين، وتشجيع تعميم تلك الممارسات الفاسدة.
- **التأثير على تطبيق القانون:** بالاعتماد على الرشوة والمال الفاسد، قد يتم التغاضي عن الأنشطة المخالفة للقانون من تهريب واتجار بالممنوعات، أو عن عدم احترام المعايير القانونية، مثل

[1] - Cheryl W. Gray & Daniel Kaufman, **Op. Cit.**, p.7.

التغاضي عن بعض الأنشطة التي لا تحترم البيئة وتسبب التلوث، أو قذف نفايات صناعية في الطبيعة دون معالجتها[1].

المطلب الثالث: دور المؤسسات في التنمية لدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية

قبل التطرق إلى دور المؤسسات في التنمية، يبدو من الضروري التطرق إلى أحد أشكال الفساد التي تحدث بشكل كبير في الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، والتي يرجعها الكثيرون إلى ضعف الأدوار التي تقوم بها المؤسسات في مكافحة الفساد، ونقصد بذلك الإجرام الاقتصادي.

يعتبر الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي بأنه "جميع أشكال الجنح ذات العلاقة بالحياة الاقتصادية الدولية أو المبادلات التجارية العالمية والمرتبطة بالقوانين الداخلية بصفتها جنحا فعلية"[2]. وقد تعرضنا للإجرام الاقتصادي والمالي الدولي، بحكم أن قطاع المحروقات في الجزائر يتم استغلاله بالشراكة مع الأجانب، وبالتالي، ومن أجل الوقاية من مختلف أشكال الفساد، ينبغي إيلاء أهمية للتشريعات والقوانين الوطنية في حالة ضلوع طرف جزائري أو أجنبي في قضية فساد فوق الأراضي الجزائرية، وكيفيات التعامل مع ذلك، دون الحاجة للجوء إلى العدالة الدولية.

أولا: في مفهوم المؤسسات

تختلف التعريفات المقدمة للمؤسسات باختلاف الحقب التاريخية المدروسة، وكذا باختلاف الانتماء المعرفي والعلمي الذي ينتمي إليه صاحب التعريف (علم الاقتصاد، السياسة، الإدارة وغيرها).

ومن بين التعريفات الأكثر شمولا للمؤسسات: "هي مجموعة القناعات الاجتماعية، العادات، التقاليد، الأنظمة الخاصة بكل تنظيم، القوانين الشرعية، العقود، المؤسسات، المعاهدات، الأوامر، ولكن أيضا الجمعيات، النظام الهرمي، الشركات، التنظيمات النقابية، منظمات أرباب العمل، التنظيمات المهنية، دور العبادة، الجامعات، الأحزاب السياسية، الحكومات، الإدارات، المحاكم، الدولة والمنظمات الدولية"[3].

---

[1] - Cheryl W. Gray & Daniel Kaufman, **Op. Cit.**, p-p.7-8.

[2]– مختار حسين شبيلي، **الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص13.

[3]- Bernard Chavance, « **Organisations, institutions, systèmes : types et niveaux de règles** », Revue d'économie industrielle, N°97, 4 ème trimestre, 2001, p.09.

يتميز هذا التعريف بكونه واسعا وشاملا، حيث يتطرق لمختلف الفواعل الناشطة والمؤثرة في المجتمع والدولة، مهما كانت الأدوار التي تتكفل بها والأطر التي تنشط من خلالها. ويمكن استنباط نوعان أساسيان من المؤسسات:

النوع الأول يشمل مؤسسات شكلية واضحة المعالم، نشاطها ظاهر ويمكن تعديله، تقييمه، إعادة النظر فيه بمجرد قرار إداري، بتفاوض، بأمر أو مرسوم أو ما شابه ذلك، وهذا النوع ينقسم أيضا إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى هي مؤسسات رسمية، على غرار السلطات الثلاثة، الجامعات، الإدارات وغيرها، ويتسم نشاطها بالخضوع للقوانين المعروفة، ومختلف اللوائح والتنظيمات الداخلية، ومن بينها مؤسسات يختارها المجتمع بالانتخاب، مثل رئيس الجمهورية، البرلمان، المجالس المحلية المنتخبة، .... أما بالنسبة **للمجموعة الثانية**، فهي تتضمن مؤسسات غير رسمية، على غرار الأحزاب السياسية والجمعيات، فهي تشكل جماعات ضاغطة (باستثناء الأحزاب التي تكون في السلطة)، لديها أدوار يكفلها لها القانون، ويمكن الإضافة إلى ذلك أن لديها مسؤولين معروفين، مقر معروف، توجه أيديولوجي، سياسي أو ديني معروف وواضح أيضا.

أما النوع الثاني فهو يشمل مؤسسات غير رسمية وغير شكلية، وكثيرا ما لا تكون معروفة وغير محددة بشكل دقيق، وغالبا ما يتم التعرف عليها من خلال الأدوار التي تقوم بها، أنشطتها، والآثار التي تنجم عن ممارساتها، مثل العادات، التقاليد، الممارسات المترسخة في المجتمع وغيرها. وهذه الفواعل أو المؤسسات، من غير اليسير التأثير فيها أو تغييرها لأنها مترسخة في المجتمع، وهذا ما يجعل التغيير يتطلب وقتا وإرادة، بل قبولا من طرف المجتمع للتراجع عن بعض القيم والممارسات، مقابل اعتناق قيم أخرى جديدة.

يجدر بنا في هذا السياق توضيح الفرق الموجود بين المؤسسات (institutions) والمنظمات (organisation)، وهو ما يشرحه الأستاذ D. North حينما يعرف المنظمة على أنها: " مجموعة أفراد لديهم أهداف مشتركة" وبالتالي فهو يرى بوجود أداة أو طريقة لتحديد طبيعة المنظمات، وذلك انطلاقا من أهدافها، فالشركة (entreprise) تصنف على أنها منظمة أو تنظيم اقتصادي، في حين أن الجامعة والمدرسة هي منظمات تعليمية، بينما الحزب السياسي هو منظمة سياسية، إلى غير ذلك. وتتولى المؤسسات مهمة صياغة وتجسيد السياسات الاقتصادية، لكن دون إهمال لدور المنظمات التي يتجلى في الاقتراح، الضغط، المعارضة البناءة وغيرها. والمقصود بالسياسة الاقتصادية "مجموعة التدخلات العمومية (الدولة، البنك المركز والجماعات الترابية أو المحلية) في النشاط الاقتصادي. ويتم تحديد

السياسات الاقتصادية من طرف الحكومة من أجل تحقيق أهداف تخص المصلحة العامة". ويتم تحديد السياسات الاقتصادية من طرف الحكومة من أجل تحقيق أهداف تخص المصلحة العامة[1].

يكون اختيار السياسات الاقتصادية في دولة معينة وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد فيها. فبالنسبة للدول غير الديمقراطية تكون هذه السياسات من احتكار مسؤول السلطة التنفيذية. لترتكز في يد واحدة، وما لذلك من مخاطر واحتمالات كارثية على اقتصاد تلك الدولة، وهو ما حدث في الكثير من الحالات، أين يتم التحكم في الاقتصاد بقرارات سياسية محضة، والحلول دون استشارة أهل الاختصاص، ولا مراعاة المدى البعيد والاحتمالات المحتملة لتلك السياسات على مختلف الأصعدة، التي ستدفع تكاليفها الأجيال الحالية والقادمة.

تشكل المؤسسة عاملا حاسما في العمليات الاقتصادية لدى جميع الدول، وبالأخص تلك التي تتوفر على مخزون معتبر من الموارد الطبيعية، ذلك لأن المؤسسات هي من تتكلف بالتسيير والإدارة، وهي من تتولى إصدار القرارات السياسية والاقتصادية، وبالأخص فيما تعلق بالاستثمار ومختلف عمليات الإنتاج والتسويق. وانطلاقا من هنا، فإنه ومن أجل حسن الاستفادة من الثروات الطبيعية ومختلف الإمكانيات التي تحظى بها الدولة، لابد من أن تكون فيها مؤسسات جيدة ذات أداء فعال، بمقدورها رفع التحدي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: نوعية المؤسسات والعوامل المؤثرة فيها

I. دور الإرث الاستعماري في نوعية المؤسسات

يخضع تشكيل المؤسسات إلى العديد من العوامل، من بينها التاريخ، الجغرافيا، وغيرهما. ففي العديد من المستعمرات، وحين قدوم الدول الاستعمارية، كان همها الأساسي هو الحصول على أكبر قدر من الموارد الطبيعية بالمجان، وتحويلها لبلدانها، من أجل تغذية صناعاتها المزدهرة آنذاك. وعند استعمار الدول المستضعفة الغنية بالموارد، كانت القوى الاستعمارية تشكل مدن ومستعمرات، من أجل استقرار المعمرين، وكذلك لإدارة شؤون الدولة الواقعة يحت السيطرة، وتكريس الهيمنة عليها، وبالتالي، فقد كان من الضروري إنشاء مؤسسات لتولي هذه المهمة، وهي مؤسسات تسلطية، سواء فيما يتعلق بتركيز الملكية في يد أقلية (المعمرين بشكل أساسي) أو فيما يتعلق بغياب الفعالية الإدارية (efficacité administrative). وقد انتشرت هذه الممارسات بشكل أوضح في الدول التي تعرضت للاستعمار

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p. 124-125.

الاستيطاني، مثل الجزائر (1830-1962)، فوفرة الموارد الطبيعية في هذه الحالات، قد أدت إلى خلق مؤسسات غير جيدة وغير فعالة، تهدف أساسا إلى تضييع الوقت، تفويت فرص التنمية، والاستمرار في الاستنزاف والاستغلال غير العقلاني، بل وتمديد الهيمنة قدر المستطاع[1].

II. المؤسسات الجيدة:

ينبغي منح أهمية خاصة للمتغير المؤسساتي، ذلك أنه من الضروري التوصل إلى مؤسسات جيدة، سواء من الناحية المالية (التمويل)، أو كذلك من ناحية التكوين، وهذا من أجل جعلها من العوامل المشجعة والمحفزة للنمو، وليس كما هي الآن في الكثير من الأحيان، أين تشكل عراقيل أو مثبطات للنمو الاقتصادي[2].

حسب الأستاذة Shirley Fagnen فإن المؤسسات الجيدة هي "تلك التي تشجع التنمية الاقتصادية، أي تلك المحفزة للتبادلات (عن طريق خفض تكاليف التعاملات التجارية وتحسين الثقة) وتلك التي تحث الدولة على احترام الملكية الخاصة"[3]، وهنا نجد ربط واضح بين نوعية المؤسسات والتنمية، إذ يمكن الحكم على المؤسسات بأنها جيدة، أو أقل جودة، حسب هذا التعريف، من خلال مدى دعمها للتنمية، وتوفيرها لمجمل الشروط الضرورية لهذه الأخيرة، بالأخص هنا ما تعلق بالتسهيلات الإدارية، وضوح المنظومة القانونية، وجعل الإدارة بمختلف إمكانياتها في خدمة الاستثمار المنتج.

وتتفق عدة منظمات دولية، على غرار البنك العالمي، على أن المؤسسات الجيدة من الضروري لها أن تكون ديمقراطية، بحيث تحفز الاتفاق والتفاوض، وتشجع مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات، دون استبعاد أو تحييد، وهي كذلك مؤسسات تسمح بمكافحة كل أشكال الفساد والتمييز، كما تقدم حساباتها ونتائج سياساتها أمام المواطنين، وتتحملها بطبيعة الحال[4]، وهذا ما يضيف عنصرا لا يقل أهمية، وهو الدمقرطة (la démocratisation) التي تركز على تكافؤ الفرص وعدم احتكار صناعة القرار الاقتصادي.

---

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.p.4-5.
[2]- Abdelkader SID AHMED, **Algérie quel développement ? Paradigme du consensus de Washington ou paradigme asiatique ? in :** Ahmed Mahiou & Jean-Robert Henry (sous la direction de), **Où va l'Algérie**, Editions Kathala et IREMAM, France : 2001, p.132.
[3] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.3.
[4] **- Idem.**

المؤسسات السياسية:

تتميز أغلب دول العالم الثالث الغنية بالموارد الطبيعية بخضوعها لأنظمة تسلطية مثلما يؤكد ذلك الأستاذ L. M. Ross، بقوله أن "الدول المصدرة للنفط تكون أقل ديمقراطية". وهنا نجد الأستاذ Paul Collier يؤكد أن الديمقراطية هي عامل محفز للنمو، باستثناء الدول التي تحصل على نسب كبيرة من الريع، فهذا الأخير يؤثر سلبا على الديمقراطية، ويحول دون الاستفادة من مزاياها الاقتصادية (التنمية)، إلا في حالة وجود سلطات مضادة قوية، وهو ما لا يتوفر في أغلب دول العالم الثالث. كما أن العديد من دول العالم الثالث تتجه إلى الاعتماد على الريع لشراء السلم الاجتماعي، حيث تقوم بالرفع من التحويلات الاجتماعية لصالح مختلف الفئات، كما تضاعف من النفقات لأهداف سياسية محضة، تقوم كذلك بخفض الضرائب لأدنى المستويات... الخ. وتبذل النخبة المسيطرة على زمام الحكم كل طاقاتها في سبيل البقاء في السلطة، بما في ذلك دعم وتقوية الأجهزة القمعية. تعارض هذه النخبة الحاكمة التصنيع، وغيره من دعائم ومظاهر التنمية والمشاريع الخلاقة للثروة. وذلك لغرض منع بروز طبقة وسطى ونموها، والتي ستطالب بالاستفادة أكثر من الريع، بل تتكتل، من أجل حماية مصالحها المشتركة والمشاركة في صنع القرار[1].

ثالثا: محددات نوعية المؤسسات

يمكن استنباط تقسيم محددات نوعية المؤسسات من خلال ثلاثة مساهمات نظرية أساسية: اقتصادية، سياسية وثقافية.

- فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية، فإنها تنطلق من المؤسسة، التي تنمو، تزدهر ويزداد حجمها حينما تكون الفوائد والخدمات التي تقدمها للمجتمع تفوق التكاليف التي تبذلها، وبالتالي فهي فعالة بطبيعة الحال، وهذا هو الهدف من تأسيسها.
- تركز النظريات السياسية حول عامل إعادة التوزيع، ويعتبر ماركس من بين روادها. تنطلق هذه النظريات من أن المؤسسات قد تم استعمالها من طرف النخب الموجودة في السلطة من أجل تحقيق مآربهم الخاصة، عبر تحويل أكبر قدر من الموارد لصالحهم/ لحسابهم، وإذا كانت المؤسسات غير فعالة، فذلك راجع إلى كونها تخدم النخبة الحاكمة.

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.6.

- أما بالنسبة للنظريات الثقافية، فإن الاعتقادات السائدة في المجتمعات تؤثر على الفواعل العموميين والخواص، حيث أن المؤسسات تصبح غير فعالة في مجتمع غير متسامح، أو حينما يكون مستوى الثقة ضعيفا[1].

هذا فيما يرتبط بالمساهمات النظرية بشكل عام، لكن بالنسبة لمحددات نوعية المؤسسات، فلا يمكن تحديدها في قائمة معينة، لا تقبل الإضافة أو التعديل، بل تتنوع هذه المحددات من مجتمع لآخر، من دولة لأخرى، ووفقا لمعطيات مختلفة، وسنحاول التطرق إلى بعض منها في شكل نقاط مختصرة.

- **التوزيع غير العادل للعائدات:** وهذا ما يشكل أحد العوامل الأساسية المسببة للخلافات والنزاعات في المجتمع أو الدولة الواحدة. حيث يعبر التوزيع غير العادل للثروة عن الاختلاف في التوجهات، في الطموحات، وكذلك تزايد أطماع المجموعة التي تحتكر السلطة، وتسخر إمكانيات وموارد الدولة لخدمة مصالحها الخاصة، وتستحوذ على عائدات الريع مقابل حرمان باقي الفئات في المجتمع، مما يمهد لتنامي الخلافات، التي تتطور إلى نزاعات، لتؤدي بالتالي إلى خلق حالات من الفوضى، عدم الاستقرار وغياب الأمن[2].
- **مستوى التعليم:** حينما يكون مستوى التعليم في المجتمع مرتفعا، فإنه من الطبيعي أن تتنامى المطالبة بمؤسسات أكثر فعالية وأكثر شفافية فيما يتعلق بتسيير الأموال العمومية، وأكثر ديناميكية عبر كونها مشجعة لتنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية. التعليم كذلك يقوم بدور إيجابي عبر الإطارات التي يساهم في تكوينها، ليكونوا ذخرا للمجتمع، يتولون إدارة شؤون الدولة، كما يساهمون إلى جانب صناع القرار، في تشكيل مؤسسات جيدة، كفيلة بتشجيع التنمية ومكافحة الفساد[3]. وهنا لابد من فتح قوس، لإضافة فكرة أساسية، تتعلق بطبيعة النظام السياسي، حيث أنه حينما يضع المصلحة العليا للمجتمع فوق كل اعتبار، فإنه يشجع التعليف، ويمنع الفرص للكفاءات للمشاركة في صنع القرار، لكن حينما يكون تسلطيا، أو شموليا، فإنه يسعى بكل الطرق لكسر المؤسسات التربوية، وإفراغها من محتواها، لتصبح مؤسسات أيديولوجية، دينية، سياسوية، يتم من خلالها تثبيط العزائم وتثبيط المواهب، كما لا يقوم النظام السياسي بمحاربة القلة القليلة من الكفاءات التي تكونت في البلاد، أو في الخارج بكل الوسائل. والنخب الحاكمة في الكثير من دول العالم الثالث تكون السباقة في تقديم أدلة حول واقع المؤسسات التعليمية في بلدانها،

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.8.
[2] - **Ibid.**, p-p.8-9.
[3] - **Ibid.**, p-p.9-10.

من خلال تحضيرها لمستقبل جيد لأبنائها ليصبحوا إطارات وحكام الغد، من خلال تلقيهم الدراسة في الدول الأجنبية.

- **الانقسام الاثني:** قبل شرح هذا العنصر، لابد من وضع خط تحت كلمة "انقسام"، التي يختلف مدلولها عن كلمة "تنوع"، فليس كل تنوع انقسام، لأنه توجد دول متنوعة اثنيا، لكنها نجحت في جعل هذا التنوع كثراء، ونقطة قوة. حينما يوجد انقسام اثني في دولة معينة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي في بعض الأحيان إلى خلافات، وهذه الأخيرة قد تؤدي إلى ظهور مؤسسات موازية للمؤسسات الحكومية الرسمية. ففي بعض الدول التي تعاني من تلك الانقسامات، فإن المجموعة التي تتمسك بزمام السلطة، تسعى في المقام الأول للحفاظ على الحكم، واستفادة أفراد تلك المجموعة من الثروة والنفوذ، كما أنها تستعمل كل ما بيدها، من مؤسسات الدولة، وحتى القانون، لعرقلة المجموعات الأخرى المنافسة لها، وحرمانها. وقد حدث هذا المثال في دولة كينيا، أين قام المتحكمون في السلطة بعرقلة المستثمرين والمنتجين لمادة الكاكاو، ذلك لأنهم ينتمون إلى مجموعة اثنية غير تلك التي ينتمون إليها، ولكل ذلك طبعا آثار جد سلبية على نوعية المؤسسات وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول[1].
- **الإرث الاستعماري:** هنالك دور لمخلفات القوى الاستعمارية في الدول المستعمرة، فيما يتعلق بالنوعية السيئة للمؤسسات في هذه الأخيرة. ذلك لأن الإدارة الاستعمارية لم تكن قائمة على العدل والانصاف، بقدر ما كانت قائمة على الاستغلال، استنزاف الموارد والظلم. وبالتالي فالمؤسسات التي خلفها الاستعمار، أو التي تأسست على أنقاضها بعد الاستقلال، قد كانت لها آثار من غير الممكن تجاهلها، والتي امتدت إلى عقود بعد الاستقلال أو أكثر. وهذا مع الأخذ بين الاعتبار اختلاف سياسات القوى الاستعمارية في المستعمرات (فرنسا، بريطانيا، البرتغال، ...)، وتنوع الأساليب المتبعة (احتلال، انتداب، حماية، ...)[2]. يقسم الأستاذ Louis–Marie Philippot الدول الاستعمارية، وبالأخص كل من فرنسا وبريطانيا، من خلال الآثار والأضرار والسلبيات التي لحقت بمستعمراتهما، حيث صنف الدول التي تعرضت للاستعمار الفرنسي أنها أكثر تضررا، وورثت مؤسسات أقل جودة، بالمقارنة مع الاستعمار البريطاني.
- **الانتماء الديني:** توجد دراسات حول الديانات وموضوع الاقتصاد، مثل تلك التي قام بها ماكس ويبر (Weber) في سنة 1905، والتي اعتبر فيها أن البروتستانتية أكثر ملاءمة وتشجيعا

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p. 10.
[2] - **Ibid.**, p.p.10-11.

للمقاولة، وبالتالي للحرية الاقتصادية والنمو، أكثر من الديانات والمذاهب الأخرى. وكذلك فإنه حينما يكون تدخل وتأثير المؤسسة الدينية في الحياة السياسية والاقتصادية ضعيفا، فإذ ذلك يعد معطى إيجابي للحرية الاقتصادية. كما أن مدى تسامح الديانة التي تتبعها الأغلبية في الدولة، فإنها تمنح جوا مناسبا لسيادة مؤسسات ديمقراطية وذات جودة. والعكس يكون في حالة سيادة ديانات أكثر تشددا، وأقل تسامحا، حيث تصبح عائقا أمام العمليات الاقتصادية، والحريات السياسية والمدنية طبعا[1].

رابعا: الريع والمؤسسات: أية علاقة؟

يشكل وجود مؤسسات غير جيدة، وأمام التبعية الشديدة للريع النفطي لدى العديد من الدول تكريسا لمنطق التخلف وعرقلة لمسار تحقيق التنمية المستدامة، إذ أن ذلك يقيد من إمكانية تطور مؤسسات سياسية فعالة، بالإضافة إلى كون سلوكيات البحث عن الريع تظهر بشكل أساسي من خلال عمليات تبذير المال العام الناتج عن صادرات الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للفساد[2].

يشرح الأستاذ Louis–Marie Philippot بطريقة جد مميزة تأثيرات الريع على سلوكات الحكومات، والذي ينعكس طبعا على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها. فوجود الريع، مثلما يقول الأستاذ، لا يشجع الحكومات على صياغة سياسات اقتصادية سليمة ومناسبة لمجتمعاتها، بل يذهب أبعد من ذلك حين يعتبر وجود تلك الموارد عاملا مثبطا لتحقيق التنمية الاقتصادية. يضيف نفس الأستاذ أن عدم استقرار قيمة العائدات التي تجنيها الدول الريعية من جراء تصدير مواردها الطبيعية، تجعل من الصعب انتهاج سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف، ليس على المدى البعيد فحسب، لكنها تعجز عن ذلك أيضا على المدى القصير[3].

وهذا ما يفسر عدم استقرار المنظومات القانونية في الدول الريعية، والتغيرات الدورية التي تشهدها ظروف الاستثمار فيها، مما له انعكاسات جد سلبية على مختلف المجالات، بما في ذلك نفور المستثمرين الأجانب، الذين يتفادون المغامرة برؤوس أموالهم، واحتمالات الخسارة أو الوقوع في منازعات قضائية غير منتهية.

---

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.p. 10-11.

[2]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص341.

[3] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.6.

هنالك أيضا عامل ثاني مفسر لرداءة السياسات العامة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو ما يمكن التعبير عنه بالثقة الزائدة التي يخلقها الريع في المسؤولين السياسيين، والتي تجعلهم يعتبرون أن دولهم أبعد ما تكون عن الهشاشة والتعرض للأزمات بفضل وجود أموال الريع. حيث يذهب كل من Rodriguez و Sachs إلى محاولة فهم سلوكات الحكومات الريعية، التي تعتبر أنه بفضل وجود الريع، يمكنها تحقيق كل ما تصبو إليه، والاستجابة لجل مطالب المجتمع، بل لديها ميول للوصول إلى أعلى مستويات الرفاه، والتي تفوق قدراتها. وهنا تكون المبالغة في الاعتماد على الريع، ليس فقط لتمويل جميع برامج السياسات العامة، بل أيضا لتحمل جميع تكاليف تصحيح جميع الأخطاء الواردة في تلك السياسات. وإذا كان الريع النفطي يوفر الإمكانيات الازمة ويحل مشكل التمويل للحكومات، فإن النفقات العمومية التي تقوم بها هذه الأخيرة لا تكون بالضرورة ذات أثر إيجابي على تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي نفس السياق، يفسر كل من Atkinson و Hamilton كيف تتحول وفرة الموارد من مكسب ونعمة إلى نقمة، من خلال استعمالات تلك الموارد في النفقات العمومية، التحويلات الاجتماعية، تمويل مختلف السياسات، دفع أجور الموظفين، وغير ذلك من مختلف أشكال الدعم والاستهلاك، وانطلاقا من كون هذه القنوات التي تذهب إليها أموال الريع غير منتجة، لا تخلق الثروة، ولا تساهم في تنويع الاقتصاد وتقويته، فإن هذا ما يفسر عدم الاستفادة من تلك الموارد كما ينبغي[1].

وبالإضافة إلى كل القنوات التي تمتص أموال الريع وتستفيد منها، فإنه ثمة قناة أخرى غير قانونية تساهم في تسرب وتضييع عائدات الريع، والمتمثلة في الاجرام الاقتصادي والمالي، الذي يعتبر أحد أشكال الفساد، حيث يأخذ شكلا وطنيا (داخل الدولة) أو حتى دوليا (بمشاركة أطراف أجنبية)، وتتعد أشكال وصور هذا الإجرام، وقد فصل فيها بتدقيق الأستاذ مختار حسين شبيلي، ويمكن تلخيصها في أربعة أشكال رئيسية:

- تبييض الأموال؛
- الفساد والرشوة؛
- الغش (الجبائي، الجمركي، التزوير، ...)؛
- جرائم نظم المعلومات[2].

---

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.7.

[2]– مختار حسين شبيلي، **مرجع سابق**، ص.ص41–45.

ولقد طور كل من Robinson وVerdier أحد نماذج الاقتصاد السياسي، الذي بمقتضاه تكون آثار وانعكاسات ارتفاع عائدات تصدير المواد الأولية على الاقتصاد مرهونة أو مقيدة بنوعية المؤسسات السائدة، وبالأخص مدى أو حجم انتشار الزبونية (clientélisme) في القطاع العام، وقد تم تعريف الزبونية في هذا السياق على أنها: "استخدام التوظيف في القطاع العام لأهداف ومصالح مرتبطة بالاحتفاظ بالسلطة"[1].

وعلى اعتبار أن عمليات استغلال الموارد الطبيعية تتطلب العديد من الجهود على مختلف المستويات، من الكشف عن وجودها، استخراجها، تحويلها، إلى غاية تصديرها، قدرات مالية كبرى، بالإضافة طبعا إلى إمكانيات تكنولوجية وتقنية جد متطورة، وهو ما يؤدي بالدول التي تحوز على هذه الموارد المنتمية للعالم الثالث، إلى البحث عن الشراكة مع الشركات العالمية الكبرى، وعن جلب استثمارات هذه الأخيرة إلى أقاليمها، وكل هذ المسارات، تبقى معرضة في بعض مراحلها إلى أن تتخللها عمليات رشوة أو فساد، بين الشركات الأجنبية والمسؤولين أو الإدارات في الدول المضيفة. ومن هنا يتجلى ما يمكن التعبير عنه بفرص أو محفزات الفساد. ذلك على اعتبار الصناعات الاستخراجية بشكل عام تشكل مصدر إغراء وعامل محفز للمعاملات التي يشوبها الفساد، ويرجع ذلك إلى طبيعة الدخل الريعي للمارد النفطية، حيث أن هذه الأخيرة ناتجة عن امتلاك الدولة لموارد أن ثروة استثنائية بحكم خاصية السيادة التي تحوز عليها، وأنها تؤول إلى خزينة الدولة بشكل تلقائي، دون الحاجة إلى موافقة أو تعاون أي طرف في المجتمع، مثلما هو الحال في الإيرادات الضريبية على سبيل المثال[2].

قد يلعب الريع دورا إيجابيا لصالح التنمية، وذلك حينما يوفر التمويل الازم لعمليات الاستثمار المنتجة. لكن بالنسبة لعديد دول العالم الثالث التي تحظى بعائدات هامة من جراء تصدير استغلال وتصدير مواردها، فإن الحصص المالية الموجهة للاستثمار والمشاريع المنتجة تكون ضئيلة، ولا تتلاءم مع البنية الاقتصادية لتلك الدول ولا مع إمكانياتها.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فهنالك ملاحظات تقدمها التنظيمات الدولية المختصة، مثل البنك الدولي، فيما يتعلق بالدول الريعية المنتمية للعالم الثالث، حول مدى تشجيعها للانفتاح الاقتصادي وحرية التبادل التجاري مع الخارج. ومن بين التفسيرات المقدمة حول تردد معظم تلك الدول في القيام بانفتاح اقتصادي، وحرية التبادل التجاري مع الخارج، هي تطبيق إجراءات حمائية للشركات الوطنية (عمومية وخاصة) في

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.7.

[2]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص242.

القطاع الصناعي على وجه الخصوص، والتي تعاني مشاكل مختلفة ولا تقوى على المنافسة مع المنتجات الأجنبية، وتشكل هذه الحماية استجابة لجماعات المصالح والضغط، التي تستفيد من خلال تلك الشركات، في الحصول على الريع[1].

لكن هنا من الضروري التعامل بحذر مع التقارير، التشخيصات، التوصيات، والملاحظات الصادرة عن مختلف الهيآت الدولية، ذلك لأن هذه الأخيرة دوما تتبنى أجندات معينة، وتخدم مصالح محددة، ذلك مع العلم أنها تنتمي إلى المجموعة اللبرالية، وتستفيد من كل التمويلات والتسهيلات من الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات، بالتالي فهي تشكل إحدى أدوات العولمة، ووسائل الضغط على الدول التي تسعى لحماية صناعاتها الناشئة، حيث كثيرا ما نجدها تقدم تشخيصات وتحليلات غير مكتملة، ولا تحيط بجميع جوانب الواقع والحقيقة، بل تركز فقط عن الجوانب التي تتماشى مع أجنداتها. فهي لا تختلف كثيرا في ممارساتها عن المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان والديمقراطية، التي أصبحت أدوارها مكشوفة أمام الملأ.

خامسا: العلاقة الطردية بين جودة المؤسسات والتنمية

تحظى المؤسسات بأهمية بالغة ودور محوري في النمو الاقتصادي، ذلك أن أسباب تفاوت مستويات التطور والنمو الاقتصادي لا تتمثل بالضرورة في التفاوت بين الدول في حجم وفرة الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية، لكن أسباب ودواعي هذا الاختلاف في مستويات التنمية من دول إلى أخرى تكمن في السياسات والمناهج المتبعة، وعلى وجه الخصوص في الإدارة والمؤسسة المكلفة بمهمة تنفيذ تلك السياسات والمناهج، ومن هنا تنبع ضرورة منح كل الاهتمام لدور المؤسسات في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية[2].

حينما تكون المؤسسات الموجودة في الدولة التي تتوفر على موارد طبيعية، ذات جودة وفعالية، تشجع الأنشطة الإنتاجية بمختلف أشكالها، فإنها تمثل أرضية متينة لازدهار الاقتصاد، وبالتالي فإنه يمكن الحكم على أن وفرة الموارد الطبيعية في هذه الحالة تمثل عاملا إيجابيا ومحفزا للنمو الاقتصادي. وفي المقابل، حينما تكون المؤسسات متميزة بالهشاشة وعدم الفعالية، فإنه هذا من المؤكد أنها تقوم بدور

---

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.7.

[2]– أنيسة بن رمضان، بومدين محمد رشيد، بلمقدم مصطفى، **وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي. دراسة حالة البترول في الجزائر**، Les Cahiers du MECAS، عدد 12، جوان 2016، ص296.

سلبي لمنع الاستفادة من الثروات والموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والاقلاع الاقتصادي، وهنا يتجلى بوضوح الأثر السلبي للريع على تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

تساهم النوعية السيئة للمؤسسات في عديد الدول الغنية بالموارد الطبيعية، في تفاقم الأوضاع بالأقاليم التي تتواجد فيها تلك الموارد، بحيث تغيب السيطرة الفعلية للدولة عليها، وهو ما يجعلها تديرها في الكثير من الأحيان بأنظمة خاصة، أو حالات الطوارئ، وكذلك غياب التوافق حول السياسات والقرارات التي يتم تنفيذها من طرف الدولة[2]. وهذا ما يجعل المؤسسات عاملا حاسما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فهمي المحدد الرئيسي لمدى استفادة الدولة وسكانها من تلك الموارد، بل هي الكفيلة بجعل الموارد الطبيعية نعمة ومكسب لتحقيق التنمية.

وتشكل وفرة الموارد الطبيعة والعائدات الكبرى التي تدرها على الدول، عاملا غير محفز، أو بالأحرى معيق لإنشاء مؤسسات مالية فعالة، ولإقامة نظام ضريبي فعال وصارم. فالريع على اعتباره موارد مالية معتبرة، سهلة التحصيل، وتختلف عن الضرائب التي يتطلب جمعها فرض قوانين صارمة، مراقبة أنشطة المواطنين والضغط عليهم، وما لذلك من مخاطر، حيث يمكن أن تكون ردات فعلهم غير راضية، وقد تصل إلى الرفض والاحتجاج. وحتى فيما يتعلق باستعمال الأموال العمومية وانفاقها، فإن ذلك يكون أسهل، ويخضع لمراقبة ومحاسبة أقل من طرف المواطنين، بل تكون الحكومة غير مجبرة على الشفافية في التسيير وتقديم الحسابات للمواطنين، والسماح لهم بمناقشتها. وهذا يختلف كلية عن الأموال التي يتم تحصيلها من جراء الضرائب المفروضة على المواطنين. وفي حالة الدول الريعية، فإن أدوار المجتمع المدني تكون محدودة جدا فيما يتعلق بالمحاسبة[3]. وذلك لأن المجتمع المدني بحد ذاته، من جمعيات، أحزاب، نقابات وغيرها، تكون مندمجة في نظام الريع ومتأقلمة معه، حيث أن هذه الفواعل في الدول الريعية، تتلقى دعم وهبات بمختلف الأشكال من الدولة، وليس من الخواص، ومن مساهمات المنخرطين، وبالتالي فهي تابعة للدولة وغير مستقرة عنها، وبمجرد إيقاف تمويلها، أو مصادرتها لمقرها الذي حصلت عليه من الدولة، ستنحل بشكل طبيعي.

وفيما يخص نوعية المؤسسات، فإن انعكاساتها تمتد لتصل إلى جعل الدولة تستفيد من مواردها الطبيعية، أو لا تستفيد منها، لتدخل في مفهوم نقمة وفرة الموارد الطبيعية، حيث هناك من يرجع سبب هذه النقمة إلى نوعية المؤسسات السائدة، فحسب كل من (Mehlum, Moene و Torvik) فإنه حينما تكون

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p. 122.
[2] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.6.
[3] - **Idem.**

المؤسسات جيدة ومشجعة للأنشطة الإنتاجية، فإن الموارد الطبيعية في هذه الحالة تكون ذات مفعول إيجابي على النمو. لكن في المقابل، فإن وجود مؤسسات تشجع الأنشطة الهدامة في المجتمع (رشوة، محسوبية، ...) فإن ذلك كفيل بتحويل تلك الموارد من نعمة إلى نقمة. وهناك عدة أدلة وأمثلة حول دول ذات موارد طبيعية وفيرة، بفضل امتلاكها لمؤسسات جيدة، تمكنت من تفادي لعنة الموارد، بل واستفادت من مواردها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأبرز الأمثلة على ذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا والنرويج[1].

وبالإضافة إلى الدول الثلاثة أعلاه، تعتبر دولة ماليزيا كنموذج تنموي ناجح بالاعتماد على الموارد الطبيعية، حيث تمكنت هذه الدولة من تبني سياسات تنموية ناجحة، تجنب الاستدانة الخارجية، تطوير هياكلها القاعدية، وبطبيعة الحال توفير خدمات عمومية ذات نوعية لمواطنيها[2]، وهكذا يظهر الدول المحوري للمؤسسات، في تحقيق التنمية المستدامة، وتجنب لعنة وفرة الموارد.

[1] - Louis-Marie Philippot, **Op. Cit.**, p.4.

[2]- Isabelle BEAULIEU, **« Etat rentier, gouvernance et développement : le cas de la Malaysia »,** communication présentée au Symposium des jeunes sur le développement et l'intégrité mondiale, Canadian Institut of International Affaires (CIIA), Vancouver, le 8 mars 2006, p.4.

خلاصة الفصل الثاني:

يمثل هذا الفصل لبنة أساسية لفهم علاقة وفرة الموارد الطبيعية بالتنمية المستدامة. وقد ركزنا حول الأخطار والانعكاسات السلبية التي قد تحدثها وفرة الموارد الطبيعية في الدول النامية، سواء ما تعلق بالمرض الهولندي، أو كذلك بما يعرف بالدولة الريعية ومختلف مميزاتها السياسية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى إشكالية أساسية متمثلة في الفساد، الذي نجده متفشيا في الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، والذي يسهم بشكل سلبي في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة، كما تطرقنا كذلك إلى متغير المؤسسات، وعلاقتها بالتنمية، حيث توصلنا إلى أن الجودة المؤسساتية لديها تأثير إيجابي على التنمية، والعكس صحيح، فحينما تكون المؤسسات غير جيدة، فإنها تصبح كمعرقل أو معيق لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي للتنمية.

الفصل الثالث:

واقع وتجليات نقمة وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر والدول النامية

الفصل الثالث: واقع وتجليات نقمة وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر والدول النامية

سيكون هذا الفصل بمثابة تطبيق لما تم تناوله في الفصلين السابقين، وإسقاط على الجزائر، وذلك بالتركيز على محتوى ما يسمى بالعلة الهولندية، نقمة وفرة الموارد الطبيعية والدولة الريعية. كما سيتم الارتكاز على مختلف الإحصائيات التي تقدمها هيآت وطنية وأجنبية، حول الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من حيث الموارد الطبيعية بكل أشكالها، والعائدات التي تنجر عن عمليات الاستغلال والتصدير، ولكن أيضا التطرق لمختلف الأرقام الاقتصادية، من ناتج داخلي خام، البطالة، مبالغ الاستيراد والتصدير وغير ذلك. لكن قبل كل ذلك سنخصص المبحث الأول لمفاهيم نقمة وفرة الموارد الطبيعية، وتجلياتها في مختلف دول العالم، مع التركيز نماذج من القارة الأفريقية، هذه الأخيرة التي تعتبر الأغنى في العالم من حيث وفرة الموارد بمختلف أشكالها، ولكن شعوبها تبقى تعاني من الفقر، والأمراض الناتجة عن سوء التغذية، ندرة الماء الشروب وقلة النظافة.

المبحث الأول: نقمة وفرة الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث

هذا المبحث الأول من الفصل الثالث سيكون بمثابة نماذج عن مختلف الدول المنتمية للعالم الثالث، التي تزخر بوفرة في الموارد الطبيعية، خاصة منها الأفريقية، وواقع التنمية في هذه الدول. سنحاول أيضا مناقشة فكرة أساسية في هذا المبحث، والتي تتعلق بالعلاقة التي تربط بين متغيرين أساسيين: وفرة الموارد الطبيعية، والاستقرار أو العنف. وانطلاقا من كون الجزائر دولة تعتمد على النفط بشكل أساسي في صادراتها، فإنه من الضروري مقارنتها بالدول النامية الأخرى التي تعتمد أيضا على الصناعات الاستخراجية، وتصدير المواد الأولية، وهذا ما دفعنا إلى التطرق في هذا المبحث إلى عدة نماذج من الدول الأفريقية، التي تزخر بموارد طبيعية وفيرة، ولا تزال تبحث عن السبل التي تكفل لها وضع قطار التنمية على السكة.

المطلب الأول: ارتباط نقمة وفرة الموارد بدول العالم الثالث

أولا: الدول النامية وتعدد تسمياتها

لقد شاع استعمال عبارة "الدول المتأخرة" عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بيد أنه قد تبين أن هذا المفهوم يحمل عدة دلالات، تجاوزت البعد الاقتصادي، لتمس بالأبعاد الاجتماعية والحضارية، وبالتالي فقد تم التراجع عن هذا المصطلح، ليتم تعريضه بمصطلح آخر مستحدث وهو "الدول المتخلفة"، هذا الأخير أيضا لم يطل استعماله، ذلك أن هذا المفهوم يوحي ببساطة إلى أنه مجرد تأخر زمني في ميدان السباق، أين قطعت بعض الشعوب أشواطا أكثر وفازت بالمراتب الأولى، وتعثرت شعوب أخرى في ذلك. جاء بعده اصطلاح "الدول الأقل تقدما"، لكن هذا الاصطلاح أيضا يحوي سلبيات، أبرزها أنه يوحي بكون التقدم هو حالة تعيشها كل دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وهذا يناقض الواقع طبعا، بحكم وجود دول بصدد التراجع[1].

العالم الثالث tiers monde: هو وصف استعمله أول مرة في بداية الخمسينات من القرن العشرين الديمغرافي Alfred Sauvy، للتعبير عن الدول التي تبحث عن بديل سياسي واقتصادي، أو الصوت الثالث، في ظل وجود عالم رأسمالي، وعالم اشتراكي. أما في الدراسات الاقتصادية والتنموية، ومختلف المحافل، يتم التداول بصفة أكثر لعبارة "الدول النامية" (Pays en développement–PED) أو

[1]– عبد اللاوي سيد أحمد، **مرجع سابق**، 2014–2015، ص2.

"الدول السائرة في طريق النمو" (Pays en voie de développement–PVD) عوض "الدول المتخلفة" (Pays sous–développés)[1].

ثانيا: تصنيف الدول النامية (Typologie des pays en développement)

حدد البنك العالمي سقفا، أو خطا فاصلا لتصنيف الدول في خانة الدول النامية، وذلك انطلاقا من الناتج الوطني الخام PNB مقسوما على عدد السكان، لكن تمت مؤاخذة هذا التصنيف على أنه غير دقيق، واعتباره نسبيا، ذلك أنه قد توجد دول لديها ناتج وطني خام يفوق الرقم الذي حدده البنك العالمي، وهي تصنف في خانة الدول المتخلفة، مثل دول جنوب شرق آسيا (كسنغافورة)، والدول المصدرة للنفط. وفي المقابل هناك دول متقدمة قد يكون ناتجها الوطني الخام أقل من ذلك السقف الذي حدده البنك العالمي، مثل بعض دول أوروبا الشرقية[2]. وانطلاقا من الاختلافات الموجودة بين الدول النامية، فإن المنظمات الدولية قد قامت بتصنيف هذه الدول اعتمادا على مستوى التنمية فيها، لتفضي بذلك على أربعة مجموعات أساسية، ولابد من التأكيد على عدم وجود قائمة رسمية أو نهائية للدول المنتسبة إلى كل مجموعة.

1. الدول الصناعية الجديدة: Nouveaux pays industriels–NPI

من أبرز الدول المنتمية لها، النمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونج كونج) وبعض الدول في أمريكا اللاتينية، كالمكسيك، البرازيل والأرجنتين. من أبرز الصفات المشتركة بين الدول المنتمية لهذه المجموعة هي: وتيرة سريعة للنمو الاقتصادي، النسبة الهامة التي يحتلها قطاع التصنيع في الناتج الوطني الخام مقارنة بالدول النامية الأخرى، حصص متزايدة لقطاع الخدمات، نسب مرتفعة للانفتاح على الخارج، وغيرها من الخصائص. ومن بين أسباب تحقيق هذه الدول لطفرة اقتصادية، هي الشركات متعددة الجنسيات، التي استثمرت فوق أقاليمها، وإقامة فروع جديدة لها هناك، والتحفيزات التي حظيت بها من لدن هذه الدول المذكورة، وهناك بعض الدول التي حذت حذو هذه الأخيرة، ومن بينها تايلاندا، إندونيسيا وماليزيا، ومعظمها تنتمي لمنطقة جنوب شرق آسيا[3].

[1]- Jean-Yves Capul & Olivier Garnier, **Op. Cit.**, p.137.
[2] - **Idem.**
[3] - **Idem.**

2. منظمة الدول المصدرة للنفط OPEP:

هي دول تشكل حصة كل من النفط والغاز في صادراتها نسبة 30 في المائة أو أكثر، وتتميز اقتصادياتها بتبعيتها لتطورات أسعار النفط. والجزائر تدخل ضمن هذه المجموعة، مثلها، مثل ليبيا، نيجيريا، الدول النفطية في الخليج العربي، وغيرها.

3. دول ذات دخل متوسط (Pays à revenu intermédiaire PRI):

هي دول تتميز بحجمها السكاني الكبير، وتعادل نصف الدول النامية، وتتميز التنمية فيها بالهشاشة.

4. الدول الأقل تقدما (Pays moins avancés PMA):

هي الدول الأكثر فقرا وحرمانا في الكوكب، تتمثل في حوالي 40 دولة، تقع معظمها في القارة الأفريقية. تتميز أساسا بانخفاض دخل الفرد فيها نسب أمية تفوق 20 في المائة، قطاع صناعي جد ضعيف، تقل نسبته من الناتج الوطني الخام 10 في المائة، وتتميز بآفاق محدودة للنمو[1].

ثالثا: في مفهوم نقمة أو لـعنة الموارد

يوحي مصطلح "لعنة الموارد" Resource Curse إلى التوصل لاكتشاف الثروات الطبيعية، وبكميات معتبرة، والتي يؤدي تصديرها إلى عائدات هامة من العملة الصعبة، لكن هذا بإمكانه أن يؤدي بدوره، بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى أشكال غير صالحة من الحكم، بالتالي إلى عدم الاستقرار السياسي، الفساد والنزاعات المسلحة. وهذه العائدات الناتجة عن تصدير النفط والغاز الطبيعي، التي لم تكن تتوقعها تلك الدول، بحكم أنها جاءت بعد انطلاق أعمال التنقيب فوق أراضيها، والتي أسفرت عن اكتشافات معتبرة، قد أدت إلى تغييرات على مستوى سلوك الحكومات، بل وإلى حصول أضرار اقتصادية، وتعريض مسار تنمية هذه الدول للخطر، بشكل يجعل الحكومات لا تعير الاعتبار بشكل كاف لمختلف القطاعات الاقتصادية، بل تولي كل اهتمامها للريع النفطي، الذي جاء دون تخطيط مسبق له، بالتالي من الممكن في هذه الحالة أن يكون نقمة أكثر منه نعمة، خصوصا في حالة غياب الرشادة والحكامة، بالتالي تضييع فرصة تنويع الاقتصاد وتحقيق طفرة اقتصادية في أكثر من قطاع واحد، والانشغال فقط

[1] - Jean-Yves Capul & Olivier Garnier, **Op. Cit.**, p-p.137-138.

بالآليات الكفيلة بتقسيم تلك العائدات، خصوصا ونحن أمام مجتمعات تعاني من مشاكل الاندماج، وعدم الوصول إلى بناء الدولة الوطنية، بمؤسسات فاعلة، كما يقل فيها الأداء الديمقراطي[1].

عبارة "لعنة الموارد" تعود إلى Richard Auty، الذي استعملها أول مرة في الحقل الأكاديمي، وهو صاحب كتاب: (Sustaining Development in Mineral Economies. The resource curse thesis)[2]. ولقد تطرق هذا الاقتصادي البريطاني في كتابه الصادر سنة 1993 إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال (المحروقات على الخصوص)، والتي هي أسوأ مقارنة بالدول التي لا تحوز على تلك الموارد، سواء من حيث النمو الاقتصادي، الحوكمة والمؤشرات الاقتصادية[3].

تتعدد المسميات، لتعبر عن معنى واحد: نقمة وفرة الموارد، لعنة وفرة الموارد، أو كذلك عبارة "مفارقة الوفرة"، التي تم تحليلها منذ عام 1950، وكلها مفاهيم يستعملها الباحثون في العلوم الاقتصادية والسياسية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، من أجل تحليل آثار وانعكاسات وفرة الموارد الطبيعية على اقتصاديات الدول، وذلك أنه من المفترض أن تكون هبات ونعم من الطبيعة، لكن أحيانا، تتحول إلى نقمة على الاقتصاد الوطني[4].

لعائدات النفط أربعة خصائص أساسية تتسم بها: الحجم الضخم للعائدات، مواردها غير الاعتيادية، افتقارها إلى الاستقرار، سريتها. هذه أربعة صفات تعكس التنظيم التاريخي لصناعة النفط، كما تعكس أيضا التغييرات الثورية التي حدثت إبان عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وأحدثت تحولات ملحوظة في الدول المنتجة للنفط[5]. ولقد ساهمت أستاذة العلوم السياسية الأمريكية Terry Lynn Karl في دراسة الدول الغنية بالموارد، وبالأخص الدول المصدرة للنفط، حيث تطورت مقاربة "لعنة الموارد" وتنوعت، لتشمل عوامل ومؤشرات اقتصادية، سياسية–مؤسساتية واجتماعية–بيئية لشرح هذه الظاهرة[6].

---

[1] -Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p.36.

[2]- Kedidir Mansour, **Op. Cit.**, p.58.

[3]- Gilles Carbonnier, **« La malédiction des ressources naturelles et ses antidotes »**, Revue internationale et stratégique, N°91, 2013, p.p.40-41.

[4]– صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص239.

[5]– مايكل روس، **نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، قطر: دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2014، ص63.

[6] - Gilles Carbonnier, **« La malédiction des ressources naturelles et ses antidotes »**, Revue internationale et stratégique, Vol 03, N°91, 2013, p.41.

وعند الاتجاه نحو تأكيد وجود الطرح القائل بإمكانية تحول وفرة الموارد من معطى إيجابي ومكسب اقتصادي واجتماعي بدرجة أولى، نحو نقمة، فهذا يستدعي الرجوع إلى بعض الدول ذات الموارد الوفيرة، أين لا يتم استغلال هذه الأخيرة لخدمة الصالح العام والمصلحة العليا للدولة، بل يتم فتح المجال أمام تعميق الفجوات بين أقلية تحتكر الثروة وتزداد ثراء، مقابل أغلبية تعيش في الفقر المدقع، وتزداد فقرا. كذلك وجود هذه الأموال الريعية يساهم فيما يسمى بـ "مأسسة الرشوة" وجعلها كإجراء عادي مترسخ في المجتمع، وهذا ما يدعم بقاء الأنظمة السياسية الفاسدة في الحكم. كما أن تلك الموارد يمكن أن تكون مصدر تمويل للنزاعات المسلحة الداخلية، حيث تكون هذه الموارد محل خلاف بين الفئة التي تستفيد منها، وتسعى للحفاظ على امتيازاتها، مقابل فئات أخرى تطالب بحقها من تلك الثروات، هذا من جانب، أما الجانب الثاني فيتمثل في دور الثروات الطبيعية في إشعال الحروب ما بين الدول، وهذا عندما تكون واقعة على الحدود، حيث تزداد حدة الصراع حول الطرف المخول له باستغلالها[1].

ومن المعروف أن القارة الأفريقية قد عانت كثيرا من هذه النزاعات حول استغلال الموارد الموجودة على الحدود، ولكن أيضا هذا الإشكال مطروح ليس فقط في اليابسة، لكن أيضا في الحدود البحرية، وبالضبط في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث لا تزال هنالك خلافات قائمة بين عدة دول لترسيم حدودها البحرية، بالأخص في المناطق التي تحتوي موارد طبيعية، على غرار النفط والغاز في أعمال البحر (Offshore)، المرجان، الثروة السمكية وغيرها.

المطلب الثاني: آثار وتجليات لعنة الموارد على اقتصاديات الدول النامية

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كان أغلب علماء الاجتماع يعتقدون أن وفرة الموارد الطبيعية هي مفيدة للنمو الاقتصادي، فقد اعتبروا أن للقارة الأفريقية مستقبلا تنمويا واعدا، على اعتبار غناها بالمعادن. في حين تم اعتبار دول شرق آسيا التي تفتقر إلى المعادن أنها ستواجه صعوبات كبرى. لكن في منتصف عقد التسعينات، ظهرت نتائج معاكسة للتوقعات، فلقد شهدت دول آسيا الشرقية الفقيرة من حيث المعادن، نمو قوي استمر لعقود من الزمن. لكن في المقابل، فإن الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، قد فشلت في تحقيق التنمية[2].

[1] - Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p.36.

[2]- مايكل روس، **مرجع سابق**، ص289.

يمكن تلخيص آثار لعنة وفرة الموارد الطبيعية على اقتصاديات الدول النامية في: تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، الضعف المؤسساتي وسيادة سلوك السعي للريع وانتشار الفساد، قيام أنظمة تسلطية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية، بالإضافة إلى نشأة الصراعات أو النزاعات حول الموارد[1].

أولا: بعض الاسهامات التنظيرية حول لعنة الموارد

تعددت الاسهامات التنظيرية حول مفهوم لعنة الموارد، وهو ما تطرقت إليه الدكتورة صبرينة يونسي بالتفصيل، سواء من خلال المفكرين، أو أهم المؤلفات العلمية في هذا الموضوع، بالإضافة إلى دراسة أمثلة حية من العالم الثالث، سواء في الشرق الأوسط، القارة الأفريقية، أو حتى أمريكا اللاتينية. ولكن هنا سنحاول تلخيص أهم تلك المساهمات بإيجاز، وفقا لما يخدم الموضوع.

درس ساكس وارنر تجارب النمو في عدة دول غنية بالموارد الطبيعية على امتداد عقدين من الزمن: 1970-1990، وتوصل من خلال ذلك إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تتناسب عكسيا مع النمو الاقتصادي، وهذه العلاقة العكسية قد بقيت سلبية حتى بعد إضافته لمتغيرات أخرى حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي، على غرار الدخل الفردي، سياسة الصرف، جودة الحكم ومعدل الاستثمار. وفي هذا السياق، تندرج مساهمة ستيغليتز (1990) حينما درس لعنة الموارد من جانب التركيبة السياسية والمؤسساتية للدولة، إذ اعتبر أن وفرة الموارد الطبيعية تشكل عقبة أمام تطور المؤسسات الاقتصادية والسياسية. أما بالنسبة لكل من فاسالا مارتن وسوبرمانيان (في سنة 2003) فإنهما قد أبرزا دور الموارد الطبيعية وتأثيرها السلبي على جودة المؤسسات، حيث أن وفرة النفط حسبهما تزيد من حجم السلوكات الريعية ومن وتيرة الفساد، وتؤدي حتما إلى عدم الكفاءة في الإنفاق[2].

ومن بين الدراسات التي بينت وجود علاقة سلبية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، نجد نانكي (1979) الذي اعتبر أن الاقتصاديات التي بحوزتها ثروة معدنية تحقق أداء ضعيفا في القطاع الزراعي وتنويع الصادرات، بل وحتى استقرار الواردات، بالإضافة إلى ضعف أدائها في معالجة مشكل التضخم، الادخار، البطالة والدين الخارجي، وهذا بالمقارنة مع اقتصاديات الدول التي لا تزخر بمثل تلك الثروات. أما بالنسبة لويلر (1984)، فإنه قد توصل إلى أن بطئ وتيرة النمو على مستوى دول أفريقيا جنوب

---

[1]- صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013-2014، ص ص77-78.

[2]- صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص242.

الصحراء، التي تتوفر على ثروات معدنية هامة. في حين بين أوتي (1997) أنه بين عامي 1970 و1993، أن الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية قد حققت معدلات نمو تفوق تلك المحققة لدى الدول الغنية بمثل تلك الموارد بمعدل أربع مرات، رغم انخفاض معدلات الادخار. لكن، وبالرغم من تعدد الدراسات التي تؤكد وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العالم ثالثية، إلا أن هذا الطرح لا يصلح للتطبيق على الدول الكبرى والأكثر تقدما، ذلك لأنها قد تمكنت من حسن الاستفادة من الموارد الطبيعية (سواء في أراضيها أو في المستعمرات والدول التي كانت خاضعة لها) وبالأخص النفط والفحم، كمصدرين للطاقة، واللذان ساهما بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

وعند التطرق لمفهوم لعنة أو نقمة وفرة الموارد الطبيعية، من غير الممكن الاكتفاء بمحاولات تعريف المفهوم أو الإحاطة بمعانيه، بل ينبغي التطرق إلى أمثلة حية، وإلى دول ذات مخزون وفير من مختلف الموارد الطبيعية، ومستويات التنمية التي تم تحقيقها.

ومن بين تجليات نقمة الوفرة، نجد ما يقدمه منظروا مدرسة التبعية، حيث أنه يسمح للحكومات في الدول النامية الغنية بالموارد بالانخراط في أنشطة فاسدة وذات انعكاسات سلبية على اقتصاديات دولها، طالما أنها تضل موالية للدول المهيمنة وتسمح بنهب الثروات الطبيعية في أقاليم دولها من طرف الشركات الكبرى التابعة للدول الغنية[2]. وهذا ما يمكن استنتاجه في بعض التقارير الدولية حول الشفافية، الفساد وغيرها، حيث يتم الضغط على بعض الدول بمختلف الوسائل (بما فيها التقارير الدورية، وبالاعتماد على وسائل الاعلام الثقيلة)، وفي ذات الوقت يتم التغاضي عن ممارسات وتجاوزات دول أخرى*.

---

[1] – صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص.ص242-243.

[2]- Andrew Rosser, **"The Political Economy of the Resource Curse: A Literature Survey"**, Working Paper, n°268, Institute of Development Studies, April 2006, p.17.

*– وهذا ما يمكن التعبير عنه بمنطق المصلحة والقوة، التي تلازمها خاصية الكيل بأكثر من مكيالين، إذ نجد بعض الدول النامية تبذل ما باستطاعتها من أجل تحقيق التنمية بالاعتماد على قدراتها، والاستعانة بدول أخرى، لكن، وبحكم أنها لا تسمح بالتدخل في شؤونها الداخلية، ولا تقبل باستعمال إقليمها أو مختلف إمكانياتها للاعتداء على دول أخرى أو لتنفيذ أجندات الدول الكبرى، فإنها ستتعرض حتما لمختلف أشكال الضغوط من أجل تغيير سياساتها، الاستسلام والخضوع لإرادة الأطراف الأقوى. في حين نجد نفس تلك التقارير والمنظمات الدولية تشيد وتبارك "السياسات الرشيدة" والخطط التنموية ...الخ لبعض الدول التي لم يسبق لها أن شهدت انتخابات، ويدرك الجميع مستوى الفساد المنتشر فيها، وكل هذا لأنها وافقت على شروط "الكبار" واستسلمت لإرادتهم، والأمر لا يستدعي تقديم أمثلة محددة.

ثانيا: نقمة الوفرة في غرب أفريقيا: الفقر المدقع وغياب الاستقرار

وهناك من يعتبر أن النفط في الكثير من الدول الأفريقية هو نقمة (malédiction) أكثر منه نعمة، لأنه سبب الكثير من النزاعات البينية، لكن بدرجة أكبر، الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، فيمكن الاستعانة بدولة نيجيريا كأحسن مثال، ففي سنة 1998 تم "عسكرة" (Militarisation) الانتاج النفطي في البلاد، حيث لم يكن من الممكن مواصلة استخراج النفط إلا عن طريق تعزيزات أمنية مشددة، فالشباب البطال في منطقة دلتا النيجر قاموا بمحاولات التصعيد، عن طريق الهجمات على المنشآت النفطية، لغرض التخريب، السلب والنهب،... فالدولة لم تتمكن من إدارة هذه المشاكل الداخلية التي تزايد حجمها مع تزايد وازدهار الاستثمارات في قطاع النفط، الذي ترتب عنه انتشار اليأس، والشعور بالتهميش لدى سكان نيجيريا[1].

استنادا إلى تقارير الوكالة الدولية للطاقة (IEA) فإن دول أفريقيا جنوب الصحراء، ورغم غناها بمختلف مصادر الطاقة أهمها الغاز والنفط، وكونها تزود السوق العالمية بهذه المحروقات، إلا أن أقل من ثلث المواطنين فقط، هي النسبة التي تستعمل الطاقة الكهربائية بشكل منتظم، فدولة غانا هي التي يمكن تصنيفها الأولى في المنطقة من حيث تمكين السكان من خدمات الطاقة الكهربائية، حيث وصلت نسبة السكان المستفيدين منها إلى 60.5 %حسب الوكالة الدولية للطاقة، وتليها دولة نيجيريا بنسبة تغطية تقدر بـ47%، أما دولة أنغولا، فرغم كونها تملك احتياطات معتبرة من النفط، إلا أن نسبة السكان المستفيدين من الطاقة الكهربائية، لم يتعد 12% من إجمالي عدد سكانها. وهذا لا يختلف عن استفادة هؤلاء من الخدمات الطاقوية الأخرى، سواء الغاز أو بالنسبة للوقود. وما كرس من هذه التحديات هو غياب الاستقرار، فنشوب النزاعات المسلحة يؤدي إلى تخريب ما هو موجود من بنى تحتية (رغم كونه قليل)، وهو ما حصل في كل من سيراليون وليبيريا، أين تم الإضرار بالمنشآت التي تمكن من نقل توزيع الكهرباء على المواطنين، وهناك إحصائيات تفيد بأن نسبة 05% فقط من سكان دولة سيراليون يستفيدون من خدمات الكهرباء، وأغلب هذه النسبة هم سكان العاصمة[2]، وبالتالي إذن فإن استفادة هذه الدول من خدمات الطاقة الكهربائية هو ضئيل جدا بالمقارنة مع إمكانياتها النفطية والغازية.

ليست القارة الأفريقية وحدها من تعاني من لعنة وفرة الموارد الطبيعية، فنجد على سبيل المثال دولة العراق في آسيا أيضا ضحية لمواردها، حيث تعرضت للعدوان الأمريكي، ففي سنة 2004، كان

[1]- Bruno Carton, Pascale Lamontagne (en collaboration avec), **le pétrole en Afrique, la violence faites aux peuples**, Bruxelles : Anne Peeters, 2000, p.136.
[2]- Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p.43.

البنتاغون قد أنهى بناء ما لا يقل عن 14 قاعدة عسكرية في مختلف جهات العراق، ليس من أجل ترسيخ الديمقراطية (مثلما هو معلن)، لكن من أجل فرض السيطرة الأمريكية على تدفقات النفط العراقية[1].

هذه الدول من هنا، بالخصوص في القارة الأفريقية، رغم كون باطنها غني بمصادر الطاقة، ورغم كونها أيضا تساهم بشكل بارز في الأمن الطاقوي للعديد من الدول الكبرى، إلا أنها لم تصل إلى حد تمكين مواطنيها من الاستفادة من تلك الموارد، حيث تغيب الآليات الفعالة لنقل وتوزيع الكهرباء والوقود. فدولة نيجيريا مثلا تشكل ثاني أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، إذ تجاوزت عائداتها من تصدير هذه المادة الطاقوية ما قيمته 2.5 بليون دولار ما بين عام 1970 و2006، ودول خليج غينيا الأخرى لا تختلف عن نيجيريا، على غرار كل من الغابون، الكاميرون، الكونغو وأنغولا. وكل ما يتعلق بالجوانب العلمية، أي التنقيب، استخراج وتكرير النفط في خليج غينيا هو بيد الأجانب في معظم الحالات، وهي الحالة التي من المفروض ألا تمتد إلى باقي القطاعات، أي السعي لحصر التدخل الأجنبي في الصناعات الاستخراجية فحسب، لأن ذلك من الممكن تبريره بنقص الكفاءات والموارد المالية والتقنيات الحديثة والآلات وغير ذلك. والدول النفطية في الخليج الغيني، تبني علاقاتها الاقتصادية على أساس تصدير النفط، مقابل استيراد المواد والسلع المصنعة، بما فيها تلك المحروقات المكررة ومشتقاتها، لكن بفارق كبير بين أسعار التصدير وأسعار الاستيراد. وكل هذا يؤدي إلى استنزاف بل وتضييع الأموال التي يتم الحصول عليها كمقابل لتصدير النفط الخام. فالدولة النيجيرية، على سبيل المثال، لم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات خارج المحروقات إلا بنسبة ضئيلة، فالشركات الأجنبية تسيطر وحدها على حوالي 30% من القدرة الإنتاجية لمصانع تكرير النفط في هذه الدولة[2].

يمكن الرجوع كذلك إلى منطقة غرب أفريقيا، وبالضبط إلى دولة نيجيريا، من أجل الاستدلال على أن وفرة الموارد الطبيعية، يمكنها ألا تكون معطى إيجابي لتحقيق التنمية المستدامة، فوفرة الثروة النفطية في دلتا النيجر لم يشكل معطى ايجابيا لتحقيق التنمية، ولم تساهم في القضاء على الفقر أو حتى تحسين المستوى المعيشي للسكان، بل يمكن اعتباره كعامل مكرس للفقر في هذه المنطقة، ذلك لأن وجوده هناك قد شكل سبب أساسي لحدوث نزاعات، حيث أضحت تتسابق النخب ومختلف المجموعات من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب والأرباح من جراء استغلال النفط، والذي تنتج عنه النزاعات المسلحة، وحركات الهجرة الداخلية ومختلف الأزمات التي تترتب عن ذلك. حوالي 95% من عائدات العملة

---

[1]– عبد الحي يحيى زلوم، **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص371.

[2]- Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p-p.44-45.

الصعبة لدولة نيجيريا مصدرها نفط دلتا النيجر، كذلك 80% من ميزانية الحكومة النيجيرية. كما أن أكثر من 60% من سكان دلتا النيجر، الذين يبلغ تعدادهم 31 مليون نسمة، هم تحت خط الفقر. وتعتبر نيجيريا الدولة الأولى في أفريقيا من حيث عدد السكان، وحسب بعض الإحصائيات فإن الدولة قد تحصلت على ما يفوق 300 مليار دولار من عائدات النفط إبان ثلاثة عقود (1981-2011)، لكن الوضع الداخلي في هذه الدولة لا يبين لها أين تم صرف كل هذه الأموال. هذه "المفارقة أو التناقض الظاهر" (Paradoxe de l'abondance)، حيث يتزامن الفقر المدقع الذي تعيشه غالبية السكان، مقابل عائدات نفطية ضخمة[1].

وبخصوص النفط الذي يتم استغلاله في نيجيريا، منذ العام 1956، فإن مختلف الدراسات تتفق على أن الدولة تستفيد على الأكثر من نصف إنتاجها النفطي، أما الباقي فيضيع أو يتم تحويله عبر ممارسات مختلفة، على غرار سرقته من أنابيب النقل (le Bunkering)، حيث تنتشر الرشوة وتبييض الأموال بشكل واسع في هذه الدولة. وفي المقابل إن وفرة الأموال الناتجة عن نهب النفط من طرف مختلف الجماعات في دلتا النيجر يسمح لها باقتناء كل الوسائل التي تحتاج إليها لتطوير وتوسيع أنشطتها (من أسلحة حربية، سفن وزوارق سريعة)[2].

وعند محاولة فهم فحوى ورهانات لعنة وفرة الموارد الطبيعية، فإنه بالرغم من أهمية العوامل الداخلية في الدول التي تحوز على هذه الإمكانيات، من طبيعة المؤسسات السائدة، مستوى الأداء الديمقراطي، الحكم الراشد وحسن التسيير، إلا أن العوامل الخارجية لا تقل أهمية عن تلك المعطيات الداخلية.

وهنا ينبغي التطرق إلى الأدوار التي تقوم بها الدول الكبرى الراعية لحقوق الإنسان، لحقوق الشعوب المقهورة في تقرير المصير، الراعية للديمقراطية، لشفافية ونزاهة العمليات الانتخابية، تلك الدول التي "جعلت الديمقراطية" و"حرية التعبير" أولى من الغذاء، الخدمات الصحية والتعليم، ... هذه القوى التي فرضت الديمقراطية على بعض الدول عن طريق القصف الجوي والعدوان، مثلما فعلت بالعراق في 2003، وبدولة ليبيا في العام 2011، تلك الدول نفسها من تدعم النخب الفاسدة التي تقهر فئات واسعة من شعوبها في الكثير من دول العالم الثالث، فقط من أجل البقاء في السلطة وضمان تدفق النفط إلى "الديمقراطيات الغربية"، فهذه الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر، إذن هي التي تدعم و"تبارك" قمع سكان دلتا النيجر في جنوب نيجيريا، أغنى منطقة بالنفط في أفريقيا، وأفقر مناطق العالم.

[1]- Michel Luntumbue, **Piraterie et insécurité dans le golfe de Guinée : défis et enjeux d'une gouvernance maritime régionale**, Rapport du GRIP, 30 septembre 2011, p.6.
[2]- Hugues Eudeline, **« Contenir la piraterie : des réponses complexes face à une menace persistante»,** Focus stratégique, n°40, France : novembre 2012, p.26.

ثالثا: وفرة الثروة الـنفطية والتــنمية

حسب الكتابات التي تهتم بما يسمى "لعنة" أو "نقمة" الموارد (resource curse) فإن الدول التي أصبحت مصدرة للثروات الطبيعية، ينبغي عليها الإبقاء على الصناعات ومختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التي كانت تعتمد عليها، وهذا من أجل التوصل إلى تنويع مصادر الدخل، وللتوصل كذلك إلى اقتصاد متوازن لا يكون رهينة لمنتوج واحد (وهو النفط الخام). استثمار عائدات النفط لابد له أن يهدف لتحسين القدرة الإنتاجية والفعالية، لكن أيضا تطوير الصناعات غير النفطية (non–oil industries)[1].

يمثل تحسين وتطوير المصادر المحلية، والتي كان يُعتمد عليها في تشكيل الاقتصاد الوطني للدول التي أصبحت تصدر النفط والغاز، السبيل الأمثل لتحسين المستوى المعيشي لغالبية السكان، ليس بالضرورة عن طريق الاعتماد على قطاع المحروقات وحده، بل بالاعتماد على مجموعة قطاعات متكاملة، يتم تمويلها بالعائدات النفطية حين تقتضي الضرورة. فما يجب أن تدركه تلك الدول هو كون أيُّ استغلال للموارد الطبيعية غير المتجددة يجب أن يعوَّض /يعادل حجم نمو رأس المال البشري وغير البشري، وهذا إذا كان الهدف والمبتغى هو التأسيس للاستقرار الاقتصادي. وأهم من ذلك كله هو ضرورة جعل الاقتصادات الغنية بالموارد تتخذ إجراءات كفيلة بتحويل وتطوير ثرواتها الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية، إلى أشكال أخرى من رؤوس الأموال المُنتِجَة.

وهذا بإمكانه حماية هذه الدول من الوقوع رهينة لمنتوج واحد متمثل في المحروقات، مع العلم كذلك أن أسعار هذه السلع يتم التحكم فيها من طرف الجهات الأكثر قوة، وهي الدول الكبرى، فتلك الأسعار هي دوما معرضة للتقلب، بالتالي جعل الحياة السياسية والاجتماعية كلها رهينة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يبين لنا الخطر المحتمل الذي يحدق بالدول الريعية التي تعتمد على استخراج وتصدير النفط دون الاهتمام بتطوير القطاعات الأخرى، أو على الأقل باستثمار عائدات تلك الموارد، بشكل يخلق الثروة، وفرص الشغل، ويحفظ نصيب الأجيال القادمة.

انطلاقا من كل ذلك، فإنه يمكن لدول القارة الأفريقية، والجزائر طبعا، أن تحقق النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة بالاعتماد على ثرواتها الطبيعية، وهذا ما يؤكده إيد رويس Ed Royce، رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا في مجلس النواب الأمريكي، إذ يعتبر أن الموارد الطاقوية أساسية لتنمية القارة

[1] - Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p.40.

الأفريقية، لكونها تقدم تدفقات هامة من العائدات، وهي كفيلة لتقليص الفقر في القارة[1]، ذلك أن الموارد الطبيعية غير متلازمة مع التخلف وضعف النمو، بل توجد مجموعة من الدول الغنية بالموارد، والتي تمكنت من حسن استعمالها، وهي تصنف ضمن الدول الأكثر تقدما، على غرار كل من أستراليا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

تعتبر التجربة الألمانية أحسن مثال بخصوص الاستفادة من الإمكانيات الطاقوية التي تزخر بها، وهي الغاز الطبيعي بشكل أساسي، فبعد اكتشاف هذه الاحتياطات الغازية، تلاها استثمار للعائدات في تشييد البنى التحتية والهياكل القاعدية، بما في ذلك الجسور، الموانئ وكذلك شبكات الاتصالات، من هنا إتاحة الفرصة لتشكيل اقتصاد له ركائز قوية. فهذه التجربة هي أفضل قدوة للدول النامية، وللجزائر على وجه الخصوص. فقد كانت تحصل على عائدات معتبرة جراء تصديرها للنفط ومختلف المواد الأولية، وفي المقابل، كانت تقوم بتشييد الهياكل والبنى التحتية التي كانت تفتقد إليها آنذاك[3]. وهو ما شرعت فيه الجزائر على سبيل المثال، منذ استقلالها وبدايات تصدير النفط والغاز الطبيعي، حيث أطلقت مشاريع كبرى، متمثلة أساسا في الطرق السيارة، بناء الموانئ، والمصانع –مثل مصنع الحجار للحديد والصلب– ، لكن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في منتصف الثمانينات (1986 بالتحديد) والعشرية السوداء التي مرت بها في التسعينيات من القرن العشرين، وما رافقها من تدمير للبنى التحتية والمنشآت القاعدية، قد أدى إلى توقف تلك المشاريع، واستمر ذلك إلى غاية مطلع الألفية الثالثة، عند استرجاع الأمن والاستقرار، أين تمت إعادة إطلاق المشاريع الاقتصادية الكبرى، وإصلاح ما تم افساده إبان العشرية السوداء.

الدول النفطية في الشرق الأوسط، وبالرغم من كونها شهدت نموا مذهلا إلى غاية منتصف السبعينيات، فإنها قد سجلت تراجعات مستمرة طيلة الثمانينات وبداية التسعينات. في سنة 2005 على سبيل المثال، نصف الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على الأقل، أفقر حالا مما كانت عليه قبل ثلاثين عاملا (أي قبل منتصف السبعينيات). ومن هنا فقد شرع الخبراء في إعادة النظر في العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية، وبالأخص ما تعلق بالثروة النفطية[4].

---

[1]- Ian Gary, Terry Lynn, et autres, **Le fond du baril : Boom pétrolier et pauvreté en Afrique**, USA : Catholic Relief Services, juin 2003, p.18.

[2]- Thorvaldur Gylfason, **Op. Cit.**, p.4.

[3]- Morgan Bazilian, and others, **Op. Cit.**, p.43.

[4]– مايكل روس، **نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، قطر: دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2014، ص289.

الدول التي تزخر بواطنها بالثروات النفطية، غالبا ما تكون حكوماتها أفضل تمولا من نظيراتها الفقيرة بالنفط، وهو ما يمنح لها فرصا للتخفيف من حدة الفقر، والاستثمار في التنمية. وفي حالة الاستخدام الجيد للإيرادات النفطية، فإن إيجابياتها ستظهر في شكل نمو اقتصادي أسرع، وتحسن في الرفاه الاقتصادي للمجتمع. لكن في المقابل دخول دولة ما في صناعة وتصدير النفط يجعل حتما اقتصادها أكثر تقلبا، ووفرة الأموال الريعية سترهق الحكومات بمهام إدارة العائدات، وسيترتب عن هذه الراحة المالية سرعة النمو السكاني، كما ستمنح السياسيين عديمي الكفاءة القوة والمال لترسيخ دعائم حكمهم، وتمديد فترات بقاءهم في السلطة. كما أنه في حالة اكتشاف احتياطات هامة من النفط أو الغاز الطبيعي في المناطق التي يقطنها سكان مهمشون، فإن ذلك سيزيد من احتمال نشوب نزاع عنيف[1]، مثل دول خليج غينيا، بالأخص نيجيريا.

المطلب الثالث: وفرة الموارد الطبيعية، العنف الداخلي والنزاعات الإقليمية

تساهم وفرة الموارد الطبيعية في إشعال وإذكاء العديد من النزاعات العنيفة، كما تتسبب أيضا في إطالة أمدها. في منطقة غرب أفريقيا غالبا ما كانت العلاقة بين وفرة الموارد واشتعال النزاعات هي الحروب الأهلية على غرار ما شهدته: ليبيريا، سيراليون، الكوت ديفوار، ...الخ، وإلى جانب ذلك نجد أن وفرة الموارد الطبيعية تلعب دورا سلبيا آخر متمثل في عرقلة بناء السلم، وذلك عن طريق تأخيره أو حتى تجميده وإيقافه. ولقد تعاظمت المكانة أو الموقع الذي تحتله هذه الموارد في دراسة مهددات السلم والأمن العالميين منذ نهاية الحرب الباردة، إذ أنها لعبت دورا أساسيا في نشوب الحروب الأهلية في الكثير من مناطق العالم، وعلى وجه الخصوص في القارة الأفريقية، على غرار الماس في كل من أنغولا، ليبيريا وسيراليون، وهو ما أدى بهيأة الأمم المتحدة لتبني أشكال وطرق جديدة من أجل إدارة وحل هذه النزاعات. وكانت تلك الآليات مرتبطة بسياسات مراقبة، تسيير وتسويق تلك الموارد، حيث وضعت هذه الهيأة الدولية نظاما لفرض العقوبات الاقتصادية على الوحدات السياسية في هذه المنطقة مثل الحظر الاقتصادي (Embargos)، التشهير العام لتلك الدول، وفرض إصلاحات في مجال التسيير، وقد حظيت هذه الآليات بالأولوية في إدارة النزاعات الدولية[2].

---

[1]– مايكل روس، **مرجع سابق**، ص339.

[2]- Bruno Hellendorff, **Ressources Naturelles, Conflits et Construction de la Paix en Afrique de l'Ouest**, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles (Belgique) : juillet 2012, p.5.

أولا: البيئة والتنمية وبناء السلم

انطلاقا من الأهمية المتنامية للبيئة في أجندة هيأة الأمم المتحدة، خصوصا ما تعلق بالأمن (الأمن البيئي تحديدا)، فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (Programme des Nation Unies pour l'Environnement/PNUE) قد أدخل المعايير البيئية في بناء السلم. ففي غرب أفريقيا هناك العديد من المناطق التي تعاني من العنف السياسي، مثل دلتا النيجر في نيجيريا، وإذا كانت تلك النزاعات تعود لأسباب متعددة، إلا أن من بين أبرز تلك الأسباب "سياسات تسيير عائدات الموارد الطبيعية". هذا البرنامج الأممي (PNUE) مبني على هدفين، حيث يتمثل الأول في تقديم إحاطة شاملة للعلاقة الموجودة بين البيئة، الموارد الطبيعية المستخرجة منها، والنزاعات. الهدف الثاني متمثل في تحديد، بناء على حالات تجريبية، متمثلة في دول غرب أفريقيا، بعض الفرص ومناطق النشاط التي تم خلقها بفضل الموارد الطبيعية، من أجل تحسين فعالية مختلف المبادرات التي تقدمها الأطراف الدولية في مجال السلم والتنمية. وبالنسبة لمجموعة خبراء الأمم المتحدة حول الموارد الطبيعية والنزاعات في أفريقيا، فإن هذه الموارد تشمل كل من "الموارد المتجددة وتلك غير المتجددة، على غرار المعادن، النفط، الغاز، التراب، الغابات، الموارد البحرية، المياه وموارد أخرى"[1].

هذا التعريف حدد مجموعة الموارد الطبيعية، وعلى اختلافها، هي محل منافسة عنيفة. فبعضها قابل للزوال وغير متجدد، مثل النفط والماس، وأخرى متجددة مثل الموارد الزراعية، وأخرى توصف بأنها بيئية، وهي ضرورية للحياة ومن أجل البقاء مثل الماء والأرض. وأخرى تستمد قيمتها من التسويق والتحويل مثل الماس، القصدير. هناك بعض الموارد لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة من أجل استغلالها مثل الزراعة وتربية الحيوانات، وأخرى تتطلب إمكانيات مالية وتكنولوجية كبرى كاستغلال النفط والغاز، خصوصا استخراجهما في أعماق البحار.

لقد أفضى استغلال الماس إلى نزاعات داخلية في كل من ليبيريا، الكونغو الديمقراطية، سيراليون. النفط والغاز أيضا قد كانا محور النزاع في نيجيريا، كما هو الحال أيضا بالنسبة للكاكاو في كوت ديفوار. أضف إلى ذلك النزاعات الداخلية حول استغلال الموارد المائية. هذه إذن هي الصلات أو العلاقات التي تربط بين الموارد الطبيعية والنزاعات، عن طريق نشوب، تجديد، تغذية، أو حتى إيقاف مظاهر العنف المسلح. التوزيع الجغرافي لتلك الموارد يشكل أيضا عاملا مسببا للتنافس، حيث كثيرا ما تتوزع

[1]- Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p-p.5-6.

هذه الموارد بشكل غير متساو في مختلف جهات الدولة الواحدة. وكنقطة أخرى فإن الموارد الطبيعية كحصيلة للتأثيرات والأنشطة التي يقوم بها الإنسان في الطبيعة، ليس بإمكانها أن تأخذ البعد النزاعاتي (Dimension conflictuelle) إلا عبر مختلف المسارات الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية التي تحيط بها. وحسب المنظمة العالمية للتجارة فإن "المنفعة الاقتصادية" (L'utilité économique) هي المعيار المحدِد لتعريف الموارد الطبيعية. وحسب مجموعة خبراء الأمم المتحدة فإن الرابط بين "الموارد الطبيعية والنزاعات هو قبل كل شيء مشكل سياسي، يتطلب حلولا سياسية". فالموارد الطبيعية ليست في ذاتها مصادر للنزاع، لكن مسارات التفاعل الإنساني هي التي تحمل أسباب بإمكانها تحويل هذه الموارد إلى مصادر للنزاع. فكما يقول "وينمان" (Achim WENNMANN): "ليس التواجد البسيط للموارد الطبيعية هو ما يهم، لكن الطريقة التي تتم عبرها إدارتها"[1].

وهذا يبين أن وجود موارد بشكل كبير، وغياب الرشادة، سيمنع من استفادة الدولة والمجتمع منها بشكل جيد، وقد تتعرض عائداتها للتبذير، كما أن تلك الموارد بحد ذاتها قد تتعرض للاستنزاف، والمقصود باستنزاف الموارد بشكل عام هو تقليل قيمة المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة والغذاء، وخطورة استنزاف المورد لا تقتصر فقط عند اختفائه أو تراجع قيمته، لكن الخطر الأكبر هو انعكاسات الاستنزاف على توازن النظام البيئي، حيث أن استنزاف مورد معين قد يؤدي إلى الإفراط في موارد أخرى واستنزافها هي أيضا، لتتسمع المشكلة وتتعمق أكثر[2]، وهذا حال العديد من الموارد في الدول النامية، حيث نجد على سبيل الذكر لا الحصر استنزاف مصادر الطاقة (النفط والغاز)، حتى أصبح الحديث حاليا عن مضاعفة استغلال الغاز الصخري.

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تغيرين بارزين كانا السبب الرئيسي في تغيير تصور المجتمع الدولي للسلم والأمن: الأول متمثل في عدد وطبيعة اللاعبين المنخرطين في النزاعات الذي توسع ليشمل مجموعة فواعل غير دولتية. أما التغير الثاني فهو يخص المسببات الرئيسية للأمن التي بدورها تضاعفت، وأصبحت أكثر تنوعا. فمنذ هذه المرحلة إذن (نهاية الحرب الباردة) لم يعد المجال أمام الموارد الطبيعية منحصرا فقط في رهان جيوسياسي يثير خلافات بين القوى الكبرى، بل أصبح مفروضا على

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.6.

[2]– زين الدين عبد المقصود، **البيئة والإنسان: علاقات ومشكلات**، الكويت: دار البحوث العلمية، 1988، ص159.

أساس أنه رهان سياسي–اجتماعي محلي مسبب للتوترات والنزاعات بين مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة.

ولقد عرفت سنوات التسعينيات تضاعفا ملحوظا لمظاهر العنف السياسي، وبشكل خاص في الدول الأكثر فقرا، وفي هذا السياق، وعلى طول هذه العشرية، كان حوالي ثلث دول العالم قد شهدت أحداث عنف مسلح بين الحين والآخر. في هذه الفترة، ازدهرت النزاعات الداخلية المعقدة وأصبحت الشكل المهيمن لحركيات اللااستقرار في القارة الأفريقية، وقد كانت تلك الصدامات المسلحة إما بين الحكومات والجماعات المسلحة، أو بين الجماعات المسلحة فيما بينها. المقاربات التقليدية للنزاعات الدولية، التي كانت تعتمد على المدخل الأيديولوجي بشكل أساسي في فترة الحرب الباردة، لم تعد تتماشى مع هذا النوع الجديد من النزاعات التي تحدث على المستوى الداخلي، فالنزاع الداخلي في سيراليون وفي ليبيريا لم يكن نتيجة اختلاف في النمط القيمي أو الأيديولوجي، لكن كانت أسبابها متمثلة في التوزيع غير العادل للثروة الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية، وبالتالي لم يعد المدخل الأيديولوجي صالحا لتبرير هذا النوع من النزاعات الداخلية لفترة ما بعد الحرب الباردة[1].

العنوان: الحروب الأهلية الحديثة، والاضطرابات الداخلية في القارة الأفريقية من أجل الموارد الطبيعية.

الدولة	المدة	الموارد المتنازع عليها
أنغولا	1975–2002	البترول، الماس
ج الكونغو الديمقراطية	1996–1998, 1998–2003, 2003–2008	coltan ,cuivre, الماس، الذهب، الخشب، cobalt, étain
الكونغو برازافيل	1997–	النفط
كوت ديفوار	2002–2007	الماس، الكاكاو، coton
ليبيريا	1989–2003	الخشب، الماس، الحديد، زيت النخيل، الكاكاو،

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.7.

		القهوة، الذهب، البلاستيك
السنغال	1982-	الخشب، noix de cajou
سيراليون	1991-2000	الماس، الكاكاو، القهوة
الصومال	1991-	الأسماك، فحم الخشب (Charbon de bois)
السودان (قبل الانفصال)	1983-2005	النفط

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة[1].

مع نهاية الحرب الباردة، وزوال الصراع الأيديولوجي بين الكتلة الشرقية تحت قيادة الاتحاد السوفياتي، والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، توقفت تلك الميكانيزمات التي كانت تستعملها القوى الكبرى بدعم بعض الجماعات المسلحة في الدول الأفريقية الأكثر فقرا لاستمالة ولائها عند وصولها إلى الحكم، وضمان عدم ميولها للمعسكر المنافس. فالعديد من تلك الدول الأفريقية قد وجدت نفسها في نزاعات مسلحة تزايدت حدتها بفعل التهميش الاقتصادي. حيث شهدت عشرية التسعينيات فترة عسيرة من النزاعات الداخلية التي زادت من حدة معاناة الأفارقة، كما كرست الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنها أصبحت أكثر فقرا مما كانت عليه في السبعينات، هذا مقابل تزايد غنى الأغنياء حيث بلغت الدول المصنعة مستويات من الرفاه والتقدم لم يسبق لها وأن شهدتها. هذا التحول الذي طرأ على النزاعات العنيفة، وأخذها البعد الاقتصادي قد فتح المجال أمام مختلف التساؤلات. حيث بدأ الاعتماد على ديناميات ومداخل تحليلية جديدة، والعديد منها مستوحاة من العلوم الاقتصادية مثل عقلانية الفواعل (la rationalité des acteurs) أو استخدام المعطيات الإحصائية في التحليل. وبدأت تدريجيا تتضح على أرض الواقع تلك الفكرة القائلة بأن الحروب الأهلية

[1]- United Nations Environment Programme (UNEP), From Conflict to Peace building. The Role of Natural Resources and the Environment, Nairobi: UNEP, 2009, p11. **In:** Bruno Hellendorff, **« Ressources Naturelles, Conflits et Construction de la Paix en Afrique de l'Ouest »**, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles (Belgique) : juillet 2012, p.7.

الواقعة في القارة الأفريقية لم تكن راجعة فقط إلى غياب التجانس المجتمعي، والتعدد الاثني في الدولة الأفريقية الواحدة، والذي حصل بفعل العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار الأوروبي، لكن هذه النزاعات الداخلية تعكس التوجه المفرط لاستعمال العنف من طرف فواعل منطقية (acteurs rationnels) تسعى للحصول على مكاسب وأرباح خاصة[1].

من جهة أولى، نجد هذا التصور "الوظيفي" (fonctionnel) للعنف يبدو صالحا لفهم سبب بقاء دول غنية بالموارد الطبيعة في خانة التخلف. فهناك في المقابل عدة دول تفتقد للموارد الطبيعية وللنفط بالأساس لكنها عرفت نموا يفوق بأربع مرات هذه الدول النفطية ما بين 1970 و 1990، رغم أن عائداتها أقل بمرتين منها. كذلك نجد هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية كانت تشهد باستمرار نزاعات داخلية عنيفة، وقد وصف هذه الظاهرة (Richard AUTY) منذ العام 1993 بـ "لعنة الموارد" (Malédiction des ressources). ومن جهة ثانية، يسمح هذا التصور بتقديم الأسس التي يمكن الانطلاق منها لتطوير عدة تحليلات سببية للنزاعات.

ثانيا: في أسباب تأخر الدول النامية الغنية بالموارد

تتعدد التفسيرات المقدمة لأسباب تأخر الدول النامية، من بينها تلك التي تقدمها مدرسة التبعية، التي يتزعمها أساسا سوسيولوجيون من أمريكا اللاتينية، إذ أنهم يعتبرون التخلف راجع إلى سبب تاريخي مفاده استغلال دول المركز لدول المحيط، ذلك أن اقتصاديات دول المحيط تقوم أساسا بتزويد المركز بالمواد الأولية، في حين أن الاقتصاديات الصناعية في دول المركز تقوم بخلق القيم المضافة على المواد الأساسية[2]، وهذا ما قد يفسر مختلف المحاولات الهادفة للإبقاء على دول العالم تتخصص في الصناعات الاستخراجية، وتبقى خزانا للمواد الأولية، وتعتمد بشكل شبه كلي على الريع الخارجي، وكل هذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن ضعف التنمية، بالإضافة طبعا إلى الصراعات بين النخب من أجل السلطة والسيطرة على الريع، التي تتطور أحيانا إلى نزاعات مسلحة أو حتى حروب أهلية.

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.7.

[2]- Gisèle Belem, **Du développement au développement durable : cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux,** Canada : Bibliothèque et Archives nationales du Québec, 2010, p. 18.

تستند مختلف الدراسات التي تدافع عن أطروحة لعنة الموارد على المزج بين أمرين مختلفين تماما، وهما الارتباط والسببية، ويظهر هذا بالخصوص عند التطرق لاستنتاجاتها حول الروابط بين الموارد والصراعات. ويظهر أيضا أن مؤيدي هذا الطرح لم يعيروا اهتماما كبيرا للموارد الطبيعية بدول الجنوب، وإمكانية أن تكون سببا في تحسين الأداء الاقتصادي بهذه الدول[1].

وتهدف مختلف هذه التحليلات لتفسير وتوقع النزاعات، ومدى ارتباطها بدور أو موقع العنف في التنظيم السياسي والاقتصادي لدولة أو منطقة معينة. هناك تحليلات أخرى تقوم بتحييد الميكانيزمات السببية، والتي تكون أحيانا على مستوى عال من التعقيد، والتي تربط بشكل خطي ما بين الموارد الطبيعية والنزاعات. كذلك يجد البعض في تسيير وإدارة الموارد المتغير المفتاحي (variable clé) للمعادلة الرابطة بين الموارد الطبيعية والنزاعات: وحسب هذا الطرح فإن العامل المسبب لإذكاء وإشعال النزاعات يتمثل في استعمال العائدات الناجمة عن تسويق الموارد الطبيعية، حيث تصر النخب على احتكار هذه العائدات من أجل تمتين وتقوية سلطتها (البقاء في الحكم)، في المقابل تسعى الفئات المهمشة والمحرومة من أجل إيجاد سبيل لها للاستفادة من تلك الثروات، وذلك باللجوء إلى العنف. حسب هذا التصور الثاني، فإن نوعية أو شكل المؤسسات هي الكفيلة بالتصدي للنزعة نحو الحكامة غير الرشيدة، التي تسود في ظلها البيروقراطية، وتوسيع الآليات الضامنة لأمن النظام على حساب أمن الدولة، تهميش القطاع الخاص، ... وهذه التحليلات أضحت تتجاوب مع الشروط المقدمة من طرف المؤسسات الدولية. تم على مستوى منظمة الأمم المتحدة ومختلف الهيآت الدولية، تطوير آليات في مجال بناء السلم، استعمال العقوبات الهادفة (sanctions ciblées)، دراسات الخبراء، مبادرات متمحورة حول تمركز الموارد ومدى شفافية إدارتها، فرض تنظيم الأنشطة الاقتصادية المنتمية للقطاع الخاص في أماكن النزاعات، ... أما على مستوى سياسات دعم التنمية، فقد انصب الاهتمام على الدمقرطة، الحكم الراشد، وتطوير قدرات المؤسسات المالية التقليدية[2].

[1]- Géraud Magrin & Geert Van Vliet, **"The Use of Oil Revenues in Africa".** In: Jacques LESOURNE & William C. Ramsay (Edited by), **"Governance of Oil in Africa: Unfinished Business"**, Tome 6, IFRI, Paris: 2009, p.106.

[2] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.8.

دولة أنغولا على سبيل المثال لا الحصر، من بين الدول الأفقر في العام، وفي نفس الوقت، نجد خليج كابيندا لوحده ينتج ما لا يقل عن مليون برميل يوميا من النفط[1]، تتضح مفارقة الوفرة، حيث لا تتمكن الدولة من الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية.

ثالثا: سياسات المؤسسات المالية الدولية اتجاه الدول النامية الغنية بالموارد

وفي هذا السياق نجد أن الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسات المالية الدولية التي فرضت اعتماد النظام الرأسمالي والتخلص من القطاع العام بالاتجاه نحو الخوصصة، مع العلم بان معظم دول القارة الأفريقية تفتقد إلى الطبقة المتوسطة التي بإمكانها دفع القطاع الخاص إلى الأمام عبر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل سارعت تلك الهيآت الدولية لتعظيم والفوائد الناجمة عن القروض المقدمة لتلك الدول الأفريقية، لدرجة أن أصبحت اقتصاديات هذه الدول وعائداتها تصب سنويا لصالح هذه المؤسسات. كما أن هذه المنظمات التي فرضت الديمقراطية، لكن على مستويات ومقاسات تختلف من دولة لأخرى، في حين نجدها تدين حكومات شرعية ناتجة عن صناديق الاقتراع، لرفضها الانصياع والخضوع لبعض القوى وللشركات المتعددة الجنسيات، نجد نفس تلك الهيآت تشيد بالأداء الديمقراطي لأنظمة انقلابية، ولحكومات مفروضة من الخارج، والتي تضمن خدمة مصالح هذه القوى الكبرى على حساب مصلحة دولها.

النقاشات الدائرة حول طبيعة العلاقة الرابطة بين الموارد الطبيعية والعنف ليست كلها مبنية على الحياد، بل قد تكون بعضها موجَهة، أو تكون أحيانا على شكل امتداد لمنطق المصالح الوطنية المتنافسة. لذلك فدخول مقاربة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع ستسمح بتوضيح ورفع اللبس عن مختلف تلك المنطلقات ودراسة آثارها. ونظرا لكون دراسة النزاعات تركز أكثر على استراتيجيات وسياسات بناء السلم، فإن هذا المجال تنشط فيه هيأة الأمم المتحدة بشكل واسع. ويرجع تطوير مقاربة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات إلى منظمة الأمم المتحدة. كما أن الوعي البيئي على مستوى هذه المنظمة قد أدى دورا محوريا. وقد شكل مؤتمر ستوكهولم (la conférence de Stockholm) حول البيئة لسنة 1972، أول أكبر مؤتمر دولي يركز على الروابط بين الإنسانية والبيئة. حيث سمح هذا المؤتمر بتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) الذي يمثل وكالة للأمم المتحدة مكلفة بالمسائل البيئية، وهذا البرنامج

[1] - Thibaut Klinger, **Géopolitique de l'énergie, constats et enjeux**, Paris : Studyrama Perspectives, 2008, p.105.

مشكل من فروع مختلفة، منها "فرع تنفيذ السياسات البيئية" (Division of Environmental Policy Implementation) الذي يعمل على مساعدة الدول النامية على تقوية قدراتها في مجال الإدارة الفعالة لمواردها الطبيعية. يوجد فرع آخر متمثل في "فرع إدارة ما بعد النزاعات والكوارث" (Post–Conflict and Disaster Management Branch)، مهمته دراسة الروابط الموجودة بين الموارد الطبيعية، البيئة، النزاعات وبناء السلم[1].

إذا كانت فترة الحرب الباردة تعتبر بأن التهديد الأساسي لأية دول في العالم هو ذو طبيعة عسكرية، فإنه ومع قرب نهاية هذا الصراع الأيديولوجي، وبالضبط في سنة 1987، أين تم إصدار تقرير برانتلاند تحت عنوان: "مستقبلنا لنا كلنا" (Notre avenir à tous)، أين تم التطرق للعلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية من جهة، والنزاعات من جهة ثانية، إذ تم اعتبار في هذا التقرير أنّ الاختلالات التي يتم إلحاقها بالبيئة هي في نفس الوقت سبب ونتيجة للتوترات السياسية والنزاعات المسلحة. كما أكد هذا التقرير أيضا أنه لا توجد حلول عسكرية للأمن البيئي، كما أنه من الضروري اتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة مع العمل على تقليص الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر الإدارة المشتركة، وإجراءات وميكانيزمات تشارك فيها مختلف فواعل النظام العالمي. بناء على ذلك تم التوصل إلى عقد أو قمة حول البيئة "قمة الأرض" في ريو ديجانيرو البرازيلية في سنة 1992، الذي تبعته مجموعة اتفاقيات متعددة الأطراف[2].

الدول الغنية بالموارد، حينما تعجز عن حسن الاستفادة من مواردها، تجعل نفسها عرضة لمختلف أشكال التدخل الأجنبي، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وبدعوى غياب النظام، سيادة اللاأمن واللااستقرار في خليج غينيا، تدعم تواجدها العسكري في المنطقة، فقد تم اختزال هذه الأزمات الأمنية في قائمة أرقام، على غرار: أفريقيا جنوب الصحراء تفقد سنويا حوالي مليون دولار جرّاء الصيد غير الشرعي في سواحل دول المنطقة، ما نسبته 60% من الإتجار بالبشر تحدث في أفريقيا جنوب الصحراء حسب هيأة الأمم المتحدة، النقل غير القانوني للنفط في منطقة دلتا النيجر بنيجيريا، بقيمة ثلاثة ملايين دولار يوميا حسب منظمة (Human Rights Watch) ، ربع الكوكايين المستهلك في أوروبا يأتي عبر غرب أفريقيا، حسب ديوان الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة المنظمة[3].

---

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.9.

[2]- **Idem.**

[3] - Ndoutoume Ngome Jonathan, **« Terrorisme et Piraterie : quelle sécurité pour les mers du Golfe de Guinée »**. In : Ntuda Ebode Joseph Vincent (sous la direction de), **Terrorisme et Piraterie,**

كما أنه وبالرغم من كون الاستهلاك الطاقوي في الدول الأفريقية يبقى ضعيف نسبيا، إلا أن جميع دول القارة تابعة أو رهينة للنفط (pétro–dépendants) سواء لأنها لا تملك النفط (وبالتالي تكون مضطرة للاستيراد من أجل تلبية حاجياتها)، أو تكون ذات موارد نفطية وفيرة، وهنا يكون اقتصادها تابع بشكل شبه كلي لعائدات النفط[1]، وهذا ما يعرض اقتصادياتها لمختلف أشكال نقمة الوفرة، التي من أبرز مظاهرها هي عدم التمكن من الاستفادة الفعلية من تلك الموارد والخيرات، ولا تنعكس بالإيجاب، سواء على مستوى الدولة بشكل عام، أو على مستوى المحكومين على وجه الخصوص، وفي هذا السياق، تشكل منطقة خليج غينيا الواقعة في غرب أفريقيا أحسن نموذج عن الوفرة التي ترافقها مختلف أشكال الجريمة المنظمة، الداخلية والعابرة للحدود، من تهريب، اتجار بالمواد المحضورة، تجارة المؤثرات العقلية، وصولا إلى القرصنة البحرية، العنف المسلح والحركات الانفصالية.

تنتشر الجريمة المنظمة والفقر في خليج غينيا جنبا إلى جنب، وإذا كان الفقر والحرمان الاقتصادي–الاجتماعي لا تكفي لتفسير الجرائم البحرية من إرهاب وقرصنة، فبإمكانها، ولو بدرجة معينة، تغذية الطمع في الحصول على الأموال. في هذا الإطار نجد خليج غينيا يشكل الفضاء الملائم لانتشار الجريمة المنظمة، خصوصا أمام وفرة الموارد التي تعود على دول المنطقة بأرباح معتبرة، لكن انتشار الفساد المؤدي للتوزيع غير العادل للثروة داخل الدولة بين مختلف فئات الشعب، قد أدى بمجموعة عصابات تنشط بطرق غير قانونية من أجل الحصول على نصيبها من الثروة. وإلى جانب التوزيع غير العادل الذي تتحمل مسؤوليته الحكومات، هناك عامل آخر يعتبره البعض من مسببات الإجرام المنظم في الخليج الغيني، والمتمثل في العامل الديني والأيديولوجي، الذي بإمكانه أن يكون كمسبب لقيام عمليات إجرامية تستهدف مصالح الدولة (سرقة، نهب، تخريب، ...) وذلك عندما تصبح الحكومة في نظر هؤلاء فاقدة للشرعية[2].

تتميز اقتصاديات العديد من دول خليج غينيا بالهشاشة، ذلك على اعتبارها مبنية على استغلال المواد الأولية، والنفط بالأساس، ويشكل هذا الأخير العنصر الغالب في صادرات دول المنطقة. فهو مورد حاضر في غالبية تلك الدول التي لديها واجهة بحرية أطلسية. فمنطقة خليج غينيا التي تجمع غرب

De nouveaux enjeux sécuritaires en Afrique centrale, Cameroun : Presses Universitaires d'Afrique, 2010, p.176.

[1]- Géraud Magrin, **« compétition pétrolière et développement en Afrique : quels enjeux pour l'Europe et les Etats Unis ? »**, Communication présentée dans le cadre d'une conférence organisée par le groupe de travail « Géopolitique » du Groupe de Belles Feuilles à l'Assemblée Nationale (France), 30 juin 2006, p.22.

[2] - Ndoutoume Ngome Jonathan, **Op. Cit.**, p.167.

أفريقيا ووسطها تمثل 54% من الإنتاج الأفريقي من النفط في العام 2003. وقد شهد الإنتاج النفطي لدول الخليج الغيني ارتفاعا واضحا، حيث انتقل من إنتاج مقدر بـ 180 مليون طن في العام 2000 إلى 242 مليون طن في العام 2006. وقد احتلت نيجيريا الصدارة بـ 119 مليون طن، وتلتها أنغولا بـ 69 مليون طن، ثم غينيا الاستوائية بـ 17.7 مليون طن، ثم بقية الدول بكميات أقل. وبخصوص الاحتياطات، فنجد نيجيريا كذلك في المقدمة باحتياطي يبلغ 36 مليار برميل، التي تليها أنغولا باحتياطات نفطية مقدرة بـ 9 ملايير برميل، الغابون بـ 2.2 مليار برميل، وتأتي بعد ذلك غينيا الاستوائية والكونغو برازافيل باحتياطات تقارب 1.8 مليار برميل لكل واحدة، وتأتي بعد ذلك بقية الدول الأخرى. لقد تم اكتشاف احتياطات نفطية تقدر بثمانية ملايير برميل على مستوى العالم في سنة 2001، منها سبعة ملايير تم اكتشافها في خليج غينيا[1].

في الكثير من المناطق المنتجة للنفط في خليج غينيا، ولغياب العدالة التوزيعية، نجد تشكّل حركات مسلحة تحمل مطالب السكان الأصليين لتلك المناطق، وهي مطالب هوياتية من جهة، ومتعلقة بالمجال الاقتصادي–الاجتماعي من جهة ثانية، مطالبة الحكومات بإعادة توزيع عائدات النفط. والإشكال المطروح يتمحور حول سبب رفض الحكومات لإعادة توزيع الثروة بإنصاف في المناطق المنتجة للنفط. ومع الضعف الدولتي المزدوج، فيما يخص عدم القدرة على تحقيق العدالة التوزيعية من جهة، وعدم القدرة على احتكار أدوات العنف المسلح من جهة ثانية، فإن ذلك يشكل مصدرا للأمن، ويجبر الحركات الاجتماعية والهوياتية على التوجه نحو حلول تتميز بالتطرف[2].

تعود بداية ما يمكن تسميته بالقومية الإقتصادية–الهوياتية (Nationalisme économico–identitaire) في خليج غينيا إلى سنة 1967. أين قام السكان المنتمون لإثنية الإيبو (Ibos) في دلتا النيجر، والمنضوون تحت ألوان البيافرا (Biafra) الذين قاموا بالانفصال عن نيجيريا. يعود سبب محاولة الانفصال هذه إلى استغلال الحكومة المركزية لنيجيريا لعائدات النفط المستخرجة من دلتا النيجر في تمويل مشاريع اقتصادية وبنى تحتية في الأقاليم الأخرى. لكن في 1970، تم وضع نهاية لهذا الاستقلال مع إخفاق الانفصاليين أمام القوات الحكومية. حيث وضعت الحكومة المركزية كل إمكانياتها لمنع عودة

[1] - Ndoutoume Ngome Jonathan, **Op. Cit.**, p-p.167-169.

[2] - Marc-Louis ROPIVIA, « **Criminalité et activités illicites dans le Golfe de Guinée : interprétation critique et typologique** ». In : Ntuda Ebode Joseph Vincent (sous la direction de), **Terrorisme et Piraterie, De nouveaux enjeux sécuritaires en Afrique centrale**, Cameroun : Presses Universitaires d'Afrique, 2010, p.223.

نشاط "قومية مطلبية هوياتية مسلحة" (un nationalisme revendicatif identitaire armé). لكن ذلك لم يتحقق، ففي العشريتين 1980، 1990 وأمام الامساواة التي تنتهجها الحكومة الفدرالية اتجاه سكان دلتا النيجر. ظهرت حركيات مطلبية أخرى، وآخرها "حركة تحرير دلتا النيجر" (MEND) ابتداء من مطلع الألفية الثالثة، هذه الحركة الأخيرة التي ظهرت تحمل طابعا سياسيا–عسكريا، والتي تطالب بالتوزيع العادل لعائدات النفط في دولة نيجيريا، وهي لا تزال موجودة ليومنا هذا. في أنغولا كذلك توجد حركة مطالبة بالانفصال "جبهة تحرير مقاطعة كابيندا" (Front de Libération de l'Enclave de Cabinda) وهذه الجبهة كذلك تبرر نزعتها الانفصالية بنفس الأسباب التي ذكرناها بالنسبة لحركة تحرير دلتا النيجر. وفي أثناء الحرب الأهلية التي عاشتها أنغولا ما بين 1975–2002، كانت هذه الجبهة تشن هجمات تستهدف من خلالها المنشآت النفطية في إقليم "كابيندا"، ومطالبها كانت متمحورة حول استقلال الإقليم من أجل الاستفادة من عائدات النفط المستخرج هناك على السواحل، حيث استهدفت الهجمات بشكل خاص مصالح المجمعات الفرنسية: ELF وTOTAL.[1]

منذ مطلع الألفية الجديدة وخليج غينيا في حالة غياب الأمن. المنشآت النفطية الموجودة في أعماق البحر، ناقلات النفط، سفن شحن مختلف البضائع، كلها ليست في منأى من العنف الذي تقوم به الجماعات التي تحمل مطالب هوياتية، وسياسية–اقتصادية، والتي أضحت بعض الجهات تطلق عليها تسمية "جماعات إرهابية". وحسب المكتب الدولي للملاحة البحرية، فقد تم الاستيلاء على خمسة سفن، واختطاف 23 بحارا في سواحل نيجيريا في العام 2008. وما يمكن ملاحظته هو تزايد مستوى الجريمة المنظمة في دلتا النيجر، حيث هنالك انتشار لمختلف أشكال التهريب والإتجار بالمواد المحظورة، من مخدرات، أسلحة، عمليات السرقة والسطو على المدن الساحلية التي تنطلق من السواحل، ... وهو ما يزيد من خطورة هذا المجال المائي الحيوي بالنسبة لاقتصاديات الدول الساحلية، وكذا للأمن الطاقوي للدول المصنعة[2].

تتميز منطقة غرب أفريقيا، المشكلة للجزء الغربي لخليج غينيا، بوفرة الموارد الطبيعية، لكنها أيضا منطقة شهدت أكثر النزاعات الداخلية دموية في القرن العشرين، فقد تعرضت أغلب دول المنطقة لأحداث العنف واللااستقرار السياسي. وتتميز هذه النزاعات بالطابع الإقليمي نظرا لميوعة الحدود، وتجمع وتقاطع

[1] - Marc-Louis ROPIVIA, **Op. Cit.,** p.226.
[2] - **Ibid.**, p.227.

مختلف الرهانات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية–الثقافية والبيئية في المنطقة عبر فترة زمنية كبيرة، بالتالي فحركيات العنف المسلح في غرب أفريقيا تدخل في "أنساق نزاعات" (Systèmes de conflits) على حد تعبير الأستاذ Michel LUNTUMBUE. ورغم الاختلافات الموجودة ما بين النزاعات في المنطقة، إلا أنها تشترك في نقطة أساسية: التوترات والحركيات التنافسية التي تغذيها ذات تكوينة غالبا ما ترتبط بالموارد الطبيعية، رغم أن هذا البعد يتم تغطيته بخطابات هوياتية، بمطالب سياسية، واعتبارات أخرى جيواستراتيجية[1]. وتشهد العديد من مناطق غرب أفريقيا، وصولا إلى الساحل الأفريقي، ما يسمى بـ "النقص البيئي" والذي يعني حالة نقص الموارد الضرورية للحياة، وذلك راجع إلى أسباب أساسية: عندما يكون الطلب يفوق المخزون المتوفر، أو عندما تكون المخزونات في حالة تناقص من حيث الكم والنوع، أو عندما يكون التمكين من هذه الموارد بشكل غير منصف. فهذه المناطق مناسبة لاختبار العلاقة بين البيئة والأمن[2]. وتمثل هذه النماذج أبرز تجليات وفرة الموارد الطبيعية، التي تقابلها مشاكل غياب الاستقرار، النزاعات من أجل الموارد، والتنافس بين النخب للسيطرة على عائدات تصدير الثروات الطبيعية.

تسمح السياسات البيئية بالتوصل لنقاط التقاء بين مختلف الطروحات والفواعل، كما تسمح كذلك باستباق النزاعات وبناء السلم. وفي العديد من الأطر، تقدّم إدارة الموارد الطبيعية مدخل لعملية السلام بالنسبة للشركاء الدوليين الأكثر تكيفا مع المعطى المحلي. وتعتبر الرهانات الأمنية المرتبطة بإدارة استغلال النفط والعائدات الناجمة عنه في دولة نيجيريا، كأحسن نموذج قابل للدراسة والتحليل. فهذه الدولة تتميز باحتياطاتها وإنتاجها المعتبرين من مادة النفط الخام، والمتمركز بشكل أساسي في دلتا النيجر المطل على خليج غينيا جنوبا، وكذلك في سواحل هذا الإقليم بأعماق البحر، فهذه الاحتياطات قد سمحت لنيجيريا بأن تنتج نسبة 4% من الإنتاج النفطي العالمي. يشكل النفط في هذه الدولة 95% من الصادرات، 40% من الناتج الداخلي الخام، ونسبة 80% من عائدات الدولة، هذا مقابل نسبة بطالة تقدر على المستوى الوطني بـ 25%، وقطاع خاص مصاب بخلل وظيفي (هش، يكاد يكون غائبا، Dysfonctionnel)، كل هذا يجعل من نيجيريا أكثر الأمثلة استعمالا عند الخوض في مفهوم "لعنة الموارد"[3].

---

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.11.
[2] - **Ibid.**, p.16.
[3] - **Ibid.**, p.19.

من بين مظاهر لعنة الوفرة كذلك نجد الانفراد بالحكم، التسلط وغياب الشفافية في تسيير الأموال الريعية. فعلى سبيل المثال، ليبيا كدولة نفطية في عهد العقيد الراحل معر القذافي، اعتمدت على وفرة الأموال النفطية بشكل شبه كلي، حتى أنها قامت بمشاريع مكلفة فاقت كل أشكال التبذير، مثل مشروع ضخ ونقل المياه العذبة من جنوب ليبيا نحو المدن الساحلية، وقد تم تقدير تكلفة إنجاز هذا المشروع بين 40 و70 مليار، بالإضافة إلى إنفاق مبالغ مالية كبرى من طرف هذه الدولة على التسلح[1]. هذا مع العلم أن تحلية مياه البحر، ومعالجة المياه المستعملة لاستعمالها في السقي والصناعة، هي أقل كلفة بكثير، ولها فوائد على البيئة.

وبالعدوة إلى النموذج النيجيري، فإن أغلب سكان هذه الدولة، بالأخص المناطق الأكثر إنتاجا للنفط بمنطقة دلتا النيجر، يعانون ليس فقط من الفقر المدقع، لكن أيضا من التوسع الكارثي للتلوث البيئي، حيث أفرز هذا الوضع إدراك سكان دلتا النيجر لمدى التهميش الاقتصادي والسياسي الذي يخضعون له، والذي ازداد حجمه بفعل اعتبارات هوياتية بل ومتعلقة كذلك بالأجيال (des considérations générationnelles). هذا الشعور بتحويل الثروة المحلية من طرف نخب الحكومة المركزية قد تحول إلى رفض ومعارضة عنيفين، لكن الأنظمة السياسية المتعاقبة في نيجيريا منذ الاستقلال قد تعاملت مع هذه المطالب بأساليب قمعية عنيفة وبالقوة العسكرية. وفي هذا السياق نجد الأستاذ Michel LUNTUMBUE يعتبر أن الرهان الرئيسي الذي تنشط من أجله الجماعات المسلحة في دلتا النيجر ضد السلطات المركزية يتعلق بتوزيع العائدات النفطية. فقبل نهاية ستينيات القرن العشرين، كان يتم إعادة توزيع نصف العائدات النفطية في المناطق المنتجة لهذه الثروة، لكن ومع مسار المركزية السياسية والضريبية لنيجيريا، تراجعت هذه النسبة. ومع ما يسمى بالتحول الديمقراطي في 1999، تم تحديد تلك النسبة التي لا تزال كذلك والمتمثلة في 13%. لكن حتى وإن تم التسليم بأن نسبة 13% هي منطقية (من أجل السماح باستفادة جميع جهات الدولة بنسبة مقبولة من الأموال) إلا أن تفشي الرشوة والفساد والبيروقراطية على المستوى الفدرالي أو المحلي قد حالت دون استفادة سكان الدلتا من تلك العائدات المالية. يتميز الاقتصاد النفطي المحلي بتعدد الفواعل العنيفة، بما فيها: الجماعات المسلحة، القراصنة، الشخصيات السياسية والأمنية، ... هذه الفواعل منخرطة في حركيات تنافس مع الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في قطاع النفط، أو مع مختلف "تصعيدات" القطاع العمومي المنتشر بشكل واسع،

[1]- Luis Martinez, **« Libye : les usages mafieux de la rente pétrolière »**, Politique africaine, n° 125, mars 2012, 28.

والمتميز بضعف الأداء والفعالية، والذي تدخل فيه أنشطة غير شرعية. تقوم كل هذه الفواعل بتنفيذ أجندتها الخاصة على هامش الدولة أو داخلها، منتهزة حالة الفوضى السياسية والأمنية، وتفشي اللاعقاب، وسيادة الاقتصاديات الرمادية (les économies grises) أو اقتصاد الإجرام المنظم[1]. وهي العمليات الاقتصادية التي لا تخضع لأي قانون أو مراقبة، أين يتم القيام بالبيع والشراء دون الخضوع لقانون الدولة، أو دفع الضرائب، كما يتم أيضا الاتجار في المواد المحظورة، ويتم تداول تلك السلع والأموال والفوائد الناجمة عنها بكل حرية وكأنها أموال نظيفة.

تعكس حركيات النزاع في دلتا النيجر تنافس وتدافع إرادات فواعل ذات أجندات متمايزة، تعتمد أساليب العنف المسلح في ظل غياب السلطة الفعلية لدولة نيجيريا، وذلك راجع لمجموعة عوامل مسببة بدرجات متفاوتة، إذ تعيش المنطقة أزمات معقدة على المستوى السياسي، الاقتصادي، والثقافي–الاجتماعي، وذلك كله يغذيه التنافس حول الموارد، مما يؤدي إلى نتيجة حتمية سمتها الصدامات العنيفة، وكما يشرح ذلك الأستاذ John GHAZVINIAN، فدلتا النيجر يشمل تسعة ولايات (دولة نيجيريا متبعة للنظام الفدرالي لذلك يمكن أيضا تسميتها بدويلات)، 185 منطقة حكومية محلية، 40 مجموعة اثنية تتكلم 250 لهجة، وما بين 5000 وَ 6000 قبيلة (communautés) منها 1500 تستقبل فوق أراضيها أنشطة الشركات النفطية. ويدخل في جملة العناصر المساهمة في إشعال النزاعات بمنطقة دلتا النيجر كل من: انتشار السلاح، التعدد الاثني، الضعف السياسي–المؤسساتي والاجتماعي–الاقتصادي، ... ما سمح بإضعاف الاقتصاد الوطني واختلال التوازنات المجتمعية. انطلاقا من هنا قامت الحكومة المركزية بتطوير ثلاثة مبادرات أساسية لإدارة الموارد، والتي ركزت بشكل أساسي على دلتا النيجر. تتمثل الأولى في إصلاح صيغة التحويلات، التي تنظم توزيع العائدات النفطية، المبادرة الثانية كانت في سنة 2000، والخاصة بتأسيس كل من لجنة تنمية دلتا النيجر (Niger Delta Development Commission) ومخطط التحكم في التنمية الجهوية لدلتا النيجر (Niger Delta Regional Development Master Plan)، أما المبادرة الثالثة فقد كانت في العام 2008، وتتمثل في تأسيس "وزارة دلتا النيجر" مع إطلاق في نفس السنة لـ"اللجنة التقنية لدلتا النيجر" (Niger Delta Technical Committee)[2].

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p-p.19-20.
[2] - **Ibid.**, p.20.

وحسب الأستاذ Annegret MÄHLER، صاحب كتاب "*حتمية اللعنة؟ إدارة الموارد، النزاع العنيف، وبناء السلم في دلتا النيجر*" (*An inescapable curse ? Resource management, violent conflict and peace-building in the Niger Delta*) ، فإن هذه المبادرات قد تمخضت عنها مجموعة نتائج، والتي رافق تجسيدها نقص الإمكانيات أو ضعف الإرادة السياسية أحيانا، كما كان الاعتماد على مقاربة لا تهتم بإشراك السكان المحليين في تنفيذ المبادرات التي تم إطلاقها، كذلك أُخِذ عليها غياب التقييم والمراجعة. تم اعتبار هذه المبادرات كذلك أقل منحا لفرص التعاون مع الشركاء الأجانب، ليس فقط فيما يخص إدارة العائدات النفطية، لكن أيضا فيما يتعلق ببرمجة الجهود التي سيتم بذلها، وكذا في خطوة مهمة تتمثل في تقيم ومراجعة مختلف السياسات. العمل من أجل تقوية القدرات المحلية والمؤسسات الشرعية لمواجهة مختلف التجاوزات الخاصة بالاقتصاد المرتبط بالجريمة المنظمة، هو مسار سيسمح لدول الخليج الغيني بالاستفادة من دعم الشركاء الأجانب. المواجهة ضد التعتيم وفرض معايير تحكم التعامل مع الشركات الاستخراجية، وهي معايير دولية، وفي هذا الإطار انخرطت نيجيريا في "المبادرة من أجل الشفافية في الصناعات الاستخراجية"[1].

يشرح الأستاذ ستيقليتز بدقة غير متناهية فحوى مصطلح "لعنة الموارد، حيث أن نتائج الأداء الاقتصادي لدى الدول الغنية بالموارد هي أضعف بكثير مقارنة بالدول التي لا تتوفر على موارد طبيعية بشكل كبير. لكن هذه القاعدة لا تنطبق على الجميع، فعلى سبيل المثال، دولتي نيجيريا وإندونيسيا كان لهما تقريبا نفس الدخل الفردي، لكن منذ مطلع الألفية الثالثة، أصبح الدخل الفردي لإندونيسيا يفوق الدخل الفردي لنيجيريا بأربع مرات[2].

من الضروري التعرض للفرق بين استغلال الموارد الطبيعية، والنفطية منها بالأساس، من أجل تحقيق التنمية، والاعتماد على استخراج وتصدير النفط فقط من أجل الحصول على الأموال الريعية وإعادة توزيعها. ذلك أنه توجد نماذج لدول تطورت بحسن استغلال مواردها، لكن لا توجد أية دولة تمكنت من التقدم والتنمية بالاعتماد فقد على تصدير النفط[3].

---

[1] - Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p-p.20-21.

[2]- Joseph E. Stiglitz, **« Pour que les ressources naturelles soient une bénédiction »**. In : Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin (Sous la Direction de), **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, New York : Open Society Institute, 2005, p.13.

[3]- Terry Lynn Karl, **« comprendre la malédiction des ressources ».** In : Vetlana Tsalik & Anya Schiffrin (Sous la Direction de), **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, New York : Open Society Institute, 2005, p.22.

رابعا: كيف يمكن إدارة النزاعات المرتبطة بالموارد؟

ليست الموارد الطبيعية سببا في ذاتها للنزاعات، لكن مسارات التفاعلات الإنسانية هي التي تؤدي للنزاعات. ويمكن التركيز على نتيجتين: الأولى تخص صعوبة فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد في ظهور وتغذية النزاع، أو كذلك في حله. ورغم وجود اجتهادات قامت بدراسة العلاقات والروابط الكائنة بين الموارد الطبيعية والنزاعات، إلا أنه يبقى الكثير لإنجازه في هذا المجال. النتيجة الثانية هي إمكانية التصرف من أجل التأثير في سير الأحداث، والدفع لسِلمية الحركيات ما بين الأفراد وما بين الجماعات فيما يخص مراقبة، امتلاك واستغلال الموارد الطبيعية. تتميز الروابط الجامعة بين الموارد الطبيعية والنزاعات بالتعقيد، وهو ما ظهر جليا في منطقة خليج غينيا، وخصوصا في غرب أفريقيا، أين توجد الكثير من بؤر اللااستقرار، وأهمها منطقة دلتا النيجر. فالمنطقة تشكل قارة واسعة من النزاعات التي تأخذ أبعادا مختلفة في علاقاتها بالموارد الطبيعية. ففي نيجيريا على سبيل المثال قد أحدث استخراج النفط تحولات عميقة على مستوى الاقتصاد السياسي للدولة، وكذا على مستوى أنساق الانتماء والهوية الجماعية التقليدية، وهو ما أنتج أشكالا جديدة للتفاعلات المجتمعية والسياسية أكثر عنفا[1].

الملاحظ من خلال النماذج والأمثلة التي تم التطرق إليها، هي أن الكثير من الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، وبالأخص المحروقات، تعاني من مشاكل جمة وعلى مختلف المستويات، سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، وحتى الأمني، ولهذه المشاكل انعكاسات مباشرة على التنمية في هذه الدول، حيث لم تصل هذه الأخيرة لحد الاستغلال الإيجابي لثرواتها من أجل بناء اقتصاد متنوع، تحقيق اكتفاء ذاتي، وتطوير الصناعات وغير ذلك، بل على العكس، فإن الأموال السهلة التي تعتبر هبة من الطبيعة، قد جعلت النخب الحاكمة في هذه الوحدات السياسية تركز طاقاتها من أجل استغلال تلك العائدات في مصالح خاصة، بل والدخول في الصراعات بين جماعات المصالح، وبين جهات الدولة الواحدة نتيجة تنامي الأطماع للحصول على الأموال دون بذل الجهد.

قمنا بعرض هذه الأمثلة لتبيان إمكانية تحول وفرة الموارد من نعمة، هبة من الطبيعة، ومكسب إيجابي، إلى عامل مساهم في تعطيل التنمية، يخلق مشاكل جانبية لإلهاء المجتمع بالجري وراء تقاسم الريع، والاتكال على عائدات تصدير المواد الأولية، بدل الاعتماد على الذات، على رأس المال البشري، على التكوين، ومنح قيمة للعمل والإبداع.

[1]- Bruno Hellendorff, **Op. Cit.**, p.31.

وبالرغم من عدم إمكانية نكران وجود هذه النماذج من الدول، إلا أن هذا لا يمكنه الحكم على الموارد الطبيعية بأنها نقمة، لعنة، أو معطى سلبي، بل بالعكس، فهي مكسب ومعطى إيجابي، لكن في حالة حسن استعمالها، عدم الاتكال على استخراجها وتصديرها، واستعمال عائداتها في مشاريع تخلق الثروة، توفر فرص الشغل، لكن أبعد من ذلك، مشاريع بإمكانها المساهمة في تنويع الاقتصاد، والتخلص من التبعية لمجال واحد.

المبحث الثاني: معطيات إحصائية حول وفرة الموارد وتنوعها بالجزائر

سيكون هذا المبحث على شكل حوصلة تضم جملة معطيات من كل النواحي حول الجزائر، بدءا بأهمية الموقع الذي تحتله، الموارد الطبيعية التي تزخر بها، إمكانياتها الهائلة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، المناخ المعتدل، الأراضي الزراعية، وغير ذلك من الإمكانيات، وذلك عبر الرجوع إلى مختلف الاحصائيات، والتقارير، الرسمية، غير الرسمية، والتي تم إعدادها في الجزائر أو من طرف هيئات أجنبية.

انطلاقا من تنوع الموارد التي تزخر بها الجزائر، فإنه ومن أجل دواعي تنظيمية ولتسلسل الأفكار وترتيبها، فإن هذا المبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب: يتضمن المطلب الأول معطيات حول النفط والغاز في الجزائر أو ما يعرف أيضا بالمحروقات، بينما يتناول المطلب الثاني معطيات وموارد طبيعية أخرى، كالمعادن أو الموارد الزراعية، في حين ارتأينا تخصيص المطلب الثالث للتجارة الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: واقع إنتاج وتصدير المحروقات في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، ليس في أفريقيا والعالم العربي فحسب، لكن أيضا في العالم، كما أنها أحد الأعضاء البارزة لمنظمة الدول المصدر للنفط (الأوبيك). وفي هذا المطلب ستتطرق إلى مختلف المعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع المحروقات في الجزائر.

جدول يوضح قدرات إنتاج النفط للجزائر، الوحدة: 1000 برميل في اليوم

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سوناطراك	690	378	663	635	612	590	572	554
الشركات الأجنبية	240	443	725	706	678	650	616	529
الإنتاج الإجمالي	930	1121	1388	1341	1290	1240	1188	1083

المصدر:

Ahmed Mahiou & Jean-Robert Henry (sous la direction de), **Où va l'Algérie**, Editions Kathala et IREMAM, France : 2001, p.261.

يقدم الجدول إحصائيات حول إنتاج النفط بالجزائر على امتداد ثماني سنوات: 1998-2005، مع إحصاء ما تتولى الشركة الوطنية سوناطراك إنتاجه، وما تنتجه الشركات الأجنبية العاملة في الصحراء الجزائرية. وأهم ملاحظة تتمثل في كون قطاع المحروقات في الجزائر لا تحتكره شركة سوناطراك، بل توجد استثمارات مشتركة مع الشركاء الأجانب، والمتمثلين في شركات متعددة الجنسية ذات الخبرة والتكنولوجيا المتطورة. وعلى امتداد هذه الفترة المقدرة بسبع سنوات، شهد الإنتاج النفطي بالجزائر تطورا ملحوظا إلى غاية السنة الأولى من الألفية الجديدة، أين بدأ بالتراجع. والملاحظ أيضا هو كون الشركة الوطنية سوناطراك تنتج نسبيا ما يضاهي نصف الإنتاج الوطني.

العنوان: أعمدة بيانية توضح قدرات إنتاج الجزائر من النفط، مع تبيان حصة سوناطراك والشركاء الأجانب.

الوحدة: 1000 (ألف) برميل في اليوم.

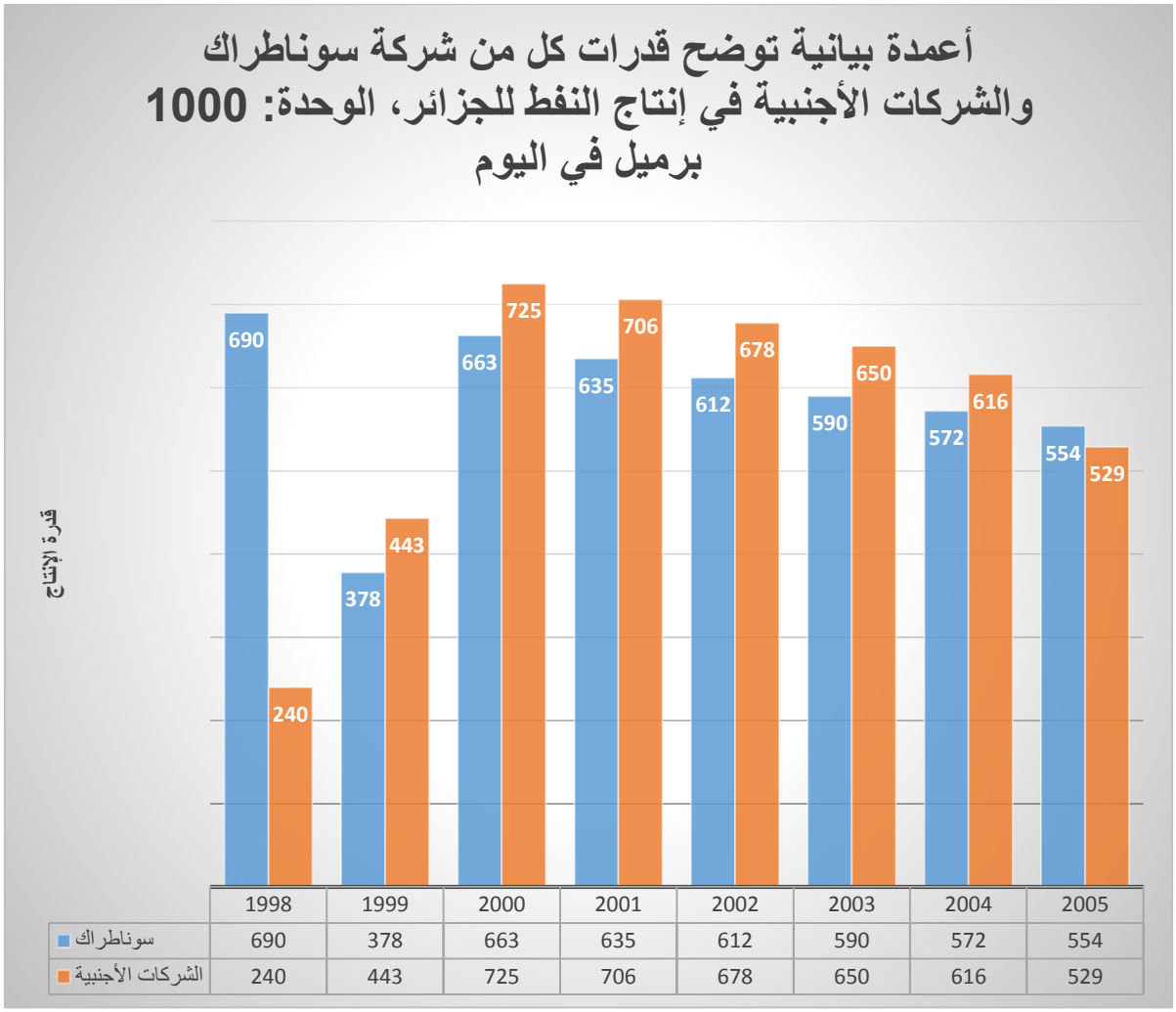

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سوناطراك	690	378	663	635	612	590	572	554
الشركات الأجنبية	240	443	725	706	678	650	616	529

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

تم إنجاز هذا الشكل البياني من خلال المعطيات التي استقيناها من الجدول أعلاه، حيث تظهر بوضوح حصة الشركة الوطنية سوناطراك في إنتاج النفط بالجزائر، فإذا كانت هذه الشركة تنتج حصة الأسد في سنة 1998، فإنه منذ سنة 1999 فصاعدا، تم فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات، لتتم عملية الاستغلال جنبا إلى جنب، وبالشراكة مع الشركات العالمية المختصة في المحروقات، من أجل الرفع من عملية الإنتاج والتصدير، والاستفادة من خبرات الأجانب في هذا القطاع.

العنوان: إنتاج المحروقات في الجزائر. وحدة 10^6 طن ما يعادل بترول (ط.م.ب.)

التعيين	2015	2016	2017
المحروقات السائلة (خام+ مكثف)	65,1	66,6	65,0
الغاز الطبيعي الجاف	79,9	89,7	91,3
الغاز الطبيعي المميع	15,7	15,0	15,9
غاز البترول المميع	11,0	11,0	10,8

المصدر: وزارة الطاقة.

هو جدول يبين إنتاج المحروقات في الجزائر طيلة ثلاثة سنوات متتالية، من 2015 إلى 2017، حيث أنه على العموم في تزايد طفيف، أو استقرار، باستثناء الغاز الطبيعي الجاف الذي أخذ المنحى التصاعدي طيلة السنوات الثلاثة.

ومن الممكن إرجاع هذا الاستقرار في الإنتاج إلى الاستقرار في الطلب على المستوى الداخلي، ولكن أيضا على المستوى الخارجي، ذلك أنه في السنوات الأخيرة هنالك فوائض في الإنتاج العالمي، بالأخص ما تعلق بالغاز الصخري، وكل هذا في ضل الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ سنة 2008، ولا تزال انعكاساتها مستمرة، وهو ما جعل أسعار النفط والغاز الطبيعي تتراجع لمستويات قياسية. وهو ما يفسر عدم مضاعفة مستويات الإنتاج، بالخصوص النفطي، ذلك أن الركود الاقتصادي قد أدى إلى انخفاض مستويات الاستهلاك، والذي انعكس على الطلب على المحروقات بمختلف أنواعها.

العنوان: جدول يبين معطيات حول الطاقة في الجزائر

	الوحدة	السنة	معطيات بالأرقام
احتياطي النفط الخام	مليار برميل في نهاية السنة	2016	12.2
إنتاج النفط الخام	ألف برميل/يوم	2016	1146.0
استهلاك النفط	ألف برميل مكافئ نفط/يوم	2016	417.9
صادرات النفط الخام	ألف برميل/يوم	2016	541.5
احتياطي الغاز الطبيعي	مليار متر مكعب نهاية السنة	2016	4504.0
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	مليار متر مكعب نهاية السنة	2016	95.0
استهلاك الغاز الطبيعي	ألف برميل مكافئ نفط/يوم	2016	706.3
انتاج الطاقة الكهربائية	جيجا واط/ساعة	2016	66 234
اجمالي استهلاك الطاقة	ألف برميل مكافئ نفط/يوم	2016	1 128
نصيب الفرد في استهلاك الطاقة	ألف برميل مكافئ نفط/يوم	2013	7,3
انتاج الغازولين	ألف برميل/يوم	2016	60.7
استهلاك الغازولين	ألف برميل/يوم	2016	99.1

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **الدول العربية: أرقام ومؤشرات**، العدد السابع، يناير 2019، ص41.

يقدم الجدول معطيات طاقوية حول الجزائر، ومن بينها احتياطات النفط والغاز المعتبرة التي تتوفر عليها البلاد، لكن يجدر التذكير أن هذه الموارد ناضبة، وتجددها يتطلب آلاف أو ملايين السنين، وبالتالي فإن التركيز على استخراجها وتصديرها، لا يكون بالضرورة الحل الأمثل لصالح الأجيال القادمة. لكن هنالك تيار يؤمن بالابتكار ويثق في التقدم التكنولوجي، حيث يعتبرون أنه إذا لم يتم استغلال هذه الموارد والاستفادة منها في الوقت الراهن، فإنها في المستقبل قد تصبح بلا قيمة تذكر، حينما يتم ابتكار مصادر طاقوية جديدة، متجددة، نظيفة وصديقة للبيئة. ومن هنا فالأجدر هو عدم استنزاف هذه الثروات من أجل التصدير، بل استخدامها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وتمويل القطاعات المنتجة الأخرى، من أجل تقليص التبعية للجباية النفطية.

العنوان: تنظيم مجمع سوناطراك

	التسمية	النشاط
الشركات الصناعية	NAFTAL نافطال ENIP ENPC ASMIDAL	تكرير وتوزيع المحروقات البتروكيمياء البلاستيك والمطاط الأسمدة
شركات الإنجاز	ENGTP ENGCB ENAC	الأنشطة النفطية الكبرى الهندسة المدنية والبناء إنجاز خطوط الأنابيب
شركات الخدمات	ENAGEO ENAFOR & ENTP ENSP ENEP CERHYD	الجيوفيزياء الحفر الخدمات على مستوى الآبار الهندسة البترولية معهد البحث في المحروقات
شركات تسيير المناطق الصناعية	أرزيو سكيكدة حاسي الرمل حاسي مسعود	

المصدر:

Mokhtar Kheladi, **l'Algérie pays émergent**, l'Harmattan, 2016, p.223.

تأسس مجمع سوناطراك في 31 ديسمبر 1963: الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (Société nationale de transport et de commercialisation de hydrocarbures)[1]. ويوضح الجدول أعلاه أهم المجالات التي يهتم بها، والأنشطة التي يقوم بها. ذلك أنه توجد شركات تتخصص في التصنيع، وتتواجد إما على مستوى آبار النفط وحقول الغاز الطبيعي، أو في المناطق الساحلية التي تصلها أنابيب مباشرة من المنابع. أما بالنسبة لشركات الإنجاز فهيم تهتم أساسا بالأشغال الكبرى، مثل الحفر والتنقيب. في حين توجد شركات مهمتها تكمن في الخدمات، والتكوين وغيرها. كما أن هنالك شركات تعنى بتسيير

[1]- Mokhtar Kheladi, **l'Algérie pays émergent**, l'Harmattan, 2016, p.221.

المناطق الصناعية. وهذا التنظيم المحكم، والتحديث المستمر لهذه الشركة الوطنية هو الذي جعلها تصنف ضمن كبريات الشركات العالمية في مجال المحروقات.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، في سنة 2013، قامت شركة سوناطراك بتصدير ما قيمته 63,752 مليار دولار أمريكي من المحروقات. وفي الفترة الممتدة بين 2012 و2016، بلغ حجم الاستثمارات التي أعلنت عن تنفيذها هذه الشركة الوطنية ما مقداره 68,2 مليار دولار[1].

وبالرغم من الأهمية المتعاظمة التي يكتسيها النفط، إلا أن لكل مرحلة زمنية في تاريخ الكوكب، الطاقة الخاصة بها، فمثلما كان الفحم مصدر الطاقة في القرن الـ 19، فقد كان النفط مصدر الطاقة الأساسي في القرن العشرين (بالإضافة طبعا إلى الفحم والغاز الطبيعي). وعلى اعتبار أن هذه الموارد ناضبة وغير متجددة، ومع تزايد احتياجات الطاقة في العالم، فإنه هناك توجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، كالنووية، المائية، الريحية والشمسية، كما أن القائمة ليست مغلقة، بحكم الموارد والطاقات التي يتم تسخيرها في الدول الكبرى للبحث حول مصادر طاقة جديدة، أقل تكلفة، وأقل أضرار بيئية. وبالرغم من كون النفط، المصدر الطاقوي رقم 1 الذي يتم الاعتماد عليه، فإن نسبته قد تراجعت من 46 في المائة إلى 31 في المائة، وذلك خلال أربعة عقود من الزمن: 1973–2013. وبعد النفط، يأتي الفحم بنسبة 29 في المائة، والغاز الطبيعية بنسبة 21 في المائة[2]. وهذا ما يؤثر على توجه بعض الاقتصاديين، الذين لا يعيرون الأهمية لاستنزاف الموارد الطبيعية الناضبة، حيث يدعون إلى استغلالها الكامل، ذلك أنه بعد عقود معدودة، لن يصبح للنفط والغاز أية قيمة، وذلك مع التقدم التكنولوجي واكتشاف مصادر طاقوية جديدة، متجددة وصديقة للبيئة، وتعميم الاعتماد عليها في جميع ربوع الكوكب.

[1]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.222.
[2]- **Ibid.**, p.225.

العنوان: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر، نسبة لإجمالي الاحتياطي العالمي خلال العقدين: 1995-2015. **الوحدة:** مليار برميل

السنة	احتياطي النفط الخام في الجزائر	السنة	احتياطي النفط الخام في الجزائر
2000	9,2	**2008**	12,2
2001	11,3	**2009**	12,2
2002	11,3	**2010**	12,2
2003	11,8	**2011**	12,2
2004	11,4	**2012**	12,2
2005	12,3	**2013**	12,2
2006	12,2	**2014**	12,2
2007	12,2	**2015**	12,2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

التقرير الإحصائي السنوي: 2007، 2010، 2015، 2016.

تقرير الأمين العام السنوي: 2004، 2007، 2009.

مثلما هو مبين في الجدول أعلاه، فإن حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر قد كانت في تزايد مستمر، منذ سنة 2000، وبالرغم من تعرضها لانخفاض طفيف في سنة 2004، فإنها سرعان ما استدركت ذلك في سنة 2005. وإذا شهدت انخفاضا يكاد لا يذكر في سنة 2006، فإنها منذ تلك السنة قد أصبحت ثابتة على امتداد عقد من الزمن (2006-2015). لكن مثلما ذكرنا هذا آنفا، فإن ثبات الاحتياطات المؤكدة لا يعني بتاتا أنها لست عرضة للتناقص، ذلك لأن ضخ النفط، سواء من أجل تلبية الحاجيات الداخلية، أو للتصدير هو في استمرار منظم، وبالتالي فإن الاحتياطات تبقى في تناقص تدريجي، إلا في حالة وجود اكتشافات جديدة.

العنوان: جدول يبين الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بالجزائر بين سنتي: 2000-2015

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنة	حجم الاحتياطي	السنة	حجم الاحتياطي
2000	4455	**2008**	4504
2001	4455	**2009**	4504
2002	4516	**2010**	4504
2003	4545	**2011**	4504
2004	4545	**2012**	4504
2005	4580	**2013**	4504
2006	4504	**2014**	4504
2007	4504	**2015**	4504

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

التقرير الإحصائي السنوي: 2007، 2016.

تقرير الأمين العام السنوي: 2004، 2009.

هذا الجدول يوضح حجم الاحتياطات الجزائرية المؤكدة من الغاز الطبيعي، على امتداد عقد ونصف من الزمن، بين سنة 2000 وسنة 2015. هذا الاحتياطي بشكل عام يتميز بالاستقرار، رغم وجود انخفاض طفيف جدا في سنة 2002، لكن سرعان ما تم استدراكه في السنة الموالية. وبالإضافة إلى الاستهلاك الداخلي، فإن فوائض الإنتاج الجزائرية من الغاز الطبيعي موجهة أساسا نحو دول الاتحاد الأوروبي.

ذلك أنه تتشكل السوق الأوروبية من الغاز الطبيعي من 25 دولة، وتستهلك ما يقدر بنسبة 17 في المائة من الإنتاج العالمي. وتشكل كل من روسيا، النرويج والجزائر مصدر أهم الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي. أما بالنسبة لكل من نيجيريا، قطر وليبيا، فهي مكلمة للدول الثلاثة الأولى[1].

[1]- Jean-Pierre Angelier, **« L'évolution récente des marchés internationaux du gaz naturel »,** Revue de l'énergie, n°56/ 568, novembre-décembre 2005, p.5.

العنوان: جدول يبين حجم إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة الممتدة بين: 2000-2015

الوحدة: ألف برميل في اليوم.

السنة	إنتاج النفط الخام بالجزائر	السنة	إنتاج النفط الخام بالجزائر
2000	891	**2008**	1356
2001	842	**2009**	1240
2002	850	**2010**	1190
2003	1111	**2011**	1162
2004	1311	**2012**	1203
2005	1352	**2013**	1203
2006	1369	**2014**	1193
2007	1398	**2015**	1157

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

التقرير الإحصائي السنوي: 2007، 2010، 2015، 2016.

تقرير الأمين العام السنوي: 2004، 2007، 2009.

مثلما يشير الجدول، فإن إنتاج النفط في الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة قد كان في ارتفاع على العموم، لكن الارتفاع الحاسم قد كان في سنة 2003، حيث ارتفع من 850 ألف برميل يوميا، في السنة السابقة، إلى ما يقدر بـ 1111 ألف برميل يومي. واستمر الإنتاج النفطي في الارتفاع، إلى غاية 2007، ليبلغ ذروته، المقدرة بـ 1398 ألف برميل، وبالرغم من الانخفاضات المسجلة في 2008، إلا أنها تبقى طفيفة جدا.

ولقد حققت الشركة الوطنية سوناطراك العديد من الاكتشافات الجديدة لحقول المحروقات، من بينها 88 اكتشاف جديد خلال الفترة بين 2000-2007، بمعدل 11 اكتشاف في السنة[1]، وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير في الإنتاج النفطي منذ سنة 2007.

[1]- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2012، ص16.

أما فيما يتعلق بالإنتاج السنوي، للجزائر من النفط، فقد بلغ في سنة 2012 ما يقدر بـ 32 مليون برميل. في حين بلغ الاستهلاك السنوي من هذا المصدر الطاقوي (داخل الجزائر) ما يضاهي 7,5 مليون برميل[1].

العنوان: جدول يبين صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي إبان الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015

الوحدة: النفط: ألف برميل يوميا. الغاز الطبيعي: مليار متر مكعب سنويا.

السنة	صادرات الجزائر من النفط الخام	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي	السنة	صادرات الجزائر من النفط الخام	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي
2000	657	61,6	**2008**	840,9	59,37
2001	442	57,7	**2009**	747,5	52,67
2002	566	57,9	**2010**	708,8	57,36
2003	741	60,0	**2011**	697,6	52,56
2004	893	59,6	**2012**	685,9	52,34
2005	970	64,8	**2013**	608,0	47,00
2006	945,0	61,6	**2014**	472,9	45,03
2007	1253,5	58,70	**2015**	485,6	43,89

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

التقرير الإحصائي السنوي:2003، 2007، 2013،2010، 2014، 2015، 2016.

تقرير الأمين العام السنوي: 2003، 2004، 2005، 2009.

تميزت الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي بالاستقرار النسبي بين سنة 2000 إلى 2008، وبعدها بدأت بالتراجع الطفيف حتى سنة 2015، وكانت ذروتها في سنة 2005، أين بلغت 64,8 مليار متر مكعب. أما بالنسبة للصادرات النفطية، فقد تميزت بالارتفاع الطفيف والاستقرار النسبي بين

[1]– كسيرة سمير، عادل مستوي، "**الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر –رؤية تحليلية آنية ومستقبلية–**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص158.

سنوات 2000 إلى غاية 2007، أين حققت ذروتها المتمثلة في 1253,5 ألف برميل في اليوم. لتشرع بعدها في تراجع مستمر حتى سنة 2005، أين تم تصدير 485,6 ألف برميل في اليوم.

وحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، فإن الاستهلاك العالمي من الطاقة سيتضاعف بمقدار 1,8 مرة على امتداد ثلاثة عقود: من سنة 2000 إلى سنة 2030، وذلك بمعدل سنوي مقدر بـ 1,5 بالمائة. كما أن انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون ستتزايد بـ 1,62 مرة. وفي ذات السياق سيتضاعف الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي، ليصل نمو معدل الاستهلاك السنوي إلى نسبة 2,1 في المائة، لكن سيبقى النفط هو الطاقة المهيمنة[1].

وفي ذات السياق، فالنفط الجزائري (بما في ذلك الاحتياطات والإنتاج)، هو في المتوسط مقارنة بدول أفريقية وشرق أوسطية. ذلك أنه في نهاية سنة 2004، كان بحوزة القارة الأفريقية 112,2 مليار برميل من النفط، كاحتياطات مؤكدة. وهي ما تعادل نسبة 9,4 بالمائة من الاحتياطات العالمية، وهي تعادل أيضا مخزون دولة العراق، لكن هنالك دولتان في أفريقيا تحوزان وحدهما على ثلثي احتياطات القارة، وهما ليبيا ونيجيريا[2].

العنوان: منحنى بياني يوضح صادرات الجزائر من النفط إبان الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015.

الوحدة: ألف برميل يوميا.

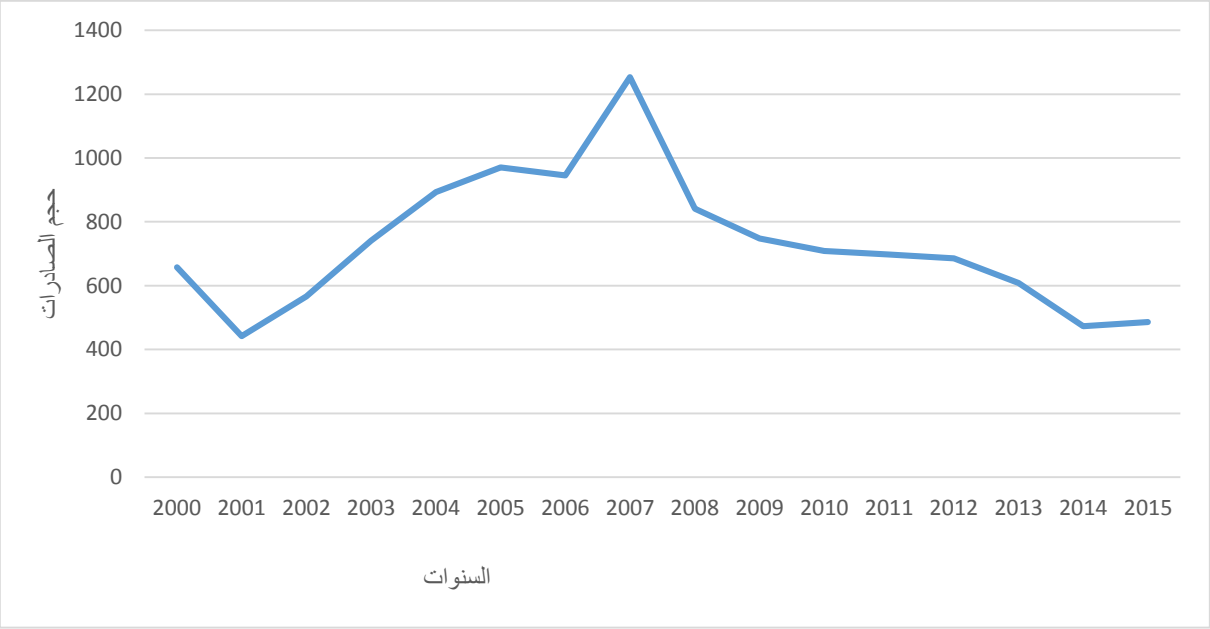

[1] - Ahmed Boudjemil, « **La géopolitique du pétrole, la suprématie et le pouvoir** », les Cahiers du CREAD, N° 101, 2012, p.7.

[2]– فيليب سيبيل–لوبيز، **مرجع سابق**، ص129.

المصدر: المنحنى من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه.

هذا المنحنى البياني الذي تم إنجازه بناء على المعطيات التي يقدمها الجدول أعلاه، تبين بشكل أكثر وضوحا تطور صادرات الجزائر من النفط طيلة عقد ونصف من الزمن، وهذا منذ مطلع الألفية الثالثة وصولا إلى سنة 2015. حيث الجزائر في سنة 2007 قد بلغت ذروتها من الصادرات النفطية، ليتم التراجع التدريجي إلى غاية سنة 2014. أما في 2015 فقط تم تسجيل ارتفاع طفيف في الصادرات.

العنوان: منحنى بياني يوضح صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إبان الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015.

الوحدة: مليار متر مكعب سنويا

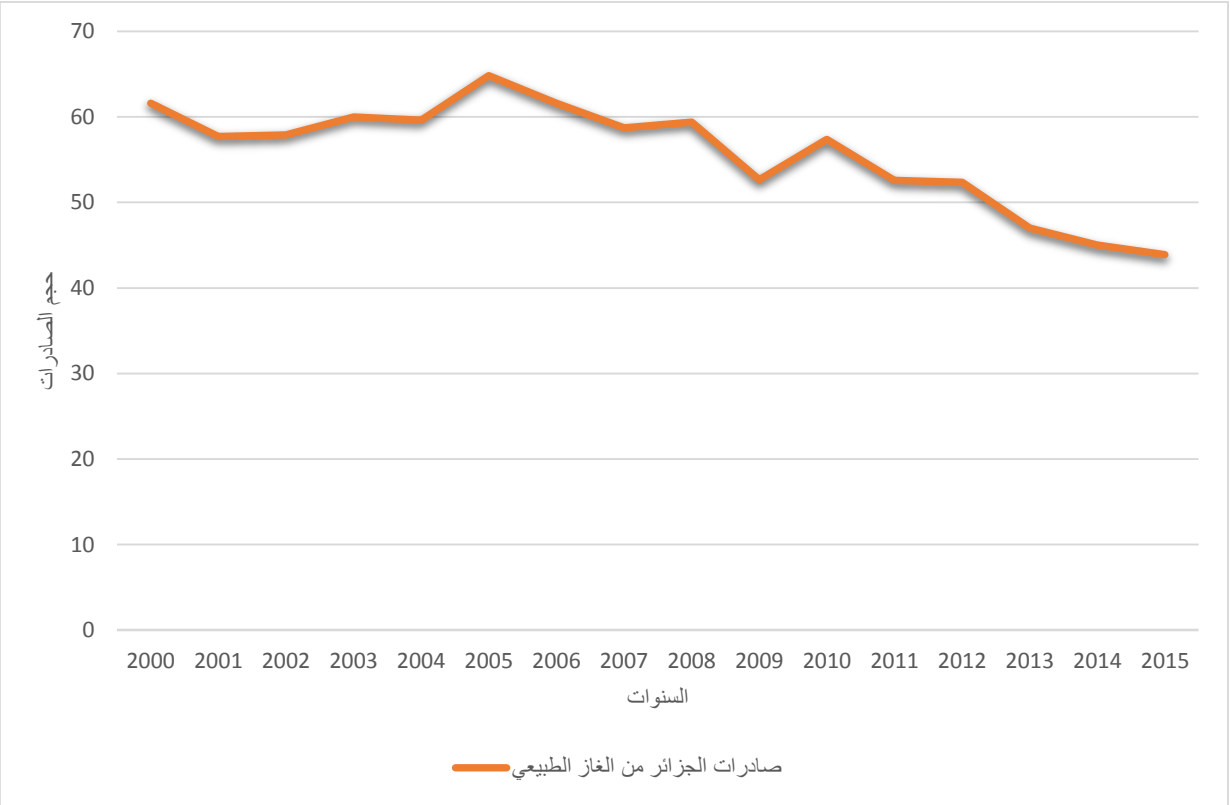

المصدر: المنحنى من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه.

يختلف حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي بالمقارنة مع الصادرات النفطية، حيث تتميز صادرات الغاز على العموم بالاستقرار، فقد بلغت ذروتها في سنة 2005، أين تم تصدير ما يقدر بـ 64,8 مليار متر مكعب، لتأخذ المنحى التنازلي، لكن بشكل طفيف. وهذا قد يرجع إلى تزايد الاستهلاك

الداخلي مع مشاريع ربط أغلب مناطق الجزائر بشبكات توزيع الغاز، مع استقرار الطلب العالمي على الغاز، بالخصوص أن زبائن الجزائر لم يتغيروا (الاتحاد الأوروبي الذي يستورد حصة الأسد).

العنوان: تطور عائدات المحروقات في الجزائر من الاستقلال إلى 2007، باستثناء العشرية السوداء

من 1963 إلى 1978	مدة 16 سنة	**25** مليار دولار أمريكي
من 1979 إلى 1988	مدة 10 سنوات	**135** مليار دولار أمريكي
من 2000 إلى2007	مدة 07 سنوات	**320** مليار دولار أمريكي

المصدر:

Sid Ahmed GHOZALI, **Questions d'Etat, changer ou disparaitre**, Alger : Casbah Editions, 2009, p.162.

تذبذبات الجباية النفطية في الجزائر:

يوضح هذا الجدول تطور عائدات المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2007، باستثناء العشرية السوداء. حيث يظهر تضاعف حجم هذه العائدات، لتصل إلى ما يضاهي 320 مليار دولار، التي تم تحصيلها في ظرف سبع سنوات منذ مطلع الألفية الثالثة، وهذا نتيجة لانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ولقد تراجعت الجباية النفطية للجزائر بشكل حاد في التسعينات، إذ انخفضت من 201,3 مليار دينار جزائري سنة 1992، إلى 185 مليار دج سنة 1993[1].

لكن ابتداء من سنوات 2000، بدأت الجباية النفطية في الارتفاع، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط، بالأخص في الفترة الممتدة بين 2000 و2008. ففي سنة 2004 على سبيل المثال، سجلت الجزائر

[1]– بوطيب الناصر، غزازي عمر، "**أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص57.

عائدات نفطية مقدرة بـ 862200 مليار دج. لكن تلك الإيرادات قد سجلت تذبذبا ابتداء من سنة 2008، وهذا بسبب الأزمة المالية[1].

وانطلاقا من كون إنتاج النفط متمركز في الجنوب الجزائري، وبما أن أهم مناطق الاستهلاك موجودة في المدن الشمالية، والتصدير بدوره يمر عبر شمال البلاد، فإنه قد تم الاعتماد على الأنابيب كوسيلة لنقل النفط في شكله السائل إلى الشمال: أرزيو، بجاية وسكيكدة. يتراوح إنتاج آبار النفط في الصحراء الجزائرية بين 100.000 وَ250.000 برميل يوميا. لكن بالنسبة لمنطقة حاسي مسعود، فإن انتاجها يتعدى حدود 400.000 برميل في اليوم، وتحتل الجزائر المرتبة 16 عالميا في ترتيب الدول المنتجة للنفط، بإنتاج يومي مقدر بـ 1,7 مليون برميل[2].

في مخاطر الاعتماد المفرط على الريع النفطي:

تعتبر المملكة العربية السعودية وروسيا أكبر مصدرين عالميين للنفط بإنتاج مقدر على التوالي بـ: 7000 برميل يوميا، و8000 برميل يوميا. نظرا للنسبة التي يمثلها النفط في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له (في العالم الثالث بالأخص)، فإنه كلما تراجعت أسعار هذا المورد الحيوي، ينعكس ذلك بشكل مباشر على اقتصادياتها، ولعل آخر تلك الانخفاضات في أسعار النفط كانت سنة 2014، والتي كان لها انعكاسات سلبية على توقعات نمو هذه الدول، وبشكل خاص على المدى القصير. فتراجع أسعار النفط يظهر بوضوح في تقلص عائدات التصدير، المتسبب بشكل آلي في تراجع احتياطات العملة الصعبة، والتي تتسبب بدورها في تراجع الاستثمار، بل حتى في تراجع سلم الأجور خاصة في الصناعات الاستخراجية المرتبطة باستخراج النفط وتصديره، وبشكل عام فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تراجع في النشاط الاقتصادي لدى معظم الدول المصدرة[3].

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فإن المحروقات قد سمحت بتمويل التنمية عبر إنشاء مشاريع صناعية في مختلف القطاعات، وبخلق نسيج صناعي على مستوى مختلف ربوع التراب الوطني، كما سمحت هذه العائدات بتحديث وإدخال الآليات الميكانيكية (مكننة) في الفلاحة، وتطوير الصناعة الغذائية. هذه المجمعات والوحدات الصناعية قد شكلت آلية هامة لخلق مناصب الشغل وما لذلك من آثار ونتائج

---

[1]– بوطيب الناصر، غزازي عمر، **مرجع سابق**، ص57.

[2]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.p.220-221.

[3] -Marie Albert & Thomas Gillet, **les conséquences de la baisse du prix du pétrole dans les principales économies émergentes**, Lettre Trésor-éco, N° 157, Direction générale du trésor, Paris, novembre 2015, p.p.19-20.

إيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ففي مطلع الألفية الثالثة، نجد قطاع المحروقات قد وفر زهاء 120000 منصب شغل مباشر، وأكثر من 800000 منصب عمل غير مباشر[1].

وبخصوص التنمية الاجتماعية، وبعد الجانب المتعلق بتوفير فرص الشغل، فإن المحروقات قد ساهمت بصفة إيجابية في تحسين المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي للمواطنين، ففي نفس الفترة (دائما بداية الألفية الثالثة) فإن نسبة التغطية بالطاقة الكهربائية على مستوى التراب الوطني تضاهي 95 بالمائة، كما ازدادت نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي. الآثار الإيجابية للمحروقات تظهر ايضا في مساهمتها الفعالة في تنمية وتطوير القطاع الخاص، ذلك إذا علمنا أن ميدان توزيع المواد النفطية تتكفل به مؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME) توظف حوالي 6000 متعامل، ويصل رقم معاملاتها (chiffre d'affaires) ما يقارب 4 ملايير أورو[2].

الجزائر كعضو في منظمة الدول المصدر للنفط (OPEP) تحترم سقف الانتاج، كانت في مطلع الألفية تنتج ما مقداره 980000 برميل يوميا، وتوصلت في 2005 إلى قدرة إنتاجية مقدرة بـ 1.5 مليون برميل يوميا. والجزائر أيضا منتج هام للغاز الطبيعي. هذه الموارد تدر على البلد بعائدات سنوية هامة، تسهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر[3]. وتمول الجزائر أوروبا بالغاز الطبيعي، وبالأساس أنبوبين: الأول متجه نحو إسبانيا وهو الأنبوب العابر للمملكة المغربية، ودولة إيطاليا عن طريق الأنبوب العابر لتونس. وهي أنابيب ممتدة لتمويل عدة دول أوروبية.

تحتاج الصناعة في مجال المحروقات للتكنولوجيات المتطورة، وهذه الأخيرة تكون بحوزة الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في الصناعات النفطية، وبالتالي، فالتعامل مع هذه الشركات وتطوير الصناعة النفطية والغازية، سيؤدي لنقل التكنولوجيا، تكوين اليد العاملة الوطنية، وهو ما ينعكس إيجابا على التطور التكنولوجي وتكوين الكفاءات التي ستستفيد منها مختلف قطاعات البحث العلمي.

[1]- Mokhtar REGUIEG, **« Un point de vue algérien », In :** Jean Dufourcq & Laure Borgomano-Loup (sous la direction de), **Gestion des ressources naturelles et questions de sécurité en Méditerranée**, Collège de défense de l'OTAN, 2004, p.177.
[2]- Mokhtar REGUIEG, **Op. Cit.**, p.178.
[3] **- Ibid.**, p.p.179-182.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية المعدنية، الزراعية والثروة المائية في الجزائر

بعد أن تطرقنا إلى إنتاج وصادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي، سنتناول في هذا المطلب الثاني الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، بالأخص في الموارد الطبيعية المعدنية (الحديد بشكل رئيسي)، في مجال الزراعة والثروة المائية.

أولا: الموارد المعدنية في الجزائر

ينتج العالم حاليا ما يفوق مليار ونصف مليار طن من الحديد سنويا، ويساهم كل من: استخراج، إنتاج وتصنيع الحديد في تشغيل حوالي 50 مليون عامل عبر العالم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تزايدت أهمية الحديد، حيث ارتفع المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الحديد سنويا من 150 كجم سنة 2001، إلى 217 كجم عام 2012[1].

العنوان: إنتاج وتصدير الحديد والفوسفات في الجزائر.

الوحدة: الحديد والفسفات: **ألف طن**، الذهب: **كلغ**.

	2014		2015		2016	
	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير
الحديد	911	-	914	-	826	-
الفوسفات	1418	1334	1288	1286	1274	1138
الذهب	85	-	106	-	102	-

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم.

يبين هذا الجدول بعض المعطيات الإحصائية حول إنتاج وتصدير ثلاثة معادن أساسية على امتداد ثلاثة سنوات، من 2014 إلى 2016، وهي كل من الحديد، الفوسفات والذهب. حيث تعتمد البلاد على احتياطاتها من الموارد، سواء لتغذية الصناعات والمشاريع المحلية، أو كذلك للتصدير من أجل دعم الميزان التجاري، الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات. والملاحظ بالنسبة لإنتاج الحديد هو التراجع الطفيف الذي شهده في سنة 2016. في حين نجد إنتاج الفوسفات أيضا قد شهد تراجعا في سنوات 2015 و2016، والذي رافقه أيضا تراجع في التصدير. بينما شهد الإنتاج الذهب ارتفاعا هاما

[1]- سمير بوختالة، محمد زرقون، "**دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جوان 2015، ص79.

في 2015، حيث بلغ عتبة 106 كلغ، لينخفض قليلا في السنة التالية إلى 102 كلغ، مع غياب معطيات حول تصدير كل الحديد والذهب.

العنوان: "جدول يبين القيم المضافة لقطاع الحديد والصلب في الجزائر بين 2000 و 2011".

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيم المضافة	25197,6	20320,6	18293,5	20041,3	22107,0	23603,0	24539,0	28241,0	35628,6	37577,7	42819,9	54045,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الحسابات الاقتصادية: حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية، ص230.

في هذا الجدول القيم المضافة لقطاع الحديد والصلب في الجزائر لمدة 11 سنة، من 2000 إلى غاية العام 2011، وذلك بوحدة قياس: مليون دينار جزائري. وإذا شهدت هذه القيم المضافة نوعا من الانخفاض النسبي من سنة 2000 إلى غاية 2002، فإنها قد أصبحت في ارتفاع مستمر منذ العام 2004، بقيم جد هامة حتى سنة 2011. وهذا يبين الأهمية التي يكتسيها قطاع الحديد والصلب في دعم الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الإمكانيات الزراعية والثروة الغابية

بلغت مساحة الأراضي الزراعية الشاغرة بعد خروج المعمرين من الجزائر عند الاستقلال ما قوامه 2,7 مليون هكتار، والتي تم تأميم أغلبها، وجعلها تابعة للقطاع العام. يشتغل في هذه الأراضي الزراعية حوالي 20000 (عشرين ألف) عامل بشكل دائم، وحوالي 350000 عامل موسمي، وهو ما كان يشكل خمس الفئة الناشطة آنذاك، وهي احصائيات مستمدة من إحصائيات السلطات الفرنسية في السنوات الأخيرة من الاستعمار[1]، وهو ما يبين الأهمية الكبرى التي تم منحها للزراعة بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، حيث لم تساهم فقط في الاستجابة للحاجيات الوطنية (الجزائريين والمعمرين) ولكن كانت أيضا تنقل إلى فرنسا آنذاك.

وفي أعقاب استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية، كانت الكثير من المجالات والقطاعات تنتظر الحلول الكفيلة باسترجاع حيويتها ونشاطها، ومن أجل مساهمتها في اقتصاد الجزائر الحديثة.

لكن فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فإن حالتها قد ساءت كثيرا، بالخصوص ما تعلق بثلاثة مكونات حيوية وأساسية: الأراضي الزراعية، الثورة المائية والغابات/الغطاء النباتي. وهذا راجع بالأساس إلى تصورات أو سياسات واضحة المعالم بخصوص حماية وحسن استغلال هذه الموارد[2].

بالنسبة للأراضي الزراعية فإنها في أغلب الأحيان، لا يزال استغلالها يتم بالاعتماد على الطرق التقليدية، التي لا تسمح بحماية الأرض ولا بتجديد قدراتها الإنتاجية. أما فيما يتعلق بالمياه فهو يشكل قطاع تغمره المشاكل والتحديات، ذلك إذا علمنا أن الماء مورد حيوي، أساسي وضروري لحياة ورفاه السكان، لكن أيضا لنجاح أي مشروع صناعي أو زراعي. كما هو معلوم أيضا أن منطقة شمال أفريقيا بشكل عام تتأثر بالتغيرات المناخية، وتتذبذب فيها نسب التساقط السنوية، وتختلف من سنة لأخرى، وبالتالي فإنه ينبغي إيجاد حلول لمواجهة هذه التحديات، سواء فيما تعلق بالتعامل مع المياه المستعملة (وإعادة استعمالها في السقي والصناعة)، حجز مياه الأمطار، استعمال طرق السقي الحديثة، بل وترشيد استهلاك المياه اليومي للمواطنين وتفادي كل أشكال التبذير.

الثروة الغابية كذلك ليست أفضل حالا، إذ أنها في تراجع مستمر، بفعل الحرائق والاستنزاف الذي يتعرض له الغطاء النباتي، ضعف المجهودات التي يتم بذلها للتشجير وتجديد الغابات، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والجفاف التي تشكل كلها عوامل تؤخر من وتيرة تجدد هذا المورد الحيوي[3].

---

[1]- Mohamed BOUDIAF, **Où va l'Algérie**, N° d'édition : 13, Algérie : Tafat Editions, 2013, p.213.

[2] - Slimane BEDRANI, **« l'agriculture et le rural durant la période 1990-2000 » In :** Ahmed Mahiou & Jean-Robert Henry (sous la direction de), **Où va l'Algérie**, Editions Kathala et IREMAM, France : 2001, p.236.

[3] **- Ibid.**, p.237.

إذا كانت مساحة الجزائر مقدرة بما يضاهي 2.381.741 كلم^2، فإن 85 بالمائة منها هي أراضي

	15 /2014	16 /2015	17 /2016
الأراضي المستعملة للزراعة أراضي أخرى	43 395 254 194 778 846	43 396 164 194 777 936	43 771 755 194 402 345
مجموع مساحة الأراضي	238 174 100	238 174 100	238 174 100

صحراوية. ومن هنا فإن نسبة التساقط تختلف بين الشمال والجنوب. فبالنسبة للمنطقة الشمالية، فإنها تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتستقبل حوالي 192 مليار، فبالنسبة للمنطقة الشمالية، فإنها تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتستقبل حوالي 192 مليار م^3 سنويا، إلا أن نسب كبيرة من مياه الأمطار تصب في البحر، بالنظر إلى محدودية السدود والحواجز المائية المهيأة لاستيعابها[1].

العنوان: مجموع مساحة الأراضي. الوحدة: هكتار

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

في هذا الجدول تظهر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر بين سنوات 2014-2017، ومساحة الأراضي المستعملة منها، وغير المستعملة، والملاحظ هنا هو تزايد طفيف، لكن مستمر لمساحة الأراضي المستعملة، رغم أن هذه المساحات المستعملة هي قليلة مقارنة بمجموع الأراضي الزراعية. وهذا ما يبين قلة الاهتمام بهذا القطاع، بالرغم من الأهمية التي يكتسيها في دعم الأمن الغذائي للجزائر، تقليص التبعية للخارج، بل ودعم عائدات البلاد عند التوصل لتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية.

[1]- مغربي خيرة، **واقع الموارد المائية في الجزائر واقتصادياتها**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 16، أول جوان 2017، ص257.

العنوان: جدول يبين إحصائيات حول الزراعة في الجزائر.

	الوحدة	السنة	معطيات بالأرقام
الرقعة الزراعية	ألف هكتار	2015/15	**8 449**
مساحة الغابات	ألف هكتار	2015/15	**4 091**
إنتاج البطاطا	ألف طن	2015/15	**4 758**
إنتاج الطماطم	ألف طن	2015/15	**1 281**
انتاج القمح	ألف طن	2015/15	**2 440**
انتاج الشعير	ألف طن	2015/15	**920**
الإنتاج السمكي	طن	2016	**104 100**
إنتاج لحوم الدواجن	ألف رأس (1)	2015	**505**
إنتاج البيض	ألف طن	2015	**335**
إنتاج الحليب	ألف طن (1)	2015	**3 754**
إجمالي الناتج الزراعي	مليون دولار	2017	**20 898**
إجمالي الصادرات الزراعية	مليون دولار	2016	**508**
إجمالي الواردات الزراعية	مليون دولار	2016	**11 910**
(1): *أرقام أولية*			

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **الدول العربية: أرقام ومؤشرات**، العدد السابع، يناير 2019، ص38.

هذه المعطيات الإحصائيات تبين الإنتاج الزراعي والمنتجات المرتبطة به في الجزائر في سنوات 2014، 2015 و2016. وإذا كان الإنتاج الزراعي يمتاز بالتنوع، والناتج عن المناخ والامكانيات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، إلا أن الجانب الكمي يبقى جد محدود أمام تزايد الطلب المحلي والأجنبي، وهذا ما توضحه الأرقام الواردة هنا، بالأخص ما تعلق بالأموال التي يتم انفاقها على استيراد المنتجات الزراعية، والمقدرة بـ 11910 مليون دولار سنة 2016. وكل هذا يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في تسيير هذا القطاع ومنحه الأهمية التي يستحقها. وبالإضافة إلى هذه الموارد فإنه بحوزة الجزائر ما يقدر بأكثر من 5 ملايير جيقا واط من الطاقة الشمية في السنة كقدرة إنتاجية في الصحراء[1].

[1] - Tarik Benbahmed & Hervé Louhes, **« Perspectives économiques en Afrique 2018 »**, Groupe de la Banque Africaine de Développement, 2018, p.7.

ثالثا: الثروة المائية والطاقات المتجددة

يعتبر غياب سياسة مائية واضحة المعالم في دولة معينة أو حتى عدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات السكان هو مؤشر للفقر. إذ هناك 2,6 مليار نسمة عبر العالم محرومون من خدمات التصريف الصحي للمياه المستعملة، و1,1 مليار نسمة لا يحصلون على المياه الشروب بمعاييرها الصحية. وهذه الأرقام يمكن إضافتها إلى 2,5 مليار نسمة يحصلون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم، و1,5مليار إنسان يعيشون بأقل من 1 دولار أمريكي في اليوم[1].

تقوم الكثير من الدول ببناء السدود من أجل حجز مياه الأمطار والاستفادة منها في المواسم التي يقل فيها التساقط، لكن أهم عائق لبناء السدود يتمثل في التكاليف الباهضة لإقامتها. وتتوفر الجزائر على 112 سد، من بينها 50 سد تفوق قدرتها الاستيعابية 10 ملايين متر مكعب[2].

وبالرغم من قلة التساقط بالجنوب الجزائري إلا أن العديد من المناطق الصحراوية غنية بموارد مائية جوفية هامة، وذلك باحتياطي مقدر بـ 3,3 مليار متر مكعب كمياه قابلة للاستغلال. والجزائر بإمكانها استغلال هذه الثروة من أجل الاستجابة للحاجة المتزايدة لسكان الجنوب من الماء الشروب أو كذلك استعمالها في السقي[3]، لكن قرب هذه الاحتياطات المائية من السطح، تختلف من منطقة لأخرى، فإذا كانت في أدرار قريبة من السطح، بين 200 و300 متر، فإنها في بعض المناطق يصل عمقها إلى 2000 متر[4]. لكن بالرغم من هذه الصعوبات، فإنه منذ سنة 2013، أصبح أكثر من 95 في المائة من الجزائريين يحصلون على الماء الشروب في بيوتهم[5]. وفي سنة 2016، أحصت الجزائر ما يقدر بـ 116 000 كلم من أنابيب نقل الماء الشروب، والتي تغطي نسبة 98 في المائة من السكنات، بحجم يتراوح بين 123 إلى 180 لتر للفرد/ في اليوم[6].

---

[1] - Organisation de Coopération et de Développement Economiques/ OCDE, **« Perspectives de l'environnement de l'OCDE à l'horizon 2030 »**, 2008, p.245.

[2]– مغربي خيرة، كتوش عاشور، "**واقع الموارد المائية في الجزائر واقتصادياتها**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، السداسي الأول، 2017، ص259.

[3]– رابح الزبيري، "**إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مجلد 6، العدد الأول، جوان 2001، ص.ص14-15.

[4]– مغربي خيرة، **مرجع سابق**، ص259.

[5]- Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique, **« Stratégie de coopération de l'OMS avec l'Algérie : 2016-2020 »**, 2016, p.15.

[6]- Tarik Benbahmed & Hervé Louhes, **Op. Cit.**, p.9.

وبالرغم من أهمية الاستثمار في قطاع الموارد المائية، إلا أن ذلك يتطلب موارد مالية هامة، حيث لا يزال النمو الاقتصادي في الجزائر مرتهنا بتقلبات أسعار المحروقات، فحين ترتفع بشكل مفاجئ، تدفع النمو في المدى الطويل نحو الأعلى، لكنه في الواقع نمو زائف، وتؤثر عليه سلبا في المدى القصير بسبب اختلال التوازن في تكوين الناتج، ذلك أنه تغلب المحروقات والاستعمال غير الرشيد للموارد على الاقتصاد الجزائري[1]، وكل هذا يستدعي، مثلما تم التأكيد عليه في عناصر سابقة، أنه لا مفر من التنويع الاقتصادي والحد من التبعية للمحروقات.

ومن أجل تجسيد هذا المسعى، أسست وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية "الشركة الجزائرية للطاقات الجديدة" (New Energy Algeria NEAL)، بالشراكة مع كل من سوناطراك، سونلغاز ومجمع سيم، بنسب مساهمات على التوالي: 45 في المائة، 45 في المائة، و10 في المائة. وتتمثل مهامها الأساسية في تطوير وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة، إنجاز المشاريع ذات العلاقة بالطاقات الجديدة والمتجددة وغيرها[2]، وهذا من أجل توسيع الاعتماد على الطاقات المتجددة والنظيفة، وتقليص الاعتماد على المصادر الطاقوية الناضبة وغير المتجددة. لكن وبالرغم قيام الجزائر بوضع استراتيجية للطاقة الشمسية في سنة 2011، إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها تبقى جد ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المأمول، حيث لم يتعد الإنتاج ما يقدر بـ 375 ميقاواط فقط[3].

وبالإضافة إلى تحدي توفير الماء الشروب، سواء عبر استغلال المياه الجوفية في الجنوب، أو تحلية مياه البحر وغير ذلك، ومع تنامي ضرورة الاعتماد على مصادر طاقوية جديدة، فإنه لابد من التطرق إلى تحدي بيئي (للسطح وللمياه الجوفية)، الذي يستدعي التعامل معه كل الجدية والحذر، والمتمثل في النفايات الصناعية. وبالأخص ما يعرف بالنفايات الصناعية الخاصة (من بينها الخطيرة) التي تقدر بحوالي 2,5 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى النفايات الطبية التي تضاهي 38000 طن في السنة[4]، ومعالجة هذه النفايات يدخل في نطاق التنمية المستدامة التي تراعي حماية البيئة، كما أنها ستعتمد على التكنولوجيا، وبالطبع على توظيف الأيادي العاملة المؤهلة.

---

[1]– عماري زهير، "**أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي للفترة (1980–2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص128.

[2]- Bulletin des énergies renouvelables, N°02, Algérie, décembre 2002, p.02.

[3]- Sarah Chérifi & Mohamed Haddad, **« L'énergie solaire : un moteur du développement durable en Algérie »**, Les Cahiers du CREAD, Vol. 35, N°03, 2019, p.121.

[4]- Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique, **Op. Cit.**, 2016, p.15.

وفيما يخص استعمالات الطاقات الجديدة والمتجددة في الجنوب الجزائري، بالأخص الطاقة الشمسية، فقد قامت الشركة الوطنية سوناطراك بتزويد 1000 عائلة تقطن في 4 ولايات جنوب الجزائر بالطاقة الكهربائية عبر الألواح الشمسية[1].

المطلب الثالث: التجارة الخارجية للجزائر: طبيعة التبادلات وأهم الممونين والزبائن.

كل الدول في العالم تعتمد على بعضها البعض، وذلك بالتزود بمختلف حاجياتها من الأسواق العالمية، وبالمقابل، تقوم بتصدير فوائضها الإنتاجية، والجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة، فبعد أن تطرقنا إلى إمكانياتها من مختلف الموارد الطبيعية، في المطلبين السابقين، سينصب التركيز في هذا المطلب على بنية التجارة الخارجية الجزائرية وأهم مميزاتها.

العنوان: بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المنطقة الجغرافية، بالنسب المئوية.

	2015		2016		2017	
	الصادرات	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**
الاتحاد الأوروبي	66,3	49,3	57,4	47,7	57,9	44,1
الدول الأوربية الأخرى	5,4	7,3	4,9	6,8	5,5	9,3
أمريكا الشمالية	8,2	6,4	17,2	6,0	11,8	5,3
أمريكا اللاتينية	4,9	6,2	6,6	6,6	7,2	7,2
آسيا	8,7	24,1	7,9	25,9	10,9	27,9
المغرب	4,5	1,3	3,9	1,5	3,6	1,3
الدول العربية	1,6	3,7	1,3	4,1	2,2	3,3
أفريقيا	0,2	0,7	0,2	0,5	0,3	0,4
باقي العالم	0,2	1,0	0,6	0,9	0,5	1,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للجمارك الجزائرية.

يوضح هذا الجدول بنية التبادلات الخارجية للجزائر مع مختلف دول العالم في سنوات: 2015-2016-2017، وهذا بشقيها: الصادرات والواردات. أهمت ما تمت ملاحظته بالنسبة للصادرات، أنها

[1]- Boudia Mounya, Fakhari Farouk et Zebiri Noura, **« La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique –étude critique »**, Journal of Economic & Financial Research, Volume 04, N°02, Oum El Bouaaghi University, December 2017, p.900.

متوجهة بشكل كبير نحو دول الاتحاد الأوربي في أغلبها، والتي تليها أمريكا الشمالية. في حين تأتي الدول العربية والأفريقية في ذيل الترتيب.

أما بالنسبة للواردات فإن مصدرها الأول هو الاتحاد الأوربي، تليه آسيا، لتأتي الدول العربية والأفريقية مثل الصادرات في المراتب الأخيرة. وهذا ما يطرح إشكالية التجارة البينية بين الدول العربية والأفريقية، والاعتماد المتبادل بينها، بالرغم من الفرص المتوفرة (التاريخ، الجغرافيا، التقارب الثقافي، الخ).

ذلك أنه كانت وجهة ما يقدر بنسبة 97 في المائة من الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي نحو الاتحاد الأوروبي، لتغطي بالتالي نسبة 24 في المائة من احتياجات الكتلة الأوروبية من هذا المورد الطاقوي[1].

كما تضاعفت قيمة الصادرات الجزائرية **72** مرة بين سنتي: 1970 و2011. حيث انتقلت من قيمة تفوق بشكل طفيف 01 مليار دولار، إلى 72 مليار دولار على التوالي. وهو ما يشكل نمو سنوي مقدر بنسبة 11 في المائة[2]، وكل هذا قد جعل صادرات المحروقات تحتل الصدارة مقارنة مع باقي الصادرات الجزائرية.

تسير الأسواق النفطية الدولية تسير وفقا لإرادة ومصلحة، بل وسلطة المستهلكين الكبار (المستوردين)، وهذا ناتج عن علاقات القوة التي تربطهم بالدول المصدرة. وبتعبير آخر فإن الدول المصدرة للمحروقات قد دخلت الأسواق الدولية من أجل تصدير منتجاتها، لكن دون القدرة على فرض خياراتها الاستراتيجية (بما في ذلك الأسعار). والواقع يبين أن انخراطها في هذه الأسواق الدولية يشكل (بالنسبة لأغلبها) المصدر الرئيسي لعائداتها الخارجية، ولتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية[3]، ومن هنا ينبع خطر الاعتماد الواسع للدول على تصدير المحروقات.

وهنا ينبغي التطرق لفكرة لابد منها، مفادها ضرورة إعادة النظر في بعض التحليلات التي تركز على منح أدوار كبر للدول المصدرة للموارد الطبيعية في النسق الدولي، وعلى ما تسميه "التكالب الدولي" أو كذلك "احتدام التنافس الأجنبي على مواردها" وغيرها من العبارات التي تجاوزها المنطق. فهل في حالة

[1]- Yamna Achour Tani, **"Analyse de la politique économique algérienne",** thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris 1-Pantheon Sorbonne, soutenue en juillet 2013, p.25.

[2]- Kamel Malik Bensafta, **« les exportations des produits manufacturiers et convergence du niveau de vie : cas d'un pays exportateur de pétrole »**, Laboratoire d'Economie d'Orléans, France Document de Recherche n°06-2013, p.03.

[3] - Jean-Pierre Angelier, **« Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures »**, Economie et Société, revue de l'université de Constantine, n°03, 2005, p.4.

توقف الدول المتقدمة عن شراء الموارد الطبيعية من عند الدول النامية ستتحسن حالة هذه الأخيرة؟ هل ستستطيع الدول النامية الاستفادة من مواردها بعيدا عن الاستخراج من أجل التصدير؟ طبعا الإجابة بالنفي بالنسبة لأغلبها. في الواقع، الدول النامية هي من تتنافس على إيجاد أسواق ودول تشتري مواردها، من أجل الحصول على العملة الصعبة، مع العلم أن معظمها ريعية تعتمد بشكل شبه كلي على صادراتها الطاقوية، ومن الموارد الطبيعية بشكلها الخام. وما التنافس بين المنتجين الكبار للطاقة (النفط والغاز الطبيعي) إلا دليل على ما سبق ذكره، بالأخص بين العربية السعودية، إيران، روسيا، العراق وغيرها، حيث تضحي أحيانا بالأسعار من أجل الحفاظ على حصصها من المبيعات في الأسواق الدولية.

عنوان الجدول: الزبائن العشرة الأوائل للجزائر سنتي 2016-2017: بمليون دينار جزائري.

سنة 2016			سنة 2017		
الدولة	القيمة المالية	النسبة %	الدولة	القيمة المالية	النسبة %
إيطاليا	569 199,2	17,4	إيطاليا	628 404,6	16,0
اسبانيا	423 938,3	12,9	فرنسا	494 598,2	12,6
و.م.أ	422 518,4	12,9	اسبانيا	458 048,9	11,7
فرنسا	374 183,8	11,4	و.م.أ.	387 113,6	9,9
برازيل	176 624,2	5,4	برازيل	237 539,1	6,0
هولندا	160 741,8	4,9	هولندا	212 475,8	5,4
تركيا	146 900,8	4,5	تركيا	205 066,3	5,2
كندا	142 153,0	4,3	بريطانيا	179 292,7	4,6
بريطانيا	115 984,4	3,5	البرتغال	106 694,0	2,7
بلجيكا	107 900,1	3,3	بلجيكا	102 762,8	2,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من كون الجزائر دولة نفطية، وأغلب صادراتها تتمثل في المحروقات، فإن هذا ما يفسر أن الزبائن العشرة الأوائل لها هي دول متقدمة ومصنعة، حيث احتفظت إيطاليا بالمرتبة الأولى في سنتي 2016 و2017، والدول المصنفة وراءها هي دول تنتمي للاتحاد الأوربي، بالأخص اسبانيا وفرنسا. كما تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى المراتب الهامة ضمن زبائن الجزائر، وهي المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي سنتي 2016-2017. بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي نجد البرازيل من أمريكا

الجنوبية، تركيا كدولة آسيوية وحيدة في التصنيف، مع دولة كندا التي كانت ضمن أهم زبائن الجزائر في سنة 2016.

ومن هنا فإن زبائن الجزائر متنوعون، من مختلف مناطق العالم، باستثناء منطقتين وهما القارة الأفريقية، والدول التابعة لجامعة الدول العربية. وهذا راجع إلى طبيعة الصادرات الجزائرية التي هي موارد طاقوية بالأساس، ولتشابه صادراتها مع هذه الدول.

وفي هذا الإطار، تشكل كل من الجزائر وليبيا أهم الدول المصدرة للنفط في شمال أفريقيا، في حين أن مصر تستهلك القسط الأكبر من انتاجها. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن الجزائر هي الرائدة في شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط، حيث توجه صادراتها من الغاز الطبيعي نحو دول الاتحاد الأوروبي[1].

العنوان: الممونون العشرة الأوائل للجزائر سنتي 2016–2017، الوحدة: مليون دينار جزائري.

سنة **2016**			سنة **2017**		
الدولة	القيمة المالية	النسبة %	الدولة	القيمة المالية	النسبة %
الصين	920 449,8	17,9	الصين	923 051,1	18,1
فرنسا	522 497,9	10,1	فرنسا	476 904,8	9,3
إيطاليا	508 461,8	9,9	إيطاليا	416 701,0	8,2
اسبانيا	390 658,3	7,6	ألمانيا	358 125,8	7,0
ألمانيا	331 420,1	6,4	اسبانيا	347 608,7	6,8
و.م.أ.	251 130,7	4,9	تركيا	222 824,2	4,4
تركيا	211 809,0	4,1	و.م.أ.	201 688,4	3,9
الأرجنتين	146 111,8	2,8	جمهورية كوريا	187 510,9	3,7
برازيل	132 338,2	2,6	الأرجنتين	168 500,2	3,3
جمهورية كوريا	119 506,1	2,3	برازيل	152 492,0	3,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يتبين لنا من خلال هذه الجداول، بالنسبة لممونى الجزائر بمختلف حاجياتها، لم يتغيروا كثيرا، إلا بنسب طفيفة. لكن ملاحظة هامة واضحة من خلال الجداول والإحصائيات، وهي الاعتماد المتزايد للجزائر في وارداتها على دولة الصين، هذه الأخيرة التي أضحت الممون الأول من دون منازع للجزائر. أما بالنسبة للدول العشرة المتبقية، فهي تتمثل أساسا في دول الضفة الشمالية للمتوسط القريبة من

[1] - Jean-Pierre Favennec & Philippe Copinschi, **« Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique »,** Politique africaine, n°89, mars 2003, p.p.131-132.

الجزائر: فرنسا، إيطاليا واسبانيا، بالإضافة إلى دولة ألمانيا في وسط أوروبا. في حين نجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، والأرجنتين حاضرة في تموين الجزائر على امتداد العقدين من الزمن. بينما اختفت كل من أوكرانيا وبلجيكا من القائمة، لتفسح المجال لكل من البرازيل وكوريا الجنوبية.

لكن، الملاحظ، وعلى عكس ما نجده في الخطابات الرسمية، ونداءات الباحثين والمختصين، بضرورة توجه الجزائر نحو عمقها الأفريقي، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز التبادل التجاري البيني، مع الدول العربية والمغاربية، إلا أن هذه المعطيات، تبين ضعف التبادل مع هذه الفضاءات الجيوسياسية القريبة للجزائر. ومن بين العوامل المفسرة لذلك، هو كون الجزائر على غرار أغلب الدول العربية والأفريقية، تعتمد على تصدير موارد طبيعية، ومعظمها في شكلها الخام، مقابل استيراد التجهيزات، الغذاء والخدمات، والسلع المصنعة. وفي المقابل، فإن تلك الدول العربية والأفريقية تكاد تكون متطابقة مع الجزائر في صادراتها، وقائمة وارداتها، وبالتالي، فإن هذا قد يكون السبب وراء توجه الجزائر للدول الأوربية، أمريكا الشمالية، والقوى الاقتصادية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

في سنة 2008، بلغت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة مستويات تاريخية، مقدرة بقيمة 130 مليار دولار أمريكي. واستنادا لإحصائيات الجمارك الجزائرية، فإن انخفاض أسعار النفط قد أدى إلى تراجع كبير في قيمة صادرات الجزائر، وذلك بنسبة 46,5 بالمائة في السداسي الأول من سنة 2009، مقارنة بنفس الفترة في سنة 2008. وفي الوقت نفسه كانت قيمة الواردات في ارتفاع مستمر، والذي قابله تراجع كبير للفائض التجاري (l'excédent commercial) الذي انتقل من 19,75 مليار دولار إلى 01 مليار دولار[1].

استمرت قيمة الواردات من الأسواق الأجنبية في الارتفاع، من 20 مليار دولار في سنة 2006، إلى 25 مليار دولار في 2007، وبعدها 35,5 مليار في سنة 2008. وهذه الواردات تتمثل أساسا في السلع أو البضائع (أغلبها استهلاكية)، بدون ذكر ما يتم تصنيفه في استيراد الخدمات الذي تم تقديره بملغ 11 مليار دولار[2]. وهذا ما يدعم التفسير المقدم بخصوص ضعف التبادل البيني مع أفريقيا والعالم العربي، حيث أن أغلب صادرات الجزائر هي موارد طبيعية طاقوية ومعدنية، وبعض المنتجات الفلاحية مثل التمور. وفي المقابل فإن البلاد تستورد كل ما تحتاج إليه من الأسواق الأجنبية، وفي معظم الحالات فإن دول أفريقيا والعالم العربي ليس بإمكانها الاستجابة لحاجيات الجزائر.

[1]- Fatiha TALAHITE, Mihoud MEZOUAGHI, **« les paradoxes de la souveraineté économique de l'Algérie »**. Confluences en Méditerranée, l'Harmattan, 2009, N°4/71, p.11.
[2] - **Idem.**

العنوان: جدول يبين معطيات حول التجارة الخارجية للجزائر سنة 2016.

التجارة الخارجية لسنة 2016	معطيات بالأرقام
إجمالي الصادرات (مليون دولار)	29 499
نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات	5,2 في المائة
إجمالي الواردات (مليون دولار)	46 445
نسبة الواردات من الدول العربية من إجمالي الواردات	5,6 في المائة

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **الدول العربية: أرقام ومؤشرات**، العدد السابع، يناير 2019، ص41.

الجزائر وكباقي الدول، تقوم بالتبادل التجاري مع مختلف مناطق المعمورة، سواء فيما يتعلق بالتصدير، أو كذلك الاستيراد. لكن أهم ملاحظة يبينها الجدول أعلاه بوضوح، هي ضعف التبادلات التجارية مع المنطقة العربية، سواء فيما تعلق بالاستيراد، أو بالتصدير. فالواردات الجزائرية من الوطن العربي لا تتعدى نسبة 5,6 بالمائة من مجل وارداتها لسنة 2016، في حين صادراتها من هذه المنطقة لا تتعدى 5,2 في المائة. ولعل أبرز التفسيرات لهذه النسب، هي كون أنماط الإنتاج بين الدول العربية متشابهة مع الجزائر، أين تنتج معظمها موارد طبيعية وتصدرها في شكلها الخام، أو كذلك منتجات فلاحية. وبالنسبة للواردات، في أيضا تتمثل في المواد المصنعة، التجهيزات، التكنولوجيا، ... سواء بالنسبة للجزائر أو بقية الدول العربية، وهي نفس التفسيرات التي تم ذكرها آنفا.

لكن من الضروري الرجوع إلى الانعكاسات السلبية للاعتماد على الجباية النفطية ومخاطر تراجع أسعار النفط، ذلك أنه قد تراجعت الاحتياطات الجزائرية من العملة الصعبة بـ 35 مليار دولار أمريكي في ظرف سنيتين، فبعد أن كانت مقدرة بـ 192 مليار دولار سنة 2013، أصبحت 143 مليار في سنة 2015[1]. وهذا ما يبين بشكل واضح أن تبعية الاقتصاد الوطني لمنتج واحد، يجعله لا محالة رهينة له، وكل أزمة تطرأ على سوق النفط، فإنها ستنعكس بشكل مباشر ليس فقط على الاقتصاد الوطني، لكن أبعد من ذلك كله، حيث من شأنها المساس بالاستقرار السياسي والمجتمعي للجزائر.

[1]- Fonds Monétaire International, « **Algérie : consultations de 2016** », Rapport de service, 2016, p.2.

العنوان: المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العالي (لا تشمل جامعة التكوين المتواصل)

	16 /2015	17 /2016	18 /2017
جامعة	50	50	50
مركز جامعي	13	13	13
مدرسة عليا للأساتذة	10	11	11
مدرسة عليا للتعليم التقني	1	-	-
مدرسة وطنية عليا	20	31	31
مدرسة تحضيرية	12	1	1

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استثمرت الجزائر في قطاع التعليم العالي، فعلى سبيل المثال تم بناء نحو 50 جامعة، وهو معدل يفوق جامعة لكل ولاية، بالإضافة إلى 13 مركز جامعي. وهذا يبين الأهمية التي تم منحها لبناء الهياكل القاعدية، لكن وبشكل عام فإن الإكثار من هذه البناءات والهياكل، يستدعي بالضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، ونوعية الخدمات المقدمة للطلبة، بالإضافة إلى الامتيازات والتشجيعات التي من المفترض أن يتم تخصيصها للباحثين فيما بعد التدرج. وكل ذلك من الضروري أن تتم مرافقته بتحسين وضعية الأساتذة والباحثين الدائمين، بشكل يسمح لهم بالتفرغ للبحث وتكوين الطلبة، وهو ما تم إغفاله في المشاريع السابقة، وينبغي استدراكه بالأخص بعد أن تم الانتهاء من بناء الجامعات وكل ما يلزمها، وبالتالي فالضرورة التي تفرض نفسها حاليا هي إعادة النظر في طرق تسيير المؤسسات الجامعية والبحثية، وتوفير كل الظروف التي من شأنها تحسين الأداء والمردودية، سواء لدى الأساتذة، الباحثين، ولكن أيضا الطلبة.

المبحث الثالث: المحروقات في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي ومرتكزات السياسة النفطية بعد الاستقلال.

سيركز هذا المبحث على أهم المراحل التي مر بها النفط منذ اكتشافه من لدن المستعمر الفرنسي بالصحراء الجزائرية أثناء ثورة التحرير، إلى غاية مرحلة الاستقلال، والسبل التي تم انتهاجها من طرف صانع القرار في الجزائر لاسترجاع السيادة الكاملة على كل الثروات، بما فيها النفط. تكمن أهمية التطرق لهذا العنصر، في ضرورة معرفة مختلف تلك المراحل منذ اكتشاف النفط، إلى غاية تأميم المحروقات، من أجل الفهم الأمثل للدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري، والآمال التي كانت معلقة بهذا المورد الطاقوي، وبموارد طبيعية أخرى تزخر بها الجزائر، في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني، هذا الهدف الذي ظل منشودا، وتم التسويق له من خلال مختلف الحكومات المتعاقبة، ونحن حاليا في العقد الثاني من الألفية الثالثة، ولا يزال نفس الهدف قائما، دون أن يتحقق على أرض الواقع، أين أصبحت الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على عائدات صادراتها من المحروقات.

المطلب الأول: الحالة الاقتصادية للجزائر قبل استرجاع السيادة الوطنية واكتشاف النفط

تميزت الصناعة الجزائرية عبد بداية الاستعمار الفرنسي بأنها قد كانت ناشئة، وعند سنوات 1880 كانت متنوعة، تشتمل على مجموعة من الصناعات التحويلية، سواء الصناعات الغذائية، صناعة الخشب والفلين، الحلفاء، السجائر، كما تواجدت أيضا الصناعة المنجمية، صناعة الآجر، أنشطة البلاط (tuilerie) والفخار. وقد كانت منتجات هذه الصناعة الخفيفة يتم تصدير جزء منها للخارج، على غرار المنتجات الفلاحية والمنجمية، السجائر، الخشب، الجلود والصوف[1].

العنوان: جدول يبين حالة الصناعة في الجزائر سنة 1888

الصناعات	عدد المؤسسات	عدد الموظفين
الحلفاء	71	1870
المخبزات	156	1428
صناعة السجائر	96	1251
النجارة بمختلف أنواعها	343	1802
الفلين والسدادات	55	2825
المناجم	175	2741
المطاحن والنجارة	1110	1649
معاصر الزيت	1025	1119

المصدر:

Exposé de la situation générale de l'Algérie, 1888. **In :** Rachid Mira, **« institutions et ordre politique dans le modèle économique algérien »**, Document de travail n°11-2017, Centre d'économie de l'Université de Paris Nord, CNRS UMR n°7234, Avril 2017.

[1] - Rachid Mira, **« Institutions et ordre politique dans le modèle économique algérien »**, Document de travail n°11-2017, Centre d'économie de l'Université de Paris Nord, CNRS UMR n°7234, Avril 2017, p.106.

ارتأينا تقديم هذه المعطيات وعرض الجدول أعلاه لعدة أسباب، فبغض النظر عن مدى دقة الأرقام والإحصائيات التي تضمنها الجدول، وما إذا كانت تخص كل المناطق والأقاليم الجزائرية أم تشمل فقط المناطق التي تم احتلالها، بحكم أن المستعمر في سنة 1888، لم يفرض سيادته على كامل التراب الجزائري، بفضل المقاومات الشعبية. وقد أولت الإدارة الاستعمارية أهمية بالغة للإحصائيات، ومنه لتقدير وتثمين ما تم إنجازه، (وضمنيا إدراك النقائص لاستدراكها في مشاريع قادمة)، كما بين ذلك وجود استراتيجية طويلة الأمد. وهنا طبعا لسنا بصدد تمجيد الاستعمار، بحيث أن أغلب إن لم نقل كل تلك المنجزات قد تمت بأموال وثروات الجزائريين، وبأيدي عاملة جزائرية، وهي بطبيعة الحال ليست موجهة للجزائريين، بل هي لصالح المعمرين، ولتسهيل تحويل خيرات الجزائر لفرنسا، وللأسواق الدولية.

لكن ما يجدر قوله هو أن للمستعمر خطة اقتصادية، إذ قام بإنشاء سكك الحديد وبناء العديد من المدن التي لا تزال إلى يومنا هذا، عكس ما تم إنجازه من لدن الجزائريين أنفسهم في بلادهم عقب استرجاع السيادة، حيث قد يقول قائل أنها ليست بلادهم، أو أنهم أجانب تم تجنيدهم أو تسخيرهم لتدمير البلاد والثأر من سكانها، وإلا فكيف يمكن تفسير إنجاز مشاريع بأموال ضخمة، وقبل الانتهاء من الأشغال فيها، أو عند بداية استغلالها تبدأ عيوبها بالبزوغ، ويسقط الستار عن مكامن الغش وأوجه التدليس في إنجازها، وحينها، لا يتم محاسبة المسؤولين عن ذلك، وإنما يتم الشروع المزيد من تبذير موارد الأمة عبر المشاريع التكميلية والميزانيات الإضافية لتلك المشاريع (بالأخص ما تعلق بالمشاريع الكبرى، كالطريق السيار، أو المشاريع السكنية.

وإذا كانت نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 قد شكلت بادرة أمل في نفوس الجزائريين الذين ضحوا بدمائهم في سبيل تحرير الأراضي الفرنسية من غزو ألمانيا النازية، حيث انتظروا وعود فرنسا لهم بمحنهم الاستقلال بعد النصر في الحرب، فإن فرنسا الاستعمارية قد كان لديها أطماعا وطموحات أكبر بعد الانتهاء من الحرب وانسحاب الجيوش الألمانية. وذلك بعد أن شرعت في معركة إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، حيث كانت أحوج ما تكون إلى العملة الصعبة، المواد الأولية، واليد العاملة الرخيصة، وهو ما جعلها ترد الجميل للجزائريين عن طريق مجازر 08 ماي 1945.

يجدر بنا الرجوع إلى العقود الأخيرة من تواجد الاستعمار الفرنسي لاستنباط تصور عام حول طبيعة الاقتصاد الجزائري أثناء تلك المرحلة. وبشكل عام، فقد كان الاقتصاد يعاني من التخلف، حيث اجتمعت فيه كل مؤشرات هذا الأخير، حيث عم الجهل وانخفضت نسبة التعليم إلى مستويات جد ضعيفة، سوء

التغذية الناتج عن الفقر، ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال وحتى عند البالغين، غياب التغطية الصحية، انقسام المجتمع إلى أقلية مهيمنة (الأوروبيين) وأغلبية واقعة تحت الهيمنة (الجزائريين)[1]، ويمكن الرجوع إلى ذلك بنوع من التفصيل عل شكل عناصر.

- عندما كانت الجزائر خاضعة للاحتلال الفرنسي، كان الاقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على الاستيراد، وقليل التصدير. فكانت الصادرات تتمثل أساسا في المنتجات الفلاحية، في حين يتم استيراد المواد المصنعة من فرنسا.
- بالرغم من التواجد الفرنسي في الجزائر، إلا أن الاقتصاد الجزائر لم يكن سوى اقتصاد دولة عالم ثالثية ذات اقتصاد ريفي، وأغلب السكان كانوا يشتغلون في القطاع الفلاحي. هذا الأخير كان تقليديا ولا يزال يعاني من التأخر، حيث أن أغلب الأراضي الخصبة قد كانت تحت سيطرة المعمرين، بينما كان الجزائريون، إما يشتغلون عند هؤلاء كعمال، أو كان لديهم بعض الأراضي ذات مساحات محدودة، قليلة الخصوبة وضعيفة المردودية، وبالتالي فالإنتاج ليس بالقادر على المنافسة الدولية، سوى الاستجابة لحاجات الاستعمار الفرنسي.
- تميز الاقتصاد الجزائري إبان المرحلة الاستعمارية بوجود سوق عمل منقسم الى قسمين أساسيين: الأول يخص المعمرين والثاني يخص الجزائريين. أما الأول فهو أكثر تنظيما، يضم عمالا أوروبيين يتم تأمينهم، يشتغلون وفقا لعقود ثابتة، يحصلون على راتب جيد وظروف عمل جيدة أيضا. أما الفئة الثانية فهي تضم الجزائريين، الذين يشتغلون بصفة غير دائمة، بل يمكن وصفها بالمناسباتية، (مثل مواسم الجني، الزرع، ...) راتب ضعيف وظروف عمل سيئة.
- من مميزات الاقتصاد الجزائري أيضا في الفترة الاستعمارية، ضعف رأس المال البشري واليد العاملة المؤهلة من الناحيتين الكمية والنوعية. وكل هذا راجع بشكل أساسي إلى ضعف وندرة التكوين، ضف إلى ذلك النقص الكبير للتعليم، ليس فقط من حيث النوعية، التي تتسم بالضعف، ولكن أيضا من حيث أعداد الأطفال المتمدرسين، التي كانت جد ضئيلة. ولقد ساد نموذجان من التعليم في الجزائر أثناء الوجود الفرنسي، أين كان هناك تمييز واضح بين الجزائريين والمعمرين، منذ القوانين التعليمية التي تم إقرارها سنة 1892، في إطار الجمهورية الفرنسية الثالثة، فتم تجهيل منظم للجزائريين من خلال حرمان أغلبهم من التعليم، بل حتى البرامج التي يتم تلقينها للمعمرين، لم تكن نفسها مع البرامج التي يتم تدريسها في المدن الفرنسية. وقد كان

[1]- Abdallah ZOUACHE, **Etat, héritage colonial et stratégie de développement en Algérie,** Les cahiers du CREAD N° 100, 2012, p.17.

يتم تدريس الجزائريين برامج مختلفة، هدفها الأساسي تكوين يد عاملة بسيطة للمعمرين، وفهم اللغة والثقافة الفرنسيتين[1].

كان الفرق واضحا في التمدرس بين أبناء الجزائريين، وأبناء الأوروبيين القاطنين بالجزائر، إذ بلغت نسبة التمدرس عند المعمرين ما قوامه 90 في المائة سنة 1944، في حين كانت نسبة أبناء الجزائريين الذين التحقوا بمقاعد الدراسة قد كانت عند حدود 08 في المائة فقط، وهذا استنادا إلى احصائيات المعهد الفرنسي لدراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Institut d'Etude du Développement Economique et Social)، ولقد ساهمت كل هذه المعطيات في غياب نخبة اقتصادية، أو حتى طبقة وسطى فعلية إبان الحقبة الاستعمارية، ليس فقط بين الجزائريين، ولكن أيضا لدى المعمرين[2].

في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، كانت التجارة الخارجية للجزائر في معظمها تتم مع دولة الاحتلال الفرنسي. بالنسبة للصادرات الجزائرية فقد كانت تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية، على غرار الخمور، التمور، القمح، الفواكه، الخضر، زيت الزيتون. وبالنسبة للحوم، فهي تتعلق بشكل أساسي بالأغنام، بالإضافة الى بعض المواد الأولية النباتية، مثل الحلفاء. أما بالنسبة للمواد الأولية المعدنية، فقد كانت تصدر الجزائر الحديد والفوسفات بشكل رئيسي، والأغلبية الساحقة من هذه الصادرات متوجهة نحو فرنسا. أما بالنسبة للواردات الجزائرية، التي أغلبها قادمة من فرنسا كذلك، فهي تتمثل في مواد مصنعة مثل النسيج، الآلات، قطع الغيار، الألبسة، أدوية، ... كما تستورد أيضا بعض المواد الغذائية، مثل السكر، الزيوت، الحليب المركز، خضر جافة، لحوم، أجبان، ومواد البناء[3].

منذ التواجد الاستعماري في الجزائر، كانت السمة الأساسية لمختلف السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها، هي غياب الانسجام بين الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للبلاد مع ما يتم طرحه من سياسات. فلطالما عانت الجزائر من غياب الكفاءات المؤهلة الكفيلة بالرفع من الأداء الاقتصادي، ووضع قطار التنمية فوق السكة. وفيما يتعلق بالصناعات المصنعة التي تم تبنيها في السبعينات، فإن مشروع التصنيع قد تم طرحه في الأربعينيات أثناء الاستعمار الفرنسي، لكن يتم التوصل لتطبيقه على أرض الواقع[4].

ومن هنا يتضح مدى اعتماد الجزائر على مواردها الطبيعية، سواء إبان خضوعها للاستعمار الفرنسي، أو بعد الاستقلال، حيث أن الفرق الموجود بين المرحلتين، هو أنه أثناء الاستعمار كانت الجزائر تصدر

---

[1]- Abdallah ZOUACHE, **Op. Cit.**, p-p.17-22.
[2]- **Ibid.**, p-p.22-25.
[3]-**Ibid.**, p.27.
[4]-**Ibid.**, p.32.

موارد طبيعية متنوعة، بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية، واللحوم الحيوانية. بينما اتجهت بعد الاستقلال إلى الاعتماد شبه الكلي على تصدير النفط والغاز الطبيعي.

من هنا إذن ومع وجود بعض الاكتشافات للنفط في مناطق مختلفة من العالم، تبين للخبراء الفرنسيين من خلال التركيبة الجيولوجية للصحراء الجزائرية، أن هذه الأقاليم من المحتمل أن تحتوي في جوفها على نفط قابل للاستغلال. وهو ما قامت به الإدارة الاستعمارية آنذاك، حيث سعت لاكتشاف النفط في الجنوب الجزائري، عن طريق القيام بعمليات تحري، استكشاف وتنقيب واسعة، شملت مساحات كبيرة جدا من الصحراء. كانت عمليات التنقيب هذه من طرف أجهزة ومؤسسات عامة فرنسية متخصصة في النشاط البترولي، وهذه الأجهزة هي التي تحملت تكاليف وأعباء العمليات التنقيبية[1].

تم منح أول رخص تنقيب كبيرة في الصحراء الجزائرية للمؤسسات العامة الفرنسية خلال الفترة 1952 و1953، مثل مكتب الأبحاث البترولية (Bureau des recherches pétrolières)، والهيأة المستقلة للبترول (Régie autonome du pétrole)، وهما المؤسستان اللتان أدمجتا لاحقا لتشكلا شركة إيراب الحكومية الفرنسية، والشركات الفرنسية التي تشارك الحكومة في رأسمالها مثل شركة النفط الفرنسية (compagnie française du pétrole)، وقد غطت رخص التنقيب هذه، ما تقدر مساحته بحوالي 500 ألف كلم^2 من الأراضي الجزائرية[2].

في سنة 1956 تم اكتشاف احتياطات نفطية كبرى في منطقتي عجيلة وحاسي مسعود. وفي 1957، أي بعد سنة، تم اكتشاف حقول الغاز بحاسي الرمل[3]، هذا مع العلم أن منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل لا تزال تشكل خزان طاقوي استراتيجي للجزائر إلى يومنا هذا.

سعت الحكومة الفرنسية عقب هذه الاكتشافات لتوسيع مناطق التنقيب عن النفط، ونظرا لاعتبار أن تلك الاستثمارات بحاجة لرؤوس أموال كبيرة، فقد قررت الإدارة الاستعمارية تشجيع استثمار رؤوس الأموال الخاصة، سواء كانت فرنسية أو أجنبية، لتمويل عمليات التنقيب، بهدف الإسراع في الكشف عن مخزونات النفط الجزائرية وتأمين استغلالها[4].

---

[1]– عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1974، ص.ص12–13.

[2] –**المرجع نفسه**، ص14.

[3]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.220.

[4]– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص13–14.

قطاع السكك الحديدية في الجزائر إبان المرحلة الاستعمارية:

شرعت الإدارة الاستعمارية في استغلال أول منجم للحديد بالجزائر منذ سنة 1845 (أي بعد 15 سنة فقط من احتلالها للبلاد)، وعندها قامت بتطوير الشركة الأولى المتخصصة في السكك الحديدية بالجزائر. ولقد ساهمت الشركة الفرنسية PLM أو "باريس–ليون–المتوسط" في تطوير سكك الحديد بالجزائر، على وجه الخصوص بين سنوات 1860–1875[1].

ولقد كان تطوير النقل بالسكك الحديدية ضرورة من أجل الاستغلال الأكبر للموارد الجزائرية وضخها لتساهم في تطوير الاقتصاد الفرنسي، حيث تم ربط أبرز مراكز وأماكن الإنتاج الفلاحي، المنجمي والصناعي بالموانئ عبر القطارات. وعلى طول الفترة الممتدة بين 1840 وسنة 1910، تم استثمار ما قيمته 7891 مليون فرنك فرنسي في تطوير النقل بالجزائر. وتم توسيع مشاريع انجاز السكك الحديدية عبر مراحل، وعلى امتداد مختلف المدن الجزائرية، بالأساس منذ قانون 20 جويلية 1860، أين تم الإعلان عن الأهمية التي تكتسيها بعض خطوط السكة، والتي يتوجب منحها الأولوية في الإنجاز كونها "ذات منفعة عامة"، على غرار خط الجزائر العاصمة–البليدة وغيره. وبفضل قانون 18 جويلية 1879، فإنه قد تم إنجاز ما يقدر بـ 2766 كلم من سكك الحديد قابلة للاستغلال[2].

العنوان: جدول يبين نسبة منتج الخمور في الصادرات الجزائرية من 1880 إلى سنة 1910

السنة	1880	1881	1882	1892	1894	1896	1899	1900	1903	1906	1908	1910
النسبة المئوية	0,4	9,9	33,7	49,7	36,3	55,9	52,8	21,0	29,0	16,5	21,6	38,4

المصدر:

Ahmed Henni, **La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie**, Alger : SNED, 1982, p.127.

[1]- Rachid Mira, **Op. Cit.**, p.104.
[2]- **Ibid.**, p.105.

في سنة 1896 على سبيل المثال، كانت الخمور مصنفة في أول قائمة المنتجات التي تصدرها الجزائر بنسبة 55,9 في المائة من مجموع الصادرات. وانطلاقا من هذه الإحصائيات، تظهر أهمية القطاع الفلاحي بشكل عام، والذي تم اهماله بعد الاستقلال، فمنتجات الكروم قد ساهمت بشكل كبير في صادرات الجزائر نحو الخارج، ويمكن قراءة التذبذب الكبير للنسب المئوية في الجدول أعلاه، على أنها ليست تراجعا معتبرا في الإنتاج، بقدر ما تعبر عن دخول قطاعات أخرى، ومنتجات أخرى مرحلة الإنتاج والتصدير، بالأخص الاستغلال الواسع للمناجم وغيرها من المنتجات الصناعية (الصناعات التحويلية، الخفيفة، والتقليدية بشكل أساسي).

المطلب الثاني: التسيير الفرنسي للنفط الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية

خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي، الذي اجتهد لهدم كل البنيات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت موجودة عند مجيئه، وذلك من أجل كسر المقاومة وتسهيل السيطرة على الجزائر، وهذا ما ساهم في شبه غياب طبقة متوسطة من ملاك رؤوس الأموال تساهم في التنمية، خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل. لكن بعد عزم الجزائريين على استرجاع السيادة الوطنية بالقوة المسلحة في 1954، فإن الإدارة الاستعمارية، ومن أجل بقائها في الجزائر قد عمدت إلى استعمال مختلف الطرق العنيفة وغير العنيفة لإبقاء سيطرتها على الجزائر، ومن بين تلك الوسائل نجد إطلاق مشاريع اقتصادية، ووعود بتحسين المستوى المعيشي للجزائريين، التشغيل وغير ذلك. ومن هنا إذن وفي هذه الظروف، تضاعف عدد المؤسسات الخاصة التي كان يملكها الجزائريون من 7947 مؤسسة سنة 1957 إلى 15000 مؤسسة سنة 1960، وهي ذات طابع تجاري، حرفي، وخدماتي، ورغم أنها لم تكن تنافس الشركات الفرنسية التي كانت موجودة في الجزائر آنذاك، إلا أنها استفادت من فتح الإدارة الاستعمارية للمجال الاقتصادي للخواص، حيث كانت تمول بمختلف السلع والخدمات، الفرنسيين الموجودين بالجزائر، وبالأخص الجنود الذين عادل عددهم 800 ألف عسكري نهاية الخمسينات[1].

حسب الإحصاء السكاني الذي قامت به الإدارة الاستعمارية في الجزائر سنة 1954، فإن تعداد السكان الأوروبيين في الجزائر قد كان 984000 نسمة، ونسبة 94 في المائة منهم من جنسية فرنسية. في حين كان عدد الجزائريين آنذاك 8700000 نسمة، بما فيهم الجزائريين المتواجدين في المدن الفرنسية، ومنه

[1]- Ahmed DAHMANI, **L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997,** l'Harmattan, 1999, p.14.

فقد شكل عدد السكان الأوروبيين واحد من تسعة (1/9) من مجموع سكان الجزائر[1]، وهذا يكشف عن طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر، والذي أخذ الصيغة الاستيطانية Colonisation de peuplement، وبالتالي فإن اكتشاف النفط في الجنوب الجزائري قد كرس من أطماع فرنسا في البقاء بالجزائر، التي كانت تسميها في مختلف الوثائق الصادرة عنها (Département d'outre-mer).

الجزائر، ولمدة قاربت قرنا من الزمن، قد تخصصت في إنتاج وتصدير مختلف المواد الزراعية (نحو فرسنا بشكل أساسي). ومنذ اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية من طرف الإدارة الاستعمارية، وبداية استغلاله سنة 1956، أصبحت الدولة منتجة ومصدرة للنفط، فتحول بالتالي الاقتصادي الجزائري منذ الوجود الاستعماري نحو الاعتماد على المحروقات[2]، وقد كانت هذه الاكتشافات النفطية في الجنوب الجزائري بعد عامين من اندلاع الثورة التحريرية أحد الأسباب التي جعلت فرنسا تحاول البقاء في الجزائر بكل الطرق، أو حتى محاولة تنفيذ مخطط يقضي بمنح الاستقلال للشمال، مقابل فصل الصحراء والاحتفاظ بها كمستعمرة فرنسية[3]، حيث زاد التعنت الفرنسي بسبب تنامي طموحاتها للإبقاء على سيطرتها على الموارد التي تزخر بها الجزائر، والذي من شأنه تعزيز مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية في العالم، بيد أن إصرار الجزائريين على استرجاع سيادتهم على كامل الأراضي الجزائرية وتضحياتهم الجسيمة قد حالت دون تحقيق ذلك.

ولم تنشط هذه الثورة في التراب الجزائري فحسب، بل تعدت ذلك إلى فرنسا، كما كانت على المستوى الدبلوماسي، الثقافي وغيرهما، إذ كانت بعثات جبهة التحرير الوطني حاضرة في مختلف المؤتمرات التي يتم تنظيمها على مستوى دول العالم الثالث، الدول العربية والإسلامية، وحتى الدول الأخرى التي كانت مساندة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث وسعيا منها لإثبات وجودها وحضور أكبر عدد من الأنشطة والتظاهرات العالمية، شكلت فرقا رياضية لتشارك باسم الجزائر في مختلف البطولات. ومن هنا إذن، وفي ظل كل هذه الظروف، كانت فرنسا تشجع الشركات النفطية الغربية للقدوم من أجل الاستثمار في الجزائر، سعيا منها لجعل الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات، تنحاز إلى الجانب الفرنسي، للإبقاء على احتلال الجزائر.

[1]- Abdallah ZOUACHE, **Op. Cit.**, p.17.
[2]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.32.
[3]- Kedidir Mansour, **Op. Cit.**, p.74.

يرجع الدكتور عاطف سليمان إلى المراحل الأولى من اكتشاف فرنسا للنفط والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية، حيث أنها فتحت المجال مبكرا أمام الدول المتطورة في أوروبا وأمريكا للاستثمار في قطاع النفط بالجزائر. وقد كان لهذا القرار أبعاد عدة، فإذا كان السبب الاقتصادي يتمثل في استقطاب رؤوس أموال أكبر لتحقيق اكتشافات أكثر، وبالتالي مضاعفة الأرباح، فإن السبب السياسي والاستراتيجي قد كان له الشأن الأكبر، ذلك أن استثمار كبريات الشركات النفطية العالمية التابعة للدول الكبرى، ووجود مصالح مشتركة بينها وبين الإدارة الاستعمارية، سيساهم إيجابيا في الطرح الفرنسي القائل بأن الجزائر فرنسية (l'Algérie française)[1]، وبالتالي ستدعم بقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر على مستوى المحافل الدولية، وتؤثر على الرأي العام العالمي عبر شبكاتها المختلفة، لصالح فرنسا، خصوصا في فترة الخمسينات، أين اندلعت ثورة التحرير الجزائرية (1954)، هذه الأخيرة التي أعلنها أبناء الجزائر لإنهاء السيطرة والقهر الفرنسيين*.

شجعت فرنسا الشركات العالمية للاستثمار في الجزائر، من أجل هدف اقتصادي أيضا، حيث كانت تسعى لتأمين حاجياتها من النفط بالدرجة الأولى، لكن في مرحلة ثانية، وفي حالات اكتشافات نفطية كبرى، إلى تصدير الفائض، لكن كما أشرنا سابقا، فقد تزامن كل هذا مع اشتداد الثورة الجزائرية (بالأخص سنوات 1956 و1957)، وهذا ما جعل فرنسا تقدم امتيازات مغرية لإقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار في الجزائر، ذلك لأنه كانت تسود ظروف من عدم الاستقرار والاضطراب في كامل الأقاليم الجزائرية، وبالتالي وجود نسب عالية من الخطر على المصالح الأجنبية التي يمكن استهدافها من طرف مختلف تشكيلات جيش التحرير الجزائري[2].

عقب الاكتشافات النفطية بالصحراء الجزائرية في عقد الخمسينات، وبداية استخراج النفط والغاز الطبيعي، ومن أجل تنظيم هذا الميدان الصناعي، وتحفيز الشركات النفطية العالمية على الاستثمار في صحراء

---

[1]– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص14.

*– وهي نفس الاستراتيجية التي تعتمد عليها المملكة المغربية للإبقاء على احتلالها للجمهورية العربية الصحراوية منذ 1975، حيث تقدم امتيازات وإغراءات للشركات الأجنبية، وبالأخص الأوروبية للاستثمار في الأراضي الصحراوية المحتلة، وفي المياه الإقليمية لهذه الدولة، سواء في استخراج الثروات الطبيعية، أو كذلك في الصيد البحري.

[2]– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص14–15.

الجزائر، فقد قام صانع القرار على مستوى الإدارة الفرنسية بالتفكير في إعداد التشريعات القانونية التي ستنظم استغلال ثروات باطن الأرض في الجزائر بشكل يخدم المصلحة الفرنسية.

وكان التشريع المعمول به قبل صدور قانون نفطي خاص بالصحراء الجزائرية، هو "قانون التعدين" الفرنسي، الذي لم تكن أحكامه تتضمن التسهيلات الكافية للاستثمار في المجال النفطي. وعلى إثر ذلك تم العمل على إصدار قانون جديد بشأن النفط الجزائري، يأخذ في الحسبان جميع المعطيات والأهداف التي سبق وأن تطرقنا إليها، وهذا التشريع هو "قانون البترول الصحراوي" (le code pétrolier saharien)، المتمثل أساسا في المرسوم التشريعي رقم 58-1111 الصادر في 22 نوفمبر 1958، والمراسيم والقرارات الصادرة استكمالا له وتطبيقا لأحكامه. ولقد كان بشكل عام مستوحى من التشريعات السائدة في دول الشرق الأوسط، وحتى في أمريكا اللاتينية آنذاك، مثل فنزويلا. هذا التشريع يحفز بشكل كبير الشركات العالمية للاستثمار في الجزائر، ويقدم تسهيلات للحائزين على رخص التنقيب، كما بنص أيضا على امتيازات الاستثمار[1]. ولقد كرس قانون النفط الصحراوي هيمنة الشركات النفطية الفرنسية على النفط الجزائري، وفي مارس 1962، تم التأكيد على هذا القانون في اتفاقيات إيفيان[2].

ومن بين المضامين المشجعة للمستثمرين الأجانب في قطاع النفط للمرسوم التشريعي رقم 58-1111 الصادر في 22 نوفمبر 1958، ومختلف المراسيم والقرارات الصادرة استكمالا له وتطبيقا لأحكامه، نجد أنه لا يتم دفع الإتاوات من طرف الشركات النفطية إلا إذا بلغ الإنتاج مقدار 300.000 طن[3]، وبالتالي فقد تم تقديم كل التحفيزات من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الصحراء الجزائرية.

إصرار جبهة وجيش التحرير الوطنيين على تحقيق أهداف الثورة قد جعل فرنسا ترى بحتمية استقلال الجزائر، وبأنها تقضي مرحلة أخيرة لها في شمال أفريقيا. وهذا ما جعلها تبذل قصارى جهدها في استنزاف الثروات قدر الطاقة، وهذا قد تم تكريسه من خلال الأمر رقم 58-1111، الذي نص صراحة على ضرورة استغلال الثروة النفطية "بأكبر قدر ممكن وتغذية الخزينة الفرنسية بحصيلة ضخمة"[4]، وهو

---

[1]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص15-16.

[2] - Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.32.

[3]- يسرى محمد أبو العلاء، **نظرية البترول**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص516.

[4]- عقبة مخنان ولقمان بامون، **النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 01، مارس 2019، ص166.

ما تجسد على أرض الواقع بعدة أشكال، من بين تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط بالصحراء الجزائرية.

هذه التحفيزات المقدمة في إطار قانون النفط الصحراوي، والذي تلته اكتشافات نفطية معتبرة سنوات 1956 و1957، قد جعلت الشركات النفطية العالمية تقدم طلبات أكثر لرخص التنقيب في الجزائر. ففي سنة 1958، تقدمت حوالي 28 شركة فرنسية، أمريكية، أو ذات رأسمال مختلط (فرنسي، أمريكي، أوروبي)، بطلبات للحصول على رخص التنقيب، وهكذا دخلت هذه الشركات مجال التنقيب والصناعة النفطية في الجزائر، مثل شركة شل، بريتيش بيتروليوم، شركات ألمانية، إيطالية، بلجيكية، أمريكية، ... ولقد كانت فرنسا تسعى تدريجيا لاستقطاب رؤوس الأموال أجنبية، لكنها في الوقت ذاته كانت تحرص على الاحتفاظ بسيطرة رأس المال الفرنسي حيث كانت لها الأولوية والنصيب الأكبر من الاستثمارات، وهذا ما يفسر أن رأس المال الأجنبي (غير الفرنسي) كان يحتل مكانة جد ضئيلة حتى عام 1960، حيث أن رأس المال الأجنبي المستثمر في قطاع النفط بالجزائر سنة 1960 لم يكن يتعد 07 بالمائة من مجموع احتياطي النفط الثابت وجوده والممكن استخراجه. وعشية استقلال الجزائر، كان رأس المال الفرنسي هو المهيمن في صناعة النفط بالجزائر، حيث كانت الشركات النفطية الفرنسية تملك ما يقدر بحوالي ثلاثة أرباع المساحة المشمولة برخص التنقيب، وحاول 93 في المائة من الاحتياطي الثابت، كما كانت تسيطر على أكثر بقليل من ثلثي إنتاج النفط الجزائري[1].

يتضح مما سبق التطرق إليه أن فرنسا الاستعمارية كانت على علم أن الثورة التحريرية لن تتوقف إلا بعد استرجاع الجزائر لسيادتها، وبالرغم من حرصها الشديد على إبقاء هيمنتها على ثروات الجزائر، بجميع الطرق، التي من بينها محاولة تقسيم الجزائر بمنح الشمال استقلاله والاحتفاظ بالصحراء، إلا أن وحدة الجزائريين واقتناعهم بأن وقت رفع الظلم قد حان، جعلهم أكثر إصرارا على تحقيق الاستقلال، مستعملين بذلك جميع الطرق والوسائل، وفي جميع الميادين، إذ لم يكتفوا بالحرب المسلحة بالجزائر، لكنهم استهدفوا أيضا فرنسا في عقر دارها، بل تعدوا ذلك إلى أساليب الكفاح الجديدة آنذاك، وهي الدبلوماسية، التعريف بالقضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي وإقناعهم بصدقيتها، وكسب تعاطف وود مختلف شعوب ودول العالم، معتمدين في ذلك على القانون الدولي والهيآت الدولية، مع منع إعطاء

[1]– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص20–21.

الثورة الجزائرية أية صبغة كنت (ليست دينية، ولا قومية، ولا عرقية ...) بل قضية تحرر من استعمار، وهو ما أثمر بالحرية والاستقلال.

المطلب الثالث: الصناعة النفطية في الجزائر على ضوء اتفاقيات ايفيان 1962 ومرتكزات السياسة النفطية عقب الاستقلال

أولا: الوضع البترولي بالجزائر عند الاستقلال

بعد ثورة دامت أكثر من سبع سنوات، وحصيلة ثقيلة من الخسائر البشرية والمادية، تمكن الجزائريون من استعادة الاستقلال من لدن الاستعمار الفرنسي الذي استمر في احتلال الجزائر لمدة قرن و32 سنة. عقب الاستقلال في جويلية 1962، تولى الحكم أحمد بن بلة، وفي ظل شح الإمكانيات، وغياب خطة واضحة للتنمية، لم يستمر طويلا، وخلفه على سدة الحكم، العقيد هواري بومدين، صاحب 34 عاما، وذلك في جوان 1965، ومع هذا التاريخ، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر المستقلة. وامتد حكم الرئيس بومدين مدة 13 عاما، أي إلى غاية وفاته عن عمر ناهز 47 سنة، في 28 ديسمبر 1978[1].

تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان من طرف كل من ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة وممثلي الحكومة الفرنسية في 18 مارس 1962، هذه الاتفاقيات التي جسدت نهاية حرب التحرير الجزائرية، والإعلان عن تنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أفضى إلى استعادة الجزائر لاستقلالها. ومن بين ما تضمنته هذه الاتفاقيات نجد بعض البنود التي تتناول ما يتعلق بموضوع الصناعة النفطية في الجزائر. فعلى سبيل المثال، تنص هذه الاتفاقيات على أن تضمن الجزائر جميع الحقوق النفطية التي تم اكتسابها قبل تاريخ استفتاء تقرير المصير، كما تتعهد الجزائر بموجب تلك الاتفاقيات، بعد اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع عقبة أمام ممارسة تك الحقوق المكتسبة، أو يزيد في الأعباء المترتبة عنها.

بموجب هذه الاتفاقيات أيضا، تتعهد كل من الجزائر وفرنسا، ضمن السيادة الجزائرية، أن تتعاونا ن أجل متابعة الجهود الهادفة لاستثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء، وسيتم تجسيد ذلك عن طريق جهاز مشترك جزائري–فرنسي، متمثل في "الهيأة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء" (l'organisme technique de mise en valeur des richesses du sous–sol saharien)، أو ما يتم اختصاره

[1]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.8.

بالهيأة الصحراوية (l'organisme saharien)، تساهم في هذه الهيأة المشتركة مناصفة كل من الجزائر في وفرنسا، سواء في عدد المندوبين، أو من حيث نفقات الهيأة. تنص هذه الاتفاقيات أيضا أنه خلال السنوات الستة الأولى من تاريخ دخول اتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ، يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال، ويكون النظام القانوني الذي تخضع له هذه السندات هو النظام الذي يحدده التشريع الجزائري الساري المفعول حين منح هذه السندات[1].

ولقد تميزت الإدارة الاستعمارية بعدم الثقة في المسؤولين الجزائريين بعد الاستقلال، حيث تنبأت لأسوء الاحتمالات، ذلك لعلمها أن الجزائريين حينما يتولون زمام الأمور في دولتهم، وتسيير شؤونها بأنفسهم، سيسعون بكل الطرق لمحو جل أشكال السيطرة الاستعمارية في مختلف المجالات، بما فيها الاقتصاد.

غداة الاستقلال، كانت الأولوية هي بناء الدولة، وقد تم منح أهمية لمؤتمر طرابلس لسنة 1962، الذي تمت كتابته من طرف مجموعة متشكلة من سبعة أشخاص، من بينهم شخصيات ذات توجه ماركسي (أمثال مصطفى لشرف ورضا مالك)[2]. وكما سبق وأن تطرقنا إلى الموضوع في عناصر سابقة، فإنه عقب استرجاع السيادة، وخروج المحتل الفرنسي من الجزائر في 1962، فإن الصناعة النفطية (تنقيب، استخراج، تكرير، تصدير، ...) كانت محتكرة من طرف الشركات الفرنسية والغربية، ونظرا لضعف الإمكانيات المالية، التكنولوجية والبشرية (اليد العاملة المؤهلة) في تلك الفترة، فإن السلطات الجزائرية قد استمرت في الاعتماد هذه الشركات الأجنبية، إذ كانت هذه الأخيرة تهيمن بشكل كبير على النشاط في قطاع المحروقات.

والملاحظ في تلك المرحلة هو أن هذه الشركات قد أحكمت سيطرتها على الصناعة النفطية في الجزائر، وكان لديها من الخبرة والإمكانيات ما يسمح لها بالتلاعب في التزاماتها الضريبية، عن طريق التلاعب بالأسعار المحققة، التي تحسب على أساسها الأرباح طبقا للقانون السائد آنذاك (الذي تركته الإدارة الفرنسية). وكان هناك أيضا تلاعب في عناصر الكلفة عند تقدير الأرباح الصافية بتضخيم هذه التكاليف، بالإضافة أيضا إلى التلاعبات في الأسعار المعلنة للنفط، والاستغلال المفرط لبعض الحقول والآبار (أو

[1]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص20-22.

[2]- Hirech Nawel, **Op. Cit.**, p.141.

العكس، بمعنى استغلال الآبار بدرجة أدنى عن قدراتها) بما يتوافق ومصالح هذه الشركات المتحكمة في أعصاب الصناعة النفطية في الجزائر[1].

انطلاقا من مختلف النقائص، العيوب والتناقضات التي تركها المحتل الفرنسي فيما يخص استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، فإن الإدارة الجزائرية قد سعت، ومنذ الاستقلال في 1962 إلى تغيير الوضع البترولي، والتخلص التدريجي مما يمكن اعتباره بالآثار العميقة التي خلفها الاستعمار، وذلك من أجل جعل النفط يساهم إيجابيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فقد تم السعي لتغيير هذا الوضع غير المنصف، والذي أبقى على المصالح الفرنسية غداة الاستقلال.

وإذا كانت الشركات النفطية الفرنسية في أعقاب الاستقلال تطبق أسعار بيع منخفضة، فإن النتيجة هي التأثر السلبي للخزينة الجزائرية التي لم تستفد من الوضع القائم آنذاك، وهو ما دفع بصناع القرار الجزائريين في سنة 1963 إلى تأسيس شركة سوناطراك[2].

ولقد تجسد العمل على فرض السيطرة الفعلية للجزائر على الموارد النفطية، في السعي لتطوير وترقية الصناعة النفطية، واستغلالها لصالح تحقيق التنمية الوطنية. وتم تكريس هذ المسعى، على سبيل المثال، في الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع، أين نجد المخطط الثلاثي للتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1967 – 1969، قد خصص لقطاع المحروقات والكيمياء ما قيمته 2710 مليون دينار جزائري، أي ما يمثل حوالي 50 في المائة من إجمالي استثمارات القطاع العام. كما عمدت الجزائر عقب ذلك إلى تعبئة كامل طاقاتها المادية والبشرية لإنجاح مخططها الرباعي لسنوات: 1970–1973، الذي كان يستهدف استثمار ما قيمته 27 مليار دينار جزائري، والذي بلغت فيه حصة قطاع المحروقات ما قيمته 4573 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 36 في المائة من إجمالي الاستثمارات الصناعية و15,6 بالمائة من إجمالي التوظيفات للقطاع العام الواردة في هذا المخطط[3].

ويذكر الأستاذ أحمد دحماني أنه على امتداد عشرين سنة، من 1957 إلى غاية 1977، وبالرغم من الإعلان عن تطبيق ثلاثة مشاريع تنموية في الجزائر، بقيت البلاد ريعية، معتمدة على قطاع واحد وهو

1– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص33.

2– عقبة مخنان ولقمان بامون، **مرجع سابق**، ص166.

3– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص35–36.

النفط، والتغير الوحيد حسبه هو تغيير التبعية لقطاع واحد متمثل في الفلاحة، إلى قطاع واحد آخر متمثل في النفط، أي تم تعويض سطح الأرض بباطن الأرض فقط[1].

هذا وقد تضاعفت أهمية النفط، بالأخص منذ صدمة 1973، أو ما يعرف بالصدمة النفطية*، حيث أثر النفط في تشكيل علاقات جديدة، سواء بين الدولة والمجتمع، بين الأقاليم في نفس الدولة، أو حتى بين المستويين الإقليمي والدولي[2]. وهذا ما جعل الجزائر تمنح أهمية خاصة لهذا القطاع.

ثانيا: مرتكزات السياسة النفطية في الجزائر عقب الاستقلال

في أعقاب استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية سنة 1962، أو ما يتم التعبير عنه بتحقيق الاستقلال السياسي، فإن الاستقلال الاقتصادي لم يتحقق بالكامل آنذاك، ذلك أنه قد كرست اتفاقيات إيفيان مجموعة قيود ثقيلة على الاقتصاد الجزائري في مختلف ميادينه.

وما يجدر التركيز عليه، هو أن قادة ثورة التحرير الجزائريين، قد وافقوا على هذه القيود مضطرين في تلك الفترة، لكنهم لم يتركوا الأمور تسير كما شاءت لها الإدارة الاستعمارية، بل شكلت مرحلة الاستقلال السياسي كبداية للكفاح والنضال من أجل استكمال تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والانفصال الكامل عن المصالح الفرنسية، على الرغم من أن ذلك ليس بالأمر اليسير، إذ أنه بحد ذاته (الانفصال عن المصالح الفرنسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل) كان يستدعي ثورة على شاكلة الثورة المسلحة السابقة (1954-1962) على الصعيدين الاقتصادي والقانوني.

عند الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مرتبطا باقتصاد الدولة الفرنسية، وأهم مميزاته كانت هيمنة الفلاحة من حيث التوظيف، حيث تنقسم إلى قطاع فلاحي حديث يسيطر عليه المعمرون، وهو موجه أساسا نحو التصدير، وقطاع فلاحي تقليدي وجهته الرئيسية متمثلة في تغطية الحاجيات المحلية. في حين

---

[1]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.p.32-33.

*- الصدمة النفطية، هي مصطلح تم تداوله منذ الحرب العربية-الإسرائيلية سنة 1973، أي اتفقت الدول المنتجة للنفط على خفض شديد للإنتاج ولصادراتها اتجاه الدول المؤيدة للكيان الصهيوني. ما يجدر توضيحه، هو أنه فعلا قد شكل صدمة، وحدثا سلبيا بالنسبة للدول المستوردة والمستهلكة للنفط في العالم، بالأخص الدول الأكثر تقدما. بيد أنه بالنسبة للدول النامية المصدرة للنفط، هو نعمة ومكسب إيجابي، حيث استفادت من هذا الوضع، الذي ارتفعت فيه أسعار النفط لتحقق أرقاما قياسية، وبالتالي، فقد حققت الدول النفطية (بما فيها الجزائر) عائدات جد معتبرة، مما سمح لها بتمويل مختلف المشاريع والخطط الاقتصادية.

[2]- Nassif Hitti, « **Les ressources pétrolières et la politique étrangère et de sécurité** ». In : Jean Dufourcq &Laur Borgomano-Loup (Sous la Direction de), **Op. Cit.**, p.143.

كانت الصناعة في غالبيتها صناعة استخراجية، متمثلة أساسا في استغلال النفط والمناجم. مع كل ذلك، توجد أنشطة تابعة للقطاع الخاص لكنها قليلة، تتمثل في الصناعات الخفيفة كالنسيج والجلود والصناعة الغذائية. هذا مع العلم أن مستويات البطالة لم تكن مرتفعة، وهذا راجع للهجرة الواسعة لليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا آنذاك[1].

هنا ينبغي التذكير أنه عقب استرجاع السيادة الوطنية في صائفة 1962، خرج أغلب المعمرين من الجزائر ليلتحقوا بفرنسا ودول أوروبية أخرى، مما أدى إلى رفع الجزائريين للتحدي، وقيامهم بتولي إدارة المشاريع الاقتصادية التي كانت موجودة، وهذا طبقا لمراسيم 1963 حول التسيير الذاتي[2].

ولقد تجسدت هذه الجهود في توجه السلطات الجزائرية عقب الاستقلال إلى تبني مبادئ النهج الاشتراكي في التسيير الاقتصادي، وهو ما اندرج في سياق السعي لتحرير الاقتصاد الوطني من مختلف أشكال التبعية، سواء لفرنسا أو لدول أجنبية أخرى، وتحقيق السيادة على جل القطاعات الاقتصادية في البلاد.

وفي إطار سعي الإدارة الجزائرية لتحقيق السيطرة الكاملة والفعلية على الثروات والموارد الطبيعية الموجودة في باطن الإقليم الجزائري، واستغلالها بكل حرية لصالح التنمية الاقتصادية الشاملة، ولمصلحة الشعب الجزائري، فإن صانع القرار في الجزائر قد قام بالإعلان عن قرار ثوري في 06 ماي 1966 *"يقضي بتأميم كافة النشاطات المتعلقة بالتنقيب عن المعادن (والتي لا تدخل ضمنها المحروقات السائلة والغازية) واستغلالها وتصنيعها ونقل كافة حقوق ونشاطات الشركات المنجمية الأجنبية إلى الشركة الوطنية الجزائرية للمعادن والمناجم (سوناريم)"*[3]، وقد حدث هذا بعد سنة من تولي هواري بومدين السلطة*.

لم تكن الجزائر في سنة 1965 تسيطر فعليا إلا على ما يقدر بحوالي 10 في المائة من الصناعة المنجمية واستغلال المعادن في البلاد، وهي نسبة ضعيفة جدا تبين تكريس اتفاقيات إيفيان للمصالح الاقتصادية الفرنسية، حتى عقب الاستقلال. لكن ومنذ تأميم النشاطات المتعلقة بالتنقيب عن المعادن

---

[1]– شكوري سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص104.

[2]– كربالي بغداد، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص3.

[3]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص42.

*– محمد بوخروبة (13 أوت 1932–27 ديسمبر 1978) الذي اشتهر باسم هواري بومدين هو ثاني رئيس للجزائر المستقلة بعد أحمد بن بلة. تولى سدة الحكم في الجزائر في 19 جوان 1965. وتختلف التحليلات حول طريقة وصول بومدين إلى السلطة، بين ما يسميه البعض بالتصحيح الثوري، وبين ما يعبر عنه آخرون بانقلاب عسكري ضد بن بلة.

في 1966، فإن الشركة الوطنية الجزائرية للمعادن والمناجم (سوناريم) قد أضحت تسيطر على مجمل إنتاج المعادن في الجزائر، والذين كان في ذلك الوقت مقدرا بما يضاهي 3200.000 طن من الحديد الخام، بالإضافة إلى معادن أخرى على غرار كل من الزنك، القصدير، النحاس، الفوسفات، ...الخ، ولقد قدر هذا الإنتاج المعدني بدخل إجمالي يساوي 160 مليون دينار جزائري سنة 1966[1]، مع العلم أن قيمة الدينار مقابل العملات الصعبة في ذلك الوقت كانت جد معتبرة مقارنة بالوقت الحاضر.

من المجدي التذكير أن السياسات النفطية في أثناء المراحل الأولى عقب الاستقلال، قد كان تركيزها متمحورا حول بسط السيادة الكاملة على الصناعة النفطية بالجزائر (من تنقيب، استخراج، تكرير، تصدير وغير ذلك). ويحدد الدكتور عاطف سليمان في كتابه "معركة البترول في الجزائر" جملة من الأهداف المحددة للسياسة البترولية في الجزائر، والتي سنحاول ذكر أهمها على شكل نقاط:

1. التعجيل في استرداد مقومات السيادة على الثروات الطبيعية واستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا.
2. إنشاء وتطوير وتقوية صناعة نفطية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته.
3. تأمين الروابط وعناصر التلاحم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها أو المتفرعة عنها، عن طريق دمج هذا القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول والغاز دعامة من أهم دعائم خطط التنمية[2].

وفي هذا السياق يمكن الرجوع إلى ما قاله بلعيد عبد السلام، الوزير الجزائري الأسبق للصناعة والطاقة، في ندوة الاقتصاديين العرب التي انعقدت في الجزائر شهر أكتوبر 1970: *"ففي مجال التصنيع على سبيل المثال، اعتبرنا أن عملية التصنيع هي كل متكامل، وانطلقنا في سبيل إنشاء الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب وصناعة البتروكيمياء، وعملنا على ربط هده الصناعات بسائر القطاعات الاقتصادية، باستثناء بعض العمليات التي لا يمكن للجزائر أن تطمح إلى تحقيقها في المرحلة الراهنة من نموها"* [3].

---

[1]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص42.

[2]- **المرجع نفسه**، ص43.

[3]- **المرجع نفسه**، ص45.

من خلال هذه الفقرة المقتطفة من خطاب الوزير، فإنه بالإمكان تسجيل عدة ملاحظات حول ما قاله، إذ أن هذا الكلام يبين وجود خطة، أو استراتيجية وطنية عبر قطاعاتية، أي تتعدى قطاع الطاقة والمحروقات، لتشمل الصناعة، أو حتى الزراعة، التطوير التكنولوجي، البحث العلمي، وغيرها، وذلك ليس فقط على المدى القصير، بل على المدى المتوسط والبعد أيضا. اتسم هذا الخطاب بالواقعية، الدقة، بل حتى ما يمكن التعبير عنه بالصراحة، أن تناول ما هو موجود في تلك الفترة، وما يمكن الوصول إليه بعد مدة معينة، وفقا للمعطيات والإمكانيات المتوفرة، بالأخص حينما قال: "*باستثناء بعض العمليات التي لا يمكن للجزائر أن تطمح إلى تحقيقها في المرحلة الراهنة من نموها*"، حيث أن، حتى الطموح، كان واقعي، وكان في إطار ما يمكن تحقيقه آنذاك.

4. قيام شركة النفط الوطنية بدور منفذ الأعمال (Opérateur) في كافة المراحل التي تسبق وتلي مرحلة الإنتاج.
5. زيادة المدخرات الوطنية في ميدان الثروات البترولية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب وعمليات تطوير الحقول المكتشفة، وتطوير الصادرات ضمن الظروف الأكثر ملاءمة للجزائر من حيث ميزان المبادلات للبلاد، ميزان المدفوعات، وزيادة واردات الخزينة.
6. تأمين احتياجات الطاقة للسوق المحلية ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة والأمان.
7. تكوين الإطارات الوطنية عن طريق التعليم النظري جنبا إلى جنب مع التدريب العملي في الحقول والمنشآت.
8. التعاون إلى أبعد الحدود مع الدول الشقيقة والصديقة لدعم القوة التفاوضية للجزائر وتنسيق الجهود اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة. وقد تحقق ذلك عن طريق عضوية الجزائر في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، واتفاقية التعاون وتنسيق النشاطات النفطية بين شركات النفط الوطنية العربية (المبرمة بين: الجزائر، ليبيا، مصر، العراق وسوريا)، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية بشأن التعاون البترولي المبرمة مع كل من ليبيا، العراق، سوريا واليمن الجنوبي[1].

يقول أيضا بلعيد عبد السلام، في نفس الخطاب المذكور آنفا: "*.... هذه بعض الأمثلة المترتبة على إنشاء المراكز الصناعية الكبرى في عنابة أو سكيكدة أو أرزيو. فهذه المراكز التي تقع على طريق*

[1]– عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص46.

تصدير مواردنا إلى الخارج، تجسد هدفا من أهداف سياستنا الإنمائية، ألا وهو تصنيع ثرواتنا الطبيعية محليا، والانتقال ببلادنا من وضع البلد المصدر للمواد الخام إلى وضع البلد القادر، استنادا إلى وسائلة وموارده الخاصة، على إنتاج السلع اللازمة لسد حاجاته وللانطلاق في سبيل الإنماء..." [1].

من خلال هذا المقطع من خطاب الوزير الجزائري الأسبق، تتجلى بوضوح معالم استراتيجية تنموية مرتكزة على الموارد الطبيعية، الاستفادة منها لدعم القطاعات الأخرى، وهذا بشكل مرحلي، حيث يتم الاعتماد في مرحلة أولى بالعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف الموارد الطبيعية المصنعة، وبعدها يتم ولوج الأسواق الدولية عن طريق تصدير فوائض الإنتاج. وقد تم اتباع هذه الاستراتيجية في وقت الرئيس الراحل هواري بومدين، بالرغم من كون نتائج كل ذلك ليست في المستوى المنتظر. لكن ما يمكن استنتاجه من هذا الخطاب هو إظهار نوع من الاهتمام بالمدن الساحلية في الشمال التي تحتضن بعض تلك الصناعات، وتحوي موانئ للتصدير، في المقابل تبين غياب الاهتمام بمدن الجنوب الجزائري التي يتم منها استخراج عديد الثروات، حيث أنها منذ تلك الفترة، لا تزال تعاني من تأخر تنموي مقارنة بمدن الشمال.

ولقد تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل واضح بآثار وانعكاسات السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية إبان العهد الاستعماري، حيث تطرق الأستاذ بن أشنهو إلى ثلاثة مميزات أساسية للسياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر خلال تلك المرحلة.

أ- الارتفاع المستمر لنسبة صادرات المحروقات (النفط أساسا) من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الخارج، إذ شكلت نسبة 58 في المائة سنة 1959، لتبلغ نسبة 59 في المائة سنة 1962؛

ب-المساهمة المعتبرة لإنتاج النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت هذه المساهمة في حدود 14 في المائة سنة 1958، فإنها قد بلغت ما يضاهي 34 في المائة سنة 1960، لتصل نسبة 48 في المائة سنة 1962؛

ت-فيما يخص الآثار الاجتماعية لهذه السياسة، فقد تعاظمت هجرة الساكنة من الأرياف نحو المدن، بالأخص منذ 1914 وصولا إلى 1930، ففي سنة 1932، ارتفع عدد الجزائريين القاطنين

[1]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص45.

بالمدن إلى 500.000 نسمة (أي نصف المليون)، ليصل إلى 02 مليون نسمة في سنة 1960.[1]

ومنذ السنوات الأولى من استرجاع السيادة الوطنية، قامت الجزائر بتأسيس المعهد الأفريقي للمحروقات والنسيج CAHT، والذي تم تعويضه لاحقا بالمعهد الوطني للمحروقات في بومرداس INH والمعهد الوطني للبترول IAP، الذي تخرجت منه أولى الدفعات منذ 1967، دفعات من المهندسين والتقنيين في المحروقات، جزائريين، ولكن أيضا من جنسيات عربية، افريقية، كوبية وغيرها[2]، وهذا جانب من مظاهر توجه صانع القرار الجزائري نحو منح أهمية كبرى لقطاع المحروقات، وضرورة تطويره، ليس فقط عن طريق مضاعفة الكميات المستخرجة لدافع التصدير، ولكن أيضا السعي لتكوين أيادي عاملة محترفة في هذا الميدان للتحكم الجيد في استكشاف، استخراج وتحويل المحروقات.

لقد اعتمدت الجزائر استراتيجية واقعية من أجل بسط سيادتها وسيطرتها الكاملة على كل الثروات الطبيعية التي تتمتع بها، وبالأخص النفط والغاز. ففي هذه الاستراتيجية تم الاعتماد على تكتيكات مدروسة يتم تطبيقها عبر مراحل، ويتم تحين الفرص واستغلالها بشكل جيد. فمنذ فجر الاستقلال، تم إنشاء الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها وتصنيعها وتسويقها (سوناطراك)، وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 1963، والتي كان هدفها الأساسي أن تقوم بنقل وتسويق النفط والغاز. لكن تم توسيع صلاحياتها والمهام المسندة إليها لاحقا، وبالتحديد، عند صدور المرسوم رقم 66-292، بتاريخ 22 سبتمبر 1966، لتشمل مهامها "كافة مراحل صناعة المحروقات"[3].

تميزت هذه الاستراتيجية بعدم التسرع، وعدم فتح كل الجبهات في نفس المرحلة، إذ أن السلطات الجزائرية، وأثناء تنفيذها لهذه الاستراتيجية، لم تواجه كل المصالح الأجنبية في الوقت نفسه، ذلك لأن هذه الطريقة ستجعل من تلك الفواعل والشركات والدول التي تنتمي إليها تتحد وتشكل كتلة واحدة ضد المصالح الجزائرية، خاصة وأن قدرات الجزائر وإمكانياتها عقب الاستقلال كانت جد محدودة (الطاقات البشرية

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.ص.7-8.

[2]- Sid Ahmed GHOZALI, **Questions d'Etat, changer ou disparaitre**, Alger : Casbah Editions, 2009, p.47.

[3]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص.ص49-50.

المؤهلة، التكنولوجيا، ...). على عكس ذلك كله، تم الاعتماد على خطوات متتالية ومدروسة من أجل استرجاع السيطرة على الموارد والثروات الوطنية واستغلالها لصالح التنمية الوطنية.

على سبيل المثال، بعد عدوان 1967، استغلت الحكومة الجزائرية هذه الظروف لوضع الشركات الأمريكية والبريطانية تحت المراقبة، تمهيدا للاستيلاء النهائي عليها لاحقا عن طريق تأميم بعضها بقرار منفرد أو شراء مصالح أخرى بالرضاء المتبادل[1].

وفي سنة 1969، استغلت الجزائر فرصة اندماج شركة "سنكلير" الأمريكية مع شركة أخرى دون الحصول على إذن الجزائر، كما يقضي بذلك قانون البترول الصحراوي، فتم سحب الامتياز من هذه الشركة كعقوبة لها على إخلالها بالتزاماتها القانونية. وبهذه السلسلة من التأميمات والخطوات المدروسة من قبل الجزائر، فإنه قد تم الوصول إلى السيطرة على كافة الشركات غير الفرنسية قبل التأميمات في 24 فيفري 1971، الذي كان بمثابة تتويج لاسترجاع وبسط السيادة على كافة الثروات الجزائرية[2].

الآثار والانعكاسات التي يسببها النفط، تتجاوز الجانب الاقتصادي، لتمتد إلى الجانب السياسي والاجتماعي[3]. فقد اعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط، وتبعيته لهذا المورد قد جعلته متسما بالهشاشة ورهينة لأسعاره في الأسواق العالمية، إذ أن كل ارتفاع لأسعار النفط يجعل البد ينتعش اقتصاديا، وفي أريحية مالية ويرفع من مستوى المداخيل الوطنية، وبالتالي انتعاش مختلف القطاعات، لكن في المقابل، أي انخفاض لأسعار الذهب الأسود سيجعل الجزائر تتأثر سلبا على مختلف المستويات، بما في ذلك تكملة المشاريع التنموية، تمويل السياسات والخطط الاقتصادية، بل حتى دفع الأجور للعمال.

لطالما تزايد دور النفط في الاقتصاد الجزائري بمنحنى تصاعدي، إلى حد أن أصبحت جميع القطاعات في الدولة رهينة لعائدات تصدير النفط، ولأسعاره في الخارج. لابد من التوضيح أن جميع المخططات التنموية التي يتم الاعتماد عليها منذ الاستقلال، لم تكن ذاتية التمويل، بل كانت كلها تنتظر حصتها من التمويل، الناجمة عن الريع النفطي. وكما سبقت الإشارة أعلاه، فإن البلاد قد استفادت من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالأخص في 1973 و1979، حين كانت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) فاعل رئيسي في المجال النفطي في العالم، وكانت الجزائر كذلك فاعلا محوريا فيها.

---

[1]- عاطف سليمان، **مرجع سابق**، ص49.

[2]– **المرجع نفسه**، ص61.

[3] - Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.33.

وبالرغم من كل المداخيل التي حصلت عليها البلاد، فإنه لم يتم التفكير في مشاريع تكون مستقلة عن الريع، أو بإمكانها المساهمة في الحد من التبعية للريع، بل كان يتم ضخ الأموال إلى الشركات العمومية التي كانت تعاني من العجز باستمرار[1].

وبفضل الريع النفطي، تعاظمت واردات الجزائر من الأسواق العالمية، من مختلف السلع والبضائع، سواء ما تعلق بالتجهيزات، أو بالمواد الاستهلاكية. وقد كان تأثير الريع النفطي على الأمن الغذائي للجزائر سلبيا، بل يمكن وصفه بالهدام، حيث تم التخلي عن الفلاحة، ودعم الصناعة والترويج لها، حتى تم هجر القطاع الفلاحي من طرف العمال، وأصبحت الجزائر تستورد ما يضاهي 80 في المائة من حاجياتها الغذائية نهاية السبعينات[2]، فإذا كانت الصادرات الجزائرية من المواد الزراعية تشكل 40 في المائة من إجمالي صادراتها في ستينيات القرن الماضي، فإنه بعد تبني سياسة التصنيع، والارتفاع الكبير لأسعار النفط في سنة 1973، أصبح "الجزائري يكتشف فن الحياة في الرفاه دون ان يسبقه اكتشاف لفن الإنتاج"[3].

وحتى بالنسبة للقطاع الخاص الذي كانت تمثله الطبقة المتوسطة آنذاك، ورغم محدوديته، إلا أن السمة الأساسية له، هي كونه يترصد مختلف الطرق للاستفادة من الريع والامتيازات التي تمنحها الدولة، ولم يكن يسعى لخلق الثروة، أو الاستجابة لحاجيات المجتمع، فهو لا يختلف عن شركات القطاع العمومي، التي كما سبق وأن ذكرنا، تستهلك من الأموال النفطية، على غرار جميع فئات المجتمع[4].

ومنذ الاستقلال، تم الشروع في معركة البناء، التنمية والتشييد، وقد تم الاعتماد على الإمكانيات المحدودة التي كانت متوفرة في أعقاب الاستقلال. ولكن منذ سنة 1973 (الحرب العربية الإسرائيلية) وتضاعف أسعار النفط، تحصلت الجزائر على عائدات هامة من العملة الصعبة. فإذا كانت القيمة الاجمالية للصادرات الجزائرية في سنة 1966 هي 0,126 مليار دولار، فإنها قد تضاعفت 28,5 مرة في سنة 1974، أين وصلت 3,6 مليار دولار، وهو ما وفر إمكانيات مالية جد هامة للجزائر[5].

---

[1]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.p.33-34.
[2]- **Idem.**, p.p.34-35.
[3]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.70.
[4]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.35.
[5]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.230.

أهم ما ميز الدولة الجزائرية المستقلة هو أنها أصبحت دولة ريعية، وظيفتها مراقبة، تسيير وتوزيع الريع النفطي، ذلك أنها تبنت ما يمكن تسميته بالاقتصاد التوزيعي (économie redistributive) بدل بناء اقتصادي إنتاجي (économie productive)، وقد أصبح يطغى السلوك الانتهازي على الأفراد، إذ أضحوا يسعون بكل الطرق للحصول على نصيب من الريع. فالمهمة الأساسية للدولة ودورها في المجتمع يكمن في التوزيع، وهذه العملية التوزيعية تأخذ أشكالا عدة، سواء على مختلف الفواعل الاقتصاديين والاجتماعيين، تأخذ أيضا شكل استثمارات، تطوير قطاع التشغيل العمومي، توزيع الأجور، دعم مختلف المواد الاستهلاكية، دعم وتمويل الشركات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، كما يظهر أيضا هذا التوزيع في قيام الدولة بدعم وتمويل مختلف الجهات والفواعل الاجتماعيين والسياسيين في الساحة الوطنية، الذين يقومون بأدوار لصالح النظام السياسي، وغيرها من الأشكال التي يظهر فيها الدور التوزيعي للريع النفطي الذي تقوم به الدولة[1]. وهنا يمكن الحديث عن الأحزاب والجمعيات المساندة لنظام الحكم، التي تمولها الدولة، حيث تقدم خدماتها للسلطة في مختلف المناسبات، على غرار المواعيد الانتخابية، أين يتم تكليفها بلعب أدوار معينة، واستدعائها كلما اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

في أعقاب الاستقلال حاولت الجزائر الاعتماد على امكانياتها المتوفرة من أجل بناء اقتصاد قوي وتحقيق تنمية وطنية شاملة. لكن بمجرد الارتفاع الكبير لأسعار النفط في سنة 1973، فإن كل جهود التصنيع قد تم التراجع عنها، إذ تم تفضيل المال السهل الناتج عن استغلال وتصدير النفط[2].

كان من المفترض أن يقوم التخطيط بدور محوري في مسار التنمية في الجزائر عقب استرجاع السيادة الوطنية في صائفة 1962، عند الإعلان عن تبني النهج الاشتراكي في التسيير الاقتصادي، وفي هذا المسعى، تم تأسيس وزارة بأكملها سنة 1979 تعنى بالتخطيط وتهيئة الإقليم. لكن البلاد قد شهدت نوعا من المنافسة بين الوزارات، حيث حظيت وزارة الصناعة والطاقة، التي أشرف عليها بلعيد عبد السلام، بعناية كبرى، جعلت منها أقوى الوزارات في الدولة الجزائرية، بالأخص دعم الرئيس بومدين لها، وكونها تتولى الإشراف على كبريات الشركات العمومية، والصناعة النفطية في البلاد[3].

تضاعفت عائدات الجزائر من الريع النفطي منذ الاستقلال، وتحسن معها المستوى المعيشي للجزائريين بشكل عام، وتضاعف أيضا مستوى الاستهلاك، ومع تنامي المدن، اتجه الإنتاج من أجل الاستهلاك

[1]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.36.
[2] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.258.
[3]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.39.

الذاتي• (l'autoconsommation) نحو الزوال، ففي المدن ومع الأنماط الجديدة للسكن، أضحى من غير الممكن القيام بتلك الأنشطة الاقتصادية، وأمام كل هذه المستجدات، ومع عدم قدرة السوق المحلية والإنتاج الوطني على الاستجابة لحاجيات المواطنين، فإن السلطات العمومية قد وجدت نفسها أمام الأمر الواقع، المتمثل في اللجوء للاستيراد من الأسواق الأجنبية[1].

تميز الإنتاج في القطاع الصناعي، الذي تمت المراهنة عليه بشكل كبير، بالضعف، وهو إنتاج لا يتوافق مع حجم الاستثمارات والأموال التي تم ضخها لهذا القطاع منذ سنة 1967. وقد حقق هذا القطاع نتائج سلبية، وتميزت بالفشل الذريع. وحسب الأستاذ أحمد دحماني، فإنه قد تم اختيار الصناعات الكبيرة، التي تطلبت تقنيات متطورة آنذاك، ورؤوس أموال كبرى، والنتيجة هي أن النشاط في مختلف المصانع قد كان دون القدرات والإمكانيات المتوفرة، كما لم يتم تكييف تلك الأنشطة مع نوعية الموارد المتوفرة في كل منطقة على حدى، فقد رافق مسار التصنيع مجموعة كبيرة من المشاكل ولنقائص، مما أدى إلى فشله على كل المستويات[2].

حتى بالنسبة للتجارة الخارجية، التي من المفروض أن يتم تطويرها بالموازاة مع مختلف المشاريع، من أجل تسهيل التصدير والمبادلات، إلا أن الدولة قد احتكرتها، وأهم ما ميزها هو كثرة الوقت الضائع في الانتظار، والتخزين وغيرها من العمليات، التي تؤثر سلبا على حركية التبادل التجاري، وتساهم في عرقلته[3].

وعند السنوات الأولى من الاستقلال، لم تشهد التجارة الخارجية للجزائر تغيرا كبيرا، حيث شكلت المنتجات الصناعية نسبة 73,7 في المائة من وارداتها. تقتني الجزائر أيضا نسبا هامة من حاجيات سكانها المتنامية من المواد الاستهلاكية. وهنا لابد من التأكيد على أن الجزائر، وبالرغم من توفرها على مختلف الظروف الملائمة لتكون قوة فلاحية وزراعية، إلا أنها لم تصبح كذلك، فمنذ التواجد الفرنسي كانت تستورد العديد من المواد الغذائية السابقة الذكر أعلاه (لحوم، أجبان، أسماك، ...) وأغلب صادراتها كانت تتمثل في الخمور آنذاك. أما بالنسبة للصادرات عقب الاستقلال فقد تراجعت بشكل كبير تلك

• المقصود من الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي هو الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي كانت تقوم بها العائلات، من أجل الاستهلاك، مثل زراعة بعض المحاصيل التي تكثر عليها الحاجة، الأشجار المثمرة، أو تربية الدواجن والمواشي، وغيرها، من أجل تقليص اعتمادها على السوق.

[1]-Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.43.
[2]- **Ibid.**, p.46.
[3]- **Ibid.**, p.47.

المتعلقة بالخمور، الفوسفات والحديد، لتحل محلها الصادرات النفطية تدريجيا. هذه الأخيرة التي تزايدت في كل مرة حتى جعلت من الجزائر دولة نفطية وريعية بامتياز[1].

وعلى وجه المقارنة، فإنه بعد ما يفوق نصف قرن من الاستقلال لم يتغير كثيرا هيكل التجارة الخارجية للجزائر. ففي السداسي الأول من سنة 2012 على سبيل المثال، فإن النسبة الأهم من واردات الجزائر قد تمثلت في 32,33 في المائة من اجمالي وارداتها، والتي هي عبارة عن وسائل التجهيز، المتمثلة أساسا في مختلف أنواع مركبات نقل الأشخاص والبضائع. تأتي في درجة ثانية واردات وسائل الإنتاج بنسبة 28,53 في المائة، من أدوات البناء والزيوت الموجهة للصناعات الغذائية، وتليها مواد استهلاكية غير غذائية بنسبة 20,40 في المائة، والمتشكلة أساسا من سيارات سياحية وأدوية. وتأتي في مرتبة أخيرة المواد الغذائية التي تمثل نسبة 18,75 في المائة من إجمالي الواردات، وهي تتعلق بالحبوب، الحليب ومشتقاته، وغيرها. وهذا التصنيف والترتيب يشبه إلى حد كبير ما كانت عليه البلاد إبان ثلاثينيات القرن العشرين أما بالنسبة لصادرات الجزائر، فإن الملاحظ هو أنها دولة مصدرة للموارد الطبيعية، سواء قبل الاستقلال أو بعده. فإذا كانت في المرحلة الاستعمارية (وقبلها) تصدر موارد فلاحية مختلفة، أبرزها الخمور، الخضر والفواكه، التمور والأغنام، فإنها قد أصبحت، عقب استرجاع الاستقلال تصدر المحروقات، وبشكل أساسي النفط. ففي السداسي الأول من سنة 2012، شكلت المحروقات نسبة 97,42 في المائة من صادراتها، ومنه فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة هامشية مقدرة بـ 02,58 في المائة من إجمالي الصادرات، وهي إحصائيات صادرة عن وزارة التجارة الجزائرية سنة 2012[2].

يبين الأستاذ الهواري عدي علاقة الاقتصاد الجزائري بالسياسة تطبع عليها هيمنة هذه الأخيرة (السياسة) على القطاع الاقتصادي إلى يومنا هذا. ففي الثمانينات ومطلع التسعينات، الاقتصاد في الجزائر لم يكن إلا مجرد إدارة غير قادرة على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية وتقديم الخدمات الضرورية للمجتمع، حيث اقتصر دور الدولة على أداء المهمة التوزيعية للريع النفطي[3].

وفي السياق ذاته، فإن نجاح أي نموذج صناعي يتطلب في المقام الأول وجود إدارة رشيدة في الدولة المعنية، ليس فقط في إدارة القطاع الصناعي بالذات، بل لجهاز الحكم بشكل عام. فنجاح النرويج مثلا لم يكن ممكنا لو لم تتوفر في هذه الدولة منذ البداية عدة متطلبات، وعلى مختلف المستويات تضمن

---

[1]- Abdallah ZOUACHE, **Op. Cit.**, p.p.27-28.
[2]- **Ibid.**, p.28.
[3]- Lahouari Addi, **« Néo-patrimonialisme et économie en Algérie »**, In : M. Camau, **Changements politiques au Maghreb**, Editions CNRS, 1991, p.7.

الإدارة الرشيدة لقطاع النفط. والهدف الأساسي الذي ينبغي تحقيقه هو الوصول إلى تناغم الصناعة النفطية أو انسجامها مع سياسة الدولة واستراتيجياتها في باقي القطاعات، من أجل أن تنصب كلها في خدمة المصلحة الوطنية الراهنة والمستقبلية[1].

ويبين التقدم الكبير والتطور الذي شهدته الدول الرأسمالية، وبالرغم من كل ما تم تحقيقه، إلا أن الامساواة وغياب العدالة والإنصاف قد أضحت مبادئ فرضت نفسها، سواء بين دول الشمال والجنوب، أو كذلك بين الأغنياء والفقراء في نفس الدولة، وبالتالي فعلى الدول النامية تفادي تطبيق نماذج الدول الغربية بحذافيرها، لكونها تفتقر إلى روح الإنصاف والتوزيع العادل للثروات والفرص، والدليل هو انتشار الفقر في عدة دول متقدمة، كنتيجة للثراء الفاحش لأقلية محتكرة للثروة[2]. وهذا ما ينبغي على الدول النامية، والجزائر على وجه الخصوص، أخذه بعين الاعتبار، لتفادي تكرار نفس الأخطاء التي وقعت فيها دول أخرى.

ومن المعلوم أنه يوجد نوع من التأثير المتبادل بين الاقتصاد الوطني والبطالة، فآثار الاقتصاد واضحة، حيث كلما شهد انتعاش وتحسن، كلما تراجع مستوى البطالة، والعكس صحيح. أما بالنسبة للبطالة فهي كذلك تؤثر على الاقتصاد، حيث أنها تشكل إهدارا لقيمة العمل البشري، إذ تخسر الدولة قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقتهم الإنتاجية. كما أن الحكومات تضطر إلى دفع منح وإعانات للبطالين، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على الانفاق العمومي. كذلك انخفاض المستوى المعيشي وغياب الأمن الاقتصادي لديه انعكاسات سلبية على أمن واستقرار الدولة[3]، ولهذا فإن النماذج التنموية تهدف أساسا إلى بناء اقتصادي قوي ومتعدد، وبطبيعة الحال إلى إشراك المجتمع بمختلف الطرق، التي تتمثل أهمها في التوظيف وإيجاد فرص الشغل.

---

[1]- فاروق القاسم (تأليف وترجمة)، **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010، ص.ص183-184.

[2]- عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص.ص136-137.

[3]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص418.

خلاصة الفصل الثالث

تم في هذا الفصل الثالث الإحاطة بمفهوم لعنة أو نقمة وفرة الموارد الطبيعية، مع تقديم تعريفات لمختلف المفاهيم ذات العلاقة، مع التركيز على مفاهيم الدولة الريعية والمرض الهولندي وأعراضها، كما تم التعرض إلى عدة أمثلة من الدول النامية التي لم تحسن الاستفادة من ثرواتها الوفيرة، بل أصبحت ضحية لتلك الوفرة وبالأخص في القارة الأفريقية. الجزائر على غرار الدول النامية، تحظى بوفرة في مختلف الموارد الطبيعية، والطاقوية منها بالأساس، وهو ما تم التفصيل فيه بالمعطيات والإحصائيات. كما قدمنا أيضا لمحة تاريخية حول المحروقات بالجزائر منذ اكتشافها من طرف المستعمر وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها عقب استرجاع السيادة الوطنية، حيث ازداد الاعتماد عليها تدريجيا منذ الاستقلال، إلى أن أصبحت البلاد تعتمد بشكل شبه كلي على صادراتها من المحروقات.

الفصل الرابع:

واقع التنمية المستدامة

في الجزائر على ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة: أسباب الفشل، الحلول والآفاق

الفصل الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر على ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة: أسباب الفشل، الحلول والآفاق

سيكون هذا الفصل بمثابة التطبيق، لكل ما ورد في هذا العمل، على امتداد ثلاثة فصول، سواء ما تعلق بمفهوم ومضامين التنمية المستدامة، المقاربات والمساهمات النظرية التي قامت بدراسة اقتصاديات عدة دول ذات موارد طبيعية وفيرة، منتمية للعام الثالث، بالأخص ما تعلق بمفاهيم العلة الهولندية، نقمة وفرة الموارد الطبيعية، والدولة الريعية، هذا مع دراسة وتحليل مختلف المعطيات الاقتصادية للجزائر، من إمكانيات، وأهم ما تم تحقيقه، لكن أيضا محاولة الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بالسبب الذي جعل الجزائر لم تستفد بالقدر الكافي من إمكانياتها، لهدف تحقيق نهضة شاملة، وتنمية مستدامة، وتخرج بالتالي من نفق التخلف لتتبوء المكانة التي تستحقها بين الأمم، ولا تبقى مجرد مزود للدول المتقدمة بالمواد الأولية من جهة، وسوق استهلاكية كبرى لمنتجات وبضائع الأمم التي تحسن الاستفادة من مواردها، ومن طاقاتها البشرية.

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور الاقتصاد الجزائري منذ استرجاع السيادة الوطنية

عند استرجاع الجزائر لسيادتها في سنة 1962، تم الاعتماد على النموذج التنموي الاشتراكي، المبني على التخطيط ومركزية الدولة في العملية الاقتصادية، من خلال الاعتماد على الشركات العمومية، وقد تم التوجه نحو التصنيع كمشروع بإمكانه تحقيق التنمية وإخراج البلاد من دائرة التخلف، وسنطرق في هذا المبحث إلى كرونولوجيا الاقتصاد الجزائر وأبرز المراحل التي مر بها.

المطلب الأول: تاريخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من المرحلة الاشتراكية إلى بوادر الانتقال نحو اقتصاد السوق

انطلاقا من اعتبار الإصلاحات الاقتصادية على أنها سلسلة مستمرة من التعديلات والتصحيحات الضرورية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي، فإنه ينبغي لها أن تكون ناتجة عن دراسة تقييمية لما تم إنجازه، وتأتي من أجل تجاوز الأخطاء التي تم الوقوع فيها، لكن أيضا تحيين وتكييف السياسات الاقتصادية وفقا لمستجدات كل مرحلة.

أولا: الاستقلال والتوجه الاشتراكي في التسيير الاقتصادي بالجزائر:

من الممكن ارجاع أسباب تبني النظام السياسي الجزائري لنهج التسيير الاشتراكي منذ الاستقلال إلى عديد الأسباب، والتي من بينها السعي لتفادي التناقضات التي وقعت فيها الرأسمالية في الدول الغربية، بالأخص ما تعلق بالتوزيع غير العادل وغير المنصف للثروة ولملكية وسائل الإنتاج.

وسعيا منها لتفادي كل ذلك، بادرت الدولة إلى التحكم في زمام الحياة الاقتصادية، وإدارة عمليات الإنتاج، وتوزيع الثروة والخدمات. لكن اتباع الاقتصاد الموجه، وتحكم الإدارة المركزية في مختلف مفاصل العمليات الاقتصادية من إنتاج، أسعار، تجارة خارجية وغير ذلك، لم يمنع من التوزيع غير المنصف للثروات، بل للامتيازات أيضا. وتحت سيادة هذا النمط الاقتصادي، تفشى الفقر، انتشرت البطالة في أوساط الشباب، وأخطر من ذلك كله، تفاقم حجم الفساد، وتضاعف تبذير الأموال العمومية[1]. وفيما يتعلق بالفساد، فإنه قد انتشر بوتيرة مستمرة منذ استرجاع السيادة الوطنية، بالرغم من استحداث آليات مختلفة لمكافحته، إلا أنه لا يزال ينخر الاقتصاد الوطني وينسف بالجهود المبذولة لتحقيق التنمية.

[1]- Mourad OUCHICHI, **Aux origines du caractère rentier de l'économie algérienne**, El-Bahith, N°15, Algérie, 2015, p-p133-134.

يبسط الأستاذ عبد الله زواش الاستراتيجية التنموية التي تم اتباعها في مرحلة حكم الرئيس الأسبق هواري بومدين والمعروفة بالصناعات المصنعة كالآتي: انطلاقا من توفر الجزائر على ثروات نفطية وغازية هامة، فقد تم التخطيط على أن يتم الاعتماد في مرحلة أولى على تصدير تلك الثروات للأسواق الخارجية، وهو ما يسمح بالحصول على عائدات بالعملة الصعبة. تساهم هذه العائدات في تمويل عمليات اقتناء مختلف التجهيزات، الآلات ووسائل الإنتاج من الخارج، وبعدها يتم مباشرة الاستثمارات عبر إنشاء مجمعات للصناعات الثقيلة ومصانع كبرى، وهو ما سيسمح برفع المستوى المعيشي للجزائريين، ويوفر لهم مناصب الشغل. وقد كان يتم النظر للتصنيع آنذاك على أساس أنه وسيلة وفرصة لتحويل التكنولوجيا ونقل الخبرة من الشركات العالمية الكبرى. وكان التصور السائد هو أن نقل التكنولوجيا سيساهم حتما من رفع الإنتاج وتحسين النوعية، بل وفتح المجال أمام الابتكار والتطوير الذاتي[1].

وهكذا إذن، عشية الاستقلال خرج المستعمر الفرنسي رسميا من الجزائر، وخرج معه أيضا المعمرون أو الكولون، تاركين خلفهم مزارع كبرى، تعتمد أحدث طرق الإنتاج السائدة آنذاك. وقد ارتأت السلطات الجزائرية، عقب خروجهم، استرجاع تلك المزارع وضمها إلى القطاع العمومي، ونظرا لعدم إيلاء أهمية بالغة للفلاحة، وقيام الدولة بإدارة مركزية لعمليات الإنتاج والتسويق في تلك المزارع، فإن النتائج قد أضحت جد سلبية، حيث انخفضت الإنتاجية، ولم يكن الفلاحون والعمال راضين عن طريقة التسيير والأسعار المفروضة عليهم. في مثل تلك الظروف، كانت الحكومة تروج لمشروع التصنيع، وتراهن عليه لتحقيق التنمية، وقد رافق ذلك توجه الأفراد للعمل في المصانع الكبرى، والنزوح نحو المدن، وحتى الهجرة إلى فرنسا للعمل. ومن هنا فقد تكاثفت كل هذه الظروف لتؤثر بكل قواها السلبية على القطاع الفلاحي، وبالتالي على الأمن الغذائي للجزائر[2].

تميز عقد السبعينات، كما سبق وأن تطرقنا إليه، بعدم الاهتمام بالفلاحة من لدن صناع القرار في الجزائر، وهذا ما يتضح من خلال المخططات التنموية الثلاثة، في فترة حكم الرئيس بومدين، أين كان نصيب الفلاحة 20,7 في المائة بين 1967 و1969، وانخفض إلى 12 في المائة بين 1970 و1973، ليصل إلى نسبة 7,3 في المائة في 1974 و1977. وهي نسب ضئيلة جدا تنم عن التهميش الذي لحق بهذا القطاع الحيوي، والذي كان بإمكانه لعب دور إيجابي في المسار التنموي بالجزائر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بل والمساهمة في توفير عائدات أكبر للخزينة الوطنية. ضعف الإنتاج الفلاحي من الناحية الكمية والنوعية على حد السواء، قد دفعت بالبلاد نحو الاستيراد من الخارج. ففي

[1]- Abdallah ZOUACHE, **Op. Cit.**, p.11.
[2]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.45.

سنة 1983 على سبيل المثال، فإن نسبة 83 في المائة من الغذاء الذي يستهلكه الجزائريون مستورد. في سنة 1985، شكلت واردات البلاد من الغذاء ما يعادل 19,7 في المائة من إجمالي وارداتها، وقفزت لتصل سنة 1987 إلى نسبة 24,9 في المائة[1].

تبين هذه الإحصائيات بشكل واضح أنه حتى في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وبالرغم من مداخيل النفط الضخمة التي حصلت عليها الجزائر عقب تأميم ثرواتها، لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء، بل كانت تعتمد على الواردات من الدول الأجنبية، مما يجعل البلاد في وضعية لا تحسد عليها، بالأخص في الأزمات، وعند تراجع أسعار النفط.

ثانيا: الثورة الزراعية وتحديات الأمن الغذائي

الثورة الزراعية، مثلما تمت تسميتها في الجزائر، لم تكن بتاتا مثل الثورة الزراعية في روسيا أو في الصين. فعند استرجاع الجزائر استقلالها، والتحاق الأوربيين ببلدانهم، تركوا وراءهم الأراضي الزراعية التي كانوا يستغلونها، والتي كانت على شكل تعاونيات إنتاجية (coopératives de production). في شهر أكتوبر من سنة 1963، وبعد أن كانت تلك التعاونيات أملاكا شاغرة، قررت حكومة أحمد بن بلة تأميمها، لتصبع تبعا لذلك، أغلب الأراضي الزراعية الخصبة في الجزائر تابعة للدولة، ويتم تسييرها بطريقة مركزية بيروقراطية، وقد كان تسيير الدولة لهذا القطاع واعتباره جزء لا يتجزأ من القطاع العام. وقد توج هذا المجال بالفشل لعديد الأسباب أبرزها التسيير المركزي والبيروقراطي، غياب إطارات ذات التكوين، وغيرها من الممارسات المعروفة في القطاع العام، التي لم تحفز الفلاحين والعمال على الإنتاج وتحسينه، بقدر ما جعلت من الفلاحين مجرد موظفين. أما بالنسبة للاستراتيجية الجزائرية للتصنيع فإنها قد تمحورت حول مجموعة قطاعات صناعية أهمها الصناعات الكيمائية، صناعة المحروقات، تصنيع مختلف الوسائل والأدوات، والتلحيم. وقد كان المسعى هو تحقيق انسجام وتكامل بين مختلف هذه القطاعات، بل وجعلها كلها في خدمة بعضها البعض، للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية. ذلك أن الصناعة الكيماوية مثلا يمكنها دعم القطاع الفلاحي عبر توفير الأسمدة، وتصنيع مختلف أنواع المحركات والعتاد الفلاحي[2].

---

[1]- Ahmed DAHMANI, **Op. Cit.**, p.p.44-46.
[2]- Abdallah ZOUACHE, **Op. Cit.**, p.15.

تتمثل أهم ميزة لهذا النموذج من التصنيع في كون الفاعل الأساسي والمحوري فيه هو الدولة، التي تتحكم في كل العمليات بقطاعها العام وبقرارات إدارية محضة، تأتي من السلطة المركزية دون أن تكون لديها أدنى علاقة بالسوق، بتقسيم العمل، التخصص وغيرها من العوامل.

هذا مع العلم أننا بصدد مناقشة موضوع الاقتصاد الجزائري، هذه الدولة التي هي بحجم قارة، تتنوع فيها التضاريس، المناخ، بل وحتى طرق ونماج الاستهلاك الخاصة بكل منطقة، وبالتالي فمن غير الصواب إدارة مشروع التنمية بطريقة شديدة التركيز، بيروقراطية وبقرارات فوقية بعيدة كل البعد عن الواقع والميدان. وهذا ما أدى إلى نتائج كارثية لهذا النموذج. لكن الملاحظ، هو أنه في كل مرة، وبالرغم من تغير الحكومات، نجد استمرار لنفس النموذج، ولنفس طريقة التسيير. إذ يمكن تبسيط هذا النموذج المتبع بوجود مسؤولين في أعلى هرم السلطة متواجدين بعاصمة الدولة، يطلقون مشاريع تنموية في مختلف مناطق البلاد، وأحيانا دون أدنى معرفة ولا مراعاة للإمكانيات المتاحة لدى تلك المدن لاستقطاب تلك المشاريع (موقعها، المناخ، وفرة المواصلات، القرب من الموانئ، اليد العاملة، ...)، أو وجود مدينة أخرى تتوفر على الإمكانيات المطلوبة لإنجاح المشروع.

ويتم إنجاز تلك المشاريع بالاعتماد على أموال الخزينة العمومية ودون البحث عن سبل غير تقليدية للتمويل من أجل تخفيف العبء على خزينة الدولة، وكثيرا ما لا تتميز مراحل الإنجاز بالشفافية المطلوبة. يتم الإعلان عن زيارة مسؤول من حين لآخر، لتفقد المشروع، فيتم تزيين الواجهات والقيام بتهيئة سطحية وتزييف الحقائق، ويتم الترويج من طرف الإعلام (الحكومي والخاص الموالي للسلطة) لتلك المغالطات وجعلها حقيقة، وهذا يعد من سلبيات الأنظمة الشديدة التركيز، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تبذير المال العام وعدم تحقيق النتائج المرجوة من مختلف المشاريع، كما بقيت الجزائر تعتمد على الاستيراد فيما يخص احتياجاتها الغذائية.

ثالثا: الجزائر والإصلاحات غير المنتهية: إصلاحات وإصلاح الإصلاحات

تتسم العملية الإصلاحية بالتعقيد. فإلى جانب القطاع العمومي في الدولة، يوجد قطاع خاص يمثله أساسا كل من الأفراد والمجتمع المدني. وإلى جانب الاقتصاد (القائم على اعتبارات المنفعة والمصلحة)، توجد السياسة (اعتبارات السلطة)، والأخلاق (اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردي والجماعي). ومن غير الممكن إجراء إصلاح ناجع لمصلحة الدولة والأفراد إلا بالتمكن من تحقيق الانسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطة من جهة، الاقتصاد أو المصلحة من جهة ثانية،

والأخلاق أو القيم من جهة ثالثة[1]. وانطلاقا من هنا، فإن الإصلاح في الجزائر يشمل العديد من المجالات المترابطة فيما بينها، والإصلاح الاقتصادي لن يؤتي أكله ولن يتوصل إلى نتائج ملموسة، إلا إذا كان الإصلاح شاملا ومتعدد الأبعاد، لأن الاقتصاد مرتبك بالسياسة، بالمجتمع، بالبحث العلمي، بالتكوين وغيرها من المجالات.

شهدت عشريتي الستينات والسبعينات سيطرة الدولة الجزائرية على جميع الأنشطة الاقتصادية، وكانت تتحكم في كل مفاصل الاقتصاد، سواء ما تعلق بالأسعار، نسب الفوائد، أسعار صرف العملة، الأجور وغيرها. وقد كان لذلك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، ذلك أنه من المفروض أن تكون هذه المعطيات خاضعة ومحتكمة لقوانين السوق وليس للإدارة. وقد كانت نتيجة هذا النموذج الاقتصادي واضحة، في نهاية السبعينات، حيث أنها قد أفضت إلى تكريس دولة ريعية بامتياز، يقتصر دورها في المجتمع على أداء مهمة توزيعية، أين تقوم بتوزيع ثروات لم تقم بخلقها ولا إنتاجها[2].

وانطلاقا من كون أغلب الدول التي تعتمد على استخراج وتصدير مواردها الطبيعية تتميز بنمو اقتصادي ضعيف، فإن ذلك راجع بشكل رئيسي إلى كون عائدات الصناعات الاستخراجية متذبذبة وغير مستقرة، ضف إلى ذلك التعقيد الذي يميز ميكانيزمات إدارة وتسيير العائدات، بالإضافة طبعا إلى العراقيل التي تخلقها وفرة الأموال الريعية وآثارها السلبية على تطوير باقي القطاعات الإنتاجية، على غرار الفلاحة والصناعة[3].

مع أواخر عقد الثمانينات، وبعد عشرين سنة من الاستقلال، كانت الجزائر لا تزال تطبق إصلاحات، حيث مع نهاية هذا العقد تم الإعلان عن إصلاحات أخرى تشمل مختلف المجالات، بالأخص الاقتصادي والسياسي، إذ تم بزوغ بوادر الانفتاح الاقتصادي، والتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث تم فتح عدة مجالات أمام القطاع الخاص، مثل التجارة الخارجية. ومن الضروري التذكير أن أهم ما ميز مختلف المراحل هي طغيان الريع النفطي على الاقتصاد الجزائري، سواء فيما تعلق بالخطابات الرسمية، التي طالما كانت تدعو لتنويع الاقتصاد الوطني، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، أما في الواقع أو التطبيق، أين

---

[1]– حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص.ص192–193.

[2]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.137.

[3]- Document d'information d'Oxfam, N°134, **« Lever la malédiction des ressources : comment les pauvres peuvent et devraient profiter des revenus des industries extractives »**, décembre 2009, p.14.

كان التمويل لمختلف المشاريع، المخططات، بل وحتى الإصلاحات، رهينة لعائدات تصدير النفط والغاز.

حسب الأستاذ مصطفى أوشيشي، فإن النظام السياسي الجزائري قد كان مجبرا على الأخذ بأحد الخيارين: إما التوجه نحو النظام اللبرالي، وهو ما سيسمح بخلق الثروات وتشجيع مختلف الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي، وبذلك تقليص البطالة، وإما الإبقاء على الحالة الراهنة، ذلك على اعتبار أن النظام السياسي لم يكن يريد التوقف عن استعمال الاقتصاد والريع في الحياة السياسية. ويضيف الأستاذ أوشيشي أن النظام السياسي على تمام الدراية أن التوجه نحو اقتصاد السوق وتطبيق النظام اللبرالي، سوف يضع نهاية للرقابة التي يمارسها على المجتمع، إذ أن هذا الأخير سينظم نفسه في شكل تنظيمات مهنية مستقلة، أحزاب سياسية حرة غير تابعة للدولة ولا تنشط من أجل أن تقتات من الريع الذي توزعه عليها الإدارة، والتي ستتحرر من الوصاية التي تمارس عليها من طرف هذه الإدارة[1].

قدم المشروع الخماسي 1980-1984 توجه اقتصادي جديد، تم من خلاله منح الأهمية لقطاعات ومجالات اقتصادية كانت مهملة في المشاريع والسياسات السابقة. وبالأخص تنظيم القطاع الصناعي، بالإضافة إلى الفلاحة. كما تم توجيه البوصلة نحو الموارد النادرة وتحسين الإنتاج[2].

وتتمحور سلسلة التي إصلاحات التي تم إطلاقها في مطلع عشرية الثمانينات، في السنوات الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، حول ثلاثة محاور أساسية:

- تعديل الأدوار المسندة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنح اهتمام أكبر للقطاع الفلاحي، الذي كان مهملا في السابق.
- إعادة تنظيم الشركات العمومية، الذي تجسد في تجزئة وتقسيم الشركات الوطنية الكبرى إلى شركات صغيرة ومتوسطة.
- تغيير الخطاب بشأن مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وجعله أكثر إيجابية[3].

النتيجة المترتبة عن مختلف هذه الإصلاحات المعلن عنها، عقب تنفيذها في النصف الأول من عقد الثمانينات، لم تكن إيجابية ولم تثمر، بالرغم من التعويل الكبير عليها، والدعاية التي رافقتها تحت مسمى "الاستراتيجية التنموية الجزائرية"، حيث تفاقمت المشاكل في القطاع الفلاحي، كما أن القطاع الخاص

---

[1]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.134.
[2]- Ferhat Abderrazek, **« L'effort de restructuration de l'économie algérienne »**, revue Al-Ijtihed, Centre Universitaire de Tamanrasset, N°8, juin 2018, p.p.4-5.
[3]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.137.

أيضا لم يتمكن من تحقيق تطور كبير، إذ بقي يقوم بأدوار ثانوية، ويشارك فيما يمكن وصفه بالوظيفة التوزيعية التي تقوم بها الدولة (توزيع الريع النفطي). وأهم تطور شهدته البلاد في فترة حكم العقيد الشاذلي بن جديد تمثل في تزايد نفقات الدولة في الجانب الاجتماعي، والدفع المسبق للديون الخارجية. وقد كان ذلك بفضل ارتفاع أسعار برميل النفط في الأسواق الدولية ووفرة أموال الريع النفطي في الخزينة العمومية. ولقد طرح الأستاذ محمد أوشيشي تساؤلا مفاده: بعد عشريتين من الاستقلال، والسير في نهج سياسي واقتصادي، أثبتت نتائجهما أنهما فاشلين على جميع الأبعاد، فلماذا لم يقم صانع القرار الجزائري بتغييرات جذرية فيما يخص نمطي التسيير السياسي والاقتصادي المتبعين منذ استعادة السيادة الوطنية؟ ويجيب على هذا السؤال بأن السبب الأساسي لعدم القيام بإصلاحات جذرية وحقيقة، هو وجود الريع النفطي، وارتفاع العائدات، فهو يرى أن هذا التفسير كفيل بشرح عدم قيام السلطات العمومية بالإصلاحات الازمة والضرورية في مطلع الثمانينات[1].

ومن هنا يتبين الدول السلبي الذي لعبته وفرة الوارد الطبيعية، والريع النفطي بالأساس، في عدم تفكير صانع القرار الجزائري في سبل وآليات التنويع الاقتصادي، بل وتغيير نمط التسيير.

رابعا: نهاية الثمانينات وبوادر الانتقال السياسي والاقتصادي:

من المعلوم أن أغلب الدول المنتجة للنفط تبنت نظاما نقديا مرتبطا بالدولار الأمريكي، وأي تغيير يطرأ على قيمة هذه العملة من شأنه التأثير على أسعار برميل النفط، وهو ما ينعكس سلبا على الدول النفطية[2]. وبانهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات، الذي رافقه تراجع كبير لقيمة الدولار الأمريكي، ومع العلم أن أسعار النفط وكبريات التعاملات التجارية كانت تعتمد على عملة الدولار الأمريكي، كما أن عائدات الجزائر كانت بهذه العملة، وكل هذا قد أدى إلى دخول البلاد في أزمة مالية واقتصادية حادة. وقد تم على إثر ذلك تقليص حجم الواردات من مختلف السلع، بما فيها الاستهلاكية، لتدخل البلاد بذلك في سلسلة من انقطاعات المواد الاستهلاكية، ويرتفع مستوى التضخم، وأمام تلك الوضعية الصعبة التي آل إليها الاقتصاد الجزائري، التي انعكست سلبياته على مختلف مناحي الحياة، سواء في الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فإن السلطات العمومية قد قامت بوضع آلية للتفكير حول كيفيات الخروج من الأزمة، تحت قيادة مولود حمروش.

---

[1]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.p. 137-138.

[2]- Kafi Farida & Akli Zakia, **« L'économie algérienne à la lumière des retournements du marché pétrolier : entre leçons du passé et défis d'un avenir incertain »**, Revue Afak Ilmia, Vol. 12, N°01, 2020, p.3.

عقب أحداث أكتوبر من سنة 1988، التي عبرت عن مطالب الجزائريين في التغيير، وطلب الإصلاحات رافضين الواقع الذي عايشوه منذ استعادة الاستقلال، وهذا ما فتح الباب أمام إصلاحات واسعة، حيث تمت صياغة دستور 1989، وتنظيم استفتاء بشأنه. ولقد شكلت نهاية الثمانينات، ولأول مرة منذ استرجاع الاستقلال، فرصة لتنفيذ إصلاحات عميقة في الدولة الجزائرية الحديثة، وقد أشرف مولود حمروش على صياغة وإعداد تلك الإصلاحات والاقتراحات التي امتدت على بعدين أساسيين: البعد السياسي الذي ينص على التعددية، الديمقراطية والتداول على السلطة، والبعد الاقتصادي، الذي بموجبه يتم تبني اقتصاد السوق. لكن صانع القرار في الجزائر لم يستكمل تنفيذ تلك الإصلاحات، بل ارتأى إقالة مولود حمروش. وقد تجسدت أهمية مقترحات حمروش في أنه يعتبر أن من غير المجدي الاكتفاء بالإصلاح الاقتصادي وحده، بل من الضروري أن يكون ذلك مرافقا بإصلاحات سياسية، لأن الاقتصاد في الجزائر شديد الارتباط بالسياسة[1].

في منتصف التسعينات كانت الدولة الجزائرية في مأزق، ومضطرة لتنفيذ خيارات صعبة، حيث وافقت على برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي بعد إعادة جدول ديون الجزائر. فهذه المؤسسة المالية الدولية لم تكتف باشتراط تطبيق إصلاحات اقتصادية والدخول في اقتصاد السوق، بل اشترطت أيضا إصلاحات سياسية، وهو ما جعل صانع القرار في الجزائر يقدم على صياغة قوانين تتوافق مع مطالب صندوق النقد الدولي، بخصوص الديمقراطية، التعددية، التداول على السلطة، الحريات وغيرها، وهي قوانين يسميها المختصون بقوانين أو تشريعات الواجهة، أي أن الحكومة تستجيب لتوصيات الهيآت الدولية، وتضع مختلف القوانين التي تجعل منها دولة ديمقراطية بامتياز، لكن الحكومة تعلم مسبقا أنها لن تقوم بتطبيق تلك القوانين ولن تعمل بها[2].

ولقد لحقت بالدولة الجزائرية خسائر مادية كبيرة في عقد التسعينات، من جراء بيع الشركات العمومية بالدينار الرمزي، وقد تم تقدير تلك الخسائر في الفترة الممتدة بين 1995 و1998 بمبلغ 03 ملايير دولار أمريكي، في حين أن هذه الخسائر قد مثلت مبلغ 06 ملايير دولار منذ سنة 1990 إلى نهاية هذه العشرية. فقد تم بيع ما يضاهي 800 شركة عمومية، ولم يتم تحصيل سوى مبلغ 200 مليون دولار للخزينة العمومية، في حين أن التعويضات عن ديون تلك المؤسسات ودفع مستحقات موظفيها وغيرها من المصاريف قد كلفت خزينة الدولة 3,5 مليار دولار[3].

---

[1]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.138.
[2]- **Ibid.**, p.139.
[3]- Omar Benderra & Ghazi Hidouci, **Algérie : économie, prédation et Etat policier,** Comité Justice pour l'Algérie, Dossier N° 14, mai 2004, p.19.

ومن هنا، فينبغي على الدول النفطية، والجزائر على وجه التخصيص، بناء استراتيجيات قائمة على الاحتفاظ بالطبيعة العامة لثروة المجتمع، والعمل على استثمار عائدات الثروة النفطية في أرصدة إنتاجية كفيلة بتعويض الأجيال المستقبلية عن استغلال وتصدير الثروة النفطية، وكل هذا من أجل بناء قاعدة إنتاجية سليمة وتوفير مصادر إنتاج ودخل وعمالة بديلة للقطاع النفطي[1]، وهذا طبعا عند ارتفاع العائدات، لأن المعلوم هو عدم استقرار أسعار المحروقات، وبالتالي تذبذب حجم المداخيل الوطنية.

ومنذ عام 1998، بدأت أسعار البترول في الأسواق العالمية بالارتفاع، وقد استمر ذلك على امتداد العشرية الأولى من الألفية الثالثة (2000-2010). ومع عودة أسعار هذا المورد الحيوي للاقتصاد الجزائري إلى الارتفاع، فإن صناع القرار في الجزائر لم يعودوا مهتمين بموضوع الإصلاحات، بقدر ما أصبحوا مهتمين بطرق توزيع الريع النفطي. كما تم الاهتمام أيضا بالإنجازات الكبرى، من بنى طرق سيارة، موانئ، مطارات وغيرها، لكن الملاحظ هو أن اقتصاد الجزائر قد أضحى أكثر هشاشة واعتماد على الريع النفطي، كما أصبح كذلك أكثر تركيزا في يد الدولة، ويتم إدارة وتسيير العمليات الاقتصادية عن طريق المخططات الخماسية، التي يتم تمويلها من الخزينة العمومية (وهي أموال آتية من الريع النفطي). شهدت أيضا هذه المرحلة تضاعف كبير لحجم الاستيراد من مختلف السلع والبضائع، بما فهيا الكماليات، توفير قروض للسكن، زيادة الأجور، ارتفاع مستويات التضخم، ازدهار الاقتصادي الموازي، وتفشي الفساد. وهذه أهم المواصفات التي طغت على العقدين الأولين من الألفية الثالثة (2000-2019).

المطلب الثاني: إشكالية اختيار النموذج التنموي ودور المؤسسات في مسار التحول الاقتصادي

بعد تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، وما انجر عن ذلك من أزمة متعددة الأبعاد والأوجه: اقتصاديا، سياسيا، أمنيا واجتماعيا، واستجابة للمعطيات الجديدة على المستوى الداخلي والعالمي، فإنه قد تقرر الشروع في انتقال نحو اقتصاد السوق، والتعددية السياسية منذ دستور 1989، ولكن ذلك لم يتحقق بمجرد قرار سياسي، بل عبر مسار طويل من الإصلاحات والتكيف مع مختلف التغيرات (ضغوط أعباء الديون، الأزمة الأمنية وغير ذلك).

[1]- علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، الكويت: الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، ص.ص152-153.

أولا: إشكالية اختيار النموذج الاقتصادي في فترات التحول

إذا كان علم الاقتصاد قبل نهاية الثمانينات يهتم بمشكلة التخلف، والبحث عن طرق الخروج منها، فإنه منذ انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات، أصبح هذا العلم يهتم بإشكاليات التحول نحو اقتصاد السوق. فمنذ انهيار حائط برلين وتفكك المعسكر الشرقي، تضاعفت البحوث المهتمة بمسارات التحول والانتقال، وهذا قد أدى إلى ظهور أحد فروع العلوم الاقتصادية، الذي ذي يهتم بهذه المسارات، ليأخذ تسمية اقتصاد الانتقال (économie de la transition). أغلب المهتمين بهذا الفرع من العلوم الاقتصادية هم من الخبراء الدوليين، وقد كان هناك اجماع بينهم على رفض فرض نموذج واحد ومحدد كسبيل للانتقال، ذلك لتعدد وتنوع المعطيات الاقتصادية، السياسية، التاريخية، الاجتماعية، ...الخ الخاصة بكل دولة. وقد ساد البحث والنقاش في هذا الإطار حول ثلاثة محاور أساسية: وتيرة تنفيذ الإصلاحات، تسلسل واستمرارية تجسيدها، ودور المؤسسات في نجاح عملية الانتقال[1].

أ. وتيرة تنفيذ الإصلاحات:

هنالك رأيين اثنين بخصوص وتيرة الإصلاحات، التي يتم تنفيذها في الأنظمة المركزة، مثلما كانت عليه حالة الجزائر في نهاية الثمانينات. فالرأي الأول يدعو إلى وتيرة سريعة، وذلك من خلال تسريع التحول نحو اللبرالية، والقيام بالخوصصة (privatisation) بشكل سريع. في حين يوجد رأي ثاني يرى بضرورة الانتقال تدريجيا (les gradualistes)، وفي كل مرحلة يتم تقدير التكاليف الاجتماعية، والمخاطر السياسية، ومراعاتها.

بالنسبة لرواد الانتقال السريع، في دفعة واحدة، من الأنظمة شديدة التركيز المتبنية للاقتصاد المخطط، نحو اقتصاد السوق، فإنهم يدعون إلى إحداث ما يمكن وصفه بصدمة عن طريق تغيير كلي وآني، دفعة واحدة، معتبرين ذلك بمثابة ضرورة استراتيجية، وتكون لها العديد من الإيجابيات، التي من بينها، ضمان عدم التراجع عن الإصلاحات، التكييف السريع للمتعاملين الاقتصاديين مع قواعد اللعبة الجديدة، وتقليل كلفة الانتقال. أما بالنسبة للرأي القائل بتدرج الإصلاحات، والانتقال وفقا لدرجات أو مراحل، فهم يعتبرون أن التغيير الفجائي والكامل دفعة واحدة، يحمل في طياته العديد من المخاطر، فعند الإقرار بالإقلاع عن نظام معين، تم العمل به لمدة زمنية طويلة من طرف مختلف الفواعل الاقتصاديين، فإنه بإمكان ذلك

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.140.

خلق نوع من الراديكالية، أو حتى مقاومة وقوى مضادة للتغيير، وبالتالي قد يصبح الانتقال أكثر تكلفة، وحاملا لمخاطر أكبر[1].

ب. التجسيد التسلسلي للإصلاحات:

هناك اختلاف حول هذا المحور، فإذا كان أصحاب الرأي القائل بالانتقال الفوري، الكلي والمباشر وفي مرحلة واحدة، فإنه ثمة رأي ثاني يرى بضرورة التوفيق بين إلزامية التسريع في اتخاذ الإجراءات الازمة لإدارة الأزمة في المرحلة الانتقالية، وبناء نظام اقتصادي جديد على أنقاض النظام القديم الذي كان سائدا، فهم يرون أيضا أنه من غير الضروري التخلص من كل المؤسسات الموجودة، بل إعادة البناء بشكل تدريجي، ودعم فضاء اقتصادي ومؤسساتي يسمح للنظام الجديد بالانطلاق، وقد جعلتهم هذه القناعة يتمسكون بخيار الإبقاء على كل المؤسسات الموجودة في مرحلة الأزمة، وأثناء الانتقال نحو اقتصاد السوق[2].

ثانيا: مسار التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر: معطيات ومعيقات

إذا انطلقنا من النموذج الجزائري، أين تم الإعلان عن مجموعة واسعة من الإصلاحات في نهاية الثمانينات، وبموجبها يكون الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فإنه عند الرجوع إلى النقاش السابق الذي ذكرناه آنفا حول طرق تسيير المراحل الانتقالية، وكيفيات تنفيذ الإصلاحات، يمكن من خلالها شرح أسباب فشل الانتقال الاقتصادي في الجزائر، حيث يشرح ذلك الأستاذ مراد أوشيشي من خلال طرحه لفرضيتين أساسيتين، فتتمثل الأولى في كون فشل الانتقال نحو اقتصاد السوق راجع إلى الاختيار غير المناسب وغير الصحيح للإصلاحات الازمة، بينما تفترض الفرضية الثانية أن المشكل الرئيسي لهذا الفشل في الانتقال الاقتصادي، يعود بالأساس إلى غياب بيئة مؤسساتية ملائمة وكفيلة باستيعاب حركية مستقلة لتراكم الريع، ولكن أيضا رؤوس الأموال خارج قطاع المحروقات[3].

استثمرت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 و2011 مبلغ 665,78 مليار دولار أمريكي[4]، ويعتبر هذا مبلغ جد هام، تم استثماره في ظرف أربعين سنة، لكن الإشكال المطروح يبقى متعلقا بالحصيلة، والنتائج المتوصل إليها، بالخصوص في فترات التردد، وتغيير السياسات المتبعة.

---

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.p.140-141.
[2] - **Ibid.**, p.141.
[3] - **Idem.**
[4]- Ahmed Bouyacoub, **« Croissance économique et développement 1962-2012 : quel bilan ? »**, Insaniyat, N°57-58, juillet-décembre 2012, p.98.

ولقد حاولت الجزائر التوفيق بين أسلوبي الإصلاحات المتدرج أو التسلسلي، والأسلوب الآني الذي يتم على دفعة واحدة، لكن النتيجة قد كانت كارثية حسب الأستاذ أوشيشي، حيث أن البلاد قد تعرضت لسلبيات كلا الأسلوبين. فالاعتماد على أسلوب التدرج، بين 1989-1991، قد عرض مسار الإصلاحات والانتقال إلى الانحراف، حيث تم الرجوع إلى الاقتصاد المخطط شديد التركيز، في حين أن الاعتماد على الأسلوب المباشر، الآني والسريع في سنوات 1994-1998، قد أدى أيضا إلى عدة انحرافات وسلبيات، من بينها انتشار احتكار الخواص لبعض المجالات الاقتصادية، وبالأخص ما تعلق بالتجارة الخارجية (الاستيراد)، كذلك شهدت المرحلة افلاس العديد من الشركات العمومية وبيعها بالدينار الرمزي، وتراجع المستوى الاجتماعي للسكان[1].

هكذا باءت جميع الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتنويع الاقتصاد الجزائري بالفشل، سواء تلك التي تم تطبيقها في السبعينات، أو تلك التي شرعت في تطبيقها حكومة مولود حمروش بين 1989 و 1991، التي تم إيقافها والتراجع عنها، أو كذلك الإصلاحات المفروضة على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي، الشروع فيما كان يسمى بالانفتاح الاقتصادي[2]. وانطلاقا من هنا تظهر عيوب وسلبيات الإصلاحات التي يتم تبنيها في فترات الضيق، الضغط وبالأسلوب المتسرع وغير المدروس، حيث تكون احتمالات نجاحها تكاد تنعدم.

ثالثا: المديونية: حمل ثقيل على كاهل الدول النامية وأحد أسباب فشل الإصلاحات.

بين الانعكاسات السلبية للاستدانة الخارجية، هي تطبيق إملاءات صندوق النقد الدولي، التي في مقدمتها خفض العملة الوطنية، وهو ما يؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار وتعرض الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته إلى ضغوط التضخم. وينتج عن ذلك أضرار جسيمة بالنسبة لذوي الدخل المحدود، الذين ليس بإمكانهم التكيف مع ارتفاع الأسعار، مما يخلق التفاوت في الدولة الواحدة، بين هذه الفئات: ذات الدخل المحدود التي تشكل الأغلبية، وأقلية من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الذين يحسنون الاستفادة من الوضع القائم[3].

ومن بين الدول الأكثر تضررا من مسار الاقتصاد العالمي المعولم، هي تلك الدول السائرة في طريق النمو التي تعاني من تراكم المديونية الخارجية، وما رافقها من إعادة الجدولة، وتضاعف نسب الفوائد.

---

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.142.
[2]- Omar Benderra & Ghazi Hidouci, **Op. Cit.**, p.5.

[3]- عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، 2006، ص.ص.207-208.

فتسديد الديون بالعملة الصعبة، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتمد على عائداتها هذه الدول، لازال مشكل مؤرق اقتصاديات الدول النامية. فمن أجل تسديد الديون وفوائدها، تكون هذه الدول مضطرة لمضاعفة حجم صادراتها من الموارد الطبيعية، وهذا ما يخلق فائضا في العرض مقابل الطلب، على مستوى الأسواق الدولية، وبالتالي فإن أسعار هذه الموارد تنخفض بالضرورة. بهذه الطريقة، فإنه يتم تخصيص حصص مالية معتبرة من أجل تسديد الديون، ذلك على حساب الميزانيات المخصصة للتنمية، للقطاعات الصحة، التربية، وغيرها.

فعلى سبيل المثال، دول أفريقيا جنوب الصحراء تخصص ما قيمته أربع مرات ميزانية قطاعي التربية والصحة لتسديد خدمات الديون (دون أن تتمكن من دفع الديون نهائيا)، فعدم توفر الأموال الكافية لدفع الديون قد أجبر نصف الدول الأكثر مديونية للخضوع إلى شروط وبرامج التعديل الهيكلي مقابل الضمانات البنكية لصندوق النقد الدولي، وهو حالة الجزائر في تسعينيات القرن العشرين[1].

وفي هذا الصدد، تنشر العديد من الدول المتقدمة والغنية في مختلف المناسبات قيمة المبالغ المالية التي ساهمت بها لصالح الدول النامية، بالأخص ما تعلق بمساعدات التنمية ومختلف القروض. هذه الأخيرة تبدو في ظاهرها كأحد أشكال التضامن أو الإحسان للدول المتأخرة، لكن التدقيق في الجدوى من تلك المساعدات والديون، يبين أن المستفيد الأكبر منها هي الدول الغنية نفسها، حيث تشكل تلك المساعدات عقبة تعترض طريق الاعتماد على النفس، كما أن خدمات أو فوائد الديون تقضم نسبا متزايدة من موارد الدول النامية التي من المفروض توجيهها للتنمية، كما أن الدول الغنية تفرض ربط اقتصاديات الدول المدينة (التي عليها ديون) والمستفيدة من المساعدات، بالأسواق الخارجية والبنوك الأجنبية، وهي تتعارض مع الاحتياجات الداخلية للدولة المعنية[2].

وبطبيعة الحال فإن الدولة التي تكون تحت رحمة صندوق النقد الدولي، يستحيل أن تتمتع باستقلالية القرار الاقتصادي، حيث يضغط عليها هذا الأخير بإملاءات قاسية هادفة لضمان استرجاع أمواله مع الفوائد، دون أدنى اهتمام باقتصاد الدولة المعنية بالدين، ولا بمصلحة مجتمعها أو قدرتها على النهوض مجددا.

---

[1]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1 أ ص. ص3–4.

[2]– فرانسيس مور لابيه، جوزيف كولينز، **صناعة الجوع (خرافة الندرة)**، ترجمة: أحمد حسان، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983، ص.ص289–299.

رابعا: دور المؤسسات في مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق بالجزائر

ينبغي التفريق بين نوعين من المؤسسات، ذلك أنه توجد مؤسسات شكلية، معروفة وذات دور واضح (institutions formelles) كما توجد في نفس الوقت مؤسسات أخرى غير شكلية، ليست معروفة أمام الرأي العام ودورها غير محدد وليس مضبوط (institutions informelles). حسب الأستاذ مراد أوشيشي فإن المؤسسات الشكلية عبارة عن مجموعة من قواعد اللعبة، مترابطة فيما بينها لتشكل نسق واضح المعالم. المؤسسات الشكلية تشتغل وفقا لحركية مستمرة، وهي تخضع باستمرار للتغيير والتعديل، بناء على موازين القوة بين مختلف القوى المجتمعية. يحدث تفاعل وتنافس بين مختلف القوى المجتمعية، كما تخضع موازين القوى تلك إلى قواعد اللعبة الديمقراطية بمختلف اشكالها: سواء بالضغط، التفاوض، أو بالانتخاب والاستفتاء. ويحدث كل ذلك بشكل سلمي، ليفضي إلى نتائج مقبول ومعترف بها من طرف الجميع. وهذا ما يحدث في المجتمعات الديمقراطية، أين يتم التداول على السلطة بطرق سلمية. أما بالنسبة للمؤسسات غير الشكلية، والتي يمكن تسميتها أيضا بغير الرسمية، فهي نتائج للممارسات الاجتماعية غير السوية التي يتم التعبير عنها بطرق تواطئية، قوانين عرفية وجملة من المعايير السائدة في المجتمع، تعبر عن جانب مظلم وسلبي، ناتجة عن تراكمات تاريخية، وقد تكون هذه المؤسسات والمنظومات عائقا لتحديث المجتمع ولخدمة المصلحة العامة[1].

لابد أن تكون مؤسسات مرنة (institutions flexibles) حتى تصبح أكثر فعالية. وبالنسبة للمؤسسات الموجودة أثناء الفترة الانتقالية، فإنه لا شك من قيامها بأدوار في عملية الانتقال والتحول، وبوصفها مشكلة من إطارات ذوو توجهات مختلفة في المجتمع، فإنها قد تقوم بوظيفة إيجابية لصالح التحول، فتدعمه وتساير مختلف التطورات، لكنها أيضا قد تلعب دور العائق والمعرقل لتنفيذ الإصلاحات. وقد ساهمت كل من المؤسسات الشكلية وغير الشكلية بطريقة سلبية في دعم الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، حيث لعبت دور المعرقل والمعيق لهذا التحول. ومن بين الأسباب والعوامل التي أثرت سلبا على التحول في الجزائر نحو اقتصاد السوق، يمكن التركيز على المؤسسات التي لم ترافقه بالشكل المطلوب، بل كانت عاملا معيقا له، بالإضافة إلى المقاومة المجتمعية لمشاريع التغيير، التي تتجسد في المؤسسات غير الشكلية[2].

انطلاقا من أنواع المؤسسات السائدة في المجتمع، وتضارب المهام التي تقوم بها، فإن دورها محوري في العملية الاقتصادية، ذلك أنها حين تكون متسمة بالجودة ومنسجمة فيما بينها من أجل تحقيق أهداف

---

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.142.
[2] - **Ibid.**, p.p.142-143.

معلنة ومحددة بشكل دقيق، وتطبيق برنامج واضح، واستراتيجية تحظى بالقبول من لدن جميع الفواعل في المجتمع، تمتد على المدى المتوسط والبعيد، فإن هذا الدور الأساسي سيكلل بالنجاح. وحتى حينما توجد مقاومة سلبية أحيانا، أو تواجه عراقيل معينة، فإن وضوح الهدف والإجماع الذي يحظى به يجعل المؤسسات قابلة لإيجاد البدائل وتجاوز مختلف الصعاب.

لكن في المقابل، حينما تكون المؤسسات ضعيفة، الأهداف غير واضحة ومتغيرة باستمرار وفقا لتغير موازين القوى بين الأطراف المؤثرة في صنع القرار الاقتصادي، وحينما تغيب الاستراتيجية التنموية على المدى الطويل، فإنه يحدث استنزاف للجهود، تناقض في القرارات، ارتباك في السياسات، وغياب الانسجام بين مختلف القطاعات المعنية بالتنمية، فإن النتيجة ستكون من دون شك هي هدر الطاقات دون تحقيق الأهداف المرجوة، والاستمرارية في التخبط داخل حلقة مفرغة.

في مختلف الدول، تحدث فترات انقطاع عن طرق تسيير معينة، عن أنظمة اقتصادية كانت متبعة، ولكن أيضا تغيير أنماط الحكم والأنظمة السياسية. وعند حدوث هذا التغيير أو التحول، قد يتم اللجوء إلى مراحل انتقالية، وهنا توجد عدة تصورات بخصوص جدوى الاحتفاظ بالمؤسسات القائمة، أو الاستغناء عنها من أجل انشاء مؤسسات أخرى جديدة، حيث نجد رأيان أساسيان: فيوجد رأي يعتبر ضرورة التخلص من جميع المؤسسات التي تعبر عن المرحلة السابقة، وإنشاء أخرى جديدة، في حين نجد من يرى بضرورة الاحتفاظ بالمؤسسات والهياكل الموجودة، وجعلها تقوم بدور أساسي في المرحلة الانتقالية[1].

لكن بعد مضي أكثر من نصف قرن على استعادة الجزائر لاستقلالها، يبدو أن المرحلة الاشتراكية قد أثرت كثيرا على طبيعة التسيير الاقتصادي في البلاد، حتى بعد التخلي عن هذا النظام. ذلك أنه قد سادت في الجزائر ثقافة وطنية تمنح كل الأولوية للمؤسسات الكبرى وللتحليل الاقتصادي على المدى القصير. هذا النمط من التسيير الاقتصادي هو المسؤول عن تضييع ملايين فرص الشغل التي يمكن خلقها من جراء انشاء كل من الشركات والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة (PMI،PME)، حيث أنه بدل دعم هذه الاستثمارات الصغيرة وتشجيع الشباب، نجد السلطات العمومية لا تزال تقوم بضخ الأموال للشركات الكبرى التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على التطور، كما أن إنتاجها غير قادر، ليس فقط على ولوج الأسواق العالمية، بل هو غير قادر على فرض نفسه في السوق الوطنية[2].

---

[1]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.141.

[2]- Abdelhak LAMIRI, **La décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie algérienne ?** Alger : Chihab Editions, 2013, p-p.35-36.

وكل هذا يدور حول سؤال جوهري مفاده هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تخلق الثروة أم تقوم بهدرها؟ والإجابة بطبيعة الحال موجودة فيما تم تقديمه أعلاه، حيث أنه من المفترض على هذه المؤسسات أن تكون طرفا فاعلا في تحقيق التنمية وخلق الثروة، وألا تكون طرفا مستهلكا للأموال الريعية دون عوائد على الاقتصاد والمجتمع. ومعرفة هذه الحقيقة تفرض إعادة النظر في معايير خلق المؤسسات الاقتصادية وطرق سيرها بالجزائر، حيث ينبغي مواكبة التطورات المحلية والعالمية، ومعرفة حاجات المجتمع وإمكانياته، ولكن أيضا إدراك الفرص الموجودة في الأسواق الأجنبية، وآليات ولوجها.

المطلب الثالث: مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق في الجزائر: تعدد الفواعل والمعيقات

شرعت الجزائر في الانتقال نحو اقتصاد السوق منذ العشرية الأخيرة من الألفية الثانية (عقد التسعينات)، والمسار لم يكن مستقيما، بل شهد تقدم على بعض المحاور، وتأخر في محاور أخرى، وذلك للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد إبان التسعينيات.

أولا: التراجع عن النهج الاشتراكي ومساعي التحول نحو اقتصاد السوق

عند تتبع مسار تطور الاقتصاد الجزائري، يلاحظ أن البلاد قد انتهجت الاقتصاد الموجه منذ الاستقلال، وبعد فشل هذا النظام، ولعدة أسباب داخلية وخارجية، فإن قد تقرر التوجه نحو اقتصاد السوق. لكن الملاحظ أن هذا التوجه قد مرت عليه ثلاثة عقود من الزمن (1990–2020)، ولا تزال نتائجه لم تظهر بعد على أرض الواقع.

استنادا إلى نظرية الدولة الريعية، فإن Michael Ross يستنتج أن الريع النفطي مرتبط بتثبيط وعرقلة الديمقراطية[1]، وانطلاقا من هنا، فإن وجود الأموال الريعية من شأنه أن يخلق بيئة من التواطؤ إن صح التعبير، حيث يكون الانشغال الأساسي للنظام السياسي هو طرق توزيع الريع وتسييره، فيما يكون انشغال المجتمع هو الرفع من سقف المطالب من أجل الحصول على أكبر حصة ممكنة من الريع، وبالتالي فإن الإصلاح والتحول هي في ذيل ترتيب اهتمام النظام السياسي، والمجتمع على حد سواء. وهذا لا يمنع من وجود خطاب سياسي واجتماعي يتحدث عن الإصلاح والتغيير، بالأخص في فترات الأزمات، وتراجع عائدات الريع.

وأهم ملاحظة ينبغي التركيز عليها، أنه في الجزائر يتم الاهتمام أكثر بطرق توزيع الريع في فترات الراحة المالية، وحينما تتراجع أسعار النفط، وتهوي معها احتياطات البلاد من العملة الصعبة، فإنه يتم التفكير

[1]- Gilles Carbonnier, **Op. Cit.**, p.42.

عن البدائل بسرعة، وهنا لابد من معرفة أن تحقيق التنمية، وبناء توجه اقتصادي جديد، لا يفترض القطيعة مع التوجه القديم فحسب، وإنما أيضا يفترض تحرير الاقتصاد من سيطرة السياسة أو الفصل بينهما على الأقل، وفيما سيأتي، سنحاول التطرق إلى بعض معيقات التحول نحو اقتصاد السوق.

أ. المقاومات المجتمعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

يمكن شرح فشل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال الرجوع إلى العوامل المسببة لها، والتي من بينها، مقاومة المجتمع للتغيير، للأفكار الجديدة، لطرق تسيير لم يعهدها من قبل، وإن كان هذا موجودا في المجتمع، فإن نظام الحكم والخطاب الرسمي يروج له كثيرا لتبرير الاستمرار على نفس النهج ورفض التغيير[1].

حين التطرق إلى موقف بعض الأطراف في المجتمع من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومقاومتهم لها في التسعينات، فإن ذلك، حسب الأستاذ مراد أوشيشي، لا يغدو أن يكون دورا مبالغا فيه، حيث لم يسبق أن تم التكتل في حزب سياسي أو جمعية، أو نقابة أو حركة اجتماعية، أو أي شكل آخر، من أجل التعبير عن رفض الإصلاحات أو المطالبة بإيقافها.

ب. ضعف المؤسسات المرافقة للتحول:

تؤدي المؤسسات دورا حيويا في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن نوعية المؤسسات السائدة لها تأثيرات ونتائج مباشرة ليس فقط على مناخ الأعمال، لكن أيضا على النمو الاقتصادي في المدى البعيد. كما أن هذه المؤسسات تضطلع بدور جد هام في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عن طريق خلق إطار من الشفافية، الاستقرار المؤسساتي، التنوع والجودة[2].

وفيما يتعلق بالحالة الجزائرية، فإن الدولة هي من تتولى كل ما يتعلق بتحديد الأسعار، الأجور، نسب الأرباح، سعر العملة وغير ذلك كما أنها تمارس وصاية مباشرة على أغلب الشركات الاقتصادية التي أعلنت رسميا عن إفلاسها، بالإضافة إلى أن الدولة والقطاع العام يحتكران التجارة الخارجية والقطاع البنكي[3]، والإشكال الأساسي هنا، بالإضافة إلى المركزية الشديدة في التسيير الاقتصادي، يتمثل في

---

[1]- Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.143.

[2]– أنيسة بن رمضان وآخرون، **وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي**، Les cahiers du MECAS، عدد 12، جوان 2016، ص297.

[3]- Samir BELLAL, **« Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements »**. Revue du Chercheur, N°06, 2008, p.3.

طبيعة ونوعية المؤسسات التي تشرف على التسيير، حيث أن المتغير المؤسساتي لديه دور محوري في الأداء الاقتصادي مثلما تم التأكيد عليه آنفا.

من بين أسباب فشل التجربة الجزائرية في التسعينات، هي طبيعة المؤسسات التي كانت سائدة، حيث تعايشت لمدة طويلة (منذ الاستقلال) مع نموذج الدولة الريعية، وتأقلمت مع الوظيفة المسندة إليها، المتمثلة في المساهمة في أداء الوظيفة التوزيعية، وليس التشجيع على المبادرة وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات. وحين التطرق للمؤسسات، لابد أيضا من تناول المنظومة القانونية السائدة، والتي كانت موجودة عند اتباع النموذج الاشتراكي والاقتصاد الموجه في الجزائر[1].

ومن هنا فإنه من الأجدر عند تغيير النمط الاقتصادي المتبع، هو التوجه نحو تعديل وإثراء المنظومة القانونية في أبعادها الاقتصادية وبالأخص ما تعلق بالاستثمار، التجارة الخارجية، وغيرها، حيث أنه من متطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق، تشجيع المبادرات الفردية، والاستثمارات في القطاع الخاص، بل ودعمها ومرافقتها بجميع الوسائل، من قروض، حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، منح التسهيلات لاستيراد الآلات، المواد الأولية، دعمها ومرافقتها في الأسواق الأجنبية، وك هذا سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، حيث سيتكفل بامتصاص البطالة، تقليص التبعية للخارج، خلق الثروة، بل وتعزيز مكانة البلاد الاقتصادية بين دول العالم، وبالأخص على المستوى الإقليمي (أفريقيا، حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي).

لكن هذا الطموح يستدعي إرادة سياسية في المقام الأول، ومنح الفرص للجميع، وتفادي المعايير القائمة على المحسوبية والفساد وغيرها من الأساليب البالية التي جعلت الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، وجعل البلاد سوقا واسعة لاستيراد مختلف السلع والبضائع من سائر أنحاء العالم (import–import). ولعل من بين الإصلاحات الازم اتخاذها، هي ضرورة إيجاد وزارة للاقتصاد، تكون مرتبطة مع وزارة المالية، الصناعة، ووزارة التكوين، والتي تكون كلها في تنسيق تام مع وزارة الخارجية، وهذا من أجل تقدير دقيق للقدرات الاقتصادية والاستثمارية للبلاد، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كي تكون في خدمة التنمية الوطنية. كما يجب فصل هذه الهياكل عن وزارة المناجم، التي من الضروري أن تكون مستقلة، وتقدم إسهامات واضحة للاقتصاد الوطني.

هذا واستنادا إلى مضمون تقرير صادر عن البنك العالمي في سنة 2009، فإنه لابد من بناء مؤسسات جيدة من أجل التوصل إلى تنويع الصادرات. لكن ذلك يلزمه الوقت بالإضافة إلى مجموعة عوامل

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.143.

ضرورية، أهمها البنية التحتية من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات وطرق توزيعها، خلق قطاع مالي متطور، سعر صرف ملائم، بالإضافة إلى سياسة تجارية منفتحة لولوج الأسواق العالمية، وتحسين تنافسية الصادرات، مع ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية تدعم خلق بيئة تنظيمية محفزة للقطاع الخاص، مقابل خلق منظمة قانونية محفزة للاستثمارات المحلية، وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]، ومن خلال هذه التوصيات تتضح مدى أهمية عاملين أساسيين ومترابطين لنجاح عملية التحول الاقتصادي، وهما كل من المؤسسات الجيدة، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار.

وفيما يتعلق بالإرادة السياسية، فيعتبر الأستاذ مراد أوشيشي أنه توجد لدى صانع القرار الفعلي في الجزائر جدلية لم يتم الحسم النهائي فيها، فالبلاد بحاجة إلى إصلاحات اقتصادية فعلية، حقيقية وجادة، سيكون من شأنها النهوض بالاقتصاد الجزائري، والتخلص من التبعية الدائمة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لكن ونظرا للارتباط الشديد الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري بالسياسة وتبعيته لها، فإن صانع القرار يخشى من تنفيذ إصلاحات اقتصادية فعلية، لأن ضلالها ونتائجها ستنعكس حتما على المجال السياسي، وهذا ما لا يريده صانع القرار[2].

وأهم ما يدل على صحة هذا الطرح، هو الإيقاف الفجائي والنهائي للإصلاحات التي شرع فيها الوزير الأول السابق، مولود حمروش، وإقالته في سنة 1991. فقد وافق هذا الوزير على تولي المسؤولية في مرحلة جد حساسة من تاريخ الجزائر، حينما كانت الأوضاع متأزمة في مختلف الجوانب، وكانت خزائن الدولة فارغة، كما وافق أيضا على تحمل مسؤولية الإصلاحات التي سيباشرها، حيث شرع في تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية، قناعة منه بغير إمكانية القيام بإصلاح الاقتصاد وحده دون إصلاح السياسة، ذلك لأن الاقتصاد في الجزائر شديد الارتباط بالسياسة، حيث كان يطمح للانتقال نحو اقتصاد السوق ونظام ديمقراطي تعددي. لكن سرعان ما تفطن صانع القرار في الجزائر إلى أن تلك الإصلاحات المزمع تنفيذها، ستؤدي حتما إلى تجفيف المنابع التي يتسرب منها الريع، ويتم امتصاصه من طرف قنوات الفساد، وبالتالي فالحل الأمثل الذي ارتآه صانع القرار الفعلي هو إنهاء مهام مولود حمروش، وإعادة النظر في الإصلاحات التي شرع فيها. من بين ما يؤكد مخاوف صانع القرار من امتداد الإصلاحات الاقتصادية إلى المجال السياسي كذلك، هو التراجع عن الإصلاحات التي تم الشروع فيها

1- منال منصور، "**لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**"، مجلة دراسات Dirassat، العدد الثالث، ديسمبر 2015، ص.ص205-206.

[2] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.144.

منذ سنة 1994، وذلك بمجرد انتعاش أسعار النفط في سنة 1998 (بعد أربع سنوات من الشروع فيها)، وفي السياق نفسه وبالتزامن مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، تمت العودة تدريجيا إلى التحكم المطلق في الاقتصاد، بجعله مركزيا، وتسييره بمخططات خماسية، بل وحتى إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر، الذي أصبح تحت إشراف وإدارة سياسية[1].

ذكر الأستاذ مراد أوشيشي، وبالاستناد إلى التاريخ الاقتصادي للجزائر، أن صانع القرار الجزائري يقوم بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، ليس عن قناعة، ولا وجود إرادة سياسية للقيام بذلك، بل يتم اللجوء إلى الإصلاحات حينما تسوء الحالة المالية للبلاد، وبمجرد تحسن أسعار النفط وارتفاع عائدات الريع، يتم التراجع عن تلك الإصلاحات، وعدم استكمالها. وهذا ما جعل هذا الأستاذ يعتبر أن السبب الأساسي وراء عدم القيام بإصلاحات جدية وعدم الانتقال نحو اقتصاد السوق هو سبب ذو طبيعة سياسية. ذلك لأن أية إصلاحات حقيقية من شأنها وضع حدود فاصلة بين السياسة والاقتصاد، وأيضا بين القطاعين العام والخاص، وستكون تبعاتها على شكل تحولات عميقة، وحتما ذات آثار سياسية يأبى صانع القرار قبولها وتحملها[2].

ويمكن اعتبار هذا التشخيص واقعي وكفيل بتفسير الحالة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، المتسمة بالصعوبة والتعقيد، حيث كلما تراجعت أسعار النفط، تحدث أعلى مستويات الاستنفار في الخطاب الرسمي الذي يروج له الإعلام الحكومي، وتتم الدعوة للتقشف، ترشيد النفقات، رفع الدعم الحكومي عن عديد المواد والسلع المؤدي لارتفاع الأسعار وغيرها من الإجراءات التي كثيرا ما تكون لها آثار اجتماعية تمس باستقرار البلاد، وقد تتحول حركات احتجاجية ومطالب مجتمعية، معرضة للتزايد والراديكالية في حالة عدم التفاعل الإيجابي معها.

وهو ما حدث في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، حيث كانت تم الإعلان عن إصلاحات، كطريقة معهودة للتعامل مع الأزمات، ورافقه تغيير المسؤولين وغير ذلك. وبالرغم من النجاح في تعبئة الرأي العام الوطني للوقوف إلى جانب تلك الإصلاحات، دعمها والقيام بكل ما من شأنه إنجاحها، إلا أنه وبمجرد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، يعود السلوك الريعي بالظهور إلى الواجهة، ويتم وضع الإصلاحات جانبا، ومن هنا تبين أن الاقتصاد في الجزائر لا يزال رهين السياسة. وأكبر معيق تواجهه الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر هو ذو طبيعة سياسية، إذ لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من التحرر

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.145.
[2] - **Idem.**

من تبعيته للسياسة التي تهيمن عليه وتجعله خاضعا لها، وأبعد من ذلك، فإن الريع النفطي أضحى المهيمن على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وانطلاقا من كون الدولة تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات الريعية، فإن ذلك يجعلها مستقلة عن ضرائب المواطنين ومساهماتهم المالية، وبالتالي فاستقلالية الدولة عنهم يتمخض عنها عدم اشراكهم ولا استشارتهم في الخيارات التنموية التي تتبناها. وفرة الأموال الريعية أيضا من شأنها عرقلة تطور القوى الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على أسلوبين أساسيين يهدفان إلى تحييد هذه القوى والفواعل الاجتماعية، وذلك إما بمنحها مزايا اجتماعية وسياسية، أي عن طريق الإغراء، أو كذلك باستعمال أساليب الزجر أو حتى القمع بالقوة، وهذا بتقييد نشاطها بالقوانين والقرارات، وفرض الوصاية عليها، في محالة لعزلها والحد من تأثيرها، سواء في المجتمع، أو كذلك منعها من التأثير في اتخاذ القرارات، والنتيجة المنتظرة من كل ذلك هي إضعاف القوى الاجتماعية ومختلف تنظيماتها، وجعلها عاجزة عن التأثير، وغير قادرة على التغيير[1].

ومن هنا تساهم أموال الريع النفطي في السيطرة على المجتمع، الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ، وانطلاقا من هذه العلاقة، فإنه من الطبيعي ألا تكون من مصلحة صانع القرار تنفيذ إصلاحات اقتصادية حقيقية، لأن هذا من شأنه أن يضع حدا أو نهاية للهيمنة، السيطرة والوصاية التي يمارسها على المجتمع، وهذا ما يوضح بشكل كبير أن من أسباب فشل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، هي غياب إرادة سياسية، وتبعية الاقتصاد للسياسة، والمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن الإصلاحات، والتي ستمس بامتيازات وصلاحيات المجموعة التي تتولى الحكم، وعلاقة الهيمنة التي تمارسها هذه الأخيرة على المجتمع[2].

وفي ذات السياق، فإن المعروف في الدول الريعية أن النخب في السلطة تميل كثيرا إلى التفاؤل المفرط، عبر إطلاق مشاريع ضخمة، وكثيرا ما ينتهج القادة السياسيون طرقا غير قانونية وغير منصفة في توزيع الريع، أين يتم منح امتيازات أكبر لجماعات الضغط من أجل البقاء في السلطة، مما يؤدي إلى تنامي مختلف أشكال التوترات وغياب المساواة[3]، وهذا يندرج فيما ذكرناه سابقا، حول طبيعة الأموال الريعية

---

[1]– فضيلة عكاش، "**الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص30.

[2] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.146.

[3]- Gilles Carbonnier, **Op. Cit.**, p.41.

التي تمنح نوعا من الاستقلالية للأنظمة السياسة عن مجتمعاتها، بحكم أن هذه الأخيرة لا تساهم بشكل كبير في خلق الثروة وفي ميزانية الدولة.

حسب الأستاذ مراد أوشيشي فإن النظام السياسي في الجزائر قد احتكر كل السلطات والصلاحيات لنفسه، وبالأخص السلطة الاقتصادية. فعقب الاستقلال واتباع الاقتصاد الموجه، لم يتم تشجيع الملكية الخاصة، بل وحتى عقب مباشرة الإصلاحات، وتوجه الخطاب الرسمي نحو تبني اقتصاد السوق، فإنه لم يتم تشجيع ولا دعم القطاع الخاص المنتج للثروة وللقيم المضافة، ذلك لأن النظام السياسي يفضل الاستمرارية في الاعتماد على الريع النفطي، لكي يبقى مستقلا عن سلطة ومراقبة المجتمع. حيث أن تطور ونمو القطاع الخاص، ومساهمته في الخزينة العمومية وفي التنمية الوطنية، سيجعل منه طرفا فاعلا في المجتمع، ولكن أيضا طرفا ضاغطا على النظام السياسي، وتتطور طموحاته للمشاركة في صناعة القرار الاقتصادي، من أجل الدفاع عن مصالحه وحمايتها، وبالتالي التدخل في صلاحيات صانع القرار ومزاحمته، بل وتراجع صلاحيات هذا الأخير وتقلص أدواره، وهذا ما جعل صانع القرار يعمل بكل الوسائل للحفاظ على الوضع الراهن، بل يفضل ويشجع ذلك القطاع الخاص الذي يهتم بالحصول على الريع، على شاكلة شركات الاستيراد مثلا[1].

لكن المعلوم هو الاعتماد على هذه الأساليب يكون حينما ترتفع أسعار المحروقات، وتكون البلاد في أريحية مالية، أين يتجه النظام السياسي إلى مضاعفة التحويلات الاجتماعية، مقابل تضييق الحريات وقمع المعارضة التي تطالب بالديمقراطية والمشاركة في السلطة. أما حينما تتراجع أسعار المحروقات، وتظهر آفاق الضيق المالي، فإن النظام السياسي يصبح في حالة من التوتر والضرب في مختلف الاتجاهات من أجل إيجاد مخرج، حيث يتم إحياء الشعارات التقليدية التي تقضي بتنويع الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص للخروج من التبعية للنفط.

ثانيا: دواعي التعثر الاقتصادي في الجزائر

في السبعينات والثمانينات، حينما كان تسيير الاقتصاد شديد التركيز، فإنه قد كان يتم تعيين مسؤولي الشركات الوطنية/ العمومية من طرف السلطة، ولم تكن لديهم الحرية والصلاحيات لتسيير الشركات التي يشرفون عليها، وفقا للمعايير الاقتصادية والتجارية، بل كانوا يخضعون للأوامر الفوقية. سواء في قطاع المحروقات أو في باقي القطاعات، فإن كل من الاستثمارات، الواردات، الإنتاج وغيرها، كانت يتم تحديدها بقرارات إدارية محضة، دون الرجوع إلى معطيات السوق، حاجيات المجتمع، وغير

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.146.

ذلك. حتى في سنوات التسعينات، عند بداية بوادر الانفتاح الاقتصادي، فإن الإدارة قد طورت أساليب تدخلاتها وتحكمها في الريع وفي الاقتصاد بشكل عام، حيث تم منح قروض مالية للخواص، تسهيل عمليات الاستيراد، وغيرها من الامتيازات التي تم منحها وفقا لمعايير واعتبارات غير اقتصادية ولا تأخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار[1].

شرعت الجزائر منذ سنة 1994 في رفع القيود عن التجارة الخارجية، والتي نقصد بها الاستيراد طبعا (لأن التصدير خارج المحروقات والمواد الأولية يكاد يكون منعدما)، وقد تنامت لوبيات الاستيراد، وهو ما كان له آثار جسيمة على الانتاج الوطني، حيث تضاعف اعتماد البلاد على الخارج في معظم حاجياتها وأبسطها، مما أفقد المنتجين المحليين وأصحاب المشاريع، الأمل والحافز للنشاط والإنتاج، لأن كل المعطيات (سياسية، اقتصادية، إدارية، ...) ضدهم، وهذا أدى إلى تنامي الأطماع واحتدام التنافس بين جماعات المصالح ولوبيات الاستيراد، باستعمال كل الطرق، بما فيها تلك الغير أخلاقية، الاحتيال على القانون والإضرار بمصالح المواطن[2].

تم اعتماد "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة" في شهر جويلية 2004 بالجزائر، وتمت صياغتها نهائيا في فيفري 2006، وهي تعتبر أداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي. وتتمثل هذه الخطة في إنجاز مشاريع جوارية للتنمية الريفية، وتهدف أساسا لدعم الزراعة والفلاحة في المناطق الريفية، حيث تم تخصيص وزارة منتدبة مكلفة بالتنمية الريفية في بداية الألفية الجديدة[3].

لكن وبالرغم من وجود مشاريع، وتأسيس مجموعة هيآت، مؤسسات وغير ذلك إلا أن النتائج تبقى لا ترقى إلى المستوى المنتظر. وهذا للعديد من الأسباب المتشابكة فيما بينها، فإذا كانت وفرة أموال الريع النفطي كسبب رئيسي، إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بالزراعة والفلاحة، وتحقيق الأمن الغذائي، والتخلص من تضييع العملة الصعبة في استيراد الغذاء، قد شكل محور جدل، ذلك أن الإنجازات والنتائج لا تعكس محتوى الخطابات الرسمية، هذه الأخيرة التي تتطرق في كل مناسبة إلى دعم وترقية الإنتاج الوطني، وتنويع الصادرات.

---

[1] - Omar Benderra et Ghazi Hidouci, **Op. Cit.**, p.13.

[2]- **Ibid.**, p.14.

[3]– على دحماني، **التنمية المستدامة مستقبل الأمة**، تيزي وزو: دار الأمل، 2017، ص86.

عدم التفريق بين التصنيع والتنمية:

ما يحدث في الجزائر يبين عدم التفريق بين التصنيع والتنمية، ذلك أنه يتم اعتبار أن التصنيع يؤدي حتما إلى التنمية، وهو مجرد مفكرة مسبقة ليست بالضرورة صحيحة[1]، فالتصنيع حينما يكون مخطط له بطريقة جيدة من طرف صانع القرار الاقتصادي، وحينما يؤدي إلى توسيع مجالات الصناعة، التوقف عن الاستيراد، بل والتوجه نحو التصدير وخلق فرص عمل للمواطنين، حينما يحقق هذه الأهداف، بالإمكان الحكم عليه أنه يؤدي إلى تحقيق التنمية.

من بين الطرق التي يمكن للدول النامية اتباعها من أجل اللحاق بالدول المتقدمة، هي الاعتماد على استيراد التكنولوجيا والأنظمة الجديدة المتوفرة لدى الأمم الأكثر تقدما، وهذا غير متاح بالنسبة للدول التي انضمت إلى ركب التقدم، حيث ينبغي لها أن تشق طريقا خاصا بها، وتبدع في صنع أشياء جديدة حتى تستمر في النمو والحفاظ على مكانتها[2]، وانطلاقا من هنا فإنه من الجيد استيراد التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية، لكن الأهم هو التمكن منها، عن طريق تكوين مواردها البشرية، حتى يتسنى لها مستقبلا الاعتماد على نموذج أصيل، ويتماشى وفقا لخصوصياتها الثقافية والمجتمعية.

من أجل إنجاح التصنيع، ينبغي الاعتماد على تصور شامل وواضح لإنجاح هذا القطاع، سواء ما تعلق بالتكنولوجيا الصلبة (Technologie hard)، والتي يتم دعمها أو تجسيدها بأدوات الإنتاج، المواد الأولية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال (TIC) وغيرها، لكن ينبغي أيضا إيجاد التكنولوجيا المرنة (Technologie Soft)، والتي يمكن تلخيصها في كلمة واحدة على حد تعبير البروفيسور عبد الحق لعميري: التسيير (le management)[3]. والمقصود هنا هو أن التسيير الجيد يعتمد على توفر الدعائم السالفة الذكر، لكن أهم من ذلك حسن استغلالها.

عند التطرق لما كان يسمى بالصناعات المصنعة، فإن المصانع الكبرى التابعة للقطاع العمومي، قد كانت تقوم بتشغيل أعدادا من العمال أكبر بكثير من حاجياتها. ولقد كان التفكير السائد آنذاك (في السبعينيات) هو أولوية بناء أو تشكيل المصنع أو الشركة العمومية الكبرى. والمهم آنذاك هو أن تشتغل، بالرغم من كل العيوب والنقائص، وحسبهم أنه يمكن استدراك ذلك في مراحل لاحقة. لكن النتائج المتوصل إليها في الجزائر وكل الدول الاشتراكية السابقة، قد بينت مدى محدودية هذا الطرح. ومع تعود العمال

---

[1]- Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p-p.25-26.

[2]– كينئيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، ترجمة: خليل درويش، القاهرة: دار الشروق، 2008، ص.ص236–237.

[3] -Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p.26.

على عدم الجدية في العمل، وتفشي الإهمال والاتكالية في المؤسسات، وغيرها من الممارسات الشائعة في النظم الاشتراكية، فإنه قد أضحى من الصعب بمكان إصلاح كل تلك العيوب والنقائص[1]. وهي في الواقع تركة سلبية للمرحلة الاشتراكية، والاقتصاد الريعي، أين ينتظر الجميع تحقيق كل مآربهم من طرف الدولة، دون بذل الجهد، وهنا تنتشر مختلف الأساليب الملتوية للحصول على الريع، مقابل عدم منح أي الاعتبار لقيمة العمل.

ومن هنا تتبين أولوية الإدارة الجيدة وحسن التسيير، التي يجب اعتمادها في جميع القطاعات دون استثناء، كونها الركيزة الأساسية التي بإمكانها ضمان تحقيق النجاح، ولو في حالة وجود إمكانيات مادية بسيطة. ذلك أنه حينما يكون حسن التدبير، والتركيز على العامل البشري، سواء من حيث التكوين، المرافقة والتشجيع بكل أشكاله، فإن هذا سيؤدي إلى المنافسة وبالتالي تقديم الأفضل. وكل ذلك في إطار التطبيق الصارم للقوانين ومحاربة كل وجوه المحاباة والمحسوبية.

ثالثا: مظاهر وأسباب صعوبة التحول الاقتصادي في الجزائر:

تزايدت النسبة التي تحتلها المحروقات في الصادرات الجزائرية وفي مساهمتها في الدخل الوطني. فمنذ سنة 1977، تجاوزت حصة المحروقات كل سنة نسبة 95 في المائة من صادرات الجزائر. ومنذ سنة 1998، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى معدل 97 في المائة[2].

في السنوات الأولى من حكم الرئيس الأسبق بوتفليقة، ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتضاعفت معها عائدات الجزائر، ففي سنة 2002 على سبيل المثل، كان إجمالي عائدات البلاد من جراء تصدير المحروقات مقدرا بـ 18 مليار دولار أمريكي، في حين كانت قيمة الواردات المرتبطة بهذا القطاع مقدرة بـ 02 مليار دولار. لكن وبالرغم من أهمية هذه العائدات، إلا أن وفرة الريع النفطي قد أفضت إلى ثلاثة معطيات جد سلبية مؤثرة على بنية الاقتصاد الجزائري:

1. رغم الأموال المعتبرة التي تجنيها الجزائر من قطاع المحروقات، إلا أن هذا القطاع لا يساهم في خلق مناصب شغل إلا بعدد ضئيل جدا، ذلك لأنه لا يحتاج إلى يد عاملة معتبرة.
2. الاضطرابات التي تحدث أحيانا على أسعار النفط، تمس باستقرار حجم العائدات المالية للجزائر، وبالنظر للاعتماد الكبير على هذه العائدات، وعدم تنوع الاقتصاد الوطني، فإن ذلك يشكل مصدر هشاشة للاقتصاد بشكل عام، كما يؤثر على تجانس واستمرارية السياسات العمومية.

---

[1]- Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p.28.
[2]- Omar Benderra & Ghazi Hidouci, **Op. Cit.**, p.6.

3. وجود أموال الريع قد أدى بالجزائر، على غرار عديد الدول النفطية، إلى الإصابة بأعراض وسلبيات الأنظمة الريعية، سواء بتراجع وتدني مستوى الأداء الديمقراطي، أو ضعف الشفافية في التسيير[1].

وقد برزت هذه المعطيات الثلاثة بشكل واضح خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة، فارتفاع أسعار النفط، وبالرغم من كونه قد ساهم في تحسين المستوى المعيشي للجزائريين بالأخص في العقد الأول من الألفية الجديدة، إلا أنه قد أدى إلى انعكاس سلبي على المستوى الاقتصادي، والمتمثل في عدم البحث عن بديل للمحروقات، وتأجيل مسعى التنويع الاقتصادي إلى أجل لاحق.

بوجود الريع النفطي فإن أغلب الفواعل الاقتصاديين في الجزائر يقومون بكل ما في وسعهم ويبذلون قصارى جهودهم من أجل الحصول على حصة من الريع، وبالتالي، فإن هذه الأموال الريعية تغير من اهتمام الاقتصاديين، الذين من المفروض أن ينشغلوا في إنشاء المؤسسات الاقتصادية، وفي الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تخلق قيما مضافة وتفتح فرض التشغيل[2].

حصلت الجزائر في سنة 2007 على مبلغ 60 مليار دولار أمريكي من جراء صادراتها من المحروقات، لكي تصل احتياطاتها المالية بالعملة الصعبة لأكثر من 100 مليار دولار في نفس السنة[3]. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة 98 في المائة من عائدات الجزائر مصدرها المحروقات: منها 40 في المائة غاز طبيعي، 30 في المائة نفط خام، و20 في المائة مشتقات النفط. تراجعت أسعار النفط في 2015 لتصل إلى ما دون 30 دولار للبرميل[4].

في الفصل الأول من سنة 2015، تراجعت عائدات الجزائر من صادرات المحروقات بنسبة 70 في المائة مقارنة بالفصل الأول من السنة السابقة 2014 (8,7 مقابل 15,6 مليار دولار)، وفي سنة 2015، وللمرة الأولى منذ عقدين من الزمن، سجلت الجزائر عجز في الميزانية بما يقارب 14 مليار دولار، وهذا نتيجة تراجع قيمة صادرات النفط. ولقد برزت بوادر الأزمة الناتجة عن تدهور الحالة المالية للبلاد، حيث بدأت الاحتياطات المالية بالتراجع السريع، عودة البطالة الى الارتفاع من جديد، التراجع عن العديد من المشاريع التي كانت قيد الإنجاز أو التي تم الإعلان عن إنجازها سابقا، انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وبوادر التقشف التي أظهرتها الحكومة، بل مع إمكانية اللجوء إلى الاستدانة من الخارج.

---

[1]- Omar Benderra & Ghazi Hidouci, **Op. Cit.**, p.6.
[2]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.241.
[3]- Widad Guechtouli & Manelle Guechtouli, « **l'entreprenariat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités »,** Working Paper, IPAG Business School, Paris et Nice, N° 150, 2014, p.5.
[4] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.241.

وهو نفس السيناريو الذي حدث ابتداء من سنة 1986، لكن يبدو أن صناع القرار في الجزائر لم يتعلموا من الدرس ولم يستفيدوا منه. منذ مطلع الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2015، تحصلت الجزائر على أكثر من 600 مليار دولار كعائدات تصدير المحروقات، بالإضافة إلى 17 مليار دولار كصادرات خارج قطاع المحروقات[1].

لم يسبق للجزائر أن تحصلت على مثل هذه المبالغ المالية في تاريخها، لكن بمجرد تراجع أسعار النفط، تبين مدى ارتباك السلطات، والحديث عن العودة إلى التقشف وعن إمكانية دخول البلاد في أزمة، وغير ذلك من بوادر الصعوبات الاقتصادية التي تنتظر المواطنين. وهنا تظهر بوضوح كبير الانعكاسات السلبية للنفط على الاقتصاد الجزائري. ولقد قد الأستاذ مختار خلادي تحليلا لهذه الآثار وإحاطة لمسبباتها، بالارتكاز على ثلاثة عناصر أساسية: القطاع الموازي (l'informel)، الفساد بمختلف أشكاله، والتبذير[2].

أ- الاقتصاد الموازي:

بفعل التضييقات التي كانت تمارسها الإدارة على القطاع الخاص في المرحلة الاشتراكية، فإن الكثير من الأنشطة الاقتصادية قد كان تمارس في الجزائر خارج أيه رقابة قانونية، لا محاسبة ولا وثائق أو ما شابه. وهو ما يدخل في نطاق الاقتصاد الموازي، أي أنه لا يمارس في إطار النصوص القانونية، ولا تتحكم فيه الدولة بالشكل المطلوب. لقد تعدت هذه الظاهرة المرضية حدودها في الجزائر، أين أصبحت معروفة بالقطاع الموازي (Secteur informel)، ولقد تنامت هذه الممارسة لتشمل مختلف الأنشطة والمهن: انتاج اللحوم البيضاء، تجارة الخضر والفواكه بالتجزئة، الاتجار بالمواد والسلع المستوردة، النقل، مهنة البناء، الأنشطة المتعلقة بالصناعات الغذائية مثل المخابز، المشروبات، المياه المعدنية، والقائمة طويلة جدا[3].

ب- الفساد والسرقة:

يشكل الفساد تهديد فعلي للاقتصاد الجزائري. في تصنيف عالمي لمؤشر الفساد شمل 175 دولة، احتلت الجزائر المرتبة 100 في سنة 2014، وفي سنة 2015، أصبحت في المرتبة 88.

---

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.242.
[2] - **Ibid.**, p.243.
[3] - **Ibid.**, p.p.243-244.

(Corruption Perceptions Index). وهذا يبين حجم الفساد المنتشر في الجزائر، سواء بين الشركات الاقتصادية والإدارة، أو كذلك بين كل من الشركات والمستثمرين الأجانب مع الإدارة الجزائرية[1].

بالإضافة إلى الفساد، شهدت الجزائر فضائح مالية واختلاسات كبرى، على غرار بنك الخليفة، الطريق السيار شرق غرب، وغيرها. وكل هذا يساهم في عرقلة الاقتصاد، وبالتالي عدم التمكن من تحقيق التنمية[2].

ج-التبذير:

أموال الريع التي يتم تحصيلها بطرق سهلة، تؤثر سلبا على مجال الحوكمة، بل يمكنها أيضا المساهمة في إضعاف المؤسسات، والتأثير سلبا على المناخ الاستثماري. كما أن الريع كثيرا ما يؤدي الى قصر النظر لدى صناع القرار في الدول الريعية، اين يسود منطق الإثراء السريع والسهل[3]، وكل هذا يؤدي لا محالة إلى غياب الإدارة الرشيدة للمال العام، بل حتى التبذير.

وهذا يتمثل أساسا في مشاريع كبرى مكلفة للخزينة العمومية، بالإضافة إلى نوع ثاني من المشاريع المكلفة، التي لا جدوى منها. وهنا يمكن ذكر المسجد الذي ت بناؤه في العاصمة الجزائر، حيث أن الصينيين هو من تولوا الانجاز، وبالتالي فهي أموال ضخمة يتم تحويلها إلى الصين. وإذا تم الإعلان عن 1,5 مليار دولار ككلفة بناء المسجد قبل الشروع في الأشغال، فإن المبلغ قد تضاعف مرات عديدة عند الشروع في عملية البناء، حيث وصل إلى 05 ملايير دولار، ولم يتم الانتهاء من الاشغال بعد، مما يرشح المبلغ للارتفاع مجددا. وفي نفس الوقت، قامت الحكومة بالتراجع عن انجاز 05 مستشفيات (تكلفة الواحد منها في حدود 400 مليون دولار) نتيجة الازمة الاقتصادية[4].

شمل التبذير أيضا تظاهرات ضخمة: الجزائر عاصمة الثقافة العربية (2007)، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية (2011)، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية (2015)، وبالرغم من استحالة الحصول على المبالغ الحقيقية التي تم انفاقها لاحتضان وتنظيم تلك التظاهرات، إلا أنه توجد تقديرات بأنها حوالي 15 مليار دولار أمريكي[5].

---

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p-p.245-248.
[2] - **Ibid.,** p.250.
[3]– معمر محمد، **دول مريضة بوفرة مواردها الطبيعية هل هي قاعدة لا مفر منها؟**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017، ص25.
[4] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.254.
[5] - **Ibid.,** p.p.254-255.

شكل آخر من أشكال تبذير المال العام، وهو ما عرف بتشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث تم منح الشباب قروض، تمويل مشاريع وغيرها، لكن دون دراسة مسبقة، مما جعلها غير منتجة، ولم تقدم قيمة مضافة للاقتصاد، حيث كانت في أغلبها مشاريع فاشلة، خلقت أنواع جديدة من البطالين، مثل وكالات كراء السيارات، الشاحنات بمختلف الأحجام، التي تم منحها للشباب ليس لإنجاز مشاريع، أو تجسيد أفكارهم في أرض الواقع، وإنما من أجل ركنها عند الأرصفة، بجانب الطرق والمحطات، لانتظار قدوم شخص من أجل نقل شيء معين. وهي بالفعل أموال ضخمة تم هدرها دون تحقيق أية نتيجة تذكر[1].

رابعا: آفاق الإصلاحات وتحول الاقتصاد الجزائري:

بعد كل ما تم التطرق إليه آنفا، حول كرونولوجيا الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، تبين أنه نتيجة لوفرة الريع النفطي، وضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق القيم المضافة، فإن الاقتصاد قد بقي رهينا للسياسة، ومن هنا، فنجاعة أية إصلاحات اقتصادية، يجب أن تكون في إطار إصلاحات شاملة، وليست جزئية، ومن أهم ما ينبغي التركيز عليه هو المتغير المؤسساتي.

الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر:

تتركز هذه الإصلاحات على شقين متكاملين: الأول يتعلق بالمستوى التشريعي، عبر إثراء المنظومة القانونية الوطنية وبالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد والرشوة، ومواجهتهما، أو كذلك بخلق عده هيآت وأليات لمكافحة هذه الآفة.

أ. المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته:

- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ سنة 2004،
- ✓ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد لسنة 2003، والمصادقة عليها من طرف الجزائر في سنة 2006 دون تحفظات،
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة من طرف الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة في العام 2000، والبروتوكولات الملحقة بها.

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p-p.255-257.

- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بالإضافة الى اتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة.

وقد نتج عن مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقيات الدولية، إصدار العديد من النصوص التنفيذية والقانونية[1].

ب. الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد في الجزائر:

مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها، الديوان الوطني لقمع الفساد، الهيأة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته[2]. وكل هذه الآليات تعتبر مكاسب، لكن ينبغي الانتقال إلى مرحلة ثانية، وهي تفعيلها، ومنحها كل الصلاحيات والوسائل من أجل القيام بالمهام المنوطة بها.

تعتمد السلطة في الجزائر على مجموعة أفكار، أحداث تاريخية، إنجازات سابقة، وكل ما ينصب في هذا المنطق، من أجل استمداد الشرعية في كل مرحلة. فإذا كان النظام السياسي قد اعتمد لمدة طويلة على الشرعية التاريخية والثورية، فإنه ومنذ العشرية الأولى من الألفية الثالثة، توجهت الخطابات الرسمية نحو مصدر ثاني لدعم الشرعية (مع الاحتفاظ طبعا بالشرعية الثورية) متمثل في مكافحة الإرهاب.

لكن وبعد أكثر من نصف قرن من استعادة السيادة الوطنية، وبعد الانتصار على الإرهاب واسترجاع السلم والاستقرار في البلاد، فإن النظام السياسي في الوقت الراهن بحاجة إلى مصدر جديد من أجل اقناع المواطنين، وأحسن مصدر لهذه الشرعية لن يكون أفضل من تجسيد إصلاحات اقتصادية وسياسية جدية، لتتحرر الدولة بفضل ذلك من التبعية لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن التحرر أيضا من الخوف من بعبع عدم الاستقرار والفوضى بعد كل هزة تشهدها أسعار المحروقات وتراجع في الخزينة العمومية. ويمكن اعتبار انخفاض أسعار النفط الأخيرة، والحراك المواطني الذي شهدته الجزائر منذ 22 فبراير 2019 فرصة جيدة من أجل الانطلاق في تنفيذ إصلاحات اقتصادية حقيقية.

تقول *Blandine Barret-Kriegel: "المجتمع الذي لم ينظم نفسه في شكل مجتمع مدني، والدولة التي لم تتحول إلى دولة القانون، ليس باستطاعتهما خوض مغامرة التجسيد الفعلي للحرية ولا بناء اقتصاد

---

[1]- أنيسة بن رمضان وآخرون، **مرجع سابق**، ص300.

[2]- **المرجع نفسه**، ص300.

*- فيلسوفة فرنسية معاصرة من مواليد 1943، رئيسة سابقة للمجلس الأعلى للإدماج (الفرنسي)، ومستشارة للرئيس الأسبق جاك شيراك. لديها العديد من الكتب، التي نذكر من بينها:

السوق"[1]. ويتبين من خلال هذه المقولة أن السعي للتحول نحو اقتصاد السوق، نحو تجسيد الحرية بمختلف أشكالها، وممارستها في كنف الديمقراطية، التعددية وحرية الرأي والتعبير، تتطلب في المقام الأول وجود شرطين أساسيين يشكلان أرضية ضرورية، ومرحلة لابد منها، والتي تتمثل في ضرورة وجود مجتمع مدني واعي ومسؤول، يهتم بالمصلحة العامة وبمستقبل المجتمع، كما يشترط ذلك أيضا وجود دولة الحق والقانون، التي تضمن العدالة والإنصاف للجميع، دون استثناء ولا تمييز.

Etat de droit ou Empire, 2002 (دولة القانون أم إمبراطورية) ;

Le sang, la justice et la politique, 1999 (الدم العدالة والسياسة).

[1] - Mourad OUCHICHI, **Op. Cit.**, p.147.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري بين فرص الريع النفطي وواقع الاستثمار الأجنبي

انطلاقا من كل ما تم التطرق إليه آنفا، فإنه من المؤكد أن الجزائر دولة نفطية بامتياز، تحصد أغلب عائداتها من الريع النفطي، كما أن قطاع المحروقات يستقطب نسبة جد هامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سنحاول الإحاطة به بالشرح والتحليل، مع مختلف الأرقام والإحصائيات، لفهم واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، وأهم القطاعات التي تستهدفها، بالإضافة إلى الصناعة النفطية والغازية طبعا، وذلك في ثلاثة مطالب أساسية.

المطلب الأول: آثار نقمة الوفرة على الاقتصاد الجزائري: الفلاحة والصناعة كنماذج

إذا كانت للموارد الطبيعية منافع مختلفة، بمساهمتها في الدخل الوطني، وغير ذلك، فإن لها جانبا سلبيا كذلك، فقبل الخوض في الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، وتركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، ينبغي أولا الوقوف عند آثار وفرة الموارد وعائداتها على الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على قطاعي الفلاحة والصناعة.

أولا: ارتفاع عائدات المحروقات وإخفاق الدول النفطية في التنويع الاقتصادي

عقب الاستقلال كان بإمكان الجزائر التخصص في قطاع معين تحقق فيه الريادة والتفوق، لكنها لم تنخرط في التقسيم الدولي للعمل من أجل استعمال ميزاتها النسبية وإمكانياتها. في المقابل فضلت تبني نموذج الصناعات المصنعة، والذي يقوم على أن تمتلك الدولة جهاز إنتاج كامل يتم تمويله ذاتيا[1]، ويتعلق هذا التمويل بشكل شبه كلي في عائدات تصدير المواد الأولية، والمحروقات أساسا. وهذا التوجه نحو إنجاز المشاريع الصناعية الكبرى ذات تكاليف ضخمة، كانت لها مردودية ضعيفة، إذ تم الاعتماد على الخارج في استيراد مختلف الوسائل اللازمة لإنجاحها، لكن نتائجها كانت بعيدة عن تلك المنتظرة. ولقد كان تشجيع هذه المشاريع الصناعية الكبرى على حساب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تتطلب أموالا أقل، توفر مناصب الشغل، تسهل إدارتها، وتخلق الثروة. وبالإضافة إلى هذا التوجه السائد عقب الاستقلال فيما يخص الصناعة، فإن الفلاحة قد نالت تهميشا جعلها تخرج من نطاق اهتمام السلطات.

[1]- Frédéric Teulon & Dominique Bonet Fernandez, **« Pays riche, population pauvre : quelle stratégie de développement pour l'Algérie ? »,** Working Paper, Paris : IPAG Business School, 2014, p.5.

وانطلاقا من تذبذب الصادرات، ضعف حلقات القطاع النفطي (سواء الحلقات الإنتاجية، الحلقات الاستهلاكية، والحلقة المالية، أي ضعف إدارة الإيرادات المالية)، التخلف التكنولوجي، إفراط التخصص في إنتاج النفط وتصديره، ضعف المؤسسات وانتشار سلوكات الدولة الريعية[1]، فإنه هذا كله يعمق من التبعية للصناعات النفطية وارتفاع مستويات الاعتماد عليها، وهذا لا يخص الجزائر فقط، ولكن أغلب الدول النفطية السائرة في طريق النمو.

وباعتبار الجزائر بلدا مصدرا للنفط والغاز الطبيعي، هذان الموردان يشكلان المصدر الأساسي لعائداتها من العملة الصعبة، كما أنهما يطغيان على صادرات البلاد بنسبة تفوق 95 في المائة. وانطلاقا من كون هذين الموردين غير متجددين، والاحتياطات الموجودة قابلة للنفاذ، وانطلاقا أيضا من أن الأسعار المحددة لهما غير مستقرة، غير ثابتة وتتحكم فيها عوامل وقوى خارجية، ولا تدخل ضمن نطاق سيطرة وتحكم الجزائر، فإن كل هذا يحكم على الاقتصاد الجزائري بالهشاشة، يحد من مستوى الأمن الاقتصادي للبلاد، ويجعل الاقتصاد الوطني مرهون باستقرار أسعار النفط، وتابع للعوامل الخارجية السالفة الذكر.

تتدخل الكثير من العوامل في تحديد أسعار النفط، من بينها: قانون العرض والطلب، العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية، بالإضافة إلى سعر صرف الدولار الأمريكي[2]. ومعظم هذه العوامل، إن لم نقل كلها، تعتبر ذات طابع فوق وطني (باستثناء حجم الاحتياطات النفطية، والعوامل الجيولوجية المرتبطة بطبيعة المنطقة وبتكاليف الاستخراج) تتجاوز المستوى الداخلي ونطاق تحكم الحكومات، وهذا ما يجعل الدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير في مواردها المالية على عائدات النفط، عرضة لتقلبات أسعار هذا المورد الطبيعي في الأسواق العالمية. والجزائر، على غرار باقي الدول النفطية، لم تخرج عن هذه القاعدة، حيث تتأثر من جراء تقلبات أسعار المحروقات، سواء حين انخفاضها، أو عند انتعاشها.

شهدت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا وجد هام في ثلاثة مناسبات تاريخية أساسية: كانت الأولى بعد أكتوبر من سنة 1973 (Avec la guerre de Kippour) مع الحصار الذي مارسته منظمة الدول الأساسية المصدرة للنفط (OPEP). في حين كانت المناسبة الثانية في نفس عقد السبعينات من القرن العشرين، وبالضبط في جانفي 1979، عند اندلاع الثورة الإيرانية ضد نظام حكم الشاه، وإقامة الجمهورية الإسلامية في إيران. بينما كانت المناسبة الثالثة منذ مطلع الألفية الثالثة (سنوات 2000) أين ارتفعت

---

[1]– صادق هادي، **مرجع سابق**، ص ص88–91.

[2]– بوطيب الناصر، غزازي عمر، "**أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج ARDL**–"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص56.

أسعار النفط بشكل كبير. إذ وبعد أن كان سعر البرميل في سنة 1998 مقدرا بـ 11 دولار أمريكي، أصبح سعره يتراوح بين 22 و28 دولار أمريكي من سنة 1999 إلى 2004، وهذا بفضل قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط القاضية بخفض الإنتاج من أجل تحقيق استقرار نسبي في أسعار هذا المورد الطاقوي. وقد توجهت الأسعار نحو الارتفاع منذ تعرض العراق للغزو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس من سنة 2003، بالإضافة إلى إعصار كاترينا الذي ألحق أضرارا جسيمة بالمنشآت النفطية في منطقة خليج المكسيك، شهر أوت 2005[1].

لقد تضاعف الطلب العالمي على البترول بنسب كبيرة طيلة الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2008، حيث انعكس ذلك بالإيجاب على أسعار هذا المورد الطاقوي لترتفع بشكل قياسي. فإذا كان السعر القياسي الذي تم تحقيقه شهر أفريل 1980 هو 103,76 دولار للبرميل، فإنه قد تم تحقيق سعر قياسي جديد في شهر جويلية من سنة 2008، بلغ 145 دولار للبرميل. وقد كان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذي شهده حجم الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الذي حققته القوى الصاعدة: الصين، الهند والبرازيل بشكل أساسي. استمرت أسعار النفط في الارتفاع إلى غاية سنة 2009، أين سجلت نوعا من الانخفاض، وهذا لعدة عوامل، تمثلت أهمها في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتراجع الطلب والاستهلاك العالميين على النفط. لكن تلك الانخفاضات لم تكن كبيرة، خاصة مع موجة التحولات السياسية التي شهدتها عدة دول عربية ومغاربية منتجة للنفط، أفضت بعضها إلى حالات من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وبالأخص ليبيا منذ سنة 2011. تتمثل أهم ميزة للصدمة الإيجابية الثالثة (troisième choc pétrolier) التي شهدتها أسعار النفط في بداية الألفينات، هي كون هذه الأسعار قد ارتفعت بشكل تدرجي ومرحلي، ولم تكن دفعة واحدة، وهو ما سمح كثيرا للدول النفطية بالاستفادة منها[2].

وعلى اعتبار المرض الهولندي ظاهرة تتعرض لها الدولة أثناء الطفرات النفطية، التي تتميز بالحصول على عائدات قياسية ناتجة إما عن ارتفاع أسعار النفط، أو الزيادة الكمية في حجم الصادرات النفطية، هذا مع وجود تفاوت، سواء في مستوى أو مدى إصابة كل دولة بأعراض هذا المرض، وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد الدولة المعنية بالقطاع النفطي[3]. والاقتصاد الجزائري قد تعرض لأعراض هذا المرض، ذلك أن أهم ملاحظة تتمثل في الارتفاعات المسجلة في العائدات من العملة الصعبة، إذ يتعلق

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.p.151-152.
[2] - **Ibid.**, p.p.152-153.
[3]– بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010–2011، ص127.

الإشكال بكون هذه الأموال التي يتم الحصول عليها، لم تكن كنتيجة أو ثمار لتطور القطاعات الاقتصادية، أو حتى لإحراز قطاع الصناعة النفطية في الجزائر تقدما وتطورا، لكن قد كان ذلك نتيجة لعامل خارجي، متمثل في ازدياد الطلب وارتفاع الأسعار.

تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة 14 عالميا من حيث الاحتياطي النفطي[1]. ومنذ استرجاع الجزائر لاستقلالها في سنة 1962، ما فتئت النسبة التي تمثلها المحروقات في حجم التجارة الخارجية في التزايد، سواء في المراحل التي شهدت فيها أسعار هذه الموارد الطاقوية انتعاشا، أو في المراحل التي تراجعت فيها الأسعار لأقل مستوياتها. فإذا كانت النسبة التي يشكلها النفط من الصادرات منذ الثمانينيات والتسعينات قد كان معدلها 95 في المائة، فإنه منذ مطلع الألفية الجديدة، تزايدت هذه النسبة لتصبح 97 في المائة[2].

انطلاقا من المساهمة الكبيرة التي يقدمها النفط في دعم عائدات الخزينة العمومية من العملة الصعبة، بل ولكونه يشكل مصدر معظم تلك العائدات، فإنه لم يتم البحث عن مصدر جديد للدخل الوطني، ولا البحث عن سبل تنويع الاقتصاد، وهو ما سيسمح بوصف هذا المورد بالعائق لتنويع الاقتصاد، ذلك أن الدولة حينما تجد مصدرا سهلا للدخل، فإنها لا تكون في ضائقة، وغير مضطرة للبحث عن مصادر جديدة للدخل.

ثانيا: تجليات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري:

ازدهار القطاع النفطي يكون على حساب تراجع قطاعات الصناعة والفلاحة، هذه الأخيرة التي تتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تطور القطاعات التي تكون غير قابلة للتبادل التجاري، على غرار البناء والخدمات[3].

اعتمادا على مقاربة المرض الهولندي، فإن انتعاش قطاع التصدير، الذي يعتمد بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة المداخيل والأجور نتيجة لكل من الانفاق وحركة الموارد، التي تشكل

---

[1]– نجاة كورتل، "**الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011–2017**–"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، ديسمبر2019، ص. ص4–5.

[2] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p.154-157.

[3]– حليمي حكيمة، "**ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية –قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص124.

سبب ارتفاع الطلب، وهو ما يحدث في الجزائر، حيث ساهمت العائدات الهامة الناتجة عن صادرات النفط في تطور الأجور ونموها بوتيرة سريعة في جل القطاعات، مما أدى بشكل آلي إلى تزايد الطلب على مختلف السلع والخدمات، وهنا يظهر عجز القطاعات المنتجة على المستوى المحلي عن تغطية الطلب المتزايد، مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد من الأسواق الأجنبية[1].

الاقتصاد الوطني لأية دولة يكون مبنيا على مجموعة مكونات مترابطة، وتعتمد عليها الدولة بشكل متفاوت، ومن بين أهم تلك المكونات: رأس المال الواقعي، رأس المال البشري، رأس المال الخارجي، رأس المال الاجتماعي، رأس المال المالي (النقدي)، ورأس المال الطبيعي. لكن المشكل حينما يتم الاعتماد على رأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية) بشكل شبه كلي[2]، وهذا من شأنه الإضرار بباقي مكونات الاقتصاد وتراجع نسب مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: انعكاسات العلة الهولندية على قطاع الفلاحة في الجزائر:

بالرغم من العائدات الضخمة التي حصلت على الجزائر بفضل تصدير المحروقات، وانتعاش أسعار هذه الأخيرة إبان العشرية الأولى من الألفية الثالثة، وبالرغم أيضا من الأموال الكبرى التي تم ضخها لصالح مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها الفلاحة، إلا أن هذه الأخيرة قد بقيت رهن الصعوبات من مختلف الأشكال، حيث أنها كانت ولا تزال رهينة للتساقطات المطرية وللعوامل الطبيعية.

يعاني هذا القطاع من الضعف رغم أنه من المفروض أن يكون حيويا للأمن الغذائي للبلاد، بل حتى مصدر دخل للعملة الصعبة، ووسيلة لامتصاص البطالة عن طريق خلق فرص الشغل (لذوي المؤهلات أو لليد العاملة غير المؤهلة). ومظاهر ضعف القطاع الفلاحي لا تحتاج إلى بحث معمق، أو تحقيق لإيجادها، فيكفي ملاحظة طوابير انتظار المواطنين للحصول على مادة الحليب، لمعرفة نقص هذا المورد الغذائي وسوء تسييره في آن واحد، وهو الموضوع الذي يصل إلى خطابات وزراء الحكومة، والأمر لا يختلف عن مادة غذائية ثانية، من المفترض أن تكون الجزائر مصدرا عالميا لها، وهي مادة البطاطا، وغيرها من المنتجات التي تمتلك الجزائر مؤهلات كبيرة لإنتاجها، على غرار العنب والتمور.

والحديث عن هذه المواد الأساسية، يجعلنا نضع جانبا مشكل ارتفاع أسعار اللحوم والأسماك إلى درجة اعتبارها من طرف المواطن في صنف الكماليات (بالرغم من ضرورة استهلاكها كمصدر للبروتين الحيواني)، بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، سواء بالنسبة للسواحل، إمكانية إقامة

---

[1]– حليمي حكيمة، **مرجع سابق**، ص.ص125–126.

[2]- Thorvaldur Gylfason, **Op. Cit.**, p.4.

أحواض تربية الأسماك، أو بالنسبة للحوم الحمراء. لكن الملاحظ هو غياب استراتيجية واضحة المعالم، طويلة الأمد، من شأنها منح الأهمية اللازمة لهذا القطاع، من خلال تشخيص واقعي ودقيق للمشاكل التي يعاني منها، والتحلي بالشجاعة والمسؤولية في الوقت ذاته، من أجل الاعتراف بالفشل، والبحث عن سبل تحقيق النجاح، ليس فقط بتغيير الأشخاص وضخ الأموال لهذا القطاع، لكن بوضع أهداف محددة ينبغي تحقيقها في مدة زمنية معينة، مع التحلي بالصرامة في تسيير القطاع، من خلال اختيار الكفاءات التي بإمكانها رفع التحدي، حتى لو تطلب الأمر استقطاب الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج، أو الاستعانة بالكفاءات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف.

رابعا: مشاريع مكلفة للخزينة العمومية: مراعاة العدد مقابل إهمال النوعية

تتجه في الغالب الدول الريعية نحو استغلال نسب جد معتبرة من مواردها المالية في بناء المدن، الاستثمار في العقارات والأشغال الكبرى، هذا بالإضافة إلى مختلف المجالات التي يتم دعمها (التعليم والصحة أساسا)، لكن الخطر الرئيسي ينبع من عدم استقرار حجم عائدات النفط[1].

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فإنه قد استفاد من حصص مالية جد هامة من الخزينة العمومية، وقد تم تجسيد إنجازات ومنشآت كبرى، وتسليم أعداد هامة منها سنويا بمختلف الصيغ، فحسب لديوان الوطني للإحصائيات ONS فإنه منذ سنة 2004، كان تسليم السكنات بمعدل سنوي يضاهي 183 ألف سكن، منها 50300 سكنات اجتماعية. وقدرت السكنات التي تم تسليمها في الفترة الممتدة بين 2004 و2012 بعدد 1.648.000 سكن[2].

هذا إذا ما انطلقنا من عدد السكنات التي تم بناؤها، فهو عدد إيجابي ومكسب وطني ومجتمعي. لكن من الضروري لفت الانتباه إلى النقائص الجمة التي تم تسجيلها في مختلف تلك المشاريع السكنية. وهنا يجب التأكيد أن ذكر نقائص وعيوب الإنجازات، الغرض منه هو محاولة معرفة عواملها والأسباب الكامنة وراءها، من أجل لفت انتباه صانع القرار، سواء لهدف إصلاح ما يمكن إصلاحه في حالة توفر الإمكانيات، أو على الأقل جعل تلك النقائص معروفة، وبالتالي تفاديها في المشاريع والإنجازات المستقبلية.

في المقام الأول، نجد المشاريع السكنية في معظمها من إنجاز الشركات الأجنبية، وبالتالي فقد نجم عن ذلك تحويل رؤوس أموال ضخمة من العملة الصعبة نحو الخارج. وفيما يخص الأحياء السكنية الجديدة،

---

[1]- Géraud Magrin, **Op. Cit.**, 27.
[2]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit**, p.168.

فإنها لم تكن تراعي الجانبين الثقافي والمعماري للمجتمع الجزائري، ولا تراعي أيضا التنوع والخصوصيات المتعلقة بكل منطقة، ذلك أن المدن الساحلية تختلف عن الهضاب والمدن الداخلية، وكلاهما تختلفان عن المدن الصحراوية، لكن الملاحظ هو أن المشاريع السكنية قد تم تشييدها بنفس الطريقة، نفس الشكل في مختلف المناطق.

ومن بين الملاحظات التي ينبغي التعامل معها بالجدية المطلوبة، نجد المشاريع السكنية التي تم إنجازها في مختلف الولايات الجنوبية، ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة هناك يستلزم طريقة خاصة للبناء، مثلما كان يفعل السكان منذ القدم، لكن توحيد نمط البناء واعتماد الموارد التي يتم البناء بها في الشمال، جعل العيش داخل تلك الشقق في الفصول الحارة جد شاق، كما تستلزم استعمال كميات أكبر من الطاقة للتبريد وغير ذلك.

ملاحظة أخرى هي أن أغلب تلك المشاريع السكنية قد تم إنجازها بطريقة سريعة، ومراعاة آجال التسليم، على حساب النوعية، وبشكل خاص، إهمال المساحات الخضراء، مواقف ضيقة للمركبات، تقارب العمارات، البناء على الأراضي الزراعية، ... وغير ذلك من المعطيات التي تجعل المواطنين المستفيدين من تلك السكنات في أحايين كثيرة يصفونها بالمراقد، ذلك لأنها لا تضمن الراحة المطلوبة للساكنة، بل نجدها مصدر للعديد من المشاكل، وهو ما يتطلب إعادة النظر بشكل جدي، فعلى الأقل، معرفة كل هذه المشاكل والنقائص، تستدعي من صانع القرار اعتماد معايير جديدة وأكثر صرامة في المشاريع التي يستم إنجازها مستقبلا.

خامسا: التراجع عن التصنيع في الجزائر: واقع ومسببات

تميزت الفترة بين 1962 و1988 بما يمكن وصفه ببوادر تنمية القطاع الصناعي تحت إدارة وإشراف الدولة وحدها من أجل التوصل إلى اقتصاد مستقل في ظل المدرسة الاشتراكية. وهو نموذج شديد التركيز أحدث قطيعة مع المرحلة الاستعمارية، وذلك حتى لو تم تبني وتنفيذ مشروع قسنطينة في نهاية الخمسينات. والملاحظ في البنية الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار هو كونها تابعة للاقتصاد الفرنسي، وكون الاقتصاد الجزائري قد تم اعتباره مكملا وليس منافسا للاقتصاد الفرنسي[1]، وهذا إبان الاستعمار الفرنسي، أين استعملت الإدارة الفرنسية كل الوسائل من أجل إطالة أمد استغلال خيرات الجزائر.

[1]- Rachid Mira, **Op. Cit.**, p.4.

غداة الاستقلال أعطت الجزائر مكانة هامة للصناعة، حيث ينبغي التذكير أنه لطالما كان تاريخ التصنيع في الجزائر مرتبطا بتطورات أسعار النفط. ولقد تم الاعتماد على التصنيع كآلية لتحويل الريع إلى نظام منتج. في أعقاب استرجاع السيادة الوطنية، تم تبني نموذج التصنيع لوسيلة لاستثمار أموال الريع النفطي، وخلق قيم مضافة جديدة، ومن هنا فقد راهن صانع القرار الجزائري على التصنيع من أجل تحقيق ثلاثة أهداف تنموية أساسية: حيث يتمثل الأول في الاعتماد على الصناعات الثقيلة ودعمها، وذلك من شأنه خلق نظام إنتاجي يعتمد في تمويله على الريع النفطي. الهدف الثاني كان متمحورا حول الآثار الإيجابية التي ستترتب من جراء تطور قطاع الصناعة، على تطوير قطاع الفلاحة، عبر تحديث هذا الأخير وتزويده بمختلف الآلات والوسائل التي يحتاج إليها. بينما يتمثل الهدف الثالث للتصنيع، في توفير مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة الإيجابية في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين[1].

إبان مرحلة الستينات والسبعينات (فترة حكم الرئيس بومدين)، تم تخصيص أغلب الأموال الموجهة للاستثمار لقطاع الصناعة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف السابقة وجعل الجزائر قطبا صناعيا. لكن في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، تبين أن شيئا من ذلك لم يتحقق، بل تضررت القطاعات والمجالات الاقتصادية الأخرى بشكل كبير، نظير الإهمال الذي لحق بها وحرمانها من الإمكانيات المالية الضرورية. وقد كانت نتيجة هذه السياسة التصنيعية، تكريس تبعية الجزائر في أمنها الغذائي، حيث أضحت تعتمد أكثر من أي وقت مضى على الخارج في استيراد الغذاء، كما تكرست أيضا في تلك الفترة تبعية الجزائر للخارج في المجال التكنولوجي بالأخص الفترة الممتدة بين 1967 و1978، بالإضافة أيضا إلى التبيعة المالية وتزايد المديونية الخارجية آنذاك. انطلاقا من هذه النتائج الكارثية للصناعات المصنعة على الاقتصاد الجزائري، ومنذ بداية الثمانينات (1980–1984) فإنه قد تم الشروع في إعادة النظر في هذه الاستراتيجية التنموية، والبدء في تحقيق نوع من التوازن بين الحصص المالية الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية، والبدء أيضا في منح أهمية لقطا الفلاحة، الموارد المائية، البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وقد امتدت هذه التغييرات والإصلاحات لتصل إلى قطاع الصناعة، حيث تم التراجع عن الصناعات الثقيلة، لصالح الصناعات الخفيفة[2].

في منتصف الثمانينات، كانت نسبة 97 في المائة من عائدات الجزائر من العملة الصعبة مصدرها النفط. وإذا كانت الجزائر قد تحصلت على 12,5 مليار دولار أمريكي كعائدات نظير تصدير النفط في

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p.170-171.
[2]- **Ibid.**, p-p.174-175.

سنة 1985، فإن تلك العائدات قد تراجعت بنسبة 43 في المائة في سنة 1986، نتيجة انهيار أسعار هذا المورد الطاقوي. وبالتالي فقد انعكس التراجع الكبير لأسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بشكل جد سلبي، حيث لم تعد عائدات البلاد تكفي لتغطية تكاليف الاستيراد، ولا لدفع مستحقات الديون الخارجية، فبالمقارنة مع سنة 1985، فإن قيمة صادرات الجزائر قد تراجعت بنسبة 55,5 في المائة[1].

كشفت الصدمة التي لحقت بأسعار النفط سنة 1986 الستار عن واقع الاقتصاد الجزائري، وعن مدى زيف الدعايات الإعلامية حول الريادة الجزائرية في التصنيع. فبانهيار أسعار النفط تراجعت عائدات البلاد من العملة الصعبة بشكل كبير، وتم الدخول في نفق مظلم من الارتباك والبحث عن إصلاحات وترقيعات مرحلية ومؤقتة. لكن الإصلاح الذي يتم تنفيذه في فترات الأزمات، الارتباك والضغط الاجتماعي، غالبا ما يكون إصلاحا غير مثمر، إذ يكون مرحليا، ويأخذ في الاعتبار الفترة الراهنة فحسب. وبتعبير آخر فإنه من غير الممكن إنجاز وتحقيق في فترات الأزمة وفراغ الخزينة ما لم يمكن إنجازه ولا تحقيقه في فترات الراحة المالية والاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن هنا إذن فقد كشف انهيار أسعار النفط عن مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، وعن فشل المخططات والسياسات التنموية التي تم تبنيها، فلم يتم تنويع الاقتصاد، ولا الحد من التبعية للمحروقات، ولا حتى دعم قطاع معين أو مجال ما يمكن الاعتماد عليه.

سادسا: انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مشروع التصنيع الجزائري:

حظيت الشركات العمومية الكبرى في السبعينات بمكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بشكل عام، وفي استراتيجية التصنيع على وجه الخصوص. لقد كانت تعتمد في تمويلها واستثماراتها على الريع النفطي، لكنها تأثرت سلبا عقب انهيار أسعار النفط، تراجع العائدات، وبرنامج التعديل الهيكلي المفروض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي بعد إعادة جدولة ديونها.

ولقد تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر بالنصف في ظرف خمس سنوات: 1994-1999[2]، وترجع الأستاذة صبرية شيخ أمناش الصعوبات التي وقعت فيها الشركات العمومية في نهاية الثمانينات وعقد التسعينات إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- رفع الدعم المالي الذي كانت تقدمه الدولة لتلك الشركات التابعة للقطاع العام من أجل تغطية العجز المالي الذي تتعرض له هذه الأخيرة في كل مرة.

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.175.
[2]- Grégoire Delhaye & Loïc Le Pape, **« Les transformations économiques en Algérie. Privatisation ou prédation de l'Etat »**, Journal des anthropologues, n°41, 2004, p.4.

- فقدان تلك الشركات العمومية لحصص هامة في السوق، بالتزامن مع تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي تعريضها للتنافس، حيث أثبتت فشلها الذريع وعدم قدرتها على الصمود.
- الانهيارات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، التي تجسدت في ارتفاع فاتورة الواردات، وهو ما أثر فيها سلبا، مع العلم أن نسبة 60 في المائة من الموارد التي يتم استعمالها من طرف تلك الشركات، هي مستوردة من الخارج[1].

إذا كانت الشركات العمومية تعاني من صعوبات مالية، وتعتمد في كل مرة على اعتماد الدولة، فإن برنامج التعديل الهيكلي قد عمق من تلك الصعوبات، وجعلها تتفاقم. وهذا ما أدى إلى غلق العديد من تلك الشركات التابعة للقطاع العام، فبالاستناد إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، فإنه من بين 815 شركة توقفت عن النشاط ما بين 1994 و1998، والمسفرة عن تسريح 212.290 عامل، فإن 813 منها تابعة للقطاع العام، ومن بين هذه الأخيرة (813)، 443 شركة، أي ما يمثل نسبة 54 في المائة، هي ذات طابع صناعي. و249 شركة تخص قطاع البناء والأشغال العمومية، أي نسبة 30 في المائة[2].

في شهر أوت 2001، تم الشروع في برنامج خوصصة الشركات العمومية الاقتصادية، حيث تم خوصصة ما يقدر بـ 300 شركة عمومية حينذاك[3]. وقد تراجعت مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني الجزائري، كما تم التراجع أيضا عن الصناعات الثقيلة التي تبنتها البلاد في السبعينات. وبفعل فشل تلك الصناعات، حديث تهميش تدريجي لقطاع الصناعة، وهذا نتيجة لمجموعة عوامل أساسية ساهمت في الوصول لهذه الوضعية.

- بداية إهمال القطاع كانت بعد فشل الصناعات المصنعة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.
- التراجع عن التصنيع الذي تبنته الجزائر، والانهيار الكبير الذي لحق بأسعار النفط في سنة 1986.
- برامج التعديل الهيكلي المفروضة على الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها في التسعينات.
- ابتداء من العام 2000، انتعشت أسعار النفط، وازدهرت معها الأنشطة التجارية، التي أصبحت أكثر ربحا لأصحابها، وبالأخص مع تشجيع الدولة للاستيراد، مما ساهم في هجر الأنشطة الاقتصادية المنتجة، والتوجه في المقابل نحو استيراد مختلف السلع والبضائع من الأسواق

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p.176-177.
[2]- **Ibid.**, p.177.
[3]- Grégoire Delhaye & Loïc Le Pape, **Op. Cit.**, p.7.

الأجنبية، والاستفادة من دعم وتشجيع الدولة، وإعادة البيع في السوق الداخلية الكبيرة (ما يضاهي 40 مليون مستهلك) كنشاط مربح وسهل[1].

يتبين من خلال ما تم ذكره أعلاه، أنه لم تكن استراتيجية تصنيع بعيدة المدى في الجزائر، مما أدى إلى التراجع عنها بمجرد عدم تحقيق نتيجة إيجابية، وعدم محاولة إيجاد أسباب الإخفاق من أجل إصلاحها. ولابد من توضيح فكرة أساسية بخصوص المشاريع التي تتطلب فترات زمنية معتبرة من أجل أن تظهر نتائجها الإيجابية، وهي ضرورة إجماع المجتمع بمختلف مكوناته على انتهاج مسار معين، فحينما يتبنى المجتمع خيار التوجه نحو التصنيع، فمهما تغير المسؤولون السياسيون، فإن البرنامج سيستمر والأهداف ستبقى ذاتها. أما حينما تكون المشاريع أو البرامج مجرد استجابة مرحلية لمطالب معينة، أو كرد فعل على تقلص عائدات النفط مثلا، فإنه بمجرد تغير المعطيات، أو ارتفاع عائدات النفط، يتم التراجع عن الإصلاحات، وترك المشاريع التي تم الشروع فيها، وبالتالي سيكون مآلها الفشل.

المطلب الثاني: استعمالات الريع النفطي في الجزائر: بين البناء والتشييد، ومخاطر الفساد

باعتبار الجزائر دولة نفطية ريعية، تعتمد بشكل كبير على عائدات تصديرها للنفط، فإن استعمالها لتلك العائدات قد تعدد، سواء في الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، دفع الديون الخارجية، وتأسيس صندوق ضبط الواردات.

أولا: استعمالات الريع النفطي في الجزائر

الدول المصدرة للنفط لديها رهانات أساسية يجب التعامل معها، وإيجاد الحلول والبدائل من أجل التسيير الجيد لمواردها. تتعلق هذه الرهانات أساسا بمسألة الادخار: كم ينبغي ادخاره من الأموال للأجيال القادمة؟ كيف يمكنها تحقيق الاستقرار في اقتصادياتها في سياق سوق نفطية غير مستقرة؟ وكيف يمكن ضمان أن تكون النفقات ناجعة وذات وقع إيجابي، سواء ما تعلق بالمشاريع الاستثمارية الكبرى، الاستهلاك العمومي، أو بمختلف أشكال الدعم[2].

وفيما يتعلق بحالة الجزائر، فإنها قد تمكن من إحراز عائدات هامة من العملة الصعبة منذ مطلع الألفية الثالثة التي تزامن معها ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط، مما جعل البلاد في راحة مالية. وكنتيجة لذلك

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.193.

[2] - Benn Eifert, Alan Gelb et Nils Borje Tallroth, **« gérer la manne pétrolière : les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole »,** Finances et Développement, Mars 2003, p.40.

قامت بالدفع المسبق لديونها الخارجية ومستحقاتها لدى المؤسسات المالية الدولية، كما تم الاعتماد على صادرات النفط من أجل تمويل العديد من المشاريع الكبرى ذات الصدى الاقتصادي والاجتماعي، مع منح أهمية خاصة لإنجاز البنى التحتية والمنشآت الكبرى، من شبكات كبرى للطرق، موانئ، مطارات، لكن أيضا مشاريع كبرى وجد طموحة فيما يخص الموارد المائية، أين تم بناء محطات كبرى لتحلية مياه البحر، وأخرى لتصفية المياه المستعملة وتوجيهها للقطاع الفلاحي والصناعي، بالإضافة إلى بناء السدود.

إلى جانب ذلك، استفاد قطاع السكن بدوره من مشاريع كبرى في مختلف مناطق الوطن، وبمختلف الصيغ. أما في الجانب الاجتماعي فقد أصبحت معظم أقاليم الجمهورية مغطاة بشبكات توزيع المياه الشروب، الكهرباء والغاز الطبيعي. وهذه تعتبر مكتسبات هامة انعكست إيجابا على تحسن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، هذا رغم عديد النقائص التي تميزت بها طرق انجاز تلك المشاريع، على غرار السكنات التي تم تشييدها فوق أراضي زراعية، وبعض المشاريع التي شابها الفساد، لكن وبما أن المكاسب موجودة، فإنه في حالة تحسن الأداء المؤسساتي، والتعامل بالصرامة، التشديد على الإنجاز والمطابقة مع المعايير التي تحددها الجهات المختصة، بل وحتى إعادة النظر في طرق إسناد المسؤوليات والمناصب، من خلال اعتماد معايير الكفاءة، الخبرة وتحمل المسؤولية، فإنه يبقى في إطار الممكن إصلاح النقائص وتحسين الإنجازات لتصبح أكثر ملاءمة لحاجيات المواطن الجزائري، وترقى لمستوى التطلعات.

لقد تم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الخماسي الأول من حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، والذي تم تمويله بـ 07 ملايير دولار، وقد كان يهتم أساسا بقطاعات الفلاحة، النقل، السكن، الموارد المائية، المنشآت القاعدية والتنمية المحلية. وبعد ذلك، في المرحلة الممتدة بين 2004 و2009 تم تنفيذ البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي، وتلاه بعد ذلك المخطط التكميلي لدعم النمو الممتد بين 2010 و2014، والذي شمل أغلب القطاعات. انعكس ذلك إيجابيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد كان مستوى التضخم مقدرا بـ 2,5 في المائة، نسبة البطالة قد أصبحت 10,3 في المائة في سنة 2009، بعد أن كانت 27 في المائة في 1999. احتياطات الصرف قاربت 190 مليار دولار، ومديونة خارجية تكاد لا تذكر (4,5 مليار دولار في 2009)[1]. وكل هذا مع العلم أن الدول النفطية، بما فيها الجزائر، تخضع لضغوطات من أجل المضاعفة المستمرة للإنفاق، هذا بالإضافة إلى معاناتها من تعميم

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p.164-165.

الفساد وسوء التسيير، بالأخص في الفترات التي ترتفع فيها عائدات النفط[1]، وفيما يلي سنتطرق لأبرز استعمالات العائدات النفطية بالجزائر.

I. الدفع المسبق للمديونية الخارجية:

لجأت الجزائر إلى الاستدانة من الخارج منذ سنوات 1986 و1987، وهو ما زاد الاقتصاد الجزائر ضعفا إلى ضعفه، من خلال التقليص من استقلاليته. وبعد أن تأزمت الأوضاع أكثر إبان عقد التسعينات، وتضاعفت تلك الديون ومستحقاتها، ونظرا لعدم تمكن الجزائر من إرجاعها لصندوق النقد الدولي، فإن ذلك قد استدعى اللجوء إلى نادي باريس ونادي لندن، من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية.

ومنذ بداية سنوات 2000، ومع انتعاش أسعار النفط، المؤدي إلى تزايد عائدات الجزائر من العملة الصعبة، بادر صانع القرار الجزائري بإرجاع الديون بشكل مسبق. يعتبر تسديد الديون المسبق في الألفينات كخطوة إيجابية ومكسب وطني، من شأنه تعزيز استقلالية الجزائر في اتخاذ القرارات الاقتصادية. فإذا كانت المديونية الخارجية في حدود 25,261 مليار دولار أمريكي سنة 2000، فإنها قد تقلصت في سنة 2006 إلى 5,612 مليار دولار[2]. ونتيجة لتلك الأريحية المالية، فقد كان لدى الجزائر في نهاية شهر ديسمبر 2012، احتياطي من العملة الصعبة مقدر بـ 190,7 مليار دولار، أي ما يكفي لتغطية ثلاثة سنوات من الاستيراد[3].

II. تضاعف حجم واردات الجزائر من الأسواق الخارجية:

تمثلت بشكل أساسي واردات الجزائر بين سنوات 2000 و2012 في: مواد غذائية، مواد استهلاكية غير غذائية، منتجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية. والملاحظ هو كون عمليات الاستيراد وأحجامها هي رهينة ومرتبطة بشكل شبه كلي بأسعار النفط وعائدات الجزائر منها، حيث ترتفع الواردات كلما ارتفعت أسعار النفط، وتنخفض أو تتقلص هذه الواردات كلما تراجعت أسعار النفط[4].

بالموازاة مع تسديد الديون الخارجية، باشرت السلطات الجزائرية بتسهيل عمليات الاستيراد، حيث تم فتح السوق الوطنية أمام مختلف أنواع السلع والبضائع، كما تم فتح المجال أيضا أمام الخواص من أجل الاستيراد. وهنا قد كان جانبان أساسيان من الآثار والانعكاسات، الأول هو وفرة مختلف أنواع السلع،

---

[1]- Etanislas NGODI, « **Gestion des ressources pétrolières et développement en Afrique** », Communication présentée lors de la 11ème Assemblée générale du CODESRIA du 06 au 10 décembre 2005 ? Maputo, Mozambique, p.10.

[2] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p.197-198.

[3]- Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, « **Perspectives économiques en Afrique 2013. Thème spécial : transformation structurelle et ressources naturelles** », 2013, p.210.

[4] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.202.

سواء الاستهلاكية، قطع الغيار ومختلف الآلات، وحتى الأثاث ووسائل الرفاه والكماليات. ومن جهة ثانية فإنه قد حدثت عمليات كبرى لتسريب العملة الصعبة نحو الخارج، وتبذير ضخم من الموارد، أين أصبحت الجزائر سوقا كبرى لتصريف فوائض الإنتاج الأجنبية، بما فيها تلك التي لا يحتاجها المجتمع، إذ تمثل الانشغال الرئيسي والهدف الأساسي للوبيات الاستيراد هو تبرير إخراج العملة الصعبة من الجزائر.

كما أن عمليات الاستيراد الضخمة بما في ذلك المواد الغذائية التي تنتجها الجزائر، لأدوات التجميل وغيرها من الكماليات، قد أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، كما كانت لها آثار وخيمة على المنتجين الجزائريين الذين كانوا يساهمون في دعم الأمن الغذائي للبلاد. حيث تكرست التبعية للخارج، وانصرف الكثير من المنتجين عن مهنهم، إلى مهن وحرف أخرى أكثر ربحا، مثل الاستيراد، المضاربة والاحتكار.

انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS فإنه في الفترة الممتدة بين 2000 و2012 فإن واردات الجزائر من الخارج قد كانت كالتالي: 36 في المائة هي سلع استهلاكية نهائية، نسبة 32 في المائة هي تجهيزات صناعية، 24 في المائة هي سلع نصف مصنعة، 03 في المائة هي طاقة، 01 في المائة هي تجهيزات فلاحية، لتبقى نسبة 04 في المائة المعبرة عن واردات أحرى متنوعة[1]. ولعل الملفت للانتباه أكثر من خلال هذه المعطيات، هي النسبة الكبيرة، والتي احتلت صدارة الترتيب للمواد الاستهلاكية، حيث أضحت الجزائر بفعل عائداتها من النفط، بلد مستورد، معتمد على الخارج بامتياز في معظم حاجاته الأساسية، وبالأخص في الغذاء.

تعتبر عمليات الاستيراد الكبيرة للمواد المصنعة، أو التي توجه مباشرة للاستهلاك، بمثابة إضرار للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا تقويض وإضعاف الإنتاج الوطني. فهذه الموارد المستوردة، لا تساهم في دعم الاقتصاد الوطني ولا توفر مناصب الشغل (باستثناء استيراد وسائل الإنتاج ومختلف التجهيزات). وهذا بالرغم من وجود يبرر تنامي الاستيراد بضعف الإنتاج الوطني كما ونوعا، حيث لم يعد يفي بحاجيات المواطنين المتزايدة، كما أن السلع المستوردة من الخارج، وبالأخص من أوروبا، تفوق نوعيتها تلك المصنعة محليا.

III. إنشاء صندوق ضبط الواردات:

سعيا منها لحماية وعزل سياسة الانفاق العام عن مخاطر تقلبات عائدات النفط، أنشأت العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مجموعة ميكانيزمات ومؤسسات للمالية والميزانية المتخصصة، بغرض

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.206.

تحسين مستوى إدارتها للموارد المالية والمحافظة على استقرار نفقاتها. وتتمثل هذه المؤسسات والآليات في كل من صناديق النفط، القواعد المالية، تشريع المسؤولية المالية، وبالإضافة طبعا إلى اعتماد سعر مرجعي للنفط عند اعداد الميزانية[1]. ولقد أنشأت الجزائر صندوق ضبط الواردات FRR في سنة 2000، من أجل حماية اقتصادها من تداعيات عدم استقرار أسعار النفط والغاز الطبيعي[2]. وهذا ما يندرج في السياسات والخطط التي اتبعتها عديد الدول النفطية بغية الاستفادة من عائداتها، رغم اختلاف تسميات هذه الصناديق من دولة لأخرى.

والصناديق النفطية هي صناديق تقوم بإنشائها الدول التي تتوفر على موارد نفطية، حيث أنها بعد استغلالها أو تصديرها، تقوم بتوفير نسبة معينة من العائدات فيها، والهدف الأساسي منها هو اللجوء إلى تلك الأموال في حالة الضيق والحاجة إليها، ولكن أيضا الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وقد أسست عديد الدول هذه الصناديق، مثل الكويت، قطر، ليبيا والنرويج. من الوظائف أو الأدوار المسندة إلى صندوق ضبط الواردات في الجزائر هي مساهمته في التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الاعتماد على هذا الصندوق من أجل تمويل المشاريع التنموية الكبرى، ذلك أن هذه الأخيرة لا تقتصر فائدتها على الأجيال الراهنة فحسب، بل تشكل كذلك مكسبا للأجيال القادمة، وكل هذا يضاف إلى دور أساسي، وهو أنه في حالة تراجع العائدات، فإن الدولة تعتمد على الاحتياطات المالية الموجودة في هذا الصندوق لتسديد العجز، وبالتالي تفادي اللجوء إلى المديونية الخارجية من جديد[3].

وبالنسبة للأستاذ مايكل روس فإن الدول التي تتبنى النماذج الأكثر شيوعا للسياسات الهادفة لصد التقلبات، على غرار: تسديد الديون الخارجية، تأسيس صناديق مالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي، دعم النمو في القطاعات غير النفطية، هي الدول الأفضل استعدادا لتحقيق تنمية مستدامة[4].

لكن تجدر الإشارة إلى أن الأموال الموجودة في صندوق ضبط الواردات، مصدرها عائدات الريع النفطي، وليس لديها مصدر آخر دائم أو متجدد، وبالتالي ففي حالة تراجع كبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية لمدة طويلة، أو انخفاض الصادرات فإن تلك الاحتياطات ستتعرض للزوال والانتهاء في ظرف قصير.

وبخصوص الهدف الأساسي لهذا الصندوق فإنه يكمن في ضبط الواردات، كما هو مبين بوضوح في اسمه، حيث يتمثل في الاحتفاظ بجزء من عائدات النفط، من أجل استعمالها لاحقا في مشاريع تنموية

---

[1]– شكوري سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص46.

[2]- Thorvaldur Gylfason, **Op. Cit.**, p.10.

[3] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p-p.208-214.

[4]– مايكل روس، **مرجع سابق**، ص348.

لصالح المجتمع، مع مراعاة مصلحة وحقوق الأجيال القادمة. ولكن بالرغم من وضوح هذا الهدف، إلا أن الممارسة والتطبيق في أرض الواقع يختلفان، ذلك أن المبتغى على المدى المتوسط والبعيد هو التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، عبر تمويل مشاريع تنموية كفيلة بالمساهمة الإيجابية في دعم الاقتصاد الوطني، ولكن أيضا، الهدف هو ترشيد النفقات وعدم تبذير المال العام، لتفادي وقوع أزمات عند تراجع العائدات.

وبالرغم من مزايا صناديق النفط، لكن في حالة توفرها على موارد مالية كبيرة قد تثير المواطنين وتدفعهم لمطالبة الحكومة بخفض الضرائب، وزيادة الانفاق العام من أجل استفادة أكبر من تلك الاحتياطات المالية[1]. وانطلاقا من هنا فإنه ينبغي أن يكون هذا الصندوق بعيدا عن الممارسات السياسية التي تهدف لتحقيق الرضا المجتمعي على المدى القصير دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الوطني والاستغلال العقلاني للموارد، ومن هنا ينبغي تفادي تعريض أموال الصندوق للتبذير بمختلف أشكاله[2].

وحتى فيما يخص التحويلات الاجتماعية ودعم المواد الواسعة الاستهلاك، فإنه من الضروري أن تخضع لمعايير أثر دقة وموضوعية، ومراعاة للمصلحة العليا للوطن والمجتمع، ويتم توجيهها بشكل يسمح باستفادة الفئات الهشة منها، فمن غير المعقول مثلا أن تستفيد شركة خاصة، من الحليب المدعم، لاستعماله كمادة أولية لإنتاج مختلف المشتقات، مثلما تستفيد منه الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، وذوي الدخل الضعيف.

ومن هنا تنبع ضرورة إعادة النظر في كيفيات تنفيذ مبدأ العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني بالجزائر، وذلك بالطرق التي تضمن تحقيق مبدأي العدالة والإنصاف، وفقا لما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية للدولة، وذلك بمراجعة مختلف آليات الدعم للفئات التي تستحقه، وفي المقابل وضع آليات تكفل مساهمة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة في دعم الخزينة العمومية، سواء من حيث الضرائب، أو حتى مساهمتهم في مشاريع اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على الفئات المحرومة وأصحاب الدخل المحدود في المجتمع.

ومع أهمية الصناديق النفطية، ونبل الهدف الذي أسست من أجلها، إلا أنه يوجد من يشكك في أهميتها والجدوى منها، حيث يعتقد العديد من الاقتصاديين وجود تداعيات سلبية على نظام الإدارة ومستوى الشفافية، والخضوع للمساءلة، هذا لأن تلك الصناديق غالبا ما تكون خارج نظام الميزانية، وفي أغلب

---

[1]– شكوري سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص49.

[2] - Thorvaldur Gylfason, **Op. Cit.**, p.12.

الدول لا تخضع للمساءلة أمام البرلمان، وكل هذا يعرض أموال هذه الصناديق للاستخدام غير العقلاني والتسيير غير الرشيد، بل ويفتح المجال للتدخل السياسي فيها. كما أن افتقارها للتكامل مع الميزانية سيؤدي إلى فقدان الرقابة المالية عليها، سواء من لدن السلطة التشريعية (البرلمان)، أو كذلك من طرف الرأي العام الوطني، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى مشاكل في تنسيق الانفاق[1].

ثانيا: تزايد احتمالات الفساد والوقوع في سلوكات الدولة الريعية

وجود الريع النفطي، بالتزامن مع غياب مؤسسات فعالة ذات جودة، يرفع من احتمالات وقوع ممارسات ريعية، وحدوث الفساد. وبتبني الجزائر للنظام الاشتراكي منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات، ومع وجود الريع النفطي، الذي رافقه إطلاق مشاريع كبرى بميزانيات ضخمة، فإن كل ذلك قد شكل أرضية خصبة لانتشار مختلف أشكال الفساد[2]. وبالرغم من مساهمة الموارد النفطية في النمو الاقتصادي عبر العائدات المالية التي توفرها من أجل تمويل السلع والخدمات وتحفيز الطلب العمومي. إلا أن الريع النفطي قد يؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انعكاساته السلبية على الموارد البشرية[3].

وفي جانب آخر من نتائج وفرة أموال الريع، فإن الدول النفطية هي من بين الدول التي تعرضت لأكبر عدد من المشاكل والأزمات، بالأخص منها ما ارتبط بالتضخم الكبير والديون الخارجية. كما أن العائدات النفطية تغرس في الدول "إحساس كاذب بالأمن"، ذلك لأنها تهمل الاستثمار في المورد البشري[4]. ولقد سمح الريع النفطي بخلق شبكة من العلاقات القائمة على الزبائنية (clientélisme)، التي تقوم بدعم النظام السياسي ومساندته، والترويج لسياساته، والتعتيم عن ممارساته، بل وقيادة حملات مسعورة ضد المعارضين، عن طريق تخوينهم، وإلصاق التهم بهم بغية تشويه سمعتهم في المجتمع. تقوم هذه الشبكات (أحزاب، جمعيات، تنظيمات، أفراد، ....) التي تحتكر الوطنية بتلك المهام الهدامة، لكي تحصل في المقابل على امتيازات ومصالح خاصة، سواء فيما تعلق بالتشغيل، الاستفادة من أملاك الدولة بغير وجه حق وغيرها من الممارسات المعروفة في الأنظمة التسلطية، وأكثر خاصية تعرف بها هذه الجماعات

---

[1]– دفيز جيفري، وآخرون، "**صناديق النفط: هل تطرح المشكلات بوصفها حلولا؟**"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد الرابع، ديسمبر 2001، ص58.

[2]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.216.

[3]– عادل بولجنيب، "**تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص13.

[4]- Etanislas NGODI, **Op. Cit.**, p.22.

هي قابليتها لبيع وشراء ذممها، فلا تتوانى في تخوين مسؤول معين بمجرد طلب من محتكري السلطة، وإذا ما تلقت أوامر بفعل العكس، فإنها ستقوم على الفور بتغيير القناع والشروع في المدح وذكر المحاسن.

توفرت في الجزائر عديد العوامل المحفزة على تفشي الفساد، سواء في مرحلة الاقتصاد الاشتراكي، أو أثناء الفترة الانتقالية والتوجه نحو تبني اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي. وقد انتشر الفساد بمختلف الأشكال، سواء بالاستفادة من المنح والدعم الذي تقدمه الدولة بغير وجه حق (كالسكن وغيره من الإعانات) وصولا إلى السطو على الأملاك العمومية، تضخيم الفواتير، إلى غير ذلك من ممارسات الفساد والمحسوبية، وهذا في ظل غياب مؤسسات قوية، فعالة ومستقلة قادرة على المحاسبة، المتابعة وفرض احترام القانون.

في الدول الريعية بشكل عام، تكون الدولة مستقلة عن المجتمع، وهذا ما يشجع على انتهاج سلوكات ريعية، وهذه الأخيرة تتبناها الدولة ومختلف الفواعل، بالوصول إلى الأفراد. تحصل الدولة على عائدات كبيرة من جراء تصدير المحروقات، كثيرا ما يطغى عليها الطابع التسلطي، بالأخص في توزيع الريع، حيث تسعى الفئة المسيطرة على السلط لاستغلال جميع الإمكانيات من أجل تمديد بقائها في الحكم أكبر مدة ممكنة للحفاظ على امتيازاتها، ويكون ذلك باعتماد أساليب غير قانونية وغير منصفة في توزيع الثروة، حيث تستفيد الفئات المقربة من السلطة أو المحسوبة عليها من مختلف الامتيازات، مقابل حرمان الأصوات المحسوبة على المعارضة من حقها في الثروة (مناصب، مسؤولية، وحتى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دون إغفال الحقوق السياسية والمدنية، التي يتم انتزاعها في أول خطوة.

الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل عام، حتى حينما تحقق نتائج اقتصادية إيجابية نسبيا، فإنها بالرغم من ذلك تشهد انتشار واسع للاعدل ولغياب الانصاف، مثلما أسماء الأستاذ ستيقليتز "دول غنية وساكنة فقيرة"، وهو حال دولة فينزويلا على سبيل المثال، حيث أن ثلثي سكانها يعيشون تحت خط الفقر بالرغم من مواردها الوفيرة[1]، وهذه من أبرز الأوجه السلبية لوفرة العائدات، وعدم قدرة الدولة ومؤسساتها على الإدارة الرشيدة والتوزيع العادل للثروة.

ومن بين الركائز الضرورية لهذه الإدارة الرشيدة، نجد المؤسسات السياسية التي تضطلع بدور أساسي في العملية الاقتصادية، فهي من سيحدد إن كانت الدولة ستستفيد من ثرواتها أم لا تستفيد منها. وهنا كثيرا ما يضرب المثل بدولة النرويج، التي بالرغم من حيازتها على ثروة نفطية وعائدات هامة، إلا أن مؤسساتها الفاعلة والجيدة قد سمحت بالإدارة الجيدة للعائدات، والاهتمام بضرورة وضع استراتيجيات

[1]- Joseph E. Stiglitz, **Op. Cit.**, p.p.13-14.

بعيدة المدى. لكن عديد الدول النفطية المنتمية للعالم الثالث، لا تتوفر على مؤسسات قوية وفعالة، وبالتالي فهي الأكثر عرضة للفساد، ولعنة وفرة الموارد الطبيعية[1].

تشكل المؤسسات عاملا مهما في الدولة، من حيث جعلها دولة ديمقراطية، دولة الحق والقانون، أين يسمو القانون فوق الجميع، وتستقل العدالة في إطار حرية الرأي والتعبير، ووجود إعلام مستقل وبناء راعي مصلحة الوطن ويضعها فوق كل الاعتبارات. وجود هذه الظروف، من شأنه أن يجعل من الدولة تستفيد من مواردها الطبيعية. لكن في غياب مؤسسات جيدة وفعالة، فإن وجود الريع النفطي لن يساهم بالشكل المطلوب في تحقيق التنمية الوطنية، بقدر ما يفتح الآفاق لانتشار السلوك الريعي على مختلف المستويات، وتشجيع الممارسات الانتهازية والتسلطية، السعي وراء الكسب السريع والاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الدولة، وهو ما يشجع على السير بمنطق النظام، الموالاة للأشخاص، مقابل إهمال منطق الدولة والمصلحة العامة.

التأكيد على الدور الأساسي الذي تقوم به المؤسسات، هو نتيجة لدراسات علمية، وملاحظات لواقع الدول، فعلى سبيل المثال، نجد كل من النرويج، أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، هي دول ذات موارد طبيعية وفيرة، لكن جودة مؤسساتها قد حالت دون تعرضها لسلبيات تلك الوفرة، أو لما يسمى نقمة وفرة الموارد الطبيعية. واستنادا إلى مختلف التقارير، بالأخص منها تلك الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، فإن الجزائر قد احتلت المراتب الأخيرة من حيث تفشي الفساد في العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد تزامن هذا مع انتعاش أسواق النفط وارتفاع عائدات البلاد من العملة الصعبة. وبالتالي، فعند ارتفاع هذه العائدات، ومع وجود مؤسسات غير قادرة على فرض القانون، على المحاسبة والشفافية في التسيير، فإنه تتضاعف الأطماع وتتفاقم الممارسات غير القانونية من رشوة، فساد، وغيرها، ففي هذا العهد قد شهدت الجزائر فضائح كبرى وصلت إلى العدالة (مثل قضية بنك الخليفة)[2].

نتج عن ارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة، ارتفاع عائدات الجزائر، وهو ما انعكس إيجابا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. فعلى سبيل المثال، نجد سنوات 2011، 2012 و2013 قد شهدت فيها أجور الموظفين ارتفاعا جد هام بالمقارنة مع سنة 1998، تم تقديره بنسبة 534,4 في المائة. لقد استفاد أيضا صندوق دعم الشباب من ارتفاع حجم العائدات، حيث تضاعفت الأموال التي تم تخصيصها له، فبالمقارنة دائما مع سنة 1998، فإنه قد شهد نسبة نمو مقدرة بـ 715,1 في المائة سنة 2011، ثم نسبة 1343,4 في المائة سنة 2012، وبعدها نسب 717 في المائة سنة

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.218.
[2] - **Ibid.**, p-p.218-220.

2013. وقد تم تكليف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) بإعادة تفعيل القروض، حيث تم منح ما قوامه 15.000 قرض، بشروط أقل ما يقال عنها أنها لم تكن تراعي الجوانب الاقتصادية والإنتاجية، وإمكانية نجاح تلك المشاريع من عدمها، وبالتالي فقد تم الوقوع في الصرف غير العقلاني للمال العام[1].

من أهم مميزات الاقتصاد الريعي، هي وجود موارد مالية خارجية غير مرتبطة بالإنتاج، وعدم التحكم فيها من شأنه أن يتسبب في وقوع سلوكات ريعية غير محفزة للإنتاج الوطني، وبالتالي فإن القضية المحورية لا تكمن فقط في تحقيق الفعالية الإنتاجية، بقدر ما تتعلق بالتحكم في رقابة الريع وطرق توزيعه في المجتمع[2]، وهذا ما يستوجب نظرة نقدية وتقييمية في الوقت ذاته للمشاريع التي تم إنجازها والسياسات المتبعة، من أجل إدراك مواطن الخلل ونقاط الضعف وإصلاحها مستقبلا.

في سنوات 2000، حولت الجزائر نصف عائداتها من النفط لصالح المجتمع بشكل مباشر، على شكل تحويلات اجتماعية، دعم الأسعار، رفع أجور العمال، تقديم قروض للبطالين، وغير ذلك، لهدف تحقيق الاستقرار في المجتمع وتفادي مختلف أشكال الفوضى. إذ توجد تجارب لدول تمتلك موارد طبيعية وفيرة، ولكنها نجحت في تنويع اقتصادها، وذلك بالاعتماد على الريع، من أجل دعم مختلف القطاعات وتمويل المشاريع التنموية، وبالتالي عدم البقاء رهينة لقطاع المحروقات، والتعرض لمختلف الأزمات التي قد تحدث نتيجة لتقلبات أسعار هذه الموارد الطاقوية، مع العلم أن الدول الكبرى والشركات العالمية والمتعددة الجنسيات، هي التي تتحكم في أسعار أغلب الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والغاز الطبيعي.

المطلب الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: الفرص والحصيلة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الآليات التي تستغلها الدول من أجل جلب رؤوس الأموال إليها، نقل التكنولوجيا، والحصول على المزايا المرتبطة بذلك، لكن لشدة التنافس الدولي حول استقطاب هذه الاستثمارات، فلم تستطع كل الدول الحصول على نسبة مهمة منها، بالأخص تلك التي لم تتمكن بعد من تهيئة بيئة خصبة للاستثمار، على غرار الجزائر.

أولا: تضاعف تدفق التبادلات المالية والاستثمارات عبر الدولية Transnationales

من أبرز سمات العولمة على المستوى الاقتصادي هي تسريع التبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج. ولقد يسر هذا التسارع وجود تطور تكنولوجي وابتكارات سهلت نقل

[1] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.p.232-233.

[2]– ناجي بن حسين، "**التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، 2008، ص21.

المعلومة بسرعة ومختلف التحويلات الفورية، فعلى إثر ذلك شهدت مختلف أنشطة البورصات، البنوك والمؤسسات المالية الداخلية تحررا مطلقا لحركة رؤوس الأموال لم تكن من قبل[1]. وتبدو أهمية هذه الاستثمارات من خلال اعتماد العديد من الدول الكبرى والصاعدة عليها من أجل تصدير فوائض الأيدي العاملة، والحصول على مناطق نفوذ اقتصادي جديدة، بالإضافة طبعا إلى الأرباح التي تجنيها من خلال تلك الاستثمارات.

وعلى سبيل المثال، قامت دولة الصين بتصدير ما قيمته 44,84 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة فقط في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015. وهو ما يشكل معدل شهري قوامه 09 ملايير دولار[2]. وبالرجوع قليلا إلى الوراء، نجد *"التزايد المالي في الأسواق المصرفية في الفترة ما بين 1980 و1988 تضاعف بحوالي 8,5 مرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 3,5 مرات، وكذا التدفق التجاري والناتج الداخلي الخام العالمي بـ 1,9 مرة"*[3]، وبالتالي فقد أضحت التبادلات الدولية بمختلف أشكالها، وبالأخص ما ارتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، كسبيل لدعم الاقتصاديات الوطنية، ولكن أيضا لتحقيق الأرباح، بل ولكسب الخبرة وتطوير قدرات الشركات الإنتاجية.

وهكذا فقد تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينيات، إذ بلغ مجموع الزيادة السنوية لهذه الاستثمارات بما يقدر بحوالي 870 مليار دولار، مقابل 290 مليار دولار في عشرية السبعينيات[4]. وبفضل تشجيع الجزائر للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، استطاعت الرفع من حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 8800 مليون برميل سنة 1986، إلى حوالي 12200 مليون برميل في سنة 2011، أي تم رفع هذا الاحتياطي بما يفوق 3400 مليون برميل[5].

وتظهر الأهمية الكبرى لهذه الاستثمارات من خلال التاريخ الاقتصادي للتنمية، حيث أن التمكن من جذب هذه الاستثمارات بالطرق الناجعة، وفي المجالات التي تخلق الثروة، بإمكانها أن تكون داعما

---

[1]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1أ، ص1.

[2]– بشير مصيطفى، **نهاية الريع: الأزمة والحل**، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص83.

[3]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون ، **مرجع سابق**، بطاقة 1أ، ص.ص1–2.

[4]– **المرجع نفسه**، بطاقة 1أ، ص2.

[5]– بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **مرجع سابق**، ص17.

للتنمية. ويمكن التأكد من صحة ما سبق ذكره، من خلال نموذج كوريا الجنوبية التي قررت تحديد قطاعات حيوية يتم توجيه الاستثمارات الأجنبية إليها في عقدي الستينات والسبعينات، وهي هادفة لنقل التكنولوجي والتكوين الجيد للمورد البشري المحلي في القطاعات التي بإمكانها التصدير، وهو ما جعل هذه الدولة تتمكن من تحقيق تقدم وقفزة نوعية في مجال التكنولوجيا والتصنيع. وبالرغم من كون الاستثمارات الأجنبية لم تقم لوحدها بتطوير أية دولة في العالم، إلا أن آثارها الإيجابية تبقى جد مهمة لاقتصاديات الدول، لكن شريطة حسن توجيهها، ومعرفة طرق الاستفادة منها[1].

العديد من الدول السائرة في طريق النمو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية، لكن أيضا إلى استثمارات، خبرات وتكنولوجيا الشركات العالمية، وهو ما جعلها تسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الشركاء الأجانب على الاستثمار فوق أراضيها بمختلف الطرق، ومن بينها عدم وضع قوانين تنظيمية صارمة في موضوع البيئة. وهذا يعتبر من بين الفرص المغرية بالنسبة لهذه الشركات، التي أصبح بعضها محاصرا في الدول المتطورة، بسبب النتائج الوخيمة التي تتسبب فيها أنشطها على البيئة، والقوانين الصارمة التي سنتها الدول الأكثر تطورا لحماية البيئة والتصدي لخطر التلوث فوق أقاليمها. وهو بالتالي ما حفز هذه الشركات العالمية على الاستثمار في الدول السائرة في طريق النمو، ليتم بالتالي فسح المجال للربح المالي مقابل عدم الاهتمام بالتنوع البيئي والشروط الصحية لحياة المواطنين ومختلف الكائنات الحية المهددة بفعل أنشطة هذه الشركات، والمواد الملوثة التي تطرحها في المحيط دون معالجة.

ولقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تسريع حركية العولمة والتبادل الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، ذلك مع العلم أن الدول الأم، أو المقر الرئيسي لهذه الشركات، هي دول الشمال المتطورة، وبالتالي فإن المستفيد الأكبر من مختلف العلميات التجارية وانتقال رؤوس الأموال هي هذه الدول في نهاية المطاف.

في الثمانينات والتسعينات، تركزت المبادلات التجارية لهذه الشركات الكبرى حول أربعة مجالات أساسية: النفط، السيارات، التكنولوجيا والبنوك. كل هذه الشركات تنتمي إلى الدول المتقدمة، وتتحكم في هذه القطاعات الحيوية. وهذه الشركات تمتلك مهارات كبيرة في التسيير، تتحكم في التكنولوجيا، لديها نفوذ كبير في الأسواق العالمية، وهي في الوقت نفسه تعتمد على الأسواق المحلية، كما أنها تستفيد من وفرة الأيادي العاملة الرخيصة في الدول السائرة في طريق النمو. تمتلك هذه الشركات قدرات كبيرة على التفاوض، مع الدول المتطورة، وعلى نظيراتها السائرة في طرق النمو، على حد السواء، إذ أنها تمتلك

[1] - Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p.49.

النفوذ، ومختلف وسائل التأثير على السياسات العمومية، والبيئية منها بشكل خاص، وهذا ما يفسر مشاركة هذه الشركات العالمية في أكبر اللقاءات والمفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية غيرها[1].

ثانيا: الجزائر: الإمكانيات والفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة وبمختلف مقومات تحقيق التنمية، حيث تزخر باحتياطات جد معتبرة من مختلف الموارد الطبيعية والطاقوية، كما تتوفر على موارد مالية بفعل عائدات من تصدير المحروقات، بالإضافة إلى كون أغلبية سكانها من الطاقات الشابة، ضف إلى ذلك موقعها الجغرافي، وإشرافها على البحر المتوسط، ما يمنحها ميزات جد إيجابية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والنقل البحري.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية IDE ومدى استقطابها من طرف الدول، كمؤشر على نوعية المؤسسات السائدة في تلك الدول. وتعتبر الجزائر من أقل الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية في شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط. وحتى بالنسبة للاستثمارات التي تم تحقيقها، فأغلبيتها الساحقة في قطاع المحروقات. على سبيل المثال، في الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و2001، لم تمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حصلت عليها الجزائر خارج قطاع المحروقات سوى 200 مليون دولار! وهي نسبة جد ضعيفة. وأبرز العوامل المعرقلة لجلب المستثمرين الأجانب، هي نوعية المؤسسات السائدة في الجزائر، وبالأخص المؤسسات المالية (البنوك)، وعدم استقرار المنظومة القانونية في البلاد، ثقل الإجراءات الإدارية وانتشار الفساد[2].

ساد في الجزائر الخطاب حول تنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية للمحروقات منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، بعدها ببضع سنين تجاوزت نسبة مساهمة المحروقات في صادرات الجزائر 95 في المائة منذ سنة 1977. ثم ارتفعت تلك النسبة منذ سنة 1998 إلى 97 في المائة. وفي سنة 2002، بلغت عائدات الجزائر من جراء تصدير المحروقات، مبلغ 18 مليار دولار، مقابل ما يضاهي 2 أو 3 ملايير دولار كقيمة للواردات المتعلقة بقطاع النفط[3]. وهذا يبين الفرق الشاسع الموجود بين الخطابات السياسية في الجزائر والممارسة على أرض الواقع، حيث أن النتائج هي تلك الملموسة بالأرقام بعيدا عن مختلف أشكال المبالغة والمزايدات. فكما لاحظنا، منذ تطرق الخطاب الرسمي للتنويع الاقتصادي،

---

[1]– إيزابيل بياجيوتي وآخرون، **مرجع سابق**، بطاقة 1أ، ص2.

[2]- Omar Benderra & Ghazi Hidouci, **Op. Cit.**, p.18.

[3]- William C. Byrd, **Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle,** Confluences Méditerranée, N° 45, printemps 2003, p.59.

ارتفعت نسبة المحروقات في مجموع الصادرات، مقابل انخفاض مساهمات السلع الأخرى في التجارة الخارجية للجزائر.

لم تتمكن الجزائر من تسجيل قيم مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من التغييرات المتكررة في التشريعات والقوانين، وكل ما يتحدث عنه المسؤولون حول إمكانيات الجزائر وجاذبيتها للمستثمرين الأجانب، بقي مجرد خطاب لم يتجسد في أرض الواقع، إذ لم يصل معدل هذه الاستثمارات 02 مليار دولار سنويا. وعلى سبيل المقارنة، فإن الصين في سنة 2008 قد تمكنت من استقطاب 80 مليار دولار، والبرازيل قد استضافت 30 مليار دولار أمريكي في نفس السنة[1].

وعلى العموم، تبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر ضعيفة، ففي سنة 2011، شكلت هذه الاستثمارات نسبة 11,7 في المائة من الناتج الداخلي الخام للجزائر PIB، وعلى سبيل المقارنة، فإنه في نفس الفترة كانت تلك الاستثمارات تمثل 46,2 في المائة بالنسبة للمغرب، ونسبة 67,8 في المائة في تونس[2].

وبالعودة إلى الوراء قليلا، فقد سجلت الجزائر بين سنتي 1971 و2000 متوسط نسبة الاستثمار ما يقدر بـ 32 في المائة من الناتج الداخلي الخام. في نفس الفترة، كان متوسط الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقدرا بنسبة 24 في المائة، ونسبة الاستثمار في العالم مقدرة بـ 21 في المائة. ومن هنا إذن فمشكل الاقتصاد الجزائري ليس في قلة الأموال المستثمرة، بل هناك من يرجعه إلى الإنتاجية (productivité)[3].

كما تمكنت البلاد أيضا من استقطاب 588 مشروع للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وذلك على طول الفترة الممتدة بين 2002 و2007، وهي بقيمة 747,59 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 11 مليار دولار[4].

هنالك من يعتبر أن الكثير من الاستثمارات الجزائرية غير منتجة، حيث أنه من الضروري وجود الاستقرار والانفتاح في الاقتصاد الكلي، وجود مؤسسات فعالة ومشجعة للاستثمار، ضف إلى ذلك وجود بنى

---

[1]- Amina MERNACHE, **« Le statut et le rôle de l'Etat algérien dans l'économie : rupture ou continuité ? »**, thèse de doctorat en droit public, Université de Paris-Est CREREIL-VAL DE MARNE, Année universitaire 2016-2017, p.339.

[2]- Hind Ouguenoune, **« La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie »**, thèse de doctorat en économie, Université Paris III -Sorbonne Nouvelle, 2014, p.322.

[3]- William C. Byrd, **Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle,** Confluences Méditerranée, N° 45, printemps 2003, p.64.

[4]- Hind Ouguenoune, **Op. Cit.**, p.314.

تحتية ذات نوعية، حتى تكون هناك استثمارات منتجة. حينما جاءت حكومة الإصلاحات في الجزائر، بقيادة مولود حمروش، لم تستمر طويلا في أداء مهامها، وبمجرد أن بدأت إصلاحاتها تمس بمصالح ذوي النفوذ، والمسيطرين على القطاع العام، تم التخلص من تلك الحكومة، والتراجع عن إصلاحاتها. ومنذ بداية سنوات 2000، تم تشجيع الاستيراد ورفع مختلف الحواجز التي كانت مفروضة في السابق، إعادة النظر في التعريفة الجمركية، التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. منذ مطلع سنوات 2000، وارتفاع أسعار النفط، استفادت الخزينة العمومية للجزائر من العائدات، كما انعكس ذلك إيجابا على مختلف الجوانب، حيث تراجعت نسبة التضخم من 32 في المائة سنة 1992، إلى 04 في المائة في 2001. ارتفعت كذلك الاحتياطات الرسمية للجزائر، فبعد أن كانت تكفي لأقل من شهر من الاستيراد سنة 1990، أصبحت في مطلع سنة 2003 تكفي لتغطية أكثر من 24 شهر من الاستيراد، كما تراجعت الديون الأجنبية بعد قيام الجزائر بالدفع المسبق لها[1]، ويمكن بالتالي اعتبار كل هذا كمؤشرات إيجابية كان بالإمكان الاعتماد عليها لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ثالثا: أولوية المؤسسات وأهميتها في الاستثمار

من أجل استقطاب الاستثمارات، لابد من وجود بيئة مهيأة ومواتية لذلك، وبالخصوص تلك الظروف المشجعة على الإبداع والنمو، ولا يمارس فيها التضييق والتمييز على القطاع الخاص، وأهم من كل ذلك فإن الشرط الأساسي الذي بإمكانه توفير هذه الظروف، يتمثل في وجود مؤسسات فعالة وجيدة مشجعة للاستثمار.

يعتبر مستوى أو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE كمؤشر لتقييم تصور المستثمرين لنوعية المؤسسات في مختلف الدول. والجزائر قد حققت بعضا من هذه الاستثمارات، لكن الواقع يبين أن معظمها منحصر في قطاع المحروقات، وبالتالي فقد فشلت في اقناع المستثمرين الأجانب بجودة مؤسساتها، وإرساء جو من الثقة لقدومهم من أجل الاستثمار في البلاد.

وهنا لابد من فتح قوس، هل حقا فشلت الجزائر في استقطاب المستثمرين الأجانب؟ أم أن ذلك لم يكن بالمرة ضمن نطاق اهتمام صناع القرار في الجزائر، ولا من أولوياتهم (والمقصود هنا هو الاستثمارات خارج قطاع المحروقات). يمكن الترجيح لصالح الاحتمال الثاني، ذلك أنه بمجرد الرجوع إلى الثقل الدبلوماسي والتاريخي للجزائر إقليميا ودوليا، والمكانة التي تحظى بها، يتبين أنه من غير الممكن أن

[1]- William C. Byrd, **Op. Cit.**, p-p.67-68.

تفشل في استقطاب مستثمرين ورجال أعمال لأراضيها، لأنها نجحت في مهام وقضايا أكثر تعقيدا، مثل المساعي الحميدة والوساطات التي تشرف عليها بنجاح في أكثر القضايا الدولية تعقيدا. وبالتالي فقد يكون الأمر متعلقا بعدم إيلاء موضوع الاستثمار الأجنبي الأهمية والأولوية التي يستحقها.

في الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2001، لم يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حققتها الجزائر خارج قطاع المحروقات نسبة 0,2 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تكاد تكون معدومة. تؤثر نوعية المؤسسات الاقتصادية والسياسية على المستثمرين الأجانب، وهذا ما تؤكده عديد التصنيفات والدراسات التي تقوم بها الهيآت الدولية المهتمة بالموضوع، ومن بينها تقارير البنك العالمي، التي تبين ضعف المؤشرات المتعلقة بالمتغيرات المؤسساتية والحوكمة في الجزائر. وسواء بالنسبة لتقرير البنك العالمي، أو دراسات صادرة عن هيآت دولية أخرى، فإن الملاحظات التي تحصل عليها الجزائر، تبين ثقل الإجراءات الإدارية، وتردي مناخ الأعمال، وحتى انتشار الفساد[1].

وفي هذا الإطار، ينبغي التأكيد على أهمية التأهيل والتكوين المستمر للموارد البشرية في مختلف المؤسسات (العمومية والخاصة والمشتركة)، وهذا من أجل إنجاح مشاريع الشراكة مع الأجانب وتحفيزهم للقدوم من أجل استثمار رؤوس الأموال، وجلب التقنيات الأحدث والتكنولوجيا المتطورة. وهنا يمكن الاستدلال بمؤسسة المستثمر الأجنبي في قطاع الاتصالات Ooredoo، التي تضمن بشكل مستمر تحسين مواردها البشرية[2]. والتركيز على الكفاءة العالية والتأهيل الجيد للمورد البشري سيكون له وقع إيجابي على الاقتصاد الوطني والمسار التنموي بشكل عام، سواء على المدى القصير والمتوسط، أو كذلك على المدى البعيد، والمقصود هنا، هو أن نجاح قطاع معين وتحقيق الجزائر تفوق فيه، سيؤدي حتما إلى التفكير في تصدير الاستثمار إلى دول أخرى بالاعتماد طبعا إلى الخبرة المكتسبة والمورد البشري الذي تمت المراهنة على تطويره.

رابعا: معيقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

مرت الجزائر في العشرية الأخيرة من الألفية الثانية بأزمة سياسية وأمنية، وما نتج عنها من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. ولابد من التذكير أن البلاد قد عانت من العزلة،

---

[1]- William C. Byrd, **Op. Cit.**, p.p.69-70.

[2]– إيمان حمري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة Ooredoo للاتصالات –أولاد فايت– الجزائر العاصمة**"، مجلة سوسيولوجيا، مجلد 3، عدد 3، جوان 2020، ص.ص118–119.

سواء من الدول الأجنبية، بل حتى من لدن الدول العربية والتي تم اعتبارها صديقة، وذلك حينما واجهت الإرهاب الدموي إبان عقد التسعينات.

وأبعد من ذلك، فأثناء الحرب ضد الإرهاب، كانت بعض الدول تزيد من ضغوطها على الجزائر، وبالأخص من الجانب الإعلامي، والأدوار الهدامة والحملات المسعورة التي كانت تقوم بها منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية المزعومة آنذاك. وقد تمكنت البلاد من تجاوز هذه الأزمة بعد تضحيات جسام، وبفضل اللحمة الوطنية، حيث تمكن الجزائريون مع مختلف القوى الأمنية من الانتصار على الجماعات الإرهابية المسلحة، بالرغم من كون الحصيلة ثقيلة في الأرواح وفي الخسائر الاقتصادية.

وبعد مطلع الألفية الثالثة، تمكنت الجزائر من تحقيق النصر على آفة الإرهاب، بفضل عاملين أساسيين: السيطرة والتفوق في الميدان، بالإضافة إلى الوئام المدني والمصالحة الوطنية. وقد صاحب ذلك عودة أسعار النفط إلى الانتعاش من جديد. وقد تطرقنا إلى هذه النبذة القصيرة، من أجل فهم تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر منذ التسعينات، حيث كانت جد ضئيلة في هذا العقد، باستثناء قطاع المحروقات، ولذلك ما يبرره، حيث أن المناخ السياسي والأمني السائد آنذاك لم يكن مشجعا لقدوم المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، وتعريض أموالهم للخطر. أما بالنسبة لسنوات 2000، وبعد الاسترجاع التدريجي للأمن والاستقرار، فقد كان من بين أهم أولويات الجزائر (مثلما أكد على ذلك الرئيس الأسبق بوتفليقة في عهدته الأولى) هي استرجاع مكانتها الدولية، وإعادة تلميع صورة البلاد بين الأمم، بعد أن كان اسمها مقترنا بالعنف والإرهاب في التسعينات.

وإذا تم حل هاجس الأمن الذي شكل سبب منفر لقدوم المستثمرين الأجانب للجزائر، فإنه قد ظهر مشكل آخر متعلق بانتشار الفساد والفضائح المالية، والحديث عن طبيعة المؤسسات التي لا تشجع على الاستثمار. ومن هنا إذن فبتعدد الأسباب، سواء الأمنية منها، أو تلك المرتبطة بنوعية المؤسسات، ومدى اهتمام صانع القرار الجزائر باستقطاب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية والخبرات لأرض الوطن، فإن النتيجة هي ضعف الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات، وبالتالي حرمان البلاد من المزايا التي يمكن أن تجنيها من تلك الاستثمارات، التي تتمثل أهمها في تحويل التكنولوجيا، نقل الخبرة وغيرها.

ومن هنا إذن فقد تأخرت الجزائر إبان عشرية التسعينات في مختلف المجالات بما فيها التكنولوجيا والاتصال على سبيل المثال لا الحصر. ففي سنة 2001، كان من بين 1000 جزائري، 02 فقط يستعملان الأنترنيت، من بين نفس العدد، 07 يستعملون أجهزة الحاسوب، وكذلك من بين نفس العدد، 64 يستعملون الهاتف. وهذا العدد جد ضئيل بالمقارنة مع دول الجوار، مع شمال أفريقيا وحوض البحر

الأبيض المتوسط. ففي تلك السنة مثلا، كان في الجارة تونس، من بين 1000 شخص: 41 يستعملون الأنترنيت، 24 يستعملون الحواسيب، و149 يستعملون الهاتف. وفي نفس السنة كذلك، كان في دولة الكيان الصهيوني، من بين 1000 شخص: 231 يستعملون الأنترنيت، 251 يستعملون الحواسيب، و1285 يستعملون الهاتف (وهذا الرقم الأخير، يفسره وجود أشخاص يستعملون أكثر من جهاز هاتف واحد)[1].

من بين معيقات استقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، غياب دولة الحق والقانون، ذلك أنه في الدول التي يغيب فيها فرض القوانين والتشريعات المعروفة، يتم في المقابل التعامل بقوانين موازية، ذلك أن المستثمر الأجنبي حينما يسعى للاستثمار في تلك الدول، يكون مضطرا إلى نسج علاقات شخصية مع مسؤولين نافذين من أجل حماية وتأمين استثماراته. هنالك شكل آخر متمثل في ثقل الإجراءات الإدارية والرسوم الجمركية. عامل آخر مهم، وهو عامل الأمن والاستقرار بكل أبعاده، سواء ما ارتبط بالبعد الأمني، أو كذلك باستقرار منظومة القوانين وعدم تغييرها بشكل غير منتظم[2].

وهنا تبرز أهمية العامل القانوني الذي يعتبر أحد أبرز معيقات استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث هناك من يرى بوجود نقاط ضعف في التشريع الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالفصل في المنازعات التي قد تحدث للمستثمرين الأجانب في الجزائر، بالإضافة إلى مختلف العوائق البيروقراطية التي لا تشجع الأجانب للقدوم إلى الجزائر. قانون الضرائب له دور هام فيما يتعلق بالاستثمار الوطني والأجنبي، وحتى في الاستيراد، حيث من الضروري إثراؤه وجعله أكثر فعالية وإنصافا، ليصبح بالتالي في خدمة الاقتصاد والتنمية، بدل أن يكون عاملا معرقلا لهما[3].

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه من الضروري معرفة أنه لابد من توفر شرطين أساسيين، قبل الشروع في التفاصيل، وهي أن الاستثمارات لن تتوجه إلا حيث يوجد الأمن والاستقرار، وحيث يكون الربح مضمونا. ذلك أن المستثمر يتفادى الوجهات التي تكثر فيها التعقيدات البيروقراطية، كما يفضل التوجه إلى دولة الحق والقانون، أين يضمن عدم ضياع حقوقه في مختلف الأوضاع والاحتمالات. لم تتمكن الجزائر من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالحجم الكافي، مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها، وفي كل مرحلة من تاريخها، تظهر مشاكل وعراقيل جديدة. في عقد التسعينات مثلا لم

[1]- William C. Byrd, **Op. Cit.**, p-p.74-76.
[2]- Nordine GRIM, **L'économie algérienne otage de la politique**, Alger : Casbah Editions, 2004, p.79.
[3] - William C. Byrd, **Op. Cit.**, p-p.70-73.

يكن هنالك أمن ولا استقرار، مع وجود الأزمة المالية، بالإضافة إلى العقليات أو أنماط التفكير الريعية الموروثة عن المرحلة الاشتراكية التي عاشتها البلاد[1].

ومن بين شروط جذب أو استقطاب المستثمرين الأجانب، هو تحديث المنظومة البنكية، وكل ما يتعلق باحترام الآجال، وتحسين الخدمات، بالإضافة إلى مدى استعداد السلطات لتوفير أوعية عقارية للاستثمارات التي تكون بحاجة لذلك، وربطها بجميع الإمكانيات الضرورية، من كهرباء، هاتف، أنترنيت، وغير ذلك[2].

يشهد القطاع البنكي في الجزائر مشاكل متعددة الأوجه، حيث أنه من المفترض أن يقوم بأدوار رئيسية في العملية التنموية، لكنه لا يزال بحاجة إلى الإصلاح والتحديث، ليتلاءم مع حاجيات المجتمع والمستثمرين بشكل خاص، وأهم خطوة هي الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة، فالبنوك بإمكانها أن ترافق المستثمرين وذوي المشاريع التي تخلق الثروة ومناصب الشغل. كما أن تزايد عدد سكان الجزائر وضرورة الاستجابة لحاجيات مستعملي هذه المرافق، يتطلب التعجيل في تحديث القطاع البنكي، وحتى البريد، سواء بإدخال التكنولوجيات المتطورة، الصيغ المختلفة للقروض والفوائد البنكية حسب مختلف أنواع المشاريع والاستثمارات، مرافقة المتعاملين في الخارج، بالإضافة إلى عامل يبدو بسيطا، لكنه يكتسي أهمية بالغة، يتمثل في تحديث المقرات الموجودة وتوسعتها، وبناء مقرات جديدة، ذلك لأن المرافق الموجودة لم تعد تفي بحاجيات المجتمع. والجمارك كذلك كمؤسسة حيوية، بمقدورها المساهمة والتأثير في عمليات التأثير في عمليات التصدير والاستيراد، ولكن أيضا الاعتماد عليها لحماية الإنتاج الوطني والصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

من بين ما يقترحه الرئيس المدير العام لمجمع REVOX، قاسي آيت يعلى، هو تأسيس صناديق للاستثمار تمتد على المديين المتوسط والبعيد، والتي لن تعتمد في تمويلها على الجباية النفطية، بل على مساهمات الجالية الوطنية بالخارج، فئات المتقاعدين وغيرهم، من أجل إيداع أموالهم في تلك الصناديق التي ستساهم في تفعيل وترقية الاستثمار، وهي تجارب أثبتت نجاحها في الدول الأكثر تقدما، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3].

كل هذا يوضح الأهمية التي تكتسيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والفوائد التي سيتم الحصول عليها في حال تشجيع قدوم رؤوس الأموال الأجنبية، حيث من شأنها المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية

---

[1]- Nordine GRIM, **Op. Cit.**, p.4.
[2]- **Ibid.**, p-p.80-81.
[3] - **Ibid.**, p-p.4-5.

المستدامة عبر مختلف السبل، أهمها نقل التكنولوجيا، توفير فرص الشغل، بل وفتح آفاق مستقبلية لتصبح الجزائر أيضا بلدا مصدرا للاستثمارات بالأخص في الدول الأفريقية، وفي العالم العربي.

المبحث الثالث: عائدات الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في الجزائر: الفرص والحصيلة

بعد التطرق لكرونولوجيا تطور الاقتصاد الجزائري في المبحث الأول من هذا الفصل، وصولا إلى مختلف أشكال استعمالات الريع النفطي في المبحث الثاني، وارتكازا كل ما تم تناوله في الفصول الثلاثة السابقة، فهذا المبحث محاولة للتوفيق بين مجمل المعطيات، المقاربات النظرية، وما هو موجود في الواقع أو الميدان، لهدف معرفة مدى استفادة الجزائر من مواردها الطبيعية، طرق انفاق العائدات، الفرص التي تقدمها هذه الوفرة، ولكن أيضا مواطن الضعف والخلل التي سنحاول إظهارها بشكل أوضح من أجل إصلاحها، وهذا عبر تقديم مجموعة مقترحات قد تشكل قيمة مضافة في حالة أخذها بعين الاعتبار. وهنا لابد من توضيح فكرة أساسية بخصوص المقترحات، فمنها ما اطلعنا عليه في قراءاتنا (تم تقديمها من أكاديميين مثل عبد الحق لعميري وصالح موهوبي، أو من شخصيات تولت مهام سامية في الدولة سابقا، مثل سيد أحمد غزالي)، هو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحدي التنويع الاقتصادي في الجزائر

يشكل التنويع الاقتصادي الحل الذي بإمكانه تحرير الجزائر من التبعية شه المطلة لعائدات تصدير المحروقات، وكل ما ينجر عن ذلك من مخاطر انهيار الأسعار وتراجع الاحتياطي الوطني، وهذا ما يدفع بضرورة إيلاء أهمية أكبر للقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، ولو بالاعتماد على الريع النفطي من أجل تمويل العمليات الاستثمارية.

أولا: التنويع الاقتصادي في الدول النفطية: رهانات وتحديات:

لماذا التنويع الاقتصادي؟ يعتقد Michael Kumhof[1] أنه "لن يتبقى هنالك نفط بعد 50 سنة"[2]، وهذا ما يدعو الدول النفطية، والجزائر بطبيعة الحال إلى التفكير الجدي في تنويع اقتصادها، والاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة، والطاقة الشمسية على وجه الخصوص.

وحسب دانييل يرجين*، فإن: "البترول هو 10 في المائة اقتصاد، و90 في المائة سياسة". وقد استعمل هذه العبارة لوصف سوق النفط الأوروبي إبان ثلاثينيات القرن الماضي، حينما كانت أغلب الاقتصادات

---

[1]– اقتصادي ألماني وأحد مسؤولي العولمة في صندوق النقد الدولي.

[2]- Hirech Nawel, **Op. Cit.**, p.74.

*– هو مدير جمعية "كامبريدج لأبحاث الطاقة، وشخصية مهمة في الأوساط البترولية.

لا تزال مرتبطة بالدول (قوة القطاع العام)[1]، والوضع الراهن لا يختلف كثيرا عما وصفه الأستاذ، ذلك أن الأسواق العالمية للطاقة تبقى رهينة لقوة ولإرادة المستهلكين الكبار، والأسعار لا تخضع دوما لقوانين العرض والطلب.

تشرح الأستاذة شيخ أمناش تنويع الاقتصاد بأنه توسعة وتعظيم الآلة الإنتاجية (بمفهوم الإنتاج) لاقتصاد معين، وهذا ما يعني تطوير تقسيم العمل. وفيما يتعلق بتنويع الإنتاج فإنه يصنف إلى مستويين:

- تنويع أفقي: والذي يستهدف خلق وتطوير قطاعات إنتاجية جديدة.
- تنويع عمودي: يخص توسعة أو مضاعفة، أو حتى تنويع المنتجات المصنعة في نفس القطاع[2].

وانطلاقا من هذا التصنيف، فإن الجزائر بحاجة إلى كلا الصنفين، فالتنويع الأفقي سيسمح بدخول مجال الذكاء الصناعي والتكنولوجيات الدقيقة، التي لا تتطلب استثمار رؤوس أموال كبيرة وتساهم في امتصاص البطالة ودعم الاقتصاد الوطني. أما بالنسبة للتنويع العمودي، فإنه يرتكز على توسيع القطاعات الموجودة ومضاعفة الاستثمار فيها لأن الجزائر لديها تراكم للخبرة فيها، مثل الصناعات التحويلية، الكهرومنزلية، وحتى الميكانيكية.

تحتاج البلاد إلى التنويع الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى، سواء ما تعلق بالفلاحة، السياحة، التكنولوجيات الجديدة، التصنيع، الطاقات المتجددة وغيرها. فهذه هي القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل بناء اقتصاد متنوع. وكل ذلك لن يكتب له النجاح إلا عند التوصل إلى قناعة راسخة لدى صانع القرار بضرورة الاهتمام برأس المال البشري، فحين الحصول على كفاءات بشرية عالية التكوين، فإن الجزء الأصعب من المهمة قد تم إنجازه[3].

وتتضمن الفكرة المحورية والغاية الرئيسية لمفهوم التنويع الاقتصادي، تقليص الأخطار التي قد تنجم عن التقلبات التي تشهدها التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى تطوير منتجات قابلة للتصدير، لتكون كمصادر للدخل، ولتمويل الخزينة العمومية، فهي لا تساهم في دعم الميزان التجاري فحسب، وإنما أيضا تكون كبديل لعائدات تصدير الموارد الطبيعية، سواء في حالة تراجع أسعارها، أو كذلك في حالة نفاذ الموارد الموجهة للتصدير[4].

---

[1]– فيليب سيبيل–لوبيز، **مرجع سابق**، ص9.

[2] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.242.

[3]- Kafi Farida & Akli Zakia, **« l'économie algérienne à la lumière des retournements du marché pétrolier : entre leçons du passé et défis d'un avenir incertain,** revue Afak Ilmia, Volume 12, n°01, Année : 2020, p.19.

[4] - Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.243.

ويمكن اعتبار تنويع الاقتصاد كضرورة وحتمية، ولكن أيضا كهدف وفرصة، ذلك أن هذا التنويع الاقتصادي ضروري من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ولأنه يسمح بتفادي التبعية لقطاع واحد، يمنح الاقتصاد نوعا من المناعة والقدرة على امتصاص الصدمات، فضلا عن كون الاقتصاد المتنوع سهل الاندماج في الأسواق العالمية، بل وأبعد من ذلك، حيث يصبح أقل هشاشة فيما يتعلق بالتغيرات التكنولوجية ومع ظهور منافسين جدد، حيث تكون لديه فرصة للصمود والتأقلم مع مختلف مستجدات السوق. كما أن الصادرات المتنوعة، والاقتصاد المتنوع بشكل عام، تحمي الدولة من التعرض للصدمات الاقتصادية والمالية التي تنتج من جراء انخفاض الطلب على سلعة معينة، وانهيار أسعارها في الأسواق الدولية.

أغلب الدول النفطية، وعلى امتداد نصف قرن من الزمن، أي منذ سنة 1960، لم تنجح في تنويع اقتصادياتها، وهو حال الجزائر. ذلك باستثناء دولتين تقعان خارج القارة الأفريقية والعالم العربي، وهما كل من المكسيك وإندونيسيا[1]، أما بالنسبة للبقية، فبالرغم من امتلاكها لثروات نفطية هائلة، فإنها لم تتمكن بعد من الاعتماد على إمكانياتها الذاتية ومواردها البشرية في تحقيق الطفرة الاقتصادية والتحرر من هيمنة المحروقات على اقتصادياتها. هذا وينبغي التأكيد على أن عوامل الإبداع والتقدم التكنولوجي تبقى في مستويات أقل لدى الدول النفطية، بالرغم من وجود دول تحاول اختصار الطريق عن طريق شراء التكنولوجيا، لكن إشكال الاعتماد على الذات، وعلى مواردها البشرية لخلق القيم المضافة يبقى مطروحا.

من المعلوم أن هذه الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على صادراتها من الموارد الطبيعية، والنفطية منها بالأساس، تتأثر سلبا من تراجع الأسعار في الأسواق العالمية، لكن يجب التأكيد على أن حجم التأثير السلبي يمتد ليصل إلى شركائها الاقتصاديين والتجاريين، الذين ينتمون إلى الدول المتطورة في غالب الأحيان، إذ تتأثر هذه الدول المصدرة للموارد المصنعة ومختلف الخدمات للدول النفطية، عن طريق تراجع حجم صادراتها، وبالتالي فانخفاض عائدات النفط يسبب في سلسلة من علاقات التأثير والتأثر[2].

[1] - Rafik Bouklia Hassane, **« Prospective de l'économie algérienne : 2010-2030. Quelques résultats préliminaires »**, Revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, INESG, N°01, janvier-mars 2016, p.26.

[2] - Marie Albert & Thomas Gillet, **Op. Cit.**, p.19.

من بين إيجابيات تنويع الاقتصاد، وبالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا هي مضاعفة عائدات الدولة من جراء تصديرها لمنتجات متنوعة، وذلك بفضل إدماج المنتجين الوطنيين وجعلهم فاعلين أساسيين في التصدير. وبوجود منتجات محلية وفيرة ومتنوعة، فإن ذلك ينعكس بالإيجاب، عبر إشباع الطلب الوطني وخفض فواتير الاستيراد، وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي واستقلالية عن الأسواق الخارجية وعن الأجانب.

وما لذلك من آثار إيجابية كبيرة في الاستقلالية والاعتماد على القدرات الوطنية، ليس فقط في المجال الاقتصادي، ولكن أيضا في المجال السياسي، وتعزيز مكانة الدولة المعنية في العالم، وعدم إبقائها تحت الهيمنة، تابعة وخاضعة، تشكل عبئ على المجتمع الدولي، وتكتفي بالقيام بدور سوق لتصريف فوائض الإنتاج، وبالتالي تبقى دوما عرضة للمساومات والتهديدات، بل ومنقوصة السيادة.

تهدف سياسات تنويع الاقتصاد أيضا إلى توفير مناصب الشغل للمواطنين، مما سيسمح بتراجع مستويات البطالة في المجتمع، كما تجدر الإشارة إلى أن تطوير الإنتاج في قطاعات خارج المحروقات هو أكثر من ضرورة، بالأخص فيما يتعلق بالتشغيل، ذلك أن المحروقات، وبالرغم من العائدات الكبيرة التي تدرها على الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، وهذا لكونها ليست بحاجة ليد عاملة كبيرة. ويسمح كذلك تنويع الاقتصاد بخلق فرص ومكاسب للاقتصاد الوطني، ليس فقط على المدى القريب، ولكن أيضا على المدى المتوسط والبعيد، مثل الإنتاج الصناعي والصناعات التحويلية، فهي لا تشكل فقط مصدرا للعملة الصعبة، بل هي فرصة للتشغيل ولتكوين الأيادي العاملة، مما سيفتح آفاقا في المستقبل. كما أن دعم وتنويع الصناعة سيساهم حتما في تكوين رأسمال بشري، في إطار تطوير المعارف عن طريق كسب المهارة والخبرة، وهذا الأسلوب ستكون له آثار إيجابية على مختلف مجالات الاقتصاد، سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، بالخصوص حينما توجد استراتيجية تنموية بعيدة المدى، متسمة بالديمومة والاستمرارية، بالرغم من تغير كل من المسؤولين والأنظمة السياسية[1].

استنادا إلى إحصائيات البنك العالمي، فإن الحجم الإجمالي للديون التي كانت على ظهر كل الدول النامية في سنة 1994، قد كانت مقدرة بـ 1900 مليار دولار أمريكي[2]، وقد اخترنا هذه السنة لما تمثلها من رمزية بالنسبة للجزائر، حيث دخلت مرحلة صعبة على مختلف المستويات آنذاك، وبالأخص عدم الاستقرار الأمني. وفي عدة مواضع من هذا العمل البحثي ارتأينا العودة إلى الماضي، من أجل

[1]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.244.
[2] - Michel Chossudovsky, **Op. Cit.**, p.9.

استخلاص العبر من الأخطاء التي تم ارتكابها، وعلى وجه الخصوص في المجال الاقتصادي، أين يتم اللجوء إلى التبذير والفساد كلما ارتفعت أسعار النفط.

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أفريل 2015، فإن الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض أسعار برميل النفط تقارب ما معدله 04 نقاط من الناتج الداخلي الخام PIB في سنة 2015، بالنسبة للدول الصاعدة والدول النامية التي تعتمد على تصدير النفط. ولقد تم ملاحظة انخفاض الاحتياطات العمومية بشكل واضح، خاصة بالنسبة لروسيا، فنزويلا والجزائر. ويمكن إرجاع هذه الخسائر المالية إلى تراجع عائدات تصدير النفط والأرباح التي كانت تحصل عليها الشركات النفطية. في الوقت نفسه فإن هذه الخسائر قد تنعكس على مختلف القطاعات والمجالات في هذه الدول النفطية، مثل تراجع الدعم على المواد الطاقوية (الوقود وغيره)، والقيام بتعديلات في التشريعات من أجل رفع هذا الدعم وحتى زيادة الأسعار[1].

تظهر انعكاسات تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة من خلال عدة جوانب، يبرز أهمها في انخفاض قيمة عملاتها أمام الدولار الأمريكي كلما انخفضت أسعار النفط، ففي السداسي الثاني من سنة 2014، أين انهارت أسعار النفط بما يقدر بحوالي 50 في المائة، فإنه على سبيل المثال نجد عدة عملات تتراجع بشكل ملحوظ، مثل العملة الروسية التي تراجعت بنسبة 60 في المائة، العملة الكولومبية بنسبة 27 بالمائة، والعملة المكسيكية التي تراجعت بدورها بنسبة 14 في المائة. ولقد استمر هذا الانهيار في سنة 2015، بسبب تواصل انخفاض أسعار البترول. هذا ونجد بعض الدول في الخليج العربي، مثل الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، بل وحتى البوليفار الفينزويلي بأمريكا الجنوبية، لم تنخفض أسعارها مقابل الدولار الأمريكي في البنوك والأسواق الرسمية، لأنه تم تثبيت وتحديد سعر هذه العملات بشكل رسمي، لكن هذا لم يمنع من تراجع هذه العملات في الأسواق الموازية[2]. وهو ما حدث أيضا في الجزائر، حيث تراجع الدينار الجزائري في الأسواق الموازية بشكل ملحوظ أمام الأورو والدينار، جراء تراجع أسعار النفط وتراجع العائدات من العملة الصعبة، وكل هذه المعطيات تبين أنه من الضروري الإسراع في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

وهنا لابد من فتح قوس، حيث أن الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر استقرارا، وبإمكانها صياغة استراتيجيات على المدى البعيد لا تتغير بتغير المسؤولين. أما بالنسبة للدول الأقل ديمقراطية، فهنا يطرح مشكل الاستقرار في المنظومة التشريعية وفي استمرارية الاستراتيجيات والبرامج التنموية، حيث أنه حينما تتغير

[1] - Marie Albert & Thomas Gillet, **Op. Cit.**, p.p.22-24.
[2]- **Ibid.**, p.21.

الحكومات، أو المسؤولين، فإن الوافدين الجدد إلى مناصب المسؤولية غالبا ما يأتون بخطط جديدة، وأحيانا تكون مضادة أو على الأقل غير متناسبة مع ما تم إنجازه سابقا.

في الجزائر، المدرسة والاقتصاد يسيران في خطان متوازيان، مما يجعل التقاءهما غير ممكن. فمنذ الطفرة النفطية في سنة 1973، التي أدت إلى محاولة التغيير والإصلاح نتيجة وفرة الأموال، تم الإعلان عن إصلاحات المدرسة سنة 1976، وفقا لثلاثة مبادئ: الدمقرطة، التعريب والجزأرة (démocratisation, arabisation et algérianisation)، وبعد الإمكانيات المالية والبشرية التي تم تسخيرها لذلك، لم يتم التفكير في مستقبل الأجيال التي يتم تكوينها وفقا لتلك الإصلاحات، وبالرغم من كثرة النصوص والحديث عن المدرسة آنذاك، إلا أنه لم يتم صياغة لا خطاب سياسي ولا نص قانوني أو تنظيمي واحد، يتحدث عن الاقتصاد، أو علاقة التلاميذ الذين يتم تكوينهم وتعليمهم بالحياة الاقتصادية للبلاد[1]، وهذا مجرد مثال عن عدم استمرارية الإصلاحات والتراجع عنها بمجرد تغير الأشخاص، أو تحسن الحالة المالية للبلاد.

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي بمثابة انشغال معظم الدول العالم ثالثية التي تعتمد على تصدير مورد طبيعي معين، وبالأخص منها الدول النفطية، ذلك لأن تنويع الاقتصاد حافل بالمزايا التي سبق ذكر العديد منها، والتي تنعكس إيجابياتها على مختلف الجوانب والقطاعات.

ولقد حدد الأستاذ Kamgna S. Y. ستة محددات أساسية للتنويع الاقتصادي، والتي سنذكرها في شكل نقاط:

- عوامل فزيائية، متمثلة في الاستثمار،
- عوامل بشرية، تتمثل في نوعية الرأسمال البشري،
- الخيارات السياسية: توجهات السياسات الاقتصادية، التجارية والصناعية،
- متغيرات مرتبطة بالاقتصاد الكلي: مثل نسب الفوائد، سعر العملة، ...
- نوعية المؤسسات: مثل نظام الحكم، الإطار العام للاستثمارات، ...
- الولوج إلى الأسواق: كرفع الرسوم، تطوير السوق المالي وغيرها[2].

[1]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.123.

[2]- Sabrina Chikh-Amnache, **Op. Cit.**, p.245.

الاهتمام بهذه المحددات من شأنه أن يسمح بفتح آفاق نحو التنويع الاقتصادي، فالاستثمار هو الركيزة الأساسية، لكن ينبغي أن يكون بطرق مدروسة، مع استهداف قطاعات منتجة للقيم المضافة، ودون الحاجة إلى رؤوس أموال كبرى. ويجدر الاستثمار بشكل أكبر في المورد البشري، حيث أن مكاسب وعائدات هذا النوع من الاستثمار من غير الممكن إحصاؤها (بالأخص على المستويات الاقتصادية والاجتماعية).

ثالثا: أهداف التنويع في الاقتصاد النفطي

فيما يتعلق بالدول النفطية، والجزائر على وجه التحديد، فإنه ينبغي التوجه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا من أجل تحقيق مجموعة أهداف أساسية:

- تطوير منتجات أخرى خارج قطاع المحروقات، لتصبح مصادر للدخل الوطني، ولتتمكن الدولة بالتالي من الصمود في حالة انخفاض عائدات النفط أو توقفها، نظرا لعدم استقرار الأسعار، ولكون النفط مادة ناضبة؛
- دعم قدرة الدولة على التفاوض في التجارة الخارجية؛
- الرفع من أثر السحب (l'effet d'entrainement) على مستوى بقية القطاعات، حيث تتخلص الدولة من التبعية لقطاع واحد[1].

يذكر الأستاذ نور الدين قريم أنه "من أجل أن تكون الإصلاحات فعالة وناجعة، من الضروري فصل المؤسسات الاقتصادية عن الميدان السياسي"[2]، وهذا ما يمهد لفهم ما تمت الإشارة إليه أعلاه على شكل محددين بشكل منفصل، وهما في الواقع متلازمان ومتكاملان في آن واحد، ويتمثلان في كل من الخيارات السياسية ونوعية المؤسسات، ويتجلى ذلك في أنه حينما تكون لدى صانع القرار إرادة في تنويع الاقتصاد، فإنه سيبحث حتما عن إيجاد سياسات تكفل تحقيق هذا الهدف، مع العلم أنه من غير الممكن تحقيق التنويع الاقتصادي في ضل وجود مؤسسات غير ملائمة، ووجود بيروقراطية وعرقلة إدارية للاستثمار، وهنا تتضح مدى أهمية التكامل بين مختلف السياسات، وفي نفس الوقت ضرورة اتسام الإصلاح الاقتصادي بالشمولية، إذ أنه من غير المجدي القيام بإصلاحات جزئية.

---

[1]– ناجي بن حسين، "**التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، 2008، 26.

[2] - Nordine GRIM, **Op. Cit.**, p.5.

ومع كل هذا يبدو من الضروري الانتقال إلى مرحلة جديدة في الإصلاح (الاقتصادي، السياسي...) وهو المتعلق بمتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات على أرض الواقع. فالمنظومة القانونية في الجزائر ثرية، وتكاد تطابق مثيلاتها في الدول الأكثر ديمقراطية، لكن التنفيذ على أرض الواقع يبقى الانشغال المطروح، مما يجعل بعض فقهاء القانون يصفون الكثير من القوانين بأنها قوانين زخرفية*.

مع التراجع الأخير لأسعار المحروقات، واعتمادا على مجموعة أرقام وإحصائيات، أكد الأستاذ مصيطفى أن "الجزائر لا تزال تتمتع بهامش مناورة لتجنب صدمة اقتصادية في الأفق، ولكنه هامش يتناقص مع الوقت بالنظر إلى التأخر المسجل في تطبيق نموذج النمو الجديد"، ويستدل على ذلك بقوله أنه قد تراجعت احتياطات الصرف الأجنبي بنسبة 41 في المائة في ظرف ثلاث سنوات (2013-2016)، وهو ما يعني وجود مؤشر لأزمة مالية، حيث تراجعت احتياطات الصرف الأجنبي بمعدل بلغ ثلاثة ملايير دولار شهريا منذ مطلع سنة 2016، وإلى 1,9 مليار دولار شهريا منذ منتصف سنة 2015، فقد تراجعت احتياطات العملة الصعبة لبنك الجزائر من 197 مليار دولار أمريكي نهاية 2013، إلى حوالي 116 مليار دولار في نهاية 2016[1].

استنادا إلى معطيات واستشرافات صندوق النقد الدولي، فإن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي مداخيل التصدير، بإمكانه خفض معدل نسبة النمو السنوية (Taux de croissance annuel moyen) للدول المصدرة للمواد الأولية بنقطة أو بنسبة واحدة بين عامي 2015-2017، والخسارة ستكون أكبر بالنسبة للدول المصدرة للمحروقات (النفط والغاز): وهي تقدر بحوالي 2,22 نقطة من النسبة المتوقعة لنموها. كما أن تراجع عائدات تصدير المحروقات يؤدي إلى انخفاض نسب النمو لدى هذه الدول، ذلك عن طريق التراجع في الاستثمار، في التحويلات التكنولوجية (أو في نقل التكنولوجيا)، بالإضافة إلى تراجع النفقات على البحث وعلى التنمية بشكل عام[2].

ينبغي التأكيد على ضرورة وجود استراتيجية تنموية متكاملة الأبعاد، مع التركيز على عنصر الاستمرارية وامتدادها على الأمد البعيد، وإمكانية تكييفها وفقا لمعطيات كل مرحلة. والملفت للانتباه هو استعمال

---

*- القوانين الزخرفية أو قوانين الواجهة (lois de la surface)، هو مصطلح يتم إطلاقه على قوانين تقوم الدولة بسنها في مجال معين، وتعلم سابقا أنها لن تقوم بتطبيقها، فهي قوانين ليست للتطبيق، لكن لاستعمالها في الخطابات السياسية، ولتفادي ضغوط وانتقادات المنظمات الدولية، وتلجأ العديد من الدول إلى هذا الأسلوب، وبالأخص الدول الأقل ديمقراطية. والمعلوم أن أغلب هذه القوانين تتعلق بالحريات والحقوق السياسية والمدنية.

[1]- بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص37.

[2] - Marie Albert et Thomas Gillet, **Op. Cit.**, p.20.

الأستاذ مصيطفى لعبارة "تطبيق نموذج النمو الجديد"، وها نحن في سنة 2020، وبعد تغير الحكومات وأغلب المسؤولين (بما فيهم رئيس الجمهورية) لا نزال نتحدث عن النموذج التنموي الجديد. وإذا كان من السابق لأوانه معرفة إنجازات الحكومة الجديدة، إلا أنه من الضروري التنبيه على عدم جدوى الاستمرارية في إنفاق أموال الريع النفطي في مشاريع غير منتجة للثروة، وبالأخص ضرورة أخذ العبر من الماضي، من أجل إشراك قوى المجتمع والمتخصصين الذين أثبتوا نجاحهم في مجالاتهم في صنع استراتيجية بعيدة المدى لا تتغير بتغير الحكومات أو المسؤولين، لأنه مهما تغير هؤلاء، تبقى الجزائر بحاجة إلى أهداف واضحة المعالم، وقابلة للتحقيق، دون إيلاء أهمية كبرى لشخص أو مجموعة معينة.

ومن هنا تتضح أهمية تغيير النظرة نحو منصب المسؤولية، والمسؤول بحد ذاته. ذلك أن الهدف الأسمى من المنصب هو خدمة الوطن وبذل الجهد، مقابل أجر معلوم ولمدة محددة، ومن غير الصواب تقديس الأشخاص، لكونهم غير معصومين عن الخطأ، بل يجب مرافقتهم وزجرهم عند ارتكاب الأخطاء الجسيمة. ولا يتأتى كل هذا إلا حينما يتم ضمان حرية التعبير، والاستماع إلى المعارضة والكف عن الترويج لنظريات المؤامرة (لدرجة أن تم إفراغها من محتواها، وحتى في حالة وجود مؤامرة حقيقية فإن المواطن لن يصدق ذلك)، فمن حق الجميع أن يخدم الوطن ويقدم مساهمته وفقا لإمكانياتهم ومستويات تكوينهم، ولكن على الجميع احترام القانون وجعل المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات.

رابعا: ضرورة التفكير الجدي في الأمن الغذائي

من بين أهداف التنمية والتنويع الاقتصادي، هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، ليليه بعد ذلك التفكير في تصدير الفائض. وفيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي من حيث إنتاج الغذاء (الأمن الغذائي)، فالدولة التي لا تحقق اكتفاءها الذاتي ليس بإمكانها التحكم في تنميتها الاقتصادية، وعلى اعتبار الجزائر كدولة في الشمال الأفريقي ذات مناخ متنوع، فإن إمكانيتها المائية في تذبذب مستمر، ومن هنا تنبع ضرورة ابتكار الطرق الكفيلة بمضاعفة الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فمناخ الجزائر هو نفسه السائد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وهو نفسه أيضا السائد في "الكيان الصهيوني"، إلا أنهما قد حققا انتاجا ضخما في المجال الزراعي. ومن هنا تتأكد الضرورة الملحة على تحفيز الفلاحين لمضاعفة الإنتاج، مع الأخذ بكل التدابير التي من شأنها حماية الإنتاج الوطني، بما في ذلك إقامة الحواجز الجمركية على المنتجات المتوفرة في الجزائر[1].

[1]- Omar AKALAY, **« L'économie algérienne, de l'ère des réformes (1989-1991) à celle de l'ajustement structurel (1994-1998) ». In :** Ahmed Mahiou & Jean-Robert Henry (sous la direction de), **Où va l'Algérie**, Editions Kathala et IREMAM, France : 2001, p.202.

وفي هذا الصدد فإن الجزائر تفقد سنويا ما مساحته 10 آلاف هكتار من الأراضي الخصبة، من جراء التصحر. وتضاهي وارداتها من الغذاء نسبة 17 في المائة من مجموع ما تستورده من السلع والخدمات، أي ما يقابله 11 مليار دولار أمريكي سنة 2014 على سبيل المثال[1]، وبالتالي فإن ضرورة إعادة النظر في قطاع الفلاحة تبقى جد ملحة، وبالأخص مع تزايد الحجم السكاني للجزائر، الذي يرافقه تضاعف حجم الاستهلاك.

الاكتفاء الذاتي في الغذاء من شأنه فتح آفاق واسعة على الاقتصاد الوطني، وأول هذه الآفاق تحقيق الاستقلالية اتجاه الأسواق العالمية للغذاء، وبالتالي عدم الاعتماد على الأجانب، والحرية الكاملة في صنع القرار (وقت الحرب والسلم). بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة التي يتم هدرها في شراء الغذاء، من أجل استغلالها في القطاعات التي تحتاج ميزانيات مالية، كالاستثمار في الموارد البشرية، التكنولوجيا المتطورة، تنمية الصناعات التحويلية، انشاء استثمارات صغيرة ومتوسطة، وفتح آفاق التصدير نحو الخارج والتنويع الاقتصادي.

من الضروري وجود تصور واضح لهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فعلى سبيل المثال، هنالك دول اتخذت استراتيجيات بعيدة المدى: إسبانيا مثلا، منذ إصلاحات 1957 قامت بخفض سعر عملتها من أجل تشجيع التصنيع والتصدير، وهو ما جعلها تحقق مكاسب اقتصادية مشهود لها، لتصل إلى ترتيب ثامن قوة اقتصادية في العالم عند نهاية القرن العشرين. وهو نفس النموذج الاقتصادي المتبع في كل من كوريا الجنوبية وتايوان[2]، وهنا تتضح أهمية وجود إرادة سياسية لدى صانع القرار الجزائري للخروج من الوضع الراهن، حيث أن الموارد متوفرة بكل أنواعها، بل حتى النماذج الناجحة موجودة، ويكفي فقط دراستها وتكييفها مع المعطيات الموجودة بالجزائر.

المطلب الثاني: واقع الرشادة في التسيير والفعالية في التحويلات الاجتماعية

تقوم الجزائر بتحويلات اجتماعية جد معتبرة، وبأشكال مختلفة، لكن عند الرجوع إلى الواقع، لا نجده يعكس الجهود المبذولة ولا الميزانيات التي تم انفاقها، وهنا لابد من الرجوع إلى الرشادة والتسيير الجيد للموارد، وبالأخص فيما تعلق بالتحويلات الاجتماعية ومختلف أشكال الدعم.

---

[1]– بشير مصيطفى، **نهاية الريع: الأزمة والحل، مرجع سابق**، ص55.

[2] - Omar AKALAY, **Op. Cit.**, p-p.202-203.

أولا: في التحويلات الاجتماعية ودعم الفئات الهشة:

تستعمل الجزائر جزءا كبيرا من عائداتها النفطية في مختلف أشكال التحويلات الاجتماعية، من دعم، إعانات، وغير ذلك لصالح المجتمع، لكن يبدو أنه لا يتم دوما الأخذ في الحسبان باحتمال تراجع أسعار النفط، وبالتالي تقلص العائدات، مما سيؤدي حتما إلى استحالة الاستمرارية في تلك الوتيرة من التحويلات، سواء بخفض بعضها، أو الاستغناء عن بعضها الآخر، والأخطار المحتملة من جراء طريقة استجابة المجتمع لتراجع الدعم والتحويلات الاجتماعية[1]. والمقصود هنا بشكل أساسي هو عدم رضا المواطنين عن تراجع الدعم والتحويلات بمختلف أشكالها، واحتمال لجوئه إلى أشكال عنيفة من المشاركة السياسية للتعبير عن رفضه لذلك، بما فيها المظاهرات، الإضرابات بل وحتى الإضرار بالأملاك العمومية والمساس بالنظام العام (مثل قطع الطريق بصفة عشوائية وغلق الإدارات على المستوى المحلي).

من المفروض أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج إيجابية على قطاع التصنيع، الإنتاج المحلي، التصدير وتنويع الصادرات. إلا أن الحالة الجزائرية تختلف عن ذلك، حيث أنه لم يتحقق أيا من تلك الأهداف، وهذا ما تبينه الأرقام والإحصائيات التي تقدمها مختلف الوزارات والهيآت الرسمية للجزائر. فإذا كانت المحروقات تشكل نسبة 97 في المائة من الصادرات الجزائرية، و28 في المائة من الناتج الداخلي الخام PIB في سنة 1999، فإنها قد كانت تمثل 95 في المائة من الصادرات، و21 في المائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 1993. وإذا كان الهدف الذي من المفترض أن يتم السعي لتحقيقه عند انتهاج الانفتاح الاقتصادي هو استيراد وسائل الإنتاج ومختلف الآلات والأدوات التي بإمكانها النهوض بالإنتاج الوطني، إلا أن الواقع مختلف كثيرا عن المأمول، حيث تم فتح الأسواق الجزائرية لاستيراد مختلف أنواع السلع الاستهلاكية[2]. وما إلى ذلك من نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني، حيث أضحى هناك اعتماد شبه كلي على الأسواق الخارجية، وعلى الاستيراد، مما نتج عنه قتل روح المبادرة في الداخل، بل والتخلص من العديد من الصناعات التي كانت موجودة، وتساهم في تموين السوق الوطنية مثل النسيج، بالإضافة طبعا إلى عدم قدرة الصناعات الناشئة على الصمود أمام منافسة المنتجات القادمة من الخارج، سواء من ناحية الجودة أو السعر (مثل الصناعات التحويلية والغذائية).

---

[1]- Nourredine Menaguer, Chaib Baghdad, **« Les questions des transferts sociaux en Algérie : entre le maintien de la paix sociale et les contraintes financières »**. Revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, INESG, N°01, janvier-mars 2016, p.117.

[2] - Abdelkader SID AHMED, **Op. Cit.**, p.p.173-174.

في الأنظمة الريعية، مثلما هو الحال في الجزائر، فإن توزيع وسيرورة الريع على المستوى الداخلي أو الوطني تمر أساسا عبر النفقات العمومية[1]، وبالتالي فمن المفروض أن يتم تسيير هذه النفقات والتحويلات الاجتماعية بطريقة مدروسة بإحكام، لتفادي جل أشكال التبذير وضياع المال العام.

تشترط التحويلات الاجتماعية الاستمرارية والديمومة، حتى في أصعب الظروف المالية، وهذا في مختلف المجتمعات، ولا يقتصر على دولة دون أخرى، وهو ما يجعل المسؤولين السياسيين في مأزق ومعضلة حقيقية، حينما تتعرض الدولة لضيق مالي، وبالأخص في الدول الريعية التي لا تتميز اقتصادياتها بالتنوع[2]، أين يصبح صانع القرار غير قادر على الاستمرار بنفس وتيرة الدعم، وفي نفس الوقت غير قادر على اقناع المواطنين بذلك، وهذه من أهم المخاطر التي قد تتعرض لها الدول الريعية والنفطية منها بالأساس، وسبق للجزائر أن عاشت مرحلة صعبة في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وأصبحت آنذاك رهينة لصندوق النقد الدولي.

ينبغي على الدولة تحيين استراتيجيتها في مجال التحويلات الاجتماعية، ومختلف أشكال الدعم الاجتماعي الذي توفره، وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المطالب الاجتماعية وحاجات المجتمع، كما يجب كذلك بذل الجهد الازم من أجل أن تصبح هذه التحويلات منصفة وذات صدى إيجابي في المجتمع، عبر تحديد الفئات التي تستحق الاستفادة منها، الطريقة أو الكيفية، والمجالات التي يشملها الدعم. فالأجدر هو أن تستفيد منه الفئات المحرومة والهشة وذوي الدخل الضعيف، ويكون ذلك بتحديد سلم أو معايير معينة، لكي يصل الدعم والإعانة إلى المستحقين، وبالتالي تحقيق الفعالية مع ترشيد نفقات الدولة[3].

ما يمثل نسبة 25 في المائة من التحويلات الاجتماعية في الجزائر موجهة لدعم المواد الغذائية، 29 في المائة موجهة لكل من: الصحة، التعليم والنقل، وتبقى نسبة 46 في المائة موجهة لقطاع السكن[4]. ومن هنا يظهر التوجه العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث يتم إيلاء أهمية معتبرة لمختلف التحويلات الاجتماعية، بالأخص ما تعلق بالتربية الوطنية، التعليم العالي، الصحة وغيرها. وهنا لابد من مناقشة نقطة أساسية تتمثل في الاختلاف الصارخ، الذي كاد يصبح تناقضا بين الأرقام المقدمة من قبل الهيآت الرسمية للجمهورية، والواقع الميداني. حيث تبين مختلف الاحصائيات أن الدولة تخصص ميزانية جد معتبرة للتحويلات الاجتماعية، لكن في الميدان، لا تزال هنالك فئات

[1] - Abdelkader SID AHMED, **Op. Cit.**, p.152.
[2] - Nourredine Menaguer & Chaib Baghdad, **Op. Cit.**, p.117.
[3] - **Ibid.**, p.118.
[4] - **Ibid.**, p.124.

هشـــة تعاني الحرمان، ولم تظهر عليها المجهودات التي تم بذلها في أعلى هرم الســلطة. وهنا يظهر نقص الرشادة في تسيير موارد الدولة، ولكن أيضا نقص الشفافية في التسيير، إذ يتم تخصيص ميزانية لدعم الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل، لكن حينما يصل إلى المستويات اللامركزية، يتآكل هذا الدعم، أو لا يصل إلى مستحقيه أحيانا.

وهكذا يظهر مشكل أساسي لطالما تم طرحه على المستويات الرسمية وغير الرسمية، لكنه لا يزال قائما، وهو يتمثل في العيوب والنقائص التي تكتسي السياسات الاجتماعية ومختلف أشكال الدعم في الجزائر، حيث أنه من غير المعقول أن يستفيد أصحاب المصانع والشركات التحويلية مثلا من مادة الحليب المدعمة، بنفس السـعر الذي يشـتريه المواطن البسـيط وذوي الدخل المحدود. والأمر نفسـه بالنسبة لمصانع العجائن التي تستفيد من الدقيق المدعم، حتى بالنسبة لأسعار الطاقة الكهربائية بين الاسـتهلاك المنزلي والمصـانع الكبرى، فإنه من غير العادل أن يتم اعتماده بنفس التسـعيرة، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد.

في ذات الصدد استفاد قطاع السكن على سبيل المثال من 2275 مليار دينار جزائري في الخماسي 2005-2009، ومبلغ 3700 مليار دينار في الخماسـي 2009-2014[1]. وهنا تصـلح نفس الملاحظة التي سبق ذكرها أعلاه، حيث تم تخصيص مبالغ خيالية لقطاع السكن بمختلف أشكاله، ولكن تصـريح المسـؤولين بهذه الأرقام غير كاف، لأن العبرة أو الهدف الأسـمى من صـرف تلك الميزانيات هي تحسين حياة المواطنين، حل مشاكلهم، من أجل التفرغ لانشغالات أكثر أهمية: التعلم، البحث العلمي، الإبداع، اللحاق بركب الدول المتقدمة وغيرها من الطموحات المشـروعة للجزائريين. لكن، ما الذي تم إنجازه بهذه المبالغ الخيالية؟ وكيف تم ذلك؟

الواقع يبين أن المشـاريع السـكنية المنجزة، وبالرغم من كون العدد جد معتبر، إلا أنها لا توفر حياة كريمة ولائقة للمواطن، لكونها لم تراعي أدنى الشروط (المساحات الخضراء، ترك ممرات واسعة بين البنايات، مشاريع جديدة تعاني من مشاكل المياه المستعملة وغير ذلك) ضف إلى ذلك أن الكثير من تلك المشاريع السكنية قد تم تشييدها في أراضي فلاحية. ونجدها أيضا لم تراعي الطابع المعماري والخصوصيات المناخية لكل مدينة، فبالرغم من أن كل ما تم إنجازه يعتبر مكسبا للجزائر، لكن بالنظر إلى المبالغ التي تم إنفاقها، فإنه لا يمكن إنكار إمكانية تحقيق منجزات أكبر عددا وذات نوعية أحسن

[1] - Nourredine Menaguer& Chaib Baghdad, **Op. Cit.**, p.129.

من تلك التي تم إنجازها. ولقد تطرقنا إلى بعض هذه المشـــاكل من أجل إعادة النظر في طرق إنجاز المشاريع، وتفادي هذه النقائص في المستقبل.

تصدر الكثير من المنظمات الدولية، سواء الحكومية منها أو غير الحكومية تقارير دورية حول مختلف دول ومناطق المعمورة، بما فيها الجزائر، ســـواء ا تعلق بالبنك العالمي مثلا، برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها، وكلما كشفت عن ترتيب الجزائر في الجانب الاقتصادي، الفساد، البحث العلمي، ... يسارع النظام في الجزائر إلى اتهامها بالعمالة والانحياز، وبأنها أيادي أجنبية[1].

كثيرا ما تتناول الخطابات السياسية موضوع المؤامرة الخارجية والأيادي الأجنبية، بالأخص في المواعيد الانتخابية، أو حين تعلو أصوات المجتمع للمطالبة بالإصلاح أو تحسين المستوى المعيشي وغيرها، لكن دون تحديد من تكون هذه الجهات المتآمرة؟ وكيف تستهدف البلاد...الخ، وهي ممارسات تكثر في دول العالم الثالث الأقل ديمقراطية. ويجيب الأستاذ فيليب سيبيل–لوبيز حول هذا الموضوع قائلا: *"ليس هناك خطة اســـتراتيجية بكل ما للكلمة من معنى، أي ما يطلق عليه البعض اســـم "نظرية التآمر". الجميع يقوم بما يجب عليه القيام به بالوســـائل المتوفرة"*[2]. وهذا يدحض الخطابات التي تتحجج في جميع المناسبات بوجود مؤامرات وأيادي خارجية، وتمسح فيها فشل سياساتها، وعدم قدرة النخب الحاكمة على إيجاد الحلول والبدائل للمشاكل المطروحة في المجتمع.

وهنا من الضروري توضيح فكرة أساسية مفادها أنه ليس من مصلحة الجزائر، ولا مواطنيها إعطاء أرقام خيالية وتزييف الحقائق حول مستوى التنمية، الشفافية والحرية الاقتصادية، فأحيانا من الأحسن الاســـتفادة من تقارير وملاحظات الهيآت الدولية من أجل إصـــلاح الخلل. في هذا الإطار من غير الممكن إنكار وجود بعض الهيآت (بخصـــوص غير الحكومية منها) تبتعد أحيانا عن الموضـــوعية والحياد، لكن في الوقت ذاته من غير الصواب التعميم على جميع المنظمات (لأن الجزائر عضو في الكثير منها وتتعامل معها)، حيث تجدر المعاملة بموضوعية مع مختلف تقاريرها.

بالرغم من كون الفساد والرشوة لا يخصان الجزائر لوحدها، إلا أن الجدير بالذكر هو أنهما قد فرضا نفسيهما كطريقة لإعادة توزيع الريع النفطي، بل وتوزيع السلطة والنفوذ أيضا[3]، وهذا ما تؤكده الملفات التي تقوم العدالة بمعالجتها، حيث ثبت تورط مسؤولين سامين في الفساد وإدانتهم، وإن دل هذا على

---

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.264.

[2]– فيليب سيبيل–لوبيز، **مرجع سابق**، ص331.

[3] - Nordine GRIM, **Op. Cit.**, p.47.

شيء فإنما يدل على حجم الفساد والمستوى الذي بلغه، حيث تم تفويت الكثير من الفرص على الجزائر، بالأخص إبان العشرية الأولى من الألفية الثالثة، أين ارتفعت عائدات النفط إلى مستويات قياسية.

تكمن خطورة الفساد بالجزائر في كون الظاهرة قد تعممت في كل مفاصل المجتمع، بل وأخطر من ذلك، هو تشكل ما أسماه نور الدين قريم بروابط التضامن بين الجهات التي تستفيد من الفساد، وبعض ممثلي المجتمع المدني، هذه الأخيرة التي من المفترض أن تكون في واجهة الجهود الرامية لمكافحة الفساد (من أحزاب سياسية ونقابات، ...). وهذا التحالف غير الطبيعي، يحمل قواسم مشتركة بين رواده، مفاده الرفض المطلق لطرق التسيير الريعية والبيروقراطية للاقتصاد[1].

ثانيا: تنامي عائدات المحروقات منذ 1999: إنجازات واخفاقات

تم تخصيص غلاف مالي مقدر بـ 286 مليار دولار امريكي للمخطط الخماسي: 2010-2014، وهو على غرار المخططات السابقة له، نابع من تقديرات نظرية للسلطات العمومية أين كان الهدف هو تحقيق التنمية من خلال مضاعفة الإنفاق العمومي. وبعد مرور الفترة المحددة لهذا المخطط الخماسي، تم الشروع في تنفيذ مخطط خماسي جديد (2015-2019) دون تقديم السلطات العمومية لنسبة التقدم في تطبيق المخطط السابق، ولا الحصيلة التي تم إنجازها. بفضل عائدات النفط، فإنه في ظرف 15 سنة (2000-2015)، قامت الجزائر بإنفاق 350 مليار دولار من أجل التنمية ورفاه المواطنين. وهنا في حالة بقاء أسعار النفط في هذه المدة مثلما كانت عليه في التسعينيات، فإن ما تم تحقيقه ما كان ليتحقق[2].

تمثل الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2015 المرحلة الذهبية الثانية (بعد عقد السبعينات كمرحلة ذهبية أولى) لأسعار النفط. ولقد استفادت الجزائر من عائدات تصدير النفط، كما انعكس ذلك بالإيجاب على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. ومن بين المكتسبات هي تضاعف أجور العمال، مسح ديون الفلاحين والحرفيين، منح قروض بدون فوائد للشباب من أجل انشاء المؤسسات الصغيرة، بل أبعد من ذلك، تم دعم المشتغلين في الاستيراد بالعملة الصعبة، الذين أصبحوا يقومون باستيراد مختلف البضائع والسلع دون النظر في مدى حاجة الجزائر إليها، بل حتى الكماليات، والسلع الأقل جودة وضعيفة النوعية، من الصين، تركيا، فرنسا وغيرها من الدول. كما استغلت الحكومة فترة الراحة المالية في انشاء صندوق ضبط النفقات بقيمة 77,2 مليار دولار. وقد ناهز احتياطي الصرف بالعملة الأجنبية 200 مليار دولار،

[1] - Nordine GRIM, **Op. Cit.**, p.48.
[2] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.p.238-239.

حيث تم إيداع أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية. وبفضل وفرة العائدات والراحة المالية التي مرت بها الجزائر، فإنها قد بمسح ديون عشرة دول أفريقية (الأكثر فقرا). وهذه أهم الأوجه الإيجابية للوفرة النفطية بالجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة[1].

ثالثا: معضلة التبذير

تطرق الأستاذ مختار خلادي إلى مختلف أشكال التبذير في الجزائر، ليس فقط في الحياة اليومية للمواطن، ولكن أيضا في تصرفات الدولة والسلطات العمومية، حيث استدل تحليله بمثال حي، وهو عملية التبذير التي ترافق عملية استيراد الحبوب من الخارج، منذ وصول الناقلات البحرية إلى الموانئ الجزائرية، أثناء الرفع، الشحن في الشاحنات، والنقل برا نحو المطاحن، ... طيلة هذا المسار، هنالك تبذير، وكميات هامة من الحبوب المستورة تضيع، نتيجة الإهمال، فهذا التبذير لمادة حيوية يتم استيرادها من الخارج، يحدث أيضا لموارد أخرى في الداخل، مثل المياه الذي يضيع سواء في التوزيع، الأعطال التي تطال قنوات النقل، طرق الاستهلاك وغيرها من العمليات التي يتشارك فيها الفرد مع الدولة في المسؤولية[2].

أهم ما ميز نمط التسيير الاقتصادي بالجزائر هو غياب برنامج منسجم، متكامل ومعلن بوضوح (يمكن الاطلاع عليه)، وهو ناتج بطبيعة الحال عن غياب تصور حول سبل تحقيق التنمية المستدامة من طرف صانع القرار، أين أصبح الاعتماد على الشعارات والخطابات الرنانة بدل البرامج الحقيقية. وهو ما فتح المجال أمام الدعايات الإعلامية المغرضة، وتسابق وسائل الاعلام المقربة للسلطة على التسويق للشعارات والخطابات الخالية من أي محتوى، والبعيدة كل البعد عن الانشغالات التي يطرحها المجتمع، هي كذلك أبعد ما تكون عن تشخيص مكامن الضعف في التسيير الاقتصادي واقتراح الحلول والبدائل[3]، وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يتطلب شجاعة لمواجهته، فالتنمية تبدأ من الصدق والصراحة، والكف عن تغليط الرأي العام أو تقديم وعود من غير الممكن الوفاء بها.

وعند الرجوع إلى التاريخ الاقتصادي، فإن الموارد الطبيعية قد شكلت الركيزة الأساسية لتي بنيت عليها تنمية وتطور الدول الغربية. ذلك أنه على سبيل المثال، فإن الحركة التوسعية (الاستعمار) التي قامت بها الدول الأوروبية عقب الثورة الصناعية، كانت من أجل البحث عن الموارد الطبيعية لتغذية صناعاتها. وبفضل استغلال هذه الدول لمواردها الطبيعية، والموارد التي استحوذت عليها في مستعمراتها، أصبحت

---

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.p.239-240.
[2]- **Ibid.**, p.p.61-69.
[3]- Sid Ahmed GHOZALI, **Op. Cit.**, p.20.

أقطابا اقتصادية وصناعية على الصعيد العالمي. لكن الدول الخاضعة للاستعمار لم تستفد من استغلال مواردها، وهو ما يؤدي إلى ملاحظة أساسية، وهي أن الموارد الطبيعية قد ساهمت في تنمية دول أوروبا الغربية، بينما في المقابل، لم تساهم في تنمية دول الجنوب. وإذا كان الغرب قد قام بتثمين الثروات التي يحوز عليها، وحسن استغلالها لصالح تنميته، مثلما قام أيضا باستغلال ثروات الدول الخاضعة له جنوب الكرة الأرضية، فإن الدول النامية لم تتمكن من الاستغلال الإيجابي لثرواتها وتسخيرها لصالح التنمية والتنويع الاقتصادي، وعلى سبيل المثال فإن دولة السويد قد قامت باستغلال احتياطاتها من معدن الحديد في منجم Kiruna من أجل تطوير صناعتها. كما أن دولة أستراليا قد أصبحت قوة اقتصادية، بفضل حسن استغلال مواردها الطبيعية، والأمر نفسه بالنسبة لكندا في بداية القرن العشرين[1].

وتطرقنا إلى هذه الأمثلة لتبيان أن الموارد الطبيعية بإمكانها أن تكون معطى إيجابيا، وركيزة متينة من أجل الانطلاق، لكن شريطة وجود إرادة سياسية ومجتمعية لتحقيق التنمية، وتجاوز منطق الدولة الريعية ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظ هو أن أغلب دول الجنوب في جميع القارات، باستثناء عدد قليل جدا، قد فشلت في الاستغلال الجيد لمواردها الطبيعية، وتحقيق تنمية مستدامة، في حين تمكنت أغلب دول الشمال من تحقيق تنمية وتطور بالاعتماد على الموارد التي تتوفر عليها، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، وهولندا (التي اعتمدت على ثروتها من الغاز الطبيعي). وبما أن دول الجنوب لا تتوفر على قاعدة اقتصادية، فإن هذه الدول قد أصبحت أكثر تبعية لعائدات تصدير مواردها. والمشكل المطروح هو أن اعتمادها على استخراج وتصدير مواردها، قد جعلها تعتمد بشكل شبه كلي على تلك العائدات، ولم تتمكن من تنويع صادراتها، وهذا ما يعرضها لمختلف أنواع الأخطار والهشاشات، لكون أسعار تلك الموارد غير مستقرة وتتعرض باستمرار للاضطرابات[2].

وكل هذا يبين بوضوح إمكانية الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية، وجعلها ركيزة للتنمية المستدامة، لكن ينبغي التعامل بحزم وجدية مع أموال الريع، والصرامة من أجل استثمارها في مشاريع منتجة للثروة، هكذا يمكن تجسيد خاصية الاستدامة، حيث تبقى رؤوس أموال الموارد الطبيعية موجودة، وباستثمارها، تستفيد الأجيال الراهنة والقادمة.

---

[1] - Salah Mouhoubi, **Les vulnérabilités. Cas de l'Algérie**, ENAG Editions, Alger, 2009, p.p.45-46.

[2] - **Ibid.**, p.47.

المطلب الثالث: نحو نموذج تنموي جديد ومستدام، وحسن تدبير عائدات الثروات الطبيعية

تشترك أغلب الدول التي لم تتمكن من تحقيق النمو والازدهار في خاصية أساسية، متمثلة في السوسيولوجيا السياسية التي تعتمد عليها في الحكم. ذلك أن مختلف المجموعات تدخل في مواجهة بينية، من أجل الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، وبالتالي فإن مختلف التوازنات السياسية التي يتم التوصل إليها هي أبعد ما تكون عن منطق التنمية. والجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة، حيث أن المجال الاقتصادي قد تأثر سلبا من جراء الممارسات السياسية[1].

هكذا تصبح التنمية ضحية للصراع من أجل السلطة، والمعلوم أنه في خضم هذه الصراعات الضيقة يتم استعمال كل الوسائل المتاحة، بما في ذلك تقديم وعود كاذبة للمواطنين، وهدر الأموال العمومية في مشاريع لا تخلق قيما مضافة ولا يستفيد منها المجتمع، وبالتالي فإن إطالة أمد الصراع وعدم تمكن أحد أطرافه من تحقيق الحسم، سيؤجل مشروع التنمية والنهضة الاقتصادية والفكرية إلى وقت لاحق، ويسهم في هدر الطاقات المجتمعية في سجالات هامشية، هدفها اشغال المجتمع والنخبة بشكل أساسي بهذه القضايا، لتنسى القضايا المركزية التي من المفروض أن تصنف في رأس قائمة الأولويات.

أولا: قلة المناعة الداخلية وتداعيات الموقع الجغرافي للجزائر

توجد مسلمة أساسية في أبجديات التنمية، مفادها أنه حينما تضع الدولة في أهدافها "تحقيق التنمية"، فإن هذه الأخيرة من غير الممكن أن تتحقق لوحدها (ليس بمجرد الآمال والنوايا، أو حتى القرارات الارتجالية)، بل ينبغي على تلك الدولة أن تسخر كل إمكانياتها في سبيل ذلك الهدف، من طاقات، خبرات، موارد، ...الخ. وكل خطة تنموية لابد لها من أن تكون مبنية بدرجة أولى على حسن تأهيل الموارد البشرية، وتحديث طرق تسيير المؤسسات، بالإضافة إلى خلق قطاع خاص محترف وديناميكي[2]. والمقصود بذلك هو عدم الاكتفاء بتأسيس شركات خاصة، تتنافس على تقسيم الريع، أو تعنى بقطاع الاستيراد، بل ينبغي تشديد معايير دعم وتمويل تلك المؤسسات حسب الكفاءة ومدى أهمية القيم المضافة التي يتم تحقيقها.

الدول في طور التحول الاقتصادي (نحو اقتصاد السوق)، مثل الجزائر، نجدها تتوفر على مؤسسات، إدارات، جامعات، وغيرها، وهي كلها قد تم خلقها في مرحلة سابقة لمرحلة التحول تلك، وبالتالي، فمن أجل تحقيق تحول اقتصادي ناجح، ينبغي التركيز على تلك المؤسسات، ومختلف الهياكل البيروقراطية

[1]- Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p.18.
[2] - **Ibid.**, p-p.43-44.

(وزارات، مديريات، ..) وذلك من ناحية إيجاد هندسة جديدة وتسيير مستحدث لها[1]، حتى تصبح مؤهلة لقيادة قاطرة التغيير الإيجابي والبناء لتحقيق التنمية المستدامة، وليست مجرد هياكل بيروقراطية توظف مئات الإداريين وتقتات من الريع النفطي.

أ. في الهشاشات:

يمكن تلخيص أبرز الهشاشات التي تتعرض لها الدولة من الجانب الاقتصادي، في النقاط التالية:

1. عدم تجانس السياسة الاقتصادية،
2. التبعية للخارج،
3. عدم التوازن الجهوي، أو بين أقاليم الدولة،
4. الثروات الطبيعية،
5. الثروات البشرية،
6. ضعف التصور للمستقبل (manque de vision).

من بين أحد مصادر الهشاشة الاقتصادية للعديد من دول العالم الثالث، هي بنية تجارتها الخارجية، حيث تعتمد على الأجانب في تزويدها بمختلف حاجياتها، أما بالنسبة لصادراتها، فهي أقل تنوعا، فنجدها تعتمد أساسا على تصدير منتج طبيعي في شكله الخام، مثل دولة كوت ديفوار* التي لا تصدر إلا الكاكاو، دول الساحل الأفريقي التي تصدر القطن، والدول النفطية التي تعتمد على النفط بشكل رئيسي في تجارتها الخارجية، مثل الجزائر، وهو ما يعرض اقتصادياتها لمختلف الأزمات[2].

ب. تداعيات الموقع الجغرافي والجوار الإقليمي:

مهما كانت الدولة قوية، فإنه من غير الممكن لها إهمال ما يحدث في امتدادها الإقليمي. ولأسباب متعددة، وبالأخص منها الاقتصادية والاستراتيجية، فإن البيئة الجغرافية للدولة ومحيطها الإقليمي يشكل معطى أساسي لها في صياغة سياساتها (داخليا وخارجيا) وتعديلها بشكل مستمر. والدولة التي تخطط بشكل سليم، يراعي المصلحة العليا لمجتمعها، تنشط من أجل فرض نفسها كفاعل أساسي في محيطها

---

[1] - Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p.44.

*– هناك من يقوم بترجمة اسم هذه الدولة الواقعة في خليج غينيا، بغرب أفريقيا، ليسميها "ساحل العاج"، والمعروف في النظم التسموية (أسماء الأشخاص والمعالم الجغرافية) هو أن الأسماء تبقى كما هي ولا تتم ترجمتها، وبالتالي فالأصح هو استعمال اسم هذه الدولة مثلما هو معترف بها لدى جميع الهيآت الحكومية العالمية والإقليمية: كوت ديفوار.

[2] - Salah Mouhoubi, **Op. Cit.**, p.p.42-43.

الإقليمي، ولا تكون معزولة أو مفعولا به، كما لا تصبح أسواقها عرضة للغزو من طرف السلع الأجنبية، قدراتها العلمية والتكنولوجية تصبح متأخرة، ومواردها البشرية إما أقل كفاءة أو مضطرة للهجرة[1].

الجزائر أقل تبادلا مع جيرانها، وبالأخص مع تونس والمغرب، التي من المفترض أن يكون التبادل بينهما أكبر، لكن الملاحظ هو أنه في مراحل سابقة، كانت هتين الدولتين تفرضان شروطا صارمة على دخول السلع الجزائرية لأراضيهما، كما أنهما المستفيدتان من تدفق السياح الجزائريين، هذا بالإضافة إلى استقبال الجزائر للشباب البطال الباحث عن العمل، وبالخصوص ذوو الجنسية المغربية (والذي لا يزال متواصلا رغم غلق الحدود البرية). وبالخصوص الأقاليم الشرقية للمملكة المغربية، كانت الأنشطة الاقتصادية فيها منتعشة قبل غلق الحدود، حيث يتنقل عشرات الآلاف من الجزائريين سنويا، مما يعود على المغاربة بالربح، وكما ذكرناه سابقا، فقد ساهمت الجزائر في تقليص البطالة في المغرب بأشكال عدة (السياحة واستقبال طالبي العمل في الجزائر خاصة)[2].

وهذا ما يجعل المغرب في كل مرة يروج لأطروحة مفادها "تكلفة الا مغرب عربي"، لأنه قدر الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي حصدتها المملكة من جراء مبادرتها بفرض التأشيرة على الجزائريين في عز الأزمة التي مرت بها الجزائر، وذلك عقب التفجيرات الإرهابية بالدار البيضاء (المؤدية لغلق الحدود بين البلدين منذ 1994. دولة ليبيا أيضا أثناء مرحلة حكم العقيد معمر القذافي، قبل 2011، كانت لديها سياسة إقليمية لا تراعي مصالح جيرانها، وحتى بعد الإطاحة بنظام القذافي، لم تتحسن الحالة بل بقيت هذه الدولة تشكل عبئا على الأمن الإقليمي في جل القارة الأفريقية، من جراء انتشار السلاح الحربي، عدم القدرة على احتكار أدوات العنف المسلح وفرض القانون فوق كل تراب ليبيا. أما بالنسبة لبقية الدول المجاورة للجزائر، فأغلبها غارقة في مشاكل سياسية، اقتصادية وحتى أمنية، وهي كل من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، موريتانيا، مالي والنيجر، ليزيد التدخل الأجنبي تعقيد مشاكلها بشكل مستمر.

ثانيا: في ضرورة الإصلاح الفعلي والجاد.

يرتكز الاقتصاد الوطني على خمسة أعمدة أساسية: الفلاحة، الصناعة، التعليم، المدينة والنفط. ولابد من إقامة إصلاحات جذرية، واقعية، تكون في المسار أو الاتجاه الصحيح، تأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي، ولكن أيضا تجارب الدول الأجنبية الناجحة. لكن، هذه الإصلاحات العميقة لابد لها

[1] - Salah Mouhoubi, **Op. Cit.**, p.73.
[2] - **Ibid.**, p.p.76-77.

من شجاعة، ولكن أيضا وجود نظام سياسي يتمتع بكامل المشروعية، وبثقة المواطنين، وإلا فلن يكتب له النجاح[1]. والإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد، ليست بتلك الإصلاحات المرحلية التي يتم الإعلان عنها في كل مرة، ثم التراجع عنها، دون دراسة معمقة، دون تشخيص دقيق لمكامن القوة والضعف، بل حتى من دون القناعة من جدواها، ودون تقديم حصيلة للمجتمع مهما كانت (إيجابية أو سلبية)، بل ينبغي أن تكون الإصلاحات جدية، واقعية وقابلة للتنفيذ، مع تحديد مدة زمنية معينة لها لمعرفة مدى نجاحها أو إخفاقها.

لكن في الجزائر، حينما يتم التعرض للأزمات الاقتصادية (التي غالبا ما تكون نابعة من انخفاض الجباية النفطية)، يتم اللجوء إلى الإصلاحات، هذه الأخيرة تسبب في التراجع عن بعض المكتسبات الاجتماعية للمواطنين، وبالتالي تصبح ظاهرة الفقر أكثر وضوحا في المجتمع[2].

ومن هنا تنبع ضرورة المبادرة بإصلاحات جد ضرورية، وينبغي أن تشمل ثلاثة محاور أساسية:

- إعادة النظر الجدية والفعلية في التقسيم الإداري الحالي للجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار مفهومي اللامركزية (décentralisation) والجهونة[3] (régionalisation)؛
- الضرورة الملحة جدا لإصلاح القطاع البنكي، حيث أنه قد أضحى من معرقلات التنمية ومعيقات الاستثمار، أكثر من عامل مسهل؛
- اصلاح شامل وجذري لنظام التعليم والتكوين في البلاد[4].

من الضروري أن تتسم الإصلاحات بالجدية حتى يتسنى لها النجاح وتحقيق أهدافها. تكمن هذه الجدية في ضرورة إشراك المواطن في المبادرة الفعالة والمساهمة بنجاعة في الإصلاح. والوصول إلى هذا

---

[1]- Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.p.264-265.

[2]- Nadjia Mokadem, « **Crise économique et protection sociale en Algérie »**, Revue algérienne des politiques publiques, N°3, février 2014, p.55.

[3]– مصطلح الجهونة يغلب استعماله في اللغة الفرنسية Régionalisation، وهو يختلف كلية عن مدلول كلمة "جهوية" التي تقابلها في الفرنسية Régionalisme، وهذه الأخيرة ذات مدلول سلبي، تشير إلى ميل الأفراد أو حتى المسؤولين إلى تفضيل الجهات التي ينحدرون منها أو يقطنون بها، على أساس مصلحي، وهو أسلوب هدام في بناء الدولة والتوزيع العادل للثروة والتنمية. أما فيما يتعلق بمفهوم الجهونة، فهو يشير إلى مراعاة خصوصية كل جهة في الدولة، وبالأخص في الدول ذات الرقعة الجغرافية الواسعة كالجزائر. فالمشاريع التي تحتاجها ولاية إيليزي مثلا، قد لا تناسب ولا تشبه المشاريع التي تحتاجها تيبازة أو سيدي بلعباس، ذلك أن كل ولاية لديها مؤهلات خاصة بها، مناخ مختلف، ولكن أيضا لدى كل واحدة منها مشاكل خاصة بها، وبالتالي فينبغي مراعاة هذا الاختلاف واستغلاله بشكل إيجابي لإحداث تنمية متوازنة في مختلف جهات البلد.

[4] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.p.263-264.

المستوى لن يتسنى إلا ببناء الثقة بين المؤسسات السياسية والمواطن، والتي تكون عن طريق المصالحة بين المواطنين والعمل السياسي. ويتطلب الوصول إلى هذا المستوى بدوره، الشفافية في التعاملات السياسية والإدارية وغيرها، التي من المفترض أن تكون في إطار مؤسسات أو هيآت مستقلة عن السلطة التنفيذية، مما يمنحها المصداقية أمام المجتمع. ومن هنا فإن الممارسة التي تطبع عليها الشفافية والاستقلالية من شأنها إرجاع الهيبة ليس للدولة والمؤسسات فحسب، ولكن أيضا لرجال الدولة والمسؤولين، حيث تتكفل تلك المؤسسات بحماية إطارات الدولة من التهم غير المبنية التي يتم إلصاقها بهم، مما يضع حدا للإشاعات الهدامة، ويسمح لتلك الإطارات بأداء مهامها على الوجه الأكمل، بعيدا عن التعرض للضغط من الجهات التي لا تتفق مع سياساتهم، أو التي ترى في الإصلاح تهديدا للمنافع التي تحصل عليها في الوضع الراهن[1].

وكل هذا رهين بوجود سلطة قضائية مستقلة وقوية بما يكفي لإحقاق الحق، والتحقيق في كل الملفات مهما كان حجمها أو مستوى نفوذ الأشخاص الضالعين فيها. أما بالنسبة لما نسمعه بشكل دوري من إصلاحات، وإصلاح الإصلاحات في مسارات غير منتهية، بدون تقديم حصيلة، فإنها لا تعدو أن تكون مجرد استعمال لكلمة "إصلاح" في غير موضعها، وبعيدا عن معناها الحقيقي، بل هي مجرد شعارات خالية من المحتوى، كان هدفها الاحتفاظ بالحكم والبقاء في السلطة. وهذا ما يستدعي تغيير الممارسات، من أجل كسب ثقة المواطنين والوصول إلى مرحلة يشارك فيه الجميع في الإصلاح.

"لا يحتاج المجتمع إلى التخطيط المركزي كي يعمل على نحو طيب. والطبيعة مليئة بالنظم الاجتماعية "التلقائية" التي تعمل بكفاءة. السوق أحد هذه النظم، وهو ينسق أنشطة ملايين الأشخاص دون الحاجة إلى تحكم مركزي"[2]. وهذا ما يؤكد الجدوى من منح بعض الحرية الاقتصادية، ولكن أيضا ضرورة التخلي عن المركزية الشديدة فيما يتعلق بالتسيير الاقتصادي، بالأخص في عصر المؤسسات والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، التي تتطلب السرعة في الإجراءات ومرونة القوانين من أجل تشجيع هذه المؤسسات التي تخلق الثروة، تساهم في دعم الاقتصاد الوطني والتخفيض من البطالة دونما حاجة إلى رؤوس أموال وإمكانيات كبيرة.

---

[1]- Sid Ahmed GHOZALI, **Op. Cit.**, p.235.

[2]– إيمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة: محمد فتحي خضر، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص75.

في سنة 1990 صدر كتاب لبلعيد عبد السلام* حول الغاز الطبيعي في الجزائر، الكتاب الذي جاء في خضم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، عقب انهيار أسعار المحروقات في 1986، وأحداث أكتوبر 1988، وغيرها من التحولات الجوهرية على مختلف الأصعدة التي حدثت في الجزائر، قبل الدخول في عقد التسعينات الذي يطلق عليه بالعشرية السوداء**. لكن عند تصفح هذا الكتاب، يبدو أن الكاتب (المسؤول السابق) لا يزال يعتز بالإنجازات المحققة في مرحلة الاقتصاد الاشتراكي، بل ويروج لنظرية المؤامرة، وأن الجزائر حسبه تتعرض للحسد من طرف من أسماهم بأعداء ثورتها الصناعية حين يقول: "الأزمة الحالية التي تمر بها الجزائر كانت مفتعلة لإضعاف البلاد، والتخلص من ثورتها"[1]. ولقد كانت هذه العقلية أو نمط التفكير منتشرة كثيرا لدى المسؤولين السياسيين، الذين يرفضون الاعتراف بفشلهم، يأبون النظر إلى الواقع بكل واقعية وصراحة، وهذا ما منعهم من التفكير الإيجابي والصحيح لإيجاد حلول ومخارج آمنة لمختلفة الأزمات التي مرت بها البلاد. إذ كانت الطريق المختصرة، والسبيل الأسهل هو إلقاء اللوم على الآخر، وتوجيه الاتهام لجهات أجنبية مجهولة، أو عملاء في الداخل ذوي المصالح يهددون استقرار البلاد، وهي أساليب وطرق لا تزال مستعملة إلى يومنا هذا في الدول غير الديمقراطية، أين يصر المسؤول على عدم تحمل مسؤوليته والإصرار على الهروب نحو الأمام.

حسب سيد أحمد غزالي، رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق، فإن الجميع في الجزائر يمثل دور الضحية، سواء من خلال تصرفاته أو أقواله. فكل ما يحدث من مآسي هو بسبب "الآخر". بالنسبة للمسؤولين، فإن المواطنين هم السبب، وبالنسبة للمحكومين، فإن الحكومة هي السبب فيما آلت إليه أوضاع البلاد. بالإضافة إلى التهرب من المسؤولية وإلقائها على عاتق "الآخر"، هنالك منطق الاتكالية، أو ما أساه هذا المسؤول الأسبق بمنطق "الله غالب"، فلا أحد يملك الجرأة للاعتراف بأخطائه، وتحمل مسؤولياته وعواقب

---

*هو رئيس شركة سوناطراك (1964–1966)، وزير الصناعة والطاقة (1965–1977)، وزير الصناعات الخفيفة (1977–1979)، عضو المكتب السياسي في حزب جبهة التحرير الوطني (1979–1980)، الحزب الواحد في تلك الفترة التي تلت الاستقلال.

* * يطلق على العقد الأخير من الألفية الأولى في الجزائر، أو عقد التسعينات (1990–1999) بالعشرية السوداء، أو كذلك بالعشرية الحمراء، نظرا للأحداث المأساوية التي تعرضت لها البلاد، من جراء الأعمال التخريبية التي كانت تقوم بها الجماعات الإرهابية في مختلف مناطق الجزائر، والتي استهدفت كل مصالح البلاد، بالأخص ما تعلق بتخريب الهياكل القاعدية، والممتلكات العامة والخاصة، نشر الفوضى والدمار، والخوف في نفوس الجزائريين، الاغتيالات والتفجيرات، مما جعل الجزائر تتأخر بشكل كبير على جل الأصعدة (الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، التعليم والبحث العلمي، ...).

[1]- Belaid ABDESSELAM, **Le gaz algérien, stratégies et enjeux**, Alger : Editions Bouchene, 1990, p.13.

ممارساته، بل يلقيها على الآخر، ومن ثم ينتهي المطاف بالجميع إلى "الله غالب"، كأن الله (جل جلاله) هو السبب وهو من يتحمل مسؤولية أخطاء الجميع. والواقع يبين أن هذه الممارسات والتهرب عن مسؤولية تحمل عواقب الأفعال والتصرفات، لن تؤدي للإصلاح، ولا لإيجاد الحلول لمشاكل المجتمع[1].

وفي السياق نفسه، يعتبر الدكتور عبد القادر سيد أحمد أنه من بين الأسباب التي ساهمت في عدم التوصل إلى نموذج تنموي خاص بالجزائر هو غياب الإرادة السياسية، بالإضافة طبعا إلى غياب مبدأ التضحية لدى المواطنين[2]، وهذا الأخير قد كان بعد خوض الجزائريين حربا طويلة ضد المستعمر الفرنسي، وعند الاستقلال، كان الجميع في انتظار الوصول إلى العيش في حالة من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي كجزاء عن المعاناة والأوقات العصيبة التي مروا بها إبان الحرب، وبالأخص عند اكتشاف حجم الثروات الطبيعية الموجود في الأراضي الجزائرية، والوعود والآمال التي صاحبت الخطابات السياسية منذ أعقاب استرجاع السيادة الوطنية.

وكنتيجة لوفرة الريع النفطي، تأثرت تصرفات وسلوكات المجتمع الجزائري برمته، حيث ازدادت الأطماع، تضاعفت روح الاتكالية، وأصبح الجميع ينتظر كل شيء من الدولة: الوظيفة، السكن، التعليم المجاني، الصحة المجانية، ...الخ دون تقديم مقابل للدولة. ومن هنا، فإن السلطات العمومية قد سايرت هذا الاتجاه، حيث عممت التعليم دون الاهتمام الكافي بالنوعية، تكريس مجانية الصحة، لكن ليس للجميع وليس بالمستوى المطلوب، انجاز المشاريع السكنية من طرف الأجانب، واعتماد معايير ملتوية في التوزيع، ... إلى غير ذلك من السلوكات التي ترافق توزيع الريع النفطي في البلاد على مختلف المستويات. وبالتالي فكل من المجتمع والدولة يتحملان مسؤولية الحالة التي وصلت إليها الجزائر[3].

وحينما يلجأ الأفراد، سواء بصفتهم أفرادا أو مسؤولين في أجهزة الدولة ومؤسساتها، إلى الرشوة والفساد والاختلاس، والتهرب من القوانين، فإن تداعيات تلك التصرفات ستجعل من المجتمع برمته ضحية ورهينة، وبالتالي فإنه ينبغي على السلطات العمومية أن تقوم بالإشراك الواعي والفعلي للمحكومين في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وذلك بالتوصل إلى نوع من الشراكة والتعاون بين صناع القرار والمواطنين، شراكة وتعاون قوامهما التحفيز المبني على وجود تصور مشترك وواضح

---

[1]- Sid Ahmed GHOZALI, **Op. Cit.**, p.p.20-21.

[2]- Abdelkader SID AHMED, **Algérie quel développement ? Paradigme du consensus de Washington ou paradigme asiatique ?** In : Ahmed Mahiou & Jean-Robert Henry (sous la direction de), **Op. Cit.**, p.111.

[3] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.259.

في الوقت نفسه، حول العلاقة بين القرارات التي يتم تبنيها، والمصلحة أو الأهداف المتوخاة منها (الفردية والجماعية)[1].

لابد من فتح قنوات للحوار العمودية (بين السلطة والمجتمع) والأفقية (على المستوى المجتمعي) من أجل مناقشة مختلف القضايا الراهنة والقرارات التي يتم اتخاذها، ذلك أن مشاركة المواطنين ضرورية وحيوية من أجل التطبيق الجدي والمتكامل للبرامج، للسياسات، بل وللقوانين أيضا[2]. وهنا يجدر التطرق إلى الفرق الشاسع، حينما تقوم السلطة التنفيذية بصنع برنامج اقتصادي أو اجتماعي، وإصدار تعليمات إلى جميع المؤسسات بتنفيذه حرفيا دون نقاش، دون شرح وتبيان لمحتواه، ودون إقناع. وحين يتم استشارة المجتمع بمختلف مكوناته (جمعيات، أحزاب، نخبة، جامعات،...) ويتم تشخيص دقيق لمختلف المجالات، وتحديد واعي وواقعي للحلول التي تحتاج إليها (سواء الأموال، التكوين، الوارد البشرية وغير ذلك...) وإقناع المجتمع بذلك التصور.

في الحالة الأولى يحس المجتمع أنه غير معني بالتنمية ولا بالإصلاح، وأنها مهمة الحكومة لوحدها، وبالتالي فلن يساهم من قريب ولا من بعيد في إنجاح البرنامج أو التصور القادم من الجهاز التنفيذي. أما في الحالة الثانية، حينما يكون طرفا مشاركا في البرنامج أو الخطة الاقتصادية (هنا لا تهم التسمية بقدر ما يهم المحتوى وطريقة الصياغة وأطرافها) فإن المجتمع يحتضن تلك المبادرة لأنه طرف فيها، ويتعاون بجميع الأشكال والسبل لتحقيق أفضل النتائج وإنجاحها في نهاية المطاف.

ثمة مشكل عويص أو معقد يحدث في بعض الدول التي تكون فيها الممارسة السياسية متمحورة حول السلطة (أي يكون انشغال السياسيين متمركزا حول كيفية الوصول إلى السلطة والبقاء فيها)، على حساب انشغالات ومشاكل المجتمع، فحين يسود هذا النمط من الممارسة السياسية، تنتشر بشكل واسع ظاهرتي اللامبالاة وفقدان الأمل[3].

حسب سيد أحمد غزالي فإن الإصلاح الحقيقي يمكن أن ينطلق حينما يتحاور صناع القرار مع المجتمع بكل صراحة، وحين يصلون لمرحلة الاعتراف، مثلما يقول "لقد فشلنا" و"لا أتهم أحدا"[4]. فحين الوصول لمثل هذه الصراحة، يمكن التأسيس لأرضية صلبة مبنية على ثقة المجتمع في السلطة، التي سينتج عنها الدعم المطلق لكل الإجراءات والتدابير التي ستتخذها، ومختلف الإصلاحات، بما فيها التقشف،

[1]- Sid Ahmed GHOZALI, **Op. Cit.**, p.22.
[2]- **Ibid.**, p.23.
[3] - Sid Ahmed GHOZALI, **Op. Cit.**, p.26.
[4] - **Ibid.**, p.28

ترشيد النفقات وغير ذلك من الخطوات الصعبة، لكن خطوات تضمن الوصول إلى بر الأمان، الحفاظ على الدولة وتحقيق تنمية ورفاه المجتمع.

ثالثا: في الآفاق والاقتراحات

حسب الرئيس المدير العام لمجمع REVOX، قاسي آيت يعلى، فإن "مسألة الإصلاحات الاقتصادية هي جد ضرورية لكل دولة تسعى للوصول إلى مكانة مرموقة بين الأمم، ومن الواضح أن الدول التي نجحت في تحقيق التنمية، هي تلك التي تقوم بالإصلاح والإبداع بشكل مستمر"[1]، وهنا تظهر أهمية الإصلاحات، لكن لا يجب أن تكون جامدة، بل يجب تكييفها باستمرار وفق أحدث المعطيات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ليس فقط على المستوى الوطني، لكن أيضا في الخارج، ذلك على اعتبار أن الجزائر تؤثر في محيطها الجيوسياسي وتتأثر به (ليس بالضرورة عن قصد)، لأن العالم أضحى أكثر ارتباطا من ذي قبل.

لابد من اختيار موضوعي وعلمي للكفاءات من أجل تولي مناصب المسؤولية، وبشكل أكثر دقة فيما يتعلق بالاقتصاد. ولطالما تم استعمال عبارة الرجل المناسب في المكان المناسب بالجزائر منذ استرجاع السيادة الوطنية، لكن ذلك قد بقي مجرد حبر على ورق، وشعارات يتم يتداولها. فبالنسبة للشركات العمومية الكبرى، فإن معايير تعيين كبراء مسؤوليها يعتمد على الولاء والزبونية، أكثر من اعتماده على الكفاءة والقدرة على تحمل مناصب المسؤولية. ولقد حاول رئيس الحكومة الأسبق مقداد سيفي في شهر مارس 1996، اعتماد معيار جديد في تعيين مدراء ومسؤولي الشركات العمومية، وذلك عبر اتباع نظام الاختيار حسب معيار الكفاءة، بعد الدعوة العلنية إلى تقديم الترشحات لتلك المناصب، لكن، ونتيجة الضغوط التي نفذها أصحاب المصالح، لم يتم تطبيق هذا النموذج، ولقد كان التراجع عن تنفيذ هذا القرار مباشرة بعد تولي أحمد أويحيى رئاسة الحكومة[2].

انطلاقا من تجارب الدول التي تمكنت من اللحاق بركب التقدم، وانطلاقا كذلك من تجربة الجزائر في التسيير الاقتصادي لمدة فاقت نصف قرن من الزمن منذ استرجاع السيادة الوطنية، فإنه من الضروري التركيز على ثلاثة محاور أساسية في أية استراتيجية تنموية للبلاد، وهو ما يتطرق إليه الدكتور عبد الحق لعميري بالتفسير والتحليل، حيث يتمثل المحور الأول في ضرورة تبني نظام لا مركزي في التسيير الاقتصادي، يقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة ومنسجمة فيما بينها: المستوى المحلي، الإقليمي والوطني،

[1]- Nordine GRIM, **Op. Cit.**, p.3.
[2] - **Ibid.**, p.43.

وهو ما أثبت نجاعته في الدول التي أصبحت متقدمة، حيث أنها تعتمد كثيرا على هذا النمط من التسيير، على غرار كل من بولونيا، الصين، الدول الاسكندنافية وغيرها[1].

المحور الثاني يتمثل في ضرورة التخطيط للمستقبل، صنع الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، وتحقيق التكامل والانسجام بين كل القطاعات في البلاد، وهي المهمة التي كانت تقوم بها وزارة التخطيط سابقا، لكنها كانت في إدارة شديدة التركيز، وبالتالي فإنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها[2].

أما بالنسبة للمحور الثالث، فهو يتمثل في الضرورة القصوى والحاجة الملحة للجزائر إلى إنشاء هيأة تتكفل بصنع الاستراتيجيات، ليس فقط التنموية، لكن أيضا تقديم مساهمات وتصورات حول جميع القطاعات التي تهم الدولة (اقتصاد، سياسة، دفاع، تربية، تكوين، تعليم، ...الخ). وهنا يبين الأستاذ لعميري إمكانية تطوير مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة (INESG) بالجزائر العاصمة ليتولى هذه المهمة، حيث أن البلاد بحاجة ماسة وملحة إلى مثل تلك "المؤسسة المخ" التي تساهم في صنع السياسات القطاعية، بالاعتماد على الكفاءات الجزائرية، لكن أيضا على الكفاءات الوطنية في الخارج[3].

إذا كان الأستاذ عبد الحق لعميري يرى بضرورة تطوير مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة INESG، فإنه من الجدير بصناع القرار في الجزائر منح الأهمية التي يستحقها هذا المقترح. وهنا يبدو أن تطوير مؤسسة كهذه هو ضرورة ملحة للجزائر، حيث من شأنها أن تصبح مؤسسة مخ (institution cerveau) لتشكل خزانا للأفكار والمقترحات، وهيأة استراتيجية لإيجاد الحلول وخلق البدائل وصنع الخطط، تقديم الدعم الفكري والتصورات الاستراتيجية لمختلف القطاعات، وبالأخص فيما يتعلق بالمدى البعيد.

تطوير مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة، هذا المكسب الذي حان الأوان لأن يتبوأ المكانة التي يستحقها، سواء بالاستقلالية، والحرية في المبادرة، لكن أيضا توسيعه، فبالإضافة إلى شموله على هيأة إدارية ومجموعة باحثين دائمين، يجب التفكير في استحداث قسم يشمل الإطارات السامون الذين تبوأوا مناصب عليا في البلاد بالأخص في المجالين: الاقتصادي والتكنولوجي، بالإضافة طبعا إلى رؤساء الجمهورية السابقين، حيث من غير المعقول أن يتوجه هؤلاء الإطارات إلى التقاعد وحرمان البلاد من الاستفادة من خبرتهم الطويلة ومن معرفتهم الدقيقة بالقطاعات التي اشتغلوا فيها، مما يؤهلهم على

[1] - Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p.102.
[2] - **Ibid.**, p-p.102-103.
[3] - **Ibid.**, p-p.103-106.

تشخيص مواطن الضعف، وتقديم الحلول. وفي هذا الإطار يمكن إيجاد الموارد المالية الازمة، الإطارات ذات الخبرة الميدانية وغير ذلك من الإمكانيات من خلال تصويب النظر باتجاه مجلس الأمة.

ما دور مجلس الأمة؟ وما مصير الإطارات العليا في الدولة بعد مغادرة المنصب؟

السلطة التشريعية في الجزائر، مجسدة في غرفتي البرلمان، المتكون من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وبخصوص مجلس الأمة، فإنه وبالرغم من مختلف النصوص المحددة لمهامه، إلا أن الواقع، يبين أن تلك المهام، سواء الواردة في النصوص، أو تلك التي يمارسها، فإنها لا تغدو لأن تكون شكلية، وبعيدة عن الاستجابة لحاجات المجتمع.

هذا الجهاز يستهلك ميزانية جد معتبرة، ومهمته ليست ضرورية ولا حيوية لسير السلطة التشريعية، حيث يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يتكفل بذلك. ومن هنا ينبغي تحويل ميزانية هذا المجلس إلى مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة، ليقوم بمهامه الحيوية خدمة لحاضر ومستقبل الأمة الجزائرية.

وفيما يتعلق بالأسس الديمقراطية للتسيير، وضرورة التداول على السلطة، وحق التقاعد والاستقالة من مختلف المناصب، فإن الملاحظ هو وجود العديد من الإطارات والمسؤولين، الذين قاموا بتولي مختلف المهام، وبالطبع فإنهم ذووا خبرات واسعة في التسيير، كما أنهم على دراية واسعة بالمشاكل التي تعاني منها قطاعاتهم، أسبابها، وغير ذلك، ومن الممكن أن يكونوا أكثر حرية، واستقلالية عن السلطة التنفيذية عقب انتهاء مهامهم، وبالتالي، فمن الضروري التفكير في هيأة عليا، يكون لديها حق اقتراح مشاريع، خطط، حلول لمشاكل، التنبيه إلى مخاطر أو عواقب مشروع معين، أو طريقة تسيير معينة في أحد القطاعات، وتكون لها استقلالية، وحرية التعامل بشكل مباشرة مع السلطة القضائية، ومع الإعلام لإيصال المعلومة عند الاقتضاء إلى المجتمع المدني والمواطنين.

هذه الهيأة من الضروري أن تكون في علاقة مباشرة مع المواطنين، ولا تكون تابعة أو ملحقة بالسلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية. يكون لها كامل الإمكانيات لتنظيم لقاءات، ندوات وغيرها مع المختصين في مختلف المجالات من أجل التفاعل الإيجابي معهم، وإيصال مقترحاتهم إلى صناع القرار، بطرق منهجية، على شكل تقارير، منشورات، توصيات... ويمكن تحويل مجلس الأمة إلى هيأة استشارية تقوم بهذا الدول، كمجلس استشاري، يضم كبار الإطارات السامية في الجمهورية (المتقلدين السابقين لمسؤوليات عليا)، بما فيهم رؤساء الجمهورية السابقين، وزراء، وغيرهم، وفقا لقانون داخلي يتم سنه، حتى يسمح بمشاركة أكبر الطاقات التي لا تزال قادرة على إفادة الدولة بمختلف المقترحات. ومن الضروري أن تكون أنشطتها مستمرة، وتراعي المصلحة العليا للبلاد ولا تكون مناسباتية.

من الضروري أيضا ألا تكون العضوية في هذه الهيأة كجائزة يتم منحها للبعض نتيجة للوفاء لأشخاص أو لمسؤولين، كما أنه من المفترض ألا يتم منح امتيازات مهما كان نوعها لهؤلاء، حتى لا يتم السعي للعضوية فيها من أجل الحصول على تلك الامتيازات، بل تستقطب فقط من يريد خدمة وطنه، وبإمكانه تقديم حلول واقتراحات لمختلف المشاكل الموجودة في المجتمع.

يمكن خلق هذه الهيأة من طرف صناع القرار في الجزائر، كما يمكن أيضا اعتماد المقترح السابق، حيث يتم اختصار الطريق بإحياء ودعم هيأة موجودة، والمتمثلة في المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة.

آفاق تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على الثروات الطبيعية:

هنالك من المؤرخين من يتساءل: كيف سيكون حال الجزائر اليوم لو لم تتعرض للاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة؟ وهنالك مؤرخين آخرين يتساءلون: كيف ستكون جزائر اليوم لو لم يتم اكتشاف المحروقات في أراضيها؟ وكلا المجموعتين تتوقعان أن حال الجزائر سيكون أحسن[1]. ومن هنا فينبغي لصانع القرار الجزائري التوجه نحو التفكير الجدي من أجل نموذج تنموي جديد، والذي يكون مستديما، ذلك أن النماذج المتبعة حتى الآن في الجزائر، هي نماذج غير مستديمة على كل المستويات، فعلى المستوى الاقتصادي، نجدها قائمة على استغلال موارد طبيعية وطاقوية غير متجددة. على المستوى السياسي، فإن القرارات الاقتصادية والاستراتيجية التي تصدرها السلطات العمومية، لا تكون نتيجة أو حوصلة لحوار مفتوح مع الجميع، ذلك أن كل المواطنين معنيين بالقرارات الاقتصادية التي تتبناها الدولة، فعلى المستوى الاجتماعي، ينبغي الشروع في إصلاحات عميقة، تصل لحد استهداف العقليات وأنماط التفكير السائدة في المجتمع، والتي تتم أساسا عبر التعليم والتكوين[2]. ومن هنا فلابد من الدولة أن تكون في قلب التغيير، أو بتعبير آخر، من الضروري أن يكون التغيير نابعا من داخل الدولة (العلبة السوداء، أو صناع القرار الفعليون)، مع الأخذ في الحسبان مطالب التغيير التي يعبر عنها المجتمع، والمقترحات التي يتم رفعها عبر مختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية إلى السلطة.

يمكن لولاية تندوف الواقعة في الجنوب الغربي للجزائر، على سبيل المثال، أن تتحول على مدينة صناعية تتخصص في إنتاج وتصدير الحديد، ذلك أنها مدينة مجاورة لدولة موريتانيا التي تصنف في المركز الثاني إفريقيا من حيث صادراتها من مادة الحديد، بطاقة إنتاجية قدرها 25 مليون طن سنويا في سنة

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.258.
[2]- Kafi Farida & Akli Zakia, **Op. Cit.**, p.p.18-19.

2018. ففي تندوف، وبالضبط في غار جبيلات ومشري عبد العزيز، احتياطات من الحديد الخام تبلغ 03 مليار طن[1]، وفي هذا الإطار، يبدو أن صانع القرار الاقتصادي في الجزائر قد قرر مؤخرا (سنة 2020) الشروع في الاستثمار بهذه المدينة، من أجل جعلها قطب صناعي بالأخص مع مشروع ربطها بالسكة الحديدية.

لكن وبالرغم من أهمية الاستثمار بكل أشكاله، وبالأخص في الموارد الطبيعية، بحكم وفرتها في الجزائر، فإننا نجد الأستاذ Ignacio Ramonet يعتبر أن: "الثروة الجديدة للأمم ستتركز شيئا فشيئا، في القرن الواحد والعشرين حول المادة الرمادية، المعرفة، البحث والقدرة على الابتكار، وليس على انتاج المواد الأولية. ويمكن التأكيد أيضا أن العوامل الثلاثة التقليدية للقوة (يقصد قوة الدول): مساحة الإقليم، عدد السكان ووفرة الموارد، لم تعد كذلك، بل على العكس، أصبحت معيقات ثقيلة في المرحلة ما بعد الصناعية، .... إذ أن الدول واسعة المساحة، ذات تعداد سكاني كبير والغنية بالمواد الأولية (مثل الهند، نيجيريا، باكستان، المكسيك، وغيرها) يظهر سكانها من بين الأكثر فقرا في العالم. ... في عصر العولمة المالية، أضحت دويلات صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، (مثل سنغافورة، موناكو، الخ) أصبحت في رأس قائمة الدول ذات الدخل الفردي الأكثر ارتفاعا في العالم"[2].

وقد ارتأينا نقل هذا القول لما يشكله من واقع تحقق في الميدان، حيث أن المساحة للدولة على سبيل المثال قد أضحت عبئا على بعض الوحدات السياسية أو جوارها الإقليمي حينما لا تتمكن من فرض كامل سيادتها على رقعتها الجغرافية، أو تفشل في احتكار أدوات العنف، فتتشكل فيها مناطق رمادية تهدد وجودها، بل وتهدد أمن دول الجوار.

فمع مختلف المستجدات التكنولوجية الراهنة، فإنه قد أضحى لزاما إعادة النظر في الكثير مما كان يعتبر بمثابة مسلمات، على غرار العلاقة التي يمكن أن تكون بين الإقليم الجغرافي الواسع والقوة العسكرية، ذلك أن هذه القوة لم تعد متمحورة حول تعداد السكان والمساحة الجغرافية، بقدر ما أصبحت تقاس بمستوى التطور التكنولوجي، احترافية القوات المسلحة، القوة الاقتصادية، البحث العلمي ومستوى التعليم والتكوين الجيد للسكان[3].

---

[1]– بشير مصيطفى، **نهاية الريع: الأزمة والحل، مرجع سابق**، ص40.

[2]- Salah Mouhoubi, **Op. Cit.**, p.p.22-23.

[3] - **Ibid.**, p.24.

أما بالنسبة لما أسماه الأستاذ بالمادة الرمادية، أي كل ما ينتجه الإنسان من معرفة وبحث العلمي وغيره، فهي الرهان الذي يجب رفعه حاليا في الجزائر، لأن الموارد الطبيعية ناضبة، كما أن قيمتها نسبية ومتغيرة، ففي حالة اكتشاف مصدر متجدد للطاقة النظيفة مثلا، قد تلجأ الدول الأكثر تطورا إلى فرض ضرائب على الدول التي تستعمل الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة، وهذا ما يؤدي إلى أن تصبح المحروقات (التي هي محل رهانات وتنافس دولي) دون قيمة تذكر، وهو ما ينبغي على صانع القرار استيعابه جيدا والتحضير للمستقبل.

القطاع المالي أيضا ليس على ما يرام في الجزائر، بالرغم من أنه الركيزة الأساسية التي من شأنها تنويع الاقتصاد الوطني، والتخلص من التبعية المطلقة للجباية النفطية، ذلك أنه استنادا إلى التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (FEM) للموسم 2015-2016، احتلت الجزائر المرتبة 87 في مؤشر التنافسية الشاملة، لكنها صنفت في المرتبة 135، من أصل 140 دولة شملها التقرير حول تنمية السوق المالي[1]، وبالتالي فإن أي إصلاح في المستقبل لا بد له أن يشمل القطاع المالي وبالأخص البنوك.

ولطالما تم ربط الأمن بالتنمية، ذلك أن هذه الأخيرة محورية وأساسية لتحقيق الأمن. لكن في الغالب ما تم التركيز على أمن الدولة بدل أمن الفرد (الأمن الإنساني)، لأن الأمن لا يقتصر على تأمين الأفراد من العنف الجسدي فحسب، بل يمتد إلى حمايتهم من كل أشكال الحرمان (الحصول على التغذية الكافية، الرعاية الصحية، التعليم وغير ذلك)[2]، وهو ما من شأنه تأمين الدولة في نهاية المطاف، حيث أن استثمارها في المورد البشري، من حيث التعليم، التكوين، الصحة... الخ سيساهم في خلق مجتمع متناسق، واعي، قادر على خدمة الوطن ولديه الاستعداد لذلك، بالإضافة إلى تشكيل خزان كبير من اليد العاملة المؤهلة.

ومن خلال كل ما تم التطرق إليه، فإنه يتبين بوضوح أن وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر هي نعمة، وبالإمكان الارتكاز على المزايا التي تقدمها من أجل بناء نموذج تنموي مستدام، لكن شريطة وجود إرادة فعلية من لدن صانع القرار من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وخوض تجربة تنموية جديدة بالاعتماد على ما تم إنجازه، بالأخص البنية التحتية. لكن هذا النموذج يجب أن يستهدف تنويع الاقتصاد بدرجة أولى، ويكون متمحورا حول المورد البشري، لأنه لم يعد هنالك مكان لاستثمار مبالغ ضخمة في مشاريع غير مدروسة. ومن هنا فينبغي التركيز على المورد البشري، سواء من حيث التعليم، التكوين،

[1] - Tarik Benbahmed et autres, **perspectives économiques en Afrique/ Algérie**, **Op. Cit.**, p.9.
[2]- Aline LEBOEUF, **« sécurité et développement : acteurs et consensus »,** Afrique contemporaine, n°18, 2006, p.78.

الصحة وغيرها، من أجل الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي من شأنه تخليص الجزائر من التبعية لمنتج واحد، ترهن عائداته جميع القطاعات الاقتصادية.

أ. في الموارد البشرية واقتصاد المعرفة:

تكمن قيمتي الموارد البشرية أساسا في قيمتي الإبداع والابتكار، فحتى بالنسبة لكبريات الشركات الاقتصادية العالمية ذات الأداء الاقتصادي العالي والجيد، نجدها تعتمد على قدرة مواردها البشرية على ابتكار أفكرا جديدة للإنتاج، تقنيات جديدة للتسيير، ...الخ، وباختصار جعل رخائها ورفاهها متمحورا على الأفكار[1].

منذ ما يضاهي ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن، تغيرت عوامل جذب الاستثمار الأجنبي التقليدية، التي كانت تتمثل بالأساس في وفرة الموارد الطبيعية، واليد العاملة البسيطة بأسعار منخفضة، فبعد التغير الذي حصل في أنماط المنتجات، وأساليب الإنتاج والتسويق، فإن عوامل الجذب أيضا قد تغيرت، حيث أصبحت تتمثل أساسا في اليد العاملة عالية الكفاءة والتأهيل، الأنظمة القانونية المشجعة على الاستثمارات والمحفزة لقدوم المستثمرين، وجود الفواعل الوسيطة المحترفة التي تتولى المناولة (des sous-traitants de qualité)...الخ، ذلك أن مكانة المواد الأولية في الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأكثر ربحا قد تراجعت كثيرا، حيث أصبحت تلك الموارد غير ضرورية للإنتاج، أو يتم استعمالها بنسبة ضئيلة جدا، على غرار الهواتف الذكية مثلا، les logiciels، وغيرها من المنتجات التي لا تحتاج إلى الكثير من المواد الأولية، بقدر حاجتها في المقابل، إلى تكنولوجيا متطورة، ويد عاملة عالية التكوين، سواء في تقنيات التسويق، الاشهار، المالية، وغير ذلك[2].

ومن هنا تنبع ضرورة الانتقال نحو اقتصاد المعرفة (l'économie de la connaissance)، الذي من المفروض أن يشكل جسرا بين مختلف الأنشطة والقطاعات ويشمل كل من التكوين (سواء على المدى الطويل، أو كذلك إعادة التكوين)، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، البحث والتنمية، الإبداع، الإعلام، المؤسسات المتكفلة بدراسات الخبرة (expertises) وغيرها. وهي مجمل الأنشطة التي لديها وقع وتأثير على جميع القطاعات (الفلاحة، التصنيع، التكنولوجيا، ...)[3].

---

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.124.
[2] - **Ibid.**, p.127.
[3] - Abdelhak LAMIRI, **Op. Cit.**, p-p.248-249.

ب. التكوين والبحث العلمي:

تتشكل المدرسة الجزائرية بكل مكوناتها من أكثر من عشرة ملايين فرد، ويستفيد قطاع التربية الوطنية من ثاني ميزانية قطاعية بعد ميزانية الدفاع الوطني. لكن وبالرغم من كل هذه الإمكانيات المادية والموارد البشرية التي تم استثمارها في هذا القطاع، إلا أن النتائج أو العائدات على الاقتصاد الوطني، تنافسية الشركات الجزائرية، ...الخ لا تزال بعيدة عن المنتظر وعن المستوى الضروري لتحقيق التنمية[1].

التعليم والتكوين والبحث العلمي هي ثلاثة مجالات متصلة، متداخلة وتعتمد على بعضها البعض. ولقد سخرت الجزائر إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لهذا المجال، لكن النتائج المتوصل إليها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وبالرغم من سلسلة الإصلاحات غير المتناهية التي تم إحداثها في قطاع التعليم والتربية الوطنية، إلا أن التسييس (politisation)، والطابع الأيديولوجي يغلب عليها، فكما يقول الأستاذ مختار خلادي "في عهد اقتصاد المعرفة، أغلبية التلاميذ يعرفون كيفية غسل الميت، لكنهم لا يعرفون أبسط العمليات الحسابية، القواعد الثلاثية، ..."[2]. ومن هنا تنبع ضرورة تحرير المدرسة الجزائرية من السياسة، الأيديولوجيا والتيارات الدينية المتضاربة، لكي تصبح منبع لإنتاج المعرفة العلمية وتكوين الأجيال.

---

[1] - Mokhtar Kheladi, **Op. Cit.**, p.129.
[2] - **Ibid.**, p.p.167-168.

خلاصة الفصل الرابع:

تم التطرق في هذا الفصل إلى كرونولوجيا تطور الاقتصاد الجزائري منذ استرجاع السيادة الوطنية، ونبذة حول أهم المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تم تبينها. تناولنا بالنقاش والتحليل استعمالات الريع النفطي، وواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكل هذا على ضوء تجليات لعنة وفرة الموارد الطبيعية، متمثلة بشكل أساسي في كل من الدولة الريعية والمرض الهولندي. وفي الأخير تم التطرق إلى مكامن نقاط الضعف في السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها وعدم القدرة على التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية للمحروقات، أين تم تضييع الكثير من الفرص، لكن بالإمكان الاستفادة من أخطاء الماضي من أجل تنفيذ إصلاحات جذرية في المجال الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد من التبعية المطلقة للسياسة.

خاتمة

خاتمة:

تشكل التنمية المستدامة موضوعا في غاية الأهمية، ذلك أن جل الوحدات السياسية في العالم تصبو لقطع أشواط في التنمية والتطور، وفي الوقت ذاته، الحفاظ على الرفاه البيئي لمجتمعاتها، حيث أنه لا معنى لتحقيق تنمية اقتصادية وأرباح، التي تنتج عنها تدمير للوسط البيئي، أين تصبح أقاليم الدول غير صالحة للعيش، تخلو من التنوع البيئي، بل وحاملة للتحديات والمخاطر التي من غير الممكن تحملها من طرف السكان. ومن جانب آخر، فقد شرعت الدول بالتفكير الجدي في تكييف استراتيجياتها التنموية مع المستجدات البيئية، وتلك المتعلقة بالموارد الناضبة، والتأثير السلبي على الكائنات الحية الأخرى.

من هنا بدأت النقاشات من لدن فواعل المجتمع المدني العالمي، المتمثلة أساسا في المنظمات غير الحكومية، من أجل احترام المعايير البيئية، والكف عن استنزاف الموارد الطبيعية، والإضرار بالبيئة، ولقد استجابت بعض الدول لنداءات هذه المنظمات، لكن ما تم تحقيقه يبقى غير كافيا.

ويجدر الاعتراف أن العديد من المنظمات قد تم التأثير عليها من طرف الشركات المتعددة الجنسية الكبرى، التي تأبى الرضوخ لنداءات احترام البيئة، لأن ذلك يعني تقلص عائداتها. ومن هنا تطورت علاقات غير معلنة بين فاعلين كبيرين، وغير حكوميين في الساحة الدولية، متمثلان في الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات البيئية، وهذا ما أدى إلى استعمال تقارير وتوصيات حماية الكوكب من مختلف التحديات بأساليب مثيرة للشك، أين يتم الضغط على الدول النامية للحد من أنشطتها الاقتصادية (مثل الصين)، مقابل غض النظر عن الأنشطة الملوثة وعالية الخطورة التي تستعملها الدول الكبرى وشركاتها، بالأخص ما تعلق بالطاقة النووية، واستخراج النفط في أعماق البحار ونقله، مع المخاطر الكبرى والكوارث البيئية التي سبق لنا وأن حدثت عدة مرات. وكل هذا يجعل التنمية المستدامة، كرهان وأداة يتم استعماله أحيانا من طرف الكبار من أجل تصفية الحسابات مع المنافسين، ولكن أيضا من أجل التغطية على ممارساتها والتهرب من المسؤولية.

ومن هنا، فالدول النامية، بما فيها الجزائر، ينبغي لها التعامل بمنطق الحذر والبراغماتية مع كل هذه المستجدات، ذلك أنه من الواضح ضرورة احترام المعايير البيئية، لأن في ذلك مصلحة للبلاد والأجيال القادمة، لكن ليس لدرجة إيقاف أنشطتها الاقتصادية، وهنا تنبع ضرورة إيجاد استراتيجية بيئية بعيدة المدى، لا تتغير بتغير المسؤولين، بل يتم تكييفها فقط وفقا لمختلف المستجدات التي تحصل من حين لآخر، كما أنه قد أضحى الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة أكثر من ضرورة، حيث بإمكان

هذه الأخيرة إيجاد الحلول للمشاكل البيئية، بالأخص عبر الاعتماد على الطاقات النظيفة والمتجددة، مع ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات هائلة في الطاقة الشمسية، لكن ينبغي هنا التأكيد على ضرورة تطوير البحث العلمي، التشديد على تحويل التكنولوجيا في كل مشاريع الشراكة مع الأجانب، والاعتماد على الذات والمورد البشري الوطني، مع ضرورة الاستفادة من الجالية الوطنية بالخارج، ليس فقط عن طريق رجوعهم إلى أرض الوطن، لكن بإمكانهم أيضا المساهمة في تطوير الجزائر من دول إقامتهم.

تناولنا كذلك وفرة الموارد ومختلف المقاربات النظرية التي تطرقت بالشرح والتحليل إلى طبيعة العلاقة التي تربط هذه الموارد بالتنمية، حيث تتفق أغلب المقاربات التي تطرقنا إليها في كون وفرة الموارد الطبيعية معطى إيجابي للدفع بعجلة النمو نحو الأمام ولتحقيق التنمية، لكن شريطة حسن استغلال تلك الموارد، والتعامل الجيد مع عائداتها، وهذا بدوره رهينة لوجود مجموعة شروط ضرورية، أهمها المؤسسات الجيدة، العدالة التوزيعية، ودولة الحق والقانون التي تضمن التعامل بشفافية مع عائدات تصدير الموارد، واستغلالها للمصلحة العليا للدولة وللمواطنين، مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة وحقوقهم.

ذلك أن الجزائر ليست في معزل عن باقي دول العالم، حيث توجد دول قد سبقتها في استغلال مواردها والاعتماد الكبير عليها، مما جعل الباحثين يقومون بدراسة تلك الدول مستنتجين عدة نماذج، ومن بينها المرض أو العلة الهولندية، التي أصيبت بها دولة هولندا حينما استغلت احتياطاتها الضخمة من الغاز الطبيعي، والعائدات الهامة التي نجمت عن ذلك، وبالتالي اهمال باقي القطاعات الاقتصادية التي كانت جد مزدهرة قبل اكتشاف الغاز الطبيعية.

إلى جانب ذلك يوجد نموذج الدولة الريعية، وهي لا تتعلق بالضرورة بالريع النفطي، رغم أن أغلب الدول الريعية هي نفطية، حيث يتزايد اعتماد الدولة على الريع القادم من منتج واحد (نفط، غاز، معدن ثمين، ...الخ) في مقابله يتم اهمال باقي القطاعات الاقتصادية، من فلاحة وصناعة، والمشكل الأساسي هنا هو الحجم الكبير للأموال الريعية، التي تجعل الحكومات لا تعتمد معايير الرشادة في الإنفاق، مقابل تزايد أطماع المواطنين ومطالبهم للحصول على أكبر حصص من الريع، والدخول في هذا المأزق من شأنه التسبب في مشاكل أكثر تعقيدا، فاستقلالية الحكومة في ميزانيتها عن مساهمات المواطنين، يجعلها لا تولي أهمية للديموقراطية، حرية الرأي والتعبير وغير ذلك من الحقوق السياسية والمدنية، مما يخلق أزمات الثقة، ويضعف مستويات المشاركة السياسية، بل يتم التوجه إلى ديمقراطية الواجهة وتغييب الممارسة الجدية. وهذه الأعراض تصيب الدول الريعية بأشكال متفاوتة.

ومن بين المشاكل الرئيسية التي تصيب الدول الريعية، هو الفساد، الذي يتجذر في المجتمع بمختلف مستوياته، بالأخص ما تعلق بالاقتصاد، حيث تغيب المشاريع الاقتصادية التي تخلق الثروة، وتمتص البطالة، مقابل وجود مشاريع هدفها الرئيسي هو الحصول على حصة من الريع أو تهريب العملة الصعبة، ولا تراعي ضرورة المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، وإنتاج سلع بمعايير دولية وقابلة للتسويق في الخارج، بل نجدها تعجز عن منافسة السلع الأجنبية في الجزائر، بالرغم من الدعم الذي تحظى به من طرف الدولة. ومكافحة الفساد على مختلف الأصعدة ينبغي أن تكون أولوية لصناع القرار، لأنه من غير الممكن الاستمرار بنفس الوتيرة، وهذا بالأخص عبر تشديد العقوبات وتحيين المنظومة التشريعية في هذا الخصوص، بالأخص ما تعلق بالتصريح بالممتلكات قبل وبعد تولي المهام السامية، الذي ينبغي ألا يتعلق فقط بالمسؤول، لكن أيضا بالأقارب، وهذا من شأنه الحد من هذه الظاهرة المرضية في المجتمع الجزائري.

تتمتع الجزائر بوفرة كبيرة في الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى موقعها الهام، مناخها المعتدل، إطلالها على البحر الأبيض المتوسط، امتلاكها لصحراء شاسعة، مما يمنحها عمقا إفريقيا بامتياز، موقعها يؤهلها لأن تكون مركزا للتبادلات التجارية بين المركز والمحيط، أو بين المنتجين والمستهلكين. أوروبا كمنتج للمواد المصنعة، ومستهلك للمواد الأولية، مقابل القارة الأفريقية كمنتج للمواد الأولية ومستهلك للمواد المصنعة. موقع الجزائر الهام يمكنه لعب دور المحفز لتطوير الإنتاج المحلي، لقربها من السوق الأفريقية، سواء من حيث تصدير المواد المصنعة، أو كذلك في مرحلة لاحقة، حين ترتفع الحاجة إلى اليد العاملة، حيث يسمح قربها الجغرافي من الدول الأفريقية بالاستفادة من المواد الأولية ومن اليد العاملة أيضا.

موقع الجزائر في منطقة شمال أفريقيا، وانتماؤها إلى الفضاء المتوسطي من شأنه أن يجعل منها جسرا يربط أوروبا، بل وأمريكا وغرب آسيا بالقارة الأفريقية، في حالة منح الأهمية اللازمة للنقل الجوي. إشراف البلاد على البحر المتوسط بشريط ساحلي يفوق طوله 1300 كلم، وقربها من القارة الأوروبية يمنح فرصا كبيرة تفتقر إليها الدول الحبيسة (التي لا تشرف على البحار والمحيطات) في أن تكون جسرا بحريا، بل وفاعلا محوريا في النقل البحري، لو تم منح هذا القطاع كل ما يستحق من الأهمية.

موقع البلاد كذلك يؤهله في احتلال الصدارة للنقل بالسكك الحديدية، بالأخص، ربط الجنوب بالمدن الشمالية، وبالموانئ، بل وبناء مدن أقطاب في الجنوب (تامنغست، أدرار، ورقلة، ...) وجعلها مدنا ذات بعد قاري، وربطها مع مدن الساحل الأفريقي (موريتانيا، النيجر، مالي، ...). الأراضي الزراعية

التي تزخر بها الجزائر، بإمكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للبلاد، بل وإنعاش الصناعات التحويلية، وما لذلك من آثار إيجابية ليس فقط على التشغيل، بل كذلك على التصدير وتنويع الاقتصاد الوطني.

بالرغم من هذه القدرات، وإمكانيات أخرى تتمتع بها الجزائر، إلا أنها لا تزال تتخبط في مأزق التخلف والتبعية، وتعتمد على الخارج في أبسط حاجياتها من الغذاء والسلع التي لا يحتاج إنتاجها إلى إمكانيات كبرى ولا تكنولوجيا متطورة. حيث نجد اقتصاد البلاد رهينة لتقلبات أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية، فكلما انخفضت، تدخل البلاد في أزمة، وكلما ارتفعت يتم الشروع في الانفاق غير المدروس، والتبذير، ونفس الوضع يتم تكراره في كل مرة، دون استفادة صانع القرار من الدروس.

ذكرنا آنفا مختلف الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر، لكن حين محاولة الكشف عن الخلل، يتبادر إلى الأذهان أنه هنالك يد خفية لا تسمح بتطور البلاد، بل تسعى بكل السبل والوسائل للإبقاء عليها دولة نفطية هشة منتمية للعالم الثالث. فإذا ذكرنا وفرة النفط، لابد من إقرانه بلعنة الموارد، حيث يتم تصدير هذا المورد الطاقوي وتبذير عائداته. والحديث عن الأراضي الزراعية (مثل سهول المتيجة) يؤدي إلى التطرق لأعداد السكنات ومختلف أشكال البناء، التي لم تجد مكانا لاحتوائها في بلد تفوق مساحته مليوني كلم مربع إلا سهول المتيجة، وبعدها يتم الحديث عن استصلاح الأراضي في الجنوب وغيرها. النقل الجوي أو البحري وسكك الحديد، هي نفسها رهينة للأموال النفطية التي يتم صبها فيها، فحتى النقل الجوي على سبيل المثال، نجد الاعتماد على شركة وطنية واحدة تابعة للقطاع العام، تحتكر المجال، وينخرها الفساد وسوء التسيير، إلى غير ذلك من المآسي التي لا يسع المجال لذكرها كلها.

مدن الجنوب أيضا، التي من المفترض أن يتم تطويرها، بل وجعلها مدن أقطاب، يتم ربطها بكل الإمكانيات والوسائل، لتصبح جاذبة للسكان والاستثمارات الداخلية والأجنبية، نجدها لا تزال تعيش في القرن السابق، ولا يزال سكانها يشكون من كل أشكال التهميش.

حينما يكون بحوزة دولة معينة موارد وفيرة، فإن ذلك من دون شك يعتبر نعمة، لكن ينبغي استعمال تلك الموارد والثروات كمحرك دافع للتنمية المستدامة، وعامل محفز أو منشط للآلة الاقتصادية، كأداة قوية وفعالة لإصلاح الاقتصاد، ولكن أيضا لتطوير السياسات الاقتصادية بشكل يسمح لها بتقليص البطالة، القضاء على الفقر وتحقيق العدالة في المجتمع. وكل هذا مع استغلال عقلاني للموارد، وفقا لشروط السلامة البيئية، مع ضمان حقوق الأجيال القادمة منها، سواء من تلك الموارد، أو من عائداتها التي ستبقى على شكل منشآت، بنية تحتية واستثمارات طويلة الأمد.

يستدعي تحقيق التنمية المستدامة وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة، تشتغل وفقا لمعايير الديمقراطية، حرية الرأي والتعبير، دولة الحق والقانون. كما أنه لابد من إعادة النظر في ثلاثة قطاعات أساسية: التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني. ولابد من التأكيد على أهمية دور الدولة في العملية الاقتصادية، وبالأخص الدول النامية مثل الجزائر، فمن الضروري وجود تصور، ولم لا استراتيجية واضحة المعالم على المدى المتوسط والبعيد، وأن تكون كل الخطوات الاقتصادية جد مدروسة، وهذه هي حالة الجزائر، حيث، وبالرغم من أهمية الدخول في اقتصاد السوق، إلا أنه من الضروري مرافقة الدولة لمسار الانفتاح الاقتصادي في كل خطواته، من أجل حماية الصناعات الناشئة، والمجالات التي تستدعي الحماية والمرافقة.

شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا معتبرا منذ مطلع الألفية الثالثة، وهو ما تزامن مع فترة حكم بوتفليقة، مما سمح بتحصيل عائدات مالية كبرى، وهنا، سعى الرئيس لدفع الديون الخارجية للجزائر، والشروع في إنجازات كبرى وبنى تحتية، من طرق سيارة، مطارات، ومشاريع سكنية. هذا في الجانب الماكرو اقتصادي (اقتصاد كلي) هي مشاريع طموحة، لكن حينما يتعلق الأمر ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية، والسعي في هذه الفرصة من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، فإن ذلك من غير الممكن أن يتحقق بقرار سياسي أو إداري، أو تعليمات ...، لكن يتطلب استراتيجية واضحة المعالم، وأفق زمني محدد، وتكون من طرف خبراء ومختصين في كل مجال وقطاع بعينه، والأهم من ذلك كله هو عدم إدارة القطاعات الاقتصادية وتسييرها بطرق سياسية، بل من الضروري ترك الأمر لأهل الاختصاص والخبرة. ذلك عبر تعيين وزراء في قطاع الطاقة، المناجم، الاقتصاد، المالية، الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ... ثم التعليم العالي والتكوين المهني، كل حسب اختصاصه، وكل وزارة تتمتع باستقلالية في التسيير، مع الاستقرار في هذه المناصب، من أجل تشكيل برنامج واضح المعالم، وفي طياته طريقة تنفيذه، الوقت اللازم لذلك، والنتائج المنتظرة منه بالأرقام والاحصائيات.

إعادة تنظيم قطاع النقل:

فيما يتعلق بالنقل، فإنه يشهد مشاكل جمة، لكن الأخطر هو غياب تصور بشأن إيجاد حلول منطقية، أو استراتيجية واضحة المعالم، تتم صياغتها من مختلف الخبراء في الميدان. حيث أن قطاع النقل في الجزائر، من الضروري أن يحظى باهتمام خاص، بل وعاجل من طرف صانع القرار. فالتسيير الكارثي لهذا القطاع (سواء النقل بالسكك الحديدية، الحافلات، تراموي، طاكسي، ... وغيرها) قد أدى إلى ظاهرة جد خطيرة سواء على الاقتصاد الوطني، الأمن الطاقوي للبلاد، ولكن أيضا على البيئة

وغيرها، وهي أن غياب وسائل نقل منظمة، وكافية، تقدم خدمات مقبولة، قد جعلت المواطن يخصص حصص كبرى من ميزانيته لاقتناء مركبة خاصة به، وهو ما أدى الى انتشار التلوث بشكل رهيب، استهلاك ضخم للطاقة، اختناقات مرورية في كل مداخل ومخارج المدن الجزائرية، وغيرها. بيد أنه لو تكفل صانع القرار بإيجاد حلول ناجعة للنقل، في المدن وبين مختلف المناطق، في كل الأوقات، وتحسين الخدمات المقدمة، فإن المواطن لن يكون ملزما باقتناء المركبات، مما يؤدي لخفض الانبعاثات الغازية في المدن، خفض استهلاك الطاقة، وتسهيل التنقل، وطبعا توفير العملة الصعبة التي يتم تضييعها في اقتناء السيارات من الأسواق العالمية، وقطع الغيار وغيرها. وهذا إذن ما يستدعي تفكيرا جادا، ليس في المدى القصير أو المراحل الراهنة، بل على المدى المتوسط والبعيد، وهذا لن يكون بقرارات ارتجالية، أو سياسية، بل بجهود جادة من طرف خبراء ومختصين في هذا المجال.

لقد أضحى من غير الممكن الاستمرار في اعتماد نموذج تنموي، دون مراعاة البيئة، ذلك أن التنمية هي حل لمشاكل اقتصادية واجتماعية بشكل أساسي، لكنها، إذا لم تراعي خاصية الاستدامة، فإنها ستخلق مشاكل تظهر في الوقت الراهن، وأخرى مؤجلة للمستقبل لتدفع ثمنها الأجيال القادمة، وبالتالي سنكون أسوء جيل بالنسبة لهم، فلا نكون فقط (كجيل راهن) قد استنزفنا الموارد الطبيعة التي زخرت بها باطن الأرض وسطحها، ولكن أيضا نخلف لهم بيئة ملوثة، غابات تم اتلافها، أراضي لم تعد صالحة للزراعة، نفايات من شتى الأنواع يتطلب تحللها قرونا من الزمن، مجاري مائية وبحار ملوثة، أحياء سكنية مبنية بطرق فوضوية، إلى غير ذلك من المشاكل التي نتسبب فيها في الوقت الحاضر، لكي ندفع نحن ثمنها لاحقا، وتعاني منها أيضا الأجيال القادمة. وهذا ما يجعلنا في كل مرة نلحق كلمة "مستدامة" بالتنمية، لهدف تفادي تحقيق تنمية غير مستدامة، تهتم بالمصالح الآنية، بالاستثمار، الربح، القيم المضافة، تحسين المستوى المعيشي للسكان، دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وبخلق مشاكل وصعوبات لهذه الأجيال، التي عوض أن تفكر في حاضرها ومستقبلها، وفي مستجدات عصرها، تبقى رهينة البحث عن مشاكل من صنع جيلنا الحالي.

ضرورة خلق نظام لا مركزي للتسيير الاقتصادي:

من خلال تاريخ الجزائر المعاصر، ومنذ استرجاع السيادة الوطنية في سنة 1962 إلى وقتنا الحالي، ولمدة فاقت نصف قرن، أثبتت طرق التسيير المنتهجة عدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات، ولكن أيضا عدم فعاليتها، والدليل الحاسم هو بقاء البلاد رهينة للريع النفطي، وتعرضها لأزمات اقتصادية وسياسية كلما تهاوت أسعار النفط في الأسواق العالمية، ذلك بالرغم

من الإصلاحات التي يتم الإعلان عنها، في مختلف الحقب، وأهم ما ميزها، هو عدم استكمالها للنهاية، وفشلها الحتمي. ونظرا لمساحة الجزائر الواسعة، واختلاف أشكال المناخ (بما في ذلك درجات الحرارة، التساقط، ...) تنوع أشكال الأرض (أراضي خصبة في مناطق محدودة، أراضي جبلية أقل خصوبة، مساحات صحراوية، واحات وغيرها)، اختلاف أنماط الاستهلاك (بين سكان الشمال وسكان الجنوب الكبير على سبيل المثال)، اختلاف الموارد الموجودة في كل منطقة (النفط والغاز في الجنوب، والجنوب الشرقي بدرجة أكبر، المعادن في مناطق صحراوية أخرى، مثل الحديد في تندوف بأقصى الجنوب الغربي، الغابات في الشمال، وغير ذلك)، وجود ولايات ذات واجهة بحرية، وإمكانياتها في الصيد البحري، والتبادل التجاري مع العالم عبر المواصلات البحرية، ولايات أخرى متاخمة لحدود دول مختلفة، كل دولة قد تكون هدفا لترقية نوع من التبادل التجاري معها (الدول المغاربية وخصوصياتها، دول الساحل الأفريقي، وغيرها)، وغير ذلك من المعطيات التي يجب مراعاتها في إدارة التنمية في الجزائر.

ذلك أنه من غير المعقول أن يتم إدارة وتسيير التنمية في جل هذه المناطق، بطريقة مركزية، وبشكل بيروقراطي، فالأنشطة التي تحتاجها منطقة معينة، ولديها المؤهلات التي تكفل لها بتحقيق النجاح فيها، من غير المعقول ولا الصواب توجيهها لمناطق لا تملك لا المؤهلات، ولا الإمكانيات لذلك. كما أن التسيير البيروقراطي شديد التركيز، وعدم منح الصلاحيات للمنتخبين المحليين، قد ساهمت بشكل كبير في عرقلة التنمية، وجعل الجهود التي تم بذلها (من استثمارات وأموال ضخمة) لا تحقق الأهداف المنتظرة منها. ومن هنا من الضروري على صانع القرار في الجزائر، التفكير في كيفية تجسيد نظام لامركزي للتسيير الاقتصادي، من أجل الفعالية في التسيير وتجاوز أخطاء الحقب السابقة. فلابد من منح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية، والمنتخبين المحليين، وتوفير الإمكانيات الازمة لهم من أجل الدفع بقطار التنمية نحو الأمام. ففي الوقت الراهن، لم تعد المشاريع الضخمة والمصانع الكبرى التي تدار بطريقة مركزية قادرة على تحقيق التنمية وخلق مناصب شغل دائمة، بل أن الرهان يجب أن يكون على الشركات الصغيرة والمتوسطة (PME) والاستثمارات الصغيرة والمحدودة، وتشجيع القطاع الخاص ومرافقته بطبيعة الحال. فليس هناك أية جهة أدرى بالإمكانيات والقدرات التي تزخر بها الجماعة المحلية، أكثر من المنتخب المحلي، كما أنه أيضا أدرى بمشاكلها، والطرق الكفيلة بتجاوزها.

وبالنسبة أيضا لمشكل الجري وراء مناصب المسؤولية والامتيازات التي يمنحها الفوز بمنصب المنتخب المحلي، التي تشكل معيقا كبيرا لتسيير الجماعات المحلية، فإنه من الازم إعادة النظر في كل النظام المتعلق بالامتيازات الممنوحة للمنتخبين المحليين (أجور، سكن، سيارات، ...)، ذلك أنه بتقليص

تلك الامتيازات، فإنه حتما سيبتعد كل من له طموح مادي عن الترشح لتلك المناصب، لترك المجال أمام الكفاءات، ذوي المشاريع والخطط والاقتراحات والحلول، والذين هم مستعدين لتقديم كل ما لديهم في سبيل المصلحة العامة وخدمة الوطن. ومن المجدي التفكير في طريقة جديدة وفعالة في منح المقابل المادي وبعض الامتيازات لهؤلاء المنتخبين، وفقا لمعايير مستحدثة.

فعلى سبيل المثال، يمكن توفير السلطات العمومية لظروف مواتية من أجل إنجاح المواعيد الانتخابية المحلية، وذلك بوضع شروط صارمة لقبول الترشحات، أهمها الكفاءة، التكوين، ووجود برنامج مفصل لطول العهدة الانتخابية، توفير الوسائل الضرورية لإيصال المعلومة وشرح البرامج الانتخابية (كتمديد مدة الحملة الانتخابية في الاستحقاقات المحلية مثلا)، وحينما يتم انتخاب المسؤول المحلي، وتعهده بتنفيذ برنامجه، فإنه يتم منحه مقابل أو امتيازات معينة، فقط عند انتهاء عهدته الانتخابية، إذا ما تمكن من النجاح في الوفاء بوعوده، وتجسيد البرنامج الذي وعد به في الحملة الانتخابية. لكن كل هذا من الضروري أن يكون في إطار مرافقة صارمة وجدية لجهاز العدالة، لوضع حد لطموحات الانتهازيين، الذين يترشحون لمناصب المسؤولين للحصول على الامتيازات ونهب الأملاك العمومية، وبالأخص العقارات. بالإضافة إلى العدالة المستقلة والتي تكون فوق الجميع، من الضروري أيضا استحداث آليات لإيصال المعلومة للمواطنين، هذا من أجل الوصول إلى الشفافية في التسيير، وتجاوز العقليات المهترئة التي كانت السبب في التغطية على كل عمليات الفساد والنهب، التي مفادها عدم إيصال المعلومة بحجة أسرار الدولة أو غيرها. فحينما يتم التفكير من طرف المتخصصين في تجسيد هذه الاقتراحات على مستوى الجماعات المحلية، فإنه يمكن قطع أشواط كبرى وتحقيق طموحات المواطنين، ومنح الفرص للأكثر كفاءة واستعدادا لخدمة الوطن.

غياب متخصصين، وذوو الخبرة والكفاءة على القطاعات الاقتصادية بشكل عام، قد ساهم بشكل سلبي في تحقيق الأمل الذي طالما كرره كل رؤساء الجزائر منذ الاستقلال، وورد في الميثاق الوطني 76/75، والمتمثل في تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

شهدت الجزائر العديد من المشاكل في التسيير الاقتصادي، مما عرقل مسيرتها التنموية، بالأخص: ضعف متابعة المشاريع المنجزة وغياب المختصين على رأس الوزارات والمديريات.

أولا: مشكلة المتابعة والانجاز وفق المعايير المطلوبة:

تشهد العديد من المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات هذا المشكل، فغياب المتابعة الدورية للمشروع، منذ بدايته إلى غاية تسليمه، بل والحصول على ضمانات الجودة لمدة زمنية معينة بعد الانجاز

... كل هذا قد أدى إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني، حيث يتم صرف الملايير على مشاريع في مختلف القطاعات، إذ في البداية يتم الاتفاق حول الصفة النهائية التي يأخذها المشروع، لكن بعدها يتم ترك صاحب المشروع يتصرف بكل حرية في طريقة الانجاز، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتم تسليم إقامات جامعية للوزارة، وفي نفس سنة فتحها تبدأ عيوبها بالظهور، سواء من ناحية الشكل، المواد المستعملة في البناء، ... وغيرها، وفي نفس السنة تبدأ الوزارة ومديرية الخدمات الجامعية بصرف المزيد من الأموال على تلك الإقامات التي تم تدشينها في نفس السنة.

والأمر نفسه بالنسبة للمشاريع السكنية والطرق، حيث تُخصص لها أرصدة مالية هامة في كل مرة، وعقب تسليمها تظهر عيوب في إنجازها وعدم احترام المعايير التي تم الاتفاق حولها، ..، وكثيرا ما تضطر الدولة إلى تخصيص أغلفة مالية تكميلية لتلك المشاريع، من أجل تدارك العيوب والنقائص، لكي تفوق الكلفة النهائية للمشروع بأضعاف تلك التي تم الإعلان عنها عند بدايته.

ثانيا: غياب المتخصصين على رأس الوزارات والمديريات:

لا نقصد التعميم هنا، لكن الغالب، وفي كثير من الحالات نجد مسؤولا عن قطاع معين يحمل شهادة في مجال علمي آخر بعيد عن تخصصه، وعن خبرته. وهنا لن يستطيع تقديم الكثير للقطاع الذي كُلّف بتسييره. فحينما يكون أحد الإطارات المتخصصين في الفلاحة مثلا، له خبرة في المجال، واشتغل طويلا، وله معرفة للمشاكل التي يعانيها القطاع، هذا بإمكانه اقتراح حلول، بل صياغة مخطط أو برنامج على مدى فترة معينة، وفي حال تولي مثل هكذا إطار للمسؤوليات في الوزارة، سيسمح بتطوير القطاع، وبالخصوص حينما تُمنح لهم الحرية في اختيار الكفاءات التي تشتغل معهم، وهذا على مستوى مختلف القطاعات. بينما الاختيار لهؤلاء المسؤولين حسب معايير أخرى بعيدة عن الخبرة والكفاءة، ... فإن ذلك يؤثر سلبا على أي قطاع.

من بين أهم المشاكل والعراقيل، التي يمكن تسجيلها في مختلف القطاعات والمستويات، هي تلك التي تكمن في معايير تعيين المسؤولين على رأس مختلف الإدارات، المؤسسات، ومختلف المناصب الحيوية، التي يتم فيها صنع القرار والسياسات، أو حتى الاستراتيجيات المتعلقة بمختلف القطاعات. ولا ريب في أن معظم التعيينات تكون على أساس معايير غير علمية، أهمها الوفاء، المحسوبية، وغيرها. وقد يتم تعيين مواطن أثبت كفاءته في مجاله الذي تخصص فيه، لإدارة أو تسيير مجال آخر لا يملك الخبرة ولا الوسائل الازمة للقيام بمهمته بالوجه المطلوب، والملاحظ أيضا هو أنه من النادر أن يقوم مواطن مكلف بمنصب مسؤولية، بالاعتذار وعدم قبوله حينما لا يتواءم مع كفاءته وقدراته. ففي الكثير

من الحالات، أين يتم تعيين نفس الشخص لتسيير وزارة، وبعد مدة يتم تحويله إلى تسيير وزارة أخرى، بدون معيار التخصص، الخبرة والكفاءة، فمن الممكن على سبيل المثال أن يكون مواطنا ذو سيرة ذاتية ثرية وناجحة في المجال الدبلوماسي، ويتم تكليفه بتولي مهام ومسؤوليات في قطاع معين على المستوى الداخلي، وقس على نفس المنوال.

ومن هنا إذن، فمن الضروري أن يتولى الأشخاص المتخصصون تسيير القطاعات التي لديهم خبرة وتراكم فيها، حيث يمكنهم المبادرة والإسهام الإيجابي في تلك القطاعات، بل قد يكون لديهم مشروع أو خطة معينة، يتم توفير كل الظروف والدعم المناسب لتنفيذها، وبالتنسيق مع مختلف القطاعات. وكذلك لابد من الشفافية، المسؤولية والصراحة في نفس الوقت، فحين الفشل، من الضروري الاعتراف، والبحث عن نقاط الضعف والأسباب الواقفة وراء ذلك، من أجل السعي لتجنبها، والأهم من ذلك كله، هو عدم التشبث بمناصب المسؤولية، فالاعتراف بالخطأ، بعدم القدرة على تحقيق الهدف المطلوب والوعود التي تم قطعها، وثقافة الاستقالة وترك المجال للأكثر كفاءة، هو بذاته مسؤولية.

لقد تم التطرق في متن الأطروحة إلى أهمية التشريع وجودة المؤسسات في تشجيع الاستثمار والحد من الفساد. ويبدو أنه من المهم كذلك إيلاء اهتمام لكل من البنوك، الضرائب، الجمارك، من جهة، والإعلام والعدالة، من جهة ثانية. فتحديث القطاع البنكي أضحى أكثر من ضرورة، من أجل مرافقة المستثمرين، دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل التعاملات المالية. أما بالنسبة للضرائب، فدورها أساسي في دعم الخزينة العمومية، وجعل أصحاب رؤوس الأموال يساهمون بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، كي يعود النفع على جميع القطاعات. للجمارك كذلك دور لا يستهان به، ليس فقط المراقبة وتطبيق قوانين الجمهورية، ومكافحة التهريب، بل يمكن الاعتماد عليها أيضا في حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، مقابل تسهيل إجراءات تصدير المنتوج الوطني نحو الخارج. وهذه المنظومات الثلاثة مترابطة فيما بينها، ويمكن وضع استراتيجية موحدة لها، وأهداف على مدى معين، بل وتوحيد الإشراف عليها من قبل وزارة المالية.

بينما للعدالة دور محوري في التنمية بشكل عام، وبالأخص الصرامة في مكافحة الفساد، ومراقبة عمل مختلف الأجهزة والمؤسسات، فهي الضامن لتحقيق المساواة أمام القانون، ولتكافؤ الفرص، والتأسيس لمنطق دولة الحق والقانون. والسلطة الرابعة، المتمثلة في الإعلام، تمثل الركيزة الأساسية، والعمود الفقري لجميع القرارات، الإجراءات، السياسات التي يتم تبنيها، حيث لم يعد مجديا، وهو ما بينته فترة الاستقلال في الجزائر، التعامل بمخططات تنموية كلية، شاملة وعامة، يتم فيها صرف ملايير الدولارات من أموال

الريع، دون محاسبة، أين تم إنجاز مشاريع، وتمويل سياسات، دعم قطاعات، وحرمان قطاعات أخرى، دون استشارة المواطنين، بل دون أدنى عناء لشرح محتويات البرامج قبل تنفيذها، والاستعداد لتحمل النتائج في حالة فشلها، وغير ذلك من قواعد اللعبة الديمقراطية.

وهنا يتجلى الدور الذي يجب أن يقوم به الإعلام، فمن الضروري فتح المجال السمعي البصري، لأن الحوار في اتجاه واحد (من فوق نحو الأسفل) ليس كافيا، ومع تزايد الضغط والشعور بالتهميش، عندما يكون الحوار في اتجاه واحد، فإنه قد تتطور أشكال غير سلمية لإيصال صوت ورأي المحكومين إلى الحكام، وبالتالي فمن الضروري وجود إعلام مستقل يؤدي دوره كقناة للحوار في الاتجاهين، وهذا ما يمنحه مصداقية تؤهله للقيام بأدوار هامة في المجتمع، أثناء الاستقرار وأثناء الأزمات على حد السواء، حيث يسمح بتفادي التوجه نحو أساليب التعبير المتسمة بالعنف، والتي قد تخرج عن نطاق السيطرة. لابد من التسليم بأن المواطن يسعى دوما للحصول على المعلومة، ومع التطور التكنولوجي، فقد أضحى له خيارات عديدة، وبالتالي، هذا يفرض على صانع القرار الجزائري التعامل بالحكمة المطلوبة مع هذه المستجدات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وبالرغم من قدم المثال فهو يعبر عن مأساة ودرس يجب استيعابه مستقبلا، فحينما كانت الجزائر تكافح الإرهاب، وتقدم بشكل شبه يومي ضحايا من مختلف القوات الأمنية والمدنيين، وتحت وقع عزلة وضغط من طرف الجميع، كان الإعلام الأجنبي، بما فيها وسائل إعلام عربية، تنشر وثائقيات، وتزيف الحقائق، تتحدث عن حرب أهلية، وتلفق التهم والمكائد للقوات المسلحة الجزائرية، مقابل نقلها لأصوات دعاة الدمار والخراب الذين كانت ترعاهم تلك الدول، والأدهى والأمر من ذلك كله، هو غياب التعدد الإعلامي في الجزائر، واعتماد نسب كبيرة من الجزائريين على تلقي معلومات مسمومة من تلك الوسائل الإعلامية الأجنبية، وبالتالي فالانفتاح الإعلامي يعد أكثر من ضرورة في الجزائر، والمقصود هنا هو الانفتاح الإعلامي الحقيقي، وليس المزيف، وتعدد وسائل الإعلام أو كثرة القنوات لا يعبر عن انفتاح إعلامي، بل ينبغي نقل جميع المواقف والآراء، والسعي للتعامل المسؤول مع كل التوجهات، دون إقصاء أو تهم التخوين، أو احتكار الوطنية من قبل فئات معينة، لأن نتائج ذلك ستكون وخيمة على الجميع.

وفي الأخير، لابد من التسليم بحرية واستقلالية المجتمع المدني، وبدوره في تعزيز الشفافية في التسيير، وحرية الرأي. فمن الضروري تجاوز منطق العقليات السائدة في الحرب الباردة، التي تقضي بتوحيد الصف، وقمع الرأي الآخر، ذلك أن الجزائر قد تمكنت من تجاوز مختلف الإشكالات الأمنية، والهوياتية، وأصبح التحدي السياسي والاقتصادي هو الاختبار الرئيسي، ولا يمكن خوض هذا التحدي

دون معارضة قوية، تقف بالمرصاد للسلطة، لتكشف عن كل الهفوات، الأخطاء، والنقائص، من أجل تصحيحها بأقل التكاليف، فالنظم التي قطعت أشواطا كبيرة في الديمقراطية تشجع المعارضة والرأي الآخر، من أجل الاستفادة من تنافس البرامج، واختيار الأحسن، والكشف عن كل أشكال الأخطاء التي تقع فيها السلطة التنفيذية، وبالتالي فمن الأجدر تبني هذا النهج للاستفادة من المزايا التي يقدمها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

- ايزابيل بياجيوتي وآخرون، **العولمة والتنمية المستدامة أي هيآت للضبط؟**، ترجمة: المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية بوهران، إصدارات اليونيسكو، 1998.
- إيمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة: محمد فتحي خضر، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
- بجاوي محمد، **من أجل نظام اقتصادي دولي جديد**، تعريب: جمال مرسي وابن عمار الصغير، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
- الببلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
- بن أشنهو عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.
- بشير مصيطفى، **نهاية الريع: الأزمة والحل**، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.
- براهيمي عبد الحميد، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
- ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2015.
- دحماني علي، **التنمية المستدامة مستقبل الأمة**، تيزي وزو: دار الأمل، 2017.
- زين الدين عبد المقصود، **البيئة والإنسان: علاقات ومشكلات**، الكويت: دار البحوث العلمية، 1988.
- زلوم عبد الحي يحيى، **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
- الحمد رشيد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.

- يسرى محمد أبو العلاء، **نظرية البترول**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.
- يونسي صبرينة، **النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017.
- الكواري علي خليفة، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.
- مايكل روس، **نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، قطر: دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2014.
- مختار حسين شبيلي، **الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- سيبيل–لوبيز فيليب، **الجغرافيات السياسية للبترول**، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، ط1، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.
- سيلفي برونيل، **التنمية المستدامة رهان الحاضر**، ترجمة: رشيد برهون، ط1، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011.
- عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1974.
- عباس صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الإسكندرية: 2000.
- عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، 2006.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007.
- فرانسيس مور لابيه، جوزيف كولينز، **صناعة الجوع (خرافة الندرة)**، ترجمة: أحمد حسان، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983.

- القاسم فاروق (تأليف وترجمة)، **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010.
- قدوسي محمد، **الدولة الريعية في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015.
- القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، عمان (الأردن)، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010.
- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.
- كينئيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، ترجمة: خليل درويش، القاهرة: دار الشروق، 2008.
- فيليب سيبيل–لوبيز، **الجغرافيات السياسية للبترول**، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، ط1، أبو ظبي: هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.

II. التقارير:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **الدول العربية: أرقام ومؤشرات**، العدد السابع، يناير 2019.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، "**توقعات البيئة العالمية**"، GEO4، أكتوبر 2007.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**"، الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الدورة السبعون، 25 سبتمبر 2015.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام، نتائج 2015–2017**، الجزائر: 2018.
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الحسابات الاقتصادية: حوصلة إحصائية، المحاسبة الوطنية.

III. الدوريات:

- إيمان حمري، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة Ooredoo للاتصالات –أولاد فايت–الجزائر العاصمة،** مجلة سوسيولوجيا، مجلد 3، عدد 3، جوان 2020.
- بوطيب الناصر، غزازي عمر، "**أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج ARDL**–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.
- بوختالة سمير، محمد زرقون، "**دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جوان 2015.
- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2012.
- بن حسين ناجي، "**التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، 2008.
- بن رمضان أنيسة، بومدين محمد رشيد، بلمقدم مصطفى، **وفرة الموارد الطبيعية، نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي. دراسة حالة البترول في الجزائر**، Les Cahiers du MECAS، عدد 12، جوان 2016.
- دفيز جيفري، وآخرون، "**صناديق النفط: هل تطرح المشكلات بوصفها حلولا؟**"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد الرابع، ديسمبر 2001.
- هارون نورة، **جريمة الرشوة في التشريع الجزائري–دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.
- الزبيري رابح، "**إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مجلد 6، العدد الأول، جوان 2001.

- حليمي حكيمة، "**ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية –قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.
- حداب محي الدين، ثابتي الحبيب، **دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
- كورتل نجاة، "**الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017**-"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، ديسمبر 2019.
- كنعان حمه غريب عبد الله، "**أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد الثالث، العراق: 2017.
- كسيرة سمير، عادل مستوي، "**الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر –رؤية تحليلية آنية ومستقبلية-**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015.
- كربالي بغداد، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
- منصور منال، "**لعنة الموارد وسبل تجنبها**"، مجلة دراسات Dirassat، العدد الثالث، ديسمبر 2015.
- مغربي خيرة، كتوش عاشور، "**واقع الموارد المائية في الجزائر واقتصادياتها**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، السداسي الأول، 2017.
- عماري زهير، "**أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي للفترة (1980-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015.
- مخنان عقبة وبامون لقمان، **النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 01، مارس 2019.

- معمر محمد، **دول مريضة بوفرة مواردها الطبيعية هل هي قاعدة لا مفر منها؟**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017.
- منال منصور، "**لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**"، مجلة دراسات Dirassat، العدد الثالث، ديسمبر 2015.
- نصير خلفة، "**رهانات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين المتطلبات الداخلية وتفاعلات العولمة**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 07، العدد الأول، 2020.
- عبدو مصطفى، **محاولة تأصيلية في مفهوم التنمية المستديمة**، الرائد المغاربي، الجزائر، العدد الأول، جوان 2013.
- عكاش فضيلة، "**الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011.
- ستي سيد أحمد، بن نحي أيمن صالح، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط. دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد الأول، جوان 2019.
- ناجي بن حسين، "**التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، 2008.
- رحمان أمال، أنفال نسيب، "**نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية، الطاقات المتجددة في قلب التغيير**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، ديسمبر 2014.
- شامي أحمد، بن شنوف فيروز، "**الوقاية من ظاهرة الفساد في الجزائر: أي دور للتصريح بالممتلكات؟**"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد الأول، مارس 2020.

IV. الرسائل الجامعية:

- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

- عبد اللاوي سيد أحمد، **التنمية الشاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودورها في مواجهة العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2014-2015.
- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2010-2011.
- صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013-2014.
- شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

V. المداخلات في التظاهرات العلمية:

- بولجنيب عادل، "**تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015.

ثانيا: باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

I. Livres :

- Addi Lahouari, **« Néo-patrimonialisme et économie en Algérie »**, In : M. Camau, **Changements politiques au Maghreb**, Editions CNRS, 1991.
- Beddache Farid, **Le développement durable,** troisième tirage, Eyrolles, 2010.
- BELLAL Samir, **La crise du régime rentier. Essai sur une Algérie qui stagne,** Tizi Ouzou : Editions Frantz Fanon, 2017.

- BOUDIAF Mohamed, **Où va l'Algérie**, N° d'édition : 13, Algérie : Tafat Editions, 2013.
- Conseil de la science et de la technologie, **Innovation et développement durable : l'économie de demain**, Bibliothèque nationale du Québec, Canada, premier tirage, septembre 2001.
- DAHMANI Ahmed, **l'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997**, l'Harmattan, 1999.
- Dufourcq Jean & Laure Borgomano-Loup (sous la direction de), **Gestion des ressources naturelles et questions de sécurité en Méditerranée**, Collège de défense de l'OTAN, Rome, 2004.
- Fabrice Flipo, **Le développement durable**, 3eme édition, Paris : Bréal, 2014.
- GHOZALI Sid Ahmed, **Questions d'Etat, changer ou disparaitre**, Alger : Casbah Editions, 2009.
- Gisèle Belem, **Du développement au développement durable : cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux,** Canada : Bibliothèque et Archives nationales du Québec, 2010.
- GRIM Nordine, **L'économie algérienne otage de la politique**, Alger : Casbah Editions, 2004.
- Hazem Beblawi & Giacomo Luciani, The rentier State, London, 1987.
- Henni Ahmed, **La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie**, Alger : SNED, 1982.
- Jacques LESOURNE & William C. Ramsay (Edited by), **"Governance of Oil in Africa: Unfinished Business"**, Tome 6, IFRI, Paris: 2009.
- Kedidir Mansour, **le gaz naturel algérien dans la sécurité énergétique de l'Union Européenne : un enjeu géopolitique**, Alger : Editions Benmerabet, 2016.
- Kheladi Mokhtar, **l'Algérie pays émergent**, l'Harmattan, 2016.
- Kousnetzoff Nina, **Le développement durable : quelles limites à quelle croissance**, Editions La Découverte, Collection Repères, Paris : 2013.
- LAMIRI Abdelhak, **La décennie de ma dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie algérienne ?** Alger : Chihab Editions, 2013.
- M. Camau, **Changements politiques au Maghreb**, Editions CNRS, 1991.
- Mahiou Ahmed & Jean-Robert Henry (sous la direction de), **Où va l'Algérie**, Editions Kathala et IREMAM, France : 2001.
- Marc Raffinot, **Economie du développement durable**, Paris : Dunod, 2015.

- Michel Chossudovsky, **La mondialisation de la pauvreté**, Alger : les éditions El-Hikma, 2000.
- Mouhoubi Salah, **Les vulnérabilités. Cas de l'Algérie**, Alger : ENAG Editions, 2009.
- Ntuda Ebode Joseph Vincent (sous la direction de), **Terrorisme et Piraterie, De nouveaux enjeux sécuritaires en Afrique centrale**, Cameroun : Presses Universitaires d'Afrique, 2010.

- Ntuda Ebode Joseph Vincent (sous la direction de), **Terrorisme et Piraterie, De nouveaux enjeux sécuritaires en Afrique centrale**, Cameroun : Presses Universitaires d'Afrique, 2010.

- Olivier Godard, **environnement et développement durable, une approche méta-économique**, De Boeck Supérieur, Paris, 2015.
- Philippe Deuble, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines,** Pearson Education France, 2008.
- REBOUD Valérie (Sous la direction de), **« Amartya Sen : un économiste du développement ? »**, Agence Française de Développement AFD, 2008.
- Romain Felli, **Les deux âmes de l'écologie, une critique du développement durable**, Paris : l'Harmattan, 2008.
- Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin (Sous la Direction de), **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, New York : Open Society Institute, 2005.
- Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin (Sous la Direction de), **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes,** New York : Open Society Institute, 2005.
- Thibaut Klinger, **Géopolitique de l'énergie, constats et enjeux**, Paris : Studyrama Perspectives, 2008.
- Tom Tietenberg et Lynne Lewis, **Economie de l'environnement et développement durable**, 6ème édition, Paris : Nouveaux Horizons, 2013.
- Vetlana Tsalik & Anya Schiffrin (Sous la Direction de), **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, New York : Open Society Institute, 2005.
- Yao Assogba, **Sortir l'Afrique du gouffre de l'histoire,** Québec : les Presses Universitaires de Laval, 2004.
- Yves Benot, **Qu'est-ce que le développement ?** Paris : Petite Collection Maspero, 1973.

II. Rapports :

- Benbahmed Tarik & Hervé Louhes, **« Perspectives économiques en Afrique 2018 »**, Groupe de la Banque Africaine de Développement, 2018.
- Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique, **« Stratégie de coopération de l'OMS avec l'Algérie : 2016-2020 »**, 2016.
- Document d'information d'Oxfam, N°134, **« Lever la malédiction des ressources : comment les pauvres peuvent et devraient profiter des revenus des industries extractives »**, décembre 2009.
- Exposé de la situation générale de l'Algérie, Administration française en Algérie, 1888.
- Fonds Monétaire International, **« Algérie : consultations de 2016 »**, Rapport de service, 2016.
- Marie Albert & Thomas Gillet, **Les conséquences de la baisse du prix du pétrole dans les principales économies émergentes**, Lettre Trésor-éco, N° 157, Direction générale du trésor, Paris, novembre 2015.
- Michel Luntumbue**, Piraterie et insécurité dans le golfe de Guinée : défis et enjeux d'une gouvernance maritime régionale**, Rapport du GRIP, 30 septembre 2011.
- Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, **« Perspectives économiques en Afrique 2013. Thème spécial : transformation structurelle et ressources naturelles »,** 2013.
- Organisation de Coopération et de Développement Economiques/ OCDE, **« Perspectives de l'environnement de l'OCDE à l'horizon 2030 »**, 2008.
- Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture UNESCO, **« L'éducation pour le développement durable »**, Outils pédagogiques n°04, 2012.
- Tarik Benbahmed et autres, **perspectives économiques en Afrique/ Algérie**, BAFD, OCDE et PNUD, 2016.
- United Nations Environment Programme (UNEP), **From Conflict to Peace building. The Role of Natural Resources and the Environment**, Nairobi: UNEP, 2009.
- Bulletin des énergies renouvelables, N°02, Algérie, décembre 2002.

III. Articles :

- Abderrazek Ferhat, **« L'effort de restructuration de l'économie algérienne »**, revue Al-Ijtihed, Centre Universitaire de Tamanrasset, N°8, juin 2018.
- ABDESSELAM Belaid, **Le gaz algérien, stratégies et enjeux**, Alger : éditions Bouchene, 1990.
- Andrew Rosser, **"The Political Economy of the Resource Curse: A Literature Survey",** Working Paper, n°268, Institute of Development Studies, April 2006.

- Angelier Jean-Pierre, **« L'évolution récente des marchés internationaux du gaz naturel »,** Revue de l'énergie, n°56/ 568, novembre-décembre 2005.
- Angelier Jean-Pierre, **« Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures »**, Economie et Société, revue de l'université de Constantine, n°03, 2005.
- Audrey Aknin, **« Le développement durable peut-il conjurer la malédiction des ressources ? »,** Mondes en développement, Vol.37, n°148, 2009.
- BELLAL Samir, **« Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements »**. Revue du Chercheur, N°06, 2008.
- Benderra Omar & Ghazi Hidouci, **Algérie : économie, prédation et Etat policier**, Comité Justice pour l'Algérie, Dossier N° 14, mai 2004.
- Benn Eifert, Alan Gelb et Nils Borje Tallroth, **« Gérer la manne pétrolière : les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole »,** Finances et Développement, Mars 2003.
- Bensafta Kamel Malik, **« les exportations des produits manufacturiers et convergence du niveau de vie : cas d'un pays exportateur de pétrole »**, Laboratoire d'Economie d'Orléans, France : Document de Recherche n°06-2013.
- Bernard Chavance, **« Organisations, institutions, systèmes : types et niveaux de règles »**, Revue d'économie industrielle, N°97, 4 ème trimestre, 2001.
- Boudia Mounya, Fakhari Farouk et Zebiri Noura, **« La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique –étude critique »**, Journal of Economic & Financial Research, Volume 04, N°02, Oum El Bouaaghi University, December 2017.
- Boudjemil Ahmed, **« La géopolitique du pétrole, la suprématie et le pouvoir »**, les Cahiers du CREAD, N° 101, 2012.
- Bouyacoub Ahmed, **« Croissance économique et développement 1962-2012 : quel bilan ? »**, Insaniyat, N°57-58, juillet-décembre 2012.
- Bruno Carton & Pascale Lamontagne, **Le pétrole en Afrique, la violence faites aux peuples**, Bruxelles : Anne Peeters, 2000.
- Bruno Hellendorff, **Ressources Naturelles, Conflits et Construction de la Paix en Afrique de l'Ouest,** Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Bruxelles (Belgique) : juillet 2012.
- Chavance Bernard, **Organisations, institutions, systèmes : types et niveaux de règles, Revue d'économie industrielle**, N°97, 4 ème trimestre, 2001.
- Chérifi Sarah & Mohamed Haddad, **« L'énergie solaire : un moteur du développement durable en Algérie »**, Les Cahiers du CREAD, Vol. 35, N°03, 2019.

- Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman, « **Corruption et développement »,** Finances et Développement, mars 1998.
- Coméliau Christian, « **Développement du développement durable, ou blocages conceptuels? »**, Tiers-Monde, tome 35, n°137, 1994.
- Favennec Jean-Pierre & Philippe Copinschi, **« Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique »,** Politique africaine, n°89, mars 2003.
- Ferkoul Farida & Ali Nabil Belouard, **« La malédiction des ressources et la responsabilité sociétale des entreprises (RSE) dans les pays à économie rentière »**, Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, Vol 13 N°02, 2019.
- Gilles Carbonnier, **« La malédiction des ressources naturelles et ses antidotes »**, Revue internationale et stratégique, Vol.03, N°91, 2013.
- Grégoire Delhaye & Loïc Le Pape, **« Les transformations économiques en Algérie. Privatisation ou prédation de l'Etat »**, Journal des anthropologues, n°41, 2004.
- Guechtouli Widad & Manelle Guechtouli, **« l'entreprenariat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités »,** Working Paper, IPAG Business School, Paris et Nice , N° 150, 2014.
- Hugues Eudeline, **« Contenir la piraterie : des réponses complexes face à une menace persistante»,** Focus stratégique, n°40, France : novembre 2012.
- Ian Gary, Terry Lynn, et autres, **Le fond du baril : Boom pétrolier et pauvreté en Afrique**, USA : Catholic Relief Services, juin 2003.
- Jean-Guy Vaillancourt, **« Action 21 et développement durable »**, la revue en sciences de l'environnement, Vol.3, N°3, décembre 2002.
- Kafi Farida & Akli Zakia, **« L'économie algérienne à la lumière des retournements du marché pétrolier : entre leçons du passé et défis d'un avenir incertain »**, Revue Afak Ilmia, Vol. 12, N°01, 2020.
- LEBOEUF Aline, **« sécurité et développement : acteurs et consensus »,** Afrique contemporaine, n°18, 2006.
- Louis-Marie Philippot, **Rente naturelle et institutions. Les ressources naturelles : Une « Malédiction Institutionnelle » ?** , Centre de Recherches sur Le Développement International (CERDI), Etudes et Documents, Septembre 2009.
- Luis Martinez, **« Libye : les usages mafieux de la rente pétrolière »**, Politique africaine, n° 125, mars 2012.
- Menaguer Nourredine & Chaib Baghdad, **« Les questions des transferts sociaux en Algérie : entre le maintien de la paix sociale et les contraintes financières »**. Revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, INESG, N°01, janvier-mars 2016.

- Mokadem Nadjia, « **Crise économique et protection sociale en Algérie »**, Revue algérienne des politiques publiques, N°3, février 2014.
- Morgan Bazilian, and others, **Oil, Energy Poverty and Resource Dependence in West Africa**, Journal of Energy and Natural Resourses Law, Vol31, No1, 2013.
- Morvan Bertrand. **Le développement durable : une utopie politiquement correcte**, Quaderni, n°41, Été 2000.
- OUCHICHI Mourad, « **Aux origines du caractère rentier de l'économie algérienne »**, El-Bahith, N°15, Algérie, 2015, p-p133-148.
- Pérouse de Montclos Marc-Antoine, **« Des limites de l'économie dans la compréhension géopolitique des conflits en pays en développement »**, Hérodote, Vol.4, n°151.
- PERTUZIO André, **« le pétrole et la géographie des conflits »,** Géostratégiques, n°38, 1er trimestre 2013.
- Radjef Nacéra & Araba Rabah, **« Relation entre développement durable et marketing vert »,** Revue des économies nord africaines, Vol 14/ N° 19, 2018.
- Rafik Bouklia Hassane, **« Prospective de l'économie algérienne : 2010-2030. Quelques résultats préliminaires »**, Revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, INESG, N°01, janvier-mars 2016.
- Sid Ahmed Abdelkader, **« le paradigme rentier en question : l'expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégie »,** Revue Tiers Monde, n°163, juillet-septembre 2000.
- TALAHITE Fatiha & MEZOUAGHI Mihoud, **« les paradoxes de la souveraineté économique de l'Algérie »**. Confluences en Méditerranée, l'Harmattan, N°4/71, 2009.
- William C. Byrd, **Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle**, Confluences Méditerranée, N° 45, printemps 2003.
- ZOUACHE Abdallah, « **Etat, héritage colonial et stratégie de développement en Algérie »,** Les cahiers du CREAD N° 100, 2012.

IV. Thèses :

- Achour Tani Yamna, **"Analyse de la politique économique algérienne",** thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris 1-Pantheon Sorbonne, soutenue en juillet 2013.
- Chikh-Amnache Sabrina, **Le syndrome hollandais, aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne**, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, 2015.

- Hirech Nawel, **Contribution du courant institutionnel à l'analyse des économies rentières,** Mémoire pour l'obtention du diplôme de Magister en économie, option : analyse des institutions et du développement, Université de Tlemcen, février 2014.
- Marie-Claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs,** thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris Dauphine, Soutenue le 20 mars 2008.
- MERNACHE Amina, **« Le statut et le rôle de l'Etat algérien dans l'économie : rupture ou continuité ? »**, thèse de doctorat en droit public, Université de Paris-Est CREREIL-VAL DE MARNE, Année universitaire 2016-2017.
- Ouguenoune Hind, **« La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie »**, thèse de doctorat en économie, Université Paris III - Sorbonne Nouvelle, 2014.
- ZAGAINOVA Anastassiya, **« La corruption institutionnalisée : un nouveau concept issu de l'analyse du monde émergent »**, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Grenoble, France, soutenue publiquement le 27 novembre 2012.

V. Dictionnaires :

- Capul Jean-Yves & Olivier Garnier, **Dictionnaire d'économie et sciences sociales**, Hatier, Paris : 1996.
- Dictionnaire HACHETTE, Paris : 2014.

VI. Working Papers

- Frédéric Teulon & Dominique Bonet Fernandez, **« Pays riche, population pauvre : quelle stratégie de développement pour l'Algérie ? »,** Working Paper, Paris : IPAG Business School, 2014.
- Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau & Pierre-Yves Néron, **« Corruption, responsabilité collective et institutions démocratiques »**, Consultation publique présentée par la commission d'enquête sur l'octroi et la gestion des contrats publics dans l'industrie de la construction, Groupe de recherche : Corruption et Démocratie, Centre de Recherche et Ethique, Montréal (Canada), 11 juillet 2014.
- Mira Rachid, **« institutions et ordre politique dans le modèle économique algérien »**, Document de travail n°11-2017, Centre d'économie de l'Université de Paris Nord, CNRS UMR n°7234, Avril 2017.
- Sidi Moussa Nedjib, **« Algérie : une transition sans programme ? »**, Annuaire LE Med. de la Méditerranée, 2004.
- Thorvaldur Gylfason, « **La possession de ressources naturelles est-elle vraiment un privilège ? »**, First Draft, 18 octobre 2010.

VII. Colloques :

- BEAULIEU Isabelle, **« Etat rentier, gouvernance et développement : le cas de la Malaysia »,** communication présentée au Symposium des jeunes sur le développement et l'intégrité mondiale, Canadian Institut of International Affaires (CIIA), Vancouver, le 8 mars 2006.
- DESTAIS Ghislaine, **« Les théorisations économiques du développement durable. Proposition de décryptage critique ».** Communication présentée au colloque international francophone « le développement durable : débats et controverses », Université Balaise Pascal, Clermont-Ferrand, les 15 et 16 décembre 2011.
- Géraud Magrin, **« compétition pétrolière et développement en Afrique : quels enjeux pour l'Europe et les Etats Unis ? »**, Communication présentée dans le cadre d'une conférence organisée par le groupe de travail « Géopolitique » du Groupe de Belles Feuilles à l'Assemblée Nationale (France), 30 juin 2006.
- NGODI Etanislas, **« Gestion des ressources pétrolières et développement en Afrique »,** Communication présentée lors de la 11ème Assemblée générale du CODESRIA du 06 au 10 décembre 2005 ? Maputo, Mozambique.
- Talahite Fatiha, **« Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA, pertinence et dérives »,** communication présentée au colloque international « Les enjeux énergétiques : le challenge de l'avenir », Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et sciences commerciales, Université d'Oran, 21-22 novembre 2004.

فهرس المحتويات

خطة البحث.....**1-5**

مقدمة.....**6-29**

الفصل الأول: التنمية المستدامة: السياق التاريخي، المفهوم والأبعاد.....**30**

المبحث الأول: التأصيل التاريخي لظهور ونشأة مفهوم التنمية المستدامة.....**31-60**

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتبلور التنمية المستدامة.....**31-37**

المطلب الثاني: تداعيات العولمة وتنامي قوة المجتمع المدني العالمي على بروز التنمية المستدامة.....**37-49**

المطلب الثالث: التنمية المستدامة: بزوغ المفهوم في التقارير والمؤتمرات الدولية.....**49-60**

المبحث الثاني: في مفهوم التنمية المستدامة.....**61-86**

المطلب الأول: التنمية المستدامة: التعريف والأصول الدبلوماسية.....**61-72**

المطلب الثاني: ركائز التنمية المستدامة وخصائصها.....**72-79**

المطلب الثالث: التوجه نحو الاستدامة: غاية وحتمية لاستمرارية الإنسانية.....**79-86**

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة، رهاناتها والنقاشات المرافقة للمفهوم.....**87-115**

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.....**87-97**

المطلب الثاني: النقاشات المرافقة لمفهوم التنمية المستدامة: مصالح اقتصادية وتحديات بيئية.....**97-103**

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كرهينة لتضارب المصالح الوطنية وفوق القومية.....**103-114**

الفصل الثاني: التنمية والموارد: تيارات فكرية ومقاربات تنظيرية.....**117-195**

المبحث الأول: المحاولات التنظيرية والمقاربات التفسيرية لعلاقة الموارد الطبيعية بالتنمية.....118-142

المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والبيئة.....**118-130**

المطلب الثاني: الطبيعة والموارد في النقاش التنموي بين الرأسمالية والاشتراكية.....**130-136**

المطلب الثالث: من تبلور خاصية الاستدامة إلى المسؤولية البيئية.....**136-142**

المبحث الثاني: تشخيص العلة الهولندية والدولة الريعية وتداعياتهما على التنمية.....143-166

المطلب الأول: تشخيص ومفهوم المرض الهولندي Syndrome hollandais.....**143-146**

المطلب الثاني: الدولة الريعية: المفهوم، المحددات والخصائص.....**146-159**

المطلب الثالث: لمحة نظرية حول سلوكات البحث عن الريع وانعكاساتها.....**159-166**

المبحث الثالث: تداعيات الفساد ونوعية المؤسسات على التنمية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.....167-194

المطلب الأول: الفساد بين المفهوم والعوامل المسببة.....**167-175**

المطلب الثاني: مسؤولية الفساد وانعكاساته.....**175-182**

المطلب الثالث: دور المؤسسات في التنمية لدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية.....**182-194**

الفصل الثالث: واقع وتجليات نقمة وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر والدول النامية.....197-285

المبحث الأول: نقمة وفرة الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث.....198-227

المطلب الأول: ارتباط نقمة وفرة الموارد بدول العالم الثالث.....**198-202**

المطلب الثاني: آثار وتجليات لعنة الموارد على اقتصاديات الدول النامية.....**202-210**

المطلب الثالث: وفرة الموارد الطبيعية، العنف الداخلي والنزاعات الإقليمية.....**210-227**

المبحث الثاني: معطيات إحصائية حول وفرة الموارد وتنوعها بالجزائر.....**228-257**

المطلب الأول: واقع إنتاج وتصدير المحروقات في الجزائر.....**228-243**

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية المعدنية، الزراعية والثروة المائية في الجزائر.....**244-251**

المطلب الثالث: التجارة الخارجية للجزائر: طبيعة التبادلات وأهم الممونين والزبائن.....**251-257**

المبحث الثالث: المحروقات في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي ومرتكزات السياسة النفطية بعد الاستقلال.....**258-284**

المطلب الأول: الحالة الاقتصادية للجزائر قبل استرجاع السيادة الوطنية واكتشاف النفط.....**259-265**

المطلب الثاني: التسيير الفرنسي للنفط الجزائري إبان الحقبة الاستعمارية.....**265-270**

المطلب الثالث: الصناعة النفطية في الجزائر على ضوء اتفاقيات ايفيان 1962 ومرتكزات السياسة النفطية عقب الاستقلال.....**270-284**

الفصل الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر على ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة: أسباب الفشل، الحلول والآفاق.....**287-382**

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور الاقتصاد الجزائري منذ استرجاع السيادة الوطنية.....**288-318**

المطلب الأول: تاريخ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من المرحلة الاشتراكية إلى بوادر الانتقال نحو اقتصاد السوق.....**288-296**

المطلب الثاني: إشكالية اختيار النموذج التنموي ودور المؤسسات في مسار التحول الاقتصادي.....**296-303**

المطلب الثالث: مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق في الجزائر: تعدد الفواعل والمعيقات.....**303-318**

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري بين فرص الريع النفطي وواقع الاستثمار الأجنبي.....**319-348**

المطلب الأول: آثار نقمة الوفرة على الاقتصاد الجزائري: الفلاحة والصناعة كنماذج.....**319-329**

المطلب الثاني: استعمالات الريع النفطي في الجزائر: بين البناء والتشييد، ومخاطر الفساد.....**329-338**

المطلب الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.....**338-348**

المبحث الثالث: عائدات الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في الجزائر: الفرص والحصيلة.....**349-381**

المطلب الأول: تحدي التنويع الاقتصادي في الجزائر.....**349-358**

المطلب الثاني: واقع الرشادة في التسيير والفعالية في التحويلات الاجتماعية.....**358-365**

المطلب الثالث: نحو نموذج تنموي جديد ومستدام، وحسن تدبير عائدات الثروات الطبيعية.....**366-381**

الخاتمة.....**383**

قائمة المراجع.....**397**

فهرس المحتويات.....**413**